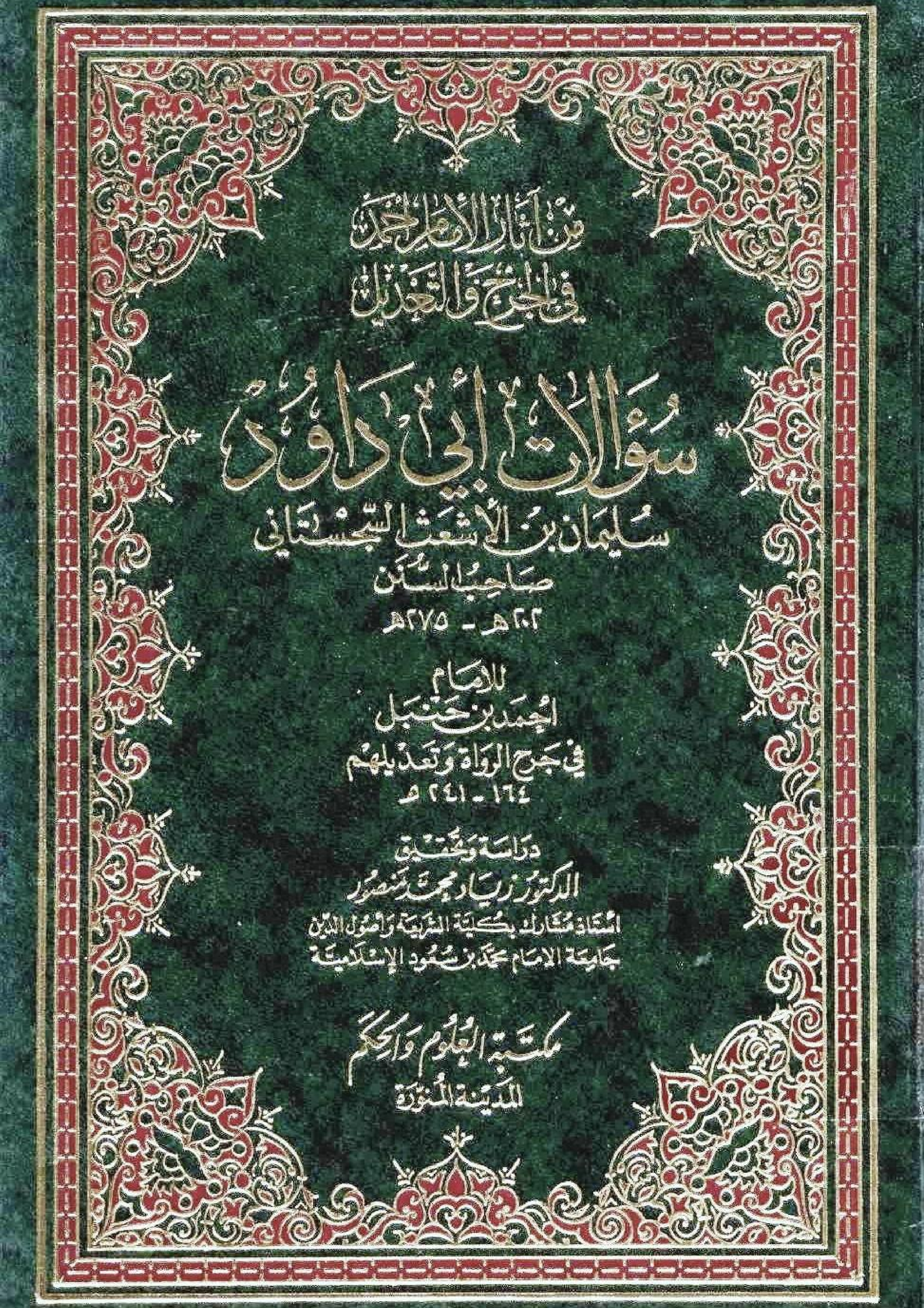


من آثار الإمام أحمد
في الجرح والتعديل
سؤالات أبي داود
سليمان بن الأشعث السجستاني
صاحب السنن
٢٠٢هـ - ٢٧٥هـ
للإمام
أحمد بن حنبل
في جرح الرواة وتعديلهم
١٦٤ - ٢٤١هـ
دراسة وتحقيق
الدكتور زياد محمد منصور
أستاذ مشارك بكلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
مكتبة العلوم والحكم
المدينة المنورة

سؤالات أبي داود

بسم الله الرحمن الرحيم

من آثار الإمام أحمد في الجرح والتعديل

سؤالات أبي داود

سليمان بن الأشعث السجستاني

صاحب السنن

٢٠٢هـ - ٢٧٥هـ

للإمام

أحمد بن حنبل

في جرح الرواة وتعديلهم

١٦٤ - ٢٤١ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور زياد محمد منصور

أستاذ مشارك بكلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة العلوم والحكم

المدينة المنورة

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

مكتبة العلوم والحكم
المملكة العربية السعودية
المدينة المنورة
ص.ب (٦٨٨)
تلفون ٨٤٧٣١٤٨
٨٣٦١٠٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

بينَ يَدَيّ الكتَاب

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد:

فإنه مما امتازت به هذه الأمة على غيرها من الأمم الأخرى، بأنها عُرفت بأمة الإسناد، لكثرة اهتمامها وعنايتها به، حتى اعتبرته أصلاً ثابتاً من أصول منهجها القويم، معبرةً بذلك عن صدقٍ وأمانةٍ وتواضع نَقَلَةِ هذا الدين؛ لإنّ الإسناد يجعل الراوي يصرّح بمصدر معلوماته، فلا يدّعيها أو ينسبها لنفسه، ويُعتبر معياراً أساسياً لتقديرٍ غير مباشرٍ لمكانة الأقدمين من علماء الملسمين وإبداعاتهم. كما أنه مشعرٌ في الوقت نفسه، بضرورة التنقيب عن رجاله لتمييزهم والاطمئنان إلى صدق وصحة ما نقلوا.

فقد أدّى الاهتمام بالإسناد، إلى نموّ علم الرجال الذي يدرس تراجم الرواة، ويبيّن أحوالهم، ويصحبهم في حلّهم وترحالهم، مما يقدّم مادة ثمينة عن حياة الرواة، يسهل من خلالها الكشف عن عدالتهم ومدى أهليّتهم للنقل والرواية.

ولقد مكّنت الإمام أحمد رحلاته المتتابعة، من الوقوف على أحوال عدد كبير من الرواة على اختلاف أوطانهم، فعُدَّ من أئمة النقد المعتدلين، الذين تكلّموا في سائر الرواة. كما أتاحت الفرصةَ لعدد كبير من طلاب العلم أن يدونوا ما سمعوا منه من علوم في مختلف البلاد التي حلّها[1].

لكن الذي يهمنا من ذلك كله في هذا المقام، هو ما دوّنوه عنه في مادة النقد، حيث كثر عليه سائلوها، وتزاحم آخذوها، حتى رواها عنه، العراقي،

---

(١) لاحظ مؤلفات الإمام أحمد، في هذه الدراسة ص(٢٨ - ٤٠).

والشامي، والخراساني، وغيرهم[1].

وهذه سؤالات أبي داود السجستاني، إذ أقدمها من بين العديد من المسائل التي دونها تلاميذ الإمام أحمد عنه، في جرح الرواة وتعديلهم، لأتمم بما جاء فيها من جديد، بعض ما فات كتب الجرح والتعديل من المدرسة النقدية لهذا الإمام الجليل.

وقد قسمت العمل فيه إلى قسمين:

الأول منهما: الدراسة.

والثاني: النصّ محققاً.

فكانت الدراسة عبارة عن تقدمة للكتاب، وتحليل لمادته، حاولت من خلالها إبراز بعض الجوانب العلمية في شخصية الإمامين: أحمد بن حنبل، وأبي داود السجستاني، وركّزت في ذلك على إظهار ما وقفت عليه من جديد، سيّما في حياة الإمام أحمد؛ كتنوع مصادره، وأثرها في بناء ثقافته، وإحصاء شامل لمؤلفاته، وبيان مفصّل لمنهجه وإمامته في نقد الرواة...

أما أبو داود، فقد ركّزت في دراسته على إبراز علاقته بشيخه أحمد، وأثرها عليه في شتّى المجالات العلمية..

وأما ما يتعلق بالقسم الثاني، فقد بذلت الجهد في إخراجه وفق منهج معيّن ذكرته في آخر الدراسة.

وصلّى الله على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المدينة في الخامس عشر من ربيع الأول،
سنة ثلاث عشرة وأربعمائة وألف للهجرة.
(المحقّق)

---

(١) لاحظ مؤلفات الإمام أحمد ص(٢٨ - ٤٠).



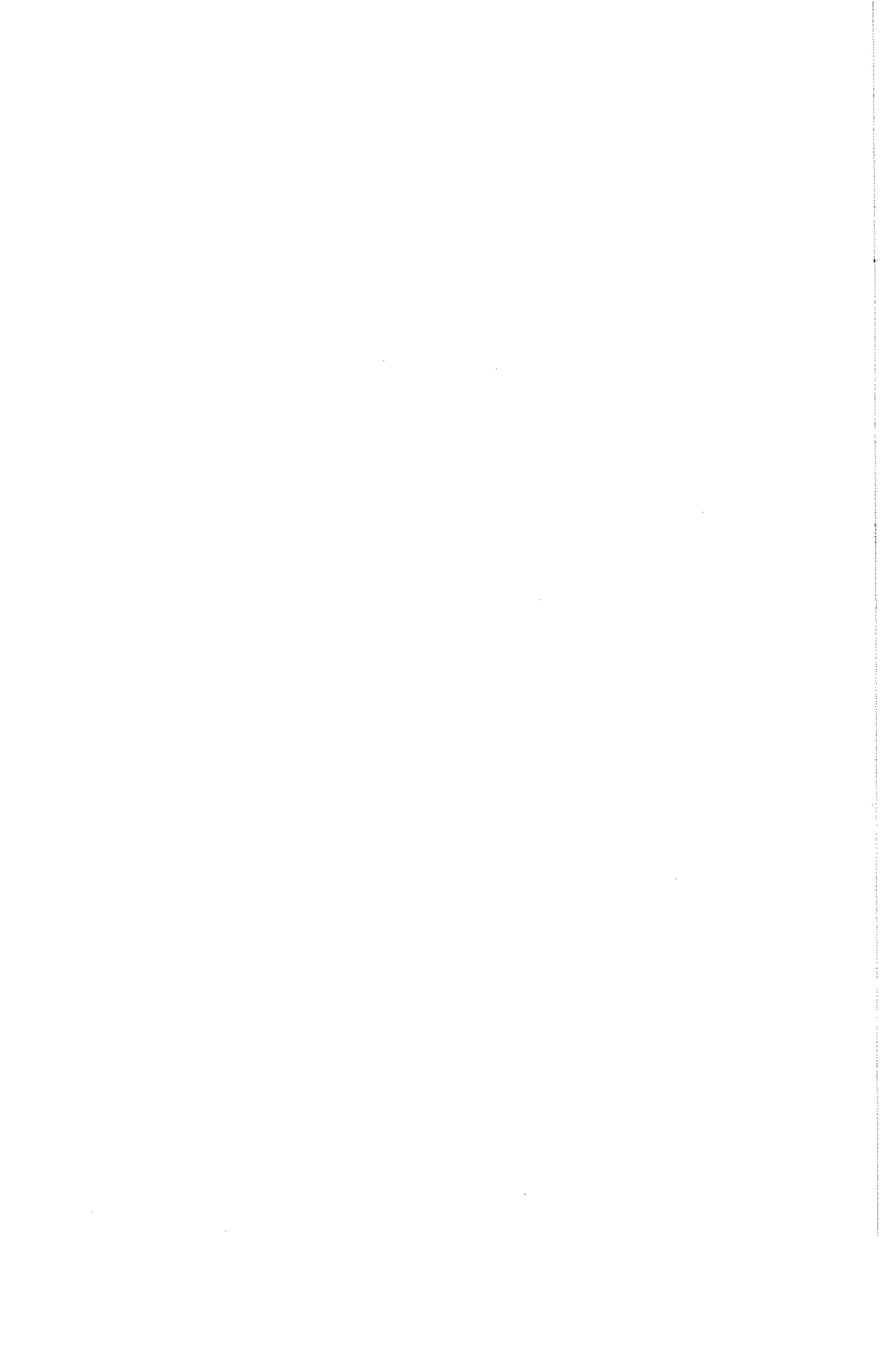
القسم الأول
الدراسة

ويتناول:

(١) ـ التعريف بالإمام أحمد.

(٢) ـ التعريف بأبي داود.

(٣) ـ دراسة الكتاب وتحليل مادته.



بسم الله الرحمن الرحيم

- ١ -

التعريف بالإمام أحمد بن حنبل
ودراسة بعض جوانب شخصيته العلمية والاجتماعية

توطئة:

أستهلّ دراسة حياة هذا الإمام بالاعتذار عن الاختصار الذي اتّسمت به هذه الترجمة، اكتفاءً بشهرة صاحبها وفضله، وعظم شأنه، وجلالة قدره عند المسلمين، وعند كثير من غير المسلمين ممن له صلة بتاريخ هذه الأمة وعلومها. واكتفاءً بما كُتب من دراسات مستفيضة في القديم والحديث؛ تناول بعضها حياة الإمام وآثاره ومناقبه، وتناول البعض الآخر محنته المشهورة بـ - فتنة خلق القرآن -.

أولاً فممَا صنف قديماً:

أ - في سيرته ومناقبه:

(١) - سيرة الإمام أحمد، لابنه صالح (ت ٢٦٥ هـ). [مطبوع].

(٢) - أخلاق أحمد، لأبي بكر الخلال (ت ٣١١ هـ)[1].

(٣) - مناقب الإمام أحمد، للبيهقي أحمد بن الحسين بن عليّ (ت ٤٥٨ هـ)[2].

(٤) - مناقب الإمام أحمد، لأبي إسماعيل الأنصاري؛ عبد الله بن محمد بن

---

(١) يقع في مجلدة. قاله الذهبي في سير أعلام النبلاء ١١/١٨٥.

(٢) نصّ عليه ابن تيمية في الفتاوي ٨/٣٨٤. وفؤاد سزكين في تاريخ التراث ١/٣/٢١٧.

(٥) ـ مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ). [مطبوع].

(٦) ـ مناقب الإمام أحمد، للمقريزي؛ تقيّ الدين أحمد بن عليّ (ت ٨٤٥ هـ)[٢].

(٧) ـ الجوهر المحصل في مناقب أحمد بن حنبل، للسعدي؛ بدر الدين محمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٩٠٠ هـ)[٣].

ب ـ في محنته:

(١) ـ ذكر محنة أحمد، لحنبل بن إسحاق (ت ٢٧٣ هـ). [مطبوع].

(٢) ـ المحنة عن إمام أهل السنة وقائدهم إلى الجنة، لعبد الغني الجماعيلي المقدسي (ت ٦٠٠ هـ)[٤].

(٣) ـ فصل في امتحان أحمد مع أمير المؤمنين لأبي طاهر إبراهيم بن أحمد ابن يوسف القرشي. كتبه قبل سنة (٦٦٩ هـ)[٥].

ثانياً: ومما صنف حديثاً وطبع:

(١) ـ أحمد بن حنبل، حياته وعصره، آراؤه الفقهية، لمحمد أبو زهرة.

(٢) ـ أحمد بن حنبل بين محنة الدين والدنيا، لعبد الجواد الدومي.

(٣) ـ أحمد بن حنبل إمام أهل السنة، لعبد الحليم الجندي.

(٤) ـ أحمد بن حنبل والمحنة، لعلي عبد الحق.

(٥) ـ أحمد بن حنبل والمحنة، لـ ـ ولتر ـ. ترجمة عبد العزيز عبد الحميد.

(٦) ـ أحمد بن حنبل ومحنته، لـ ـ باتون ـ[٦].

(٧) ـ أحمد بن حنبل إمام أهل السنة، لعبد الغني الدقر[٧].

ويضاف إلى ذلك كثير من الكتب التي عنيت بتراجم الرجال، وتناولت ترجمة الإمام أحمد بين إجمال وتفصيل[٨].

---

(١) نصّ عليه ابن تيمية في الفتاوى ٦/١٧٧.

(٢) ربما كان مختصراً من كتابه المقفى، الموجود بـ ـ ليدن ـ تحت رقم ١١٠٣ (٩ ورقات). قاله سزكين في تاريخ التراث ١/٣/٢١٧.

(٣) منه نسخة في رامبور ٣٧١٣ (١٢ ورقة). قاله سزكين في تاريه التراث ١/٣/٢١٨.

(٤) منه نسخة بدار الكتب بالقاهرة، تاريخ ٣٤٥، (١٧٩ ورقة). (تاريخ التراث ١/٣/٢١٧).

(٥) منه نسخة بشهيد علي ٢٧٦٣/١٣، من (١٥٧ أ ـ ١٦١ ب). (تاريخ التراث ١/٣/٢١٧).

(٦) رسالة دكتوراة. (تاريخ الأدب العربي).

(٧) طـ ٢ بدار القلم، عام ١٤٠٨ هـ.

(٨) ذكر محقق (سير أعلام النبلاء، وتهذيب الكمال) طائفة لا بأس بها من تلك الكتب. وقد أشرت إلى بعضها في حواشي هذه الدراسة.

ومع هذا فإن ذلك كله لا يمنع من إعطاء الباحث فكرة عامة عن حياة هذا الإمام، مع إبراز بعض الجوانب العلمية والاجتماعية في حياته؛ كالتركيز على بنائه وعطائه الثقافيين، وعلى مقدرته النقدية، والكلام على المكانتين العلمية والاجتماعية اللتين حظي بهما عند معاصريه ومن جاء بعدهم.

اسمه ونسبه وكنيته:

هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حَيَّان الذُّهلي الشيباني المروزي، أبو عبد الله البغدادي، من ولد إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام[1].

ولادته ونشأته:

خرجت أمه من مرو وهي حامل به، فولدته ببغداد في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة[2]. وما أن دخل في سن الطفولة حتى مات أبوه ببغداد عن ثلاثين سنة، فنشأ أحمد يتيماً في حجر أمه، تحنو عليه، وتوليه رعايتها، وترسله إلى الكتاب.

بنيته العلمية

وتتناول:

أ ـ تكوينه الثقافي.

ب ـ رحلاته، وأثرها في بنائه العلمي.

ج ـ شيوخه (مصادر تحصيله، وتنوعها).

أ ـ تكوينه الثقافي:

لقد درج الناس في ذلك العصر على تلقين أولادهم العلم منذ الصغر، فدفعت به أمه إلى الكُتّاب ليتلقى المبادىء الأولى التي يرسم من خلالها خط سيره في طريق العلم والمعرفة.

وكانت ملامح النباهة والفضل، وآثار الصلاح تظهر عليه منذ طفولته.

---

(١) انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٣١٩. ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ٣٨. والسير ١١/١٧٧.

(٢) انظر: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم للربعي ٢/٣٨١. وتاريخ بغداد ٤/٤١٢ ـ ٤١٥. ومناقب الإمام لابن الجوزي ٣٤ ـ ٣٧. والسير ١١/١٧٩.

فعن أبي بكر المرُّوذي قال: قال لي أبو عبد الله: كنت وأنا غُليم أختلف إلى الكُتّاب، ثم أختلف إلى الديوان وأنا ابن أربع عشرة سنة[1].

وأخرج ابن الجوزي، عن أبي عفيف قوله: كان أحمد «في الكُتّاب معنا وهو غُليم نعرف فضله، وكان الخليفة بالرقة، فيكتب الناس إلى منازلهم الكتب، فيبعث نساؤهم إلى المعلم: ابعث إلينا بأحمد بن حنبل؛ ليكتب لهم جواب كتبهم، فيبعثه، فكان يجيء إليهنّ مطأطىء الرأس، فيكتب جواب كتبهنّ، فربما أملين عليه الشيء المنكر فلا يكتبه لهن»[2].

وبعد أن تعلم القراءة والكتابة، وأرسى المبادىء الأولى في بناء كيانه الثقافي، بدأ يرتقي بنفسه في الطلب، فصار يختلف إلى علماء بلده ـ بغداد ـ، فكتب عن أبي يوسف؛ وهو أول من أخذ عنه الحديث[3]، ثم سمع من علي بن هاشم بن البريد[4]، ومن هشيم بن بشير الواسطي[5]. وذلك سنة تسع وسبعين ومائة، وهي أول سنة طلب فيها الحديث[6].

هكذا تدرج في الطلب، وحُبّب إليه العلم وأهله، حتى تاق إلى الخروج عن بلده ليكمل عقد مشيخته داخل بغداد وخارجها، دائباً في طلب العلم وتحصيله.

ب ـ رحلاته في طلب العلم:

تنطوي الرحلة في طلب العلم على أهداف جليلة، وتذخر بفوائد جمّة[7]، أجْمَلَها الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) بقوله: «المقصود بالرحلة في الحديث أمران؛ أحدهما تحصيل علوّ الإسناد، وقدم السماع. والثاني لقاء الحفّاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم»[8]، ففيها يرفع طالب العلم مستواه العلمي، ويجمع شتات الحديث الذي تفرّق بتفرّق مواطن العلماء.

---

(١) مناقب أحمد ٤٣ ـ ٤٤. والسير ١١/١٨٥.

(٢) مناقب أحمد ٤٣ ـ ٤٤. والسير ١١/١٨٥.

(٣) القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، الفقيه المشهور (ت ١٨٢ هـ). (تاريخ بغداد ١٤/٢٥٥).

(٤) الكوفي، (ت ١٨٠ هـ).

(٥) له ذكر في النص [٢٧].

(٦) انظر: تاريخ بغداد ٤/٤١٦. ومناقب أحمد ٤٦ ـ ٤٧. والسير ١١/١٧٩.

(٧) لاحظ الرحلة في طلب الحديث للخطيب/ المقدمة التي وضعها المحقق نور الدين عتر.

(٨) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٢/٢٢٣.

لذلك كلّه اعتبر المحدثون الرحلة في طلب الحديث أصلاً ثابتاً من أصول منهجهم في التحصيل العلمي، فقال يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) ـ صاحب الإمام أحمد، ورفيقه في الرحلة ـ: «أربعة لا تؤنس منهم رشداً: . . . ورجلٌ يكتب في بلده، ولا يرحل في طلب الحديث»(١).

وقال ابن صلاح (ت ٦٤٣ هـ): «وإذا فرغ من سماع العوالي والمهمات التي ببلده فليرحل إلى غيره»(٢).

وهذا عبد الله بن أحمد بن حنبل، يسأل أباه «عمن طلب العلم، ترى له أن يلزم رجلاً عنده علمٌ فيكتب عنه، أو ترى أن يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم؟ قال: يرحل، يكتب عن الكوفيين والبصريين، وأهل المدينة ومكة، يُشامّ(٣) الناس يسمع منهم(٤).

وإذا كان هذا رأي الإمام أحمد في الرحلة، فلا غرابة أن يكون قد ارتحل بحثاً عن العلم، وطلباً للقاء العلماء؛ يتطلع إلى ما عندهم، ويسمع منهم.

فقد قال أحمد بن شاذان العجلي: «سمعت أحمد يقول: سافرت في طلب العلم والسنة إلى الثغور، والشامات، والسواحل، والمغرب، والجزائر، ومكة، والمدينة، والحجاز، واليمن، والعراقين جميعاً، وأرض حوران، وفارس، وخراسان، والجبال، والأطراف»(٥).

على أنّ رحلاته قد سجّلت انطلاقتها الأولى سنة ثلاث وثمانين ومائة إلى الكوفة، وهي أول سنة يسافر فيها(٦). ثمّ تردّد إليها فيما بعد لطلب الحديث، فلزم وكيع بن الجراح وسمع منه(٧).

وقدم البصرة لأوّل مرة سنة ست وثمانين ومائة، ثمّ دخلها ثلاث مرات: سنة

---

(١) أخرجه الخطيب في الرحلة في طلب الحديث ٨٩. والجامع لأخلاق الراوي ٢ / ٢٢٥.
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٤٦.
(٣) ينظر ما عندهم ـ أي من العلم ـ. (أساس البلاغة للزمخشري ٢٤٢).
(٤) الرحلة في طلب الحديث ٨٨. والجامع لأخلاق الراوي ٢ / ٢٢٤.
(٥) المنهج الأحمد ١ / ٣٥٨، رقم [٢٨٠].
(٦) انظر: سيرة أحمد لصالح ٣١. والمنهج الأحمد ص ٥٤.
(٧) انظر: المناقب ٢٨٤.

تسعين، وأربع وتسعين، ومائتين[١]، ولم يدخلها بعدها[٢]، وكانت رحلته الأولى إلى البصرة تستهدف عبّادان[٣] أيضاً، فدخل البصرة في أول رجب، ودخل عبّادان في العشر الأواخر من الشهر نفسه[٤].

وفي سنة سبع وثمانين ومائة قصد مكة لأداء فريضة الحج، ولقاء سفيان بن عيينة، فلقيه، وكتب عن إبراهيم بن سعد[٥]، ثمّ حجّ أربعاً بعدها[٦].

وقد أقام باليمن سنة تسع وتسعين ومائة عند عبد الرزاق[٧].

كما سجّلت رحلاته دخوله مدينة عُكْبَرا[٨] أيضاً، فسمع منه هارون بن عبد الرحمن العُكبَري[٩].

ومن جملة المواضع التي ارتحل إليها: واسط،والجزيرة[١٠]، وحدّث بحمص، فسمع منه محمد بن المصفّى، ويحيى بن صالح الوحاظي[١١].

كما قصد الجهاد، فوصل إلى مدينة طرسوس على تخوم الروم، وفي تلك الأثناء دخل حلب، وكتب عن مبشر الحلبي بمسجدها[١٢].

هذا مع أن الفقر كان يحول بينه وبين الارتحال أحياناً، ويضطره إلى الارتحال ماشياً أحياناً أخرى؛ فمن ذلك أنه منعه من الخروج إلى جرير بن عبد الحميد بالري، وإلى يحيى بن يحيى الأندلسي بالأندلس[١٣].

---

(١) انظر :المناقب ٥١. وتهذيب الكمال ١/٤٤٦.

(٢) انظر: مسائل ـ هـ ـ ٢٠٥٤، ٢٠٥٧.

(٣) كانت من قرى العراق، على مصب دجلة، ثم انحسر عنها البحر فبعدت عنه أكثر من عشرين ميلاً. وهي اليوم ميناء إيراني هام. (انظر: آثار البلاد القزويني ٤٢٠. وبلدان الخلافة الشرقية ٧٠).

(٤) انظر: المناقب ٥٠، ٥١. والمنهج الأحمد ترجمة ٤٤٢.

(٥) انظر: مسائل ـ هـ ـ ٢٠٦٤. والمناقب ٤٩.

(٦) انظر: سيرة أحمد لصالح ٣٢، ٣٣.

(٧) سيرة أحمد لصالح ٣٢.

(٨) على عشرة فراسخ (٣٠ ميلاً) شمال بغداد. فتحت أيام أبي بكر الصديق. (انظر: فتوح البلدان ٣٠٤. ومعجم البلدان ٤/١٤٢).

(٩) انظر: الطبقات ٥٢٠.

(١٠) انظر: تاريخ بغداد ٤/٤١٢. والمناقب ٥٠، ٥٥.

(١١) انظر الطبقات ٤٥٦، ٥٢٩.

(١٢) انظر السير ١١/٣٠٨، ٣١١.

(١٣) انظر المناقب ٤٩، ٥٣.

كما حمله الفقر أيضاً على أن يحج ثلاث حجج[1]، ويخرج إلى اليمن وإلى طرسوس ماشياً[2].

ج ـ شيوخه (مصارد تحصيله، وتنوعها):

وكانت حصيلة ارتحاله عن بغداد ثم استقراره فيها، ما يزيد على ثلاثين وأربعمائة عالم من علماء عصره، أفاد منهم في بناء كيانه العلمي.

فقد عقد ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ باباً خاصاً «في تسمية من لقي أحمد من كبار العلماء وروى عنهم»، ورتّبهم على الحروف، فبلغ عددهم عشرين وأربعمائة عالم، من بينهم امرأة واحدة[3].

بالإضافة إلى أحد عشر راوياً لم يذكرهم ابن الجوزي؛ سبعة منهم ورد ذكرهم في هذا الكتاب[4]، أما الأربعة الباقون، فهم:

- جابر بن نوح (أو ابن المختار) الحِمّاني الكوفي (ت ٢٠٣ هـ)[5].
- ربعي بن إبراهيم بن مقسم البصري (ت ١٩٧ هـ)[6].
- ريحان بن سعيد بن المثنى السامي البصري (ت ٢٠٣ هـ)[7].
- ليث بن خالد البلخي. قدم بغداد وحدث بها[8].

كما نص الذهبي على أنّ عدة شيوخ الإمام أحمد الذين روى عنهم في «المسند» مائتان وثمانون ونيف[9].

لكن: هل يدخل هؤلاء الشيوخ فيمن ذكرهم ابن الجوزي، أم أنّ فيهم من لم يسمّهم؟ هذا أمرٌ يحتاج إلى استقراءٍ ومقارنةٍ، والمقام لا يحتمل ذلك.

وعلى أية حال فسواء ترتب على ذلك زيادة عدد شيوخه أم لا، فإنه ـ رحمه الله ـ لم يكن يهتم بكثرة شيوخه بقدر ما كان يهتم بنوعيتهم، فإنه وإن كان

---

(١) انظر السيرة لصالح ٣٣.
(٢) انظر المناقب ٥٧.
(٣) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ٥٨ ـ ٨٠.
(٤) انظر النصوص التالية: ٢٤١، ٤٠٩، ٥٤٥، ٥٥٠، ٥٧٢، ٥٧٧، ٥٨٢.
(٥) انظر تهذيب التهذيب ٢/ ٤٥.
(٦) التهذيب ٣/ ٢٣٦.
(٧) التهذيب ٣/ ٣٠١.
(٨) انظر: تاريخ بغداد ١٣/ ١٥. وتهذيب الكمال ١/ ٤٣٩.
(٩) انظر السير ١١/ ١٨١.

قد ورد في مشيخته أسماء بعض الضعفاء، إلا أنه «رأى خلقاً كثيراً لم يكتب عنهم، كما خرّق أحاديث خلقٍ من الضعفاء، لم يرو عنهم»[1].

فقد قال: رأيت ابن وهب، وكان يسوّي العرض بالسماع، فلم أكتب عنه شيئاً[2].

وفي هذا الصدد يقول عبد الرحمن بن مهدي ـ شيخ الإمام أحمد ـ: «لا يكون إماماً من يحدّث عن كلّ أحد»[3].

ولعلّ نظرةً فاحصةً في شيوخه، تلقي الضوء على جوانب من تخصّصاتهم المختلفة إلى جانب علمهم بالحديث؛ كالتفسير، والقراءات، والفقه، والعربية، والأخبار، والزهد.

فمن أبرز علماء الحديث الذين أفاد منهم:

يلمع في نقد الرجال ومعرفة العلل عدد من المشاهير:

أمثال يحيى بن سعيد القطّان (١٢٠ ـ ١٩٨ هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (١٢٥ ـ ١٩٨ هـ)[4]، وأبي الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك (١٣٣ ـ ٢٢٧ هـ)[5] ـ كلّهم بصريّون ـ. وقرينَيْ الإمام أحمد: يحيى بن معين البغدادي (١٥٨ ـ ٢٢٣ هـ)[6]، وابن المديني علي بن عبد الله بن جعفر البصري، نزيل بغداد (١٦١ ـ ٢٣٤ هـ)[7].

ويبرز في الحفظ والاتقان:

أبو داود الطيالسي؛ سليمان بن داود البصري، صاحب «المسند» (١٣٣ ـ ٢٠٤ هـ)[8]، وأبو عامر العقدي (ت ٢٠٤ هـ)[9]، وأبو عاصم النبيل

---

(١) المناقب ٨٠.
(٢) انظر النص [٢٥٥].
(٣) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ٢/ ٩٠.
(٤) لهما ذكر في هذا الكتاب، فلاحظ فهرس الأعلام.
(٥) انظر: السير ١٠/ ٣٤١. والتقريب ٥٧٣.
(٦) لاحظ فهرس الأعلام.
(٧) لاحظ فهرس الأعلام.
(٨) انظر: السير ٩/ ٣٧٨. والتقريب ٢٥٠.
(٩) له ذكر في النص [٥٠٨].

البصري (ت ٢١٢ هـ)، وعفان بن مسلم الباهلي البصري (١٣٤ - ٢١٩ هـ)[١]، وغيرهم.

ومنهم من كان له مشاركة في علم التفسير، والتصنيف فيه:

أمثال: سفيان بن عيينة الكوفي، نزيل مكة (١٠٧ - ١٩٨هـ)[٢]، وروح بن عبادة البصري (ت ٢٠٥ هـ)[٣]، ويزيد بن هارون الواسطي (ت ٢٠٦ هـ)[٤]، وعبد الرزاق الصنعاني (١٢٦ - ٢١١ هـ)[٥]، وسعيد بن منصور الخراساني نزيل مكة (ت ٢٢٧ هـ)[٦].

ويبرز في القراءات:

أبو بكر بن عياش الكوفي (٩٥ - ١٩٤ هـ)[٧]، وعبد الله بن يزيد البصري، نزيل مكة (١١٣ - ٢١٣ هـ)[٨]، وخلف بن هشام بن ثعلب البغدادي (١٥٠ - ٢٢٩ هـ)[٩].

ومن فقهاء المحدثين:

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي - صاحب الإمام أبي حنيفة - (١١٣- ١٨٢ هـ)[١٠]، وجرير بن عبد الحميد بن قرط الكوفي؛ قاضي الري (١١٧- ١٨٨ هـ)[١١]، وحفص بن غياث بن طَلْق النَّخَعي الكوفي القاضي (١١٤ - ١٩٤ هـ)[١٢]، والإمام الشافعي محمد بن إدريس (١٥٠ - ٢٠٤ هـ)، وسليمان بن داود بن علي الهاشمي البغدادي (ت ٢١٩ هـ)[١٣].

---

(١) لاحظ فهرس الأعلام.
(٢) انظر: التقريب ٢٤٥. وطبقات المفسرين للداودي ١/١٩٠. وتاريخ التراث ١/١/١٧٨
(٣) انظر: التقريب ٢١١. وطبقات المفسرين ١/١٧٣. وتاريخ التراث ١/١/٩١.
(٤) انظر: التقريب ٦٠٦. وتاريخ التراث ١/١/٩٢.
(٥) انظر: التقريب ٣٥٤. وطبقات المفسرين ١/٢٩٦. وتاريخ التراث ١/١/١٨٤.
(٦) انظر: السير ١٠/٥٨٦. وتاريخ التراث ١/١/١٩٥.
(٧) انظر: معرفة القراء ١/١٣٤. والتقريب ٦٢٤.
(٨) انظر: غاية النهاية ١/٤٦٣. والتهذيب ٦/٨٣.
(٩) انظر: معرفة القراء ١/٢٠٨. والتقريب ١٩٤.
(١٠) انظر السير ٨/٤٧٠.
(١١) انظر: السير ٩/٩. والتقريب ١٣٩.
(١٢) انظر النص [١١].
(١٣) انظر: السير ١٠/٦٢٥. والتقريب ٢٥١.

ويظهر في علم الكلام:

جماعة من الأئمة الثقات الأثبات المشهورين، أمثال: ابن مُسْهِر الفقيه الدمشقي (١٤٠ ـ ٢١٨ هـ)؛ حُمل على القول بخلق القرآن فأبى، ثم أجاب خشية السيف[١]. وأبي نُعَيم الفضل بن دُكَين الكوفي (١٣٠ ـ ٢١٨ هـ)؛ قام في أمر الامتحان ما لم يقم به غيره[٢]. وقتيبة بن سعيد الثقفي البغلاني البَلْخي (١٥٠ ـ ٢٤٠ هـ)، كان من أهل السنة والجماعة، وكانت له مواقف من المبتدعة[٣].

ويلمع في علوم العربية:

عُبيدة بن حُميد بن صُهيب التيمي الكوفي (ت ١٩٠ هـ)، كان صاحب نحو وعربية، وقراءة للقرآن[٤]. وابن كُنَاسة؛ محمد بن عبد الله بن عبد الأعلى الكوفي (ت ٢٠٧ هـ)، كان عالماً بالعربية والشعر[٥]. وأبو عمرو الشيباني؛ إسحاق بن مِرار الكوفي (ت ٢١٠ هـ)، كان نحوياً لغوياً[٦]. وأبو عمر الضرير الأكبر؛ حفص بن عمر البصري (ت ٢٢٠ هـ)، كان عالماً بالفرائض، والحساب، والشعر، وأيام الناس[٧].

وقد كانت لأحمد عناية خاصة في هذا المجال، حيث يقول: «كتبت من العربية أكثر مما كتبه أبو عمرو بن العلاء»[٨]، فلعله أفاد ذلك من بعض شيوخه، أمثال المذكورين آنفاً.

وممن اشتهر من شيوخه في الأخبار والمغازي والسير:

زياد بن عبد الله بن الطفيل العامري البَكّائي الكوفي (ت ١٨٣ هـ)، كان صدوقاً، ثبتاً في المغازي[٩]. وعامر بن صالح بن عبد الله الزبيري المدني (ت

---

(١) انظر: النص ٢٨٥. والسير ١٠/ ٢٣٠، ٢٣٣ ـ ٢٣٦.
(٢) انظر: النص ٤٣٠. والسير ١٠/ ١٤٢، ١٤٩.
(٣) انظر: السير ١١/ ١٣. والتقريب ٤٥٤.
(٤) انظر: طبقات ابن سعد ٧/ ٣٢٩. والتقريب ٣٧٩.
(٥) انظر إنباه الرواة على أنباء النحاة ٣/ ١٥٩. والتقريب ٤٨٨.
(٦) انظر: إنباه الرواة ١/ ٢٥٦. والتقريب ٦٦١.
(٧) انظر: التهذيب ٢/ ٤١١. والتقريب ١٧٣.
(٨) المنهج الأحمد ١/ ٢٤٢، رقم ١٠٧. من رواية محمد بن حبيب البزار، عن أحمد.
(٩) انظر التقريب ٢٢٠.

١٩٠ هـ)، كان متروك الحديث، عالماً بالأخبار[١]. وأبو عمرو الضرير الأكبر، كان عالماً بأيام الناس[٢].

ويعرف بالزهد والعبادة جماعة من الثقات الأثبات:

من بينهم: بشر بن المفضل الرَّقَاشي البصري (ت ١٨٦ هـ)[٣]. ومحمد بن يزيد الكَلاعي الخولاني الشامي (ت ١٩٠ هـ)[٤]. وبشر بن السري الأفوه البصري (ت ١٩٥ هـ)[٥]. ووكيع بن الجراح الكوفي (ت ١٩٧ هـ) صاحب كتاب «الزهد»، و «المصنف»، و «التفسير»[٦].

هذا ولم تقتصر مسموعاته على شيوخه فقط، بل اتسعت حتى شملت جماعة من أقرانه، وبعض تلاميذه.

يقول سفيان بن عيينة ـ شيخ الإمام أحمد ـ: «لا يكون الرجل من أهل الحديث، حتى يكتب عمّن هو فوقه، وعمّن هو دونه، وعمّن هو مثله»[٧].

وكان ابن المبارك يكتب عمّن هو دونه، فقيل له، فقال: لعلّ الكلمة التي فيها نجاتي لم تقع إليّ[٨].

وقيل لأحمد: «مالكٌ على قدره يسمع من نظرائه. قال: وما عليه، يزداد به علماً ولم يضرّه»[٩].

ومن هذا المنطلق، فقد أفاد الإمام أحمد من جماعة من أقرانه، فروى عن ابن معين، وابن المديني، وابن نُمير (ت ٢٣٤ هـ)[١٠]، وأبي بكر بن أبي شيبة (ت

---

(١) انظر التقريب ٢٨٧.
(٢) تقدم آنفاً في علماء العربية.
(٣) لاحظ النص [٥١٩].
(٤) انظر: السير ٩/٢٠٣. والتقريب ٥١٤.
(٥) انظر: حلية الأولياء ٨/٣٠٠. والتقريب ١٢٣.
(٦) انظر: الحلية ٨/٣٦٨. والتقريب ٥٨١. وتاريخ التراث ١/١/١٧٩.
(٧) وبنحوه قال وكيع أيضاً، كما في الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ٢/٢١٦، ٢١٨.
(٨) انظر: المصدر السابق ٢/٢١٩. وتدريب الراوي ٢/١٤٧.
(٩) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ٢/٢١٧.
(١٠) محمد بن عبد الله الكوفي. (التقريب ٤٩٠).

٢٣٥ هـ)[١]، وابن راهويه (ت ٢٣٨ هـ)[٢]، وقتيبة بن سعيد (ت ٢٤٠ هـ)، ودَلُّـوية (١٦٦ ـ ٢٥٢ هـ)[٣].

كما نزل في الـرواية عمن هـو دونه، حتى روى عن بعض تـلاميذه؛ أمثـال: أبي داود ـ صـاحب هـذه السؤالات[٤] ـ، ومحمـد بن جعفـر بن زيـاد الـوركـاني (ت ٢٢٨ هـ)[٥]، ومحمد بن عوف بن سفيان الطائي الحمصي (ت ٢٧٢ هـ)[٦].

وبذلك يكون قد ضرب مثالاً رائعاً في طلب العلم وتحصيله، وانتقاء الشيـوخ، والإفادة من مختلف علماء عصره.

ولعل هذا العرض السريع لهذه النماذج من العلماء الذين انتظمهم الإمام أحمد في عقد مشيخته، وما سبق ذلك، ومـا تخلله من تدرج في طلب العلم، وارتحـال فيه يـوضح إلى حـد ما مـدى سعة مصـادره وتنـوعهـا، ويكشف عن قـوة الأسـاس الـذي ارتكزت عليه بنيته العلمية التي توّجَتْها إمامته فيما بعد.

---

(١) عبد الله بن محمد بن إبراهيم الواسطي ثم الكوفي. (التقريب ٣٢٠).
(٢) إسحاق بن إبراهيم المروزي. (التقريب ٩٩).
(٣) الحافظ زياد بن أيوب الطوسي، لقبه أحمد: شعبة الصغير. (انظر: السير ١٢/ ١٢٠. والتقريب ٢١٨).
(٤) انظر المناقب ٦٥.
(٥) المنهج الأحمد ١/ ٣٣٠، رقم ٢٠٠.
(٦) المنهج الأحمد ١/ ٣٢٣، رقم ١٨٨.

ثقافته، وأثره الثقافي

البحث في هـذا المجال، يعني الكلام على الثمـار التي جناهـا من مـرحلة الـطلب والتحصيـل، ومـدى تـأثيـر ذلـك في الميـدان العلمي؛ لأنّ أثـر المبـادىء والمعارف التي يتعلمها الفـرد ويتبناهـا لا يظهـر إلا بنقلها من حيّـز الذهن إلى حيـز الـوجود، إلى الـواقع العملي التـطبيقي الذي يعكس إمكـانـاتـه الثقـافيـة، ونتـاجـه الفكري، ومدى انتشار ذلك في الأوساط العلمية المختلفة.

أولاً: ثقافته:

قال الخَلَّال (٢٣٤ ـ ٣١١ هـ): «كان أحمد قد كَتب كُتب الرأي وحفظها، ثم لم يلتفت إليها، وكان إذا تكلم في الفقه تكلّم كلام رجـل قد انتقـد العلوم، فتكلم عن معرفة»[١].

وقد نقل عنه الفقه نيّفٌ وعشرون ومائة تلميذ[٢].

وقال أبو زرعة: «كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث...»[٣].

هذا ولا خلاف في إمامته في الحديث وعلومه[٤].

وقال إسحاق بن راهوية: «كنت أجالس أحمد، وابن معين، ونتذاكر، فـأقول ما فقهه؟ ما تفسيره؟، فيسكتون إلا أحمد»[٥].

ولم تقتصـر ثقافتـه على الفقه والحـديث، بل كتب في التفسيـر، والعقـائـد، والزهد، وغيرها[٦].

---

(١) المناقب ٩١.

(٢) انظر طبقات الحنابلة ١/٧.

(٣) المناقب ٨٥. وقد عقب الذهبي (في السير ١١/١٨٧) على ذلـك، فقال: «فهـذه حكايـة صحيحـة في سعـة علم أبي عبـد الله، وكـانـوا يعـدون في ذلـك المكـرر والأثـر، وفتـوى التابعي، وما فسر، ونحو ذلك، وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك».

(٤) طبقات الحنابلة ١/٥.

(٥) المناقب ٩٠. والسير ١١/١٨٨.

(٦) لاحظ مؤلفاته.

كما كان عنده معرفة بالقراءات وتذوّق لها؛ فقد كان يكره الإدغام والإمالة من قراءة حمزة والكِسَائي[1]، ويرى أن الهمز في القرآن لحنٌ[2]، وأن قراءة الالحان بدعة[3]، وتعجبه القراءة السهلة؛ قراءة أبي عمرو بن العلاء؛ لغة قريش والفصحاء من الصحابة[4].

ويضاف إلى ذلك ما أُثر عنه من اهتمامه بالعربية؛ فعن محمد بن حبيب البزار (ت ٢٧١ هـ)، عن أحمد، أنه قال: «كتبت من العربية أكثر ممّا كتبه أبو عمرو[5] بن العلاء»[6].

وكان لا يلحن في الكلام، وكان يُسأل عن ألفاظ في اللغة تتعلق بالتفسير والأخبار فيجيب[7].

وقد شهد له معاصروه بسعة اطلاعه، وتنوع ثقافته، وتبحّره في كثير من العلوم، فمن ذلك:

ما قاله أبو ثور (ت ٢٤٠ هـ): «كنتَ إذا رأيتَ أحمد، خُيِّل إليك أنّ الشريعة لوح بين عينيه»[8].

وقال أبو زرعة (ت ٢٦٤ هـ): «ما رأيتُ مثل أحمد في فنون العلم»[9].

وقال إبراهيم الحربي (ت ٢٨٥ هـ) أيضاً: «رأيتُ أبا عبد الله جُمع له علم الأوّلين والآخرين»[10].

وحسبه من ذلك كله شهادة شيخه الإمام الشافعي رحمه الله (ت ٢٠٤ هـ)، حيث قال: «أحمد بن حنبل إمام في ثمانٍ: إمامٌ في الحديث، إمامٌ في الفقه، إمامٌ

---

(١) انظر المنهج الأحمد، رقم: ٣٧٥، ٤١٣، ٤٦٧.
(٢) المصدر السابق، رقم: ٣١٤.
(٣) السابق، رقم: ٢٩٥، ٤٢٨، ٤٣٨، ٥٣٢.
(٤) المناقب ٢٦٤. والمنهج الأحمد، رقم: ٣٠٨.
(٥) إمام أهل البصرة في القراءة والنحو، شيخ الأصمعي وغيره. توفي سنة أربع وخمسين ومائة، وكان ثقة. (انظر إنباه الرواة ٤/١٣١. ومعرفة القراء ١/١٠٠. والتقريب ٦٦٠).
(٦) طبقات الحنابلة ١/٧ ـ ٨. والمنهج الأحمد، رقم ١٠٧.
(٧) طبقات الحنابلة ١/٧ ـ ٨.
(٨) المناقب ١٦٥.
(٩) المناقب ١٦٢.
(١٠) السير ١١/١٨٨. وانظر المنهج الأحمد، رقم ٨٩.

في اللغة، إمامٌ في القرآن، إمامٌ في الفقر، إمامٌ في الزهد، إمامٌ في الورع، إمام في السنة»[1].

ثانياً: أثره الثقافي:

وبعد أن جمع زاده الثقافي الذي وفره له شيوخ بلده، وغيرهم من شيوخ رحلته، في مختلف التخصصات، وحصل على مقصوده من علوّ الأسانيد، وجمع الفوائد، قفل راجعاً إلى بغداد ليستقرّ بها، وينتقل من مرحلة الأخذ إلى مرحلة العطاء؛ مرحلة التدريس والتأليف، حتى صار محطّ رحال طلبة العلم من كل حدب وصوب.

ولعلّ من أهمّ وأبرز ما يُلقي الضوء على هذا الجانب الثقافي في حياة الإمام أحمد، أمور ثلاثة؛ هي:

أ ـ تصدره للتحديث.

ب ـ تلاميذه.

جـ ـ مؤلفاته.

أ ـ تصدره للتحديث والفتوى والنصح والإرشاد، ومجالات ذلك:

ذكر ابن الجوزي أن أحمد كان يفتي في شبابه في بعض الأوقات، ويحدّث إذا سُئل. ثم أخرج بسنده إلى نوح بن حبيب القُومَسي أنه رأى أحمد في مسجد الخَيْف «بمنى» سنة ثمان وتسعين ومائة، وجاءه أصحاب الحديث، يعلمهم الفقه والحديث، ويفتي الناس في المناسك[2].

إلا أنه ـ رحمه الله ـ لم ينتظم في التصدر للتحديث والفتوى، ويدخل في مرحلة العطاء العلمي المتواصل، إلا بعد سنّ الأربعين؛ فبدأت حياته العلمية في الإنتاج في مطلع القرن الثالث الهجري.

فقد أخرج ابن الجوزي بسنده إلى حجاج بن الشاعر أنه قال: جئت إلى أحمد فسألته أن يحدثني سنة ثلاث ومائتين، فأبى أن يحدثني، ثم رجعت سنة أربع وقد حدث أحمد واستوى الناس عليه، وكان لأحمد في هذا اليوم أربعون سنة[3].

---

(١) طبقات الحنابلة ١/٥. والمنهج الأحمد، رقم ٥٥.

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٩/١٦٣ ـ ١٦٤. وابن الجوزي في المناقب ٢٤٣.

(٣) المناقب ٢٤٤.

ولعلّ عدم تصدره للتحديث والفتوى إلا بعد هذه السنّ يعود إلى ما جرت عليه عادة المحدثين من الانشغال بالنظر فيما جمعوه من الحديث بعد انتهاء الرحلة.

فقد رُوي عن ابن المبارك أنه قال: «من أحبّ أن يستفيد فلينظر في كتبه»[1].

وقال الخطيب: «إذا استقرّت بالطالب داره، وانقضت من السفر والاغتراب أوطاره، فليأخذ نفسه بالنظر فيما كتب، والتدبر لعلم ما طلب»[2].

ويبدو أن الإمام أحمد لم يختر إقامته على ظعنه إلا في نهاية القرن الثاني، وبداية الثالث[3]، وهو على أبواب الأربعين من عمره، فانشغل بالنظر فيما كتب، ثم تصدّر للتحديث وكان قد أتمّ الأربعين، «وصار يجتمع في مجلسه قدر خمسة آلاف من طلبة العلم، أو يزيدون؛ نحو خمسمائة يكتبون، والباقون يتعلمون منه حسن الأدب، وحسن السمت»[4].

والظاهر أنّ هذا المجلس، هو الذي ذكره ابن الجوزي، وأشار إلى أنه خاصّ بالتدريس، واستقبال الأسئلة[5].

كما كان له مجلس آخر بعد العصر، يعقده للفتيا فقط؛ لا يتكلم فيه حتى يُسأل[6].

ويغلب على الظنّ أنّ ذلك كله كان في مسجده المعروف به، وبتدريسه فيه[7].

ولم يقتصر عطاؤه الثقافي على المسجد فقط، بل كان بيته أيضاً مفتوحاً لاستقبال من يقصده من أهل العلم.

فقد زاره شيخه أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)، وأفاد منه فوائد[8].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ٢ / ٢٤٩.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) لاحظ رحلاته في طلب العلم ص ١٢.
(٤) أخرجه ابن الجوزي في المناقب ٢٧١. وذكره الذهبي في السير ١١ / ٣١٦.
(٥) انظر المناقب ٢٦٢.
(٦) المناقب ٢٨٠.
(٧) المناقب ٢٤٦. والمنهج رقم ٤٧٣.
(٨) انظر: المناقب ١٥٢ ـ ١٥٣. والمنهج رقم ١٨.

وبات عنده تلميذه عبد الصمد بن سليمان بن أبي مطر، وسمع منه، وعاتبه الإمام أحمد في عدم تهجده في تلك الليلة[1].

وعلى باب داره، سمع منه بقيّ بن مَخْلَد القرطبي (ت ٢٧٦ هـ) عدداً من الأحاديث، في أيام متوالية، على موعد بينهما زمن المحنة[2].

كما أنه لم يأل جهداً في بثّ ما عنده من علم، كلما وجد إلى ذلك سبيلاً، وطلب سماعه طالب، أو كتب إليه سائل.

ففي السفينة، وافق ركوب طلحة بن عبيد الله البغدادي، ركوب أحمد، فسمع منه طلحة في هذه المناسبة[3].

كما حدّث في السجن أيضاً والقيد في رجله، فسمع منه طاهر بن محمد بن نزار[4].

وكان يُسأل، ويُستشار، ويُستنصح عن طريق المكاتبة، فيكتب إجابات ذلك لمراسليه وينفذها إليهم.

فلمّا أشكل على مُسدَّد بن مُسَرْهَد (ت ٢٢٨ هـ)، أمر الفتنة وما وقع الناس فيه من الاختلاف في القدر، والرفض والاعتزال وخلق القرآن، والإرجاء، كتب إلى أحمد: «اكتب إليّ بسنّة النبيّ ﷺ». فكتب إليه رسالته المشهورة[5].

ولما ماتت زوجة إسحاق بن حسّان الكوفي، كتب إلى أحمد يستشيره في الزواج، فكتب إليه: «تزوّج ببكر، واحرص على أن لا يكون لها أمّ»[6].

كما كتب إلى سعيد بن يعقوب أبي بكر الطالقاني (ت ٢٤٤ هـ)، ينصحه في رسالة جاء فيها: «.. أمّا بعد فإنّ الدنيا داء والسلطان داء، والعالم طبيب، فإذا رأيت الطبيب يجرّ الداء إلى نفسه فاحذره، والسلام عليك»[7].

---

(١) انظر المنهج رقم ٤٤٠.
(٢) انظر المنهج رقم ١٢٤.
(٣) انظر المنهج ٤١٦.
(٤) انظر: السير ١١/٢٤٣. والمنهج ٤١٤.
(٥) انظر المنهج ٢٠.
(٦) المناقب ٢٦٤. والمنهج ٢٣٩.
(٧) المنهج الأحمد ٣٩٧.

ب: تلاميذه:

اعتمدَت المعرفة في نموّها وازدهارها قبل نشاط حركة التدوين، على السماع والمشافهة، مما أدى إلى جعل الرواية من أهمّ وسائل نقل العلم.

وكان الإمام أحمد ممّن أفادوا من هذه الوسيلة أخذاً وعطاءً؛ فقد كان على صلة بأكبر علماء عصره، يتمتع بشهرة علمية واسعة النطاق، ومكانة اجتماعيّة مرموقة تتميز بحسن خلطته، وسمّو أخلاقه، مما جعله محبّباً لدى الناس، ألوفاً مألوفاً؛ فقد عاشر الشيوخ وأفاد منهم. وخالطه التلاميذ وسمعوا منه(١)، حتى ضمّ مجلسه آلافاً من الطلبة من مختلف البقاع، فحملوا علمه إلى الأمصار، مما ساعد على انتشار ثقافته في أرجاء الدولة الإسلامية.

فقد كان يجتمع في مجلسه زهاء خمسة آلاف أو يزيدون(٢).

وقد ذكر ابن الجوزي [٥٧١] واحداً وسبعين وخمسمائة ممّن حدث عن الإمام أحمد على الإطلاق، من الشيوخ والأصحاب(٣)، وأوصلهم ابن أبي يعلى إلى [٥٧٧] سبع وسبعين وخمسمائة، بما فيهم الإمام أحمد(٤). وعدهم العُلَيمي [٥٧٨] ثمانية وسبعين وخمسمائة نفس، لكنه ذكر الإمام أحمد تحت هذا العدد أيضاً(٥)، كما كرر أربع تراجم أخرى(٦): ثلاث منها كررها مرتين، والرابعة كرّرها ثلاث مرات؛ فيصفوا له منهم [٥٧١] واحد وسبعون وخمسمائة راوٍ؛ منهم واحد وأربعون راوياً لم يذكرهم ابن الجوزي(٧). كما ذكر المزّي ثمانية من بين الرواة عن

---

(١) لاحظ مكانته الاجتماعية، ص ٦٨.

(٢) تقدم في تصدره للتحديث ص ٢٤.

(٣) المناقب لابن الجوزي ١٢٥ ـ ١٤٤.

(٤) طبقات الحنابلة ١/٤ ـ ٤٢٩.

(٥) انظر المنهج الأحمد ١/١١٠؛ حيث بدأ بالترجمة رقم ٢، واعتبر ترجمة الإمام رقم ١.

(٦) ثلاث منها كررها مرتين؛ هي ترجمة رقم [٨٠] مكررة في [٢٥٠]، وترجمة رقم [٣٣٢] مكررة في [٥٧١]، وترجمة رقم [٥١٤] مكررة في [٥٢٣]. والترجمة الرابعة كررها ثلاث مرات، وهي ترجمة رقم [٢١٧] مكررة في [٢٥٥]، وفي [٤٧٠].

(٧) وهذه أرقام تراجمهم في المنهج الأحمد [٤٠]، [٩٩]، [١١٣]، [١٤٠]، [١٤٥]، [١٨٩]، [١٩٥]، [١٩٧]، [٢٢٨]، [٢٢٩]، [٢٥٢]، [٢٦٤]، [٢٧٧]، [٢٧٩]، [٣٠٧]، [٣١٠]، [٣٢٢]، [٣٣٢] مكرر [٥٧١]، [٣٣٩]، [٣٤٣]، [٣٥٣]، [٣٦٩]، [٣٨٧]، [٤٠٩]، [٤١٩]، [٤٣١]، [٤٣٩]، [٤٥٩]، [٤٦٥]، [٤٦٦]، [٤٧٣]، [٤٧٥]، [٤٨٠]، [٥٠٨]، [٥١٠]، [٥١٢]، [٥٥٣]، [٥٦١]، [٥٦٥]، [٥٦٩]، [٥٧٣].

أحمد[1] لم يرد لهم ذكر عند ابن الجوزي، ولا عند العُلَيمي.

فيصبح عدد الرواة عن أحمد وفق هذه الإحصائية؛ [٦٢٠] عشرين وستمائة راوٍ على اختلاف بلدانهم.

ومن الجدير بالذكر أنّ هؤلاء المشار إليهم، وغيرهم من أصحاب الإمام أحمد متفاوتون في الرتبة والضبط والحفظ، كما أنهم متفاوتون في النقل عنه؛ فمنهم المكثر، ومنهم المقل.

فمن المكثرين عنه:

مُهنَّا بن يحيى الشامي، كان قد لزم أحمد ثلاثاً وأربعين سنة[2]، وأبو بكر الأثرم البغدادي (ت ٢٦٠ هـ)، وإبراهيم بن هانىء النيسابوري (ت ٢٦٥ هـ)، وأبو داود السجستاني، وإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ هـ)، صحب أحمد عشرين سنة[3]، وغيرهم ممن له عن أحمد مسائل[4].

ومن المقلّين:

البخاري، ومسلم وغيرهما.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن المكانة العلمية التي كان يتمتع بها الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ، حملت عدداً من أقرانه، وبعض شيوخه على الرواية عنه والإفادة منه. فليس كلّ من ذكر في الرواة عنه هم من تلاميذه. فقد روى عنه قوم من أقرانه، أمثال علي بن المديني، ويحيى بن معين، وعبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، المعروف بدُحَيم (ت ٢٤٥ هـ)، وغيرهم[5].

---

(١) وهم: الحسين بن حريث المروزي، والحسين بن منصور بن جعفر النيسابوري، وعبد الله بن محمد بن أبان الجعفي (ثلاثتهم من أقرانه). وعمرو بن منصور النسائي، ومحمد بن إسماعيل؛ أبو بكر الطبراني، ومحمد بن الحسين بن موسى بن أبي الحنين الحنيني، ومحمد بن أبي غالب القُومَسي البغدادي (وهو من أقرانه). ومحمد بن يحيى بن سليمان بن زيد بن زياد المروزي البغدادي، (انظر تهذيب الكمال ١/ ٤٤٠ ـ ٤٤٢).

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٢٦٨. والمنهج رقم ١٩٥.

(٣) انظر المناقب ١٨٢.

(٤) سيأتي ذكر المسائل ص ٣٦.

(٥) لقد ذكر المزي في تهذيب الكمال ١/ ٤٤٠ ـ ٤٤٢ أحد عشر ممن رووا عن الإمام أحمد من أقرانه.

كما روى عنه بعض المشاهير من شيوخه، أمثال: عبد الرحمن بن مهدي، وقتيبة بن سعيد، والإمام الشافعي، ووكيع بن الجراح، وغيرهم[1].

ج ـ مؤلفاته:

يعتبر التدوين مستودع الفكر وأداة خلوده، بالإضافة إلى أنه المرآة التي تعكس جانباً هاماً من جوانب مقومات ثقافة المؤلف وخصائصها العامة، وتكشف عن مدى مشاركته في تنشيط الحركة الفكرية في عصره، وعبر العصور المتوالية.

وعلى الرغم من أن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ كان يكره وضع الكتب، وينهَى عن كتابة كلامه[2]، فإنّ دوره كان واضحاً في إثراء المكتبة الإسلامية، ودفع عجلة الحركة العلمية إلى الأمام.

فقد أخرج ابن الجوزيِّ، بسنده إلى أبي زُرعة قوله: «حُزِرت كتب أحمد يوم موته، فبلغت اثني عشر حملاً وعدلاً، ما كان على ظهر كتاب منها ـ حديث فلان ـ ولا في بطنه ـ حدثنا فلان ـ، وكل ذلك كان يحفظه من ظهر قلبه»[3].

كما حفظ لنا تلاميذه من بعده جملة من مؤلفاته، تنيف على الثمانين ومائة، في مختلف العلوم الإسلامية، توارثتها الأجيال من بعده إلى يومنا هذا؛ منها ما هو مطبوع، ومنها غير ذلك، إلا أن أكثر هذه المؤلفات دوّنها بعض تلاميذه على شكل أسئلة يجيب عليها الإمام؛ بعضها في الفقه، وبعضها في نقد الرجال، وعلل الحديث، ومنها ما تناول العقائد، والأخلاق.

وهذه عجالة تتناول ذكر أسماء تلك المؤلفات على الفنون مع بيان المطبوع منها من غيره، وذلك قدر الإمكان:

---

(١) انظر المناقب لابن الجوزي ١٢٥ ـ ١٤٤، حيث ذكر خلال قائمة «من حدث عن أحمد»: ثلاثين من شيوخه وأقرانه، وفي ص ١١٥ ـ ١٢٣ سمى المشاهير منهم، كما ذكر منهم المزي في تهذيب الكمال ١/ ٤٤٠ ـ ٤٤٢ تسعة من أشهر شيوخه.

(٢) انظر: المناقب ٢٤٩ ـ ٢٥١. والسير ١١/ ٣٢٧.

(٣) المناقب ٨٦. وطبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٢٧.

ففي القرآن وعلومه[1]:

(١) ـ كتاب التفسير[2].
(٢) ـ جوابات القرآن[3].
(٣) ـ المقدَّم والمؤخَر في كتاب الله[4].
(٤) ـ الناسخ والمنسوخ[5].

وفي الحديث وعلله ونقد الرجال:

صنّف كتباً، منها ما تيسّر طبعه، ومنها غير ذلك:

أولاً ـ في الحديث:

أ ـ المطبوع منها:

(٥) ـ المسند.
(٦) ـ فضائل الصحابة.

ب ـ غير المطبوع:

(٧) ـ كتاب الفتن[6].
(٨) ـ كتاب الفوائد[7].
(٩) ـ مسند أهل البيت.[8]
(١٠) ـ فضائل أهل البيت[9].

---

(١) لم يذكر أحد ـ فيما أعلم ـ أماكن وجود كتب هذا الفن، فما زالت في عداد الكتب المفقودة.
(٢) نسبه للإمام أحمد غير واحد، على أنه من رواية ابنه عبد الله عنه. وقد أنكر الذهبي (في ترجمة أحمد) وجوده، فضلاً عن نسبته، بينما ذكره في ترجمة عبد الله في مروياته عن أبيه. (انظر: تاريخ بغداد ٩/٣٧٥. وطبقات المفسرين للداوي ١/٧١. وطبقات الحنابلة ١/٨. والسير ١١/٣٢٨، ١٣/٥٢١).
(٣) برواية ابنه عبد الله. (المصادر السابقة).
(٤) برواية عبد الله أيضاً. (المصادر نفسها).
(٥) برواية عبد الله أيضاً. (المصادر نفسها).
(٦) ذكره الحاكم في المستدرك ٣/١٥٧، ومنه نسخة بالظاهرية بدمشق، في خمسة وثلاثين صفحة، مجموعة ٣٨/٤ قسم ٢/ش ٩/١١٠٨.
(٧) المناقب ٢٤٦.
(٨) فهرس الخزانة التيمورية ١/٢٣٦.
(٩) المستدرك ٣/١٥٧. وفهرس مخطوطات الظاهرية، قسم الحديث ص ١٢٣.

(١١) - فضائل علي[١].

(١٢) - حديث الشيوخ، سمعه منه عبد الله[٢].

(١٣) - حديث شعبة، سمعه منه عبد الله[٣].

(١٤) - الثلاثة أحاديث التي رواها الإمام أحمد عن النبي ﷺ في المنام[٤].

(١٥) - جزء انتقاه الإمام أحمد، عن علي بن بحر بن بري[٥].

(١٦) - جزء فيه أحاديث، رواها عنه الشافعي[٦].

(١٧) - جزء من الحديث، برواية حنبل بن إسحاق[٧].

(١٨) - جزء من الحديث، برواية البغوي؛ أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (ت ٣١٧ هـ)، وكان يقدّم ذلك الجزء على كلّ ما سمعه شرفاً بأحمد[٨].

ثانياً - في علل الحديث وعلم الرجال:

أ - المطبوع منها:

(١٩) - كتاب العلل ومعرفة الرجال، برواية ابنه عبد الله[٩].

(٢٠) - كتاب العلل ومعرفة الرجال، برواية المَرُّوذي، وصالح بن أحمد، والميموني[١٠]

(٢١) - كتاب الأسامي والكنى، برواية ابنه صالح[١١].

ب - غير المطبوع:

- المسائل، سيأتي ذكرها مفصّلاً في آخر هذه المؤلفات، وقد أخّرتها لتنوّع موادّها، وعدم تمييز فنونها.

---

(١) أخذه ابن أبي الحديد في كتابه «شرح نهج البلاغة». وتاريخ التراث ٢٢٦/١/٣.

(٢) تاريخ بغداد ٣٧٥/٩.

(٣) المصدر السابق. وانظر: المناقب ٢٤٨. وطبقات الحنابلة ١٨٣/١.

(٤) منه نسخة في الظاهرية، مجموعة ٥٩ من ١١٠ - ١١٢ (تاريخ التراث ٢٢٦/٣/١). وقد صورته الجامعة الإسلامية بالمدينة.

(٥) المستدرك ٢٩٨/٣.

(٦) فهرس معهد المخطوطات ٢٣٦/٢.

(٧) فهرس مخطوطات دار الكتب بالقاهرة ٢٠٨/١ رقم ١٩/١٤٢؛ ضمن مجموعة.

(٨) المنهج الأحمد رقم ١٨٦.

(٩) سيأتي ذكره في ثبت المصادر.

(١٠) سيأتي ذكره في ثبت المصادر.

(١١) سيأتي ذكره في ثبت المصادر.

وفي أصول الدين

أ - المطبوع منها:

(٢٢) - كتاب الرد على الزنادقة والجهمية[١].

(٢٣) - كتاب السنة الكبير، طبع منه ما يقارب النصف، والباقي تحت التحقيق[٢].

(٢٤) - كتاب السنة[٣] الصغير، وهو مختصر سابقه.

(٢٥) - جواب الإمام أحمد عن سؤال في خلق القرآن، برواية أحمد بن سلمان النَّجَّاد[٤].

(٢٦) - رسالة الحسن بن علي البَرْبَهاري على شرح كتاب السنة.

ب - غير المطبوع:

(٢٧) - كتاب الإرجاء[٥].

(٢٨) - كتاب الإيمان، جمع الخَلاَّل[٦].

(٢٩) - كتاب نفي التشبيه[٧].

(٣٠) - كتاب طاعة الرسول ﷺ[٨].

(٣١) - كتاب أهل الملل، والردة، والزنادقة، وتارك الصلاة والفرائض[٩].

---

(١) أفرد بعض الباحثين «الجهمية» بكتاب مستقل، وهما واحد. وقد حققه، د/عبد الرحمن عميرة، نشر دار اللواء، ط ٢ (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) وسبق أن أفاد منه شيخ الإسلام (في مجموع الفتاوى ٢٠/١٦٢)، وسماه: «الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله».

(٢) منه صورة عند فضيلة الشيخ حماد الأنصاري بالمدينة.

(٣) ط١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م، بتحقيق أبي هاجر بسيوني زغلول.

(٤) جزء صغير، طبع بعنوان: «الرد على من يقول القرآن مخلوق».

(٥) المحنة لحنبل ٤٠. والسير ١١/٢٤٣. وذكر سزكين أنه في «الجامع» للخلال، في المتحف البريطاني. (تاريخ التراث ١/٣/٢٦٦).
وقد اطلعت عليه في صورة لبعضه عند فضيلة الشيخ حماد الأنصاري.

(٦) براوية ابنه عبد الله(العدة في أصول الفقه لأبي يعلى ٣/٩٦٣)، وبرواية الحسين بن الحسن الرازي. (المعجم المفهرس لابن حجر ١/١٠٦). ومنه نسخة في المتحف البريطاني. (تاريخ التراث ١/٣/٢٢٦).

(٧) السير ١١/٣٣٠، وهو مجلدة. نقلا عن ابن الجوزي.

(٨) طبقات المفسرين للداودي ١/٧١. والفهرست ٣٢٠.

(٩) منه نسخة في مكتبة محمد عبد الرزاق حمزة بمكة ٢٠٠ ق. وبدار الكتب بالقاهرة ٢/٢٣٤/٣/٥٣. وصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة.

(٣٢) ـ كتاب العقيدة[١].

(٣٣) ـ مختصر في أصول الدين والسنة[٢].

(٣٤) ـ جزء في أصول السنة [٣].

(٣٥) ـ رسالة منه إلى مُسَدَّد بن مُسَرْهَد (ت ٢٢٨ هـ)[٤].

(٣٦) ـ رسالة في السنة، وهي المقدمة في صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة. نقلها عنه محمد بن حبيب الأندراني، ومحمد بن يونس السرخسي[٥].

(٣٧ ـ ٤٠) ـ رسائل في أصول السنة عند أحمد، رويت عنه بألفاظ مختلفة، لكنها تتناول جوانب من عقيدة أهل السنة والجماعة، رواها عنه جماعة من تلاميذه، منهم: محمد بن عوف الطائي الحمصي، وأحمد بن جعفر الفارسي الإصطخري، والحسن بن إسماعيل الربعي، وعبدوس بن مالك العطار[٦].

(٤١) ـ مسائل، برواية علي بن شوكر[٧].

(٤٢) ـ مسائل، برواية رزق الله بن عبد الوهاب[٨]، وقد شكّك شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في نسبتها للإمام أحمد[٩].

(٤٣) ـ مسائل، برواية أبي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي[١٠]، وقد شكّك شيخ الإسلام ابن تيمية في نسبتها للإمام أحمد كسابقتها أيضاً[١١].

---

(١) رواه عن أحمد عدد من تلاميذه، ذكر سزكين عشرة منهم (تاريخ التراث ١/٣/٢٢٦ ـ ٢٢٧).

(٢) منه نسخة في مكتبة كلية الحقوق بطهران (المصدر السابق).

(٣) منه نسخة في الظاهرية ٥٩ توحيد (تاريخ الأدب العربي ٣/٣١٢).

(٤) منها صورة عند فضيلة الشيخ حماد. وقد ورد ذكر هذه الرسالة في طبقات الحنابلة ١/٣٤١. والمناقب ٢١٦. ومجموع فتاوى ابن تيمية ٥/٣٨٠ ـ ٣٨١. والمنهج رقم ٢٠.

(٥) المنهج رقم ٢٠٤، ٢٥٣.

(٦) انظر تراجمهم في طبقات الحنابلة على الترتيب ٤٣٦، ٩، ١٦٠، ٣٣٨، وفي المنهج الأحمد ١٨٨، ٢٦٣، ٣٥٤، ٤٨٤. ولرواية عبدوس نسخة في الظاهرية(مجموع ٦٨، من ٩ ـ ١٥).

(٧) منه نسخة في المتحف البريطاني الملحق ١٧٠، مخطوطات شرقية ٣١٠٥/١٠ ورقات، ولها صورة عند فضيلة الشيخ حماد الأنصاري بالمدينة برقم ٤٩٣.

(٨) طبقات الحنابلة ٢/٢٦٥ ـ ٢٩٠.

(٩) انظر مجموع الفتاوى ١٢/٣٦٧.

(١٠) طبقات الحنابلة ٢/٢٩٣ ـ ٣٠٧.

(١١) انظر مجموع الفتاوى ٤/١٦٧ ـ ١٦٨.

(٤٤) ـ مسائل، برواية البغوي؛ إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن أبي يعقوب، المعروف بـ «لؤلؤ»[١].

وفي الفقه:

أـ المطبوع منها:

(٤٥) ـ أحكام النساء، جمعه أبو بكر الخلال (ت ٣١١ هـ)[٢].

(٤٦) ـ كتاب الأشربة الصغير، برواية البغوي[٣].

(٤٧) ـ كتاب الصلاة وما يلزم فيها[٤].

(٤٨) ـ المسائل، برواية إسحاق بن إبراهيم بن هانىء[٥].

(٤٩) ـ المسائل، برواية أبي داود السجستاني[٦].

(٥٠) ـ المسائل، برواية عبد الله بن الإمام أحمد[٧].

(٥١) ـ المسائل، برواية صالح بن الإمام أحمد[٨].

(٥٢) ـ المسائل، برواية البغوي[٩].

(٥٣) ـ المسائل، الّتي حلف عليها الإمام أحمد[١٠].

(٥٤) ـ كتاب الحث على التجارة (جمع الخَلاَّل)[١١].

ب ـ غير المطبوع:

(٥٥) ـ كتاب الأشربة الكبير[١٢].

---

(١) مخطوط مصور في مكتبة الشيخ حماد تحت رقم ٣٩٤ ضمن مجموع ٢٧١. وقد ذكره ابن المبرد في معجم الكتب، ترجمة ٣٥.

(٢) حقّقه عبد القادر أحمد عطا.

(٣) طبع بتحقيق السيد صبحي السامرائي. وبتحقيق د/ علي المرشد أيضاً.

(٤) طبعت عام ١٣٥٦ هـ، في مطبعة محمد علي صبيح.

(٥) حقّقه زهير الشاويش.

(٦) عقد فيه كتاباً للتاريخ، وآخر للعلل، تكلم فيه على نقد الرجال، حققه محمد رشيد رضا.

(٧) طبع بتحقيق زهير الشاويش، وبتحقيق د/ على مهنا أيضاً.

(٨) فيه قضايا منثورة في نقد الرجال، سهل المحقق الوقوف عليها بفهرستها، وقد حقّقه د/ فضل الرحمن دين محمد.

(٩) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، وقد حقّقه محمود الحداد (ط١ ـ ١٤٠٧ هـ).

(١٠) عبارة عن رسالة صغيرة.

(١١) طبع قديماً وحديثاً.

(١٢) طبقات الحنابلة ١/١١٨٣.

(٥٦) ـ كتاب الترجل، (جمع الخَلّال)[١].
(٥٧) ـ كتاب الجامع في الفقه، (جمع الخَلّال)[٢].
(٥٨) ـ كتاب الفرائض[٣].
(٥٩) ـ كتاب المناسك الصغير[٤].
(٦٠) ـ كتاب المناسك الكبير[٥].
(٦١ ـ ٦٢) ـ كتاب الوقف والوصايا، (جمع الخَلّال)[٦].
(٦٣) ـ كتاب، الرسالة في الصلاة[٧].
(٦٤) ـ المسائل برواية الكوسج؛ إسحاق بن منصور بن بهرام (ت ٢٥١ هـ)[٨].
(٦٥) ـ المسائل برواية الكرماني؛ حرب بن إسماعيل[٩].

وهناك مسائل أخرى دونها عنه بعض تلاميذه، لا يمكن تمييزها لعدم العثور عليها بعد، ستأتي الإشارة إليها قريباً.

---

(١) مخطوط في مكتبة محمد عبد الرزاق حمزة بمكة، ٢٧ ورقة (تاريخ التراث ١/٣/٢٢٥). ومنه نسخة بدار الكتب بالقاهرة ٢/٢٣٥/م/٣. وصورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة.

(٢) بعشرين مجلداً، قاله الذهبي في السير ١٤/٢٩٧. عند فضيلة الشيخ حماد ثلاث مجلدات منه؛ الأول في التوحيد، والآخران في الفقه.

(٣) طبقات المفسرين ١/٧١. والسير ١١/٣٢٨.

(٤) تاريخ بغداد ٩/٣٧٥. وطبقات الحنابلة ١/١٨٣.

(٥) المصدران السابقان.

(٦) قال سزكين: منه نسخة بدار الكتب بالقاهرة ٢١٨٨٨ ب، وفي مكتبة محمد حمزة بمكة. (تاريخ التراث ١/٣/٢٢٩). وقد وقفت على صورة منه عند فضيلة الشيخ حماد، فتبين أنهما كتابان مستقلان في الجزء الثاني من جامع الخلال؛ حيث يشغل كتاب الوقف (من ق ١٦٢ ب ـ ق ١٩٢ ب)، وشغل كتاب الوصايا(من ق ١٩٢ ب ـ ق ٢١٢ أ).

(٧) نقله الذهبي في السير (١١/٣٣٠) عن ابن الجوزي، وتعقبه بقوله: هو موضوع على الإمام.

(٨) وهوعبارة عن مسائل وجهها للإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه فأجابا عنها، يغلب عليها الفقه، وفيها عقيدة، وحديث، ورجال. وقد تم تحقيقه بالجامعة الإسلامية في رسالة دكتوراه، وأربع رسائل ماجستير.

(٩) منه نسخة عند زهير الشاويش، قاله في مقدمة مسائل ابن هانىء ٤ ـ ٥.

وفي الزهد والأخلاق:

أ ـ المطبوع منها:

(٦٦)ـ كتاب الزهد[1].

(٦٧) ـ كتاب الورع والإيمان[2].

غير المطبوع:

مسائل دوّنها عنه بعض تلاميذه، ستأتي الإشارة إليها قريباً عند الكلام على المسائل.

وفي السياسة الشرعية:

(٦٨) ـ كتاب الإمامة، مجلدة صغيرة[3].

وفي التاريخ:

(٦٩) ـ كتاب التاريخ[4]، رواه عنه ابنه عبد الله[5]، والفضل بن محمد بن المسيب البيهقي الشعراني (ت ٢٨٢ هـ)[6].

سمعه منه أيضاً: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الحلبي سنة أربع عشرة ومائتين[7]، وعلي بن الحسن الهسنجاني[8]، والقاسم بن محمد المروزي[9].

ويغلب على الظنّ أنّ هذا الكتاب يتناول تاريخ الرجال، كتاريخ، صديقه يحيى بن معين، لكن لا يمكن الجزم بذلك، لأنه أمر يحتاج إلى الوقوف عليه، أو على قول موثوق ينص على ذلك.

---

(١) ط ١ (١٤٠٨هـ ـ١٩٨٧م)، بدار الريان بالقاهرة.

(٢) طبع قديماً، وحقّقته حديثاً د/زينب القاروط.

(٣) السير ١١/٣٣٠، نقلاً عن ابن الجوزي.

(٤) المناقب ٢٤٨. وفتح الباري ١/٢٧ في بدء الوحي، آخر ح (٣)، ٨/١٥١، ح ٤٤٦٦، ١٢/٩٩، ب ١٣، ك الحدود.

(٥) تاريخ بغداد ٩/٣٧٥.

(٦) والسير ١٣/٣١٨، وسماه: «التاريخ الكبير. والمنهج، ترجمة رقم ١٤٥.

(٧) المنهج، ترجمة ٤٣٠.

(٨) المنهج، ترجمة ٤٦٠.

(٩) المنهج، ترجمة ٥٠٣.

وفي الأدب:

(٧٠) - قصيدة في الموت والآخرة[١].

(٧١) - قصيدة في الخضوع لله لا للناس[١].

ويضاف إلى ذلك، مسائل متنوعة:

وقد أفردتها وأخّرتها عن سائر مؤلفاته - رحمه الله -؛ لأنه لا يمكن تمييزها وإدخالها تحت فنونها، وذلك لأنها عبارة عن أسئلة في الفقه، والعقائد، والأخلاق، ونقد الرجال، وجّهها إليه عدد من تلاميذه، فأجاب عليها؛ وهذه قد جمعها الخلال أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون (ت ٣١١ هـ)، بعنوان: «الجامع لعلوم - أو الجامع من مسائل - الإمام أحمد»[٢]، ويشتمل على أجاباته على أسئلة ما ينيف على ثلاثين ومائة تلميذ، في العلوم الآنفة الذكر[٣].

وقد صنّف ابن المبرد (ت ٩٠٩ هـ) كتاباً سماه «معجم الكتب»، نصّ فيه على تسمية ثمانية عشر ومائة كتاب من كتب المسائل، تقدم ذكر ثمانية منها[٤] فيصبح عدد الكتب الذي يمكن إضافته إلى مؤلفات الإمام أحمد عشراً ومائة كتاب:

(٧٢ - ١٨١) - وهي المسائل التي ذكرها ابن المبرد، فيما عدا الثمانية المتقدمة.

كما وقفت على مسائل أخرى، لتلاميذ آخرين، - غير المذكورين عند ابن المبرد - بلغ عددهم واحداً وتسعين تلميذاً، يمكن تقسيمهم إلى قمسين، من حيث تصنيف المسائل في كتب مستقلة، أو عدمه:

فالقسم الأوّل: قوامه سبعة عشر تلميذاً، دوّنوا مسائلهم في كتب مستقلة، جاءت زائدة على ما ذكره ابن المبرد، ولعلها متمّمة للنّيف والثلاثين ومائة التي ذكرها الخلال؛ وقد سبق ذكر ثلاثة منها[٥].

---

(١) القصيدتان توجدان في برلين. (تاريخ الأدب العربي ٣/٣١٢. وتاريخ التراث ١/٣/٢٢٣).

(٢) تاريخ التراث ١/٣/٢٢٣.

(٣) انظر: مقدمة المسائل برواية عبد الله (تحقيق د/ على مهنا) ٣٤. ومقدمة المسائل برواية صالح ٣٦.

(٤) تقدمت تحت رقم ٤٣، ٤٧ - ٥١، ٦٤، ٦٥.

(٥) تقدمت تحت رقم: ٤٠ - ٤٢.

وأمّا القسم الثاني: فقد تناول أربعاً وسبعين تلميذاً، نُقلت عنهم أسئلة متنوّعة ومتفرّقة، لم تُجمع في كُتب مستقلة.

وإتماماً للفائدة، فهذه قائمة بأسماء أصحاب القسم الأول، أما أصحاب القسم الثاني، فأكتفي بالإشارة إلى أرقام تراجمهم في كتاب «المنهج الأحمد».

وقد ساعد على حصر أصحاب هذين القسمين: الرجوع إلى ترجمة الإمام أحمد في «تهذيب الكمال» للمزي (ت ٧٤٢ هـ)، و «سير أعلام النبلاء» للذهبي (ت ٧٤٨ هـ). واستقراء كتاب «المنهج الأحمد» للعليمي (ت ٩٢٨ هـ).

وفيما يلي ذكر أصحاب القسمين:

أ ـ أصحاب مسائل القسم الأول:

(١٨٢) ـ مسائل ابن هانىء:

هو إبراهيم بن هانىء النيسابوري، أبو إسحاق الأرغياني الفقيه، نزيل بغداد، (ت ٢٦٥ هـ)، وكان ثقة ورعاً[١]، ونقل عن أحمد مسائل كثيرة[٢].

(١٨٣) ـ مسائل ابن الفرات:

هو أحمد بن الفرات بن خالد الرازي، أبو مسعود الضَّبِّي، قدم بغداد، ونزل أصبهان، (ت ٢٥٨ هـ)، وكان حافظاً ثقةً، له تصانيف[٣]، وله عن أحمد مسائل[٤]، تبدو وكأنها في الفقه.

(١٨٤) ـ مسائل الواسطي:

هو جعفر بن أحمد الواسطي، ذكره الذهبي فيمن دوّنوا عن أحمد مسائل[٥].

.. مسائل ابن بحر القطان: الحسن بن علي بن بحر= الحسن بن علي بن محمد بن بحر.

(١٨٥) ـ مسائل الإسكافي:

هو الحسن بن علي بن الحسن بن علي، أبو علي الإسكافي. كان عنده عن

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٦/٢٠٤. والسير ١٣/١٧.

(٢) المنهج، ترجمة رقم: ٩٣.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٤/٣٤٣. والسير ١٢/٤٨٠.

(٤) السير ١١/٣٣١.

(٥) السير ١١/٣٣١.

أحمد مسائل صالحة حسان كبار، أغرب فيها على أصحابه. ذُكر منها سؤال في الرقاق[1].

(١٨٦) ـ مسائل ابن بَرِّي القطان:
هو الحسن بن علي بن محمد بن بحر بن بَرِّي القطان[2].

(١٨٧) ـ مسائل الأنماطي:
هو الحسن بن محمد الأنماطي البغدادي، نقل عن أحمد مسائل صالحة[3].

(١٨٨) ـ مسائل الحسن السجستاني:
هو الحسن بن الحارث السجستاني. قال الخلال: يقرب من أبي داود في المعرفة، وبصر الحديث، والتفقه. وقد ذكره الذهبي فيمن دوّنوا عن أحمد مسائل[4].

ـ مسائل أبي داود السجستاني: تأتي في سليمان بن الأشعث.

(١٨٩) ـ مسائل زيد بن يحيى:
هو زياد بن يحيى بن عبد الملك بن مروان، روى عن الإمام أحمد مسائل صاحلة، وكان ورعاً وصالحاً[5].

(١٩٠) ـ مسائل أبي داود السجستاني.
هو سليمان بن الأشعث، وهي هذه المسائل التي بين أيدينا[6].

(١٩١) ـ مسائل ابن السَّمَيْدَع:
هو شاهين بن السميدع العبدي، له عن أحمد مسائل[7]. ذُكر منها مسائل في العقيدة[8].

---

(١) المصدر السابق. والمقصد الأرشد ترجمة ٣٤١. والمنهج ترجمة ٣٥٨.
(٢) السير ١١/٣٣١.
(٣) المقصد الأرشد ٣٤٩. والمنهج ٣٦٣.
(٤) السير ١١/٣٣١. والمقصد ٣٥٠. والمنهج ٣٦٤.
(٥) المنهج ٣٧٨.
(٦) مسائل أبي داود المذكورة في معجم الكتب لابن المبرد ٥٨. والمنهج ١٢٣، إنما هي في الفقه.
(٧) تهذيب الكمال ١/٤٤١.
(٨) انظر: المقصد ٤٦٣. والمنهج ٤٠٣.

(١٩٢) ـ مسائل صالح بن إسماعيل:
عنده عن أحمد مسائل صالحة[١].

(١٩٣) ـ مسائل عبدوس الحربي:
عنده عن أحمد نحو عشرة آلاف مسألة لم يحدّث بها، وقد ذكره الذهبي فيمن دوّنوا عن أحمد مسائل[٢].

(١٩٤) ـ مسائل ابن بدينا:
هو محمد بن الحسن بن هارون بن بَدِينا، أبو جعفر المَوْصلي الكوفي، نزيل بغداد (ت ٣٠٣ ـ أو ٣٠٨ هـ)، ذكره الذهبي فيمن دوّنوا عن أحمد مسائل[٣].

(١٩٥) ـ مسائل العطار:
هو يوسف بن موسى. كان يهودياً، ثمّ أسلم على يدي أحمد، فحسن أسلامه، ولزمه كثيراً، وروى عنه مسائل كثيرة، وقد ذكره الذهبي فيمن دوّنوا عن أحمد مسائل[٤].

ب ـ أصحاب مسائل القسم الثاني:

وهم التلاميذ الذين نقلوا عن الإمام أحمد إجاباته على مسائل، لكنها لم تجمع في كتب مستقلة لقلّتها.

منهم من وقفت لـه على سؤال واحد فقط، ومنهم من رُوي عنه أكثر من ذلك، فبلغ عددهم أربعةً وسبعين تلميذاً[٥].

---

(١) المصدران السابقان ٤٦٩، ٥٠٤.
(٢) السير ١١/ ٣٣٠.
(٣) انظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٩١. والسير ١١/ ٣٣٠. والمقصد ٩١٤. والمنهج ١٨٤.
(٤) انظر: تاريخ بغداد ١٤/٣٠٨. والسير ١١/ ٣٣٠ والمقصد ١٢٧٥. والمنهج ٥٥٢.
(٥) وهذه أرقام تراجمهم في «المنهج الأحمد»: ١٠، ١١، ١٦، ٢٠، ٢١، ٣٦، ٣٧، ٦١، ٦٦، ٦٧، (٨٠ مكرر ٢٥٠)، ٩٥، ٩٦، ١٠٦، ١٠٩، ١١٤، ١٢٨، ١٤١، ١٤٢، ١٥٣، ١٦٢، ١٧٩ ١٨٣، ١٨٧، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٦٠، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣١٥، ٣٢٦، (٣٣٢ مكرر ٥٧١)، ٣٤٥، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٨٠، ٣٨٤. ٣٨٦، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٦، ٤١٣، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٣٧، ٤٦١، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٤، ٥١٠، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٦٠.

هذا وما من شك في أن النظر في مؤلفات الإمام أحمد، واستقصائها، ثمّ استصفائها، أمرٌ جديرٌ بالعناية، وأن يفرد له بحثٌ مستقلٌ، وما هو بالقليل. إلا أن الغرض الأساسي من ذكرها في هذه العجالة هو التدليل على أنه لم يكد يفوت الإمام أحمد ركنٌ من أركان العلوم الإسلامية إلا وشارك فيه، مما يعكس غزارة عطائه الثقافي، إلى جانب سعة انتشاره على أيدي من تخرجوا على يديه ممّن حملوا عنه العلم على اختلاف أوطانهم.

منهج أحمد وإمامته في نقد الرجال

لقد وضع العلماء شروطاً لقبول قول المتكلم في جرح الرواة وتعديلهم، واعتبروا ذلك مرتبطاً بالعلم والعدالة؛ فلا بد من أن يكون المشتغل بنقد الرجال، تقيّاً ورعاً متيقظاً، عالماً بأسباب الجرح والتعديل، غير متعصّب، ولا صاحب هوى، وإلا فلا يقبل منه ذلك[١]. وقد ردّ الإمام أحمد، طعن أبي مريم في عمير ابن سعيد؛ لأنّ أبا مريم نفسه مطعون في عدالته، غير ثقة[٢].

كما اشترطوا لثبوت العدالة، تنصيص عدلين، فقالوا: تثبت عدالة، الشاهد والمخبر بالتزكية إذا لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضا، وكان أمرهما مشكلاً ملتبساً[٣]، أما من استفاض أمره واشتهر، وعُرف بعدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه بتلك العدالة، فلا يحتاج مع ذلك كلّه إلى معدِّل ينصّ عليها، كمالك، والسفيانين، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأشباههم[٤]، فلا يُسأل عن عدالتهم، وإنما يُسأل عن عدالة من خفي أمره[٥].

هذا ولم تقتصر عدالة أحمد من علم الحديث على حمله فقط، بل اتسعت وتضافرت مع ما آتاه الله من علم وفطنة، حتى جعلت منه ناقداً للحديث، مبيِّناً لعلله، وأهلّته للاشتغال بتفنيد الرجال من نَقَلَته، فصار يتكلم في الرواة على اختلاف أزمانهم، وتباعد أوطانهم، وكأنما جُمعوا له في صعيدٍ واحدٍ، فنظرهم، ثم أخذ يُخبِر عنهم إخبار من حضر وعاصر، وصاحب وعاشر، فصدرت أحكامه فيهم، بلسان الناقد البصير، لا يستفزّه غضب ـ في الغالب ـ، ولا يستميله هوى.

---

(١) انظر: الموقظة للذهبي ٨٢. ونزهة النظر ٨٨، ٩٠. وتدريب الراوي ١/٣٠١.

(٢) انظر: النص [٣٤٢].

(٣) انظر: قواعد في علوم الحديث للتهانوي ٢١٠، نقلاً عن أبي بكر الباقلاني.

(٤) انظر: تدريب الراوي ١/٣١٠.

(٥) انظر: قواعد في علوم الحديث ٢١١.

لقد أنتجت هذه المعرفة الواسعة في علم الرجال مؤلفات كثيرة دوّنها عنه تلاميذه، دلّت على طول باعه، ورسوخ قدمه في هذا الشأن.

وهذا الكتاب، ليس إلا واحداً من تلك المؤلفات، وصورةً مصغرةً تنعكس عليها زاوية مهمة من زوايا جهود أحمد في نقد الرجال، لكن على الرغم من صغر حجم الكتاب، فإنّ غزارة المادة النقدية الواردة فيه، مع مقارنتها بأقوال أحمد في نقد الرواة من جهة، وبأقوال أئمة الجرح والتعديل من جهة أخرى، مكّن ذلك كله، من تجسيد المنهج العام الذي سار عليه أحمد في جرح الرواة وتعديلهم، كما أعطى تصوُّراً واضحاً عن مقدرته النقدية، إلى جانب بيان مرتبته بين النقاد.

فالبحث في هذا المجال، يعني الحديث عن شخصية الإمام أحمد من وجهين؛ الأول منهما: منهج أحمد في نقد الرواة. والثاني: إمامة أحمد في نقد الرجال ومرتبته بين النقّاد.

وفيما يلي عرض تفصيلي وإحصائي لكلا الوجهين، وفق ما ورد في هذه السؤالات من نصوص تساهم في إبراز ذلك وتوضّحه.

أولاً ـ منهج أحمد في نقد الرواة:

اهتمّ الإمام أحمد بتتبع أخبار الرواة، ودراسة أحوالهم، لمعرفة من تُقبل روايته منهم، ومن تُردّ فخاض غمار هذا الفنّ بما آتاه الله من علم، وبما بذله من جهد، فلم يكن متّبعاً، بل كان مجتهداً، وله رأيه المستقلّ، حيث زادت نسبة أقواله على (٨٠ ٪) ثمانين بالمائة من جملة الأقوال التي حواها هذا الكتاب في نقد الرواة[١]، فساعدت هذه الأقوال، مع تلك التي أفدتها من بعض المصادر الأخرى على رسم الهيكل العام لمنهج أحمد النقدي، مع شيء من التفصيل.

[١] ـ فقد كانت أقواله في بيان أحوال الرجال تتّسم بالدقة والأمانة، والموضوعية، فربما سُئل عن الراوي، فقال: «لا أعرفه»، أو كلمة نحوها[٢]، ولم يُنقل عنه قول آخر فيه، مما يدلّ على أنّ مثل هذا الجواب إنما يصدره على من لم

---

(١) لاحظ مبحث «المصادر التي اعتمدها أحمد. . .» من أهمية الكتاب في هذه الدراسة، ص ١٢٨.

(٢) انظر النصوص التالية: ١٦١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٤، ٣٢٥، ٣٤٠، ٤٧٣، ٥٦٥.

يخبره. وقد يجيب السائل بعدم معرفته بالراوي أيضاً[١]، أو يُحيله إلى من عنده علم به[٢]، ويكون قد أثر عنه في موطن آخر كلام يدلّ على معرفته به أو بحاله، فيحمل على أنه خَبره فيما بعد، أو اعتمد كلام غيره في بيان حاله.

[٢] - وقد يُسأل عن الراوي، فينقل قول بعض الأئمة فيه[٣]، ويُصدِّره أحياناً بقوله: «زعموا»[٤].

[٣] - وكثيراً ما تجده يُبيِّن حال الراوي - إذا خبره -، عن طريق مقارنته بغيره من الثقات[٥] أو الضعفاء[٦]، وذلك بأساليب شتّى؛ كأن يقول: «فلان يقاربه فلان»، أو عبارة نحوها[٧]؛ أو يقول: «فلان ليس مثل فلان»[٨]، أو «فلان أحبّ إليّ من فلان»[٩].

[٤] - وربما سُئل عن الراوي، فسكت عنه وزكّى غيره[١٠].

[٥] - وقد يُشير إلى اختلاف بعض الأئمة في بعض القضايا التي تميّز ضبطهم وحفظهم[١١].

[٦] - ويبدو أنّ الإمام أحمد، كان كغيره من أئمة هذا الشأن، في اشتراطه عدالة الناقد لقبول كلامه في نقد الرجال؛ وذلك أنّ أبا داود سأل الإمام أحمد عن عمير بن سعيد، فعدّلَه. فقال له أبو داود: فإنّ أبا مريم قال: تسلني عن عمير

---

(١) انظر النصوص التالية: ٢٣٧، ٢٤٠، ٣٩١.
(٢) انظر النص: ٣١٦.
(٣) لاحظ مبحث «المصادر التي اعتمدها أحمد...» ص ١٢٩.
(٤) انظر النصوص التالية: ٤٣، ١٢٩، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٥٩، ٢٠٣، ٢١٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٨٧، ٣١٩، ٣٣٨/ أ، ٣٥١، ٣٥٩/ د، ٣٦٤، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٨، ٥٤٧، ٥٥٣، ٥٧٠.
(٥) انظر - مثلاً - النصوص التالية: ٢١٢، ٢٤١، ٣٠٤، ٣٥٦، ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٨٣، ٤٨٤ ٤٨٩، ٥٢٦.
(٦) انظر - مثلاً - النصوص التالية: ٢٨٨، ٤٣٧، ٥٦٨.
(٧) انظر - مثلاً - النصوص التالية: ١٥٢، ٣٠٠/ب، ٣٣٨/أ، ٤٠٥/ أ، ٥٣٣ /ج.
(٨) انظر النصوص التالية: ١٨٢، ٢٤١، ٢٨٨، ٤٦٢، ٤٦٨.
(٩) انظر النصوص التالية: ٣٣١، ٤٢٦، ٤٣٧.
(١٠) انظر النصوص التالية: ٢٠٧، ٢٨٨، ٥٣٣ /ج.
(١١) انظر النصوص التالية: ١، ٤، ٨، ٩، ٤٢، ١٣٩، ٣٤٧، ٤٠٥/ج، ٤٢٩، ٤٤٤.

الكذاب!؟. فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة، ثمّ تكلم بكلامه[1].

[٧] - كما وافق السفيانَيْن، ومالكاً، وشعبة، في وجوب بيان أمر الرجل إذا كان يغلط أو يكذب في الحديث[2]. فهذا محمد بن بندارِ السباك الجرجاني يقول لأحمد: «إنه ليشتدّ عليّ أن أقول فلان ضعيف، فلان كذَّاب. فقال أحمد: إذا سكتَّ أنتَ، وسكتُّ أنا، فمتى يَعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟!»[3].

[٨] - وكان يرى أنّ رواية بعض الأئمة عمَّن سمَّوْهم من المجاهيل تعديلاً لهم؛ كرواية أيوب[4]، وابن مهدي[5]، ويحيى القطان[6]، ويدعم مذهبه هذا أحياناً بقوله: إنهما لا يحدثان إلا عن ثقة. وقد صرَّح بما هو أوضح من ذلك كله وأصرح، لمَّا سأله أبو داود: «إذا روى يحيى، أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول، يُحتجّ بحديثه؟ قال: يُحتجُّ بحديثه»[7]؛ وربّما استأنس برواية الثوري عن الرجل واعتبرها تعديلاً له أيضاً[8].

لكن الراجح في هذا الأمر، أنه لا يعتبر تعديلاً، ولا يحتجّ بحديثه، لجواز رواية العدل عن غير العدل، أو لكونه عدلاً عنده، ضعيفاً عند غيره[9].

[٩] - وبالمقابل، فإنه كان يرى ترك ابن مهدي[10]، ويحيى القطان[11]، الرواية عن الشخص تضعيفاً له؛ ونحو ذلك أن يقول: بعض المشايخ يتّقون حديثه[12]، وأشدُّ من ذلك ضعفاً عنده، أن يقول: ترك الناس حديثه[13].

---

(١) انظر النص: ٣٤٢ مع التعليق.
(٢) انظر النص: ١٣٤ مع التعليق.
(٣) انظر: الكفاية للخطيب ٩٢.
(٤) انظر النص ١٦٤.
(٥) انظر النصوص التالية: ٥٠٣، ٥٠٩، ٥٣١.
(٦) انظر النصّين: ٤٦٩، ٤٩١.
(٧) انظر النص ١٣٧.
(٨) انظر النص ٥١٦.
(٩) انظر: فتح المغيث ١/٣١٤ - ٣١٦. وتدريب الراوي ١/٣١٤.
(١٠) انظر النص ٣١٦.
(١١) انظر النصوص التالية: ٢٩/ج، ١٩٤، ٤٩١، ٤٠٥/د.
(١٢) انظر النص: ١٥٣ مكرر ٥٦٦.
(١٣) انظر النصين: ٢٧١، ٥٦٩.

[١٠] - ومن منهجه في التحديث عن الراوي، أنه قال: «مذهبي في الرجال، أني لا أترك حديث محدث حتى يجتمع أهل مصر على ترك حديثه»[(١)]. وبناء على ذلك، فقد تخلّل مروياته الرواية عن بعض الضعفاء، أمثال: المسيب بن شريك[(٢)]، وعلي بن مجاهد الرازي الكابُلي[(٣)]، وعامر بن صالح بن عبد الله الزبيري[(٤)]. لكن لا يعني هذا أنه كان يرى حجية ما يرويه عنهم، بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وليس كلُّ ما رواه أحمد في «المسند» وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم[(٥)]؛ وقال أيضاً: وقد يروي الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما، أحاديث تكون ضعيفة عندهم، لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك، ليُعتبر بها ويُستشهد بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذَّبها - أو كذَّاباً - في الباطن، ليس مشهوراً بالكذب، بل يروي كثيراً من الصدق، فيُروى حديثه، وليس كلّ ما رواه الفاسق يكون كذباً، بل يجب التبيُّن في خبره، كما قال تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا**﴾[(٦)]، فيُروى لتنظر سائر الشواهد، هل تدل على الصدق أو الكذب[(٧)]؟.

وقال ابن حجر: «مسند أحمد» ادعى قوم فيه الصحة، وكذا في شيوخه، والحقّ أنّ أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، والقليل من الضعاف والغرائب والأفراد أخرجها ثمّ صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي منها بعده بقيَّة[(٨)].

فيتّضح من ذلك، أنّ الإمام أحمد لم يكن متساهلاً في نقد الرجال والرواية عن الضعفاء، بل غاية ما في الأمر، أنه كان لا يترك الرواية عن المحدث ما لم يجتمع أهل بلد على ترك حديثه، لكنه إنما يروي في الغالب عمن لم يجمعوا على تركه في المتابعات والشواهد.

[١١] - وكان يرى النظر في الرأي مغمزاً في الراوي، قد يؤدّي إلى ضعف

---

(١) انظر: التهذيب ٥/٣٧٧. ترجمة عبد الله بن لهيعة.
(٢) انظر النص: ٥٥٠.
(٣) انظر النص: ٥٦٣.
(٤) انظر: التهذيب ٥/٧٣.
(٥) انظر: منهاج السنة ٧/٩٦ - ٩٧.
(٦) سورة الحجرات، آية ٦.
(٧) انظر: منهاج السنة النبوية، ٧/٥٣.
(٨) انظر: تعجيل المنفعة ٦.

حـديثه؛ ففي أبي بكـر الحنفي، يقول الإمـام أحمد: «كتبنـا عنه، مـا أرى كان بـه بأس، ولكن نظر في الـرأي»[1]. وقال في محمـد بن عبد الله بن المثنى الأنصـاري - وهو أحد شيوخ البخاري -: «مـا يضعّفه عنـد أهل الحـديث إلا النظر في الـرأي، وأما السماع فقد سمع»[2].

[١٢] - وربّما كان نـظر الراوي في الـرأي، سبباً لتـرك الإمام أحمـد الروايـة عنه؛ فقد قـال في عبد الله الخـريبي: «رأيت ابن داود، ولم أكتب عنه؛ كـان يحبّ الـرأي»[3]. وقـال أبـو داود: كـان أحمـد لا يـروي عن معلّى بن منصـور الـرازي للرأي[4]. وعن القاضي عياض، أنّ أحمد بن حنبل قال: «ما زلنا نلعن أهل الـرأي ويلعنوننا، حتى جاء الشافعي فمـزج بيننا». قـال القاضي عيـاض: «يريـد أحمد أنّ الشافعي تمسّك بصحيح الآثار واستعملها، ثمّ أراهم أنّ من الرأي مـا يُحتاج إليـه، وتُبنى أحكـام الشرع عليـه، وأنه قيـاس على أصولهـا، ومنتزع منهـا، وأراهم كيفية انتزاعها والتعلق بعللهـا وتنبيهاتهـا، فعلم أصحاب الحـديث أنّ صحيح الـرأي فرع للأصل، وعلم أصحـاب الرأي أنـه لا فرع إلا بعـد أصل، وأنـه لا غنى عن تقديم السنن وصحيح الآثار أولاً»[5].

فالظاهر أنّ الإمام أحمد كان في مقتبـل شبابـه أشدَّ على أهـل الرأي منـه في سنّ النضج، بعد لقائه بشيخـه الشافعي وتـأثّره بـه. ولعلّه بقي متحفظاً عن الـرواية عنهم، خشية أن يطغى الرأي على الأثر في الأوساط العلمية، ممّا يؤدي إلى ظهور المـدرسـة العقـلانيـة، التي لا تخضـع الـرأي للنص، بـل تُخضـع النص للعقـل، وتحاكمه أمام آراء الرجال. وهذا هو الرأي المـذموم الـذي أومأ إليـه شيخ الإسـلام ابن تيمية بقوله: «مـا ورد في الحـديث والأثـر من ذم الـرأي وأهله، فـإنمـا يتنـاول الحِيَل، فإنها أُحدثت بالرأي، وإنها رأى محض، ليس فيه أثر عن الصحابة، ولا له نـظير من الحِيَـل ثبت بأصـل فيقاس عليـه بمثله، والحكم إذا لم يثبت بأصـل ولا نظير، كان رأياً محضاً باطلاً»[6]. واعتبر - رحمـه الله - ترك أحمـد الروايـة عن أهل

(١) انظر: النص ٥٢٤.
(٢) انظر: هدي الساري ٤٤٠.
(٣) انظر: النص ٥٣٧.
(٤) انظر: المغني ٢/٦٧٠.
(٥) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض ١/٩١، ٣/ ١٨١.
(٦) الرفع والتكميل ٨٦، نقلاً عن كتـاب «إقامـة الدليـل على إبطال التحليـل» ٣/٢٢٧، ضمن «الفتاوى الكبرى».

الـرأي، نوعـاً من الهجرة، ثم قـال: فإنّ أحمد «قد صـرَّح بتـوثيق بعض من تـرك الرواية عنه، كأبي يوسف ونحوه»[1]، وكمحمد الأنصاري، وأبي بكر الحنفي[1].

[١٣] ـ ومن منهـج أحمـد في نقـد الـرواة أيضـاً: تـرك الـروايـة عن بعض المبتدعة؛ كمن عُرف عنه القول بخلق القرآن، أو الإرجاء، أو القدر. . .

أ ـ فقد أُثر عنه أنَّه كره الأخذ عمَّن أجاب بالقول بخلق القرآن؛ فقـال في ابن معين والتمَّار: «أكره الكتابة عمَّن أجاب في المحنة، كيحيى وأبي نصر التمَّار»[3]. وقال عبد الله بن أحمد في علي بن المديني: «لم يحدّث أبي بعـد المحنة عنـه بشيء». وكان يحدث عنه قبل المحنة[4].

لكن لم يكن ذلـك قادحـاً في أمامـة هذين العـالِمَين الجليلَين، لاعتـذارهمـا ورجوعهما عن ذلك، فقد قـال ابن معين: «أجبنا خـوفاً من السيف»[5]. وقال ابن حجر عن ابن المديني: «وقد اعتذر الرجل عن ذلك وتاب وأناب». بعد أن نَقَـل ما يدل على ذلك[6].

غير أن الإمام أحمـد هجرهمـا وأمثالهمـا ممَّن أجاب، وتـرك الروايـة عنهم، وأنكـر عليهم هذا الإنكـار الشديـد[7]، باعتبـارهم القـدوة لهـذه الأمـة، فـلا ينبغي لأمثالهم أن يتركوا العزيمة إلى الرُّخصة.

ب ـ أما الإرجاء، فمذهبه فيه: ترك الرواية عن الدعاة من مرجئة المتكلّمين، وجوازها من غيـر الدعـاة منهم وعليه يحمـل قولـه: «احتملوا المرجئة» يعني مرجئـة الفقهاء لا المتكلمين[8]. وعلى ذلك يُحمل أيضاً تعديله لبعض المرجئة وروايته عن بعضهم؛ أمثال: السِّيناني، وابن طَهمان، وابن شقيق[9].

ج ـ وأمامن يرى القدر من الرواة، فإنه يرى الكتابة عنه إذا لم يكن داعيـة إلى

(١) المصدر السابق ٨٥، نقلاً عن «المبتدع ٢٦٤ في المسودة».
(٢) تقدم ذكرها آنفاً.
(٣) انظر: الميزان ٤/٤١٠.
(٤) انظر: التهذيب ٧/٣٥٧.
(٥) انظر: البداية والنهاية ١٠/٢٧٣، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ٣٠٨ ـ ٣٠٩.
(٦) انظر: التهذيب ٧/٣٥٦.
(٧) انظر: المناقب ٤٧٣ ـ ٤٧٥.
(٨) انظر: النص [١٣٦] مع التعليق، وحاشية النصين [٢٢٧]، [٣٣٨/أ].
(٩) انظر: نصوصهم على التوالي: [٥٥٩]، [٥٦٠]، [٥٦٤]. ولاحظ أيضاً النصين [٣٨٩]، [٣٩٤].

بدعته[1]، وعليه يُحمل توثيقه لبعض الرواة منهم؛ أمثال: إبراهيم بن نافع، وشبل، والجرشي[2]. وقد يُزكّي الشخص بنفي القدر عنه، كما فعل لما سئل عن حُريز، فقال: «لم يكن يرى القدر... حُريز ثقة»[3].

[١٤] - ولم يقتصر منهجه النقدي على بيان أحوال الرجال رجلاً رجلاً، بل ربّما تجاوز ذلك إلى أن تناول أصحاب راوٍ من الرواة، أو حديث بلدٍ بعينه؛ كما في كلامه على أصحاب الشعبي، والنهدي[4]؛ وعلى حديث أهل البصرة، والكوفة[5].

[١٥] - ولا بد من الإشارة هنا، إلى أنه رغم تناوله الراوي بالنقد في أكثر من موضع، وأكثر من مناسبة، فإنَّ منهجه في نقد الرجال جاء منسجماً في الغالب لا اضطراب فيه.

فقد تناول بالنقد اثني عشر شخصاً، تكلم على كل واحد منهم بمفرده في أكثر من موضع من هذا الكتاب؛ فجاءت أقواله متوائمة في عشر رواةٍ منهم[6]، وظاهرها التناقض في راوِيَين فقط.

أحدهما: «عمرو بن شعيب، في روايته عن أبيه عن جده؛ فقال مرة: «أصحاب الحديث إذا شاؤوا احتجوا به، وإذا شاؤوا تركوه»[7]. وقال مرة أخرى: «ما أعلم أحداً ترك حديثه عن أبيه عن جده»[8]. وقال الميموني: «سمعت أحمد ابن حنبل يقول: له أشياء مناكير، وإنما يُكتب حديثه يُعتبر به، فأما أن يكون حجةً فلا»[9].

---

(١) انظر النص: [١٣٥].
(٢) انظر النص: [٢٢٩].
(٣) انظر النص: [٢٨٨].
(٤) النصوص التالية: ٣٤٦، ٣٦٣، ٣٦٤.
(٥) النصوص التالية: ١٤٠ ـ ١٤٢.
(٦) انظر النصوص التالية: (١١٣، ٤٨٢)، (١٣٩، ٢٦٨)، (٧٨، ٣٣٢)، (٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٩)، (٢٧٧، ٣٠١)، (٢٨٨، ٢٩٠)، (٢٩٧، ٢٩٩)، (٣٠٠/ أ، ٣٠٤)، (٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٤)، (٤٨٩، ٤٩٢).
(٧) النص: ٢١٦.
(٨) النص: ٢١٨.
(٩) التهذيب ٨/ ٤٩.

فيُجمع بين هذه الأقوال، بحمل ترك من تركه، وترك الاحتجاج به على حالات خاصة؛ وإلا فلم يُترك[1].

وثانيهما: عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي، قال فيه: «ليس بذاك»[2]. وقال مرةً: «له أحاديث مناكير»[3].

ففي قوله: «ليس بذاك»، إشارة إلى تليينه، وأراد بقوله: «له أحاديث مناكير»؛ أي غرائب تفرَّد بها. ولا تعارض بين التليين والتفرُّد.

ـ واستكمالاً لهذا الجانب من المنهج النقدي للإمام أحمد، فقد أجريتُ مقارنة بين أقواله في نقد الرواة الوارد ذكرهم في هذا الكتاب، وبين أقواله فيهم في الكتب الأخرى؛ مثل: كتب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، برواية كل من: ابنه عبد الله، وابنه صالح، والمرُّوذي، والميموني. وكتب «مسائل الإمام أحمد»، برواية كل من: ابنه صالح، وابن هانىء، وأبي داود. وكتاب «بحر الدم فيمن تكلم فيهم الإمام أحمد بمدح أو ذم»، و «الجرح والتعديل»، و «المعرفة والتاريخ» للفسوي، و «تاريخ بغداد»، و «سؤالات الآجري لأبي داود»؛ المخطوط منه والمطبوع.

فتناولت هذه المقارنة، أقوال الإمام أحمد في (٢٦٤) أربعة وستين ومائتَي راوٍ من رواة الحديث:

[١] ـ جاءت أقواله متوافقة لا اختلاف بينها في [٢٠٩] مائتين وتسعة رواة[4].

---

(١) لاحظ ذلك مفصلاً في التعليق على النصين ٢١٦، ٢١٨.

(٢) النص: ١٧٨.

(٣) النص: ٣٣٢.

(٤) وقد وردوا في النصوص التالية، وثَبَتُّ المقارنة في حواشيها، فانظرها في: ١١، ٢٩/ج، ٧٢، ١٤٤ ـ ١٤٧، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٣ ـ ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٩١، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٢١١ ـ ٢١٣، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩ (٢)، ٢٣٠ ـ ٢٣٢، ٢٣٧ ـ ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥١ ـ ٢٥٣ (٢) ـ ٢٥٤، ٢٥٩ ـ ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١ (٣)، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، (٢٨٨ مكرر ٢٩٠)، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٠٠/ب، ج، ٣٠٧، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٨(٢)، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١ ـ ٣٣٣، ٣٤٢، ٣٤٥ ـ ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩ / أ، ج، د (٢)، ٣٦٠، ٣٦٢ (٢)، ٣٦٣ (٢)، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٨٩ـ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٤ / أ (٥)، =

[٢] - وبدا بعض الاختلاف في خمسة وخمسين من الرواة؛ لكن المتأمل فيها يجد أنه اختلاف صوري لا حقيقيّ؛ وذلك لأنّ الاختلاف المشار إليه كان بين ألفاظ متقاربة المدلول؛ فمن ذلك:

- لفظا «ثقة»، و «لا بأس به»؛ فقد أطلقهما على (٣٢) اثنين وثلاثين راوياً[١] في مواضع ومناسبات مختلفة، ومن أدلة وحدة الدلالة بينهما، أو تقاربهما؛ أنه أورد ثلاثة منها بلفظ: «لا بأس به، أو قال ثقة»[٢]، وثلاثة أخرى بلفظ: «ثقة، أو قال: لا بأس به»[٣]؛ فلعلّ شكّ الراوي في أحدهما يدلُّ على مساواته للآخر، أو تقاربهما في المعنى.

وعلى العموم، فإنّ المساواة بين هذين الوصفين قد ظهرت في عصر الإمام أحمد، حيث عُرف ذلك من تصريح يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) في قوله: إذا قلت: «لا بأس به» فهو «ثقة»؛ وعُرف أيضاً من تصريح دُحَيْم (ت ٢٤٥ هـ)[٤]، كما فهم ابن حجر هذا المعنى عند أبي حاتم الرازي (ت ٢٧٧ هـ)، والإمام النسائي (ت ٣٠٣ هـ)؛ فقال في ترجمة إبراهيم بن أبي حُرَّة النَّصِيبيّ في «تعجيل المنفعة»: «وقد وثقه أبو حاتم، فقال: لا بأس به». وقال في ترجمة سهيل بن أبي صالح في «التهذيب»[٥]: «قال النسائي: ليس به بأس»، وقال في «هدي الساري»[٦]: «وثّقه النسائي».

= ٤٠٥/ أ، هـ، و، ٤٠٦، ٤١٣، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٦(٢)، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٠ - ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦١ - ٤٦٣(٣) - ٤٦٨، ٤٧٠ - ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٨ - ٤٩٠، ٤٩٢ - ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٧، ٥٥١، ٥٥٤ - ٥٥٦ (٢)، ٥٥٩، ٥٦١، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٦ - ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٥، ٥٨٨، ٥٩١، ٥٩٤، ٥٩٥.

(١) انظر النصوص التالية مع التعليق: ٢٩/ب، ١٥٠، ١٦٥، ١٨٩، ١٩٣، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٧٧، (٢٧٧ مكرر ٢٧٩ مكرر ٢٨٩)، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣١٢، ٣٥٩/د، ٣٧٣، ٤١٠، ٤١٩، ٤٣٣، ٤٦٩، ٤٧٧، ٤٨٢، ٤٩١، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٣٦، ٥٥٨، ٥٧٥، ٥٨٩.

(٢) النصوص ٢٩ /ب، ٢٩٧، ٥٠٠.

(٣) النصوص ٢٠٤، ٤٦٩، ٤٧٧.

(٤) انظر: الرفع والتكميل ٢٢١ - ٢٢٣.

(٥) ٤/٢٦٣.

(٦) ص ٤٠٦.

فيتبيَّن من ذلـك كلّه، أنّ هذا التعبيـر ظهر وشـاع في القرن الثـالث ويراد بـه التوثيق؛ وهي قرينة أخرى تدلُّ على فهم مراد الإمام أحمد من قوله: «لا بأس به»، وإمكان حمله على مراد أهل عصره؛ من كونها تعني توثيق الموصوف بها.

لكن قد يرد وصف أحمد للراوي بقوله: «ليس به بأس»، ويُؤْثَر عنه في موطن أو مواطن أخرى أنه استعمل معه أقوالاً لا تفيد معنى التوثيق، فيُظَنُّ فيها التنـاقض، والأمر ليس كذلك.

فلمَّـا سُئل عن مـوسى بن نافـع، قال: «مـا أرى به بـأساً، أو قـال: ليس بـه بأس»، وروى الحمَّال، عن أحمد قوله فيه: «منكر الحديث»[1]. ولمّا سأله أبو داود عن سهيل بن أبي حازم، قال: «ما أرى بـه بأسـاً»؛ وروى حرب، عن أحمـد قولـه فيـه: «روى أحـاديث منكـرة»[2]. فقـد يُفهم من وصف أحـاديثهمـا ـ أو بعضهـا ـ بالنكارة، أنهمـا مردودا الـرواية؛ لأنّ الحـديث المنكر عنـد كثيرٍ من المحـدّثين: ما رواه الضعيف مخالفاً لمقبول الروايـة؛ فيصبح التنـاقض واضحاً في وصف الـراوي بالتوثيق تارةً، وبالضعف تارةً أخرى. لكن يرى ابن حجر ـ من خلال استقرائـه حال أحمد في نقده للرجال ـ أنّ هذه اللفظة «النكارة» يُطلقها على من يغرب على أقرانـه بالحديث[3]، لا على مخالفة الضعيف.

ولا يخفى أنّ التفرّد شيء، والنكارة شيء آخـر؛ وبناءً عليـه فلا تعـارض بين قولَيْ أحمد في الراويين المذكورين، بل يصبح قوله فيهما مركّباً من مجموع ما نقل عنه في كلٍّ منهما، وهو التوثيق ـ ليس به بأس ـ مع وجود التفرّد في حـديثه، وتفـرّد الثقة لا يضرُّه ما لم يخالفه من هو أوثق منه.

وقـال أحمد أيضـاً في زيد بن أبي أنيسـة: «ليس بـه بـأس»؛ وفي روايـة ابن هـانىء عنه: «إنَّ حـديثه لحسنٌ مقـارب، وإنَّ فيه لبعض النكـارة، وهو على ذلـك حسن الحـديث»؛ وفي رواية المـرُّوذي: «سألت أحمـد عنه، فحـرَّك يـده، وقـال: «صالح، وليس هو بذاك»[4].

فقـوله: «مقـارب الحديث»، أي أنَّ حـديثـه قـريب من حـديث غيـره، وهـو

---

(١) النص ٤١١.
(٢) النص ٤٩٥.
(٣) انظر: هدي الساري ٤٥٣ (ط دار المعرفة)، ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة.
(٤) النص ٣٢٤.

اصطلاح في مرتبة قولهم: «حسن الحديث»[1].

وقوله: «فحرَّك يده»، فهم منه الذهبيّ التليين[2].

وقوله: «ليس هو بذاك»، يُراد به التليين الهيّن[3].

فالاختلاف بين هذه الألفاظ ليس واسعاً، بل يصفو على قولين رئيسيين؛ وهما: «ليس به بأس»، و «حسن الحديث». وهذان التعبيران إن لم يكونا متقاربين في الدلالة، فيُحملا على تغيُّر الاجتهاد، أو على طبيعة السؤال الموجَّه إليه كلّ مرّة.

وعلى نحو هذا يُحمل اختلاف قوله في بُرْد بن سنان، حيث قال فيه مرة: «ليس به بأس، ولكن كان يرى القدر»، وقال مرة أخرى: «صالح الحديث»[4].

أما قوله في: الخُلقاني: «ما كان به بأس»، و «حديثه حديث مقارب»، و «ما كان به بأس، ولكنه ليس ينشرح الصدر له. .»، ثمّ وثّقه في رواية، وضعّفه في رواية [5]. وقوله في إبراهيم العبسي: «لا بأس به»، و «ضعيف»[6]. وقوله في أبي أويس: «ليس به بأس، أو قال ثقة»، و«صالح»، و«ضعيف»[7]. وقوله في عاصم بن محمد العمري: «ثقة» في رواية أبي داود، وكذا في روايتَيْ عبد الله، وصالح، عن أبيهما، كما ضعَّفه مرة أخرى في رواية صالح أيضاً[8]. فينبغي أن يُرفع التناقض عن هذه الأقوال، وما شابهها من أقوال أحمد في الراوي الواحد[9]، وذلك بمعرفة المتقدّم من المتأخِّر، فيُعمل بآخرهما[10]، وإلا فصنيع ابن حجر يُفيد ترجيح التعديل، وحمل التضعيف على شيءٍ بعينه، قد يكون مرتبطاً بطبيعة السؤال، أو بمقارنته براوٍ أقوى منه[11]، فيضعِّفه بالنسبة إليه، لا لمطلق

(١) انظر النص ١٥٩ مع التعليق.
(٢) انظر شرح ألفاظ الجرح للهاشمي ١/٩٩.
(٣) انظر: قواعد في علوم الحديث ٣٩٤.
(٤) النص ٢٧٤.
(٥) النص٥٧١.
(٦) النص ٤٢٤.
(٧) النص٢٠٣.
(٨) النص ١٩٠.
(٩) انظر النصوص: ١٥٦، ٣٦٩، ٢٠٧، ٣٣٨/ د، ٥٠٩، ٥٩٠.
(١٠) انظر: الرفع والتكميل ٢٦٣ مع التعليق.
(١١) انظر مثلاً؛ النصين: ٢٠٧، ٤٦٨.

الضعف[١٢].

وعلى تغيُّر الاجتهاد بتجدُّد معلوماته عن الراوي الواحد، يُحمل تعارض نفي معرفته بعددٍ من الرواة، ثمَّ ثبوت نقده لهم؛ أمثال: عمر بن نافع[٢]، وإبراهيم الشافعي[٣]، ويزيد الشيباني[٤]، والوليد بن أبي ثور[٥]، وأبي اليقظان[٦]، حيث كان يُسأل عن أحدهم فيقول: «لا أعرفه»، أو كلمة نحوها، ثمَّ يَنقُل عنه غير واحد من تلاميذه جرحَه للراوي نفسه، أو تعديلَه له، فيدلّ ذلك على أنه عرفه فيما بعد، فلا تناقض في ذلك كلّه. وعلى مثل هذا يُحمل قوله في عليّ بن عاصم: «أما أنا فأُحدِّث عنه، وحدثنا عنه»، وقوله: «أنا لا أُحدّث عنه، كان فيه لجاج، ولم يكن متّهماً»[٧].

وهناك ثلاثة من الرواة، ممَّن اختلف قول أحمد فيهم، لكنَّه اختلاف ظاهريّ أيضاً لا أصل له في حقيقة الأمر:

الأوَّل: عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي، قال فيه مرةً: «ليس بذاك»[٨]، وقال مرة: «له أحاديث مناكير»، وقال في روايات عبد الله، والمرُّوذي، وأبي طالب، وابن زنجويه: «صالح الحديث»[٩].

ولا تعارض بين الأقوال الثلاثة؛ لأنَّ قوله: «له أحاديث مناكير» إشارة إلى تفرُّده بأحاديث ـ حسب استعمال أحمد[١٠]، والتفرّد لا يعني التعديل أو التجريح. أما قوله: «ليس بذاك»، فهو تليين هيِّن[١١]، في أقلِّ مراتب التجريح قدحاً في الراوي، وأما قوله: «صالح الحديث»، فهو تعديل ليِّن، في أدنى مراتب التعديل،

---

(١) انظر: الرفع والتكميل ٢٦٢ ـ ٢٦٣ نقلاً عن «بذل الماعون في فضل الطاعون».
(٢) النص ١٤٣.
(٣) النص ٢٤٠.
(٤) النص ٤١٨.
(٥) النص ٤٣١.
(٦) النص ٣٩١.
(٧) النص ٤٤٠.
(٨) النص ١٧٨.
(٩) النص ٣٣٢.
(١٠) تقدمت الإشارة إلى ذلك آنفاً أثناء الكلام على الأشخاص الذين نقدهم في أكثر من موضع في هذا الكتاب، ص ٤٨ رقم ١٥.
(١١) تقدمت الإشارة إليه آنفاً، ص ٥٢.

تأتي في الرتبة قبل مرتبة قولهم: «ليس بذاك» مباشرةً، فهما متجاورتان في الرتبة[1].

والثاني: أسامة بن زيد بن أسلم. قال أبو داود: سُئل أحمد، هو أحبُّ إليك أو أخوه عبد الله؟ قال: ليس فيهم أثبت من عبد الله. وعن عبد الله، عن أبيه: «لا يكون يقوى في الحديث». وعن صالح، عن أبيه: «منكر الحديث ضعيف»[2].

ففي روايتَي عبد الله، وصالح تضعيف أحمد له، وفي رواية أبي داود عبارة عن مقارنة بينه وبين أخيه، فقدَّم أخاه عليه، فلا تعارض.

والثالث: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، سأل أبو داود أحمدَ عنه، فقال: «أخوه عبد الله ثقة». وعن عبد الله بن أحمد، قال: «كان أبي يضعِّف أمره»، وكذا عن الميموني، وأبي طالب، عن أحمد[3].

ولا تعارض هنا أيضاً؛ وذلك لأنّ سكوته عن ـ عبد الرحمن ـ المسؤول عنه، وتوثيقه آخر؛ هو أحد أساليب أحمد في تضعيف الرواة[4].

ومما تجدر الإشارة إليه في توضيح منهج أحمد النقدي، تلك الألفاظ التي أوردها في هذا الكتاب ليبيِّن من خلالها من تُقبل روايته من الرواة ومن تُردّ؛ وعلى العموم، فإنّ العبارات التي استعملها في ذلك كانت مختصرة ومعبِّرة، لا تخرج في دلالتها عن الإطار العام لمنهج أهل الحديث.

فمن تلك العبارات:

«في الدنيا مِثل فلان!؟»[5]، «من خيار عباد الله»[6]، «ليس في أهل مصر أصحّ حديثاً منه»[7]، «ثقة مأمون»[8]، «ثقة ثقة»[9]، «متقن»[10]، «ثبت

---

(1) انظر الرفع والتكميل ١٢٩ ـ ١٨٦.
(2) النص: ٢٠٧.
(3) النص: ٢٠٧.
(4) النص: ٢٠٧.
(5) النص: ١٤٧.
(6) النصان: ١٦٨، ٣٥١.
(7) النص: ٥٩١.
(8) النص ٤٤٦.
(9) النصوص: ٢٣٣، ٢٦٣، ٢٩٠، ٣٥٦، ٤٥١.
(10) النص: ٤٠٤ / أ.

الحديث»[1]، «ثقة الحديث»[2]، «من أهل التثبُّت»[3]، «بخ ثقة»[4]، «بخ»[5]، «أرجو أن يكون حديثه ثبتاً»[6]، «صالح ثقة»[7]، «ثقة صدوق»[8]، «ثقة»[9]، «ثقة ـ أو قال: ليس به بأس ـ»[10]، «شيخ ثقة»[11]، «صحيح الحديث»[12]، «لا يحدّث إلا عن ثقة»[13]، «لا يأخذ الحروف إلا عن ثقة»[14]، «شيخ ثقة إن شاء الله»[15] «ثقة يخطىء»[16]، «ثقة مقارب الحديث»[17]، «ثقة يرى الإرجاء»[18]، «ثقة مدلِّس»[19]، «لا بأس به»[20]، «لا أعلم به بأساً»[21]، «أرجو أن لا بأس به»[22]، «زعموا لا بأس به»[23]، «مقارب الحديث لا بأس به»[24]، «صدوق»[25]،

---

(١) النصوص: ٣٦٦، ٣٩٩، ٤٠٥ /د.

(٢) النص: ٣٩١.

(٣) النص: ٤٨٨.

(٤) النصوص: ١٤٤، ٢٢٤، ٣٢٦، ٣٦٢.

(٥) النصان: ٢٦١، ٢٧٨.

(٦) النص: ٥٥٤.

(٧) النصوص: ٢٥٣، ٣٠١، ٣١٤.

(٨) النص: ١٩٢.

(٩) لاحظ مبحث إمامة أحمد.

(١٠) النصوص: ٢٠٤، ٢٧٧، ٤٢٠، ٤٦٩، ٤٧٧.

(١١) انظر مثلاً النصوص: ١٦٧، ١٧٣، ٣٤٥، ٥٨٥.

(١٢) النص: ٤٨٠.

(١٣) النصان: ٤٦٩، ٥٠٣.

(١٤) النص: ٥٣٥.

(١٥) النص: ٤٧٠.

(١٦) النص: ٣٥٨.

(١٧) النصان: ٣٩٠، ٤٣٦.

(١٨) النص: ٣٨٩.

(١٩) النصوص: ٢٢٠، ٣٥٩، ٤٦٣، ٤٦٦.

(٢٠) انظر مثلاً النصوص: ٢٧٣، ٤٢٤، ٤٩١، ٥٠٥.

(٢١) النصان: ٣٤٢، ٥٥١.

(٢٢) النصان: ١٩٧، ٤٩٦.

(٢٣) النص: ٣١٩.

(٢٤) النصوص: ١٨٥، ٢٣٢، ٣٣٢.

(٢٥) النصوص: ٤١٧، ٤٣٠، ٤٣٢، ٥٣٥.

«صدوق في حديثه خطأ»[١]، «صدوق مرجىء»[٢]، «حسن الحديث»[٣]، «صالح الحديث»[٤]، «صالح»[٥] ، «صاحب حديث كيّس»[٦] ، «يضبط ضبطاً جيّداً»[٧] ، «ما أعلم إلا خيراً»[٨] ، «شيخ»[٩] ، «أسند فأقام الإسناد»[١٠]، «كان معروفاً»[١١]، « يمْتَنع في الحديث»[١٢]، «في حديثهم لين»[١٣]، «لم يكن يُحسن الحديث»[١٤]، «لم يكن بصاحب حديث»[١٥]، «كان أخفّ الناس»[١٦]، «كان لا يحفظ»[١٧]، «كان يشتهي الحديث»[١٨] ، «لا يُبالي أي شيء روى»[١٩]، «لا يُبالي عمَّن حدَّث»[٢٠]، «في حديثه اختلاف»[٢١]، «لا أعرفه»[٢٢]، «فلان أعلم به»[٢٣]،

---

(١) النص: ٢٦٦ .
(٢) النص: ٥٦٠ .
(٣) النصان: ١٦٠، ٤٩٣ .
(٤) النصوص: ٢٣٩، ٤٢٣، ٥٠٩، ٥٩٤ .
(٥) انظر مثلاً: ١٥٤، ٢١٥، ٥١٦، ٥٨٨ .
(٦) النص: ٣١٨ .
(٧) النص: ٤٩٠ .
(٨) انظر مثلاً: ٢٢٥، ٣٣٤، ٤٨٧ .
(٩) النصوص: ٢٤٩، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٧ .
(١٠) النص: ٣٢٦ .
(١١) النصان: ٥١٢، ٥٨١ .
(١٢) النص: ٢٩٩ .
(١٣) النص: ٤٠٥ / أ .
(١٤) النص: ٢١١ .
(١٥) النص: ٣٠٦ .
(١٦) النص: ٣٢١ .
(١٧) النص: ٥٤٧ .
(١٨) النص: ١٧٧ .
(١٩) النص: ٢١٠ .
(٢٠) النص: ٢٣٧ .
(٢١) النص: ٤٠٥ /هـ .
(٢٢) انظر مثلاً: ٧٤، ٢٣٥، ٣٤٠، ٤٣١ .
(٢٣) النص: ٣١٦ .

«مجهـول»[1] ، «لـه مناكيـر»[2] ، «كـان يُـدلس»[3] ، «أسـأل الله عـافيـة»[4] ، «ضعيف»[5] ، «لم يـرفعـه»[6] ، «ليس بـذاك»[7] ، «مضـطرب الحـديث»[8] ، «منكر الحديث»[9] ، «تركه بآخرة»[10] ، «بعض المشايخ يتّقـون حديثـه»[11] ، «ترك الناس حديثـه»[12] ، «ليس لحديثهم نـور»[13] ، «لا يبصرون الحـديث»[14] ، «نظر في الـرأي»[15] ، «كان يرى الإرجاء»[16] ، «كـان يقع في عثمان»[17] ، «كان يُسـأل عن الرجل فيوثّق غيره»[18] ، «لا يقوم موضع مجد»[19] ، «فلان أثبت أصحاب فلان»[20] ، «فلان أتبع من فلان»[21] ، «فلان أشدّ تنقية للرجال من فلان»[22] ، «فلان أحفظ من

---

(١) النصان : ٧٤ ، ٤٢٧ .
(٢) انظر مثلاً : ١٩٨ ، ٢٤٧ ، ٢٧١ ، ٣٠٠ /أ، ج .
(٣) النصوص : ١١ ، ١٧٧ ، ٤٦٣ ، ٤٨١ .
(٤) النص : ٢ .
(٥) النصوص : ٢٠٧ ، ٣٤٢ ، ٥٥٦ .
(٦) النص : ٢٦٤ .
(٧) النص : ١٧٨ .
(٨) النصان : ٢٣٨ ، ٣٥٤ .
(٩) النصوص : ٢٩ / ج ، ٢٨٠ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ .
(١٠) النص : ١٩١ .
(١١) النص : ١٥٣ ، مكرر ٥٦٦ .
(١٢) النصان : ٢٧١ ، ٥٦٩ .
(١٣) النص : ١٤١ .
(١٤) النص : ١٤٢ .
(١٥) لاحظ ما تقدّم آنفاً ص ٤٥ رقم ١١ .
(١٦) لاحظ ما تقدّم آنفاً ص ٤٧ رقم ١٣ .
(١٧) النص : ٤١٤ .
(١٨) النص : ٢٠٧ ، ٢٨٨ ، ٥٣٣/ج .
(١٩) النص : ١٥٩ .
(٢٠) النصوص : ٤٨٣ ، ٤٨٩ ، ٥١٤ .
(٢١) النص : ٤٠٣ .
(٢٢) النص : ١٩٢ .

فلان»[١] ، «فلان أحبُّ إليَّ من فلان»[٢] ، «قدَّم فلاناً على فلان»[٣] ، «ما أقرب فلاناً من فلان»[٤] ، «فلان ليس مثل فلان»[٥] ، «ما رأيت قوماً سود الرؤوس مثل أهل البصرة»[٦] .

ثانياً: إمامة أحمد في نقد الرواة ومرتبته بين النقاد

لا شك أنَّ في المنهج الذي سار عليه أحمد في نقده للرواة؛ وفيما دوَّنه عنه تلاميذه في كتب السؤالات، وكتب العلل ومعرفة الرجال؛ لأدلة واضحة على مقدرته النقديَّة، ورسوخ قدمه في هذا المجال؛ وممَّا يعزِّز ذلك ويؤيِّده، تداول أقواله وتناقلها بين أئمة هذا الشأن على اختلاف أزمنتهم وأمكنتهم.

فعلى تمكّن أحمد من علم الرجال، وعلى غزارة ما خلَّفه من آثار فيه، وعلى سعة وسرعة انتشارها في مختلف الأرجاء الإسلامية، قامت شهرته، وذاع صيته باعتباره إماماً ناقداً، تبادر الأئمة أقواله واعتمدوها في جرح الرواة وتعديلهم.

والمتفحّص لهذا الكتاب، يجد أنَّ الإمام أحمد قد تناول فيه الكلام على ما يزيد على ستمائة راوٍ[٧]، من أهل خمسة وعشرين بلداً من بلدان العالم الإسلامي أو الواردين عليها، تناول بالنقد منهم، أربعين وأربعمائة راوٍ[٨]، وبيَّن من تُقبل روايته منهم، ومن تُردُّ بعبارات مختصرة لها مدلولاتها المعبّرة عن ذلك عند أهل الحديث.

ولا ريب في أنَّ استقراء أقواله في مثل هذا العدد من الرجال، ومقارنتها بأقوال النقَّاد الآخرين، سيَّما المعوَّل عليهم في نقد الرجال، كالذهبي، وابن حجر، كفيلٌ بأن يعطي تصوُّراً واضحاً عن المقدرة النقدية التي كان يتمتع بها هذا

---

(١) النص: ٥٢٦.
(٢) النصوص: ٣٣١، ٤٢٦، ٤٣٧.
(٣) النصوص: ٢٠٧، ٢٦٨، ٣٤٦.
(٤) النصوص: ١٥٢، ٣٠٠ /ب، ٥٦٨، ٥٩١.
(٥) النصوص: ١٨٢، ٢٤١، ٢٨٨، ٤٦٢.
(٦) النص ١٤٠.
(٧) لقد وصل عدد نصوص الكتاب إلى (٥٩٥) خمسة وتسعين وخمسمائة نص فقط، لكن يتناول كثير منها الكلام على أكثر من شخص، فعدد الذين تكلم فيهم أحمد في هذا الكتاب يزيد على الستمائة قطعاً.
(٨) لاحظ «المصادر التي اعتمدها في مبحث أهمية الكتاب» ص ١٢٨.

الإمام، ويُجلِّي المرتبة التي حازها بين أمثاله من جهابذة النقَّاد.

- لقد أجريت المقارنة بين أقوال الإمام أحمد، وبين الأئمة المنوَّه بذكرهم آنفاً، في (٣٩١) واحدٍ وتسعين وثلاثمائة راوٍ من رواة الحديث، ممن ورد ذكرهم في هذا الكتاب، ووجدت للعلماء كلاماً فيهم[١].

- فقد عدَّل منهم (٣٢٦) ستة وعشرين وثلاثمائة راوٍ، وجرح (٥٤) أربعة وخمسين راوياً، وأجرى مقارنة لواحد وعشرين راوياً مع غيرهم من الرواة.

[١] - أمَّا الذين عدَّلهم:

أ - فقد وافق حكمُه حكمَ النُّقَّاد في (٢٧٥) خمسة وسبعين ومائتي راوٍ منهم[٢].

---

(١) في الكتاب من الرجال من تكلم فيهم أحمد بكلام لم أجد له ما يقارن به من أقوال الأئمة، أو تفرد عن غيره ببعضه - لذلك نزل العدد من (٤٤٠) إلى (٣٩١) راو - ، فمن ذلك، النصوص التالية: (١٤٠، ١٤٢، ١٧٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٤، ٣٢٥، ٤٣١، ٤٧٣، ٤٨٣).

(٢) انظر النصوص التالية: (عبر أحمد عن أربعين راوياً بما يفيد أنهم فوق الثقات، وقد أجمع النقاد على توثيق أحد عشر منهم: ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٦٨، ١٩٢، مكرر ١٩٢، ٢٨٥، ٣٦٢، ٣٩١، ٤٨٤، ٥٥٤، والجمهور على توثيق الباقي: ١٦٣، ١٧٥، ٢٢٤، ٢٣٣، ٢٥٣، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٩٠ مكرر ٢٨٨، ٣٠١، ٣٠٧، ٣١٤، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٩، /أ، د، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٩٩، ٤٠٤/أ، ٤٠٥ /د، ٤٠٦، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٨٠، ٤٩٢، ٥٢٧).
(ووثق ثمانية وثمانين، أجمعوا على توثيق ثلاثة وثلاثين منهم: ٧٢، ١٤٦، ١٥٧، ١٦٩، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٨٢، ٢٨٤، ٣٣٦، ٣٥٩ /ج، د، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٢، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٥٦ - ٤٥٨، ٤٦٠، ٥١٩، ٥٢١. والجمهور على توثيق الباقي: ١٤٣، ١٥١، ١٥٦، ١٦٥، ١٧٢، ١٨٨، ١٩٠، ٢٠٢، ٢١٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٦، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٩٣، ٣١٣، ٣٣٠، ٣٤٨، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٤ مكرر، ٣٨٦، ٣٩٥، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٦ مكرر، ٤٤٧ - ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٦٨ مكرر، ٤٧٢، ٤٧٦، ٥٢٠، ٥٥٨، ٥٧٦، ٥٩٢). وقال في خمسة: ثقة، أو ليس به بأس، والجمهور على توثيقهم: ٢٠٤، ٢٧٧، ٤٢٠، ٤٦٩، ٤٧٧. (وقال في اثني عشر: شيخ ثقة، أجمعوا على توثيق خمسة: ١٦٧، ٢٤٢، ٣٨٧، ٣٩٦، ٤٧٤. والجمهور على توثيق الباقي: ١٧٣، ١٨٩، ٢٢٧، ٢٥٢، ٤٦١، ٤٧٩، ٥٨٥). (وعبر عن ثلاثة عشر راوياً بعبارات تُفيد نزولهم عن رتبة الثقة قليلاً، وهم كذلك عند النقاد: ١٩٢، ٢٢٠، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٣٦، ٤٦٣، ٤٧٠، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٩، ٥٧٨). (ووثق أربعة في حالات خاصة، والجمهور على توثيقهم: ٢١٤، ٢٩١، ٤٦٧، ٥٧٢). (وأشار إلى حفظ أربعة =

ب ـ وخالف بعضَهم ووافق البعض الآخر في (١٩) تسعة عشر راوياً[1].

ج ـ كما كانت ألفاظه قريبة الدلالة من الألفاظ التي استخدمها الأئمة في نقد (٢٥) خمسة وعشرين راوياً[2].

د ـ وخالف جمهور النُّقَّاد في تعديل (٨) ثمانيـة من الرواة، كـانوا قـد ضعَّفوا

والجمهور على توثيقهم: ٣١٠، ٣٤٧، ٤٣٩، ٥٣٤). (وعبر عن تعديـل أربعة رواة بـألفاظ مختلفة، والجمهور على توثيقهم: ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٨، ٤٩٠) (وقال في ثلاثة وثمانين راوياً: لا بأس به - أو نحوها - ، اختلف النقاد في واحد وأربعين منهم؛ فحديثهم من قبيل الحسن، ووثقوا البقية؛ فالذين اختلفوا فيهم هم: ٢٩/ د، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٢، ١٦٦، ١٧١، ١٨٠، ١٩٣، ٢٠٣، ٢٦٩، ٢٧٤ ـ ٢٧٦، ٢٨٣، ٢٩٥، ٣١١، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٣، ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٩٨، ٤١١، ٤٢٢، ٤٩٤، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٣٠، ٥٣٦، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٧٠، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٧٧). والذين وثقهم النقاد: (٢٩/ ب، ١٨١، ١٩٥، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٧٣، ٢٨٦، ٢٨٩ ـ مكرر ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٩٦، ٢٩٧ ـ مكرر ٢٩٩، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٤٢، ٣٦٧، ٣٧٥، ٤١٠، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٥، ٤٩١، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٦، ٥٢٤، ٥٣٣/أ، ٥٥٢، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٧٤، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٨٩). (واستخدم ألفاظاً متقاربة تُفيد تحسين حديث ثلاثـة وعشرين راويـاً، أكثر النقـاد على تحسين حـديثهم: ١٥٩، ١٦٠، ١٨٥، ١٩٧، ٢١٦، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤٩، ٣١٩، ٣٣٢، ٣٣٨ / د، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٤١، ٥٠٩، ٥٢٥، ٥٩٠، ٥٩٤). (وقال في راو: صدوق في حديثه خـطأ /٢٦٦/، وقال في أخـر: صدوق مـرجىء/ ٥٦٠. / وقد ضعّفهما الأئمة؛ وقال في ثالث: لا يأخذ الحروف إلا عن الثقات /٥٣٥/، وفي اثنين: كانا معروفين /٥١٢، ٥٨١/، وهم كذلك عندهم)

(١) عبر عن واحد منهم بما يُفيد أنه فوق الثقة: (٣٣٣)؛ ووثق تسعة آخرين: (١١٣، ١٨٧، ٢٠٧، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٥٣، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٧١)؛ وقال: شيخٌ ثقة، في ستة: (١٨٤، ٢٩٤، ٣٤٥، ٤٧٥، ٤٧٨، ٥٩٥)؛ وثقـة يُخطىء في واحـد: (٣٥٨)؛ وثقة مـدلّس، في واحد: (٤٦٦)؛ وأشار إلى حفظ آخر: (٢١٣).

(٢) قال في راو: «أرجو أن لابـأس به»: (٤٩٦)؛ وقـال في آخر: «حسن الحـديث»: (٤٩٣)، والجمهور على توثيقهما؛ وقال «صالح» في تسعة؛ وقد أجمعوا على توثيق أحدهم (٥١٦)، والجمهور على توثيق ستة؛ (٢١٥، ٢٣٤، ٣٠٦/ أ، ٣١٨، ٣٤٩، ٥٨٨)، واختلفوا في اثنين: (١٥٤، ٥١٧)؛ وأثنى خيراً على اثني عشر راوياً: وثق النقاد أربعة منهم: (٣٣٩، ٤٨٧، ٥١٥، ٥٨٠)، واختلفوا في الثمانية الباقين، على أن حديثهم من قبيل الحسن: (٢٢٥، ٢٤٨، ٢٥٨، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٤٢١، ٤٤٢)؛ وقـال في اثنين: «مقـارب الحـديث». والنقـاد على تضعيفهما: (٣٢٨، ٤٠٠).

ستة منهم[١]، ووثَّقوا اثنين آخرين[٢].

[٢] ـ وأمَّا الذين جرحهم وغمزهم:

أ ـ فقد وافق النقّاد في (٤٢) اثنين وأربعين راوياً[٣].

ب ـ وخالف بعضهم، ووافق البعض الآخر في (٣) ثلاثة رواة[٤].

ج ـ وجاءت ألفاظه قريبة الدلالة من الألفاظ التي استعملها الأئمة في (٩) تسعة رواة[٥].

[٣] ـ وأما الذين أجرى لهم مقارنة مع غيرهم من الرواة:

أ ـ فقد وافق النقَّاد في (١٨) ثمانية عشر راوياً[٦].

ب ـ وخالف بعضهم في (٣) ثلاثة رواة[٧].

ـ فكانت حصيلة هذه الإحصائية، أن وافق قولُه قولَ النقّاد في (٣٢٥) خمسة وعشرين وثلاثمائة راوٍ، بنسبة (٨٣ ٪)، وخالف بعضهم ووافق البعض الآخر في

---

(١) انظر النصوص التالية: ١٩٦، ٤٢٤، ٤٩٠، ٥٠٤، ٥٥٦، ٥٦٣.

(٢) قال أحمد عن كلٍّ: «مقارب الحديث»: (٤٣٨، ٥١١).

(٣) ضعف ثلاثة: (٢٠٧، ٣٤٢، ٥٥٦)، وقال في واحد: ليس بذاك (١٧٨)؛ وقال: له مناكير، في ثمانية: (١٩٨، ٢٤٧، ٢٥٩، ٢٧١، ٣٠٠ /أ ـ مكرر ٣٠٤، ٣٠٠ / ج، ٣٠٣، ٣٣٢ مكرر ١٧٨)؛ وتركه بآخره، في راوٍ واحد: (١٩١)؛ وترك الناس حديثه، في ثلاثة: (٢٧١، ٢٧١ مكرر، ٥٦٩)؛ ومجهول، في اثنين: (٧٤، ٤٢٧)؛ ونفى معرفته بثلاثة: (٧٤، ٣٤٠، ٥٦٥)؛ ورمى خمسة بالتدليس: (١١، ١٧٧، ٤٦٣، ٤٦٣ مكرر، ٤٨١)، وخمسة بشيء من التخليط: (٢٥٦، ٣٣٨/ و، ٣٥٠، ٤٠٥ / أ، ٥٧٨)، وأربعة بشيء من الوهم: (١٩٢، ٤٤١ مكرر ٤٤٤، ٥٤٨، ٥٤٩)؛ واثنين باضطراب حديثهما: (٢٣٨، ٣٥٤)؛ وباختلاف في حديث راوٍ واحد: (٤٠٥ /هـ)؛ وأشار الى وجود لين في حديث ثلاثة: (٤٠٥/ أ)؛ ونص على وقوع راوٍ في عثمان: (٤١٤).

(٤) انظر النصوص التالية: ٢٩/ج، ٢١١، ٣٠٦.

(٥) انظر النصوص التالية: ٢، ١٧٧، ٢١٠، ٢٣٧، ٢٦٤، ٢٨٠، ٥٤٧، ٥٦٥، ٥٦٦.

(٦) استعمل مع أربعة منهم، لفظ: «فلان ليس مثل فلان»: (١٨٢، ٢٤١، ٢٨٨، ٤٦٨)؛ ومع اثنين لفظ: «ما أقربه من فلان» (٥٦٨، ٥٩١)؛ ومع اثني عشر راوياً ألفاظاً تُفيد تقديم بعضهم على بعض: (١٩٢، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٦٨، مكرر ١٣٩، ٣٣١، ٤٠٣، ٤٢٦، ٤٣٧، ٤٤٣، ٤٨٩، ٥١٤، ٥٢٦).

(٧) انظر النصوص التالية: ١٥٢، ٣٠٠/ ب، ٤٦٢.

(٢٥) خمسة وعشرين راوياً؛ بنسبة (٦,٣ ٪)، وقاربت ألفاظُه ألفاظَهم في الدلالة، أثناء كلامه على (٣٤) أربعة وثلاثين راوياً؛ بنسبة (٨,٧ ٪).

والمتأمِّل في طبيعة هذه المقارنة، وما أنتجته من أرقام، يجد أنَّ جميع هذه النسب البالغة (٩٨ ٪) تشهد بإمامة الإمام أحمد، وعدالة أقواله في باب نقد الرواة. أما ما يتعلَّق بمخالفته لأئمة هذا الشأن، وهي بنسبة (٢ ٪)، فالأمر في ذلك طبيعيّ ومعقول؛ شأنه في ذلك شأن سائر الأئمة، فلا يضرُّ ذلك في إمامته، ولا يقدح في اعتدال أقواله ودقّتها.

وعلى أية حال، فإنّ هذا الاستقراء، وإن لم يكن تامّاً لأقوال هذا الإمام في الجرح والتعديل، إلا أنه تناول مادة نقدية غزيرة ومتنوّعة، يمكن أن تُعضِّد صنيع الإمام الذهبي وتعتضد به؛ حيث وضع الإمام أحمد في مصافِّ أئمة النقد المعتدلين، أثناء تقسيمه النقَّاد إلى ثلاثة أقسام: متشدّد، ومتساهل، ولما صار إلى القسم الثالث، قال: وقسم معتدلٌ، كأحمد، والدارقطني، وابن عدي[1].

وقال السخاوي(ت ٩٠٢ هـ): «وأما المتكلمون في الرجال، فخلق من نجوم الهدى، ومصابيح الظُلَم المستضاء بهم في دفع الردى»، . . . ثم ذكر خلقاً، إلى أن ذكر يحيى بن معين، . . . ثم قال: «ومن طبقته أحمد بن حنبل سأله جماعة من تلامذته عن الرجال، وكلامه فيهم، باعتدال وإنصاف، وأدب وورع»[2].

---

(١) انظر: الإعلان بالتوبيخ للسخاوي ١٦٧.

(٢) المصدر السابق ١٦٣ ـ ١٦٤.

مكانته العلمية

لا شكّ أنّ ثمار الجهود الثقافية لدى العالم هي عنوان المكانة العلمية التي يرتقي إليها، ومعيارٌ أساسيٌ لمعرفة المتميّز من العلماء، وتقدير منزلته العلمية.

ففي ظلّ هذه الجهود، تمكّن الإمام أحمد من ارتقاء أرفع مراتب العلم والمعرفة؛ حيث اشتغل بالتحصيل، والتدريس والتأليف؛ فطال عقد مشيخته، وتنوعت مصادره[1]، وتعددت مصنفاته[2]، حتى صار مدرسة قائمة بذاتها، خرجت العديد من الحفاظ والعلماء[3].

ويكيفيه فخراً وفضلاً، أنّ معرفته الواسعة في كثير من العلوم[4] أتاحت له مكانةً علميةً مرموقةً بين معاصريه، وحملت نخبة من شيوخه وأقرانه على الأخذ عنه، والإفادة منه[5]، بالإضافة إلى من قصده من طلبة العلم من مختلف الأرجاء الإسلامية، وتخرجوا على يديه.

قال أبو القاسم الجُبُّلي: «أكثر الناس يظنون أنّ أحمد إنما كان أكثر ذكره لموضع المحنة، وليس كذلك، كان أحمد بن حنبل إذا سئل عن المسألة، كأنّ علم الدنيا بين عينيه»[6].

وقال إبراهيم الحربي (ت ٢٨٥ هـ) ـ أحد تلاميذ أحمد ـ: «ولقد كان يقدم أئمة الإسلام والعلماء من كل بلد، وإمام كل مصر، فهم بجلالتهم ما دام الرجل

---

(١) تقدم الكلام على شيوخه، وتنوّع مصادره ص ١٥.
(٢) تقدم الكلام على مؤلفاته ص ٢٨.
(٣) تقدم الكلام على تلاميذه ص ٢٦.
(٤) لاحظ ثقافته، وأثره الثقافي.
(٥) تقدم ذكر بعض الشيوخ والأقران في آخر مبحث تلاميذه ص ٢٧ ـ ٢٨.
(٦) أخرجه ابن الجوزي في المناقب ٨٩.

منهم خارجاً من المسجد، فإذا دخل المسجد صار غلاماً متعلماً»[1].

ومن ذلك ما أخرجه ابن الجوزي، أن أبا بكر بن زنجويه قدم مصر، قال: فأتيت أحمد بن صالح المصري (ت ٢٤٨ هـ)، فسألني عن منزلي من منزل أحمد ابن حنبل ببغداد، وقال: تكتب لي موضع منزلك، فإني أريد أن أوافي العراق، حتى تجمع بيني وبين أحمد، فوافى العراق، فجمعت بينهما، فتذاكرا، فأفاد من أحمد حديثاً، وقال: لو لم أستفد بالعراق إلا هذا الحديث كان كثيراً. ثمّ ودّعه وخرج[2].

ويُروى أنّ بقيّ بن مخلد القرطبي (ت ٢٧٦ هـ)، قدم بغداد من الأندلس للقاء الإمام أحمد خاصّةً، والأخذ عنه، فوافاه في منزله أيام المحنة، واتفقا أن يأتيه كل يوم متنكراً ويسمع منه، فلما مات الممتحِن، صار يتردّد إلى حلقة الإمام أحمد[3].

ونتيجةً لما بلغه من منزلة علمية بين معاصريه، وما عُرف عنه من تمسكه بالسنة، كان يكاتبه بعض علماء عصره في قضايا يسألونه عنها، فمن ذلك:

ما كتبه إليه الحسن بن الصباح من الري في مسألة يسأله عنها[4].

وما كتبه أيضاً مسدَّد بن مُسَرْهَد من البصرة، لما أشكل عليه أمر الفتنة، وما وقع الناس فيه من الاختلاف في القدر، والرفض، والاعتزال، وخلق القرآن، والإرجاء، كتب إلى أحمد بن حنبل: «أكتب إليّ بسنة النبيّ ﷺ. فكتب إليه»[5].

ونظراً لمعرفته بالعلم وأهله، كانوا يرون حضوره الحلقة من حلقات العلم تزكيةً لصاحبها، وحافزاً للجلوس إليه.

فقد أخرج ابن الجوزي، عن أبي حاتم الرازي، أنه قال: رأيت قتيبة بن سعيد بمكة، يجيء ويذهب ولا يُكتب عنه، فقلت لأصحاب الحديث: كيف تغفلون عن قتيبة، وقد رأيت أحمد بن حنبل في مجلسه؟ فلمّا سمعوا مني أخذوا

---

(١) المناقب ١٨٣.
(٢) المناقب ١٦٧. وانظر: السير ١٢/١٦٩.
(٣) قال الذهبي ولم يرو له شيئاً مسنداً؛ لكونه كان قد قطع الحديث، فسمع منه فوائد ومسائل. (انظر: السير ١٣/ ٢٨٦، ٢٩٢ ـ ٢٩٤).
(٤) انظر: المنهج ترجمة ٣٥٣.
(٥) انظر: المنهج ٢٠.

نحوه وكتبوا عنه[1].

وفي المسائل التي دوَّنها عنه تلاميذه في جرح الرواة وتعديلهم دليلٌ واضحٌ على سعة علمه، ومقدرته النقديَّة من جهة، وعلى المكانة العلمية التي استقطبت إليه طلاب العلم ليجلسوا إليه، ويأخذوا عنه من جهةٍ أخرى.

كما كان تميّزه في معرفة الفروع، من أسباب اختيار شيخه الشافعي له من بين زملائه الذين يختلفون إلى حلقته، ليكون قاضياً على اليمن، فرفض أحمد ذلك[2].

وإلى جانب ذلك، فإنه كان ذا مكانة عالية، وموضع ثقة عند الخليفة المتوكل (٢٣٢ ـ ٢٤٧ هـ)، حيث كان يرسل إلي رسله يسترشده، ويستشيره في أمور تقع له[3]، كما كان يرسل إليه ويسأله عمن يولى منصب القضاء، فيكتب إليه أحمد في ذلك كله[4].

ثم إنه ـ رحمه الله ـ نال رضا معاصريه ومن بعدهم، حتى الخصوم؛ فقد عرفوا له فضله، واعترفوا بعلو منزلته، وأثنى عليه الجميع.

فقال شيخه يحيى بن آدم (ت ٢٠٣ هـ): «أحمد بن حنبل، إمامنا»[5].

وقيل لإسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس (ت ٢٢٦ هـ): ذهب أصحاب الحديث. فقال: ما أبقى الله أحمد فلم يذهبوا[6].

وسئل بشر بن الحارث الحافي (ت ٢٢٧ هـ) عن أحمد، فقال: «أنا أُسأل عن أحمد! إنه أُدخل الكير، فخرج ذهباً أحمر»[7].

وقال إسحاق بن راهوية (ت ٢٣٨ هـ): «أحمد حجةٌ بين الله وبين عبيده في أرضه»[8].

---

(١) انظر: المناقب ١٦٣.
(٢) انظر: المناقب ١٣ ـ ١٤، وكان ذلك زمن هارون الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣ هـ).
(٣) انظر: البداية والنهاية ١٠/ ٣٤٦ ـ ٣٥٤. والمنهج ٥٣٥.
(٤) انظر: المناقب ٢٣٧.
(٥) تاريخ بغداد ٤/ ٤١٧. والمناقب ١٠٧.
(٦) انظر: المناقب ١٤٧. والسير ١١/ ٢٠٠.
(٧) المناقب ١٥٦، والسير ١١/ ١٩٧.
(٨) تاريخ بغداد ٤/ ٤١٧.

وقال عنه شيخه قتيبة بن سعيد (ت ٢٤٠ هـ): «إمام الدنيا»[١].

وقال أحمد بن إبراهيم الدورقي (ت ٢٤٦ هـ): من سمعتموه يذكر أحمد بسوء، فاتّهموه على الإسلام[٢].

وقال عنه تلميذه أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧ هـ): «هو إمام وهو حجة»[٣].

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ): ما أتّخذ أحداً من شيوخي حجةً عند الله إلا رجلين: أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل بالعراق[٤].
وقال الذهبي معلّقاً: «وشتّان ما بين الأحمدين في سعة الرحلة، وكثرة المشايخ، والجلالة والفضل»[٥].

وقال النسائي (ت ٣٠٣ هـ): «الثقة المأمون أحد الأئمة»[٦].

وقال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ): «إمام المحدثين، النّاصر للدين»[٧].

وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ): «الرجل مسألة إجماع أقرّ له الكلُّ، حتى الخصوم»[٨].

وقال الذهبي (ت ٧٤٨ هـ): «كان عظيم الشأن، رأساً في الحديث، وفي الفقه، وفي التألّه، أثنى عليه خلقٌ من خصومه، فما الظنّ بإخوانه وأقرانه!؟»[٩].

هذا ومن أراد الوقوف على المزيد من الثناء عليه، وعلوّ مكانته وجلالة قدره، فليراجع ما كتبه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد»، في الباب العاشر؛ (ثناء مشايخه عليه)، والباب الثالث عشر؛ (ثناء نظرائه وأقرانه عليه)، والباب الرابع عشر (ثناء أتباعه عليه)، رحمه الله رحمةً واسعةً.

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٦٩. والمناقب ١١١. والسير ١١/ ١٩٥.
(٢) وبنحوه قال سفيان بن وكيع بن الجراح، وأبو الحسن الطرخاباذي الهمداني. (انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٤٢٠).
(٣) الجرح ٢/ ٧٠.
(٤) انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٢٠٠. والسير ١٢/ ١٦٢. وطبقات السبكي ٢/ ٧.
(٥) السير ١٢/ ١٦٢.
(٦) التهذيب ١/ ٧٥.
(٧) تاريخ بغداد ٤/ ٤١٢.
(٨) المناقب ١٧٩.
(٩) السير ١١/ ٢٠٣.

المحنة، وموقفه فيها

نشأ الإمام أحمد في فترة كانت فيها المعتزلة[1] تحتفظ بقولها بخلق القرآن، ولا تبديه خشية بطش هارون الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣ هـ)، وابنه الأمين من بعده (١٩٣ ـ ١٩٨ هـ).

ولكن لمّا آلت أمور الخلافة إلى المأمون بن الرشيد (١٩٨ ـ ٢١٨ هـ)، غلى الاعتزال وفار تنّوره؛ حيث خالط الخليفةَ قومٌ من المعتزلة واستحوذوا عليه، فحسّنوا له القول بخلق القرآن، وأوغروا صدره على مخالفيهم، حتى حمل الناس على القول ببدعتهم الجديدة التي غرست نواتها الأولى اليهودية الحاقدة، على يد لبيد ابن الأعصم اليهودي[2]. ففي سنة ثماني عشرة ومائتين، كتب المأمون وهو بالرقة، إلى إسحاق بن إبراهيم بن مصعب الخزاعي (ت ٢٣٥ هـ) صاحب الشرطة ببغداد، وأمره بامتحان العلماء، فامتحنهم في خلق القرآن، وتوعّد من لم يوافقه، وهدّدهم بالقتل، فاستجاب له أكثرهم وهم كارهون، يخشون على أنفسهم السيف[3]. غير أنّ الإمام أحمد، ومحمد بن نوح بن ميمون العجلي (ت ٢١٨ هـ)، ثبتا على الحق، ومضيا في مخالفته، وهو أنّ [كلام الله غير مخلوق]؛ فأرسلهما موثقين إلى المأمون، ولكن حالت بينه وبينهما المنية فمات، ورُدّا إلى بغداد، وفي الطريق مات صاحبه محمد بن نوح، ثمّ أُودع الإمام أحمد في سجن بغداد نحواً من ثمانية وعشرين شهراً ـ وقيل نيّفاً وثلاثين شهراً ـ، في عهد المعتصم ؛٢١٨ ـ ٢٢٧)، وكان

(١) سيأتي التعريف بهم في النص ٣٢٦. والحاشية التالية.

(٢) بدأت هذه البدعة من لبيد المذكور، وانتهت في عصر الإمام أحمد، بإسناد مظلم إلى أحمدبن أبي دؤاد (ت ٢٤٠ هـ)، عن بشربن غياث المريسي (ت ٢١٨ هـ)، عن الجهم بن صفوان السمرقندي (ت ١٢٨ هـ)، عن الجعد بن درهم (ت ١٢٥ هـ)، عن أبان بن سمعان، عن طالوت، عن خاله لبيد بن الأعصم؛ الذي سحر النبي ﷺ، وكان يقول بخلق التوراة، وأول من صنف في ذلك. (انظر: الكامل لابن الأثير ٧/٧٥).

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٠/٣٤٦. وتاريخ الخلفاء للسيوطي ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

قد حمل الناس على بدعة القول بخلق القرآن أيضاً، تنفيذاً لوصيّة أخيه المأمون[1]، فكان من ذلك أن ضُرب الإمام أحمد بين يديه ضرباً شديداً، وصل إلى نيّفٍ وثلاثين سوطاً ـ وقيل: ثمانين سوطاً ـ، ثابتاً على الحقّ، آخذاً بالعزيمة، لم يُجبهم إلى مقولتهم الباطلة. ثمّ أخرج من السجن، فلزم بيته طيلة خلافتي المعتصم، وابنه محمّد الواثق (٢٢٧ ـ ٢٣٢ هـ). ولما خلفه المتوكل (٢٣٢ ـ ٢٤٧ هـ)، رفع المحنة عن الناس، ومنع التكلّم في القول بخلق القرآن، وكان محباً للسنة وأهلها، فأكرم الإمام أحمد وعظّمه، وكان يسترشده، ويستشيره في أمور تقع له[2]، وكان يحيى بن خاقان أحد رُسل المتوكّل إلى الإمام أحمد في ذلك[3].

مكانته الاجتماعية

إنّ هذه السعة في الإنتاج، والالتزام بمبادىء الإسلام، والانسجام في البناء الفكري بين العقيدة والمنهج عند هذا الإمام، إلى جانب الدرجة العلمية التي ارتقى إليها، وما كان يتمتع به من كرم ومروءة وسخاء[4]، وحسن معاشرة، وأدب رفيع، وتواضع ملحوظ، كلّ ذلك كان من أهم الأمور التي مكنت له مكانة اجتماعية مرموقة، حَظِيَ من خلالها بتقدير الخاصّ والعامّ، خاصة بعد موقفه من تلك المحنة التي افتعلها المعتزلة، في حمل الناس على القول بخلق القرآن.

فلم يكن الإمام أحمد في عزلة عن المجتمع، وإنما كان «ألوفاً مألوفاً»[5]، ليّن الجانب متواضعاً، حسن الجوار.

فقد أخرج ابن الجوزي بسنده إلى ابن المنادي، قوله: «كان أحمد من أحيا الناس، وأكرمهم نفساً، وأحسنهم عشرةً وأدباً... وإذا لقيه إنسانٌ بشّ به، وأقبل عليه، وكان يتواضع للشيوخ تواضعاً شديداً، وكانوا يكرمونه ويعظّمونه»[6].

كما كان يتواضع لتلاميذه أيضاً، فهذا تلميذه الميمونيّ يقول: «كثيراً ما كنتُ

---

(١) انظر: تاريخ الطبري ٦٤٨/٩.
(٢) انظر: البداية والنهاية. ٣٤٦/١٠ ـ ٣٥٤.
(٣) انظر: المنهج الأحمد ٥٣٥.
(٤) انظر: المناقب ٣٠٥ ـ ٣٠٧. والسير ٢١٨/١١ ـ ٢٢١.
(٥) أخرجه ابن الجوزي في المناقب (١٥٣)، من قول أبي عبيد.
(٦) المناقب ٢٧٧.

أسأله عن الشيء فيقول: لبّيك»[1].

وممّا يدلّ على تواضعه أيضاً، وعلى ما كان يتّسم به من أدبٍ اجتماعيّ رفيعٍ، ما رواه عنه أبو بكر الخواتيمي، حيث قال: «رأيت أبا عبد الله قام له رجلٌ من موضعه، فأبى أن يقعد فيه، وقال للرجل: ارجع إلى موضعك، فرجع، وقعد أبو عبد الله بين يديه»[2].

بينما لمّا زاره أبو عبيد القاسم بن سلّام (ت ٢٢٤ هـ)، أجلسه في صدر داره وجلس أحمد دونه، فقال: يا أبا عبد الله أليس يُقال: صاحب البيت أحقّ بصدر بيته؟ فقال: نعم، ويُقعد من يُريد. ولمّا أراد أبو عبيد القيام وإنهاء الزيارة، قام أحمد معه، فأبى عليه أبو عبيد. فقال أحمد: قال الشعبيّ: من تمام زيارة الزائر أن تمشي معه إلى باب الدار، وتأخذ بركابه[3].

وكان إذا أراد الخروج من بين جلسائه، استأذنهم بقوله: «إذا شئتم»[4].

وربما ناله شيءٌ من الأذى من بعض جيرانه، فإنه كان يحتمل ذلك منه، ويصبر عليه[5].

ومن جملة الأمور التي فسحت له المجال لمخالطة الناس خاصتهم وعامتهم، تصدره للتدريس في مسجده المعروف به[6].

كما أنّ فتح بيته لاستقبال طلبة العلم من داخل بغداد، ولاستضافتهم من خارجها، من أكبر الأدلة على الروح الاجتماعية العالية التي كان يتمتع بها.

فقد كان محمد بن نصر المروزي، يتردّد إلى داره ويسأله عن مسائل[7].

وكان حجاج بن يوسف بن الشاعر البغدادي (ت ٢٥٩ هـ)، يقول: كنت أكون عند أحمد، فأنصرف بالليل[8].

---

(١) المناقب ٢٨٠.
(٢) طبقات الحنابلة ٢٢٩.
(٣) انظر: المناقب ١٥٢ - ١٥٣.
(٤) انظر: المناقب ٢٧٧.
(٥) انظر: المناقب ٢٨١.
(٦) انظر: المنهج ٤٧٣.
(٧) انظر: المناقب ١٧٨.
(٨) انظر: المناقب ١٧٦.

وقدم عبد الصمد بن سليمان بن أبي مطر البلخي [1] بغداد، وبات عند أحمد، فوضع له إناء ماء، فلما أصبح وجده لم يستعمله، فقال: صاحب حديث لا يكون له ورد؟ قال: قلت: مسافر. قال: وإن كنتَ مسافراً؛ حجّ مسروق، فما نام إلّا ساجداً[2].

ويبدو أنّ أبا توبة الربيع بن نافع الحلبي، نزيل طَرَسُوس (ت ٢٤١ هـ) كان يأتي إلى أحمد ويزوره[3].

وإضافة إلى ذلك فإنه كان يقبل الهدية ويكافىء عليها[4]، ويُجيب الدعوة[5]، ويأتي الوليمة ما لم يكن منكر، فإذا رأى شيئاً من المنكر خرج[6].

ونظراً لما كان يتمتّع به من مكانةٍ علميةٍ واجتماعيةٍ، فقد كانت تربطه بعلماء عصره علاقات علمية واجتماعية وثيقة، فكثيراً ما كان يُكاتَب ويُستشار في بعض القضايا العلمية والأمور الاجتماعية، ممن ذلك: ما تقدّم فيما كتبه إليه الحسن بن الصباح، ومسدَّد بن مُسَرْهَد ، وإسحاق بن حسّان الكوفي[7]، والخليفة المتوكل[8].

وما قاله أحمد بن شبويه الموصلي: «قدمت بغداد على أن أدخل على الخليفة، فآمره وأنهاه، فاستشرت أحمد في ذلك، فقال: أخاف عليك أن لا تقوم بذلك»[9].

وما بعثت به والدة جعفر بن محمد بن هاشم المؤدب، في بيع دار ورثوها من والد جعفر[10].

كما كتب إلى سعيد بن يعقوب الطالقانيّ ينصحه[11].

---

(١) ثقة، حافظ، لقبه عبدوس. مات سنة ٢٦٤ هـ.(انظر: التهذيب ٦/٣٢٦. والتقريب ٣٥٦).

(٢) انظر: طبقات الحنابلة ٢٨٦.

(٣) لاحظ النصّ: ٣٢٩.

(٤) انظر: المناقب ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٥) انظر: المناقب ٢٦٢، ٣٤٨، ٣٤٩ حيث عقد باباً مستقلاً.

(٦) انظر: طبقات الحنابلة ٣٢٧. والمناقب ٢٨٢.

(٧) تقدموا، ص ٢٥، ٦٤.

(٨) تقدم في المكانة العلمية، ص ٦٥.

(٩) طبقات الحنابلة ٣٤.

(١٠) انظر: طبقات الحنابلة ١٤٨.

(١١) تقدم ذلك في أثره الثقافي، ص ٢٥.

وربما كتب لبعض علماء عصره، يوصيه بمن يقصده من طلابه[1].

وإلى جانب هذه المكاتبات، كانت هناك مراسلات قائمة بينه وبين بعض أصحابه، تنطوي على تفقّد أحوالهم، ومعرفة أخبارهم، أمثال: محمد بن مقاتل العبّاداني[2]، ومحمد بن النقيب الجرجرائي[3]، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني[4].

وممّا يوضّح علوّ منزلته، وقبوله عند الخاصّ والعامّ، ما أخرجه ابن الجوزي، بسنده إلى إدريس بن عبد الكريم المقرىء، قال: «رأيت علماءنا، مثل: الهيثم بن خارجة، ومصعب الزبيري، . . . فيمن لا أحصيهم من أهل العلم والفقه، يعظّمون أحمد بن حنبل ويجلّونه ويوقّرونه ويبجّلونه ويقصدونه للسلام عليه»[5].

وكان الناس كثيراً ما يعبّرون عن توقيرهم وتبجيلهم له بتقبيل وجهه وجبهته ورأسه[6]، ممّا يدل على رفعة شأنه عندهم.

ولم يقتصر تقدير المجتمع وتوقيره على الإمام أحمد فحسب، بل قد يتعداه إلى غيره ممن يحظىَ بشيء من مودة الإمام واحترامه.

ويظهر ذلك جليّاً فيما يرويه تلميذه بقيّ بن مخلد (ت ٢٧٦ هـ) فيقول: لمّا سمع أحمد بمرضي أقبل إلي عائداً في الفندق ـ ببغداد ـ، فسمعت الفندق قد ارتج بأهله، وأنا أسمعهم: هو ذاك، أبصروه، هذا إمام المسلمين مقبلاً، فبدر إليّ صاحب الفندق مسرعاً، فقال لي: هذا إمام المسلمين مقبلاً إليك، عائداً لك، فدخل، فجلس عند رأسي، واحتشى البيت من أصحابه، فلم يسعهم حتى صارت فرقة منهم في الدار وقوفاً، وأقلامهم بأيديهم، فما زادني على هذه الكلمات: «يا أبا عبد الرحمن! أبشر بثواب الله، أيام الصحة لاسقم فيها، وأيام السقم لا صحة فيها، أعلاك الله إلى العافية، ومسح عنك بيمينه الشافية»، فرأيت الأقلام تكتب لفظه. ثمّ خرج عني فأتاني أهل الفندق يلطفون بي، ويخدمونني ديانةً وحسبةً؛

---

(١) انظر: المناقب ٢٦٨.
(٢) انظر: طبقات الحنابلة ٤٥٣.
(٣) انظر: المنهج ٢٥٤.
(٤) انظر: طبقات الحنابلة ١٠٧.
(٥) انظر: المناقب ١٧٩.
(٦) انظر: المناقب ١٧٦، ٢٧٨.

فواحدٌ يأتي بفراش، وآخرُ بلحاف، وبأطايب من الأغذية، وكانوا في تمريضي أكثر من تمريض أهلي لو كنت بين أظهرهم؛ لعيادة الرجل الصالح[1].

ثمّ إنّ موقفه في المحنة، كان من أهمّ العوامل التي توّجته على رأس مجتمعه، فقد كان الإمام أحمد فيها هدفاً من أهداف المعتزلة، فناظرهم، وناقشهم، وألقمهم الحجّة، وثبت على الحقّ، فسُجن وعُذب وضُرب[2]، فما زال بعد ذلك الضرب في رفعة عند الناس، وعلوّ من أمره، وكأنما كانت تلك السياط التي ضُرِبها حليّاً حُليّ بها.

وكان من نتائج تلك المحنة، وما لاقاه فيها من التنكيل، أن مال إليه المجتمع، ودان له بالولاء، حتى إنه بقي مختفياً في غير منزله ما يقارب السنة إلى أن هلك الممتحن[3]، ولم يدلّ أحدٌ على مكانه لما يرون من ثبوته على الحقّ، حتى قال به أحد علماء عصره؛ وهو محمد بن نوح «لستَ مثلي، ولستُ مثلك، إنِ الله ابتلاني فأجبت، فلا تقتَسْ بي، فإنّك لستَ مثلي؛ أنت رجلٌ يُقتدى بك، وقد مدّ هذا الخلق أعناقهم إليك لما يكون منك، فاتّق الله واثبت لأمر الله»، ثمّ قال أبو عبد الله: فلم يزل ابن نوح كذلك، حتى صار إلى بعض الطريق، فمات[4].

وممّا يدلّ على كثرة أتباعه، وعِظم شأنه في المجتمع، ومحبته في النفوس، ذلك الإحساس الذي دفع ابن أبي دؤاد إلى أن ينصح الخليفة المعتصم بحبس الإمام أحمد عن الناس، وعدم إخلاء سبيله، وهو يقول له: فإنك إن أخليته كان فتنة على الناس[5].

وقد وقع ما خشيه ابن أبي دؤاد من اجتماع الناس على الإمام أحمد وسيرهم على نهجه، فلما أمر المعتصم بتخليته، اجتمع الناس في الميدان، وفي الدرب، وغيرها، وأغلقت الأسواق[6]، فرحاً بإخلاء سبيله، والتفريج عنه.

وربما سار الناس في وداعه إلى ظاهر بغداد، بل وإلى ما يقارب ربع المسافة التي يقصدها، إجلالاً له، وتكريماً لشأنه.

---

(١) انظر: المنهج ١/٢٦١، ترجمة ١٢٤.

(٢) تقدم ذلك في موقفه من المحنة، ص ٦٨.

(٣) أخرجها حنبل في ذكر المحنة ٧٣. وكان الخليفة الواثق (٢٢٧ ـ ٢٣٢ هـ) هو الممتحن.

(٤) انظر: ذكر المحنة لحنبل ص ٣٩.

(٥) المصدر السابق ٥٨.

(٦) المصدر السابق ٦٠.

فلما طلبه المتوكل إلى سامراء[1]، خرج من بغداد وقد شيّعه الناس إلى قرية البردان[2]، وعندها طلب منهم الانصراف[3].

ولم تنحصر شهرته، وعلوّ مكانته في وسطه المحيط به فحسب، بل تألّق نجمه وعلا في سماء بغداد حتى رُئي من مختلف الأرجاء الإسلامية. وفي الرحلة إليه، واستقطابه طلبة العلم على اختلاف مواطنهم أكبر شاهد على ذلك.

وممّا يدلّ على شهرته أيضاً، وذيوع صيته خارج العراق، أنه لمّا خرج لقضاء فريضة الحج سنة سبع وثمانين ومائة برفقة يحيى بن معين، التقيا بعبد الرزاق الصنعاني بمكة، فسلّم عليه يحيى، وقال: هذا أخوك أحمد بن حنبل. فقال: حيّاه الله وثبّته، فإنه يبلغني عنه كلّ جميل[4].

وفي سنة تسع وتسعين ومائة، قدم صنعاء، ومضى إلى باب عبد الرزاق، وفي يده أحاديث انتقاها، قال: فجلست حتى خرج، فسلّمت، وقلت: حدّثني بهذه رحمك الله، فإني رجل غريب. قال: ومن أنت؟ وزَبَرني. قلت: أحمد بن حنبل، فتقاصر، وضمني إليه، وقال: بالله أنت أبو عبد الله؟ ثمّ أخذ الأحاديث وجعل يقرؤها[5].

وهذا أحمد بن صالح المصري في مصر، يطلب من أبي بكر بن زنجويه عنوان بيته ببغداد، قال: فإني أريد أن أوافي العراق حتى تجمع بيني وبين أحمد ابن حنبل[6].

كما حظي بقبولٍ واسع النطاق في بلاد خراسان من المشرق الإسلامي؛ فقد خشي أحمد بن سعيد الرباطي من إعراض أحمد عنه، أن يرمي أهل خراسان حديثه[7].

هذا وإذا كان بعض الناس يتسلّقون سلّم السلطان، يتطلّعون إلى الجاه العريض، وذيوع الصيت، فإنّ الإمام أحمد ارتقى سلّم التواضع، والتزم المنهج

---

(١) على ثلاثين فرسخاً من بغداد. (انظر: المسالك للإصطخري ٦٠. ومعجم البلدان ٣/١٧٣).
(٢) على سبعة فراسخ من بغداد. (انظر مراصد الاطلاع ١/١٧٩).
(٣) انظر: الطبقات ٤٥٩.
(٤) انظر: المناقب ٥٤.
(٥) انظر: السير ١١/١٩٢.
(٦) انظر: المناقب ١٦٧.
(٧) سيأتي الخبر قريباً مفصّلاً.

السليم؛ علماً وعملاً، عقيدةً وسلوكاً، وابتعد عن السلطان، فرفعه الله، وأعلى شأنه، فسما ذكره، وذاع صيته، وعلت إمامته، وعظم في أعين الناس، بل وفي أعين الأمراء والسلاطين أنفسهم.

فمن ذلك: أنّ تلميذه مهنا بن يحيى الشامي وقع في ضائقةٍ، فطلب من الإمام أحمد أن يكتب له إلى والي الصدقات أبي موسى الأنصاري في الغارمين، فأبى أن يكتب له، فما زال يتردّد عليه، وأحمد يمتنع، حتى قال يحيى: أأكتب عن لسانك كتاباً؟ فقال: افعل، أنت أعلم. قال: فأنكره أبو موسى، وقال: أحمد لا يكتب في مثل هذا، فهذا خطه؟ فحدّثته بالقصة، فأمر لي بأربعة آلاف [1].

ولشدة إعراضه عن السلطان، ربما أعرض عمّن عرف من حاله القرب من الحاكم.

فقد روى الخطيب «أنّ أحمد بن سعيد الرباطي المروزي قدم على أحمد بن حنبل، فجعل لا يرفع رأسه إليه، فقال: يا أبا عبد الله إنه يُكتب عني بخراسان، وإن عاملتني بهذه المعاملة رموا حديثي. قال له: يا أحمد! هل بُدّ يوم القيامة أن يقال: أين عبد الله بن طاهر وأتباعه؟ فانظر أين تكون أنت منه؟»[2].

كما أمسك عن مكاتبة إسحاق بن راهويه؛ لأنه أطلع الأمير عبد الله بن طاهر على كتاب كان أحمد كتبه إلى إسحاق. ومع ذلك فإنه لمّا اطّلع ابن طاهر على الكتاب، صرّح بمحبّته للإمام أحمد، وإكباره فيه موقفه من السلطان، فقال: يا إسحاق! إني أحبّه؛ لأنّه لم يختلط بأمر السلطان[3].

وإضافة إلى ذلك، فقد كان في كثرة العوّاد في مرض موته، وفي تدخّل السلطان في تنظيم دخول الناس بيت الإمام، والزقاق الذي هو فيه، وفي كثرة المصلين عليه بعد موته، أدلّة واضحة على عظم جاهه، وعلوّ منزلته في مجتمعه.

فلمّا مرض، مكث في مرضه هذا تسعة أيام، امتلأ خلالها الشارع، وسُدّ باب الزقاق من كثرة العوّاد، فوكل السلطان ببابه وبباب الزقاق الرابطة، وأصحاب الأخبار، ثم أغلق باب الزقاق، فكان الناس في الشوارع والمساجد، حتى تعطّل بعض الباعة[4].

---

(١) انظر: الطبقات ١/٣٤٦، ترجمة ٤٩٦.
(٢) تاريخ بغداد ٤/١٦٦. والمناقب ٣٤١ من طريق الخطيب أيضاً.
(٣) انظر: المناقب ٣٤٠ ـ ٣٤١.
(٤) انظر: السير ١١/٣٣٥، ٣٣٦.

ولمّـا مات، صـاح الناس، وعلت الأصـوات بالبكـاء، حتى كـأنّ الـدنيـا قـد ارتجّت، وامتلأت السكك والشوارع بالناس[١]، ففتح الناس أبواب منـازلهم ينادون من أراد الـوضوء[٢]، فقُـدّر من حضر الصـلاة عليه ـ فيمـا يروى ـ مليـون وثلاثمـائة ألف، سوى من كان في السفن[٣].

وربّما أراد بعضهم الوصـول إلى قبره، فلم يتمكّن إلا بعد أسبـوع؛ يمنعه من ذلك ازدحام الناس عليه[٤].

وشيءٌ آخرُ يدلّ على علوّ مكانته، وعظم جاهه، هو أنّ الخليفة المتوكّـل وجّه كتاباً إلى محمد بن عبد الله بن طاهر، يأمره فيه بتعزية أولاد الإمام[٥].

وأخيراً أرجو أن يكون هذا العرض السريع، لهذه المقتـطفات، قـد أمكنٍ من تصوّر جوانب شتّى من حياة الإمام أحمد الاجتماعية، وساعـد على أبراز بعضـاً من المكانة الاجتماعية الرفيعة التي حظي بها في مجتمع عصره.

وفاته

تُوفي يوم الجمعة، في الثاني عشر من شهر ربيع الأول، سنة إحدى وأربعين ومائتين[٦]، فرحمه الله رحمةً واسعةً، وأجزل مثوبته.

---

(١) انظر: السير ١١/٣٣٧.
(٢) انظر: المناقب ٥٠٣. والسير ١١/٣٣٩.
(٣) انظر: المناقب ٥٠٤ ـ ٥٠٥.
(٤) انظر: المناقب ٤٠٨.
(٥) انظر: المناقب ٥١٤.
(٦) انظر مثلاً: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر ٢/٥٢٩. والمناقب ٤٩٦. والسير ١١/٣٣٥.

- ٢ -

التعريف بأبي داود السجستاني

ودراسة بعض جوانب شخصيته العلمية والاجتماعية

توطئة:

لقد جرت عادة الباحثين على عقد ترجمة لمؤلّف الكتاب الذي يكون محلّ عنايتهم دراسة وتحقيقاً، لا يفرّقون في ذلك بين أن يكون ذلك الكتاب من وضعه وتأليفه، أو من جمعه وتصنيفه.

ولما كانت هذه السؤالات جهداً مشتركاً بين السائل والمجيب، ساغ ذكرها في عداد مؤلفات كلّ من صاحب المسائل والمجيب عليها؛ وساغ أيضا عقد ترجمة لكلّ من الطرفين؛ وذلك لأنّ المجيب هو صاحب المادة العلمية للكتاب؛ والسائل هو المشارك في استخراج تلك المادة من الشيخ؛ إضافة إلى أنه أحد رجال سلسلة إسناد الكتاب، بل هو اللبنة الثانية ـ بعد الشيخ ـ في بناء الإسناد المعتمد في قبول الكتاب أو ردّه.

ومن هذا المنطلق، كان التعريف بأبي داود، والوقوف على بعض جوانب حياته العلمية أمراً ضرورياً في هذه الدراسة.

وقد خُصّت حياته العلمية بالذكر هنا، لأنّ الإسهاب في تناول جميع جوانب حياته لا يتناسب مع هذه العجالة السريعة، سيما وقد كثُرت الكتابة عنه من قِبل المسلمين وغيرهم.

فممّن كتب عنه من المسلمين في كتب الرجال؛ الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»[١]، والمِزِّيّ في «تهذيب الكَمال»[٢]، والذهبي في «سير أعلام النبلاء»[٣]، وغيرهم.

وقد ذكر محقق «تهذيب الكمال» جملة لا بأس بها من تلك المصادر[٤]

ويضاف إلى ذلك: ما أفرده به الجلودي في كتاب «أخبار أبي داود»[٥] والدكتور تقيّ الدين الندوي في كتابه: «أبو داود الإمام الحافظ الفقيه»[٦] والشيخ محمد الصباغ[٧]

وممن كتب عنه من غير المسلمين، أمثال: فستنفلد، في كتابه عن الشافعية؛ وجولد تسيهر، في كتابه في الدراسات الإسلامية؛ ووليام مارساي، في «دائرة المعارف الإسلامية» ـ ط ١ ـ؛ وروبسون، في «دائرة المعارف الإسلاميّة»[٨] ـ ط ٢ ـ.

اسمه ونسبه وكنيته:

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي[٩]، أبو داود السجستاني[١٠]، مشهورٌ بكنيته، وبكتابه السنن.

---

(١) ٩/٥٥ ـ ٥٩.
(٢) ١١/٣٥٥ ـ ٣٦٧.
(٣) ١٣/٢٠٣ ـ ٢٢١.
(٤) ١١/٣٥٥ ـ ٣٦٧.
(٥) الأعلام للزركلي ٣/١٢٢.
(٦) طبع عام ١٣٩٨ هـ.
(٧) طبع المكتب الإسلامي.
(٨) تاريخ التراث لسزكين ١/١/٢٩١.
(٩) انظر: طبقات الحنابلة ١/١٥٩. وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٢٥.
(١٠) نسبة إلى سجستان في المشرق الإسلامي، لا إلى القرية التي تحمل هذا الاسم بالقرب من البصرة. (انظر: الأنساب ٣/٢٢٥. وتذكرة الحفاظ ٢/٥٩٣).

مولده:

قال أبو عبيد الآجريّ: «سمعت أبا داود يقول: ولدت سنة اثنتين ومائتين»[1]، وذكر الحاكم أنّ ولادته كانت بسجستان[2].

نشأته:

لم أقف على معلومات يمكن أن تعطي صورة واضحة لهذا الجانب من حياة أبي داود، إلا أنّ المحدثين دأبوا في بداية حياتهم العلمية على كتب حديث البلد، ومعرفة أهله قبل الانشغال بالرحلة إلى البلدان الأخرى.

ففي هذا الصدد يقول الحافظ أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد التميميّ (ت ٣٧٤ هـ): «ينبغي لطالب الحديث ومن عُني به أن يبدأ بكتب حديث بلده ومعرفة أهله، وتفهمه وضبطه، حتى يعلم صحيحه وسقيمه، ويعرف أهل التحديث به وأحوالهم معرفة تامة إذا كان في بلده علم وعلماء قديماً وحديثاً، ثمّ يشتغل بعدُ بحديث البلدان والرحلة فيه»[3].

ويبدو أنّ هذا المبدأ كان واضحاً جليّاً عند أبي داود منذ بداية حياته، فقد نقل الحافظ الذهبي عن أبي عبد الله الحاكم قوله: «أبو داود... كتب بخراسان قبل خروجه إلى العراق، في بلده، وهَراة، وكتب ببغلان عن قتيبة [بن سعيد ت ٢٤٠ هـ]، وكتب بالريّ عن إبراهيم بن موسى [الفراء الرازي ت ٢٣٠ هـ]»[4].

وكان خروجه إلى العراق سنة عشرين ومائتين، وأول ما قدم من بلاده دخل بغداد، وهو ابن ثماني عشرة سنة[5].

فهذا الارتحال المبكّر، بعد كتابته عن أهل بلده، وغيرهم من علماء البلدان المجاورة، يدلّ على تبكيره في طلب العلم، وعلى مدى نشاطه فيه منذ حداثته، كما يَعكس تفاعله مع البيئة العلمية التي نشأ فيها، فحببت إليه العلم وأهله، ودفعت به إلى الارتحال في تلك الانطلاقة المبكّرة لاستكمال زاده الثقافيّ، من مختلف الأمصار الإسلامية.

---

(١) تاريخ بغداد ٩/٥٦.
(٢) انظر: السير ١٣/٢١٧.
(٣) تاريخ بغداد ١/٢١٤.
(٤) السير ١٣/٢١٢ ـ ٢١٣. وما بين المعقوفتين ليس من السير.
(٥) السير ١٣/٢٢١.

طلبه للعلم وارتحاله فيه

شهدت الرحلة في طلب الحديث خروج أبي داود من بلده في مقتبل صباه؛ قبل سنّ الثامنة عشرة من عمره، إلا أنها لم تتجاوز ـ آنذاك ـ بلاد خراسان؛ فكتب بهراة، وببغلان ـ من نواحي بلخ ـ، وبالري[1]، كما سمع بنيسابور قديماً[2].

وفي سنة عشرين ومائتين، خرج إلى العراق، وهو ابن ثماني عشرة سنة، فدخل بغداد، وذلك قبل أن يرى البصرة[3].

وفي السنة نفسها، طلب منه وليّ العهد؛ الأمير أبو أحمد الموفق، أن يستوطن البصرة، ليستقطب طلبة العلم، وتعمر به بعد ما أصابها من فتنة الزنج[4]، فخرج إليها، ودخلها في رجب من سنة عشرين ومائتين، فسكنها، ونشر العلم بها[5]، وسمع بها من مسندها مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، وهو أكبر شيوخه (ت ٢٢٢ هـ)، ومن موسى بن إسماعيل المنقريّ أبي سلمة التَّبُوذكيّ (ت ٢٢٣ هـ)، ومن الإمام الناقد أبي الوليد الطيالسي (ت ٢٢٧ هـ)[6]. وهكذا صارت البصرة نقطة انطلاقه الثانية بعد سجستان بلده الأول؛ فمنها خرج إلى الكوفة، ودخلها سنة إحدى وعشرين ومائة[7]، وسمع بها من الحافظ الحسن بن الربيع البَجلي البُوراني العابد، أحد كبار مشيخة مسلم (ت ٢٢١ هـ)، والحافظ أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعيّ، أحد كبراء شيوخ مسلم (ت ٢٢٧ هـ)[8].

---

(١) تقدم آنفاً في نشأته.
(٢) انظر: تهذيب الكمال ١١/٣٦٦. والسير ١٣/٢١٣.
(٣) انظر: تهذيب الكمال ١١/٣٦٣. والسير ١٣/٢٢١.
(٤) انظر: السير ١٣/٢١٦.
(٥) انظر: تاريخ بغداد ٩/٥٦. والسير ١٣/٢٠٤، ٢٠٩.
(٦) انظر: السير ١٣/٢٠٤.
(٧) انظر: تهذيب الكمال ١١/ ٣٦٦. والسير ١٣/٢١٣.
(٨) انظر: السير ١٣/٢٠٤.

كما كان يتردد بين البصرة وبغداد للقاء الشيوخ، والسماع منهم، فسمع بها من الإمام أحمد وطبقته[1]، وروى كتابه «السنن» بها، ونقله عنه أهلها، ويقال: صنّفه بها، وعرضه على شيخه الإمام أحمد فاستجاده[2].

ولم تتوقّف رحلاته عند زيارته المراكز العلمية في إقليم العراق، بل خرج منه حتى سمع من خلق بالحجاز، والشام، ومصر، والثغور[3].

فقبل سنة اثنتين وعشرين ومائتين دخل مكة، والتقى فيها بعبد الله بن مَسْلمة القعنبي - راوي «الموطأ» - (ت ٢٢١ هـ بمكة)، وسمع منه[4]، ومن الحافظ سليمان بن حرب البصري (ت ٢٢٤ هـ)[5].

وفي سنة اثنتين وعشرين ومائتين كتب بدمشق عن أبي النضر الفراديسي؛ إسحاق بن إبراهيم (ت ٢٢٧ هـ)[6]. وبدمشق أيضاً سمع هشام بن عمار (ت ٢٤٥ هـ)[7].

وقبل سنة خمس وعشرين ومائتين، رحل إلى حمص، وسمع بها من الإمام حيوة بن شريح الحمصي (ت ٢٢٤ هـ)، ومن الحافظ يزيد بن عبد ربه الحمصي الجرجِسي (ت ٢٢٤ هـ)، وغيرهما[8].

كما دخل حرّان، وسمع بها من الحافظ المشهور أبي جعفر النفيلي؛ عبد الله ابن محمد (ت ٢٣٤ هـ)[9].

وسمع بحلب من الحافظ أبي توبة؛ الربيع بن نافع الحلبي (ت ٢٤١ هـ)[10].

---

(١) انظر: السير ١٣/٢٠٥.

(٢) انظر: طبقات الحنابلة ١/١٦٠، رقم ٢١٦. وتهذيب الكمال ١١/٣٦٣. والبداية والنهاية ١١/٥٩.

(٣) انظر: طبقات السبكي ٢/٢٩٤.

(٤) انظر: السير ١٣/٢٠٤.

(٥) انظر: السير ١٣/٢٠٤.

(٦) انظر: تهذيب الكمال ١١/٣٦٦. والسير ١٣/٢١٣.

(٧) انظر: السير ١٣/٢٠٤ - ٢٠٥.

(٨) انظر: السير ١٣/٢٠٤ - ٢٠٥.

(٩) انظر: السير ١٣/٢٠٤ - ٢٠٥.

(١٠) انظر: السير ١٣/٢٠٤ - ٢٠٥.

كما سمع بمصر من حافظ الديار المصرية أحمد بن صالح؛ ابن الطبري (ت ٢٤٨ هـ)[١].

هـذا ولم تقتصر رحلاته على طلب العلم فحسب، بل جمعت بين خيري طلب العدوّ إلى جانب طلب العلم، فرحل في ذلك إلى الثغور، وأقام في مدينة طَرَسوس عشرين سنة على تخوم الروم[٢].

وقد سجّلت رحلاته نهايتها سنة إحدى وسبعين ومائتين في آخر زيارة له لبغداد، حيث خرج منها في أول تلك السنة عائداً إلى البصرة، فنزلها ومات بها سنة خمس وسبعين ومائتين[٣].

وهكذا رافقته فكرة طلب العلم وتحصيل الرواية طيلة حياته، فبدأ في الطلب منذ حداثة سنه، وخرج فيه قبل سنّ الثامن عشر من عمره، ولم يختم ترحاله إلا قبل وفاته بأربع سنين، فطالت رحلته، واتسع تطوافه في مختلف الأرجاء الإسلامية، حتى صار حقاً ـ كما قال فيه ابن كثير ـ: «أحد أئمة الحديث، الرحّالين إلى الآفاق في طلبه»[٤].

---

(١) انظر: السير ١٣/٢٠٤ ـ ٢٠٥.
(٢) انظر: مظاهري ٢٤. نقلاً عن تهذيب الأسماء ٢/٢٦.
(٣) انظر: تاريخ بغداد ٩/٥٨ ـ ٥٩.
(٤) البداية والنهاية ١١/٥٨.

شيوخه
(مصادر تحصيله وتنوعها)

لقد جاب أبو داود الآفاق، والتقى بالعلماء، وأكثر في الأخذ عنهم، فاتسعت مشيخته حتى انتظم عقدها نحواً من ثلاثمائة شيخ[1]، جلس إليهم، وأفاد منهم في علوم شتّى.

فممن روى عنهم من أئمة الحديث:

مُسَدَّد بن مُسَرْهَد (ت ٢٢٨ هـ)، أول من صنّف «المسند» بالبصرة. ويحيى ابن معين (ت ٢٣٣ هـ). وعلي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ). وأبو بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) صاحب «المصنف». والحافظ الذُهلي (ت ٢٥٨ هـ)[2].

ومن فقهاء المحدثين:

الإمام المجتهد، إسحاق بن راهويه، وأبو ثور، والإمام أحمد، والربيع بن سليمان المرادي[3].

ومن المحدثين القراء:

خلف بن هشام، وهشام بن عمار، وكثير بن عبيد[4].

---

(١) انظر: طبقات المفسرين للداودي ٢٠١/١. والتهذيب ١٧٢/٤. وقد جمعهم أبو علي حسين بن محمد الجيَّاني (ت ٤٩٨ هـ)، في كتاب مستقل سماه: «تسمية شيوخ أبي داود». توجد منه نسخة مخطوطة مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة.

(٢) انظر: تهذيب الكمال ٣٥٥/١١ وما بعدها.

(٣) لهم ذكر أثناء الكلام على مذهب أبي داود الفقهي ص ٩٣.

(٤) لهم ذكر أثناء الكلام على ثقافة أبي داود ص ٩٤.

ومن الزهاد العباد:

أبـو تـوبـة الحلبي، من ثقـات الـزهـاد (ت ٢٤١ هـ)[١]. وهَنَّـاد بن السـري الكوفي (ت ٢٤٣ هـ)، صاحب كتاب «الزهد»[٢]. ووهب بن بيان الواسطي، نـزيل مصـر (ت ٢٤٦ هـ)[٣]. ويحيى بن حكيم المقـوِّم البصـري (ت ٢٥٦ هـ)، أحـد الثقات الحفّاظ المصنّفين[٤].

ومن النحويّين:

خلف بن هشام بن ثعلب البزار البغدادي (ت ٢٢٩ هـ)، نحوي ثقة، مقرىء عابد فاضل[٥].

ومن علماء الفرائض والحساب والشعر وأيام الناس والفقه:

حفص بن عمر، أبو عمر الضرير الأكبر البصري (ت ٢٢٠ هـ)[٦].

غير أنّ الإمام أحمـد، ويحيى بن معين، كانـا من أبرز هؤلاء العلمـاء، وهما اللذان أخذ عنهما علم الحديث[٧]، وبأولهما تفقه[٨].

وبذلك يتضح أن أبا داود كان على اتصال بأكبر علماء عصره، على اختـلاف مشاربهم العلمية، مما يدلّ على ذوقه العلمي الرّفيع المتميّز في حسن اختياره لمثل هذه النوعية من الشيوخ من بين من التقى بهم من أولئك العلماء.

---

(١) انظر: السير ١٠/٦٥٣. والتهذيب ٣/٢٥٢.
(٢) انظر: السير ١١/٤٦٥.
(٣) انظر: التهذيب ١١/١٦٠.
(٤) انظر: السير ١٢/٢٩٨. والتهذيب ١١/١٩٩.
(٥) انظر: معرفة القراء للذهبي ١/٢٠٨.
(٦) انظر: تهذيب الكمال ٧/٤٦ ـ ٤٧. والتهذيب ٢/٤١١.
(٧) انظر: تهذيب الكمال ١١/٣٥٩.
(٨) انظر: طبقات المفسرين للداودي ١/٢٠١.

علاقته بالإمام أحمد
ومدى تأثره به

اتصل أبو داود بالإمام أحمد اتصالاً وثيقاً، ولازمه مدة من الزمن[1]، وكان من نجباء أصحابه، وعنه وعن يحيى بن معين أخذ علم الحديث، وبأولهما تفقّه[2]، وسأله عن دِقاق المسائل في الفروع والأصول[3]؛ فجاء بعضها في كتب مستقلّة ـ كهذا الكتاب، وآخر في الفقه[4] ـ، وجاء البعض الآخر متناثراً في مصادر مختلفة، منها: «سؤالات الآجري لأبي داود»[5]، و «تاريخ بغداد»[6]، و «تهذيب التهذيب»[7]، و «بحر الدم»[8].

ثمّ إنّ غزارة هذه المسائل ـ المجموعة والمتفرقة ـ، وتنوع مادتها، دليل واضح على كثرة اختلافه إلى شيخه في مجالسه العلمية المتنوعة، وعلى طول ملازمته له. فتأثّر به علماً وسلوكاً.

---

(١) انظر: السير ١٣/ ٢١٥. وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٠١.
(٢) تقدم ذلك آنفاً أثناء الكلام على شيوخه ص ٨٣.
(٣) انظر: السير ١٢/ ٢١٥.
(٤) طبع بعنوان «مسائل أبي داود للإمام أحمد». حقّقه السيد محمد رشيد رضا.
(٥) انظر المطبوع منه: ص ٩٩، ١١٠. ١١٨، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٤٢، ٢٥٤، ٢٦٤ ـ ٢٦٥، ٢٧٥، ٣١٤، ٣٢١، ٣٤٦، ٣٥٤.
(٦) انظر مثلاً: ٣/ ١٩٢ ـ ١٩٣، ٨/ ٣٩٩، ١٠/ ٤، ١٤/ ١٧١.
(٧) انظر مثلاً: ١/ ٤٤١، ٤/ ٧٢، ٥/ ٢٠١، ٢٨٧، ٨/ ٢١٣، ٩/ ٩٤، ١٨٥، ٢٨٠، ١١/ ٢٤٤، ٢٩٧.
(٨) انظر التراجم التالية: ١١١، ٤١٧، ٥١٩، ٨٠١، ٨٧٤، ٨٩٢، ٩٠٥، ٩٣٩، ١١٥٠، ١١٦٣.

١ ـ فعلى الصعيد العلمي:

تتضح علاقته به من خلال طول ملازمته له، وأخذه عنه الفقه والحديث.

كما يبدو أنه كان من المقربين لدى أحمد؛ إذ إنه لما صنّف كتابه «السنن» عرضه عليه، فاستجاده واستحسنه[١].

وتظهر العلاقة بينهما أيضاً وتزداد وضوحاً، من خلال تلك المنزلة العلمية التي حظي بها عنده، حيث كان يجالسه أحياناً لمذاكرة العلم ومدارسته:

ففي أحد هذه اللقاءات، ذكر أبو داود حديثاً بسنده إلى أبي العُشراء الدارمي، عن أبيه: أنّ النبيّ ﷺ سئل عن العتيرة[٢] فحسّنها[٣].

قال أبو داود: فاستحسنه أحمد وقال: ما أحسبه يشبه أن يكون صحيحاً، لأنه من كلام الأعراب، ثم قال: أمله عليّ فكتبه عني[٤].

أما عن مدى تأثر أبي داود بهذا الجانب من شخصية الإمام أحمد العلمية، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «البخاري، وأبو داود إمامان في الفقه من أهل الاجتهاد، . . . وكان أبو داود ونحوه له اختصاص بأحمد بن حنبل»[٥].

وقال ابن القيم: البخاري ومسلم وأبو داود والأثرم، وهذه الطبقة من أصحاب أحمد، أتبع له من المقلدين المحض المنتسبين إليه[٦].

---

(١) انظر: طبقات الحنابلة ٢١٦. وتاريخ بغداد ٩/٥٦. والسير ١٣/٢٠٩.

(٢) العتيرة: ما يذبحه الجاهليون لأصنامهم ـ قاله الخطابي ـ، وحدده ابن الأثير: في رجب، وقال: هكذا كان في صدر الإسلام وأوله، ثمّ نسخ. (انظر: النهاية لابن الأثير ٣/١٧٨).

(٣) رواه أبو داود في غير السنن، عن محمد بن عمرو الرازي ـ زُنَيج ـ، عن عبد الرحمن بن قيس، عن حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، به (الميزان ٢/٥٨٢. والسير ١١/٢١١). وقال الذهبي: هذا حديث منكر، وإنما المحفوظ عند حماد بهذا السند، حديث: «أما تكون الذكاة إلا من اللّبة» (السير ١١/٢١١). وتمام الحديث المحفوظ: «قال: لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك». (أخرجه أبو داود ـ ح ٢٨٢٥ ـ، والترمذي ـ ح ١٤٨١ ـ، وابن ماجه ـ ح ٣١٨٤ ـ، ونقل في التهذيب ـ ١٢/١٦٧ ـ عن أحمد قوله في هذا الحديث؛ هو عندي غلط، ولا يعجبني، ولا أذهب إليه إلا في موضع ضرورة).

(٤) انظر: تهذيب تاريخ دمشق ٦/٢٤٦. والميزان ٢/٥٨٣.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٠/٤٠.

(٦) أبو داود الإمام الحافظ الفقيه ص ٤٠، نقلاً عن إعلام الموقعين ١/٢٢٦.

وقال حاجي خليفة: «ومن مذهب أبي داود أنّ الحديث الضعيف أقوى عنده من رأي الرجال، وهو قول جماعة من العلماء، منهم الإمام أحمد بن حنبل... ثمّ قال: وبهذا وشبهه يتقوى ما يقال: إنّ أبا داود وكذلك الترمذي، مجتهدان مطلقان منتسبان إلى أحمد وإسحاق»[1].

هذا بعض ما قيل عن تأثره بفقه شيخه.

أما عن الناحية النقدية عند أبي داود: فيرى العمري أنّ أبا داود من القسم الموصوف بالاعتدال بين النقاد، راعي في أحكامه مناهج أهل الاعتدال، متأثراً بمنهج شيخه الإمام أحمد تأثراً كبيراً[2].

٢ ـ وعلى الصعيد السلوكي:

لم تقتصر لقاءات أبي داود بالإمام أحمد على الجانب العلمي فحسب، بل كان يرى فيه الإمام والقدوة، ويلاحظ من سيرته المنحى السلوكي والأخلاقي، وينتهج نهجه، ويسلك مسلكه، حتى وصله بهدي النبيّ ﷺ، وصار يشبّه بشيخه في هديه ودَلِّه[3] وسمته[4].

يقول ابن كثير: «إنّ ابن مسعود كان يُشبَّه بالنبيّ ﷺ في هديه ودَلِّه وسمته؛ وكان علقمة[5] يشبهه، وكان إبراهيم[6] يشبه علقمة، وكان منصور[7] يشبه إبراهيم، وكان سفيان[8] يشبه منصوراً، وكان وكيع[9] يشبه سفيان، وكان أحمد يشبه وكيعاً، وكان أبو داود يشبّه بأحمد بن حنبل»[10].

فعلى يد الإمام أحمد وأمثاله من الأئمة نما الجانب العلمي والسلوكي في شخصية أبي داود، إلا أنّ علاقته بشيخه وأستاذه أحمد تميّزت تميّزاً ظاهراً، وطبعت حياته بطابعها علماً وسلوكاً حتى صار يشبه به في حسن الهيئة والوقار.

---

(١) كشف الظنون ٢/ ٢٩٩.
(٢) سؤالات الآجري بتحقيق محمد قاسم العمري/ مقدمة ٣١.
(٣) الدلّ كالهدي؛ وهما السكينة، والوقار، وحسن المنظر. (القاموس المحيط، مادة: دَ لَ لَ).
(٤) انظر: تاريخ بغداد ٩/٥٨. والسير ١٣/٢١٦.
(٥) النخعي.
(٦) النخعي.
(٧) ابن المعتمر.
(٨) الثوري.
(٩) ابن الجراح.
(١٠) البداية والنهاية ١١/٥٩.

تلاميذه

ذكر المزي خمسة وأربعين شخصاً ممن أخذوا العلم ورووه عن أبي داود، من بينهم طائفة من الأئمة الحفاظ، منهم:

الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)؛ صاحب «الجامع الصحيح» المعروف بـ «سنن الترمذي»، وأبو عبيد الآجري البصري (ت بعد ٣٠٠ هـ)؛ صاحب أبي داود، وراوي «المسائل» عنه[1]، والحسين بن إدريس الهروي (ت ٣٠١ هـ)؛ راوي هذا الكتاب عنه، والنسائي (ت ٣٠٣ هـ)، صاحب «السنن»، والساجي، زكريا بن يحيى البصري (ت ٣٠٧ هـ)، صاحب «علل الحديث»، والدولابي الرازي (ت ٣١٠ هـ)، صاحب «الكنى»، وأبو عوانة الإسفراييني (ت ٣١٦ هـ)، صاحب «المستخرج على صحيح مسلم»، ومحمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي (ت ٣٣٣ هـ)، راوي «السنن»[2] و «المراسيل» عنه، وابن الأعرابي أحمد بن محمد ابن زياد البصري (ت ٣٤٠ هـ)، راوي «السنن» عنه، وابن داسة محمد بن بكر ابن محمد البصري التمار (ت ٣٤٦ هـ)، راوي «السنن» عنه[3]، وإسماعيل بن محمد الصفّار، راوي «مسند مالك» عنه[4].

وآخر من حدّث عنه؛ أحمد بن سلمان أبو بكر النجَاد[5]، راوي كتاب «الناسخ والمنسوخ» عنه[6].

فبأمثال هؤلاء الحفّاظ المتباعدي الأوطان، ذاع صيت أبي داود، وانتشر علمه في مختلف البقاع الإسلامية، وتناقلته الأجيال من بعده.

---

(١) سيأتي ذكره في مؤلفات أبي داود ص ٨٨.
(٢) وهي المتداولة عندنا، وفي بلاد الهند. (انظر: تهذيب الكمال ـ حاشية ـ ١١/ ٣٦١).
(٣) وهي المتداولة في بلاد المغرب. (انظر: المصدر السابق).
(٤) انظر: التهذيب ٤/ ١٧٠.
(٥) قاله ابن كثير في البداية والنهاية ١١/ ٥٨، لكن سمّاه: أحمد بن سليمان النجّار. وكذا سمّاه في التهذيب ٤/ ١٧٠. أما ما أثبته، فهو مأخوذ من تهذيب الكمال ١١/ ٣٦٠. والسير ١٣/ ٢٥٠.
(٦) أنظر: التهذيب ٤/ ١٧٠.

مؤلفاته

ومن أهمّ الأمور التي تُبرز الجانب العلمي في حياة العالم، ما يُخلفه لمن يأتي بعده من ثروة علمية مسطرة تحظى بها الأجيال عبر عصورها المتوالية.

وقد ذكرت المصادر جملة من تلك الثروة التي خلفها أبو داود ـ رحمه الله ـ، وهذه قائمة بأسماء ما وقفت عليه من مؤلفاته، وقد رتبتها على حروف المعجم:

[١] ـ ابتداء الوحي(١).

[٢] ـ إجابته على سؤالات أبي عبيد الآجري(٢).

[٣] ـ أخبار الخوارج(٣).

[٤] ـ كتاب أصحاب الشعبي(٤).

[٥] ـ البعث والنشور(٥).

[٦] ـ تسمية الأخوة الذين رُوي عنهم الحديث(٦).

[٧] ـ التفرد في السنن(٧).

[٨] ـ الدعاء(٨).

[٩] ـ دلائل النبوة(٩).

[١٠] ـ الرد على أهل القدر(١٠)، وسمّاه البعض: كتاب القدر(١١). رواه عنه

---

(١) تهذيب التهذيب ١/٦ (مقدمة).

(٢) طبعت الجامعة الإسلامية بالمدينة جزءاً منه (ط ١، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م)، رسالة ماجستير، دارسة وتحقيق محمد علي قاسم العمري. وحقق طالب آخر، ما وُجد منه بالجامعة نفسهاأيضاً.

(٣) التهذيب ١/٦ (مقدمة).

(٤) سؤالات الآجري لأبي داود، النصّ ١٨٦.

(٥) كشف الظنون ٢/١٤٠٢. وقال بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» ٣/١٨٩: إنه موجود بدمشق، في المكتبة العمومية ٢١، ٢٣٧.

(٦) طبع بتحقيق الدكتور باسم الجوابرة (ط ١ ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م).

(٧) التقريب ٧٦. وهدية العارفين ١/٣٩٠.

(٨) التهذيب ١/٦.

(٩) تهذيب التهذيب ١/٦. وهدية العارفين ١/٣٩٥.

(١٠) تهذيب الكمال ١١/٣٦١. والتهذيب ٤/١٧٠.

(١١) السير ١٣/٢٠٦. والتقريب ٧٦. وتاريخ التراث ١/١/٢٩٦ نقلاً عن الإصابة ٣/١٠٥.

محمد بن أحمد بن يعقوب المتُّوثي.

[١١] - رسالة في وصف تأليفه لكتاب السنن[١].

[١٢] - كتاب الزهد[٢].

[١٣] - السنن، وهو أكبر وأهم مؤلفاته، جمع فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، انتخبها من بين خمسمائة ألف حديث[٣].

- سؤالات الآجري لأبي داود = إجابته على سؤالات الآجري.

- سؤالات أبي داود للإمام أحمد = مسائل أبي داود...

[١٤] - فضائل الأنصار[٤].

[١٥] - المراسيل[٥].

[١٦] - مسائل أبي داود للإمام أحمد (في الرواة، وهو هذا الكتاب).

[١٧] - مسائل أبي داود للإمام أحمد (في الفقه)[٦].

[١٨] - المسائل التي خالف عليها الإمام أحمد بن حنبل[٧].

[١٩] - مسند مالك[٨]، رواه عنه إسماعيل بن محمد الصفّار[٩].

[٢٠] - الناسخ والمنسوخ[١٠]،رواه عنه أحمد بن سلمان النجاد[١١].

---

(١) طبعت بالقاهرة (عام ١٣٦٩ هـ) بتحقيق محمد زاهد الكوثري. كما طبعت مع كتاب بذل المجهود في حل أبي داود للشيخ خليل أحمد السهارنفوري ١/ ٣٥ - ٣٧.

(٢) التهذيب ١/ ٦. وهو موجود في الظاهرية بدمشق (فهرس الظاهرية ص ١٦١). وفي خزانة القرويين بفاس (الأعلام للزركلي ٣/ ١٢٢. وتاريخ التراث ١/ ١/ ٢٩٦).

(٣) طبع عدة طبعات، ذكرها عزت عبيد الدعاس في الطبعة التي علق عليها ٥/ ٤٤٩. وذكر المزي في تهذيب الكمال ١١/ ٣٦٠ - ٣٦١ سبعة من رواة السنن عن أبي داود.

(٤) التقريب ٧٦ (مقدمة).

(٥) طبع بالقاهرة (١٣١٠ هـ). وببيروت (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) بعناية د/ يوسف المرعشلي.

(٦) طبع بالقاهرة، ثمّ صور ببيروت، بتقديم محمد رشيد رضا.

(٧) «موجود في المكتبة الظاهرية، حديث ٣٣٤، ١٠٠ ورقة، ٢٦٦ هـ، وأغلب الظنّ أنه منقول من نسخة أبي داود». قاله فؤاد سزكين في تاريخ التراث ١/ ١/ ٢٩٥.

(٨) التهذيب ٤/ ١٧٠. والتقريب ٧٦ (مقدمة).

(٩) التهذيب ٤/ ١٧٠.

(١٠) السير ١٣/ ٢٠٩. والتهذيب ٤/ ١٧٠. والتقريب ٧٦.

(١١) التهذيب ٤/ ١٧٠.

عقيدته

عاصر أبو داود انتعاش حركة المعتزلة، في خلافتي المأمون (ت ٢١٨ هـ) والمعتصم (ت ٢٢٨ هـ)، وعايش فتنة القول بخلق القرآن، كما شهد العالم الإسلامي آنذاك موجة من المعتقدات الفاسدة، تبثها بعض الفرق والطوائف المتصارعة؛ كالرافضة، والجبرية، والخوارج، والمرجئة، والقدرية، وغيرها.

فأودع الله فيه عقلاً راجحاً، أظهره على عوار هذه الملل، وعصمه من الإنزلاق في مثل تلك المهالك، وقيض له مشيخة راشدة ـ على رأسها الإمام أحمد ـ سلكت به مسلكاً قويماً، حتى صار من أئمة أهل السنة والذابين عنها.

قال ابن حِبَّان: «كان ممن جمع وصنّف، وذبّ عن السنن، وقمع من خالفها، وانتحل ضدّها»[1].

فمن جملة ما صنّف في هذا الصدد: كتاب «الردّ على أهل القدر»، وآخر في «أخبار الخوارج»[2].

وقال الذهبي: كان ـ أبو داود ـ «على مذهب السلف في اتباع السنة والتسليم لها، وترك الخوض في مضائق الكلام»[3].

زهده وورعه وفضله

لقد جلس أبو داود إلى عدد من الأئمة الثقات الزهاد من علماء عصره، أمثال: يزيد بن خالد بن موهب الهمداني الرملي (ت ٢٣٢ هـ)[4]، وأحمد بن حنبل، وأبي توبة الحلبي، وهناد بن السري، وغيرهم[5].

إلا أنّ اتصاله بالإمام أحمد كان أوثق، وجلوسه إليه أكثر، وتأثره به أظهر، حتى صار على درجة عالية من النسك والصلاح والورع، يُشبّه به في ذلك كله[6].

---

(١) الثقات ٨/٢٨٢ . وانظر: الأنساب ٣/٢٢٥ .

(٢) لاحظ مؤلفاته ص ٨٨.

(٣) السير ١٣/٢١٥ .

(٤) انظر: التهذيب ١١/٣٢٢.

(٥) تقدم ذكر طائفة منهم أثناء الكلام على شيوخه الزهاد ص ٨٣ .

(٦) لاحظ الكلام على علاقته بأحمد ومدى تأثره به ص ٨٦ .

ومن مظاهر زهده وورعه ـ رحمه الله ـ:

أنه كان يرى مخالطة السلطان من الأمور التي تقدح في عدالة الراوي؛ فقد قال له الآجري: «زعم قوم أنّ الحسن بن ذكوان البصري كان فاضلاً جداً. فقال: ما بلغني عنه فضل؛ كان صديقاً لأبي جعفر الخليفة»[1].

ولما طلب منه الأمير أبو أحمد الموفق، أن يفرد أولاده بالعلم في دروس يختصون بها عن أولاد المسلمين، فأبى عليه وقال: إنّ المسلمين في طلب العلم سواء[2].

وكان يقول: «الشهوة الخفية حبّ الرئاسة»[3].

وقد سئل في كمٍّ له واسع وآخر ضيّق، فقال: «الواسع للكتب، والآخر لا يُحتاج إليه»[4].

ومن أقواله أيضاً: «من اقتصر على لباس دون ومطعم دون أراح جسده»[5].

وقال ابنه أبو بكر: سمعت أبي يقول: «خير الكلام ما دخل الأُذن من غير إذن»[6].

وإضافة إلى انعكاس هذا المظهر السلوكي على شخصية أبي داود في أفعاله وأقواله، فقد انعكس ذلك على قلمه أيضاً؛ فصنّف كتاباً سمّاه: «الدعاء»، وآخر سمّاه: «الزهد»[7].

كلّ ذلك يدلّ على أنّ هذا الأمر أخذ منه كلّ مأخذ، حتى اعترف الأئمة بفضله، وشهدوا له بالاستقامة والصلاح والورع.

فقال الحافظ موسى بن هارون (ت ٢٩٤ هـ): «خُلق أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة»[8].

---

(١) سؤالات الآجري (رقم ٣٦٢).
(٢) انظر: السير ١٣/٢١٦.
(٣) تاريخ بغداد ٩/٥٨.
(٤) تاريخ بغداد ٩/٥٨.
(٥) تهذيب تاريخ دمشق ٦/٢٤٨.
(٦) السير ١٣/٢١٧.
(٧) لاحظ مؤلفاته من هذه المقدمة ص ٨٨ ـ ٨٩.
(٨) تهذيب الكمال ١١/٣٦٥. والسير ١٣/٢١٢.

وقال أبو بكر الخلال (ت ٣١١ هـ): «رجل ورع مقدَّم»[١].

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي (ت ٣٣٤ هـ): «كان في أعلى درجة النسك والعفاف، والصلاح والورع»[٢].

وقال ابن حِبَّان (ت ٣٥٤ هـ): «كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً، ونسكاً وورعاً، واتقاناً»[٣].

وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ): كان ذا عفاف وورع، وكان يشبّه بأحمد بن حنبل[٤].

وقال الإمام النووي (ت ٦٧٦ هـ): اتفق العلماء على الثناء عليه، ووصفه بالورع والدين[٥].

وقال ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ): «كان في الدرجة العالية من النسك والصلاح»[٦].

وقال الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ): كان ذا جلالة وحرمة، وصلاح وورع، حتى أنه كان يُشبّه بأحمد[٧].

---

(١) تاريخ بغداد ٩/ ٥٧ ـ ٥٨. وتهذيب تاريخ دمشق ٦/ ٢٤٧.
(٢) تاريخ بغداد ٩/٥٧ ـ ٥٨. وتهذيب تاريخ دمشق ٦/ ٢٤٧.
(٣) الثقات ٨/ ٢٨٢.
(٤) انظر: المنتظم ٥/ ٩٧.
(٥) لاحظ ثقافة أبي داود من هذه المقدمة ص ٩٥.
(٦) وفيات الأعيان ٢/ ٤٠٤.
(٧) انظر: شذرات الذهب ١/ ١٦٧.

مذهب أبي داود الفقهي

جلس أبو داود إلى الحافظ المجتهد إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨ هـ)، وأفاد منه في الحديث والفقه[١].

كما أفاد من عدد من تلاميذ الإمام الشافعي، فلازم الإمام أحمد، ودرس على أبي ثور؛ إبراهيم بن خالد الكلبي، صاحب الشافعي، (ت ٢٤٠ هـ)[٢]، والتقى بالربيع بن سليمان المرادي بمصر، وروى عنه، وكان أحد أصحاب الشافعي، وراوية كتبه، وناقل علمه (ت ٢٧٠ هـ)[٣].

ربما كان تنوع الاتجاهات الفقهية لهؤلاء الشيوخ وأمثالهم ممن اختلف إليهم أبو داود، سبباً للتنازع عليه مِنْ قِبَلِ بعض مَنْ عُنوا بتصنيف فقهاء المذاهب.

فقد عدّه تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ) في «طبقات الشافعية الكبرى»[٤].

[كما ذكره السيد صدِّيق حسن خان (ت ١٣٠٨ هـ) في «أبجد العلوم» في عداد الشافعية أيضاً[٥].

بينما عدّه في الحنابلة؛ كل من: أبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) في

(١) انظر: التهذيب ١/٢١٦. وكشف الظنون ٢/٢٩٩.
(٢) انظر: تاريخ بغداد ٦/٦٥.
(٣) انظر: السير ١٢/٥٨٨، ٥٨٩.
(٤) ٢/٢٩٣.
(٥) ص ٨١٠

«طبقات الفقهاء»[1]، وابن أبي يعلى (ت ٥٢٦ هـ)[2]، وابن القيم (ت ٧٥١ هـ)[3].

أما شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ)، وحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) فقد اعتبراه من أئمة الفقه المجتهدين، المختصين بالإمام أحمد[4]، والمنتسبين إليه[5].

والظاهر أنه كما قالا، فقد أشار الذهبي إلى طول ملازمته للإمام أحمد، وتفقهه به، وأنه سأله عن مسائل دقيقة في الفروع والأصول. وله عنه مسائل في الفقه مطبوعة من رواية أبي بكر النجاد (ت ٣٤٨ هـ) عن أبي داود[6].

ثقافته

لم تقتصر ثقافة أبي داود على الحديث وعلومه، بل كتب في الزهد والرقائق، وفي العقيدة والذب عنها، وتفنيد مذاهب بعض الفرق[7]، ويدل كتابه «السنن» إلى جانب مسائله الفقهية للإمام أحمد، على فهمه، وطول باعه في علم الفقه.

وقد شهد له علماء عصره، ومن بعدهم بالعلم والفضل، وبمعرفته بالحديث وغيره:

فقال أبو بكر الخلال (ت ٣١١ هـ): أبو داود الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفة تخريج العلوم وبصره بمواضعها أحد من أهل زمانه[8]

وقال ابن حبان (ت ٣٤٥ هـ): «أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً، جمع وصنّف وذبّ عن السنن وقمع من خالفها وانتحل ضدّها»[9].

---

(١) ما بين المعقوفتين مستفاد من كتاب «أبو داود الإمام الحافظ الفقيه للدكتور تقيّ الدين الندوي المظاهري (٣٧، ٣٨).

(٢) طبقات الحنابلة ١/١٥٩.

(٣) أبو داود الإمام الحافظ ص ٤٠. نقلاً عن إعلام الموقعين ١/٢٢٦.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠/٤٠.

(٥) انظر: كشف الظنون ٢/٢٩٩.

(٦) لاحظ «علاقته بالإمام أحمد» ص ٨٤.

(٧) لاحظ مؤلفات أبي داود في هذه المقدمة ص ٨٨.

(٨) أخرجه ابن كثير في البداية والنهاية ١١/٥٩.

(٩) الثقات ٨/٢٨٢.

وقال النووي (ت ٦٧٦ هـ): «اتفق العلماء على الثناء عليه، ووصفه بالحفظ التام، والعلم الوافر، والإتقان، والدين والورع، والفهم الثاقب في الحديث وغيره»[١].

وقال الذهبي (ت ٧٤٨ هـ): «كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء، فكتابه ـ السنن ـ يدلّ على ذلك، وهو من نجباء أصحاب أحمد، لازم مجلسه مدة، وسأله عن دِقاق المسائل في الفروع والأصول»[٢].

ولعلّ جلوسه إلى طائفة من القراء، دليل على اهتمامه بالقراءات وضبطها؛ فقد روى عن أمثال: هشام بن عمار الدمشقي (ت ٢٤٥ هـ) خطيب دمشق ومقرئها[٣]. وكثير بن عبيد المذحجي الحمصي (ت ٢٥٠ هـ)[٤]. وخلف بن هشام البغدادي (ت ٢٢٩ هـ)[٥].

وإلى جانب ذلك، فقد كانت له صلات ببعض النحويين، والشعراء، وأصحاب المعرفة بأيام الناس، أمثال: حفص بن عمر الضرير الأكبر البصري (ت ٢٢٠ هـ)، أحد العلماء بالفرائض والحساب، والشعر، وأيام الناس، والفقه[٦]. وخلف بن هشام بن تغلب البزار البغدادي المقرىء النحوي (ت ٢٢٩ هـ)[٧].

وربما دلت تلك الصلات على استكماله لهذه الجوانب الثقافية، إلا أنّ توفره على طلب الحديث، ومعرفة رواته، جعله مُبَرِّزاً في الصنعة الحديثية أكثر منها في العلوم الأخرى.

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٢٥.
(٢) السير ١٣/ ٢١٥.
(٣) انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ١/ ١٩٥.
(٤) انظر: طبقات القراء للجزري ٢ / ٣١. والتهذيب ٨/ ٤٢٣.
(٥) انظر: معرفة القراء للذهبي ١/ ٢٠٨.
(٦) انظر: تهذيب الكمال ٧/ ٤٦ ـ ٤٧.
(٧) تقدم أنفاً.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

لعلّ خير ما يبرز هذه الزاوية في حياة أبي داود تلك الثقافة الواسعة التي كان يتمتع بها في الحديث والفقه، وغير ذلك من رسوخ في العقيدة، وصلاح في الدين، ومعرفة في أمور الآخرة، مما أدى إلى علّو شأنه، وذيوع صيته، فاختلف إليه الطلبة من أبناء عصره على اختلاف أوطانهم، ونقلوا عنه العلم إلى الأمصار المختلفة.

يقول الإمام النووي: حلّ كتابه ـ السنن ـ عند أئمة أهل الحديث وعلماء الأثر محلّ العجب، فضربت فيه أكباد الإبل، ودامت إليه الرحل[1].

فعلت منزلة أبي داود العلمية بين معاصريه، ومن جاء بعدهم من العلماء، وحظي بتقديرهم، ونال اعترافهم بعلمه وفضله وجلالة قدره.

قال الخلال: الإمام المقدّم في زمانه... [1].

وقال ابن حبان: أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً... [1].

وقال النووي: اتفق العلماء على الثناء عليه... [1].

وقال إبراهيم الحربي (ت ٢٨٥ هـ): «أُلين لأبي داود الحديث كما أُلين لداود عليه السلام الحديد»[2].

---

(١) لاحظ ثقافته من هذه المقدمة ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ٦/٢٤٧.

وقال موسى بن هارون الحافظ (ت ٢٩٤ هـ): «خلق أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، وما رأيت أفضل منه»[١].

وقال محمد بن مخلد (ت ٣٣١ هـ): «كان أبو دادو يفي بمذاكرة مائة ألف حديث، وأقرّ له أهل زمانه بالحفظ»[٢].

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي (ت ٣٣٤ هـ) في «تاريخ هراة»: «كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلله وسنده في أعلى درجة النسك والعفاف، والصلاح والورع، من فرسان الحديث، وفرسان هذا الشأن»[٣].

وقال الحاكم (ت ٤٠٥ هـ): «إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة»[٤].

وقال الذهبي في «العبر»: «كان رأساً في الحديث، رأساً في الفقه، ذا جلالة وحرمة وصلاح وورع حتى إنه كان يُشبَّه بأحمد»[٥].

وإضافة إلى اعتراف العلماء بعلوّ منزلته وجلالة قدره، فقد شهد له بذلك الأمراء أيضاً، فهذا الأمير أبو أحمد الموفق ـ ولي العهد (ت ٢٧٨ هـ) ـ يأتيه إلى بيته في ثلاثة مطالب، فسأله عنها أبو داود فذكرها له، منها: أن تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطناً، ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك، بعد أن خربتها فتنة الزنج[٦].

---

(١) السير ١٣/٢١٢، ٢١٣. والتهذيب ٤/١٧٢ ـ ١٧٣.
(٢) تهذيب الكمال ١١/٣٦٥.
(٣) تقدم بعضه مع مصادره أثناء الكلام على زهده وورعه، ص ٩٢.
(٤) السير ١٣/٢١٢.
(٥) شذرات الذهب ١/١٦٧.
(٦) انظر: السير ١٣/٢١٦.

مكانته النقدية ومرتبته بين النقاد

لقد تكلم أبو داود في نقد الرواة وبيان حالهم من جرح أو تعديل، كلام الناقد الحاذق، وأكثر ما يبرز هذا الجانب من شخصيته النقدية، وإمامته في الجرح والتعديل، إجاباته على آلاف الأسئلة التي وجهها إليه، ودونها عنه أبو عبيد الآجري في بيان أحوال رواة الحديث من مختلف الأمصار الإسلامية.

قال أبو عبد الله بن منده الحافظ (ت ٣٩٤ هـ): «الذين أخرجوا وميزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم، وبعدهما أبو داود السجستاني، وأبو عبد الرحمن النسائي»[١].

وذكره السبكي (ت ٧٧١ هـ)، والسخاوي (ت ٩٠٢ هـ) في عداد أئمة الجرح والتعديل، أثناء ذكرهما لطبقات النقاد[٢].

وقد عقد محمد علي قاسم العمري بحثاً طيباً تناول فيه الجوانب النقدية لدى أبي داود من خلال دراسته لجزء حققه من سؤالات الآجري لأبي داود، وقارن أقواله بخلاصة أقوال النقاد التي خلُص إليها الحافظ ابن حجر، فتوصل إلى أنّ أبا داود كان من أئمة الجرح والتعديل المعتدلين، متأثراً بمنهج شيخه الإمام أحمد بن حنبل تأثراً كبيراً، ظهرت نتائجه في سمته وعلمه ومنهاجه[٣].

---

(١) تهذيب الكمال ١١/٣٦٥. والسير ١٣/٢١٢.

(٢) انظر: طبقات السبكي ١/٣١٦. والإعلان بالتوبيخ ١٦٥

(٣) انظر: سؤالات الآجري (مقدمة العمري ٢٦ ـ ٣٧).

مكانته الاجتماعية

لم أقف على معلومات تتناسب مع شهرة أبي داود في إبراز المنزلة الاجتماعية التي ارتقى إليها في مجتمعه، اللهم إلا تلك النصوص التي تدلّ على علّو منزلته العلمية، وتعكس رفعة مكانته الاجتماعية، إلى جانب بعض النقول التي تشير إلى التواضع والذوق الرفيع اللذين كان يعاشر بهما الناس، حتى حاز على تقدير الخاص والعام.

فقد كان في أيام حداثته، وطلب الحديث، يجلس في مجلس بعض الرواة يكتب، فدنا رجل إلى محبرته، وقال له: «أستمد من هذه المحبرة؟ فالتفت إليه، وقال: أما علمت أن من شرع في مال أخيه بالاستئذان فقد استوجب بالحشمة الحرمان!؟ فسمي ذلك اليوم حكيماً»[1].

وجاءه ذات يوم سهل بن عبد الله بن يونس التُّسْتَري الصوفي الزاهد (ت ٢٨٣ هـ) زائراً، فقيل: يا أبا داود! هذا سهل جاءك زائراً - فرحب به وأجلسه - فقال: يا أبا داود! لي إليك حاجة. قال: وما هي؟ قال: حتى تقول: قضيتها مع الإمكان. قال: قد قضيتها مع الإمكان. قال: أخرج إليّ لسانك الذي تحدث به أحاديث رسول الله ﷺ حتى أقبله. قال: فأخرج له لسانه فقبّله[2].

---

(١) وفيات الأعيان ٢/٤٠٥. لعله يريد رفع الكلفة بين الأخوان في مثل هذه الأمور البسيطة، وإلا فالاستئذان مطلوب.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٤/٤٠٤ - ٤٠٥. وتهذيب الكمال ١١/٣٦٦ - ٣٦٧.

كما جاءه الأمير أبو أحمد الموفق (ت ٢٧٨ هـ)، وطلب منه أن ينتقل من بغداد ويستوطن البصرة، بغية أن يرحل إليه طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر به بعد أن خربتها فتنة الزنج[١].

فلولا علوّ المنزلتين العلمية والاجتماعية اللتين كان يتمتع بهما أبو داود، لما توجّه إليه الأمير بمثل هذا الطلب الذي لا يصلح له إلا من تميّز بالصلاح في دينه، والإصلاح في توجيهه، وحاز على رضا القوم، فرأى فيه الرجل الذي تجتمع عليه الكلمة، ويُرأب به الصدع، فانتدبه بهذه المهمة، فاستجاب لرغبة الأمير، وانتقل إلى البصرة، وأعاد لها مكانتها العلمية، وأطلت على رأس الخليج حاضرة مستقرة من حواضر العالم الإسلامي.

وفاته

كانت وفاته بالبصرة، سنة خمس وسبعين ومائتين، عن ثلاث وسبعين سنة.

هذا التأريخ اتفق عليه المصنفون ـ فيما أعلم ـ إلا أنهم اختلفوا في تحديد تأريخ ذلك اليوم من تلك السنة.

فذهب الأكثر إلى أنه توفي يوم الجمعة، لأربع عشرة بقيت من شوال[٢]. ونقله المِزِّي عن تلميذه أبي عبيد الآجري[٣].

وذهب البعض إلى أنه توفي في سادس عشر شوال[٤]، نقلاً عن الآجري أيضاً[٥].

ويبدو أنّ ابن خلكان جمع بين هذه التواريخ فقال: توفي بالبصرة يوم الجمعة، منتصف شوال سنة خمس وسبعين ومائتين[٦].

---

(١) تقدم آنفاً في مكانته العلمية، ص ٩٧.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٩/٥٨، ٥٩، ولم يذكر «يوم الجمعة». وطبقات الحنابلة ١/١٦٢. والبداية والنهاية ١١/٥٩.

(٣) انظر: تهذيب الكمال ١١/٣٦٧.

(٤) انظر: تذكرة الحفاظ ٢/٥٩٣. وطبقات السبكي ٢/٢٩٦.

(٥) انظر: السير ١٣/٢٢١.

(٦) انظر: وفيات الأعيان ٢/٤٠٥.

- ٣ -

دراسة الكتاب

تحقيق اسم الكتاب

لقد جرت عادة المصنفين أن يذكروا اسم كلّ كتاب يؤلفونه في أوله، إلا أنّ هذه النسخة الفريدة لكتابنا هذا، جاءت خالية من العنوان، وذلك بسبب ما مُنيت به من سقط في أولها.

كما أنني لم أقف في ثناياها، ولا في الكتب الأخرى التي عُنيت بنسبة الكتب إلى مؤلفيها، على إشارة تدلّ على اسم هذا الكتاب، إلا ما ذكره بعض المهتمين بفهرسة أسماء المخطوطات الموجودة في بعض المكتبات المشهورة في العالم.

فقد أشار فؤاد سزكين إلى وجود الكتاب في المكتبة الظاهرية (مجموع ٤٦/١)، على أنه «كتاب في الرجال»[١].

وسمّاه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ضمن «فهرس مخطوطات الظاهرية»[٢]: «أسئلة أبي داود لأحمد بن حنبل عن الرواة الثقات والضعفاء». ثمّ أشار إلى النقص الموجود فيه.

وسمّاه ياسين محمد السواس، في «فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية»[٣]: «أسئلة لأحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال عن الرواة الثقات والضعفاء». ثمّ نصّ على النقص الموجود في أوله فقط.

---

(١) انظر: تاريخ التراث العربي ٢٩٦/١/١.
(٢) ص ١٦١.
(٣) ص ٢٣٦.

فـوجـود النقص المشـار إليـه آنفـاً، ثمّ اختـلاف اسم الكتـاب مـع أنّ نسخته فريدة، يـدلّ على خلوه من العنوان، وعلى أنّ الأسماء التي سُمّي بها إنما كانت ناتجة عن الاجتهاد، وليست من وضع المصنّف.

غير أنّ تسميتَي الألباني، والسواس، كانتا أوضح من تسمية سزكين في التعبير عن مضمون الكتاب، وذلك لأمرين:

أولهمـا: أنّ الطابـع العام لمـادة الكتاب طـابع نقـدي، تنـاول فيـه المصنّف السؤال عن حال الرواة من جرح وتعديل.

ثانيهما: وجود تسعة وخمسين ومـائة نصّ، مـوزعة في الكتـاب، جاءت على هيئة أسئلة وجهها أبو داود للإمام أحمد، فأجاب عليها[1]. أما بقيّة النصوص، فقـد رواها أبو داود بلفظ السماع.

وطالما خلا الكتاب من عنـوان، وكان تلك التسميـات مبناهـا الاجتهاد، فقـد اخترت له اسمـاً آخر، تـوصّلت إليه من خـلال دراسة مـادته، وهـو: «سؤالات أبي داود لـلإمام أحمـد بن حنبل في جـرح الـرواة وتعـديلهم» ولعله أشمـل وأوجـز من التسميات السابقة.

---

(١) انـظر النصوص التـالية، وهي بلفظ: (سـألت أحمـد: ٢١٩، ٢٧٠، ٣٠٦/أ، ٣٣٨/هـ)، وبلفظ: (قلت لأحمد: ٢، ٣، ١١، ١٢، ١٤، ٢٩/أ، ٣٢، ٣٣، ٤٣، ٥٣، ٥٤، ٥٨، ٦٢، ٦٧ـ ٦٩، ٧٤، ٧٦، ٧٩، ٨٢، ٨٤، ٩١، ١٠٩، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٤، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٨، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٦ـ ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٠ـ ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣٠٠/ب، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٦ـ ٣١٨، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣ـ ٣٣٦، ٣٣٨/أ-ج، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩/أ ـ د، ٣٦١ـ ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٧ـ ٣٧١، ٣٧٤ـ ٣٧٨، ٣٨٠ـ ٣٨٧، ٣٩٧، ٤٠٤/أ، ٤٠٥/ب ـ و، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٨)، وبلفظ: (ذكرت لأحمد: ٢٣٦، ٣١٩)، وبلفظ: سُئل أحمد: ٥، ٦٥، ١٣٨)، وبلفظ: (قيل لأحمد: ٢٨٩، ٣٥٣)، وبلفظ: ذُكِر لأحمد: ٤، ٨، ١٠، ١٦، ٣٠٣).

تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

لم تذكر المصادر هذا الكتاب في عداد مؤلفات الإمام أحمد، أو مؤلفات أبي داود، إلا في النطاق الضيق المذكور آنفاً، عن طريق فهارس مخطوطات الظاهرية[1].

كما أنّ هناك ثمة أمور يمكن أن تساهم في توثيق نسبة الكتاب إلى أبي داود عن الإمام أحمد، فمن ذلك:

[١] - وجود تطابق بين هذا الكتاب، وبعض الكتب الأخرى في أربعة وأربعين ومائة نصّ[2]، وذلك على النحو التالي:

(أ) - النصوص الواردة في مبحث المصادر التي اعتمدت السؤالات في مادة النقد.

(ب) - نصّ واحد في «سنن أبي داود»، و «تحفة الأشراف»، عن أبي داود، عن أحمد[3].

(ج) - اثنان وثلاثون نصّاً في «سؤالات الآجري لأبي داود»، رواها الآجري، عن أبي داود، عن أحمد[4].

---

(١) لاحظ ما قيل آنفاً في تحقيق اسم الكتاب.

(٢) لاحظ أرقامها في حاشية الكلام على مكانة الكتاب بين المؤلفات ص ١٣٦.

(٣) انظر النص: ٥٠٤.

(٤) انظر النصوص التالية: ٢، ٤٢، ٦٣، ٧٩، ٩٧، ١٣٤، ١٣٥، ٢٠٢/ج، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٦، ٢٨٧، ٢٩٠، ٣٠٤، ٣١٦، ٣١٩، ٣٣٨، ٣٥١، ٣٦٠ - ٣٦٤، ٣٧٩، ٣٨٨، ٤١٣، ٤٣١، ٤٨٤، ٥١٧، ٥٣٤، ٥٦٥.

(د) ـ نصّان في «التهذيب» نقلاً عن النسائي، عن أبي داود، عن أحمد[1].

(هـ) ـ ستة عشر نصّاً في كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد، رواها عبد الله بن الإمام، عن أبيه[2].

(و) ـ سبعة نصوص مروية عن أحمد، من غير طريق أبي داود[3].

(ز) ـ أربعة نصوص منقولة عن أحمد بدون إسناد[4].

[٢] ـ وحدة الأسلوب بين هذه النصوص المنقولة في الكتب الأخرى، وبين سائر نصوص الكتاب التي لم تُنقل.

[٣] ـ وحدة الأسلوب، وتشابه المادة العلمية بين هذا الكتاب وبين نظرائه من مؤلفات الإمام أحمد، وأبي داود، مثل: كتب «العلل ومعرفة الرجال لـلإمام أحمد» برواية كلّ من: عبد الله، وصالح ابنَيْ الإمام أحمد، والمـرُّوذي، وكتاب «سؤالات الآجري لأبي داود».

---

(١) انظر النصّين التاليين: ٣٢٩، ٤٩٦.

(٢) انظر النصوص التالية: ٦، ٨، ٥٢، ٥٦، ٦٩، ٨٨، ٩٥، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٨، ١٩١، ٢٣٠، ٢٣١، ٣٤٤، ٣٩٣، ٣٩٤.

(٣) انظر النصوص التالية: ٢٦، ٣٠، ٧٢، ١٢٥، ١٥٦، ٢٤٣، ٣٠٨.

(٤) انظر النصوص التالية: ١٧، ٢١، ٢١٥، ٢٢٠.

وصف النسخة الخطية للكتاب

الكلام في وصفها، يتناول أمرين رئيسيّن: أولهما، متعلق بوصف الهيكل العام للنسخة. وثانيهما، متعلق بالنص وسلامته.

(١) ـ الهيكل العام للنسخة:

سبقت الإشارة إلى أنّ النسخة التي اعتمدتُها في تحقيق هذا الكتاب ودراسته، هي نسخة فريدة، أرشدني إليها، ومكّنني من تصويرها من مكتبته الخاصّة[1]: فضيلة الشيخ حماد الأنصاري ـ جزاه الله خيراً ـ. وهي مصورة عنده من المكتبة الظاهرية بدمشق، من (مجموع ٤٦/١)، تبدأ أوراقها بالورقة (١٧٢/ب)، وتنتهي بالورقة (١٨٦/ب)، من المجموع المذكور، فأعطيتها أرقاماً تسلسليّة، ما بين (١/ب) إلى (١٥/ب)، فوقعت في (١٥ ورقة) خمس عشرة ورقة ذات وجهين؛ في كلّ وجه، ما بين (٢٨ ـ ٣٢ سطراً) ثمانية وعشرين، إلى اثنين وثلاثين سطراً؛ في كلّ سطر، ما بين (١٣ ـ ١٦ كلمة) ثلاث عشرة، إلى ست عشرة كلمة.

وقد كُتبت بخط نسخيّ منقوط، متوسط الجودة، سهل القراءة إلا في أسفل وجهَيْ كلّ ورقة، وذلك بسبب ما أتت عليه الأَرَضة، من أسفل كعب الكتاب، فأضرّت بأواخر الأسطر الأربعة ـ أو الخمسة ـ الأخيرة من الوجه الأيمن لكلّ ورقة، وبأوائل ما يقابلها من الوجه الأيسر، فأتْلَفتْ ما يُقارب العشرين كلمة في كلّ ورقة، مما أدى إلى عناء في قراءة الكلمات التي أذهبت بعضها من جهة، وصعوبة وبذل جهد في إتمام ما أتلفته، وتتبعه في المصادر من جهة أخرى.

---

(١) تحت رقم ١٠٤.

وإلى جانب ما فتكت به الأرضة من الكتاب، فإنّ نسخته هذه مخرومة الأول والوسط؛ حيث افتتحت ببداية نصّ من باب مخروم ذهب عنوانه مع السقط أحسبه «باب في العلل»، ومن المرجح أن يكون السقط الذي انتاب النسخة في أولها قليلاً؛ لأنّ الكتاب مجموع ومصنّف في معرفة الرجال، فافتتاحه بمثل هذه الأبواب - «العلل»، «التاريخ»، «الأسماء» - إنما هو بمثابة مدخل ومقدمة للكتاب؛ ومداخل الكتب ومقدماتها لا تطول عادة. والله أعلم.

لكن هذا النوع من السقط، أدى إلى ذهاب إسناد الكتاب، فبقيت النسخة بلا إسناد، إلا أنّ البحث أمكن من الوقوف عليه ودراسته[١].

أما الخرم الذي أصاب وسط النسخة، فقد استغرق كامل وجهي الورقتين: (١٨٢/ب - ١٨٣/أ).

وهناك ثمّة ملاحظات، تتعلق بالهيكل العام للنسخة، حيث لوحظ شطب على بعض الكلمات المكررة[٢]، وغير المكررة[٣]. وبالمقابل، فقد بدت بعض الكلمات المضافة بخط الناسخ، مدونة في الحواشي الجانبية للنسخة، ومشاراً إليها بعلامة تحويل[٤] خارجة من بين بعض كلمات النصّ[٥]. كما ظهرت إضافة واحدة سقطت من النصّ، فوضعت فوق مكانها بين السطرين[٦]. وإلى جانب ذلك، فقد وقفت أيضاً على إضافتين مكتوبتين في الحواشي المذكورة، إلا أنهما كُتبتا بخط دقيق غير خط الناسخ، لكنه نسخيّ أيضاً؛ ويبدو أنّ هاتين الإضافتين قد أثبتتا في الحاشية بعد إيقاع الأرضة بالكتاب؛ إذ تناولت الأولى منهما، توضيح كلمتين أتت عليهما الأرضة[٧]، فتداركهما أحد المتأخرين المطلعين على الكتاب، وأثبتهما في

---

(١) سيأتي تفصيله بعد هذا البحث.

(٢) ق ١/ب، نص ٩؛ شطب تكرار «في اسمه». ق ٢/أ، نص ٣٤؛ شطب تكرار «روى عنه». ق ٣/ب، نص ٩٧؛ شطب مكرر «يعني». ق ٩/ب، نص ٣٣٧؛ شطب مكرر «وأبو».

(٣) ق ٧/أ، نص ٢٤٦؛ شطب قوله: «أحاديثا» من قبل قوله: «رأيته».

(٤) هكذا رسمها ( ).

(٥) (ق ٢/أ، نص ٢٩/ج)، (ق ٣/ب، نص ١١٥)، (ق ٤/أ، ب، نص ١١٩، ١٤٢)، (ق ١١/أ، نص ٤٢٢)، (ق ١٤/ب، نص ٥٤٠).

(٦) ق ٦/أ، نص ٢١٥: وهي كلمة «أحد».

(٧) ق ٣/أ، نص ٨٦.

الحاشية والله أعلم. أما الثانية، فقد حملت عبارة «تقدم في باب المدنيين»، ووُضعت أمام اسم «جعفر بن نجيح»[1].

(٢) ـ النصّ وسلامته:

أما ما يتعلق بسلامة النص، فقد بدت النسخة مقابلة مع الأصل ومصححة؛ إذ رافقت الدائرة المنقوطة[2]، آخر كلّ سؤال، وفصلت بينه وبين النص الذي يليه. كما تخلل الكتاب بعض التِّمّات المدونة على جنبتي النسخة، وأُشير إليها بعلامة تحويل من مكانها الذي سقطت منه[3]؛ فجاء الكتاب متكامل المادة إلى حدٍّ بعيد، متقناً بالجملة.

لكن مما يلاحظ على النسخة، أنها خلت من السماعات، فلم تظهر عليها لمسات العلماء، من تعليق، وتوجيه، وتصويب، مما جعلها تحتفظ بأخطاء كثيرة أبدت ضعف ناسخها في النحو والإملاء؛ فكثيراً ما يرفع المفعول به[4]، وخبر كان أيضاً[5]. والأكثر من ذلك، أنه يجعل الألف المقصورة في بعض الكلمات ألفاً ممدودة، خاصة في مثل «روى»، و «سمّى»[6]، و «زكّى»[7]، وغيرها؛ وقلّما يثبت ألِف «ابن» في مواطن وجوب إثباتها، فحذفها عنده كثيرٌ جداً[8]. وربّما أثبت ألِفاً عقب واو «أبو»[9]، أو «أخو»[10]، أو «أرجو»[11]. وقد يستعمل ضمير الجمع للمثنى[12].

---

(١) ق ١١/أ، نص ١٧١.

(٢) وهذا رسمها « ⊙ »؛ حيث كان الناسخ يثبتها مفرّغة « ○ » عند النسخ، ثمّ ينقطها عند مقابلة النصّ وعرضه.
(انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ١/٢٧٦ ـ ٢٧٧).

(٣) وهذا رسمها: « ⌐ ¬ »، وتسمى خطّاً مائلاً، أو خارجة.

(٤) انظر ـ مثلاً ـ: جدول التصويبات الآتي في النصوص: ١٢، ٣٧، ١٩٣، ١١٢..

(٥) انظر ـ مثلاً ـ النصوص: ٤٩. ٩٨، ١٩٢، ٢٨٤، ٤٦٢...

(٦) وهذا كثير، وهو واضح في جدول التصويبات الآتي.

(٧) وهذا كثير، وهو واضح في جدول التصويبات الآتي.

(٨) وهذا واضح في جدول التصويبات الآتي.

(٩) انظر النص: ٥٢، ٤٢٤.

(١٠) انظر النص: ٤٩٥.

(١١) انظر النص: ١٩٧، ٤٩٦، ٥٥٤.

(١٢) انظر النص: ٢٥٣، ٢٧٧، ٤٢٤.

وهناك ثمة ملاحظات أخرى، يوضّحها الجدول الآتي، حيث حصرت فيه جميع الأخطاء الواردة في النسخة الخطية وصوّبتها:

جدول تصويب الأخطاء الواردة في النسخة الخطية

رقم النص	الورقة	الخطأ	الصواب
١	١/ب	عن بن عمر	عن ابن عمر
٢	١/ب	وهو بن خالد	وهو ابن خالد
٢	١/ب	عن بن عمر	عن ابن عمر
٢	١/ب	اسئل الله	اسأل الله
٣	١/ب	يُروا	يروى
٣	١/ب	هو بن ذؤيب	هو ابن ذؤيب
٤	١/ب	حديث بن عباس	حديث ابن عباس
٥	١/ب	أحاديثاً لوكيع	أحاديث لوكيع
٦	١/ب	وهو بن سعيد	وهو ابن سعيد
٦	١/ب	وهو بن المسيب	وهو ابن المسيب
٩	١/ب	روا مالك	روى مالك
١١	١/ب	أعني بن غياث	أعني ابن غياث
١٢	١/ب	سمع منه شيء	سمع منه شيئاً
١٣	١/ب	بن ثمان	ابن ثمان
١٥	١/ب	فتنة بن الزبير	فتنة ابن الزبير
١٦	٢/أ	موت بن	موت ابن
١٩	٢/أ	بن عيينة	ابن عيينة
٢٣	٢/أ	بن جريج	ابن جريج
٢٦	٢/أ	بن المبارك	ابن المبارك
٢٦	٢/أ	بن لهيعة	ابن لهيعة
٢٩/د	٢/أ	روا	روى

رقم نص	الورقة	الخطأ	الصواب
٣٣	٢/أ	بن أبي ذئب	ابن أبي ذئب
٣٣	٢/أ	مولا	مولى
٣٥	٢/أ	مولا	مولى
٣٧	٢/أ	ما أراه إلا مديني	ما أراه إلا مدينياً
٣٩	٢/أ	بن عيينة	ابن عيينة
٤١	٢/أ	يعني شعيب	يعني شعيباً
٤٨	٢/ب	سما بن	سمي ابن
٤٩	٢/ب	كان فزاري	كان فزارياً
٥٠	٢/ب	يعني عمير	يعني عميراً
٥١	٢/ب	مولا	مولى
٥٢	٢/ب	مولا	مولى
٥٢	٢/ب	أبوا يحيى	أبو يحيى
٥٥	٢/ب	ظنناه أبو	ظنناه أبا
٧٦	٣/أ	هو بن عصم	هو ابن عصم
٧٩	٣/أ	روا	روى
٧٩	٣/أ	أمير بن الزبير	أمير ابن الزبير
٨٥	٣/أ	روا	روى
٨٨	٣/أ	كنّا	كنّى
٨٩	٣/ب	كنّا	كنّى
٩٠	٣/ب	كنّا	كنّى
٩٠	٣/ب	أبو عبد الله	أبا عبد الله
٩٢	٣/ب	بن عجلان	ابن عجلان
٩٤	٣/ب	بن عون	ابن عون
٩٨	٣/ب	كان معتمر نخاس	كان معتمر نخاساً
١٠١	٣/ب	سمّا	سمّى
١٠٣	٣/ب	كنّا . . . أبو	كنّى . . . أبا
١٠٤	٣/ب	روا	روى
١٠٥	٣/ب	بن حنبل ذكر بن	ابن حنبل ذكر ابن
١٠٦	٣/ب	يكنّا	يكنّى

رقم نص	الورقة	الخطأ	الصواب
١٠٧	٣/ب	الأحول بن	الأحول، ابن
١٠٨	٣/ب	روا	روى
١٠٩	٣/ب	روا	روى
١١٢	٣/ب	روا عنه بن أبي عروبة يكنيه أبو مالك	روى عنه ابن أبي عروبة يكنيه أبا مالك
١١٦	٤/أ	بن	ابن
١٢١	٤/أ	بن	ابن
١٢١	٤/أ	أبو	أبا
١٢٥	٤/أ	بن عياش	ابن عياش
١٢٦	٤/أ	روا	روى
١٢٩	٤/أ	هو بن	هو ابن
١٣٠	٤/أ	بن شوذب	ابن شوذب
١٣١	٤/أ	هو بن	هو ابن
١٣١	٤/أ	بن عبيد الله	ابن عبيد الله
١٣١	٤/أ	روا	روى
١٣٢	٤/أ	عن بن عباس	عن ابن عباس
١٣٢	٤/أ	روا	روى
١٣٢	٤/أ	شيء	شيئاً
١٣٥	٤/أ	داعي	داعياً
١٤٣	٤/ب	مولى بن عمر	مولى ابن عمر
١٤٥	٤/ب	وعظ مالك	وعظ مالكاً
١٤٦	٤/ب	يعني بن محمد	يعني ابن محمد
١٤٨	٤/ب	بن هرمز	ابن هرمز
١٤٩	٤/ب	مولا	مولى
١٤٩	٤/ب	ما أرى به بأس	ما أرى به بأساً
١٥٠	٤/ب	بن عجلان	ابن عجلان
١٥٨	٤/ب	روا	روى

رقم نص	الورقة	الخطأ	الصواب
١٦٠	٥/أ	مولا	مولى
١٦٣	٥/أ	يُسئل عن رجل روا	يسأل عن رجل روى
١٦٥	٥/أ	لكن مالك	لكن مالكاً
١٦٦	٥/أ	ما أرى. . . بأس	ما أرى. . . بأساً
١٧٢	٥/أ	بن إسحاق	ابن إسحاق
١٧٣	٥/أ	روا	روى
١٧٧	٥/أ	حدث بن	حدث ابن
١٧٧	٥/أ	بن عمر	ابن عمر
١٧٧	٥/أ	يزكا	يزكى
١٧٧	٥/أ	علي بن	علي ابن
١٧٨	٥/أ	روا	روى
١٨٠	٥/أ	بن أبي	ابن أبي
١٨٢	٥/أ	أعني بن	أعني ابن
١٨٨	٥/ب	روا	روى
١٩٢	٥/ب	كان بن	كان ابن
١٩٢	٥/ب	صدوق	صدوقاً
١٩٢	٥/ب	أن مالك	أنّ مالكاً
١٩٢	٥/ب	منه بن	منه ابن
١٩٢	٥/ب	يعني بن	يعني ابن
١٩٢	٥/ب	روا	روى
١٩٦	٥/ب	يعني بن	يعني ابن
١٩٧	٥/ب	أرجوا	أرجو
١٩٧	٥/ب	يعني بن	يعني ابن
١٩٧	٥/ب	أوصا	أوصى
١٩٩	٥/ب	بن واحد	ابن واحد
٢٠٠	٦/أ	وبن هرمز	وابن هرمز
٢٠١	٦/أ	بن أكيمة	ابن أكيمة
٢٠١	٦/أ	يروا	يروى

رقم نص	الورقة	الخطأ	الصواب
٢٠٢	٦/أ	بن إسحاق	ابن إسحاق
٢١٠	٦/أ	روا	روى
٢١٣	٦/أ	بن عيينة	ابن عيينة
٢١٩	٦/ب	روا	روى
٢٢٠	٦/ب	بن جريج	ابن جريج
٢٢٠	٦/ب	بن عباس	ابن عباس
٢٢٣	٦/ب	روا	روى
٢٣٠	٦/ب	بن أبي سليمان	ابن أبي سليمان
٢٣١	٦/ب	بن أبي سفيان	ابن أبي سفيان
٢٣١	٦/ب	بن المبارك	ابن المبارك
٢٣٣	٦/ب	بن عيينة	ابن عيينة
٢٣٥	٦/ب	بن عباس	ابن عباس
٢٤١	٧/أ	بن جـــريج	ابن جـــريـــج
٢٤٢	٧/أ	أدرك فلان وفلان	أدرك فلاناً وفلاناً
٢٤٢	٧/أ	مولا	مولى
٢٤٣	٧/أ	بن عـــون	ابن عـــون
٢٤٣	٧/أ	رأيت طاوس	رأيت طاوساً
٢٤٦	٧/أ	بن ثور	ابن ثور
٢٤٧	٧/أ	روا	روى
٢٥١	٧/أ	بن المبارك	ابن المبارك
٢٥٣	٧/أ	صالح ثقات	صالحٍ: (وهما) ثقتان
٢٥٤	٧/أ	خالد	خالداً
٢٥٥	٧/أ	بن وهب	ابن وهب
٢٥٥	٧/أ	بن عيينة	ابن عيينة
٢٥٥	٧/أ	شيء	شيئاً
٢٥٦	٧/ب	بن لهيعة	ابن لهيعة
٢٥٩	٧/ب	روا	روى
٢٦٠	٧/ب	أروا	أورى

رقم نص	الورقة	الخطأ	الصواب
٢٦١	٧/ب	بن شوذب	ابن شوذب
٢٦٩	٧/ب	واسطي	واسطياً
٢٦٩	٧/ب	بأس	بأساً
٢٧١	٧/ب	هو بن عبد الرحمن	هو ابن عبد الرحمن
٢٧١	٧/ب	هو مولا	هو مولى
٢٧١	٧/ب	يروا	يروى
٢٧١	٧/ب	فروا	فروى
٢٧٧	٨/أ	وبن جابر	وابن جابر
٢٧٧	٨/أ	ثقات	ثقتان
٢٧٩	٨/أ	بن جابر	ابن جابر
٢٨٠	٨/أ	روا	روى
٢٨٠	٨/أ	أخشا	أخشي
٢٨٠	٨/أ	منكر	منكراً
٢٨٣	٨/أ	بأس	بأساً
٢٨٣	٨/أ	بن يحيى بن يحيى	ابن يحيى بن يحيى
٢٨٤	٨/أ	كاتب	كاتباً
٢٨٦	٨/أ	روا	روى
٢٩١	٨/أ	بن عياش	ابن عياش
٣٠١	٨/ب	بن عمرو	ابن عمرو
٣٠٣	٨/ب	روا	روى
٣٠٩	٨/ب	هو بن خالد	هو ابن خالد
٣٠٩	٨/ب	هو بن يزيد	هو ابن يزيد
٣١٦	٨/ب	روا	روى
٣١٧	٨/ب	بن بكير	ابن بكير
٣٢٦	٩/أ	وروا عنه	وروى عنه
٣٢٧	٩/أ	يعني بن محمد	يعني ابن محمد
٣٣٢	٩/أ	روا	روى
٣٣٣	٩/أ	روا	روى

رقم نص	الورقة	الخطأ	التصويب
٣٣٦	٩/ب	هو بن عبد الله	هو ابن عبد الله
٣٣٧	٩/ب	روا	روى
٣٣٨/أ	٩/ب	لأن حماد كان	لأن حماداً كان
٣٣٨/د	٩/ب	تخليط	تخليطاً
٣٣٨/د	٩/ب	ما روا	ما روى
٣٤٠	٩/ب	روا	روى
٣٤١	٩/ب	روا	روى
٣٤١	٩/ب	عن بن عمر	عن ابن عمر
٣٤١	٩/ب	حديث	حديثاً
٣٥٠	١٠/أ	هو بن أبي سليم	هو ابن أبي سليم
٣٥٥	١٠/أ	روا	روى
٣٥٨	١٠/أ	رفع أحاديثا	رفع أحاديث
٣٦٠	١٠/أ	روا	روى
٣٦٤	١٠/أ	روا	روى
٣٦٤	١٠/أ	نحو	نحواً
٣٦٥	١٠/ب	روا	روى
٣٦٧	١٠/ب	بأس	بأساً
٣٦٨	١٠/ب	روا	روى
٣٧٧	١٠/ب	بأس	بأساً
٣٨٣	١٠/ب	روا	روى
٣٩٣	١٠/ب	بن الفرزدق	ابن الفرزدق
٣٩٦	١٠/ب	روا	روى
٤٠٤/أ	١٠/ب	الأربع	الأربعة
٤٠٥/و	١١/أ	روا	روى
٤١١	١١/أ	بأس	بأساً
٤١٣	١١/أ	يعني بن عبد العزيز	يعني ابن عبد العزيز
٤١٦	١١/أ	ثقات	ثقتان
٤١٧	١١/أ	أرجا	أرجو

رقم النص	الورقة	الخطأ	الصواب
٤٢٣	١١/أ	روا	روى
٤٢٤	١١/أ	أبوا هؤلاء	أبو هؤلاء
٤٢٧	١١/أ	بن عباس	ابن عباس
٤٢٨	١١/أ	روا	روى
٤٢٩	١١/أ	بن مسعود	ابن مسعود
٤٣١	١١/أ	بن الصباح	ابن الصباح
٤٣١	١١/أ	بن بكار	ابن بكار
٤٤٤	١٢/ب	لا يرا	لا يرى
٤٤٦	١٢/ب	شيء	شيئاً
٤٦٢	١٢/ب	ودباغ	ودباغاً
٤٦٢	١٢/ب	يعني خالد الحذاء	يعني خالداً . .
٤٦٥	١٣/أ	أروا	أروى
٤٦٥	١٣/أ	خمسين	خمسون
٤٦٨	١٣/أ	هذين ثقتين	هذان ثقتان
٤٧١	١٣/أ	روا	روى
٤٨٣	١٣/أ	روا	روى
٤٨٤	١٣/أ	وبن عون	وابنِ عونٍ
٤٨٥	١٣/أ	قوم	قوماً
٤٨٥	١٣/أ	أروا	أروى
٤٩١	١٣/ب	وافق فيها همام	وافق فيها هماماً
٤٩١	١٣/ب	يتذاكروه	يتذاكرونه
٤٩٥	١٣/ب	أخوا	أخو
٤٩٦	١٣/ب	أرجوا	أرجو
٥٠٤	١٣/ب	روا	روى
٥٠٨	١٤/أ	أثنا	أثنى
٥١٦	١٤/أ	روا	روى
٥١٧	١٤/أ	روا	روى
٥١٨	١٤/أ	أصحاب بن عون	أصحاب ابن عون

رقم نص	الورقة	الخطأ	الصواب
٥١٨	١٤/أ	يُقدمون سليم	يقدمون سليماً
٥٢٠	١٤/أ	يعني بن خالد	يعني ابن خالد
٥٢٣	١٤/أ	ما أرى به بأس	ما أرى به بأساً
٥٣١	١٤/ب	أعني بن مهدي	أعني ابن مهدي
٥٣١	١٤/ب	وافا	وافى
٥٣٣/أ	١٤/ب	متهم	متهماً
٥٣٣/أ	١٤/ب	جرا	جرى
٥٣٦	١٤/ب	شيء	شيئاً
٥٣٦	١٤/ب	روا	روى
٥٤٣	١٥/أ	بن عون	ابن عون
٥٤٧	١٥/أ	بن عمر	ابن عمر
٥٥١	١٥/أ	بأس	بأساً
٥٥٢	١٥/أ	بن طلق	ابن طلق
٥٥٤	١٥/أ	أرجوا	أرجو
٥٥٤	١٥/أ	ثبت	ثبتاً
٥٥٨	١٥/أ	روا	روى
٥٦٣	١٥/ب	ما أرى به بأس	ما أرى به بأساً
٥٦٨	١٥/ب	مولى بن عمر	مولى ابن عمر
٥٧٠	١٥/ب	ذكر بن حنبل	ذكر ابن حنبل
٥٧٠	١٥/ب	بن إسحاق	ابن إسحاق
٥٧٠	١٥/ب	بن جريج	ابن جريج
٥٧٠	١٥/ب	بن شهاب	ابن شهاب
٥٧٠	١٥/ب	بن سمعان	ابن سمعان

نماذج من النسخة الخطية

قال سمعت احمد يقول روى سعيد [illegible] عبدا وله [illegible]

[illegible] معمر ورواه هشام وهمام عن عكرمة وهو [illegible] عن الزهري [illegible]

[illegible] عن نافع عن ابن عمر [illegible] ونحن مع نبينا [illegible]

[illegible] قال شعبة سمع منه باخرة [illegible]

[illegible] سعيد بن [illegible] هذا الحديث باخرة [illegible] قلت لاحمد [illegible]

[illegible] فانكره فقال الزهري [illegible]

[illegible] والناس [illegible] وراى سعيد بن المسيب [illegible]

[illegible] صلوة الكسوف [illegible]

[illegible] قال سمعت احمد [illegible]

[illegible] عبد الرحمن [illegible] قال سمعت احمد بن حنبل

[illegible]

[illegible]

وسمعت احمد يحدث عنه قلت لاحمد من اين كتبت بغداد قال ابو بشر جعفر المعروف
والشافعي يعني ابراهيم الشاعر عليه حسن ولا اعرفه ٥ سمعت احمد وقيل له المثنى بن الصباح
مبارك رجل من اهل اليمن من ابناء الفرس فنزل مكة فقيل لاحمد كيف حديثه فقال لم
يكن بذاك رجل صالح وسمعت احمد يحدث عن المثنى بن الصباح ٥ [illegible] الحسين بن سليمان

باب أهل الطائف

قال سمعت احمد بن حنبل قال يعلى بن عطاء لشعبة لا احد يحدث عن [illegible] وداود [illegible]
وفلان ٥ وقيل لاحمد يحدث عن ابيه احد غيره من اصحاب [illegible] استفهم فقال [illegible] سمعت
احمد قال يعلى بن عطاء سمع جلوسه هو مولى لعبد الله بن عمرو ٥

باب أهل اليمن

قال وسمعت احمد يقول عن ابن عون قال قد رايت عطاء وطاوسا وحدثت [illegible] الى احمد
حديثهم له عن [illegible] بن [illegible] عن ابن عون ٥ سمعت احمد قال لا [illegible] قد [illegible] الذي يحدث عنه
ابو عبد الرزاق ٥ سمعت احمد قال قال عبد الرزاق [illegible] قال يعني معمر ابن منزل اسمعيل
بن [illegible] يعني لشيخ منه ٥ سمعت احمد قال كان [illegible] يعني الثوري ذهب الى اليمن [illegible]
كانت معه تجارة وما اراه الا اراد معمرا ٥ سمعت احمد يقول [illegible] ولم من الاسناد
ما تناول معمر قال احمد سمع من الحسن بالرصافة قال ابن سمع من يحيى بن ابي كثير قال
بالبصرة ٥ قلت لاحمد بن ثور قال ثقة بعد رباح [illegible] بن [illegible] مثله ٥ سمعت احمد
قال [illegible] بن ثور [illegible] الى [illegible] تلك النقطة والحديث ٥ قلت لاحمد وسماع
عبد الرزاق من عبد الله قال قال عبد الرزاق [illegible] [illegible] ومسلم بن [illegible]
[illegible] قال احمد [illegible] رووا عنه يعني عبد الرزاق احاديث مناكير غرائب ٥ قلت لاحمد
[illegible] الحسين [illegible] سليمان [illegible]

باب أهل مصر

[illegible] قال [illegible] موسى بن ايوب الغافقي ٥ قلت لاحمد موسى بن [illegible] قال لا اعلم الا خيرا ٥
[illegible] سعيد ان احب [illegible] عن [illegible] [illegible]
عنه ٥ سمعت احمد ذكر حيي بن [illegible] سمعت احمد قال يعني [illegible] كان
[illegible] استاذي عن عبيد الله بن زحر ٥ سمعت احمد [illegible] ٥ قلت لاحمد حيوة بن شريح
[illegible] قرابته [illegible] حيوة بن شريح ٥ سمعت احمد
قال ثقة ٥ سمعت احمد قال [illegible] ثقة ثقة ٥ سمعت احمد قال [illegible] الليث بن سعد
قال بكر بن مضر وسعيد بن ابي ايوب [illegible] ثقات ٥ سمعت احمد يقول سعيد بن ابي هلال
[illegible] بكر بن مضر [illegible] ٥ سمعت احمد [illegible] او قال يوسف
سمعوا منه بمصر [illegible] فما خرج [illegible] الى المدينة [illegible] بعد ذلك وقصة
[illegible] عن [illegible] عبد الله بن سعد سمع منه [illegible]
[illegible] بن سعيد [illegible] قال خالد بن يزيد ثقة [illegible] ٥ قال سمعت احمد
يقول [illegible] خالد بن [illegible] فقال يا ابا احمد ما عرض عليه [illegible]
اول من [illegible] سماع ٥ سمعت احمد [illegible] رايت [illegible] وكذا [illegible]
يعني السماع [illegible] عنه سوى [illegible]

سمعت احمد يقول من كان بمصر يشبه ابن عفير في ضبط الحديث وكثرته واتقانه
سمعت احمد قال احترقت كتب ابن لهيعة زعموا كان رشدين بن سعد لا يسمع
منه كتابا ولكن كان يأخذه ويكتبه ثم يأتونه بشيء فيقرأه سمعت احمد يقول
ليس ابن رشدين بن سعد حاله الا يحتمل ارجو انه صالح الحديث واعلى
قال لا ادري اخبرنا سمعت احمد ذكر اسد بن موسى فذكره كثيرا سمعت احمد
سئل عن زياد ابن الصباح قال حدث احاديث مناكير وحدث في اسناده دراج
الشامي في دراج

باب أهل الرملة

ابن الحسن بن سليمان

قال قلت لاحمد ضمرة بن ربيعة قال ثقة صدوق في الذي يقال المقدسي ليس احد اروى
عنه من ضمرة قلت لاحمد ابن شوذب قال ثقة سمعت احمد سئل عن ابن ابي عبلة قال
قال ثقة قلت لاحمد ضمرة بن ربيعة قال ثقة قلت لاحمد العبد بن جعفر
بالرملة قال اراه بالشام ولم يرفعه

باب أهل عسقلان

ابن الحسن بن سليمان قال سمعت احمد قال محمد بن ابي السري عن مسلم بن خالد
كان يعتدل ابنه سمعت احمد قال ابو عاصم يعني رواد بن الجراح صاحب
سنة كان لها فيما يعني بعد ان نقله الى الشام ادرك بها الاوزاعي
وسمعته ذكره مرة اخرى قال صدوق سمعت ذكره مرة اخرى
قال ان حفظه سمعت احمد يقول زعموا ان ادم كان مكينا عند
شعبة

باب أهل عسارنه

ابن الحسن بن سليمان

قال سمعت احمد يقول ... في سلمة قال لا اعلم بعد ... ولا
... بعد ... الطبقة
التي تليهم

باب أهل بيت المقدس

قال قلت لاحمد
شهاب بن خراش قال كان اصله واسط وكان سكن بيت المقدس قال ليس به باس
وباب أهل الاردن سالت احمد عن عبادة بن نسي قال
شامي قديم

باب أهل دمشق

سمعت احمد
قال الشيخ ابو عبد الرحمن هو عبد الرحمن هو مولى العبد الرحمن بن يزيد بن معاوية
سأل عنه احاديث مناكير كان يحدث عن الزهري ولا تروى بالبصرة فروى
حدثنا رجال بشر بن ... وانكر تلك الاحاديث اهل البصرة
حيينا بعد من عند الله ... علي بن يزيد سمعت احمد قال سعيد بن يزيد
سمع منه ... قلت لاحمد يحيى بن الحارث الذماري قال ليس به باس
قلت لاحمد برد بن سنان قال ليس به باس ولكنه كان يرى القدر

سمعت احمد قال قال ابن عون قال لي محمد احفظنا وفيهم احفظنا قال احمد هذا
ثبت عن محمد يقول الا عن هولاء . سمعت احمد سئل عن مسلم بن ابراهيم فقال
لما رآه ولما كتبت عنه شيئا . سمعت احمد حدث عن ابي عمر الضرير
وسمعته يحدث عن ابي حذيفة . سمعت احمد يقول محمد بن دينار كان
يرمونه بالخفة كان يحفظ لهم ذكر له حديث المصة فانكره وذكر
له حديث عمر في الحلوان فقال ليس هو عن عمر هو عن زياد بن جبير موقوف .
سمعت احمد يقول ابان بن عدي يروي عن سعيد احاديث يرفعها ننكرها
عليه . سمعت احمد يقول اخاف ان شعبة لم يكن يقوم على الالفاظ هو ذا
يخالف عليه . قلت لاحمد يحيى القطان في بعض ما يروي به حديثا غيره
يدخل بينهما رجلا قال يذهب الى انه الوهم . قلت لاحمد مبارك بن حسان
من حدث عنه قال الثوري وحدثنا المسيب بن شريك قال لي احمد شريك
ابا سلمة يعني المبارك سمع منه وتبسم . قال الحسين المسيب بن شريك
متروك .

باب اهل اليمامة

قلت لاحمد قيس بن طلق قال ما اعلم به بأسا قلت لاحمد محدث مثل الذكر
ابن بدر يدفع قال هذا اكثر امر من يرى مس الذكر . قلت لاحمد عبد الله
بن بدر صاحب قيس اعني ابن طلق قال ليس به بأس وكلهم نحو هذا .
قلت لاحمد جهضم الذي حدث عنه الثوري ثقة هو قال زعموا انه كان خراساني
وكان رجلا صالحا لم يكن به بأس سكن اليمامة . سمعت احمد يقول
ضمضم بن جوس ارجو ان يكون حديثه ثبتا . قلت لاحمد عبد ربه بن
بارق الحنفي قال هذا ما ارى كان به بأس . سمعت احمد قال ايوب
بن جابر ليس به بأس هو اخو محمد بن جابر . قيل لاحمد ايما احب اليك
هو او اخوه قال ما ادري كان ضعف امره في آخر امره كان ذهب
بصره .

باب اهل خراسان

احمد بن الحسين بن سليمان قال قلت لاحمد مقاتل بن حيان قال ما اعلم الا خيرا
سمعت احمد قال عنبسة بن سعيد روى عنه حكام قال محمد
ثقة . سمعت احمد قال ابراهيم بن طهمان هو صحيح الحديث
كان يرى الارجاء . قلت لاحمد ابو سعد محمد بن ميسر
هو صدوق قال ولكن كان مرجئا قلت كتبت عنه

سمعت احمد قال من سمع من ابي حمزة السكري وهو مروزي قبل ان
يذهب بصره فهو صالح سمع منه علي بن الحسن قبل ان يذهب بصره وسمع عتاب
بن زياد منه بعد ما ذهب بصره ○ سمعت احمد قال اصحاب ابن المبارك
القدماء سمع يحيى بن عبد الملك وعلي بن الحسن وجعل يعد غيرهما
قال وعتاب بن زياد بعدهم وليس به باس ○ سمعت احمد وقال له علي بن مجاهد
الرازي قال كتبنا عنه ما ترى به باس ○ قال سمعت احمد وقال له علي بن الحسن بن
شقيق قال لم يكن به باس الا انهم تكلموا فيه في الارجاء وقد رجع عنه ○

باب محدثي اهل المدينة

ابو الحسين قال سليمان قال قلت لاحمد لاي شي ترك حديث يحيى بن عبيد الله قال
احاديثه مناكير وابوه لا يعرف ○ سمعت احمد يقول تركه يحيى بعد يعني
ابن يحيى بن سعيد ترك حديث يحيى بن عبيد الله ○ سمعت احمد وقال له حنبل بن ... البكري
عبد الله صاحب عكرمة منكر الحديث قال ابن ابي نعيم فقيل له هو اصحاب
او عاصم بن عبيد الله قال ما اقربهما وعبد الله بن محمد بن عقيل ○ سمعت احمد
قال ابراهيم بن ابي يحيى كان يحيى يتكلم فيه بكلام شديد ○ وسمعت احمد
قال عبد الله بن نافع مولى ابن عمر قال ما اقربه من العمري الصغير ○
قلت لاحمد حرام بن عثمان قال هذا شيخ قد ترك الناس حديثه ○ سمعت
احمد قال سمعت ابراهيم بن سعد وكان يذكر عند حنبل عبد الله بن زياد بن سمعان
قال يجعل يحلف انه كذاب يعني ابراهيم الذي حلف ○ قال احمد فلما ابتلي ادما
اجترى عنه يوما عليه ○ سمعت احمد قال زعموا انه كان يحدث حدثنا
مجاهد ومن اسمعه معه مجاهد ابن اسحق يقول بالله ما رايت مثل هذا انا اكبر
منه وما رايت مجاهدا قط ○ سمعت احمد قال زعموا اخرج كتابه فاذا فيه
حدثنا جابر بن زيد قال حدثنا جابر بن زيد ○
بن حرملة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قط عند الرجل
قال قال ابراهيم بن سعد قلت لاسرائيل بن سهاد رايت ابن سمعان اخذ ...
قال لا ○ سمعت احمد قال كان ابن سمعان يعرف بالمدينة بالعبادة ثم اخذ في
حديث ○ تم الكتاب بحمد الله
وصلى الله على محمد النبي وعليه السلم

سند الكتاب

لم أقف على سند للكتاب في النسخة الفريدة التى بين يدي، اللهم إلا طرفاً منه، صُدِرّت به بعض أبواب الكتاب، جاء فيه: «أخبرنا ـ ومرة: حـدثنا ـ الحسين، حدثنا سليمان، قال: سمعت أحمد ـ وتارة: قلت لأحمد ـ».

وقـد تقدمت الإشـارة إلى وجود سقط في وسط الكتـاب، وآخر في أولـه[1]، مما يشعر بذهاب الإسناد مع ذلك السقط.

إلّا أنّ هذين الأمرين؛ كون النسخة فريدة من جهـة، ووجود السقط فيهـا من جهة أخرى، لم يمنعا من الوقوف على إسنادها، فقد ساعد على الكشف عنه، جرد كتـاب «تاريـخ بغداد»، فجمعت مـا أخـرجـه الخـطيب البغـدادي فيـه، من طـريق الحسين، عن سليمان، عن أحمد، فكانت حصيلة ذلك واحداً وسبعين نصّاً، رواها الخطيب بإسناد واحد عن شيخه البَرْقـاني، عن أحمد بن محمـد بن حسنويـه، عن الحسين، به [2]؛ ستة وأربعون نصاً منهـا جاءت مـطابقة لنـظائرهـا في السؤالات، والخمسـة والعشـرون نصـاً البـاقيـة لم أقف عليهـا في السؤالات، لكنهـا أخـذت الأسلوب نفسه، فأحسبها ذهبت مع السقط [3].

---

(١) انظر: وصف النسخة الخطية، (من هذه الدراسة) ص ١٠٥.

(٢) انظر: المصادر التي اعتمدت السؤالات (من هذه الدراسة) ص ١٣٤.

(٣) جعلت تلك النصوص في ملحق مستقلّ عقب آخر الكتاب.

فالمتأمل في هذه النصوص الواردة في هذين الكتابين وما بينهما من تطابق، إلى جانب وحدة الإسناد، يقطع بأنه إن لم تكن هذه النسخة برواية البَرْقاني إلى أحمد، من طريق الحسين؛ فإنها برواية أحمد بن محمد بن حسنويه، عن الحسين، به.

وعلى أية حال، فإنّ هذا الاحتمال، يحمل على دراسة أطول الإسنادين، باعتباره امتداداً للجزء المثبت من إسناد النسخة الخطية، ومستوعباً له.

وفيما يلي عرض موجز يبيّن حال رجال هذا الإسناد ابتداءً من الخطيب البغدادي، وانتهاءً بالحسين راوي السؤالات عن أبي داود.

(١) ـ الخطيب البغدادي:

هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الحافظ المشهور (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ). وثقه غير واحد، وكان يشبّه بالدار قطني ونظرائه في معرفة الحديث وحفظه[١].

وقال الذهبي: «الحافظ الناقد، محدث الوقت، صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ»[٢].

طلب العلم وهو ابن إحدى عشرة سنة، وارتحل فيه وهو ابن عشرين سنة، واستغرق ارتحاله إحدى عشرة سنة، جاب خلالها كثيراً من مدن وقرى العراق، وبلاد المشرق، والشام، والحجاز[٣].

روى عن جماعة من الحفاظ، أمثال: أبي سعد الماليني (ت ٤١٢ هـ)، وأبي حازم العبدُوي (ت ٤١٧ هـ)، وأبي بكر الحِيري (ت ٤٢١ هـ)، وأبي بكر البَرْقاني (ت ٤٢٥ هـ)، وأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ).

وروى عنه: شيخه البرقاني، وعبد العزيز الكتاني (ت ٤٦٦ هـ)، وابن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ)، وأبو الفضل بن خيرون (ت ٤٨٨ هـ)، وأبو عبد الله الحميدي (ت ٤٨٨ هـ)، وأبو الفتح نصر المقدسي (ت ٤٩٠ هـ)[٤].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/٢٧٦.
(٢) انظر: السير أيضاً ١٨/٢٧٠.
(٣) انظر: موارد الخطيب في تاريخ بغداد للدكتور أكرم العمري (٣٠، ٣٣ ـ ٤٧).
(٤) انظر: السير ١٨/٢٧١.

ويبدو أنّ علاقته بشيخه البَرْقاني كانت متميزة، فكان الخطيب يستشيره ويعمل بتوجيهاته. كما كان يذاكره بالأحاديث فيكتبها البرقاني عنه، ويحدث عنه[1].

وقد أقام الخطيب بدمشق فترة طويلة من الزمن، وكان له مجلس في جامعها الأموي، يحدث فيه بمصنفاته التي ورد بها دمشق؛ وقد بلغت أربعة وسبعين وأربعمائة مصنّف في مختلف الفنون؛ في علوم القرآن، والفقه، والأدب، والتاريخ، وعلوم اللغة العربية، إلا أنّ الحديث، وعلم الرجال، كانا يستأثران بمعظم تلك المصنفات[2].

(٢) ـ البَرْقاني:

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر الخُوارزمي (٣٣٦ ـ ٤٢٥ هـ).

فقيه مشهور، وحافظ ثبت؛ عالم بالحديث وعلله، والرجال وأحوالهم. مشارك في علم العربية، أديب شاعر، إلا أن اهتمامه بعلم الحديث كان قد أخذ منه جُلّ اهتمامه؛ فقد سمعه الخطيب البغدادي يقول يوماً لرجل من اللفقهاء معروف بالصلاح: ادعُ الله تعالى أن ينزع شهوة الحديث من قلبي، فإنّ حبه قد غلب عليَّ، فليس لي اهتمام إلا به.

لقد نشأ البرقاني في خُوارزم، وطلب العلم بها، فسمع من أبي العباس الحِيري النيسابوري، وهو ابن أربع عشرة سنة؛ ثم ورد بغداد، فسمع من أمثال أبي بكر القطيعي (ت ٣٦٨ هـ)؛ ثم خرج إلى جُرْجان، فسمع من أبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١ هـ)، وروى عنه كتابيه: «المستخرج على صحيح البخاري»، و «معجم أسامي شيوخه»؛ وكتب بنيسابور عن أبي أحمد الحاكم (ت ٣٧٨ هـ)؛ ودخل إسفرايين، وهراة، ومرو، ودمشق، ومصر؛ ثم عاد إلى بغداد فاستوطنها إلى أن مات.

حدث عنه أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، وأبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) وأبو إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، وغيرهم.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٣٧٤/٤.

(٢) انظر: موارد الخطيب ٥٠ ـ ٥١.

ومن آثاره: «سؤالاته للدارقطني» في الجرح والتعديل، و «العلل» أملاه عليه الدارقطني، و «الجمع بين الصحيحين»، وغيرها.

وقد عبثت مكتبته مرة، فملأت ثلاثة وستين سفطاً وصندوقين، ولم يزل يجمع ويصنف إلى حين وفاته، وقد مات وهو يجمع حديث مِسْعَر بن كِدام[1].

(٣) ـ أحمد بن محمد بن حسنويه:

قال الذهبي:

«ابن حسنويه، العدل المحدث، أبو حامد، أحمد بن محمد بن حسنويه بن يونس الهروي.

سمع الحسين بن إدريس وطبقته.

حدث عنه: أبو يعقوب القَرَّاب، والبَرْقاني، وأبو حازم العبدُويي، وأبو عثمان سعيد بن العباس القرشي، وآخرون.

وثقه أبو النضر الفامي.

توفي في رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة»[2].

(٤) ـ الحسين:

هو الحسين بن إدريس بن المبارك بن الهيثم، أبو علي الهروي، الأنصاري مولاهم، محدث مشهور، معروف بابن خُرَّم.

حدث عن: سعيد بن منصور (ت ٢٢٨ هـ)؛ وسمع بدمشق من أحمد بن سعيد الدارمي (ت ٢٥٣ هـ)، وعثمان بن أبي شيبة (ت ٢٣٩ هـ)، وعنده عنه كتاب تاريخ، وله عن محمد بن عمار الموصلي سؤالات.

حدث عنه: أبو بكر النقاش المفسّر (ت ٣٥١ هـ)، وابن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ)، وابن خَمِيرويه (ت ٣٧٢ هـ).

صنّف كتاباً كبيراً في التاريخ على هيئة «التاريخ الكبير» للبخاري، وله تصانيف أخرى.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٤/٣٧٣ ـ ٣٧٦. والسير ١٧/٤٦٤. ومعجم المؤلفين ٢/٧٤.

(٢) السير ١٦/٢٩١ ـ ٢٩٢

وثقه الدارقطني؛ وقال الباجي: لا بأس به؛ وقال الذهبي: ثقة حافظ؛ وقال ابن عساكر: من الحفاظ المكثرين، مات سنة إحدى وثلاثمائة[1].

أهمية الكتاب وقيمته العلمية

ترجع أهمية أي كتاب إلى عدة أمور؛ منها ما يتعلق بالمؤلف وعدالته، ومنها ما يتعلق بالكتاب وطبيعة مادته.

فالبحث في هذا المجال، يعني الكلام على العوامل التي يمكن أن تساهم في إبراز أهمية الكتاب، وبيان قيمته العلمية؛ فمن أهم تلك العوامل:

(١) ـ عدالة المؤلف، ومدى تضلعه في الفن الذي صنّف فيه كتابه.

(٢) ـ المصادر التي اعتمدها الإمام أحمد في هذا الكتاب.

(٣) ـ المصادر التي اعتمدت هذا الكتاب.

(٤) ـ مكانة الكتاب بين المؤلفات المماثلة، وما فيه من جديد.

وفيما يلي تحديد مرامي هذه العوامل بشيء من التفصيل:

(١) ـ عدالة المؤلف ومدى تضلعه في الفن الذي صنّف فيه كتابه:

لقد حوى هذا الكتاب مادةً غنية في جرح الرواة وتعديلهم، بل كاد لا يخرج بمضمونه عن هذا الجانب النقدي من علم الرجال.

ولا شك في أنّ لطول باع المصنّف في الفنّ الذي ألّف فيه كتابه دوراً واضحاً في دقة التعامل مع الموضوع الذي يعالجه.

ثمّ إنّ عدالة المؤلف هي الأساس الأول الذي ينبني عليه قبول أقواله نقداً وتصنيفاً؛ وذلك لأنّ من كان ضعيفاً في نفسه لا يقبل كلامه في غيره عند أئمة هذا الشأن[2].

---

(١) انظر: تهذيب تاريخ دمشق ٤/٢٩١. وطبقات علماء المحدثين لابن عبد الهادي ٢/٤١٥. والسير ١٤/١١٣. ولسان الميزان ٢/٢٧٢.

(٢) انظر ما قاله أحمد في النص ٣٤٢. وما قاله الأئمة في التعليق على النص نفسه، وعلى النصين: ٥٠٣، ٥١١.

وقد وضع العلماء شروطاً لقبول كلام الناقد جرحاً وتعديلاً، فقالوا: لا بد من أن يكون عدلاً متيقظاً، عالماً بأسباب الجرح والتعديل، غير متعصب ولا صاحب هوى، وإلا فلا[1].

وإذا كان الإمام أحمد، قد اجتمعت فيه هذه الشروط، إلى جانب إمامته في الفقه وفروعه، والحديث وعلله، فإنّ تمليذه أبا داود قد ارتشف من علم شيخه، واقتفى أثره حتى لحق به. فكانت مادة هذا الكتاب تدور بين إمامين جهبذين اعتبرهما العلماء والمحققون من كبار أئمة النقد المعتدلين[2].

كلّ ذلك يبعث على الإطمئنان إلى دقة ما حواه هذا الكتاب، وعلى الثقة بالأحكام الصادرة فيه على الرواة، الأمر الذي يدلّ على أهميته، ويعطيه قيمة علمية متميزة.

(٢) ـ المصادر التي اعتمدها الإمام أحمد في إجاباته على سؤالات أبي داود في هذا الكتاب:

هناك ارتباط وثيق بين أهمية الكتاب من جهة، وبين براعة المؤلف في فنّه، وتخصص موارده في ذلك الفنّ من جهة أخرى؛ فمن كانت قدمه راسخة في الفن الذي صنّف فيه كتابه، ومصادره متخصصة في المجال نفسه، انعكس عمق التخصص في كتابه، وبدت قيمته العلمية.

وقبل استعراض موارد الإمام أحمد في هذا الكتاب، تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هناك أربعة وعشرين نصاً جاءت متناثرة في ثنايا الكتاب، من غير طريق أحمد، لكنها كانت مستقاة من مصادرها المتخصصة؛ فقد تناول أبو داود في سبعة منها سبعة من الرواة جرحاً وتعديلاً[3]، وسمّى رجلين في نصّين آخرين[4]، ونقل نصّاً عن شيخه الإمام التبوذكي في نقد رجل[5].

---

(١) انظر: الموقظة للذهبي ٨٢. ونزهة النظر لابن حجر ٨٨، ٩٠. والرفع والتكميل ٦٨، ٢٦٨.
(٢) تقدم النص على إمامتهما ص (٥٨، ٩٨).
(٣) انظر النصوص التالية: ٥٣، ٢٠٥، ٢٥٤، ٣٢٦، ٤٠١، ٤١٤، ٥٧٩.
(٤) انظر النصين: ٦٦، ٣٢٨.
(٥) انظر النص: ١١٥.

كما نقل نصّين آخرين عن النسابة الزبيري في تحديد صحبة رجلين[1]، وآخر عن القواريري، بسنده إلى عطاء في اختتان المحرم[2].

وربّما ذيّل على بعض النصوص بتذييلات مفيدة[3].

وأما الأحد عشر نصّاً الباقية، فقد أضافها الحسين بن إدريس ـ راوية الكتاب ـ؛ خمسة منها في نقد الرجال[4]، وستة في توضيح أسماء بعض الرواة[5].

وإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك نصين أفادهما أبو داود من عدد من أئمة شيوخه بما فيهم الإمام أحمد، فروى الأول منهما، عن أحمد، وابن أبي شيبة، والخلال[6]، وروى الثاني، عن أحمد، وابن معين[7].

أما عن مصادر الإمام أحمد، فقد جاءت عامة إجاباته في هذه السؤالات من أقواله واجتهاداته، عدا ما تخللها من نقول عن بعض أئمة هذا الشأن بلغت خمسة وتسعين نصّاً، نقل ثلاثة عشر منها عمن هم في طبقة شيوخ شيوخه، ونصاً واحداً عمن هو في طبقة شيوخه ولم يرو عنه، وآخر عن مجهول الطبقة؛ فأخذ نصاً واحداً عن سعيد بن أبي عَروبة (ت ١٥٧ هـ)[8]؛ وآخر عن بكر بن خُنَيس (من السابعة)[9]؛ وخمسة نصوص عن شعبة بن الحجاج (ت١٦٠ هـ)[10]؛ ونصّاً واحداً عن سفيان الثوري (ت ١٦١ هـ)[11]؛ وآخر عن الليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ)[12]؛ ونصين عن مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)[13]؛ ونصين عن عبد الله بن المبارك (ت

---

(١) انظر النصين: ١٣، ٧٩.
(٢) انظر النص: ٤٤٥.
(٣) انظر النصوص: ٢٤١، ٢٤٤، ٣٢٦.
(٤) انظر النصوص: ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٩٨، ٣٣٤، ٥٥٠.
(٥) انظر النصوص: ٨٨، ١٨٠، ٣١٦، ٣٣١، ٣٥٩/د، ٤٢٢.
(٦) انظر النص ١٣٤.
(٧) انظر النص: ٤٩٩.
(٨) انظر النص: ٢١٢.
(٩) انظر النص: ١٢١.
(١٠) انظر النصوص: ١٧٣، ٢١٤، ٢٦٧، ٤٨١، ٥٣٨.
(١١) انظر النص: ٥٨٧.
(١٢) انظر النص: ٢٥٣.
(١٣) انظر النصين: ١٦٠، ١٦٥.

١٨١ هـ) [١] ، ونصّاً عن مطرف بن عبد الله اليساري (ت ٢٢٠ هـ)[٢]؛ ونصّاً عن بعض أهل النسب[٣].

وأما الثمانون نصاً الباقية، فقد أفادها من أربعة وعشرين شيخاً من شيوخه الأفذاذ، اشتهر أكثرهم بمعرفتهم نقد الرجال، إلى جانب إمامتهم في الحديث، وهم:

[١] - هشيم بن بشير الواسطي (ت ١٨٣ هـ)، روى عنه خمسة نصوص[٤].

[٢] - إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري المدني، نزيل بغداد (ت ١٨٥ هـ)، روى عنه نصين[٥].

[٣] - عبدالواحد بن واصل البصري (ت ١٩٠ هـ)، روى عنه نصاً واحداً[٦].

[٤] - سفيان بن عيينة الكوفي، ثم المكي (ت ١٩١ هـ)، روى عنه تسعة نصوص[٧].

[٥] - عبد الله بن إدريس الأودي الكوفي (ت ١٩٢ هـ)، روى عنه نصاً واحداً[٨].

[٦] - أبو بكر بن عيّاش الكوفي (ت ١٩٤ هـ)، روى عنه نصاً واحداً[٩].

[٧] - أبو معاوية الضرير الكوفي (ت ١٩٥ هـ)، روى عنه نصاً واحداً[١٠].

[٨] - وكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي (ت ١٩٧ هـ)، روى عنه ثمانية عشر نصاً[١١].

---

(١) انظر النصين: ٢٦، ٢٥١.
(٢) انظر النص: ١٤٨.
(٣) انظر النص: ٤٢.
(٤) انظر النصوص: ٥٤، ٥٥، ٧٤، ٣٥٥، ٥٢٦.
(٥) انظر النصين: ٥٧٠، ٥٩٣.
(٦) انظر النص: ٤٦٦.
(٧) انظر النصوص: ٦، ٣٩، ١٠٥، ١٣٤، ١٥٣، ٢١٣، ٢١٥، ٢٩٣، ٤٨٧.
(٨) انظر النص: ٣٥٢.
(٩) انظر النص: ٣٤٧.
(١٠) انظر النص: ٨٩.
(١١) انظر النصوص: ٤، ٥، ٣٥، ٦٣، ٨٥، ٨٨، ٩٧، ١٠٢، ١٠٤، ١٣٩، ١٧٠، ٢٠٢، =

[٩] - يحيى بن سعيد القطان البصري (ت ١٩٨ هـ)، روى عنه ستة عشر نصاً[١].

[١٠] - عبد الرحمن بن مهدي البصري (ت ١٩٨ هـ)، روى عنه ثمانية نصوص[٢].

[١١] - حسين بن علي الجعفي الكوفي المقرىء (ت ٢٠٣ هـ)، روى عنه نصّاً واحداً[٣].

[١٢] - أبو داود الطيالسي البصري (ت ٢٠٤ هـ)، روى عنه نصاً واحداً[٤].

[١٣] - العقدي عبد الملك بن عمرو البصري (ت ٢٠٤ هـ)، روى عنه نصاً واحداً[٥].

[١٤] - روح بن عبادة البصري (ت ٢٠٥ هـ)، روى عنه نصاً واحداً[٦].

[١٥] - الحجاج بن محمد المصيصي (ت ٢٠٦ هـ)، روى عنه نصاً واحداً[٧].

[١٦] - يزيد بن هارون الواسطي (ت ٢٠٦ هـ)، روى عنه نصاً واحداً[٨].

[١٧] - يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري المدني، نزيل بغداد (ت ٢٠٨ هـ)، روى عنه ثلاثة نصوص[٩].

[١٨] - عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، روى عنه ثلاثة نصوص[١٠].

= ٢٣١، ٣٠٨، ٣٨٨، ٤٠٢، ٤٦٧، ٥٧٨.

(١) انظر النصوص: ٢٩/ج، ١٥٤، ١٥٥، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ٢١٧، ٤٠٥/و، ٤٠٧، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٨٣، ٤٩١، ٤٩٨، ٥٦٥، ٥٦٧.

(٢) انظر النصوص: ٤، ٥٥، ١٢٥، ١٤٢، ٣١٦، ٥٠٣، ٥٠٩، ٥١٠.

(٣) انظر النص: ٢٤٠.

(٤) انظر النص: ٥١٤.

(٥) انظر النص: ٥٠٨.

(٦) انظر النص: ١٢٩.

(٧) انظر النص: ٣٢٧.

(٨) انظر النص: ٩٥.

(٩) انظر النصوص: ١٣١، ١٧٢، ٥٩٣.

(١٠) انظر النصوص: ٢٢٠، ٢٤٥، ٢٤٧.

[١٩] ـ عصام بن خالد الحضرمي الحمصي ((ت ٢١٤ هـ)، روى عنه نصاً واحداً[١].

[٢٠] ـ حماد بن خالد الخياط البصري، نزيل بغداد (من التاسعة)، روى عنه نصاً واحداً[٢].

[٢١] ـ عفان بن مسلم الباهلي البصري (ت ٢١٩ هـ)، روى عنه نصاً واحداً[٣].

[٢٢] ـ الحكم بن نافع البهراني، أبو اليمان الحمصي (ت ٢٢٢ هـ)، روى عنه نصاً واحداً[٤].

[٢٣] ـ محمد بن عبد الله بن نمير الكوفي (ت ٢٣٤ هـ)، بلغه عنه نصٌّ واحد، ـ وهو من أقرانه ـ [٥].

[٢٤] ـ علي بن المديني البصري (ت ٢٣٤ هـ)، روى عنه نصاً واحداً، ـ وهو من أقرانه ـ[٦].

يلاحظ مما تقدم أنّ الإمام أحمد كان يعتمد في بعض أقواله على مصادر متخصصة أثناء كلامه على الرواة، إلا أنّ مصادره هذه تعتبر قليلةً جداً إذا ما قورنت بتلك الأقوال التي لم يذكر فيها مصدراً آخر، إنما كانت تصدر عن اجتهاده الخاص، حيث بلغت النصوص التي اجتهد فيها (٤٧٥) خمسة وسبعين وأربعمائة نص، تناول من خلالها الكلام على (٥٢٦) ستة وعشرين وخمسمائة راوٍ، عاصر منهم (١٧٧) سبعة وسبعين ومائة راوٍ، غير أنّ أغلب هذه الأقوال كانت في نقد الرجال، فقد بلغ عدد الذين تكلم فيهم جرحاً وتعديلاً (٤٤٠) أربعين وأربعمائة

---

(١) انظر النص: ٩٠.
(٢) انظر النص: ١٩٢.
(٣) انظر النص: ١٣٤.
(٤) انظر النص: ٧.
(٥) انظر النص: ٤٤.
(٦) انظر النص: ٥٤١.

راوٍ، روى عن (٧٠) سبعين منهم[1]، وعاصر (٦٠) ستين آخرين[2]، والبقية لم يدرك عصرهم، وهم (٣١٠) عشر وثلاثمائة راوٍ[3].

فمن ذلك كله يتضح أنّ هذا الكتاب جاء غنياً بمادة نقدية متميزة، صاغتها مجموعة من أئمة ذلك العصر؛ من سائل ومجيب، وناقل ومنقول عنه، إلى جانب

---

(١) انظر النصوصو التالية: (وكيع: ٤، ٥، ٩٧، ١٣٩)، (ابن مهدي: ٤، ١٣٧، ٥٣١)، ١١، (يحيى القطان: ١٣٧، ٥٢٦)، ١٩٥، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٦/أ، ب، ج، ٣٠٧، ٣١٢، ٣؛٧، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤١٢، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٩٠، ٤٩١، ٥١٦ ـ ٥١٩، ٥٢٤ ـ ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٣/أ ـ ج، (٢)، ٥٣٤، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٦٠، ٥٦٢ ـ ٥٦٤، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٥ ـ ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٤، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٣، ٥٩٤.

(٢) انظر النصوص التالية: ٨، (مالك بن أنس: ٩، ١٧٤، ١٩٢، ١٩٨)، ١٩٢، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٧، ٢١١، ٢٢٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٦، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٥ ـ ٢٦٧، ٣٠٠/أ ـ ج، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٦، ٣٣٠، ٤٠١، ٤٠٣، ٤١٣، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٢، ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٩٩، ٥٠٧، ٥١٢، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٤٧، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٧١، ٥٧٤، ٥٨٠، ٥٨٣، ٥٨٦، ٥٩٠، ٥٩٢.

(٣) انظر النصوص التالية: (١، ٤٩٢، ٥٣٢)، ٣، ٢٩/ب ـ د، ٥٤، ٧٢، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤ (٢) ـ ١٤٧، ١٤٩، ١٥٢ (٢) ـ ١٥٦ (٢)، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٩ (٢)، (١٧١ مكرر ٤٢٢)، ١٧٤ (٢) ـ (١٧٦ مكرر ١٧٧)، ١٧٨، ١٨٠ ـ ١٩٣، ١٩٦، ١٩٩، (٢)، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧ (٢)، ٢١٢ ـ ٢١٩ (٢)، ٢٢٠، ٢٢٢ (٢) ـ ٢٢٩ (٣)، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٨ ـ ٢٥٣ (٢)، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٩ ـ ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧١ (٣)، ٢٨٦ ـ (٢٨٨ مكرر ٢٩٠)، ٢٨٩، ٢٩١، (٢٩٢ مكرر ٢٩٨)، ٢٩٣ ـ (٢٩٧ مكرر ٢٩٩)، ٣٠٠/أ، ٣٠١، ٣٠٩ (٢) ـ ٣١١، (٣١٣ مكرر ١٣٢)، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٢ (٢)، ٣٣٣ ـ (٣٣٨/أمكرر٣٣٨/د)، ٣٣٨/أ، ب، هـ، و، ٣٣٩، ٣٤٢ (٢)، ٣٤٣ (٢)، ٣٤٥ ـ ٣٥٠ (٢)، ٣٥١، ٣٥٤ ـ ٣٥٧، ٣٥٩/أ، ج، د، ٣٦٠ ـ ٣٦٢ (٢)، ٣٦٣ (٢)، ٣٦٥ ـ ٣٦٧، ٣٦٩ ـ (٣٧٧ مكرر ١٧٣)، ٣٧٨، (٣٧٩ مكرر ٣٥٨)، ٣٨٠ ـ ٣٨٤ (٢)، ٣٨٥ ـ ٣٩١ (٢)، ٣٩٢، ٣٩٤ (٤)، ٣٩٥، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٤/أ، ٤٠٥/أ (٣)، هـ، و، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١١، ٤١٥، ٤١٦ (٢)، ٤١٨ ـ ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٦ (٢)، ٤٢٧، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٦ ـ ٤٦٣ (٢)، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٨ (٢) ـ ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٩ ـ ٤٨١، ٤٨٣ ـ ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣ ـ ٤٩٨، ٥٠٠ ـ ٥٠٦، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٤، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٣٦، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٥٠ ـ ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦١، ٥٦٥، ٥٦٦ (٣)، ٥٦٨ (٢)، ٥٦٩، ٥٨٥، ٥٩١، ٥٩٥.

أنّ أغلبها صادرٌ عن إمام متيقّظ، عارف بأحوال الرجال[1]، فضلاً عن كونه قريناً معاصراً، أو تلميذاً معاشراً لكثير ممن أصدر حكمه عليهم، فخرجت إجاباته هذه غاية في الدقة، محكمة في الصياغة، متقنة الصناعة، حتى صارت مرجعاً أساسياً لكثير من كتب الجرح والتعديل فيما بعد.

(٣) - المصادر التي اعتمدت السؤالات في مادة النقد:

كان لعدم الوقوف على أكثر من نسخة لهذا الكتاب، دور واضح في إبراز هذا الجانب من أهمية الكتاب، فقد وقفت أثناء البحث والتتبع على كثير من نصوص هذه السؤالات في عدد من الكتب المتخصصة في بيان أحوال الرواة، وفيما يلي ذكر هذه الكتب على حسب الترتيب الزمني لوفيات مؤلفيها، مع بيان طبيعة نقلها:

[١] - الضعفاء الكبير للعقيلي (ت ٣٢٢ هـ)، وقفت فيه على ثلاثة نصوص، قال فيها: بلغني عن أبي داود، وساقها[2].

[٢] - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، لقد جردته بأكمله فوقفت فيه على على واحد وسبعين نصاً، أخرجها جميعها بإسناد واحد، عن شيخه البرقاني، . . . إلى راوي هذه النسخة: الحسين بن إدريس الأنصاري، عن أبي داود بها[3].

[٣] - الأنساب للسمعاني (ت ٥٦٢ هـ)، وقف فيه على نصّ واحد فقط، نقله من قول أبي داود به، بلا إسناد[4].

[٤] - تهذيب الكمال للمِزّي (ت ٧٤٢ هـ)، وقفت فيه على سبعة وعشرين نصّاً نقلها من قول أبي داود، عن أحمد بها[5]، عدا نصّاً واحداً، فعن الحسين بن

---

(١) المراد به الإمام أحمد

(٢) انظر النصوص التالية: ١٧٧، ٣٤٢، ٥٤٧.

(٣) انظر النصوص التالية: ٧٠، ٨٣، ٨٤، ١٧٧، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٣٢، ٢٦٧، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٣٠/أ، ج، ٣٠٤، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٥٨، ٣٦١، ٤٠٥/هـ، و، (٤٢٢ مكرر ١٧١)، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٣، ٥٠٥، ٥٢٦، ٥٣٣/أ، ب، ٥٥٠، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٩، ٥٧١ ـ ٥٩٥.

(٤) انظر النص ٣٠٧.

(٥) انظر النصوص التالية: ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٣٢، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٧، ٣٠٠/ج، ٣٢٩، ٣٣٨/أ، ب، ج، د، و، ٣٥٩/د، ٣٦١، ٤٠٥/و، ٤٣٢، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢، ٥٨١ ـ ٥٨٦.

إدريس، عن أبي داود به(١).

[٥] ـ سيــر أعـلام النبــلاء للذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، وقفت فيــه على عشــرة نصوص، نقلها من قول أبي داود، عن أحمد بها(٢)، ونص من قول أحمد به(٣).

[٦] ـ ميـزان الاعتدال للذهبي، وقفت فيـه على خمسة نصـوص؛ نقل ثـلاثة منها من قول أحمد(٤)، وآخرين من قول أبي داود، عن أحمد(٥).

[٧] ـ الكاشف للذهبي، وقفت فيه على نص واحد، نقله من قول أحمد(٦).

[٨] ـ معرفة القراء الكبار للذهبي، وقفت فيه على نص واحد، نقله من قـول أبي داود، عن أحمد(٧).

[٩] ـ شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، وقفت فيه على نص واحد، نقله من قول أبي داود، عن أحمد(٨).

[١٠] ـ ذيل الكاشف لأبي زرعة العراقي (ت ٨٢٦ هـ)، وقفت فيه على نص واحد، نقله من قول أحمد(٩).

[١١] ـ تهـذيب التهـذيب لابن حجـر العسقـلاني (ت ٨٥٢ هـ)، وقفت فيـه على تسعة وثلاثين نصاً، نقلها من قول أبي داود،عن أحمد بها(١٠)، وثلاثة نصوص

---

(١) انظر النص ٢٨٨.

(٢) انظر النصوص التالية: ٣٠٣، ٣١٦، ٣٣٨/ج، ٤٤٠، ٥٧٢، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٤.

(٣) انظر النص ٢٢٠.

(٤) انظر النصوص: ٤٢، ٢١٥، ٥٦٩.

(٥) انظر النصين التاليين: ٢١٦، ٣٠٣.

(٦) انظر النص: ٣٥٨.

(٧) انظر النص: ٥٨٢.

(٨) انظر النص: ٣٣٨/هـ.

(٩) انظر النص: ٤٤٢.

(١٠) انظر النصوص التالية: ١٩٢، ٢٠٣، ٢١٦، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٦، ٢٨٥، ٣٠٠/أ، ج، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٨، ٣٥٩/أ، ب، ٤٠٥/و، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٤٢، ٥٣٤، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٦٠، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٦، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٣، ٥٩٤.

من قول أحمد بها[1].

[١٢] ـ لسان الميزان لابن حجر، وقفت فيه على نص واحد، نقله من قول أحمد[2].

[١٣] ـ بحر الدم فيمن تكلم فيهم الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن عبد الهادي (٨٤٠ ـ ؟ هـ)، وقفت فيه على ثمانية عشر نصاً، نقل خمسة منها من قول أحمد[3]، والبقية من قول أبي داود، عن أحمد[4].

(٤) ـ مكانة الكتاب بين المؤلفات المماثلة، وما فيه من جديد:

يعتبر هذا الكتاب من أقدم المؤلفات التي وصلتنا في نقد الرجال، ووضعت بين أيدينا ألفاظاً مسندة استخدمها المتقدمون في بيان حال الرواة من حيث القبول والردّ.

فرواية الكتاب بالإسناد، وكونه من أقدم كتب هذا الفنّ، ودوران مادته بين إمامين من أئمة هذا الشأن، كل ذلك يعتبر من أهم الأمور التي تميزه على كثير من كتب الرجال.

ثم إنّ من أهم الخصائص التي امتاز بها هذا الكتاب على غيره من الكتب المماثلة، غزارة المادة النقدية التي انفرد بها عن غيره من كتب الجرح والتعديل، حيث لم تتناقل تلك الكتب سوى أربعة وأربعين ومائة نص من نصوصه[5] ـ وهي تمثل أقل من ربع الكتاب ـ، ولا تزال بقية نصوصه تعتبر من أفراده التي أضافها إلى كتب هذا الفنّ، فهي جديدة في بابها.

---

(١) انظر النصوص التالية: ١٧، ٢١، ٢٢٠.

(٢) انظر النص: ٥٦٩.

(٣) انظر النصوص التالية: ١٩٢. ٢١٢. ٣٥٨، ٤٣٠، ٥٦٤.

(٤) انظر النصوص التالية: ١٧٧، ٢١٦، ٢٥٦، ٣٠٤، ٣٢٢، ٣٥١، ٣٥٩/أ، ب، ج، د، ٤٣٢، ٥٩٠، ٥٩١.

(٥) هذه الأرقام مستفادة من التنسيق بين أرقام النصوص المذكورة في حواشي مبحثي «المصادر التي اعتمدت السؤالات» و«نسبة الكتاب لمؤلفه»، وهي على النحو التالي: ٢، ٦، ٨، ١٧، ٢١، ٢٦، ٣٠، ٤٢، ٥٢، ٥٦، ٦٣، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٩، ٨٣، ٨٤، ٨٨، ٩٥، ٩٧، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٥، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٨، ١٧٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٣٠ ـ ٢٣٢، ٢٤٣، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٨٧ ـ ٢٩٠، =

وينضاف إلى ذلك بعض الفوائد والفرائد الأخرى، التي لا توجد حتى في الكتب المتخصّصة.

فمن ذلك: ما نصّ عليه أحمد في مواطن متفرقة: من أنه حدث عن ثلاثة من الرواة، وهم: يحيى بن المهلب، ويوسف الماجشون، والمسيب بن شريك[1]. كما قال أبو داود في موضع رابع: رأيت أحمد يكتب عن أبي عمر الدُّوري[2]. ولم أقف على من ذكرهم فيمن أفاد منهم أحمد[3].

ومن ذلك أيضاً: أنه ذكر سبعة من الرواة، أخذوا عن سبعة آخرين، لم تذكرهم كتب التراجم في عداد الرواة عنهم، فقال:

- الحارث بن عمير، حدثنا عنه إسماعيل بن علية[4].
- وكيع بن الجراح، سمع من يونس بن يزيد الأيلي[5].
- أبو الأحوص، روى عن ابن عمر[6].
- أبان بن صالح، حدث عنه أبو إسحاق الشيباني[7].
- عيسى بن المغيرة، روى عنه ابن إدريس[8].
- عمرو بن هَرِم، سمع منه شعبة[9].
- المسيب بن شريك، حدثنا عنه مبارك بن حسان[10].

= ٣٠٠/أ، ج، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٨/أ، ب، ج، د، هـ، و، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥١، ٣٥٨، ٣٥٩/أ، ب، ج، د ـ ٣٦٤، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٥/هـ، و، ٤١٣، ٤٢٢، ٤٣٠ ـ ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٣٩ ـ ٤٤٣، ٤٨٤، ٤٩٦، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٧، ٥٢٦، ٥٣٣/أ، ب، ٥٣٤، ٥٤٧، ٥٥٠، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٢ ـ ٥٦٥، ٥٦٩، ٥٧١ ـ ٥٩٥.

(١) انظر نصوصهم على التوالي: ٥٧، ٢٠٨، ٥٥٠.

(٢) انظر النص: ٥٨٢.

(٣) كطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، والمناقب لابن الجوزي، والمقصد الأرشد، والمنهج الأحمد، وتهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وغيرها.

(٤) انظر النص ٢٣٣.

(٥) انظر النص ٣٠٨.

(٦) انظر النص ٣٤١.

(٧) انظر النص ٣٦٧.

(٨) انظر النص ٣٩٦.

(٩) انظر النص ٤٤٧.

(١٠) انظر النص ٥٥٠.

ومن جملة الجديد في هذا الكتاب كذلك: أنّ الإمام أحمد ذكر رَوّاد بن الجراح، وقال: «كان هاهنا ببغداد». كما ذكر مَكِين بن بُكَير، وقال: «سمع من شعبة ببغداد». ولم أقف على من أشار إلى ورودهما بغداد[1].

لكن أهمّ ما يوضّح ما في الكتاب من جديد، ويبرز أهميته، تلك المادة النقدية التي استقلّ بها من أقوال الإمام أحمد متمثلة في اثنين وستين ومائتَيْ قول في نقد الرجال، وقد جاءت على ضربين:

الضرب الأول منهما:

قوامه سبعة وستون ومائة قول في الرواة لم تتناقلها الكتب الأخرى عن هذا الكتاب[2]، لكن رُوي عن الإمام أحمد من طرق أخرى أقوال في أولئك الرواة مطابقة لما في هذا الكتاب، أو موافقة، أو مخالفة.

والضرب الثاني والأهمّ؛ جاء على نوعين:

النوع الأول منهما:

أقوال في نقد الرواة نُقلت عن الإمام أحمد من هذا الكتاب، لكن لم أقف على قول آخر له في أحدٍ من أصحابها، وعددها ثلاثة عشر قولاً[3].

---

(١) انظر النصين التاليين: ٢٢٦، ٣١٧.

(٢) انظر النصوص التالية: ٢، ٢٩/ب، ج، ٧٢، (١١٣ مكرر ٤٨٢)، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٣ ـ ١٤٥، ١٥٠ (٢)، ١٥٤ ـ ١٥٦، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٨ ـ ١٧٠، (١٧٣ مكرر ٣٧٧)، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٧ ـ ١٩١، ١٩٣ ـ ١٩٥، ٢٢٣، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٥، (٢٧٧ مكرر ٣٠١)، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣١٣، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٢٦ (٢)، ٣٣١ ـ ٣٣٣، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٤ ـ ٣٥٦، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٩ ـ ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٣، (٤٠٤/أ مكرر ٤٠٦)، ٤٠٤/ب، ٤٠٥/أ، ب، ج، د، ٤١٠، ٤١١، ٤١٥، ٤١٨ ـ ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣٣ ـ ٤٣٦، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٠ ـ ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦١ ـ ٤٦٧، ٤٦٩ ـ ٤٧١، ٤٧٥ ـ ٤٧٨، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٨ ـ ٤٩٥، ٤٩٧ ـ ٥٠٢، ٥٠٧ ـ ٥٠٩، ٥١٦ ـ ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٣٣/ب، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٦١، ٥٦٦ ـ ٥٦٨.

(٣) انظر النصوص التالية: ١٧٧، ٢٧٦، ٣٠٠/أ، ٣٠٧، ٣١٩، ٤٣٠، ٥٣٣/أ، ٥٥٣، ٥٦٠، ٥٦٢ ـ ٥٦٤، ٥٦٩.

والنوع الثاني:

عبارة عن أقوال للإمام أحمد في نقد الرجال أيضاً، إلا أنها لم تتناقلها الكتب الأخرى، بل لم أقف على قول آخر للإمام أحمد في أحد من رجال هذا النوع، وعددها أربعة وتسعون قولاً[1]. وهو أهم ما تفرّد به هذا الكتاب، وأضافه إلى كتب الجرح والتعديل المتداولة بين أيدينا، مما يجعله كتاباً متميزاً في بابه، بالغ الأهمية.

---

(١) انظر النصوص التالية: ١٣، ٢٩/د، ٧٤، ١٢٦، ١٤٠، ١٤١، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٧، (١٧١ مكرر ٤٢٢)، ١٧٢، ١٨٠، ١٨١، ١٨٥، ٢٠٨، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٧٣، ٢٨٠ ـ ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٥، ٣٠٦/ج، ٣١٠، ٣١١، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٤ ـ ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٥ ـ ٣٨٧، ٣٩٥، ٤٠٠، ٤٠١، ٤١٢، ٤١٦ (٢)، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٨ (٢)، ٤٧٤، ٤٨٠، ٤٨٧، ٥٠٣، ٥٠٦، ٥١١، ٥١٥، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٤٨، ٥٥٢.

منهج تأليف الكتاب

ربّما قدَّم أبو داود لكتابه هذا، ووضّح منهجه فيه من خلال ذلك التقديم، إلا أنّ السقط الذي مُنيت به هذه النسخة في أولها، كان مانعاً من الوقوف على مثل هذا الاحتمال، أو عدمه؛ لكنّ المتتبّع لنصوص الكتاب، يلاحظ أنّ منهجه خضع لصناعة وصياغة إمامين جليلين، مشهورين ببراعتهما النقدية، ومعرفتهما بأحوال الرجال؛ فقد عالج الإمام أحمد ما وجّهه إليه تلميذه[1] من أسئلة، وأجاب عليها، ودوّن أبو داود تلك الإجابات، ورتّبها وأضاف إليها، كما أضاف راوية الكتاب الحسين بن إدريس، بعض الإضافات التي ذيّل بها عدداً من نصوص الكتاب[2].

فيمكن تصوّر الجهد المبذول، وطبيعة العمل في هذا الكتاب، من خلال عدة عناصر، من أهمها:

١ ـ تقسيم أبي داود وترتيبه لمادة الكتاب.
٢ ـ تكراره لبعض الأعلام.
٣ ـ طبيعة السؤالات، وطريقة أبي داود في توجيهها لأحمد.
٤ ـ طبيعة الإجابات، وطريقة أحمد في عرضها.
٥ـ إضافات أبي داود، والحسين بن إدريس.

وفيما يلي عرض لهذه العناصر بشيء من التفصيل:

---

(١) هو أبو داود.
(٢) سيأتي ذكرها في مبحث إضافات أبي داود، والحسين ص ١٤٦.

(١) ـ تقسيم أبي داود وترتيبه لمادة الكتاب:

لقد فرز أبو داود مادة هذا الكتاب، وجعل المعلومات ذات الموضوع الواحد تحت باب مستقلّ، فجاء الكتاب ـ فيما عدا المفقود من أوله ـ مقسّماً إلى سبعة وعشرين باباً؛ أولها: «باب التاريخ»، ويسبقه أكثر من ثلاثة أرباع الوجه (ب) من الورقة الأولى؛ نقل فيها أقوال الإمام أحمد في الكشف عن علل بعض الأحاديث، وتوضيح بعض أخطاء عدد من الرواة، وبيان أوهامهم.

ثمّ أعقب «باب التاريخ»، بـ «باب في الأسماء»، ثمّ أتبعه بخمسة وعشرين باباً في نقد الرجال؛ مراعياً في ذلك الترتيب على المدن، فاصلاً الثقات عن الضعفاء[١]؛ فبدأ بـ «باب ذكر ثقات المدنيين وغيرهم»، ثمّ «باب ذكر ثقات أهل مكة»، ثمّ «باب أهل الطائف»، وهكذا. . . إلى أن جعل آخر الأبواب «باب ضعفاء أهل المدينة».

وربّما يتكلم الإمام أحمد في الراوي ويضعّفه، فيراه أبو داود خلاف ذلك، ويدخله في باب الثقات[٢].

هذا ولم يتبع أبو داود ترتيباً معيّناً في رواة أهل البلد الواحد، لكنه قد يذكر بعض من تساوت أو تشابهت مرتبتهم على التوالي[٣].

(٢) ـ تكراره لبعض الرواة:

من الملاحظ أن أبا داود قد ذكر كثيراً من الرواة في أكثر من موضع من الكتاب، وهذا أمر طبيعي إذا ما لوحظ أنه كتاب جرح وتعديل، اتّبع فيه أسلوب الأسئلة في تدوين المعلومات، وهو نهج يؤدي إلى اتساع المادة العلمية وتنوعها، سيما وأنّ المصنّف بدأ كتابه هذا بثلاثة أبواب لم يتناول في معظم نصوصها نقد الرواة.

---

(١) لكن قد يختلّ ذلك عنده أحياناً، كما في باب أهل الكوفة، حيث ذكر بعض الضعفاء مع غيرهم: ٣٥٤، ٤٠١، ٤٢٧.

(٢) انظر مثلاً: النص ٢١٠، ٢١١، بابِ ثقات أهل المدينة.

(٣) انظر مثلاً النصوص التالية: (٣٥٦ ـ ٣٦٠)، (٣٧٩ ـ ٣٩٠)، (٤١٧ ـ ٤٢٥)، (٤٤٦ ـ ٤٧٢، ٤٧٤ ـ ٤٨٢)، (٤٩٤ ـ ٥٠٩).

فتجده أحياناً يذكر الراوي في بـاب الأسماء، لـوجود نصٍّ في بيـان كنيته[١]، ثم يذكره في باب أهل بلده، لورود توثيقه[٢]، أو لمقارنته بغيره من الرواة[٣].

وقد أورد نصّاً في باب التاريخ، فيه تأريخ وفاة ابن جُريج[٤]، وآخر في بـاب الأسماء، فيه ذكر من أدّبه[٥]، ثمّ سجله في عـداد أهل بلده ـ مكـة ـ لتعديـل أحمد له[٦]، وإجرائه بعض المقارنات بينه وبين بعض الرواة[٧]، وأخيراً أعاد ذكره في باب أهـل البصرة، عنـدما نصّ أحمـد على أنّ سماع يحيى القـطان، كـان من كتب ابن جريج[٨].

كما بيَّن أحمد خطأ زهير بن معـاوية، في اسم أحـد الرواة، فـدوّن ذلك أبـو داود في صدر الكتاب[٩]، ثمّ ذكره في كتاب التاريخ من خلال نصٍّ ورد فيه أنه أكبر من شريك[١٠]، وكان آخر ذكر له، في باب أهل الكوفة[١١]

وقد يكون من أسباب تكرار ذكر الراوي في أكثر من موضـع، الاهتمام بـذكر بعض شيوخه[١٢]، أو نفي تحديث بعض الناس عنه[١٣]، أو أية أسباب أخرى.

وعلى أية حال، فإنّ الحوامل على التكرار المـذكور في هـذا الكتاب كثيـرة، ولعلّ في فهرس الأعلام غُنْيَة عن الإكثار من الأمثلة والنماذج هنا.

---

(١) انظر النص: ٤٦.
(٢) انظر النص: ٣٥٩/ج.
(٣) انظر النص: ٣٦١.
(٤) انظر النص: ٢٣.
(٥) انظر النص: ٤٨.
(٦) انظر النص: ٢٢٠.
(٧) انظر النصين: ٢١٤، ٢٤١.
(٨) انظر النص: ٥٤٠.
(٩) وهو باب سقط أوله، فذهب عنوانه. (فانظر النص ٨).
(١٠) انظر النص: ١٨.
(١١) انظر النص ٤٠٥/أ، ب.
(١٢) انظر ترجمة الأعمش في النصوص التالية: ٧٨. ١٣٨، ٣٢٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٦٨.
(١٣) انظر النصوص: ١١، ١٢، ٤٨٥.

(٣) ـ طبيعة السؤالات، وطريقة توجيهها إلى أحمد:

يفهم من موضوعات أبواب الكتاب ومضامينها، أنّ سؤالات أبي داود، كانت تدور في فلك علم الرجال، ومعرفة أحوالهم، فيما عدا نصين، تناول فيهما السؤال عن امرأتين[١].

ومن الجدير بالذكر، أن ليس كل ما دونه أبو داود في هذا الكتاب جاء على صيغة السؤال، بل أورد أكثره على غير ذلك؛ حيث كان يسأله تارة، ويصغي إلى سؤال غيره تارة أخرى، وكثيراً ما كان يجلس إليه، ويتلقى عنه من غير مسألة، وربّما كتب عنه ذلك كله.

فقد أورد تسعة وخمسين ومائة نص على هيئة أسئلة؛ صدَّر أربعة منها بلفظ: «سألت أحمد»، وأربعة وأربعين ومائة نصّ بلفظ: «قلت لأحمد»، ونصين بلفظ: «ذكرت لأحمد»، وثلاثة نصوص بلفظ: «سُئل أحمد»، ونصين بلفظ: «قيل لأحمد»، وخمسة بلفظ: «ذُكر لأحمد»[٢].

أما بقية النصوص، فقد رواها بصيغ أخرى؛ فروى نصّاً بلفظ: «رأيت أحمد»[٣]، وآخر بلفظ: «نَسَبَ لنا أحمد»[٤]، وثلاثة نصوص بلفظ: «حدثنا أحمد»[٥]، وسائر نصوص الكتاب بلفظ: «سمعت أحمد».

(٤) ـ طبيعة الإجابات وطريقة أحمد في عرضها:

لا شك أنّ الجواب ـ بشكل عام ـ يتولّد عن السؤال، ويكون من جنس مادته، وقد تقدمت الإشارة آنفاً، إلى أنّ سؤالات أبي داود كانت تخوض غمار علم معرفة الرجال[٦]، فجاءت إجابات الإمام أحمد ضمن الإطار نفسه، ولم تخرج عنه، بل كانت متجانسة مع طبيعة السؤالات، ومنسجمة معها بشكل واضح ودقيق.

---

(١) انظر النصين: ١٠٩، ١٧٦.
(٢) تقدم ذكر مواطن هذه الألفاظ في تحقيق اسم الكتاب (حاشية ص ١٠٢).
(٣) انظر النص: ٨٧.
(٤) انظر النص: ١٣١.
(٥) انظر النصوص التالية: ٦، ٧، ٦١.
(٦) لاحظ العنصر (٣) المتقدم آنفاً.

فكان ـ رحمه الله ـ يعالج الأسئلة التي توجّه إليه، ويجيب عليها بما يقتضيه السؤال، وقد يزيد في الجواب بما يراه ناسباً لتغطية بعض جوانب ترجمة الراوي وبيان حاله؛ فقد يذكر عدد الأحاديث التي يرويها عن بعض شيوخه[١]، أو يحدد مكان السماع[٢]، أو وقته[٣]، أو عمن روى[٤]، أو من روى عنه من أصحابه[٥] وغيرهم[٦]، وقد يشير إلى بعض كتبه.

وكثيراً ما يذكر بلد الراوي[٧]، أو نسبته إليه[٨]، أو يشير إلى موطنه ومكان استقراره[٩]، أو إلى رحلته[١٠]، وعدمها[١١].

وربّما اهتمّ بوصف الراوي[١٢]، أو ذكر وظيفته[١٣]، أو حرفته[١٤]، أو عقيدته[١٥].

وقد يجعل الرجل رمزاً للتعريف بغيره، فيعرف به جده[١٦]، أو أباه[١٧]، أو أخاه[١٨]، أو صديقه[١٩].

---

(١) انظر النصوص التالية: ٣٥٥، ٣٦٤، ٤٤٧، ٤٦٥، ٤٨٥، ٥٢٧، ٥٤١.
(٢) انظر النصوص التالية: ٦، ١٠، ٢٤، ١٢٥، ٢٤٥، ٢٤٧، ٣١٧، ٥١٤، ٥٣١.
(٣) انظر النصوص التالية: ٢، ٦، ٥١٣، ٥٦١.
(٤) انظر مثلاً: ٤٢، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ١٨٨، ٢٨٦، ٣٨٣، ٣٩١.
(٥) انظر النصوص التالية: ١٧٤، ٢٢٩، ٣٥٣، ٣٥٩/أ ـ د ـ ٣٦٤، ٥٦٢.
(٦) انظر مثلاً: ٢٩/ج، ١٩٩، ٣٠٢، ٥٣١، ٥٣٩، ٥٤٨.
(٧) انظر مثلاً: ٩١، ٩٤، ١٢٣، ٢٣٠.
(٨) انظر مثلاً: ٦٤، ٨١، ١١٤، ٢٧٥، ٣٣٢.
(٩) انظر مثلاً: ١٥، ٢٩/ج، ٨٠، ٨١، ٩١، ٩٤، ١١١، ٢٣٠، ٢٦٤ ـ ٢٦٦، ٢٧٥.
(١٠) انظر مثلاً: ١٠، ٧٢، ٨٤، ١٢٥، ١٣٠، ١٧٨، ٢٠٣، ٢٤٥، ٢٦٦، ٣٤١.
(١١) انظر النص: ٥١٤.
(١٢) انظر مثلاً: ٤٤، ١٢٥، ٣٧٣، ٣٩٣، ٥٦١.
(١٣) انظر النصوص التالية: ٥٦، ٧٩، ٩٦، ١٢٥، ٢٧٥، ٢٩٢.
(١٤) انظر مثلاً: ٩٥، ٩٨.
(١٥) انظر النصوص التالية: ٢٦٦، ٣٨٩، ٣٩٤، ٤٤١، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٤.
(١٦) انظر النصين: ١٧١، ٤٢٢.
(١٧) انظر النصوص: ٣٤، ٣٥، ٤٢٤.
(١٨) انظر النص: ٤٩٥.
(١٩) انظر النصوص التالية: ٧٥، ٧٨، ٣٤١، ٣٥٣، ٤٦٢.

وهناك بعض النصوص، توضّح جانباً هاماً من جوانب المنهج الرفيع الذي انتهجه أحمد في تلقيه عن شيوخه، وتعكس دقته في النقل، وأمانته في الأداء؛ ففي تلقيه عن مبشر بن إسماعيل الحلبي، يقول: قد رأيته وكتبت عنه خمسة أحاديث أو ستة[١]، وقال مرة: قال يحيى، أو عبد الرحمن، ولم أسمعه منهما...[٢]. وقال في أخذه عن أبي توبة الحلبي: «لم أسمع منه شيئاً، كتب إليّ بأحاديث، كان يجيئني»[٣]، وروى خبراً عن ابن نمير، بلفظ: «بلغني...»[٤]، إشعاراً منه بوجود الواسطة بينهما، مع أنه من شيوخه.

وإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك ثمة نصوص أخرى أشار أحمد من خلالها إلى جانب من جوانب الحركة الفكرية آنذاك؛ حيث ذكر أموراً يمكن أن تلقي الضوء على بعض زوايا مجالس العلم، وتحكي طبيعتها؛ فمن تلك النصوص ما يدلّ على أنّ بعض المجالس كان يعقد للوعظ والتذكير على طريقة القصّاص[٥]، أو للمذاكرة[٦]، وبعضها كان يخصّص للأسئلة والاستفسارات[٧]؛ وربّما وُجِد في المجلس من يكتب الحديث[٨]، أو من يعقد خيطاً يعدّ به الحديث[٩].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الإمام أحمد قد يصرّح أحياناً بالتحديث أو الرواية عن الشخص[١٠]، وقد ينص أبو داود على ذلك أيضاً[١١]، فيُتوهّم أنّ المصرح به، أو المنصوص عليه، إنما هو من شيوخ أحمد، والتحقيق أنه ليس كذلك، بل مرادهما من ذلك الإشارة إلى تقوية الشخص المعني برواية أحمد للخبر الذي فيه ذلك الشخص.

---

(١) انظر النص: ٣١٢.
(٢) انظر النص: ٢١٤.
(٣) انظر النص: ٣٢٩.
(٤) انظر النص: ٣٤٤.
(٥) انظر النص: ٣٤١.
(٦) انظر النصين: ١٩١، ٤٩١.
(٧) انظر النص: ٤٦٦.
(٨) انظر النص: ٥٧٢.
(٩) انظر النص: ٥٧٨.
(١٠) انظر النصين التاليين: ٤٢٦، ٥٣٦.
(١١) انظر النصوص التالية: ٢٢١، ٢٤١، ٣٢٦، ٤٠٨، ٤٠٩.

هذا وفي الكتاب مزيد من الجزئيات والفوائد، التي تسهم في أيضاح دقائق المنهج، لكن ما في الفهارس العامة، يغني عن الإطالة هنا.

أما ما يتعلق بطريقة أحمد ومنهجه في جرح الرواة وتعديلهم؛ وهو المحور الرئيس الذي دارت عليه مادة الكتاب، فقد أفردته ببحث مستقلّ من هذه الدراسة، تحت عنوان: «منهج أحمد وإمامته في نقد الرواة»[1].

(٥) - إضافات أبي داود والحسين بن إدريس:

ليس كل ما في الكتاب من أقوال الإمام أحمد، أو مروياته، بل بعضه من تعليقات أبي داود وتذييلاته على بعض النصوص، وبعضه من إضافات الحسين ابن إدريس، راوية الكتاب، ومعظمه، بل يكاد يكون كله قد أفاده أبو داود عن شيخه أحمد[2].

---

(١) تقدّم بحثه ص ٤٨، وما تلاها.

(٢) تقدم الكلام على ذلك بالتفصيل، أثناء الكلام على «المصادر التي اعتمدها أحمد في إجاباته. .» (ص ١٢٨)، فلا داعي لإعادته.

منهج تحقيق الكتاب وخدمته

يتلخّص منهج تحقيق الكتاب في الخطوات التالية:

[١] ـ رقّمت النصوص، واستعملت أرقامها في الإحالات ضمن حواشي التحقيق، وفي الفهارس العامة. وجعلت لكلّ سؤال رقماً خاصاً به، إلا إذا كانت الأسئلة متعلقة براوٍ واحد، فأجمعها تحت رقم واحد، وربما أكرر الرقم في أكثر من سؤال، لكني أميّز بين المكرر بإلحاقه بحروف الهجاء ـ مثل النص: ٣٠٠/أ، ٣٠٠/ب، ٣٠٠/ج، ـ، فوقع الكتاب في (٥٧٠ نص) سبعين وخمسمائة نصّ، عدا الملحق.

[٢] ـ قابلت النص بالكتب اللاحقة، للتثبت من سلامته واستدراك ما أتت عليه الأرضة من أسفل كعب النسخة، وتصحيح ما وقع فيه الناسخ من أخطاء؛ ولكن نظراً لكثرة تلك الأخطاء، وعدم الاختلاف في تصحيحها، فقد صوبتها في النص، ولم أشر إلى ذلك في الحواشي، اكتفاءً بحصرها في جدول مستقلّ أثناء الكلام على وصف النسخة في(ص١٠٨ ـ ١١٦).

[٣] ـ جردت تاريخ بغداد، لاستكمال بعض ما سقط من وسط الكتاب، ووضعته آخر الكتاب في ملحق مستقلّ، تناول (٢٥ نصّاً) خمسة وعشرين نصّاً؛ ما بين النص (٥٧١) إلى النص (٥٩٥).

[٤] ـ ضبطت ما يحتاج إلى ضبط من كلمات النصّ.

[٥] ـ وضّحت ما قد يُشكل على القارىء من الألفاظ اللغوية، والنقدية، ونحوها.

[٦] - عرّفت بالأماكن والبقاع، وحددّت مواقعها الجغرافية، كما وضعت مصوراً تقريبياً وضّحت عليه مواقع الأماكن التي تناول الكتاب نقد رجالها، وجعلته آخر هذه الدراسة ص١٥١.

[٧] - خرّجت الأحاديث والآثار، بذكر أهمّ أماكن وجودها، ورتبت مصادرها على القوة الحديثية للكتب الستة، ثمّ على وفيات المؤلفين لغير الستة.

[٨] - أما التعريف بالأعلام، فقد سلكت في ذلك طريقين مرتبطين بمنهج الكتاب في التعامل مع كلّ علَم بمفرده؛ فإما أن يكون قد ذُكر بنقد، وإما أن لا يكون.

- (أ) -: فإن كان ممن ذكرهم أحمد بجرح أو تعديل في هذا الكتاب، فإنني أُثبت في الحاشية ما وقفت عليه من أقوال أحمد فيه، قاصداً الاستقصاء - تمهيداً للوصول إلى منهج أحمد في النقد -، ثمّ أنظر، فإذا كان من رجال الكتب الستة الذين اتفق فيهم قولا الذهبي في «المغني» أو «الكاشف»، أو غيرهما، وابن حجر في «التقريب»، عرّفت به بعبارة التقريب، أو بنحوها، مستفيداً من تموليهما. ثمّ أُذَيِّل الكلام عليه ببيان إن كان ممن روى عنه أحمد - تمهيداً لحصر شيوخه الواردين في الكتاب -.

وإذا لم يتفق قولاهما فيه، فانتقل إلى «التهذيب»، وقد أتعداه إلى غيره من كتب الرجال، ثمّ أخلص إلى التعريف به، بعبارة موجزة، على نهج عبارة «التقريب»، ووفق ما تقدّم آنفاً. وإذا لم أصل إلى الحكم عليه، فأكتفي بذكر أقوال العلماء فيه جرحاً وتعديلاً.

وإذا لم يكن من رجال الكتب الستة، فأرجع إلى كتب الرجال الأخرى، وأُعرِّف به كتعريف من لم يتفق فيه قولا الذهبي وابن حجر.

- (ب) - وأما إن كان ممن لم يذكرهم أحمد بجرح أو تعديل في هذا الكتاب، فإني أُعرِّف به وفق الخطوات السابقة في الفقرة (أ)، غير أنني لا أهتمّ في هذه الحالة بذكر أقوال أحمد فيه.

وإذا قلت أثناء التعريف بالراوي: هو كذا عندهم، أو أجمعوا، أو مجمع، أو الأكثر، أو البقية على كذا؛ من ألفاظ الجرح أو التعديل، إنما تعودالضمائر في ذلك كله إلى العلماء الذين وقفت على أقوالهم في الراوي نفسه، وأوردَتْهُم المصادر التي ذكرتُها في الحاشية نفسها.

وإذا قلت: «وثقوه»، لا أعني به إجماعهم، بل الغالبية المطلقة.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنني أُعَرِّف بالعَلَم في حاشيةِ أخصِّ مكانٍ ورد فيه، أو أذكر من ترجمته ما يتعلّق بخدمة المادة التي وردت عند ذكره، ثمّ أشير إلى مكان التعريف به، وإذا سهوت عن ذلك، ففهرس الأعلام يغطي هذا الجانب من النقص.

هذا ما يتعلق بتعريف الراوي، أما ما يتعلق بمصادر ترجمته، فقد رتبتها على وفيات مؤلفيها، إلا أنني صدَّرت ترجمة من تكلّم فيه أحمد، بذكر المصادر التي أفردت أقواله بالرجال وكنت نقلت عنها في الترجمة نفسها.

[٩] ـ أعددت فهارس متنوعة للكشف عن المصطلحات الحديثية، والأحاديث والآثار، والكتب، والألفاظ اللغوية، والأماكن، والأزمنة والوقائع، والفرق والجماعات، والأعلام.

[١٠] ـ جمعت المصادر التي أفدت منها أثناء العمل، مرتبة على حروف المعجم، بكامل أسمائها، وقد أذكر اسم الكتاب مختصراً في حواشي الكتاب، فأضعه في ثبت المصادر في حرفه، ثمّ أثبت أمامه اسمه الكامل، وذلك تيسيراً على الباحث، واختصاراً للحواشي.

الرموز والمصطلحات المستعملة في التحقيق

[ ]: المعقوفتان، لحصر ما أكمل النص به من حاشية النسخة الخطية، أو من المصادر اللاحقة، أو ما أضفته من أرقام تسلسلية للنصوص.

« »: علامتا التنصيص، لحصر ما نُقل عن الكتاب بنصِّه.

العلل ـ ع ـ: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، برواية ابنه عبد الله.

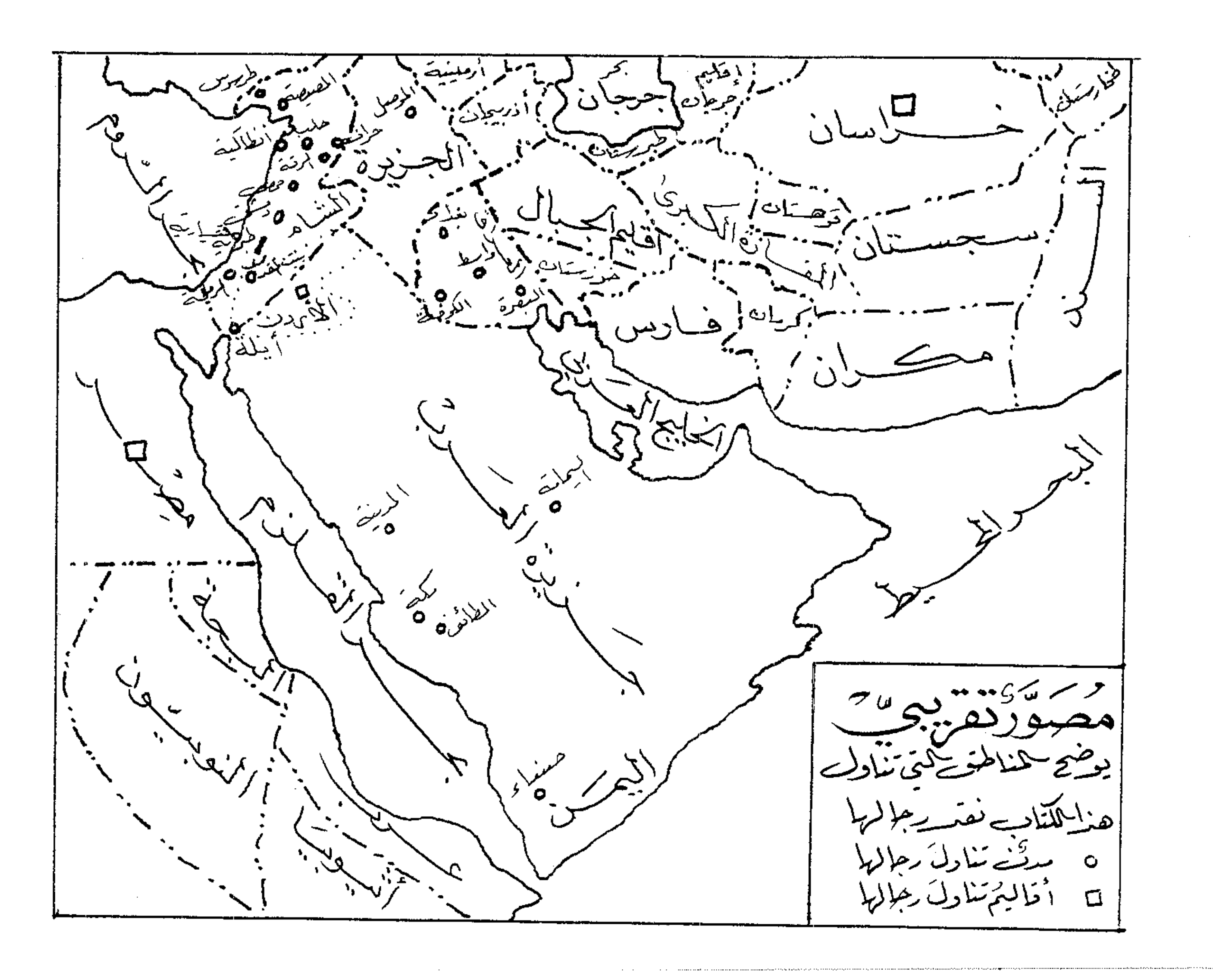
العلل ـ م ـ: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، برواية ابنه صالح، والمَرُّوذي، والميموني.

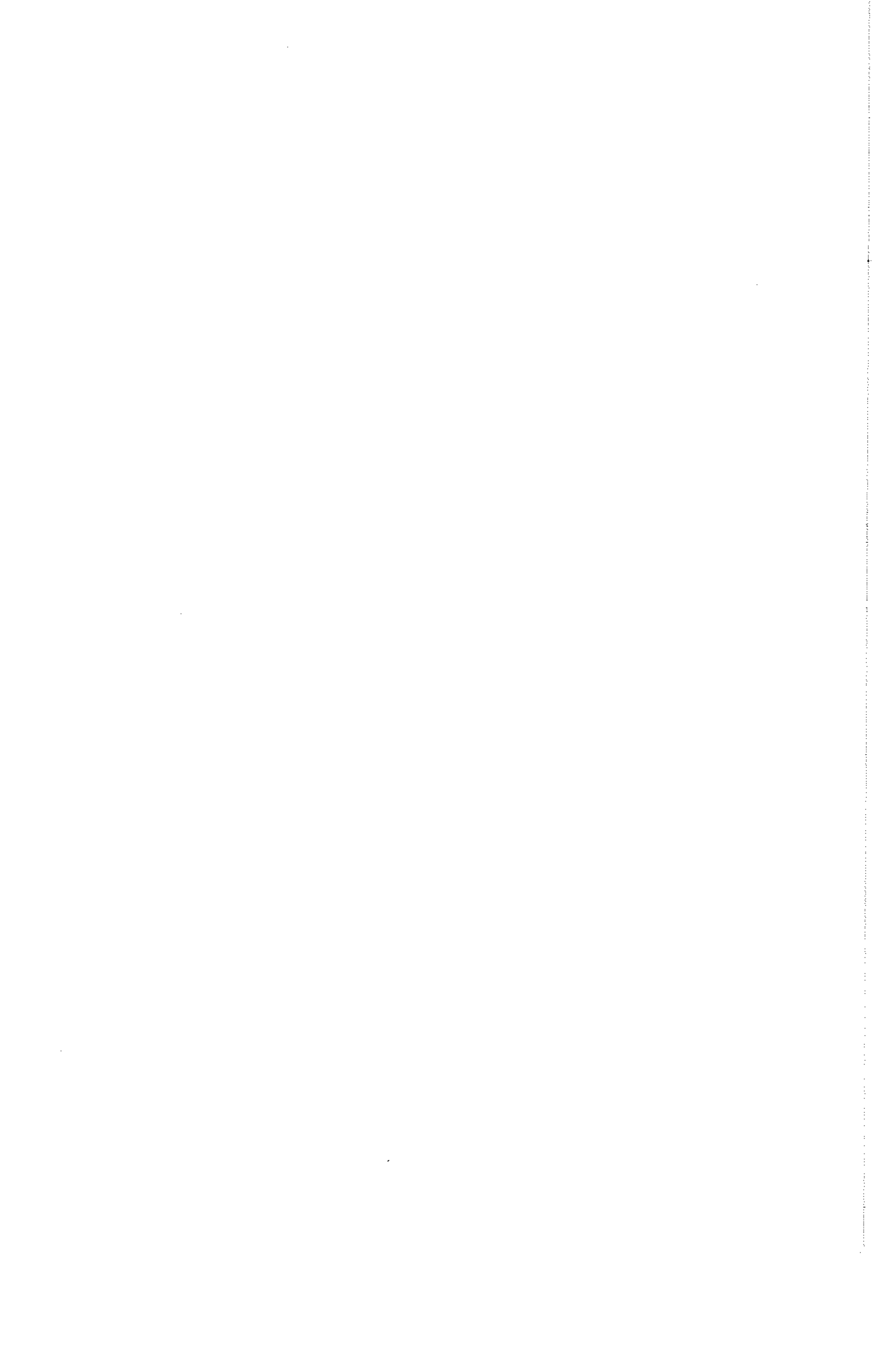
المسائل ـ ص ـ: مسائل الإمام أحمد، برواية ابنه صالح.

المسائل ـ هـ ـ: مسائل الإمام أحمد، برواية ابن هانيء.

ملاحظة:

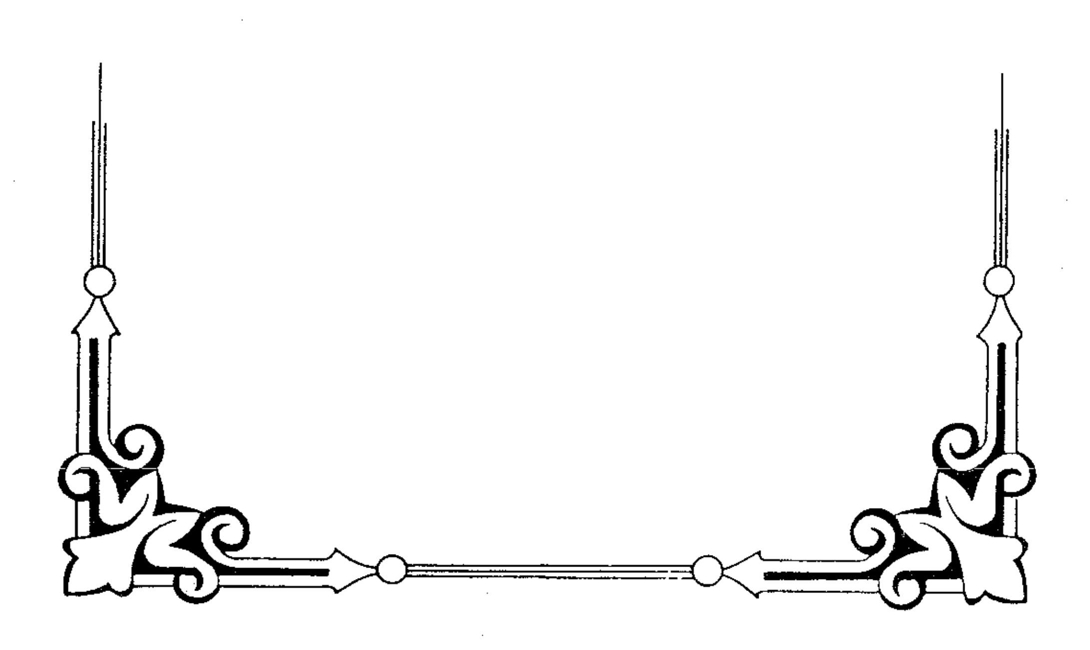
أسماء الكتب المختصرة في حواشي الكتاب، دليلها موجود خلال ثبت المصادر

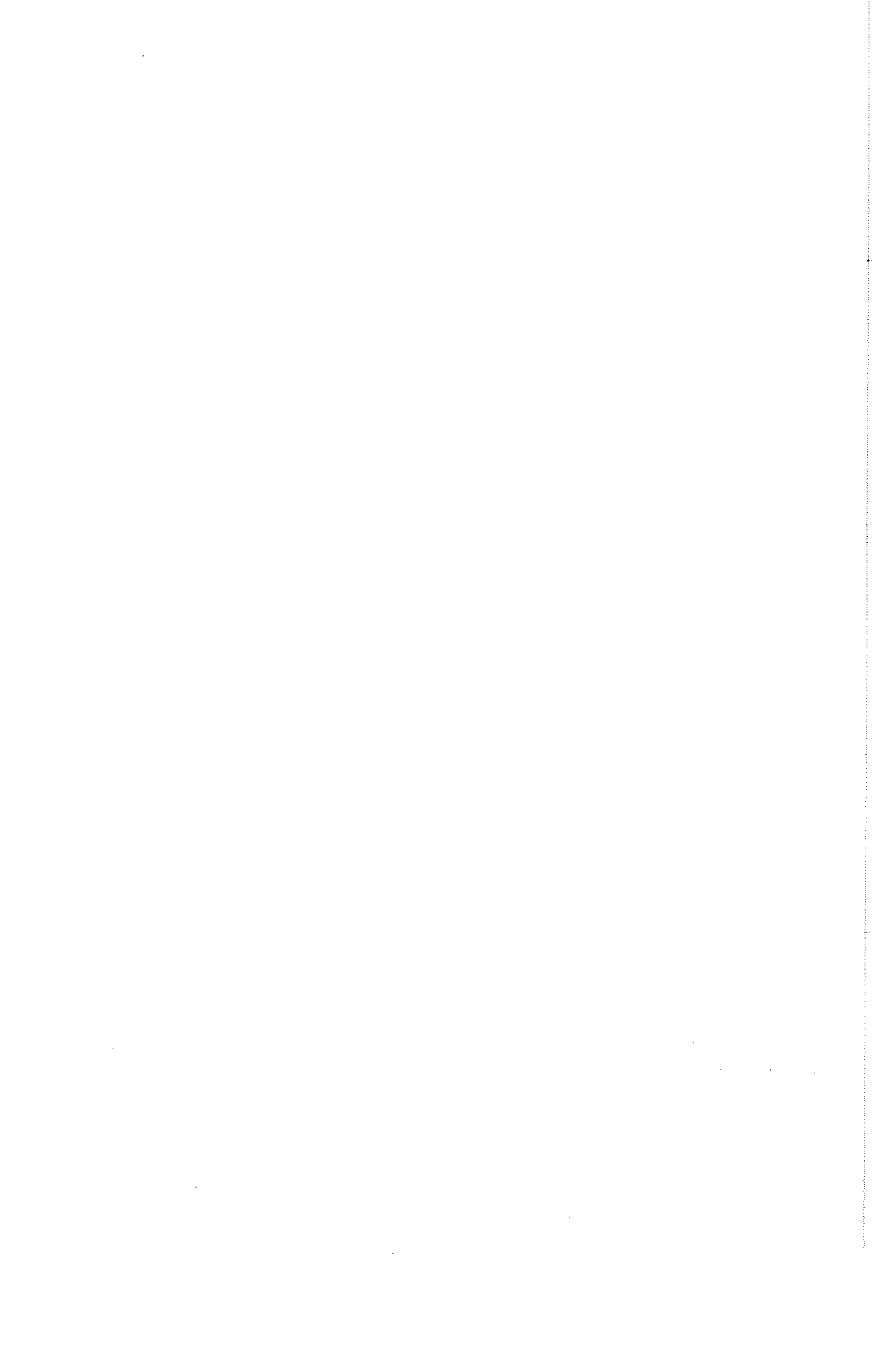

مصور تقريبي
يوضح المناطق التي تناول
هذا الكتاب نقد رجالها
مدن تناول رجالها
أقاليم تناول رجالها
خراسان
سجستان
مكران
فارس
إقليم الجبال
المفازة الكبرى
قوهستان
جرجان
طبرستان
أذربيجان
أرمينية
الموصل
الجزيرة
الشام
أنطاكية
طرسوس
المصيصة
الرقة
حران
حمص
دمشق
بيت المقدس
الرملة
الأردن
أيلة
بغداد
واسط
الكوفة
البصرة
خوزستان
كرمان
الخليج العربي
البحر المحيط
جزيرة العرب
اليمامة
المدينة
مكة
الطائف
صنعاء
اليمن
بحر القلزم
مصر
النوبيون
البجة
بحر الروم

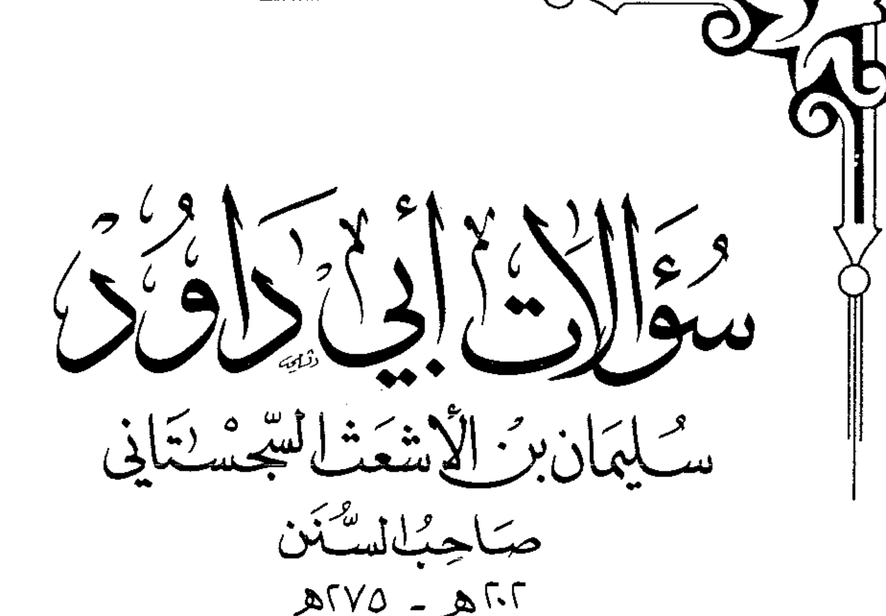


القسم الثاني

النصّ محقّقاً







سؤالات أبي داود

سليمان بن الأشعث السجستاني

صاحب السنن

٢٠٢هـ - ٢٧٥هـ

للإمام

أحمد بن حنبل

في جرح الرواة وتعديلهم

١٦٤ - ٢٤١ هـ

القسم الثاني

النص محققاً

(١) ....

[١] - قال: سمعت أحمد يقول: روى سعيد(٢): مَنْ باع عبداً ولـه مال. عن قتادة(٣)، عن عكرمة(٤)، عن ابن عمر(٥). ورواه هشام(٦)، وهمّام(٧)، عن عكرمة؛ وهو ابن خالد، عن الزهري(٨).

---

(١) سقط في بداية الأصل لم أقف عليه. لاحظ تفصيل ذلك في «وصف النسخة» من الدراسة المتقدمة ص ١٠٥.

(٢) ابن أبي عَروبة مِهْران، بصري من أثبت الناس في قتادة. وقد احتمل الأئمة تدليسه لإمامته. (مكرر ٤٩٢).

(٣) ابن دِعامة. بصري ثقة مشهور. (مكرر ٥٣٨).

(٤) ابن خالد بن العاص. مكي ثقة، (مكرر ١٥١).

(٥) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(٦) ابن أبي عبد الله سنْبَر الدّسْتَوائي. بصري ثقة ثبت (مكرر ٤٩٢).

(٧) ابن يحيى العَوْذي، بصري ثقة(مكرر ٤٩٠).

(٨) رواه الزهري عن ابن عمر أيضاً. والزهري هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب، مدني إمام مشهور. مات سنة خمس وعشرين ومائة. وقيل قبل ذلك.

(انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١/١٠٨. والتقريب ٥٠٦).

والحديث معلول من هذين الوجهين، فالإسناد الأول معلول من وجهين؛ أحدهما: تعليق الإمام أحمد له. والثاني: عنعنة قتادة. كما حكم عليه البيهقي بالانقطاع - في السنن الكبرى ٥/٣٢٥ - بعد أن أخرجه من طريق عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بلفظ: «أيما رجل باع مملوكاً له مال، فماله لربه الأول، إلا أن يشترط المبتاع. وأيّما رجل باع نخلاً قد أُبِّرت فثمرتها لربّها الأول، إلاّ أن يشترط المبتاع».

وأورده ابن عدي في الكامل ٢/٦٣٠ من رواية الحكم بن عبد الملك عن قتادة، بنحو لفظ البخاري الآتي.

كما عزاه المزي في التحفة ٦/١٥ إلى النسائي في الكبرى من طريق مطر الوراق، عن عكرمة بنحوه أيضاً.

أما الإسناد الثاني فعلّته التعليق والانقطاع أيضاً؛ لأنه لم يثبت أن هشاماً، وهمّاماً من تلاميذ عكرمة بن خالد. بل شيخهما في هذا الحديث هو قتادة، وقد سقط من الإسناد هنا، بدليل ما ذكره المزي في التحفة ٦/١٦؛ حيث عزاه إلى النسائي في الكبرى من طريق هشام، عن قتادة، عن عكرمة، عن الزهري، عن ابن عمر نحوه.

وقال البيهقي أيضاً: «وقد روي عن هشام الدستوائي، عن قتادة، عن عكرمة بن خالد، عن الزهري عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وكأنه أراد حديث الزهري عن سالم عن أبيه».

في ذلك إشارة إلى أن أصل حديث ابن عمر المذكور ثابت وصحيح إذ أخرجه البخاري ٢/١٦٩ في المساقاة، باب ١٧ الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط، ح ٢٣٧٩. ومسلم ٣/١١٧٣ في البيوع، ح ١٥٤٣. والنسائي ٧/٢٩٧ في البيوع باب ٧٣. وابن ماجه ٢/٧٤٦ في=

[٢] ـ قلت لأحمد: سعيد بن أبي عَرُوبة، عن أيوب[١]، عن نافع[٢]، عن ابن عمر قال: كنّا نمسح ونحن مع نبيّنا[٣]؟. قال: أسأل الله عافية[٤].

= التجارات، ح ٢٢١١. والإمام أحمد ٢/٩،٨٢، ١٥٠. والبيهقي ٥/٣٢٤. والحميدي ١/٢٧٧، ح ٦١٣. وكل رواياتهم تدور على الزهري على اختلاف عليه عنه به نحوه. ولفظ البخاري: «من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبّر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع».

وأخرجه البيهقي ٥/٣٢٤ من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر موقوفاً. وأخرجه مالك في الموطأ ٢/٦١١ في البيوع باب ٢، حديث ٢، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً. والبيهقي ٥/٣٢٤، ٣٢٥.

وذكره الديلمي في الفردوس ٣/٤٨٧، حديث ٥٥١٠.

وفي الباب عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أخرجه البيهقي ٥/٣٢٥ ـ ٣٢٦ من طريق عطاء بن أبي رباح عنه. وعزاه السيوطي إلى ابن أبي شيبة، وأبي داود، وابن عدي في الكامل. وكذا في الباب عن علي موقوفاً، وعن عبادة بن الصامت (كما في الجامع الكبير ١/٧٥٩). وعزاه الهيثمي (في المجمع ٣/١٠٦ ـ ١٠٧) إلى أحمد من حديث جابر، وإلى الطبراني في الكبير من حديث عبادة.

(١) ابن أبي تميمة كيسان السختياني، ثبت حجة فقيه مشهور، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة عن خمس وستين سنة. (انظر: السير ٦/١٥. والتقريب ١١٧).

(٢) مولى ابن عمر، مدني ثقة ثبت فقيه مشهور، مات سنة سبع عشرة ومائة أو بعد ذلك. (انظر: السير ٥/٩٥. والتقريب ٥٥٩).

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه (١/١٨١ في الطهارة، حديث ٥٤٦)، قال: حدثنا عمران بن موسى الليثي، ثنا محمد بن سواء، ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أنه رأى سعد بن مالك «هو ابن أبي وقاص» وهو يمسح على الخفين، فقال: إنكم لتفعلون ذلك؟ فاجتمعنا عند عمر، فقال سعد لعمر: أفت ابن أخي في المسح على الخفين. فقال عمر: كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نمسح على خفافنا، لا نرى بذلك بأسا. فقال ابن عمر: وإن جاء من الغائط؟ قال: نعم.

وجاء في الزوائد ١/٧٨ ما نصه: «هذا إسناد رجاله ثقات وهو في صحيح البخاري بغير هذا السياق، وسعيد بن أبي عروبة وإن اختلط بآخره فقد روى عنه محمد بن سواء قبل الاختلاط».

وأخرجه أحمد ١/٣٥ من طريق معمر بن راشد، عن أيوب به نحو حديث ابن ماجه، كما أخرجه من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع به نحوه أيضاً.

وأخرجه البخاري ١/٣٧ من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن ابن عمر بغير سياق ابن ماجه، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١/١٨٠ بسياق آخر أيضاً، من طريق محارب عن ابن عمر.

(٤) العافية: السلامة من العلل والبلاء، وتمام الصحة. وتأتي بمعنى دفاع الله عن العبد. (مختار =

فقلت: شعيب بن إسحاق[1]؟ «قال: شعيب سمع منه بآخر رمق»[2].

قال الحسين: يعني أنّ شعيب بن إسحاق سمع من سعيد بن أبي عَرُوبة هذا الحديث بآخر رمق[3].

[٣] ـ قلت لأحمد: يُروى من حديث [الزهري][4]، عن عثمان: الإيلاء[5]

= الصحاح ٤٤٣. وتاج العروس ١٠/٢٤٨. مادة: عفو). فالمعنى يفيد أن تعبير الإمام أحمد فيه نوع غمز، والله أعلم.

(١) ابن عبد الرحمن الأموي مولاهم البصري، ثم الدمشقي، وثقه النقاد. مات سنة تسع وثمانين ومائة. (انظر: التهذيب ٤/٣٤٧. والتقريب ٢٦٦. وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٦/٣٢٣).

(٢) سؤالات الآجري ٣٥/ب. وعنه في تهذيب الكمال ١٢/٥٠٣.

هو ابن إدريس الأنصاري راوي الكتاب عن أبي داود. (لاحظ دراسة سند النسخة.

(٣) أي بعد اختلاط سعيد، وكان سنة خمس ـ أو اثنتين ـ وأربعين ومائة.

(٤) لم يظهر منها في الأصل إلا ـ الز ي ـ ، وما أثبته يقتضيه السياق بعده.

(٥) الإيلاء لغةً الحَلِف، وشرعاً: الحلف على ترك وطء زوجته. وأقصى مدة لهذا الترك أربعة أشهر. والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿للذين يُؤْلُونَ من نِسَائهم تَرَبُّصُ أربعةِ أشهرٍ فَإِنْ فاءُوا فإنَّ الله غَفُورٌ رحيم * وإن عَزَمُوا الطلاقَ فإنّ الله سميعٌ عليم﴾ ﴿سورة البقرة، آية ٢٢٦، ٢٢٧﴾. (انظر: المغني لابن قدامة ٧/٢٩٨. وتاج العروس ١٠/٢٠، مادة ألَوَ).

تطليقة[1]. فأنكره[2]، فقال: الزهري، إنّما يَروي عن أبي بكر[3]، وسعيد[4]، و[وقبيصة][5]: هو ابن ذؤيب، والنّاس يروون عن عطاء الخراساني[6]، عن

---

(١) أي إذا مضت أربعة أشهر على الإيلاء فهي تطليقة. وقد نسب هذا القول إلى عثمان (انظر: ابن حزم في المحلى ١٠/ ٤٥. وابن كثير في التفسير ١/ ٣٩٥. ولاحظ الحاشية التالية).

(٢) لم أقف عليه من رواية الزهري إلى عثمان، ولكن أخرجه الدارقطني في سننه ٤/ ٦٢ ح١٥٠. والبيهقي في الكبرى ٧/ ٣٧٨. من طريق معمر، عن عطاء الخراساني، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عثمان وزيد بن ثابت، بلفظ: «إذا مضت الأربعة أشهر فهي تطليقة».

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ٦/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤. وابن أبي شيبة في المصنف ٥/ ١٢٨. والطبري في تفسيره ٢/ ٤٢٨. والدار قطني. بأسانيدهم إلى عطاء الخراساني بالإسناد واللفظ السابقين، وفي بعضها زيادة: «بائنة» في آخره. وفي بعضها زيادة: «وهي أملك ـ أحق ـ بنفسها».

قال البيهقي: وليس ذلك بمحظوظ، وعطاء الخراساني ليس بالقوي، والمشهور عن عثمان خلافه.

وأخرج الدار قطني، والبيهقي، من طريق أبي بكر الميموني، عن أحمد أنه قال: روي عن عثمان خلافه. قيل له: من رواه؟ قال: حبيب بن أبي ثابت عن طاوس، عن عثمان: وقف المُولي. وهذا الأخير أخرجه عبد الرزاق ٦/ ٤٥٨. وابن أبي شيبة ٥/ ١٣٢. والطبري ٢/ ٤٣٣. وانظر موسوعة فقه عثمان ٨٣.

(٣) ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، أحد الفقهاء السبعة، مدني ثقة، مات سنة أربع وتسعين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/ ٣١٥. والتقريب ٦٢٣).

(٤) ابن المسيب، إمام مشهور.

(٥) غير واضحة في الأصل. وهو قبيصة بن ذؤيب بن حَلْحَلة الخزاعي المدني نزيل دمشق، ثقة فقية مشهور، وله رؤية. مات سنة بضع وثمانين. (انظر: التهذيب ٨/ ٣٤٦. والتقريب ٤٥٣).

وروايات الزهري عن الثلاثة المذكورين أخرجها عبد الرزاق في المصنف ٦/ ٤٥٦. وابن أبي شيبة في المصنف ٥/ ١٢٩، ١٣٠. والطبري في التفسير ٢/ ٤٣٠ ـ ٤٣٢. وأخرجها البيهقي ٧/ ٣٧٨، من رواية الزهري عن سعيد وأبي بكر. والبيهقي، والدار قطني في السنن ٤/ ٦٣، من رواية الزهري عنهما أيضاً، لكن موقوفاً على عمر. ولفظ روايتهما: «إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة يملك الرجعة». ولفظ رواية قبيصة: «فهي تطليقة بائنة».

(٦) ابن أبي مسلم، نزيل الشام. مختلف فيه؛ قال الذهبي: «صدوق ضعيف أكثرهم وثّقه». وقال ابن حجر: صدوق يهم كثيراً، ويرسل كثيراً، ويدلّس. مات سنة خمس وثلاثين ومائة. (انظر: معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ١٤٦. والتهذيب ٧/ ٢١٢. والتقريب ٣٩٢).

سعيد[1]، ورأي سعيد بن المسيب خلاف لذاك الذي يروي[2].

[٤] ـ قال: سمعت أحمد، وذكر حديث ابن عباس في صلاة الكسوف[3]: أنّ عبد الرحمن[4]، قال كذا كذا ركعة فيه، وكان وكيع[5] يُخالفه، فعُرض عليه ـ يعني على وكيع ـ بعد ذلك فرجع عنه[6]، صار إلى ما قال عبد الرحمن.

[٥] ـ قال: سمعت أحمد بن حنبل، سُئل عن حديث ميمون بن أبي شبيب[7]، عن معاذ[8]، أو عن أبي ذر أن النبيّ ﷺ قال له: اتّق الله؟ قال: كان وكيع يرويه عن معاذ، ثم جعله عن أبي ذر[9]، ثم ذكر أحمد أحاديث لوكيع رجع عنها،

---

(١) رواية عطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب، أنه قال: «يوقف المولي عند انقضاء الأربعة فإما أن يفيء وإما أن يطلق». أخرجها عبد الرزاق في المصنف ٦/٤٥٧ ح ١١٦٥٥. والطبري في تفسيره ٢/٤٣٦.

وقد تابع الخراساني في روايته عن سعيد: قتادة، وعمرو بن دينار، وداود بن أبي هند، أخرجها ابن أبي شيبة في المنصف ٥/١٣٣، ١٣٤. والطبري في تفسيره ٢/٤٣٥ ـ ٤٣٧.

وتابعه أيضاً أيوب عند ابن أبي شيبة ٥/١٣٤. وعمرو بن شعيب، لكنه من قول عمر عند الطبري ٢/٤٣٣.

(٢) فمما تقدم يتضح أن لسعيد روايتين في مُضيِّ الأربعة أشهر على الإيلاء ولم يفيء؛ إحداها: تقع تطليقة رجعية. والثانية: «لا شيء؛ فإما أن يطلق، وإما أن يفيء». وهي التي عناها هنا، والله أعلم. (انظر فقه سعيد ٣/٣٦٤ ـ ٣٦٦).

(٣) أخرجه البخاري في باب صلاة الكسوف جماعة ١/٣٣١ ح ١٠٥٢. ومسلم ٢/٦٢٦ ح ٩٠٧، بركوعين في كل ركعة من ركعتي الكسوف، وفي ٢/٦٢٧ ح ٩٠٩: بأربع ركوعات في كل ركعة.

وأخرجه الترمذي ٢/٤٤٦ ح ٥٦٠ بثلاث ركوعات في كل ركعة.

لكن الرواية المتفق عليها أرجح، وقد ذهب إليها بعض الحفاظ، فيصار إليها، ولعل صلاة الكسوف تكررت فتعددت صفاتها. (انظر: الكبرى للبيهقي ٣/٣٢٧. ونصب الراية ٢/٢٢٦. والتلخيص الحبير ١٤٧. ونيل الأوطار ٤/١٩٣).

(٤) ابن مهدي، شيخ أحمد. (لاحظ النصّ ٥٣١).

(٥) ابن الجراح، كوفي ثقة حافظ عابد، مات أول سنة سبع وتسعين ومائة، عن سبعين سنة. وروى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٣/٢٣٧. والتقريب ٥٨١).

(٦) بقية الكلام في النص التالي.

(٧) الربعي التاجر، كوفي صدوق كثير الإرسال. قتل في وقعة الجَماجِم سنة ثلاث وثمانين. (انظر: الكاشف ٣/ ١٩٣. والتقريب ٥٥٦).

(٨) ابن جبل رضي الله عنه.

(٩) الحديث أخرجه الإمام أحمد (في المسند ٥/١٥٣. وفي العلل ـ ع ـ ٥٠٨٦)، فقال: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان ـ الثوري ـ، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن أبي =

فقال فيها شيء كان يقوله الربيع[1]، ثم جعله عن ابن الحنفية[2].

= ذر: أنّ النبي ﷺ قال له: «اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئةَ الحسنةَ تمحُها وخالِقِ الناسَ بخُلقٍ حَسَنٍ».

قال وكيع: وقال سفيان مرة: عن معاذ، فوجدت في كتابي عن أبي ذر وهو السماع الأول. وكذا ذكر مقالة وكيع هذه (في مسنده ٥/٢٢٨) عقب حديث معاذ: «يا معاذ أتبع السيئة... إلخ». حيث أخرجه بنفس إسناد حديث أبي ذر المتقدم آنفاً.

كما أخرجه أيضاً (٥/١٥٨) عن وكيع، وعبد الرحمن بن مهدي ـ جميعاً ـ، عن حبيب بالإسناد المتقدم من حديث أبي ذر بتمامة. قال الإمام أحمد: وكان حدثنا به وكيع عن ميمون بن أبي شَبيب عن معاذ، ثم رجع.

وأخرجه أيضاً (٥/٢٣٦) من طريق ليث بن أبي سليم، عن حبيب به، من حديث معاذ بنحو حديث أبي ذر.

أراد الإمام أحمد من ذكر هذه النماذج التي خالف فيها وكيعٌ ابنَ مهدي في هذه الترجمة وسابقتها: الإشارة إلى أن ابن مهدي أثبت من وكيع في حديث الثوري. وقد سئل في ذلك فقيل له إذا اختلف وكيع، وعبد الرحمن بن مهدي بقول من نأخذ؟ فقال: عبد الرحمن يوافق أكثر، وخاصة في سفيان. وقال أيضاً: هو أثبت من وكيع لأنه أقرب عهداً بالكتاب؛ اختلفا في نحو من خمسين حديثاً للثوري، فنظرنا فإذا عامة الصواب مع عبد الرحمن. وبه قال أبو حاتم، وابن عمار، وغيرهما.

(انظر العلل ـ ع ـ ٩٤٠. والميزان ٤/٣٣٦. والتذكرة ١/٣٣٠. والسير ٩/١٩٤. والتهذيب ٦/٢٨٠).

ويؤيد ما ذهب إليه الإمام أحمد، رواية الترمذي (٤/٣٥٦ في البر، حديث ١٩٨٧)، عن شيخه محمود بن غَيْلان، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، به بنحو حديث أبي ذر. قال محمود: والصحيح حديث أبي ذر. ويؤيده أيضاً أن أكثر الرواة تابعوا وكيعاً وابن مهدي في روايتهما عن سفيان به من حديث أبي ذر. فقد أخرجه أحمد (٥/١٧٧) من طريق يحيى بن سعيد ـ القطان ـ ح. والترمذي (٤/٣٥٥). والدارمي (٢/٣٢٣ في الرقاق باب في حسن الخلق) كلاهما من طريق أبي نعيم ـ الفضل بن دُكين ـ، وضم إليه الترمذي أبا أحمد الزبيري أيضاً، ح. وقال حسن صحيح. وأخرجه الحاكم (١/٥٤ في الإيمان، باب خالق الناس بخلق حسن) من طريق قبيصة ـ ابن عقبة السُّوائي ـ، ح. ومن طريق محمد بن كثير ـ العبدي ـ ح. خمستهم عن سفيان الثوري به. وكلهم ثقات، عدا قبيصة، قال عنه ابن حجر: صدوق، ربما خالف.

(١) هو الربيع بن خُثَيْم الثوري، كوفي ثقة عابد مُخَضْرَم. مات سنة إحدى ـ وقيل ثلاث ـ وستين. (انظر: الكاشف ١/٣٠٤. والتقريب ٢٠٦).

(٢) فمن ذلك ما ذكره في (العلل ـ ع ـ ١٣٦٦) عن وكيع في حديث سفيان الثوري أسنده إلى ابن الحنفية: ليس للميت من الكفن شيء، إنما هو تكرمة للحي. قال لنا: عن الربيع بن خثيم فرجع وقال عن ابن الحنفية. آهـ. =

[٦] ـ حدثنا أحمد، ثنا سفيـان[١]، نا يحيى ـ وهـو ابن سعيد الأنصـاري[٢] ـ سنة أربع وعشرين[٣]، ومعنا رجل من أهل اليمامة، يقال له إبـراهيم بن طَرِيف[٤]، فقال إبراهيم: أخبرني حميد بن يعقوب[٥] وهو حي بالمدينة، فقال: سمعت سعيداً ـ وهو ابن المسيب ـ، يقول: سمعت من عمـر كلمة، مـا بقي أحد سمعهـا غيري؛ سمعتـه حين رأى الكعبـة قـال: اللهم أنت السـلام ومنـك السـلام، حيِّنـا ربّنـا بالسلام[٦].

«قال سفيان: فقدمت المدينة، فقالوا: هو مريض لا يخرج»[٧].

= وابن الحنفية هو محمد بن علي بن أبي طالب. مدني ثقة عـالم، مات بعـد الثمانين. (انظر: التهذيب ٣٥٤/٩. والتقريب ٤٩٧).

(١) هو ابن عيينة (١٠٧ ـ ١٩١ هـ).

(٢) مدني ثقة، مكرر (١٦٩).

(٣) أي: ومائة.

(٤) الحنفي، من ولد قتادة بن مَسْلَمة. نسبه البخاري كأحمد فقال: يمامي. وقال أبو حاتم، وأبو زرعة، والسخاوي: مدني. فهو يمامي الأصل من سكـان المدينـة. (انظر: الكبيـر للبخاري ٢٩٤/١. والجرح ١٠٨/٢. والتحفة ١٢١/١).

(٥) ابن يسار المدني. وثقه محمد بن إسحاق، ولم يعرفه يحيى بن معين. قاله ابن أبي حاتم. ووثقه ابن حبان. (انظر: الكبير للبخاري ٣٥١/٢. وثقات ابن حبان ١٨٩/٦. والجرح والتعديـل ٢٣١/٣).

(٦) أخرجه عبد الله بن أحمد (في العلل ١٩٧)، عن أبيه به. والبيهقي في الكبرى ٧٣/٥ باب القول عند رؤية البيت، من طريق العباس بن محمد ـ الدوري ـ، عن يحيى بن معين، عن سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن طريف به نحوه، وفي آخره: «قال العباس: قلت ليحيى: من إبراهيم بن طريف هذا؟ قال: يمامي. قلت: فمن حميد بن يعقوب هذا؟ قال: روى عنـه يحيى بن سعيد الأنصاري».

وقال الزيلعي: رأيت في «كتاب ابن المغلس» قال: وذكر هُشيم، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن سعيد بن المسيب، عن أبيه، عن عمر به.

وأخرجه البيهقي ـ واللفظ له ـ. وعزاه الزيلعي (في نصب الراية ٣٦/٣) إلى سعيد بن منصور أيضاً؛ كلاهما من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، على اختلاف عليه، عن ابن سعيد ابن المسيب، قال: كان سعيد إذا حج فرأى الكعبة قال: ـ وذكره ـ.

(٧) العلل ـ ع ـ ١٩٧. وزاد في آخره: «يعني حميد بن يعقـوب». وأشار السخـاوي في التحفة اللطيفة ٥٣٧/١ إلى مجيء ابن عيينة إلى حميد بن يعقوب وهو مريض.

[٧] ـ نا أحمد، نا الحكم[١]، نا شعيب؛ وهو ابن أبي حمزة[٢]، عن الزهري، قال: حدثتني فاطمة الخُزاعيَّه[٣]، وكانت قد أدركت عامة أصحاب النبي صلى الله عليه [وسلم][٤].

[٨] ـ «سمعت أحمد بن حنبل ذكر صالح بن حيان[٥]، فقال: غلط زهير[٦] في اسمه فقال: واصل بن حيان»[٧].

[٩] ـ قال سمعت أحمد بن حنبل يقول: روى مالك[٨]، عن عبد العزيز بن قُرَيْر البصري، ويخطىء في اسمه يقول: عبد الملك بن قُرَيْر[٩].

---

(١) ابن نافع البَهْراني، أبو اليمان الحمصي مشهور بكنيته، ثقة ثبت. يقال إن أكثر حديثه عن شعبة مناولة. مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين. (انظر: ميزان الاعتدال ١/٥٨١. وتقريب التهذيب ١٧٦).

(٢) الحمصي، مكرر [٢٩٧]، [٢٩٩].

(٣) لم أعثر على ترجمتها.

(٤) التكملة يقتضيها السياق. والخبر أخرجه أبو زرعة الدمشقي (في تاريخه ١/٤١٤ رقم ٩٧٥)، عن أبي اليمان، عن شعيب به، وفيه تقديم «كانت» بدل «حدثتني».

(٥) القرشي، وقيل الفراسي. كوفي ضعفوه. (انظر العلل ـ م ـ ٢٠١. وذيل الكاشف لأبي زرعة العراقي ١٣٨. وتقريب التهذيب ٢٧١).

(٦) ابن معاوية بن حُدَيج ـ بضم المهملة الأولى، وفتح الثانية على الصواب ـ الجُعْفي الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت إلا أنه سمع من أبي إسحاق بآخرة. مات سنة اثنتين ـ أو ثلاث أو أربع ـ وسبعين ومائة. وكان مولده سنة مائة. (انظر: المؤتلف والمختلف للدار قطني ٢/٦١٥. وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ٤١٠. والتهذيب ٣/٣٥١. والتقريب ٢١٨).

(٧) سؤالات الآجري ١٦٦، عن أبي داود. والتهذيب ٤/٣٨٦: نقله عن أحمد، وأبي داود بلفظين مقاربين. وكذا عن يحيى بن معين.

(٨) ابن أنس إمام دار الهجرة.

(٩) وروي نحوه (في التهذيب ٦/٣٥٢) عن يحيى بن معين: يغلط مالك، يقول: عبد العزيز بن قرير، وإنما هو عبد الملك بن قريب. وقال ابن معين أيضاً في التاريخ ٢/٣٧٤: روى مالك عن عبد الملك بن قريب وهو الأصمعي، ولكن في كتاب مالك ـ يعني الموطأ ١/٤١٤ ـ: عبد الملك بن قرير. وهو خطأ، إنما هو الأصمعي.

قال ابن حجر في التهذيب ٦/٤١٧: وتعقب ابن معين غير واحد، قال: عبد الملك الذي روى، هو عبد الملك بن قرير آخره راء وهو بصري معروف أخو عبد العزيز بن قرير، روى عن محمد بن سيرين، ووهّموا من نسب مالكاً إلى التصحيف. وقد اعتمد ابن حجر هذا القول في التقريب أيضاً ص ٣٥٨.

وكان من جملة من تعقب ابن معين وجعل الوهم منه لا من مالك يحيى بن بكير (في التهذيب =

[١٠] ـ قال: سمعت أحمد ذكر محمد بن راشد[1]، فقال: كان قدم صنعاء هو وجعفر بن سليمان[2]، وكُتِب عنهما[3].

[١١] ـ ثم قال: قلت لأحمد: حفص؛ أعني ابن غياث، لم يسمع من أشعث بن عبد الملك[4]؟ قال: نعم، وأشعث بن سَوّار[5]، وربّما لم يبيّن[6].

= ٣٥٢/٦)، وأبو حاتم الرازي (في الجرح ٣٦٤/٥)، والدارقطني (في المؤتلف ١٨٩٦/٤).
والحديث الذي أشار إليه ابن معين وغيره ممن وهّموا الإمام مالك فيه هو ما أخرجه (في الموطأ ٤١٤/١، كتاب الحج، حديث ٢٣١). فيه حكم عمر، وعبد الرحمن بن عوف في رجلين محرمين أصابا ظبياً.

(١) أحسبه المكحولي الخزاعي الدمشقي، نزيل البصرة. مختلف فيه، وقال ابن حجر: «صدوق يهم ورمي بالقدر، مات بعد الستين ومائة». وكان متشيّعاً. (انظر: الكاشف ٤٢/٣. والتهذيب ١٥٨/٩. والتقريب ٤٧٨).

(٢) الضُّبَعي البصري، من عُبّاد الشيعة وعلمائهم. حجّ وتوجّه إلى اليمن فصحبه عبد الرزاق وأكثر عنه. وهو مختلف فيه كسابقه. قال الذهبي: صدوق صالح ثقة مشهور. وقال ابن حجر: صدوق زاهد يتشيّع. مات سنة ثمان وسبعين ومائة. (انظر: المغني ١٣٢/١. والسير ١٧٦/٨. والتهذيب ٩٥/٢. والتقريب ١٤٠).

(٣) خبر قدوم جعفر بن سليمان «صنعاء» وأخذ أهلها عنه. ذكره المزي (في تهذيب الكمال ٤٦/٥)، والذهبي (في الميزان ٤٠٨/١): كلاهما نقلاً عن الإمام أحمد.

(٤) الحُمْراني البصري، مكرر [٤٨٥].

(٥) الكِنْدي النجار الأفرق الأثرم صاحب التوابيت قاضي الأهواز، ضعيف، مات سنة ست وثلاثين ومائة. (انظر: المغني للذهبي ٩١/١. وتقريب التهذيب ١١٣).

(٦) أي أن حفصاً كان يدلّس عنهما أحياناً كما وصفه (في العلل ـ ع ـ ١٩٤١) بالتدليس عن أبي إسحاق الشيباني أيضاً. وقد نقل العلائي، وسبط ابن العجمي، وابن حجر وصف أحمد لحفص بالتدليس. وكذا وصفه الدارقطني.
وحفص هو ابن غياث بن طلق النَّخَعي الكوفي. قال ابن حجر: ثقة فقيه تغيّر حفظه قليلاً في الآخر، مات سنة أربع ـ أو خمس ـ وتسعين ومائة، وقد قارب الثمانين. وكان من شيوخ أحمد. (انظر: جامع التحصيل ١٢١. والتبيين لأسماء المدلسين ٢٢. والكاشف ٢٤٣/١. وتعريف أهل التقديس ٣٥. والتقريب ١٧٣).

[١٢] ـ قال: وسمعت أحمد، قال: إسماعيل بن عُلَيَّة[١] لم يحدث عنه بشيء؛ يعني عن أشعث بن عبد الملك[٢]؛ هشيم سمع منه[٣] شيئاً[٤].

---

(١) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم، أبو بشر البصري، ثقة حافظ مشهور. مات سنة ثلاث وتسعين ومائة عن ثلاث وثمانين سنة. روى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ١/١١٨. والمناقب ٩. والتقريب ١٠٥).

(٢) المتقدم في النص السابق.

(٣) هو ابن بشير الواسطي. وقد ذكره المزي في تلاميذ الأشعث، كما في تهذيب الكمال ٣/٢٧٨. وفي المناقب ٧٧: روى عنه أحمد.

(٤) في الأصل: «شيء».

باب التاريخ

[١٣] ـ [قال سليمان][1]: قلت لأحمد: زعم الزُّبيري[2] أنّ النعمان بن بشير كان ابن ثمان سنين حين مات [النبي صلى الله عليه][3] وسلم[4]، فأنكره، وقال: النعمان يُحدث عن النبيّ أشياء حفظها[5].

---

(١) سقط سببته الأرضة، ومبتدأ الكلام بعده: «ليمان»، والتكملة من بداية «باب في الأسماء» كما سيأتي في هذا الكتاب، وهو ابن الأشعث، صاحب هذا الكتاب.

(٢) هو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت الزبيري أبو عبد الله المدني نزيل بغداد، صدوق عالم بالنسب، صاحب كتاب «النسب الكبير» و «نسب قريش». مات سنة ست وثلاثين ومائتين عن ثمانين سنة. (انظر: تاريخ بغداد ١٣/١١٢. والتقريب ٥٣٣. ومعجم المؤلفين لكحالة ١٢/٢٩١).

(٣) سقط سببته الأرضة، ومبتدأ الكلام بعده: «ليه»، والتكملة يقتضيها السياق.

(٤) وإلى هذا ذهب ابن عبد البر وصححه (في الاستيعاب ٤/١٤٩٦) لأنه رواية الأكثر.
وقد اختلف في مولده على أقوال؛ ففي أسد الغابة ٥/٣٢٦: أنّ عمر النعمان ثماني سنين وسبعة أشهر. وتفيد رواية الواقدي أن عمره تسع سنين وشهر. وإلى نحو ذلك ذهب خليفة بن خياط (في تاريخه ٦٥)، وابن حجر (في الإصابة ٣/٥٥٩)، وابن سعد (في الطبقات ٦/٥٣)، ثم قال: «هذا في رواية أهل المدينة، وأما أهل الكوفة فيروون عنه رواية كثيرة يقول فيها: سمعت رسول الله ﷺ، فدلّ على أنه أكبر سناً ممّا روى أهل المدينة في مولده». وقد ذكره ابن الأثير (في الكامل ٢/١١٠) من مواليد السنة الأولى من الهجرة. ورجح ابن كثير ذلك (في السيرة ٢/٣٣١ ـ ٣٣٢، ٣٤٠). وردّ على الواقدي وغيره، وخلاصة قوله: أنّ النعمان كان ابن عشر سنين وشهر.

(٥) يمكن حمل إنكار أحمد على الزبيري من وجهين، الأول منهما: على السنّ الذي ذكره، وقد تقدم الكلام عليه في الحاشية السابقة. والثاني: على ما ينبني على قوله عند أهل المدينة من إنكارهم سماعه من النبي ﷺ. وإلا فالإمام أحمد لا يرى سنّ الثامنة تمنع صحّة تحمّل الصّبي =

[١٤] ـ قال: وسمعت [أحمد يقول: كان عوف الأعرابيّ أ][١]كبر من قتادة بسنتين[٢].

= وسماعه. بل نقل عنه السخاوي في فتح المغيث: (١٣/٢) أنه يرى صحّة ذلك من الصّبي متى عقل ذلك وضبطه.

ففي إشارته إلى ما حدّث به النعمان ممّا حفظه من النبيّ ﷺ دليلٌ على أنّه كان أكبر سناً ـ كما وضّحه ابن سعد في الحاشية السابقة ـ، وردّ على من أنكر سماعه من النبي ﷺ.

فقد ورد في تهذيب التهذيب (٤٤٧/١٠) عن ابن معين أنه قال: «ليس يروي عن النبي ﷺ حديثاً يقول فيه سمعتُ إلّا في حديث الشعبي: (الجسد مضغة). والباقي من حديثه إنّما هو عن النبي ﷺ ليس فيه سمعتُ، وقال أيضاً: أهل المدينة يقولون لم يسمع من النبي ﷺ، وأهل العراق يصحّحون سماعه منه».

والراجح ما ذهب إليه أحمد وأهل العراق؛ لكثرة ما حدّث بقوله: سمعت النبي ﷺ، فمن ذلك:

أ ـ حديث: «إنّ الحلال بيّن..» من رواية الشعبي عنه. أخرجه البخاري ٣٤/١ في الإيمان، باب (٣٩): فضل من استبرأ لدينه، ح (٥٢). و٧٤/٢ في البيوع، باب (٢): الحلال بيّن..، ح (٢٠٥١). ومسلم ١٢١٩/٣ في المساقاة، ح (١٥٩٩).

ب ـ حديث: «إنّ أهون أهل النار عذاباً يوم القيامة لرجلٌ..» من رواية أبي إسحاق السبيعي عنه. (أخرجه البخاري ٢٠١/٤ في الرقاق، باب صفة الجنة والنار، ح (٢٥٦١، ٢٥٦٢). ومسلم ١٩٦/١ في الإيمان، ح ٢١٣).

ج ـ حديث: «لتُسَوُّن صفوفكم أو ليُخالِفَنّ الله بين وجوهكم» من رواية سالم بن أبي الجعد الغطفاني عنه. (أخرجه مسلم ٣٢٤/١ في الصلاة، ح ٤٣٦).

د ـ وقد أخرج الإمام أحمد (في المسند ٢٦٨/٤ـ ٢٧٠، ٢٧٢ـ ٢٧٤، ٢٧٦) ثمانية أحاديث غير الأحاديث المتقدمة صرّح فيها النعمان بالسماع من النبيّ ﷺ. وفي ص ٢٦٧، يقول: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن في المسجد..» وفي ص ٢٧٢: «قمنا معه ليلة خمس وعشرين..». وفي ص ٢٧٣: «كنا قعوداً في المسجد مع رسول الله ﷺ ..».

(١) سقط سنبته الأرضة. والتكملة من العلل لأحمد ـ ع ـ ٢٩٦٢.

(٢) وكذا في علل أحمد ـ ع ـ ٢٩٦٢. والثقات لابن حبان ٢٩٦/٧. وقال ابن حبان: «كان مولد عوف بن أبي جميلة الأعرابي العبدي أبو سهل البصري سنة تسع وخمسين، ومات سنة ست وأربعين ومائة، وكان أكبر من قتادة بسنتين». وفي تاريخ خليفة ٢٣٢، ٣٤٨. والكامل في التاريخ ١٩٥/٥. ووفيات الأعيان ٨٥/٤: كانت ولادة قتادة بن دِعامة السدوسي البصري سنة ستين، ووفاته سنة سبع عشرة ومائة اهـ. فبناءً على قول أحمد وابن حبان، تكون ولادة عوف في أول سنة تسع وخمسين، وولادة قتادة في آخر سنة ستين. وبذلك تأتلف الروايات، ويكون عوف أكبر منه بسنتين، والله أعلم.

[١٥] - قال: وسمعت أحمد بن حنبل يقول: [سليمان اليشكري مات][١] في فتنة ابن الزبير[٢]، قلت لأحمد: كان من أهل مكة؟ قال: كان يكون بمكة. [١/ب].

[١٦] - قال: سمعت أحمد ذكر هذا المعنى أنّ موت ابن عُلَيَّة سنة ثلاث وتسعين[٣].

[١٧] - قال: سمعت «أحمد يقول: مات هشام بن يوسف سنة سبع وتسعين[٤]»[٥].

[١٨] - قال سمعت أحمد يقول: كان شريك أكبر من زهير بدهر[٦].

[١٩] - قال: سمعت أحمد يقول: كان الثوري أسنّ من ابن عيينة بعشر سنين[٧].

[٢٠] - «قال: وسمعت أحمد قال: كان الحسن بن مسلم بن يَنَّاق[٨] مات قبل

---

(١) سقط سببته الأرضة. وأحسبه ذكر سليمان بن قيس اليشكري، وأنه مات في فتنة ابن الزبير. (انظر: علل أحمد - ع - ٣٢٠٧، ٥٢٧٣. والتهذيب ٤/٢١٤).

(٢) كان أول فتنة عبد الله بن الزبير بمكة في ذي القعدة سنة ثنتين وسبعين، وقد أسفرت عن مقتله في جمادي الآخرة من سنة ثلاث وسبعين. (انظر: تاريخ خليفة ٢٦٨ - ٢٦٩. والكامل لابن الأثير ٣/٣٤٨ - ٣٥٧. واتحاف الورى بأخبار أم القرى ٢/٨٨ - ٩٧).

(٣) أي ومائة. (مسائل - هـ - ٢٠٨٤).

(٤) أي ومائة. وبه قال ابن سعد في الطبقات ٥/٥٤٨. وغيره. وهو أبو عبد الرحمن الصنعاني. وفي المناقب ٧٧: روى عنه أحمد.

(٥) التهذيب ١١/٥٨ (عن أحمد).

(٦) ففي علل أحمد - ع - ٦١٥٠: «ولد شريك بن عبد الله النَّخَعي سنة خمس وتسعين، ومات سنة سبع وسبعين ومائة». أما زهير بن معاوية بن حُدَيج فكان مولده سنة مائة، وموته سنة اثنتين - أو ثلاث، أو أربع - وسبعين ومائة. كما في التهذيب ٣/٣٥٢.

(٧) فقد ولد الثوري سنة سبع وتسعين، وولد ابن عيينة سنة سبع ومائة، وقيل غير ذلك. (انظر: علل أحمد - ع - ١٤٦؛ والكامل في التاريخ ٦/٥٦، ٣٠١. ووفيات الأعيان ٢/٣٩٠، ٣٩٣).

(٨) مكي ثقة. مات بعد المائة بقليل، وقبل طاوس، وروى عنه. (انظر الحاشية التالية. والتقريب ١٦٤).

طاوس»[1]. وأبوه مسلم بن يناق[2] بقي حتى سمع منه شعبة[3].

[٢١] ـ قال: سمعت «أحمد قال: مات نافع سنة سبع عشرة[4]»[5].

[٢٢] ـ وسمعت أحمد يقول: مات قتادة بعد الحسن بسبع سنين[6].

[٢٣] ـ قال: وسمعت أحمد يقول: مات ابن جُرَيج سنة خمسين[7]، وزعموا قبل أن يقدم الناس مكة[8].

[٢٤] ـ سمعت أحمد سُئل: سمع وكيع من الأوزاعي[9]؟ قال: نعم، ومن ثور؛ يعني ابن يزيد[10]. قال: كان ثور حجّ سنة خمسين[11].

[٢٥] ـ سمعت أحمد قال: خرج سفيان؛ يعني الثوري من الكوفة سنة أربع وخمسين، ثمّ لم يعد[12].

---

(١) سؤالات الآجري ٢٥٧. وكذا قال أحمد في العلل ـ ع ـ ٢٣٣٨. ونقله عن ابن عيينة برقم ٤٦٨٦. وبه قال ابن سعد وابن حبان. وكان موت طاوس بن كيسان اليماني المكي سنة ست ومائة. مكرر: [٢٤٣]. (انظر: طبقات ابن سعد ٥/٤٧٩. والثقات لابن حبان ٦/١٦٧. والتهذيب ٢/٣٢٢).

(٢) مكي ثقة. من الرابعة (انظر: الكاشف ٣/١٤٤. والتقريب ٥٣١).

(٣) ابن الحجاج. إمام مشهور.

(٤) أي ومائة. وبه قال ابن سعد وابن حبان. وقيل: تسع عشرة. وقيل عشرين ومائة وهو مولى ابن عمر. (انظر: طبقات ابن سعد/ القسم المتمم لتابعي المدينة ١٤٥. والثقات ٥/٤٦٧. والكامل في التاريخ ٥/١٩٥. والتهذيب ١٠/٤١٤).

(٥) التهذيب ١٠/٤١٤، عن أحمد. وفيه: «تسع» بدل «سبع».

(٦) وهو كما قال؛ فقد توفي الحسن بن أبي الحسن البصري سنة عشر ومائة عن ثمان وثمانين سنة. (وفيات الأعيان ٢/٧٢. والتهذيب ٢/٢٦٦)، ومات قتادة سنة سبع عشرة ومائة [نص ١٤].

(٧) أي ومائة في أول عشر ذي الحجة، وهو ابن سبعين سنة. (انظر: طبقات ابن سعد ٥/٤٩٢. ووفيات الأعيان ٣/١٦٤).

(٨) يريد قبل أداء طواف الإفاضة. (انظر علل أحمد ـ ع ـ ٤٣١١، ٥٢٢٧. والحاشية السابقة).

(٩) عبد الرحمن بن عمرو الشامي. إمام فقيه. مات سنة سبع وخمسين ومائة. (انظر: الكاشف ٢/١٧٩. والتقريب ٣٤٧).

(١٠) حمصي، ثقة ثبت يرى القَدَر. مات سنة خمسين، وقيل: ثلاث ـ أو خمس ـ وخمسين ومائة. (انظر: الكاشف ١/١٧٥. والتقريب ١٣٥).

(١١) أي ومائة. أشار بذلك إلى سماع وكيع منه بالحج. كما يفيده السياق، وكما نصَّ عليه في العلل ـ ع ـ ١٠٥، ٢٤٠٧.

(١٢) وكذا في علل أحمد ـ ع ـ ٤٥٨٠. ولكن في ٤٥٨١: عن أبي نعيم: سنة خمس وخمسين ومائة =

[٢٦] - سمعت «أحمد قال: قال ابن المبارك سنة تسع وسبعين[1]: من سمع ابن لَهِيْعَة منذ عشرين سنة فإنّ سماعه صالح»[2].

سمعته قال: احترقت كتب ابن لَهِيْعَة، - زعموا - في سنة أربع وستين[3].

[٢٧] - سمعت أحمد قال: مات هُشَيْم في سنة ثلاث وثمانين[4].

[٢٨] - سمعته قال: أبو إسماعيل[5] المؤدب، قديم، سمع من عطية العوفي[6].

= كان قد طلبه أبو جعفر المنصور (خلافته ١٣٦ - ١٥٨ هـ) فخرج، وقيل كان ذلك سنة خمسين ومائة، ثم تتبعه المهدي (١٥٨ - ١٦٩هـ)، واستمرّ في تخفيه بين مكة واليمن إلى أن مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة. (انظر: طبقات ابن سعد ٦/٣٧١. والحلية ٧/٤. والتهذيب ٤/١١٤).

(١) أي ومائة.

(٢) المجروحين ٢/١٢، من غير طريق أبي داود. وبنحوه قال ابن سعد في الطبقات ٧/٥١٦. ولاحظ النص [٢٥٦].

(٣) ومائة. ولعله يريد بقوله: «زعموا» أنّ هذا التأريخ مرجوح بدليل ما أثبته في العلل - ع - ١٥٧٢، وما نُقل عنه في التهذيب ٥/٣٧٦. على أنّها احترقت سنة تسع وستين ومائة. وكذا نُقل عن يحيى ابن بُكير. بينما أرّخ ذلك ابن حبان في المجروحين ٢/١١ سنة سبعين ومائة؛ قبل موته بأربع سنين. ولاحظ النص [٢٥٦].

(٤) أي ومائة، ببغداد. كما في علل أحمد - ع - ٣٧، ٦٠١، ٦١٦. ومسائل - هـ - ٢٠٨٥.

(٥) إبراهيم بن سليمان بن رَزين الأرْدُنِّيّ نزيل بغداد، من التاسعة. وقد ذكر المزيّ عطية العوفيّ فيمن روى عنهم المؤدّب. (انظر: تاريخ بغداد ٦/٨٦. وتهذيب الكمال ٢/٩٩. والتقريب ٩٠).

(٦) مات عطية بن سعد بن جُنَادة العَوفي الكوفي سنة إحدى عشرة ومائة، وكان ضعيفاً في الحديث شيعياً مدلساً. (انظر: الكاشف ٢/٢٦٩. والتهذيب ٧/٢٢٤. والتقريب ٣٩٣).

باب في الأسماء

[٢٩/أ] ـ قال سليمان: قلت لأحمد: إسماعيل بن مسلم، كم هم؟ قال: ثلاثة[١].

[٢٩/ب] ـ إسماعيل بن مسلم العبدي، ـ روى عن أبي المتوكل الناجي[٢] ـ بصري. قلت: هو ثقة؟ قال: «لا بأس به»[٣].

[٢٩/ج] ـ قال: وإسماعيل بن مسلم البصري، الذي روى عن الحسن[٤]، والزهري، «منكر الحديث جداً»[٥]، أهل البصرة تركوا حديثه. [يحيى][٦] لم

---

(١) ونُقل حصرهم بهؤلاء الثلاثة عن نوح بن حبيب (الكامل ١/ ٢٧٩. وتهذيب الكمال ٣/ ٢٠٤). وذكر أبو الفضل الهروي (في الزيادات على المعجم المشتبه ٢٩) أربعة. وأوصلهم ابن الجوزي (في الضعفاء ١/ ١٢١) إلى خمسة. وأوصلهم ابن حجر إلى تسعة، وكلهم طبقتهم دون طبقة الإمام أحمد (التقريب ١١٠). يُضاف إليهم: « الديلي المدني» (الميزان ١/ ٢٥١). فيصيروا عشرة.

(٢) علي بن داود ـ أو دؤاد ـ بصري ثقة. مات سنة ثمان ومائة. (انظر: الكاشف ١/ ١٢٩. والتقريب ٤٠١).

(٣) الجرح ٢/ ١٩٧. وتهذيب الكمال ٣/ ١٩٧. والتهذيب ١/ ٣٣١. من رواية أبي بكر الأثرم عن أحمد، وزاد: «ثقة». وهو ممّن أجمع النقّاد على توثيقه. من السادسة. (وانظر: الكاشف ١/ ١٢٩. والتقريب ١١٠).

(٤) ابن أبي الحسن البصري.

(٥) الجرح ٢/ ١٩٨. وضعفاء ابن الجوزي ١/ ١٢١. وتهذيب الكمال ٣/ ٢٠١. والميزان ١/ ٢٤٨. والتهذيب ١/ ٣٣٢. من رواية أبي طالب عن أحمد، ولم يذكر «جدا».

(٦) التكملة من حاشية الأصل، وأشير إليها بخط تحويل إلى اليمين.

يُحدّث عنه[1]، إلاّ أنّه كان يَتَفَقّه[2]. ويقال المكي؛ كان يسكن مكة.

[٢٩/د] - وإسماعيل المكي، روى عن مجاهد[3]، وعطاء[4]، ليس به بأس[5].

[٣٠] - سمعت «أحمد يقول: سعيد بن مينا[6]، وسليمان بن مينا[7]، كانا من أهل مكة، أراهما أخوان»[8].

[٣١] - قال: سمعت أحمد يقول: أبو حازم - صاحب سهل بن سعد[9] - سلمة بن دينار[10] المدني.

[٣٢] - قلت: أبو صخر عن أبي حازم؟ قال: هو المدني[11].

---

(١) ترك حديثه يحيى بن سعيد القطان، وابن المديني، وابن المبارك، وابن مهدي، وعلي بن الجنيد. وقال النسائي والدارقطني: متروك. والبقيّة على تضعيفه. من الخامسة. (انظر: أحوال الرجال ٢٦١. وضعفاء الدارقطني ١٣٤. والكاشف ١٢٨/١. والتقريب ١١٠. بالإضافة إلى مصادر الحاشية السابقة).

(٢) انظر طبقات ابن سعد ٢٧٤/٧.

(٣) ابن جَبْر المكي، ثقة مفسّر مشهور.

(٤) ابن أبي رباح المكي.

(٥) وكذا قال أبو زرعة، وزاد: لم يلق الحسن. وقد اختلف فيه النقاد، وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق من السادسة. وهو إسماعيل بن مسلم المخزومي، غير الذي يروي عن الحسن، فذاك ضعيف. (انظر: تاريخ ابن معين ٢٧/٢. والجرح ١٩١/٢. والميزان ٢٥٠/١. والتهذيب ٣٣٣/١. والتقريب ١١٠).

(٦) سيأتي تحت رقم [٢٢٣].

(٧) ذكر البخاري وابن حبان اثنين بهذا الاسم، وجعلهما ابن أبي حاتم واحداً، والجميع على أنه كوفي. (انظر: الكبير للبخاري ٣٧/٤. والجرح ١٤٤/٤. وثقات ابن حبان ٣٠٣/٤، ٣٩٤/٦).

(٨) الأخوة لأبي داود رقم ٤٩٧. وفيه: أنّ ابن أبي داود سمع أحمد.

(٩) ابن مالك بن خالد الأنصاري الساعدي، صحابي مشهور. روى عنه أبو حازم هذا. (انظر: المؤتلف للدارقطني ٦٤٦/٢. والإصابة ٨٨/٢).

(١٠) الأعرج الأفزر التمّار المخزومي الزاهد. وثقه أحمد، وقد أجمع النقاد على توثيقه. مات في خلافة المنصور (١٣٦ - ١٥٨ هـ). (انظر: علل أحمد - ع - ٧٢/٢ ط تركيا. وطبقات ابن سعد/ المتمم لتابعي المدينة ٣٣٢. والأسامي والكنى لأحمد ٤١. والكاشف ٣٨٣/١ والتهذيب ١٤٣/٤. والتقريب ٢٤٧. والتحفة ١٧٠/٢).

(١١) هو حميد بن زياد، ابن أبي المخارق الخَرَّاط، صاحب العَبَاء - لبيعه -، سكن مصر، ويقال: =

[٣٣] ـ قلت: عجلان الذي حدّث عنه ابن أبي ذئب[١]؟ قال: هذا عجلان[٢] مولى المُشْمَعِلّ[٣].

[٣٤] ـ قال: سمعت أحمد يقول: أبو ابن عجلان[٤] روى عنه بُكَيْر[٥].

[٣٥] ـ قال: سمعت أحمد، قال: سمعت وكيعاً، يقول: عبد الله بن جعفر، أبو علي مولى لِلُحَيّ[٦]، قال: لم يكن مديني. تحوّلوا إلى المدينة فنُسِبوا إلى المدنية[٧].

[٣٦] ـ قال: سمعت أحمد، قال: ثابت بن عياض، هو الأعرج[٨] الذي روى عنه مالك[٩].

= حميد بن صخر الخراط. والأكثر على أنهما اثنان. مختلف فيه، وقد ضعّفه أحمد وابن معين في قول، وقالا مرة: لا بأس به. وقال ابن حجر: صدوق يهم، مات سنة تسع وثمانين ومائة. (انظر تاريخ الدارمي ٩٥. علل أحمد ـ ع ـ ٤١٢٦، ٥٤٢٣. والأنساب ٥/٦٩. والكاشف ١/٢٥٦. والتهذيب ٣/٤١. والتقريب ١٨١. والتحفة ١/٥٣٤).

(١) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب. صاحب النص [١٩٢].

(٢) سيأتي تحت رقم [١٤٩]. وهو غير المذكور في النص التالي. لأن ابن أبي ذئب لم يلقه. (انظر: الجرح ٧/١٨).

(٣) ابن إياس ـ أو ابن عمرو بن إياس ـ المزني البصري، مدني ثقة. (انظر: التهذيب ١٠/١٥٦. والتقريب ٥٣٢).

(٤) ابن عجلان: هو محمد، وسيأتي تحت رقم [١٥٠]. وأبوه عجلان مولى فاطمة بنت عتبة. مدني من الرابعة. قال النسائي: لا بأس به. وتبعه ابن حجر. (انظر: التهذيب ٧/١٦٢. والتقريب ٣٨٧).

(٥) ابن عبد الله بن الأشجّ المدني نزيل مصر. ثقة مات سنة عشرين ومائة. (انظر: تهذيب الكمال ٤/٢٤٢. والتقريب ١٢٨).

(٦) بضم اللام وفتح الحاء المهملة، اسم قبيلة. (انظر: الإكمال ٧/١٨٩).

(٧) ثم تحوّل إلى البصرة فنسب إليها أيضاً، وهو عبد الله بن جعفر بن نَجيح السعدي مولاهم، أبو جعفر، والد الحافظ علي بن المديني. أجمعوا على ضعفه، مات سنة ثمان وسبعين ومائة. (انظر: علل أحمد ـ ع ـ ٣٤٧٠. والكاشف ٢/٧٧. والتهذيب ٥/١٧٤. والتقريب ٢٩٨. والتحفة ٢/٣٠٦).

(٨) الأحنف العدوي مولاهم المدني. تؤول أقوال النقاد إلى توثيقه، من الثالثة. (انظر: الكاشف ١/١٧١. والتهذيب ٢/١١. والتقريب ١٣٢. والتحفة ١/٣٩٣).

(٩) ونحوه في العلل ـ ع ـ ٤٣٤٥.

[٣٧] ـ سمعت أحمد قال: موسى بن دِهْقان ما أراه إلا مدنياً[١].

[٣٨] ـ قال سمعت أحمد يقول: الماجشون[٢]: هو يعقوب[٣]، وإنّما ينسبون إليه كلُّهم؛ عبد العزيز ويوسف[٤].

[٣٩] ـ سمعت أحمد قال: قال سفيان؛ يعني ابن عيينة: الفُرافِصة[٥] خَتَن[٦] عثمان، تزوّج ابنته[٧] [وهو غير][٨] الفُرافِصة بن عُمير[٩] الحنفي.

[٤٠] ـ قال: سمعت أحمد يقول: عبد الرحمن بن يزيد الـ . . .[١٠]

---

(١) مدني الأصل من أهالي البصرة، ضعفه النقاد، وقد اختلط في آخره. مات قبل سنة خمسين ومائة. (انظر: المجروحين ٢/٢٣٩. والميزان ٤/٢٠٤. والتهذيب ١٠/٣٤٣. والتقريب ٥٥٠).

(٢) الماجِشُون: بكسر الجيم، وقيل: إنها مثلثة، ثمّ معجمة مضمومة آخرها نون. معرّب من «ماه كون» أي شبه القمر. وقيل: معناه الورد. وقيل: أحمر اللون. وضع في الأصل للثياب المصبغة. لُقِّبَ به يعقوب بن أبي سلمة مولى آل المنكدر لحمرة وجنتيه. (انظر: اللباب ٣/١٤١. ونزهة الألباب ٢/١٤٦. وتاج العروس ٤/٣٤٨).

(٣) ابن أبي سلمة، مدني صدوق، مات بعد العشرين ومائة. (انظر: علل أحمد ـ م ـ ٤٦٩. والتقريب ٦٠٨).

(٤) ولدا يعقوب؛ أما يوسف فسيأتي في النص [١٠٠]، [١٩٥]، وأما عبد العزيز فلم أقف على ترجمته. وينسب إلى ذلك أيضاً، بنو عم يعقوب، منهم: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، وابنه عبد الملك بن عبد العزيز. (انظر: طبقات ابن سعد/القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ص ١٥٣. والمعارف ٤٦٢. والتهذيب ١١/٣٨٨. ومصادر الحاشية السابقة).

(٥) الفَرافِصة: بفتح الفاء الأولى. وقيل بضمها. وهو ابن الأحوص الكلبي. (انظر: المؤتلف للدار قطني ٤/١٨٢٩ ـ ١٨٣٠. والتبصير ٣/١٠٧٠).

(٦) كان عثمان رضي الله عنه زوج ابنته نائلة بنت الفرافصة، قتل عثمان رضي الله عنه سنة خمس وثلاثين وهي عنده. (انظر: طبقات ابن سعد ٣/٥٤، ٧٨، ٥/٣٠. ومصادر الحاشية السابقة). والختن: كل من كان من قبل المرأة كأبيها وأخيها، وكذلك زوج البنت أو زوج الأخت. (انظر: الصحاح للجوهري ٥/٢١٠٧، مادة خَتَن).

(٧) هذه الكلمة غير واضحة لذهاب الأرضة بآخرها، ويحتمل رسم الباقي منها «ابنته» أو «إليه» أو «إليهم».

(٨) سقط سببته الأرضة. والتكملة يقتضيها السياق، وموضوع الباب، والحواشي السابقة واللاحقة، وتعجيل المنفعة ٣٣٢.

(٩) ابن شيبان بن سميع اليمامي. مدني ثقة، روى عن عثمان. (انظر: المؤتلف للدار قطني ٤/١٨٣٠. والإصابة ٣/٢٠٢. وتعجيل المنفعة ٣٣٢. والتحفة ٣/٣٩٣).

(١٠) سقط سببته الأرضة، مقداره ثلاث كلمات، ولعل أوله «الأنصاري».

عاصم. . . .[1] هو الذي يروي عنه عبد الرحمن[2] ومُجَمِّع[3] ابنا يزيد.

[٤١] - . . . .[4] يقول: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو[5]. [٢/أ].

قلت: يقول: عن أبيه - يعني شعيباً[6]، عن جده عبد الله بن عمرو، وقد سمع شعيب من عبدالله بن عمرو[7].

[٤٢] - قال: سمعت أحمد يقول: «رأيت في كتاب[8] الأشجعي[9]: عن سفيان[10]، عن يعلى بن عطاء[11]، عن وكيع بن حُدُس[12]، يُوافق حمّاد بن

---

(١) كلمة لم أتمكن من قراءتها، ورسمها: «ارقاكم».

(٢) ابن يزيد بن جارية الأنصاري أخو عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه. يقال: وُلِد في عهد النبيّ ﷺ. مجمعٌ على ثقته وفضله، مات سنة ثلاث وتسعين. (انظر: التهذيب ٦/٢٩٨).

(٣) أخو سابقه. صحابي جليل. (انظر: الإصابة ٣/٣٦٦. والتهذيب ١٠/٤٨).

(٤) سقط سببته الأرضة، مقداره ثلاث كلمات.

(٥) ابن العاص، صاحب الترجمة [٢١٦]، [٢١٨].

(٦) قال الذهبي: صدوق، وزاد ابن حجر: ثَبَتَ سماعه من جده. (انظر: الكاشف ٢/١٣. والتقريب ٢٦٧).

(٧) وهو قول أبي بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري الفقيه، والدار قطني فيما نقله عنهما المقدسي (في إيضاح الإشكال ٢٩ باب الجد، الترجمة ٤). وفيه عن الدار قطني: أنه إذا أثبته وكشف عن اسمه فهو صحيح، ولم يسمع من جده عمرو بن العاص. (وانظر: الحاشية السابقة. والنص [٢١٦]، [٢١٨]).

(٨) هذا ما يسمى بـ «الوجادة» عند المحدثين، وهي إحدى طرق تحمل الحديث. وقال في العلل - ع - ١٦٦٠: «أعطانا ابن الأشجعي كتباً من كتب أبيه، فنسخنا من كتاب الأشجعي».

(٩) عبيد الله بن عبيد الرحمن الكوفي. صاحب النص [٥٧٢].

(١٠) الثوري.

(١١) العامري الليثي الطائفي، نزيل واسط مات سنة عشرين ومائة. (انظر: النص ٢٤٢. وطبقات ابن سعد ٥/٥٢٠).

(١٢) اختلف الرواة عن يعلى في اسم أبي وكيع؛ فقد قال أحمد - وصوبه - ونقله عن حماد بن سلمة، وأبي عوانة، وسفيان: «حُدُس» بمهملات ثلاث، مضموم الأول والثاني. وقال شعبة، وهشيم، ونُقل عن أبي عوانة وسفيان أيضاً: «عُدُس» بنفس الوزن، وعين مهملة في أوله. (انظر: علل أحمد - ع - ١٩٥٩، ٥٨٢٥. وسؤالات الآجري ٢٤/ب، ٢٥/أ. والمؤتلف للدار قطني ٢/٧٧٢-٧٧٤، ٣/١٦١٥. والتبصير ٣/٩٣٤. وكذا صوّبه ابن حبان، ونقل تصويب عبدان الجواليقي أيضاً، كما في الثقات ٥/٤٩٦). وقد ضبطه البعض بفتح الدال في الحالتين، وهو غير مشهور. ووكيع هذا هو أبو مصعب العَقِيلي الطائفي، غير وكيع بن عُدُس بن زُرارة التميمي؛ ذاك صحابي. =

سلمة[1]»[2].

[٤٣] - قلت لأحمد: أبو المُطَرِس، من هو؟ قال: زعموا أنه عبد الله بن المُطَوِّس[3]، قاله بعض أهل النسب.

[٤٤] - قال: سمعت أحمد يقول: كان شِبَاك ضريراً[4].

[٤٥] - وسمعت أحمد يقول: عمرو بن مُرّة عَمِيَ[5].

[٤٦] - قال: وسمعت أحمد يقول: بيان بن بِشْر أبو بشر[6].

[٤٧] - قال: وسمعت أحمد يقول: كان عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمِيّ هو فَزَاري [7] يقولون.

[٤٨] - قال: وسمعت أحمد سمّى ابن سابط، فقال: ثنا روح [8]، نا ابن جُرَيج، قال: أدّبني [9] عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط[10].

= والعَقِيلي تابعي مقبول من الرابعة. (انظر: الكاشف ٣/٢٣٧. والتقريب ٥٨١. والإصابة ٣/٦٣٦).

(١) سيأتي تحت رقم ٢١٧، ٣٣٨/و، ٥١٤.

(٢) ونحوه في مصادر الحاشية قبل السابقة، عن أحمد، عدا الكاشف، والتقريب، والإصابة.

(٣) قيل هذا، وقيل يزيد، وقيل ابن المطوس، وكنّاه البعض ولم يسمّه. مختلف فيه، وقال ابن حجر: ليّن الحديث من السادسة. (انظر: الجرح ٥/١٦٧، ٩/٢٨٧، ٤٤٨. والثقات ٥/٤٦٥ - ورد اسمه يزيد في ترجمة أبيه - والمجروحين ٣/١٥٧. والميزان ٤/٥٧٤. والتهذيب ١٢/٢٣٨. والتقريب ٦٧٤).

(٤) سيأتي في النص [٣٤٨].

(٥) سيأتي في النص [٣٩٤].

(٦) سيأتي في النص [٣٥٩/ج].

(٧) سيأتي في النص [٢١٩]، [٣٥٨]، [٣٧٩]. واسم أبي سليمان ميسرة. وعرزم بطن من فَزَارة، وهو مولاهم. ويوجد في الكوفة ما يسمّى بجبانة «عَرْزَم»، لعلها نُسبت إلى هذه القبيلة لنزولها في ذلك الموضع - لاحظ النصّ [٤٩] -. (انظر: الأنساب ٨/٤٢٧ - ٤٢٩. والتبصير ٣/١٠٠٣).

(٨) ابن عبادة، بصري ثقة.

(٩) هكذا رسمها.

(١٠) وقيل اسمه: عبد الرحمن بن سابط، والأصح عبد الرحمن بن عبد الله بن سابط بن أبي حُمَيْضَة الجُمَحي المكي، مجمعٌ على توثيقه إلا أنه كثير الإرسال. مات سنة ثماني عشرة ومائة. (انظر: الكاشف ٢/١٦٥. وجامع التحصيل ٢٧٠. والتهذيب ٦/١٨٠. والتقريب ٣٤٠).

[٤٩] ـ قال: وسمعت أحمد، قال: محمد بن عبيد الله[1] العَرْزَمي، كان فَزَارِيّاً، وكان نزل في عرزَم[2].

[٥٠] ـ قال: وسمعت أحمد قال: يختلفون؛ يقولون: مولى آبي [3] اللحم، وآبي اللحم؛ يعني عُميراً[4].

[٥١] ـ قال: سمعت أحمد قال: أشعث الحُمْرَاني هو مولى حُمْران [5].

[٥٢] ـ قال: سمعت «أحمد قال: سفيان [6]، عن آدم [7] مولى خالد، عن نافع. قال: هو أبو يحيى بن آدم[8]»[9].

[٥٣] ـ قال: قلت لأحمد: عبد الله بن عطاء[10] حدّث عنه سفيان[11]، عن أبي جعفر[12]؟ قال: هذا صاحب حديث عقبةُ بن عامر[13].

قال أبو داود: هو صالح[14]؛ يعني عبد الله بن عطاء.

---

(١) ابن أبي سلمة ميسرة، أبو عبد الرحمن الكوفي. قال أحمد: ترك الناس حديثه. وهو كما قال، فقد أجمع النقاد على ترك حديثه. مات سنة خمس وخمسين ومائة. (انظر: علل أحمد ـ ع ـ ٥٣٩. والأنساب ٨/٤٢٩. والكاشف ٣/٧٣. والتهذيب ٩/٣٢٢. والتقريب ٤٩٤).

(٢) لاحظ حاشية النص [٤٧].

(٣) من الإباء. واسم آبي اللحم: خلف وقيل: عبد الله بن عبد الملك الغفاري، صحابي شاعر. كان يأبى أكل اللحم. قتل بحُنين. (انظر: الإصابة ١/١٣. والتقريب ٨٦).

(٤) أي تارة يقولون مولى آبي اللحم، وتارة: آبي اللحم، ويريدون في الحالتين المولى: عُميراً. وهو صحابي أيضاً، عاش إلى نحو السبعين. (انظر: الإصابة ٣/٣٨. والتقريب ٤٣٢).

(٥) سيأتي في النص [٤٨٥].

(٦) الثوري.

(٧) هو آدم بن سليمان مولى خالد بن خالد بن عمارة المُعَيْطي القرشي. كوفي صدوق من السابعة. (انظر: طبقات ابن سعد ٦/٣٣٥. والتهذيب ١/١٩٦. والتقريب ٨٦).

(٨) ابنه يحيى سيأتي في النص [٤١٣].

(٩) وأخرج نحوه في العلل ـ ع ـ ١٠٩٤، ٢٧٦٩، عن أحمد.

(١٠) الطائفي، أو المكي، أو المدني، أو الواسطي، كوفي الأصل. (انظر: مصادر حاشية نقده آخر الترجمة).

(١١) الثوري.

(١٢) أحسبه الفراء الكوفي، سيأتي في النص [٣٨٥].

(١٣) الجهني، صحابي مشهور، حدث عنه ابن عطاء مرسلاً. (انظر: ثقات ابن حبان ٧/٤١. والتهذيب ٥/٣٢٢. والإصابة ٢/٤٨٩).

(١٤) مختلف فيه، وقال الدار قطني: ليس به بأس، وقال الذهبي: صدوق، وزاد ابن حجر: يخطيء =

[٥٤] - قلت: أبو ليلى؟ قال: اسمه عبد الله بن ميسرة[١]، كان هُشَيم يقول: أبو إسحاق الكوفي[٢]، قلت: هو أبو ليلى؟ قال: هي أحاديثه[٣].

[٥٥] - وسمعت أحمد مرةً أخرى قال: هُشيم[٤] كان يحدث عن أبي إسحاق الكوفي، ظنّناه أبا ليلى، فقال: عبد الرحمن وقفته على حديث من حديثه، فقلت: سمعته من عكرمة؟ قال: نعم.

قال أحمد: وأبو ليلى متى سمع من عكرمة! إنّما يحدّث عن أبي حَريز[٥]، وإبراهيم بن أبي حُرّة[٦].

[٥٦] - قال: سمعت أحمد قال: «اسم أبي حَرِيز قاضي سِجِسْتان: عبد الله ابن حسين[٧]»[٨].

[٥٧] - قال: سمعت أحمد، قال: نا أبو كُدَيْنَة يحيى بن المهلب[٩].

= ويدلّس من السادسة. (انظر: سؤالات البرقاني ٢٤٦. والكاشف ٢/ ١١٠. والتهذيب ٥/ ٣٢٢. والتقريب ٣١٤. وتعريف أهل التقديس ٤٠).

(١) الحارثي الكوفي، ويقال: الواسطي، مجمعٌ على ضعفه. (انظر: كنى مسلم ٢٣، ٢٨٦٢. والمقتنى ٥٢٦٢. والكاشف ٢/ ١٣٥. والتهذيب ٦/ ٤٨. والتقريب ٣٢٦. ولاحظ الحاشية بعد التالية، ومصادرها، والنص [٥٥]).

(٢) وكذا كنيته عند مسلم، والذهبي، وذكرا أنه يكنى بأبي عبد الجليل أيضاً. وذكر ابن حجر أنّ هُشيماً كان يكنيه بغير ذلك أيضاً يدلّسه. من السادسة. (انظر: كنى مسلم ٢٣، ٢٨٦٢. والمقتنى ١٥٨، ٧٣٤٦. والتقريب ٣٢٦).

(٣) أي الأحاديث التي يرويها هُشيم بن بشير، عن أبي إسحاق هي أحاديث أبي ليلى نفسها، أشار بذلك إلى تدليسه. وقد صرّح ابن معين بذلك فقال: «يسميه مرة، ويكنّيه مرة». ومن جملة ما كنّاه به: أبا ليلى، وأبا عبد الجليل، وأبا جرير. (انظر: التاريخ ٢/ ٣٣٣. والكامل ٤/ ١٤٨٨. وضعفاء ابن الجوزي ٢/ ١٤٣. والميزان ٢/ ٥١١. ومصادر الحاشية السابقة، والنص التالي).

(٤) لاحظ التعليقة السابقة.

(٥) لاحظ النص اللاحق.

(٦) النَّصِيبي الجزَري نزيل مكة. تفرّد الساجي بتضعيفه. (انظر: الميزان ١/ ٢٦. واللسان ١/ ٤٦. وتعجيل المنفعة ١٣).

(٧) الأزدي البصري، مختلف فيه، وقال ابن حجر: صدوق يخطيء، من السادسة. (انظر: كنى مسلم ٩٤٩. والمقتنى ١٣٨٢. والكاشف ٢/ ٨٠. والتهذيب ٥/ ١٨٧. والتقريب ٣٠٠).

(٨) الكنى لأحمد ٤١، ١٢٤. وعلل أحمد - ع - ١١١٥، ٢٦٥٢.

(٩) وكذا كنيته في كنى مسلم ٢٨٥٥. والمقتنى ٥١٩٩. وسيأتي في النص [٤١٢]. ولم أقف على من ذكر أخذ أحمد عنه.

[٥٨] ـ قلت لأحمد: أبو كِبْرَان[1]؟ قال: الحسن بن عقبة.

[٥٩] ـ قيل له: سفيان، عن أبي يونس؟ قال: هو سالم بن أبي حفصة[2]، وربما كنّاه.

[٦٠] ـ قال: وسمعت أحمد قال: أبو حمزة الذي يروي عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي[3]، قال: اسمه سعد بن عبيدة[4].

[٦١] ـ نا أبو داود، نا أحمد، قال: سمعت يحيى بن آدم، يقول: ليس السائب بن مالك الذي روى عنه أبو إسحاق[5] صلاة الكسوف[6]، أبو عطاء بن السائب[7].

---

(١) وكذا كنيته في كنى أحمد ٤٣٤. وكنى مسلم ٢٨٥٤. والمقتنى ٥١٧٣. وغيرها. وفي علل أحمد ـ ع ـ ١/٧٧، ٣١٤ ط تركيا. والكبير للبخاري ٢/٣٠١. والجرح ٣/٢٨. وكنى الدولابي ٢/ ٩٠: «كيران» بدل: «كبران». وسيأتي في النص [٣٧١].

(٢) العجلي الكوفي، من غلاة الشيعة. مختلف فيه، وقال ابن حجر: صدوق، مات في حدود الأربعين ومائة. (انظر: كنى مسلم ٣٧٧٤. والمقتنى ٦٩٢٨. والميزان ٢/١١٠. والتهذيب ٣/٤٣٣. والتقريب ٢٢٦، ٦٨٥).

(٣) عبد الله بن حبيب الكوفي المقريء، ثقة ثبت، مات بعد السبعين. (انظر: معرفة القراء ١/٥٢. وغاية النهاية ١/٤١٣).

(٤) السُّلَمي الكوفي، أبو حمزة. وردت كنيته في «التهذيب» مصحفة إلى «أبي ضمرة». وهو خَتَن السُّلمي ـ السابق ـ على ابنته. وكان ثقة، مات في ولاية عمر بن هبيرة على العراق (١٠٣ ـ ١٠٩ هـ). (انظر: كنى مسلم ٨٢٧. وتهذيب الكمال ١٠/٢٩٠. والمقتنى ١٧٧٨. والكاشف ١/٣٥٣. والتهذيب ٣/٤٧٨. والتقريب ٢٣٢).

(٥) السبيعي. ثقة اختلط بآخرة.

(٦) رواه أبو إسحاق عنه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ كما في النص [٤٢٨]. وكذا قاله أبو حاتم في الجرح ٤/٢٤٢ ـ. وقد وقفت عليه من حديث عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد الله ابن عمرو: «انكسفت الشمس. .» الحديث. أخرجه النسائي (٣/١٣٧)، وأبو داود (٢/٧٠٤ ح ١١٩٤). كلاهما في صلاة الكسوف.

(٧) ونحوه في النص [٤٢٨]. وبه قال الدارمي وصححه، وسمّى أبا عطاء: السائب بن زيد، لا ابن مالك. وجعلهما ابن حبان اثنين. وسمّاه مسلم، والذهبي، وابن حجر: بالاسمين. وزاد في «التهذيب»: «ويقال: ابن يزيد، أبو يحيى، ويقال: أبو كثير الكوفي». ونقل عبد الله بن أحمد عن أبيه أنّ كنيته أبو عطاء. وبه قال أبو حاتم (انظر: علل أحمد ع ـ ١/٣٧٧ ط تركيا. وكنى مسلم ٢٦١٨. وتاريخ الدارمي ١١٥. والجرح ٤/٢٤٢. وثقات ابن حبان ٤/٣٢٦، ٣٢٧. والمقتنى ٤٢٠٥. والتهذيب ٣/ ٤٥٠. والتقريب ٢٢٨).

[٦٢] - قلت لأحمد: أبو مُنَيْن، حدّث عنه يعلى[١]؟ قال: يقولون: هو يـزيد ابن كيسان[٢].

[٦٣] - قـال: سمعت أحمد قـال: دَلْهَم بن صالـح[٣]، كوفي. «كـان وكيـع يقول في حديث ابن بُرَيْـدة[٤]: حجرة، ثم قال: حُجَيْر[٥]»[٦].

[٦٤] - قال: سمعت أحمد، قال: خلف بن حَوْشَب، كوفي[٧].

[٦٥] - قال: سُئل [أحمد][٨]: هلال بن خبّاب أخو يونس بن خبّاب؟ قـال: لا[٩].

[٦٦] - قـال: قلت لأحمد: أبـو مسكين. . . .[١٠] اسمه حُـرّ؟ قال: قـالوا:

---

(١) ابن عبيد بن أبي أمية الكوفي، الطنافسي. ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين. مات سنة بضع ومائتين عن تسعين سنة. (انظر: الكاشف ٣/٢٩٥. والتقريب ٦٠٩).

(٢) وكـذا كنيتـه في كنى مسلم ٣٣٥٧. وكنى الـدولابي ٢/١٣٠والمقتنى ٦٠٧٣. ويقـال أبـو إسماعيل. وسيأتي في النص [٣٩٨].

(٣) الكِنْدي الكوفي. ضعّفه ابن معين وغيره. وقال أبو داود: ليس به بأس. وحسّن له الترمذي وغيره هذا الحديث. مات في خلافة المنصور(١٣٦ - ١٥٨هـ). (انظر: المغني١/٢٢٣. والتهذيب ٣/٢١٢. والتقريب ٢٠١).

(٤) هو عبد الله بن بُريدة بن الحُصَيْب المروزي. كان ثقة، مات سنة خمس ومائة عن مائة سنة. (انظر: الكاشف ٢/٧٤. والتهذيب ١٢/٢٨٦. والتقريب ٢٩٧). وحديثه المشار إليه هنا، هو ما رواه وكيع، عن دَلْهَم عن حُجَيْر بن عبد الله الكِندي عن ابن بريدة، عن أبيه؛ أنّ النجاشي أهدى إلى رسول الله ﷺ خُفَّيْن أسودين . . .» الحديث (أخرجه أبو داود ١/١٠٨ في الطهارة، ح١٥٥. والترمذي ٥/١٢٤ في الأدب، ح، ٢٨٢٠ - وقال: حديث حسن، إنمـا نعرفـه من حديث دَلْهَم. . وابن ماجه ١/١٨٢ في الطهارة، ح ٥٤٩. و٢/١١٩٦ في اللباس، ح٣٦٢٠. وحسنه الألباني في صحاح السنن المذكورة. وأخرجه أحمد ٥/٣٥٢. وابن عدي في الكامل ٣/٩٧٥. وأخرجه العقيلي في الضعفاء ٢/٤٤ من طريق أبي نعيم عن دَلْهَم به).

(٥) ابن عبد الله الكِندي. قـال الذهبي: صـدوق. وقال ابن حجـر: مقبول. (انـظر: الكاشف ١/٢٠٩. والتقـريب ١٥٤).

(٦) سؤالات الآجري ٥/ ق٦٣/ب، عن أبي داود، به.

(٧) سيأتي تحت رقم [٣٨٧].

(٨) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق.

(٩) الأول بصري نزيل المدائن من الخامسة. مكرر [٥٩٥]. والثاني كوفي من السادسة (التقريب ٦١٣). وقال ابن معين: ليس بينهما قرابة (التاريخ ٤/١٦٣)، بل أخو هلال هو صالح بن خبّاب (التهذيب ١١/٧٨).

(١٠) سقط سببته الأرضة، يُقدّر بكلمة واحدة. أحسبها «الأودي» أو «الكوفي». (انظر: طبقات ابن =

ابن مِسْكِين[1]. قال أبو داود: واسمه حُرّ.

[٦٧] ـ قال: [قلت لأحمد:][2] أبـو يَعْفُور صـاحب ابن أبي أوفى[3]، قال: وَقْدان[4].

[٦٨] ـ قلت لأحمـد: أبو [يَعْفُـور يـروي حـديث][5]: كـان النبي صلى الله عليـه [وسلم][6] إذا دخـل العشـر[7]. قـال: عبـد الـرحمن بن عـبيـد [بن نِسْطَاس][8].

[٦٩] ـ «قلت لأحمـد: عثمـان بن أبي زُرعـة؟ قـال: هـو عثمـان الأعشى، [٢/ب] وعثمان بن المغيرة، وعثمان الثقفي، يُقال لـه أبو المغيرة»[9].

= سعد ٦/٣٤١. ومصادر الحاشية التالية).

(١) وكـذا في العلل ـ ع ـ ١٣٨، ٢٧٦٨. وبها كنّـاه ابن معين، والـدولابي، وابن حجـر. وزاد الذهبي: «قيل: اسمه مُحْرِز، وقيـل مُؤْمِن». وقال ابن معين، مـرة: «ابن أبي مسكين». من السادسة. (انظر: التاريخ لابن معين ٢/١٠٤. وكنى مسلم ٣٣٠٨. وكنى الدولابي ٢/١١٥. والمقتنى ٥٧٣٤. والتقريب ١٥٥).

(٢) سقط سببته الأرضة. ولعل التكملة يقتضيها السياق، وأسلوب السؤالات.

(٣) هو عبد الله الأسلمي. آخر صحابي مات بالكوفة. توفي سنة سبع وثمانين. وقد روى عنه أبو يعفور وقدان. (انظر: أسد الغابة ٣/١٨٢. والتهذيب ٥/١٥٢).

(٤) وكذا كناه مسلم. وزاد الذهبي: وقيل: اسمه واقد، ثقة، مات سنة عشرين ومائة. (انظر: النص [٣٨٤]. وكنى مسلم ٣٧٩٣. والمقتنى ٦٨٥٤. والتقريب ٥٨١).

(٥) سقط سببته الأرضة. والتكملة يقتضيها السياق، ومصادر تخريج الحديث.

(٦) التكملة يقتضيها السياق.

(٧) أي الأواخر من رمضان. وتتمتّه: «أحيا الليل، وشدّ المئزر، وأيقظ أهله». (أخرجه البخاري ١/٢٤٣ في الصوم ط بولاق، باب العمل في العشر الأواخر. ومسلم ٢/٨٣٢ في الاعتكاف، ح ١١٧٤. والنسائي ٢/٢١٧ في قيام الليل. وأبو داود ٢/١٠٥ في الصلاة، ح ١٣٧٦. وابن ماجه ١/٥٦٢ في الصيام، ح ١٧٦٨. كلهم من طريق سفيان بن عيينة، عن أبي يعفور عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس من حديث عائشة به.

(٨) التكملة من مصادر الحاشية السابقة. ستأتي ترجمته تحت رقم [٣٨٤].

(٩) علل أحمد ـ ع ـ ٣١٥٦، مع تقديم يسير وتأخير، وزيادة: «وهو ثقة». وكذا قال مسلم والذهبي، ولم يذكـرا «الأعشى». ثقة من السادسة. (انظر: النص [٣٩١]. وكنى مسلم ٣١٠٤. والتقريب ٣٨٧).

[٧٠] - «قال: سمعت أحمد قال: أبو عقيل صاحب [أبي][1] النضر[2]، هو عبد الله بن عقيل؛ يعني الثقفي[3]»[4]. وقال: صاحب حديث: الأجدع شيطان[5].

[٧١] - سمعت أحمد قال: عنترة؛ أبو هارون بن عنترة[6]، هو أبو وكيع كنيته[7].

[٧٢] - قال: سمعت أحمد قال: «أبو صالح، أبو سهيل[8]: هو أبو صالح[9] مولى غطفان، وهو أبو صالح السمان، وهو أبو صالح الزيّات[10]»[11]، وكان أحد الثقات[12]، سمع منه الكوفيون[13]، كان يقدم عليهم.

[٧٣] - قال: سمعت أحمد قال: وإسماعيل[14] يُحدّث عن أبي صالح

---

(١) التكملة من مسند أحمد ١/٣١. وتاريخ بغداد ١٠/١٨.

(٢) البغدادي، هاشم بن القاسم الليثي الكناني، يعرف بـ «قيصر» ثقة ثبت، مات سنة سبع ومائتين عن ثلاث وسبعين سنة. وقد روى عنه أحمد. (انظر: المناقب ٧٨. والكاشف ٣/٢١٧. والتقريب ٥٧٠).

(٣) وكذا كناه مسلم والذهبي. (انظر: النص [٤٢٣]. وكنى مسلم ٢٤٦٠. والمقتنى ٤٢٤٧).

(٤) تاريخ بغداد ١٠/١٨. من طريق أبي داود وأورده ابن شاهين في الثقات ١٣٣. من قول أحمد.

(٥) سيأتي تخريجه تحت رقم [٤٢٣].

(٦) هارون. صاحب النص [٣٦٩].

(٧) هو عنترة بن عبد الرحمن الشيباني الكوفي. ثقة من الثانية. (انظر: كنى مسلم ٣٥٠٧. وكنى الدولابي ٢/١٤٥. والمقتنى ٦٥١٣. والكاشف ٢/٣٥٥. والتهذيب ٨/١٦٢. والتقريب ٤٣٣).

(٨) ووالد عبد الله بن أبي صالح أيضاً. (تهذيب الكمال ٨/٥١٣). وقيل: عبّاد بن أبي صالح (التاريخ لابن معين ٢/١٥٨).

(٩) وهي كنيته المعروف بها. (انظر: كنى أحمد ٣٧. وكنى مسلم ١٦٣٧. وكنى الدولابي ٢/٩. والمقتنى ٣١٠٩).

(١٠) ذكوان المدني. كان يجلب السمن والزيت إلى الكوفة فنسب إليهما. مات بالمدينة سنة إحدى ومائة (انظر: طبقات ابن سعد ٥/٣٠١، ٦/ ٢٢٦. والجرح ٣/٤٥٠. ومصادر الحاشيتين السابقتين).

(١١) كنى أحمد ٣٧.

(١٢) وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: «ثقة ثقة». وقد أجمع النقاد على توثيقه. (انظر: مصادر الحاشية قبل السابقة. وعلل أحمد - ع - ٤٧٢٣. والكاشف ١/١٩٧. والتهذيب ٣/٢١٩. والتقريب ٢٠٣).

(١٣) ورووا عنه؛ منهم: الحكم بن عتيبة، والأعمش. كما في طبقات ابن سعد ٦/٢٢٦.

(١٤) ابن أبي خالد الأحمسي. صاحب النص [٣٥٩/أ].

ماهان[1]، ويُحدّث عن أبي صالح باذام، وقالوا: باذان[2] مولى أمّ هانىء[3]، يعني صاحب التفسير[4].

[٧٤] ـ قال: قلت لأحمد: أبو عبد الجليل بن فرّوخ، حدّث عنه هُشَيْم[5]؟ قال: لا ندري من هو[6]، قال هشيم مرةً: فرّوخ. إلا أنّ الذي سمعنا نحن منه فروخ[7]، وكان يحدث عن أبي محمد القرشي، لا يُدرى من هو[8].

[٧٥] ـ قال: سمعت أحمد، قال: عبد الرحمن بن إسحاق ـ يعني صاحب النعمان[9] ـ يُقال له: أبو شيبة الواسطي[10].

---

(١) الحنفي الكوفي الأعور، ثقة عابد، قتله الحجاج سنة ثلاث وثمانين. وقيل: كنيته أبو سالم. وقيل: اسمه عبد الرحمن بن قيس. قال البخاري: قال عليّ ـ ابن المديني ـ: ما هان أبو سالم. فقلت له: إنّ أحمد يقول ما هان أبو صالح. فقال: أنا أخبرت أحمد، وكان عندنا كذلك حتى وجدناه ما هان أبو سالم. (انظر: التاريخ لابن معين ٢/٥٤٧. وكنى أحمد ٤٠. وكنى الدولابي ٢/٩. والمقتنى ٣١١٥. والثقات لابن حبان ٥/٤٥٨، ٧/٥٢٥. وثقات العجلي ٥٠١. والكاشف ٣/١١٧. والتهذيب ٦/٢٥٦، ١٠/٢٥. والتقريب ٥١٨).

(٢) وذكر أحمد أنّ الخلاف في اسمه بين أبي نعيم ـ الفضل بن دُكين ـ ووكيع. وكذا نقله ابن شاهين، عن أحمد وقال أبو زرعة الدمشقي: إنّ أبا نعيم، سمع مالك بن مِغْول سمّاه باذام. وبه سمّاه مسلم، والذهبي أيضاً. (انظر: كنى أحمد ٣٨. وثقات ابن شاهين ٤٧. وكنى مسلم ١٦٤٢. وتاريخ أبي زرعة ١/٤٧٨. والمقتنى ٣١١٤).

(٣) فاختة بنت أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم. ومولاها مدني ضعيف يرسل من الثالثة. (انظر: علل أحمد ـ ع ـ ٣٣٠٩. والكاشف ١/١٤٩. والتقريب ١٢٠. ومصادر الحاشية السابقة واللاحقة).

(٤) فإنّ عامّة ما يرويه تفاسير، روى عنه ابن أبي خالد ـ إسماعيل تفسيراً كبيراً قدر جزء، وفي ذلك التفسير ما لم يتابعه أهل التفسير عليه ـ قاله ابن عدي ـ. وكان مجاهد ينهى عن تفسيره. (انظر: ضعفاء العقيلي ١/١٦٥. والكامل ٢/٥٠١. وتهذيب الكمال ٤/٦. والتهذيب ١/٤١٦).

(٥) ابن بشير الواسطي.

(٦) قال أبو حاتم: روى أبو عبد الجليل، عن عبد الله بن فرّوخ. وزاد ابن حبّان: روى عنه هشيم بن بشير وقال أبو حاتم: مجهول (انظر: الجرح ٩/٤٠٦. والثقات ٧/٦٦٥).

(٧) هكذا وردت في الأصل بالرسم نفسه.

(٨) قال الذهبي: أبو محمد القرشي، عن إسرائيل، وعنه محمد بن جهيم بخبر باطل، فلا يدرى من هو. (انظر: الميزان ٣/٥٦٩).

(٩) ابن سعد، خال عبد الرحمن. سيأتي برقم [٣٣٢].

(١٠) الكوفي. (انظر: النص [١٧٨]، [٣٣٢]. وكنى مسلم ١٥٨٣. وكنى الدولابي ٢/٢. والمقتنى ٣٠٧٩).

[٧٦] - قلت لأحمد: «عبد الله بن عُصْم؟ قال: إسرائيل[1] يقول: عبد الله ابن عُصْمة، ويقولون: هو ابن عُصْم[2]، كما قال شريك[3]»[4].

[٧٧] - سمعت أحمد يقول: موسى بن عُبَيْدة[5]، قال: أبو عبد العزيز الرَّبَذِيّ[6].

[٧٨] - قال: سمعت أحمد قال: أبو حازم[7] الذي حدّث عنه يزيد بن كيسان[8]: صاحب منصور[9] والأعمش.

[٧٩] - «قال: قلت لأحمد؛ عامر بن مسعود القرشي له صحبة؟ قال: لا أدري، قد روى عن النبيّ ﷺ[10].

قال: وسمعت أبا داود يقول: سمعت مصعب الزُّبيري يقول: له صحبة»[11]،

---

(١) ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. صاحب النص [٤٠٥/أ - و].

(٢) وصوّبه وكيع أيضاً (علل أحمد - ع - ٥٤٨، ١٣٧٧)، وأبو القاسم الطبراني (التهذيب ٣٢١/٥). بينما ورد في (طبقات ابن سعد ٣٢٢/٦. والكاشف ١٠٩/٢): «عصيم» لعلّه مصحّف. وهّو أبو عُلوان الحنفي اليمامي، نزيل الكوفة، صدوق يخطىء. روى عنه شريك (انظر: المصادر المتقدمة، والتقريب ٣١٤).

(٣) ابن عبد الله النخعي.

(٤) علل أحمد - ع - ٥٤٨، ١٣٧٧ بنحوه. وسؤالات الآجري ق ٥٢/أ - ب، وزاد: «وسمعت أحمد يقول: القول ما قال شريك». والتهذيب ٣٢١/٥ نقلاً عن الآجري عن أبي داود.

(٥) ابن نَشِيط المدني. قال أحمد: «لا تحلّ الرواية عنه». وقد ضعّفه النقّاد. مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. (انظر: كنى مسلم ٢٦٠١. وكنى الدولابي ٧٢/٢. والمقتنى ٣٩٠٢. والكاشف ١٨٦/٣. والتهذيب ٣٥٦/١٠. والتقريب ٥٥٢).

(٦) بالتحريك، نسبة إلى «الرَّبَذَة» على مائة ميل وميلين شرق المدينة، قرب ذات عِرْق - ميقات أهل العراق - خربت سنة تسع عشرة وثلاثمائة. (انظر: المناسك ٣٣٠. ومعجم البلدان ٢٤/٣. وأطلس السعودية لحسين حمزة).

(٧) هو سلمان الأشجعي الكوفي مولى عَزّة. وثقه النقاد. مات على رأس المائة. (انظر: التهذيب ١٤٠/٤. والتقريب ٢٤٦).

(٨) اليشكري. صاحب النص [٦٢]، [٣٩٨].

(٩) ابن المعتمر.

(١٠) «الغنيمة الباردة: الصوم في الشتاء». أخرجه الترمذي (١٦٢/٣ في الصوم، ح ٧٩٧)، وقال: هذا حديث مرسل. عامر بن مسعود لم يدرك النبي ﷺ.

(١١) أسد الغابة ١٤٣/٣. والإصابة ٢٦٠/٢. وكذا نقله في التهذيب ٨١/٥ عن الآجريّ عن أبي داود به وبحر الدم ٤٩٤، إلى قوله: «لا أدري».

يعني عامر بن مسعود[1]. وكان أمير ابن الزبير على الحرب على الكوفة[2]، وكان عبد الله بن يزيد الخَطْمي على الصلاة[3].

«قال: وليست للخَطْمي صحبة»[4]: كان صغيراً حين مات النبي صلى الله عليه [وسلم][5].

[٨٠] ـ قال: سمعت أحمد، قال: القاسم بن مُخَيْمِرَةَ، كوفي سكن الشام[6].

[٨١] ـ سمعت أحمد، قال: عبد العزيز بن رُفَيْع، كان يقال له المكي[7]، ولكن كان بالكوفة.

[٨٢] ـ قال: قلت لأحمد: جابر[8]، عن خيثمة؟ قال: هذا خيثمة بن أبي خيثمة[9].

---

(١) ابن أمية الجُمَحي. مختلف في صحبته؛ وكان ممّن نفاها عنه: ابن معين، والبخاري، والترمذي، وابن السكن. والفسوي. ونُقل ذلك عن أحمد. وقد ذكره في الصحابة ابن عبد البر، وابن الأثير، وابن حجر في القسم الأول. (انظر: مصادر الحاشيتين السابقتين. وتاريخ ابن معين ٣/١٢٠، ٤/٥٥. والجرح ٦/٣٢٧. والاستيعاب ٢/٧٩٨. وتحفة الأشراف ٤/٢٣٣. والكاشف ٢/٥٧).

(٢) وكان ذلك سنة أربع وستين؛ حيث اتفق أهل الكوفة على توليه بعد موت يزيد بن معاوية، فأقرّه ابن الزبير قليلاً ثّم عزله. (انظر: تاريخ خليفة ٢٦١. والكامل في التاريخ ٤/١٤٣ ـ ١٤٤).

(٣) هو الأوسي أبو موسى الأنصاري. بعثه عبد الله بن الزبير على صلاة الكوفة سنة أربع وستين. (انظر: تاريخ خليفة ٢٥٩. والكامل في التارخ ٤/١٤٤، ١٧٤).

(٤) سؤالات الآجري ٢٠١ عن مصعب الزبيري. وكذا في الإصابة ٢/٣٨٣. والتهذيب ٦/٧٨ ـ ٧٩ نقلاً عن الآجري، عن أبي داود.

(٥) بل أثبت له الصحبة: الدار قطني، وابن عبد البر، وابن الأثير، وابن حجر، وذكره في القسم الأول. (انظر: الاستيعاب ٢/٧٩٨. وأسد الغابة٣/١٤٣. والسيرة لابن كثير ٣/٣١٢ والإصابة ٢/٣٨٢).

(٦) سكن دمشق من الشام، أبو عُروة الهَمْداني. ثقة فاضل، مات سنة مائة. (انظر: تاريخ أبي زرعة ٢/٧١، ٣٥٤، ٣٥٥، ٥٠١. والتهذيب ٨/٣٣٧. والتقريب ٤٥٢).

(٧) صاحب النص [٣٦٥].

(٨) ابن يزيد الجُعْفِي، كوفي رافضي ضعيف، مات سنة سبع وعشرين ومائة. (انظر: الكاشف ١/١٧٧. والتقريب ١٣٧).

(٩) سيأتي تحت رقم [٣٣٥].

[٨٣] - «قال: سمعت أحمد، ذكر أبا إسحاق الفَزَاري[١]، فقال كان مروان ابن عمه[٢]، كانا من ولد أسماء بن خارجة»[٣].

[٨٤] - «قلت لأحمد: من أين كان مروان[٤]؛ أعني الفزاري؟ قال: كان من أهل الكوفة، كان صار بمكة، ثمّ صار بدمشق[٥]»[٦].

[٨٥] - قال: سمعت أحمد قال: عامر بن شقيق[٧]، روى عنه سفيان[٨]، هو أَسَديّ.

قال: سمعت أحمد يقول: حدّثنا وكيع، عن سفيان، عن عامر بن شقيق الأَسَدي.

[٨٦] - قال: سمعت أحمد قال: [حُمَيْد بن][٩] عبد الرحمن الرُّؤَاسِي[١٠]أبو عَوْف[١١].

---

(١) إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء الكوفي. إمام مشهور، فقيه الثغر، ثقة حافظ له تصانيف. مات بالمِصِّيصَة سنة خمس وثمانين ومائة، وقيل بعدها. (انظر: طبقات ابن سعد ٤٨٨/٧. وكنى الدولابي ٩٩/١. وجمهرة ابن حزم ٢٥٧. والسابق واللاحق ١٠٨. وتهذيب ابن عساكر ٢٥٥/٢. والتهذيب ١٥١/١. والتقريب ٩٢، ٦١٨. ومعجم المؤلفين لكحالة ٩٠/١).

(٢) لاحظ النص التالي.

(٣) تاريخ بغداد ١٥٠/١٣.

(٤) ابن معاوية بن الحارث بن أسماء. صاحب النص [٥٧٦].

(٥) وقال ابن سعد: أتى الثغر فأقام به، ثّم قدم بغداد فنزلها، ثّم نزل مكة ومات بها. (انظر: طبقات ابن سعد ٣٢٩/٧. والجرح ٢٧٢/٨. وتاريخ بغداد ١٤٩/١٣).

(٦) تاريخ بغداد ١٥٠/١٣.

(٧) ابن جَمْرَة بن شداد، من ولد أسد بن خزيمة، كوفي ليّن الحديث من السادسة. (انظر: المؤتلف للدار قطني ٦٠١/٢. وجمهرة ابن حزم ١٩٠، ٢٢٤. والأنساب ٣٠٢/٣. والمغني ٣٢٣/١. والتقريب ٢٨٧).

(٨) الثوري.

(٩) سقط سببته الأرضة، والتكملة من حاشية الأصل.

(١٠) نسبة إلى رُؤَاس من قيس عَيْلان. (انظر الأنساب ١٧٤/٦ - ١٧٥).

(١١) الكوفي. كذا كنّاه ابن سعد، ومسلم، والدولابي، وغيرهم. وقيل: أبو عوف لقب، وكنيته أبو علي. روى عنه أحمد وأثنى عليه ووصفه بخير. مجمعٌ على توثيقه. توفي سنة تسع وثمانين ومائة، على خلاف. (انظر: طبقات ابن سعد ٣٩٨/٦. وكنى مسلم ٢٦٦٤. وكنى الدولابي ٤٧/٢. والجرح ٢٢٥/٣. والتذكرة ٢٨٨/١. والتهذيب ٤٤/٣. والتقريب ١٨٢).

[٨٧] ـ قال: ورأيت أحمد سمّى أبا المغيرة [الحمصي][١]، فقال: عبد القُدُّوس بن الحجاج الخَوْلاني[٢].

[٨٨] ـ سمعت أحمد كنَّى [المغيرة فقال:][٣] «نا وكيع، نا المغيرة بن زياد أبو هاشم»[٤]. [٣/أ].

قال الحسين[٥]: سمعت أبا عبد الله محمد بن عبد الله بن عمّار المَوْصِلي[٦] يقول: أهل العراق يغلطون في كنية المغيرة بن زياد، يقولون: أبو هاشم. وأما هو، أبو هشام[٧]، قال: وداره ها هنا عندنا[٨].

سمعت أحمد يقول: روى سفيان[٩]، عن أبي هاشم المغيرة بن زياد.

[٨٩] ـ قال: سمعت أحمد كنّى حمّاد بن أبي سُليمان، فقال: أبو إسماعيل[١٠]، قال: ذكره عن أبي معاوية، عن مالك؛ يعني ابن مِغْوَل[١١].

---

(١) سقط سبّبته الأرضة، والتكملة من مصادر ترجمته.

(٢) ثقة. مات سنة اثنتي عشرة ومائتين روى عنه أحمد (انظر المناقب ٦٩). والكاشف ٢/٢٠٤. والتقريب ٣٦٠).

(٣) سقط سببته الأرضة، والتكملة من علل أحمد ـ ع ـ ٢٧٥٩.

(٤) علل أحمد ـ ع ـ ٢٧٥٩، عن أحمد.

(٥) ابن إدريس الأنصاري الهروي.

(٦) الأزدي الغامدي أبو جعفر البغدادي المُخَرِّميّ نزيل الموصل. أحد الحفاظ المكثرين. روى عنه الحسين بن إدريس سؤالات في العلل والرجال. مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين. (انظر: الكاشف ٣/٦٢. والتهذيب ٩/٢٦٥. والتقريب ٤٨٩).

(٧) فأبو هاشم كنيته في تاريخ ابن معين ٢/٥٧٩. ومعرفة الرجال ٢/١٤٣. وكنى أحمد ٨٤. وعلل أحمد ـ ع ـ ٧٥٩. وكنى مسلم ٣٥٣٥. وفي ضعفاء النسائي ٩٧. وكنى الدولابي ٢/١٤٨. والمقتنى ٦٣١٦. وفيه: وقيل: أبو هشام وهي كنيته في ضعفاء البخاري ١٠٧. والجرح ٨/٢٢٢. والمجروحين ٣/٦. والتهذيب ١٠/٢٥٨. والتقريب ٥٤٣. وفيهما: ويقال: أبو هاشم. وهو البَجَليّ المَوْصلي. وقد اختلف فيه النقاد. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة.

(٨) أي بالموصل.

(٩) الثوري. كما في علل أحمد ـ ع ـ ٣٣٨٤.

(١٠) وكذا في كنى مسلم ٦٣. وسيأتي تحت رقم [٣٣٨/أ ـ و].

(١١) أبو عبد الله البَجَلي، كوفي ثقة ثبت، مات سنة تسع وخمسين ومائة. (انظر: الكاشف ٢/١١٦. والتقريب ٥١٨).

[٩٠] - وسمعت أحمد كنّى الحسنَ بن أيوب[١] الحَضْرميّ أبا عبد الله[٢]؛ ذكره عن [٣] عصام بن خالد.

[٩١] - قلت لأحمد: الحُرّ بن صَيَّاح[٤]، من أين هو؟ قال: من الكوفة[٥].

[٩٢] - سمعت أحمد يقول: سالم الأفطس: ابن عجلان[٦].

[٩٣] - سمعت أحمد يقول: أبو خالد الواسطي، هو الدَّالاني[٧].

[٩٤] - سمعت أحمد يقول: عطاء الذي حدّث عنه ابن عَوْن[٨]، هو عطاء البزاز أبو يزيد بن عطاء[٩] مولى أبي عوانة[١٠]من فوق[١١]كان من واسط - يزيد بن عطاء[١٢] -.

---

(١) ابن عبد الله الشامي. قال أحمد: ما أرى به بأساً. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ووثّقه ابن حبان. (انظر: الكبير للبخاري ١/٢/٢٨٨. والجرح ٣/١. وثقات ابن حبان ٤/١٢٦. وتعجيل المنفعة ٩٤).

(٢) في الأصل: أبو عبد الله.

(٣) في الأصل: «عنه»، والتصحيح يقتضيه السياق؛ إذ إنّ الحسن بن أيوب من شيوخ عصام هذا، وعصام من شيوخ أحمد. وعصام هو الحضرمي، أبو إسحاق الحمصي، صدوق، مات سنة أربع عشرة ومائتين. (انظر: الكاشف ٢/٢٦٤. والتهذيب ٧/١٩٤. والتقريب ٣٩٠).

(٤) وكذا في طبقات ابن سعد ٦/٣٣٠. وعلل أحمد ١/١٨٦ ط تركيا. والجرح ٣/٢٧٧. والمؤتلف للدار قطني ١/٥٠٣، ١٤٤٦. والكاشف ١/٢١١. والتقريب ١٥٥. ولكن في التهذيب ٢/٢٢١. وثقات ابن حبان ٤/١٨٠: «صباح» بالموحدة.

(٥) نَخَعيّ ثقة من الثالثة. (انظر: مصادر الحاشية السابقة).

(٦) سيأتي تحت رقم [٣٨٩].

(٧) يزيد بن عبد الرحمن الأسدي، مشهور بكنيته، كان نازلاً في بني دالان بالكوفة فنُسب إليهم. مختلف فيه، وقال الذهبي: حَسَن الحديث. وقال ابن حجر: صدوق يخطىء كثيراً، وكان يُدلّس، من السابعة. (انظر: الأنساب ٥/٢٦٦. والمغني ٢/٧٥١. والتهذيب ١٢/٨٢. والتقريب ٦٣٦).

(٨) هو عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح. (انظر: الكاشف ٢/١١٦. والتقريب ٣١٧).

(٩) هو عطاء بن عطاء الكِنْدي. روى عنه أيضاً أبو إسحاق الشيباني. قال ابن معين: ليس بشيء. وذكره ابن حبان في الثقات. (انظر: الجرح ٦/٣٣٩. والثقات ٥/٢٠٥).

(١٠) اليَشْكُريّ. مكرر [٥٤٢].

(١١) أي كان يزيد بن عطاء سيّد أبي عَوانة، ثمّ أعتقه. (انظر: الحاشية السابقة. والميزان ٤/٤٣٤).

(١٢) أي أن ابنه يزيد كان من واسط. سيأتي برقم [٤٣٦].

[٩٥] ـ سمعت «أحمد قال: فَضْل بن دَلْهَم، قال يزيد بن هارون: كان عندنا بواسط[١] قصّاباً»[٢].

[٩٦] ـ سمعت أحمد قال: بُكَيْر بن معروف[٣]، هو قاضي نيسابور.

[٩٧] ـ «سمعت أحمد قال: كان وكيع يخطىء؛ يقول: أبو مَكِين بن أبان[٤] أخي الحكم بن أبان[٥]»[٦]؛ يعني نوح بن ربيعة[٧].

[٩٨] ـ قال: سمعت أحمد، قال: كان معتمر نَخَّاساً[٨].

[٩٩] ـ قال: سمعت أحمد، قال: نا بكر بن عيسى الراسبي[٩].

[١٠٠] ـ سمعت أحمد، قال: يوسف بن يعقوب أبو سلمة، يعني ابن الماجشون[١٠].

---

(١) ثم سكن البصرة. قال ابن حجر: ليّن، ورُمي بالاعتزال، من السابعة. (انظر: الكاشف ٢/٣٨٢. والتقريب ٤٤٦).

(٢) علل أحمد ـ ع ـ ٦٠١٧. وزاد «شاعراً معتزلياً». وكذا عن عبد الله في تهذيب الكمال ١٠٩٨ ـ المخطوط ـ.

(٣) الأسدي، أبو معاذ أو أبو الحسن الدامغاني صاحب «التفسير»، نزيل دمشق. مختلف فيه. وقال ابن حجر: صدوق فيه لين، مات سنة ثلاث وستين ومائة. (انظر: تهذيب ابن عساكر ٣/٢٩٢. والميزان ١/٣٥١. وذيل الكاشف ٥٣. والتهذيب ١/٤٩٥. والتقريب ١٢٨).

(٤) أبو مَكِين: ـ بفتح الميم وكسر الكاف وسكون المثناة التحتيّة ـ نوح بن ربيعة. (انظر: كنى الدولابي ٢/١٢٩. ومؤتلف الأزدي ١١٥. ومؤتلف الدار قطني ٤/٢٠٨٥).

(٥) العدني، أبو عيسى، مختلف فيه، والأكثر على توثيقه. مات سنة أربع وخمسين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٢٤٤. والتهذيب ٢/٤٢٣. والتقريب ١٧٤).

(٦) علل أحمد ـ ع ـ ٢٧٩٠. وسؤالات الآجري ١١٠. وقد نصّ أبو زرعة، وأبو حاتم، والدار قطني، وابن حجر على خطأ وكيع في ذلك. (انظر: الجرح ٨/٤٨٢. والتهذيب ١٠/٤٨٥. والتقريب ٥٦٧).

(٧) سيأتي برقم [٤٦٤].

(٨) مكرر [٥٣٥]. ولم أقف في مصادر ترجمته على وصفه بهذه المهنة. والنَخَّاس: الدَلّال الذي يبيع الجواري والغِلمان والدوابّ. (انظر: الأنساب ٥/٤٧٠).

(٩) أبو بشر البصري. حدّث عنه أحمد، وزاد الأثرم: وأحسن الثناء عليه. وكان ثقة. مات سنة أربع ومائتين. (انظر: التهذيب ٢/٤٨٦. والتقريب ١٢٧).

(١٠) مكرر [٣٨]، [١٩٥].

[١٠١] - قال: سمعت أحمد سمّى أبا قتادة الحَرَّاني، فقال: عبد الله بن واقد[١].

[١٠٢] - سمعت أحمد، ثنا وكيع، نا محمد بن شريك أبو عثمان المكي[٢].

[١٠٣] - سمعت أحمد كنّى إسحاق بن عيسى أبا هاشم[٣].

[١٠٤] - سمعت أحمد نَسَبَ خالد بن عَرْعَرَة الذي روى عنه سِمَاك[٤]؛ نا وكيع، عن إسرائيل[٥]، عن سِمَاك، عن خالد بن عَرْعَرَة[٦].

[١٠٥] - سمعت ابن حنبل ذَكَرَ ابن عتيق، قال: قرىء على سفيان[٧]، اسمه: سليمان بن عتيق[٨]، قال سفيان: رجلٌ من أهل مكة[٩].

[١٠٦] - سمعت أحمد قال: خالد الحَذَّاء يُكنى بأبي المَنَازِل[١٠].

---

(١) خراساني الأصل، مختلف فيه؛ أثنى عليه أحمد ووصفه بالتدليس، وقال: لعله كبر واختلط، والأكثر على تضعيفه. وقد حدّث عنه أحمد - كما في النص [٣٢٠] -، مات سنة عشر ومائتين. (انظر: علل أحمد - ع - ٢١٦، ١٥٣٣. وكنى مسلم ٢٨٠٥. وكنى الدولابي ٢/٨٨. والكاشف ٢/١٤٠. والتهذيب ٦/٦٦. والتقريب ٣٢٨).

(٢) ثقة. مات سنة ثمان وستين ومائة. (انظر: كنى مسلم ٢٢٠١. وكنى الدولابي ٢/٢٧. والعقد الثمين ٢/٢٦. والتهذيب ٩/٢٢١. والتقريب ٤٨٣).

(٣) في الأصل أبو هاشم. وكذا كنّاه مسلم، والدولابي، والذهبي، وغيرهم. وقيل: أبو هشام. وهو القشيري البصري، وقيل البغدادي، نزيل مكة، ابن بنت داود بن أبي هند. وثقه الخطيب. وروى عنه أحمد. (انظر: كنى مسلم ٣٥٤٥. وكنى الدولابي ٢/١٤٨. والمقتنى ٦٣٢٢. وتاريخ بغداد ٦/٣١٨. والعقد الثمين ٣/٢٩٤).

(٤) ابن حرب الذُّهلي، كوفي صدوق في غير عكرمة، تغيّر بآخرة فربما تلقّن. مات سنة ثلاث وعشرين ومائة. (انظر: الميزان ٢/٢٣٢. والتقريب ٢٥٥).

(٥) ابن يونس السبيعي.

(٦) كوفي، روى عن علي، وقد وثقه العجلي وابن حبان. (انظر: طبقات ابن سعد ٦/٢٣٢. وثقات العجلي ١٤٠. وثقات ابن حبان ٤/٢٠٥).

(٧) أحسبه ابن عيينة.

(٨) وفي التهذيب ٤/٢١٠: وقيل: عتيك، وهو وَهْمٌ.

(٩) وقيل: من أهل المدينة. وقد اختلف فيه، وقال ابن حجر: صدوق من الرابعة. وجعله ابن حبان اثنين. (انظر: ثقات ابن حبان ٤/٣٠٤، ٣٠٥. والكاشف ١/٣٩٨. والعقد الثمين ٤/٦١١. والتهذيب ٤/٢١٠. والتقريب ٢٥٣).

(١٠) سيأتي تحت رقم [٤٦٢].

[١٠٧] ـ سمعت أحمد قال: عامر الأحول: ابن عبد الواحد[١].

[١٠٨] ـ سمعت أحمد يقول: حفص بن عبيد الله[٢] الذي روى عنه ابن إسحاق[٣]، ويحيى بن أبي كثير[٤]، ليس هو الذي يحدّث عنه خَلف بن خليفة[٥]؛ الذي يحدّث عنه خلف[٦] ما أعلم أحداً حدّث عنه غيره[٧].

[١٠٩] ـ قلت لأحمد: أم محمد الذي روى عنها عليّ بن زيد[٨]؟ قال: هذا أراه عمته[٩].

[١١٠] ـ قال: سمعت أحمد، قيل له: أبو نَضْرَة؟ قال: المُنْذِر[١٠] بن قُطَعَة.

[١١١] ـ سمعت أحمد قال: عبد الكريم أبو أُمَيّة[١١]، كان يكون بمكة.

---

(١) البصري. مختلف فيه. وقال ابن حجر: صدوق يُخطىء من السادسة. (انظر: الميزان ٢/٣٦٢. والتهذيب ٥/٧٧. والتقريب ٢٨٨).

(٢) ابن أنس بن مالك الأنصاري، بصري صدوق من الثالثة. (انظر: التهذيب ٢/٤٠٥. والتقريب ١٧٢).

(٣) ابن يسار، صاحب السيرة.

(٤) الطائي. سيأتي تحت رقم [٤٤٦].

(٥) ابن صاعد الأشجعي، كوفي نزل واسط ثم بغداد. صدوق اختلط في الآخر. مات سنة إحدى وثمانين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٢٨١. والتقريب ١٩٤).

(٦) الذي حدّث عنه خلف هو حفص ابن أخي أنس بن مالك، أبو عمر المدني. (انظر: موضّح الخطيب ٢/٤٦. وتهذيب الكمال ٨/٢٨٥).

(٧) وقد ذكر المزي (في تهذيب الكمال ٧/٨٠) من الرواة عنه أيضاً: عامر بن يَسَاف، وعكرمة بن عمّار، وأبو مَعْشَر: نَجِيحْ.

(٨) ابن جُدعان. سيأتي تحت رقم [١٥٢].

(٩) وفي التهذيب ١٢/٤٠٢، ٤٧٩: اسمها أميّه بنت عبد الله، وقيل: آمنة، وأُمَيْنَة. وهي امرأة أبيه ـ وليست أخت أبيه ـ، ولعلّ إطلاق العمّة على امرأة الأب كان عرفاً عند العراقيّين آنذاك. (وانظر: التهذيب ٧/٣٢٢).

(١٠) ابن مالك بن قُطَعَة، بصريّ ثقة. مات سنة ثمان ـ أو تسع ـ ومائة. (انظر: كنى أحمد ٧٣. وكنى مسلم ٣٤٤٢. وكنى الدولابي ٢/١٣٧. والكاشف ٣/١٧٥. والتهذيب ١٠/٣٠٢. والتقريب ٥٤٦).

(١١) ابن أبي المُخَارق البصري المُعلّم، نزيل مكة، ضعيف مات سنة ست وعشرين ومائة. (انظر: النص [١٣٢]. وكنى مسلم ١٧٥. وكنى الدولابي ١/١١٣. والمغني ٢/٤٠٢. والتقريب ٣٦١).

[١١٢] ـ سمعت أحمد قال: عبيد الله [بن][1] الأخنس. يُقال له: أبو مالك. روى عنه ابن أبي عَرُوبة، يُكنيه: أبا مالك[2]، عن عطاء[3].

[١١٣] ـ [سمعـ][4]ـت أحمد قال: ضلّ في طريق مكة، فسُمّيَ معاوية الضالّ، هو ثقة ـ يعني معاوية [بن عبد الكر]يم[5] ـ.

[١١٤] ـ سمعت أحمد قال: أبو قِلابَة بصريٌ[6].

[١١٥] ـ أنا الحسين، نا أبو داود، نا موسى [بن إسماعيل، . . .][7] بن دينار، قال: «قال أيوب: لو وُلِدَ [الفضل][8] الرَّقَاشي أخرس كان خيراً له»[9].

[١١٦] ـ [سمعت أحمد قال:][10] أبو الخليل؛ صالح بن أبي مريم[11]. [٣/ب].

[١١٧] ـ وسمعته قال: الفضل بن عيسى الرَّقَاشي[12]، حدّث عن ابن عيينة،

---

(١) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق.

(٢) النَخَعي الكوفي الخَزَّاز، صاحب النص [٤٧٩]. (وانظر: كنى مسلم ٣٠٦١. وكنى الدولابي ٢/١٠٣).

(٣) ونحوه في معرفة الرجال لابن معين ١/١٤٣. وأحسبه عطاء بن السائب الكوفي، صاحب النص [٣٥١].

(٤) التكملة يقتضيها السياق.

(٥) التكملة يقتضيها السياق. وهو الثقفي البصري. وثّقه أحمد هنا، وتحت رقم [٤٨٢] أيضاً.

(٦) واسمه عبد الله بن زيد بن عمرو ـ عامر ـ الجَرْمَي، ثقة فاضل، كثير الإرسال. مات بالشام سنة أربع ومائة، وقيل: بعدها. (انظر: النص [٤٦٢]. وكنى مسلم ٢٨١٦. والكاشف ٢/٨٨. والتقريب ٣٠٤).

(٧) سقط سببته الأرضة، لعلّ أوّله: «ابن إسماعيل»، وهو أبو سلمة التَّبُوذَكي. وباقي السقط لم يتّضح.

(٨) التكملة من حاشية الأصل. وقد أشير إليها بخط مائل إلى اليسار. وهو الفضل بن عيسى بن أبان. بصريّ واعظ منكر الحديث، ورُمِيَ بالقدر، من السادسة. مكرر [١١٧]. (انظر: المغني ٢/٥١٢. والتقريب ٤٤٦. ومصادر الحاشية التالية).

(٩) سؤالات الآجري ٣٢٣ من طريق حمّاد بن زيد، قال: قال أيوب: وذكره. وورد في التهذيب ٨/٢٨٣: قال سلام بن أبي مطيع، عن أيوب، به. وكذا في الميزان ٣/٣٥٦، إلا أنّه جعله من قول سلام، ولم يذكر أيُّوب.

(١٠) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق، وتتناسب مع مقدار السقط.

(١١) مكرر [٤٥٠].

(١٢) مكرر [١١٥].

هو ابن أخي يزيد[1] الرَّقَاشي.

[١١٨] ـ وسمعت أحمد قال: غالب القطان: ابن خُطَّاف[2].

[١١٩] ـ سمعت أحمد قال: محمد بن أبي الوضَّاح، يحدّث عنه [ابن][3] مهدي، يُقال له: أبو سعيد المؤدّب[4].

[١٢٠] ـ وسمعت أحمد قال: أبو العَوَّام القَطَّان[5] بن داورَ. قال الشيخ: أبو العَوَّام بن داود[6].

[١٢١] ـ وسمعت أحمد قال: محمد بن أبي قيس، هو ابن سعيد[7]، وهو الذي أراه[8]. قال: يُكنيه بكر بن خُنَيْس[9] أبا عبد الرحمن الشامي.

---

(١) ابن أبان. بصري ضعيف، من الخامس، مات قبل سنة عشرين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/٢٧٤. والتقريب ٥٩٩).

(٢) خُطَّاف بضمّ المعجمة في طبقات ابن سعد ٧/٢٧١. والتاريخ لابن معين ٤/١٣٣. وكنى أحمد ٦٩. وأسندها الدار قطني في المؤتلف ٢/٩٠٣، ٣/١٠٣١ إلى ابن معين، وابن المديني، بينما أسندها إلى الأثرم، عن أحمد بالفتح. وغالبُ هذا هو ابن أبي غَيْلان، أبو سليمان البصري. مختلف فيه، تؤول أقوال النقاد إلى توثيقه. وقد أخرج له الجماعة. من السادسة. (انظر: الكاشف ٢/٣٧٤. ومعرفة الرواة للذهبي ١٥٧. والتهذيب ٨/٢٤٢. والتقريب ٤٤٢. وهدي الساري ٤٣٤).

(٣) التكملة من حاشية الأصل.

(٤) مشهور بكنيته. صاحب النص [٥٩٢].

(٥) عمران بن داوَر: (ورد بفتح الواو، وفي آخره راء) في علل أحمد ـ ع ـ ٣٩٠٨، ٣٩٨٩، ٤٦٣٦. وطبقات ابن سعد ٧/٢٨٤. وكنى أحمد ٩٢ والكاشف ٢/٣٤٩. والتهذيب ٨/١٣٠. والتقريب ٤٢٩. (وورد بضمّ الواو، وفي آخره دال مهملة) في علل أحمد ـ ع ـ ٢/١٠٨، ١٧٩ ط تركيا. وكنى مسلم ٢٥٤٩. وكنى الدولابي ٢/٤٧. والجرح ٦/٢٩٧. وهو بصريّ مشهورٌ بكنيته، وقد اختلف فيه النقاد، وقال البخاري: صدوق [illegible]م. وتبعه ابن حجر، وزاد: رُمِي برأي الخوارج، وأرخ وفاته بين الستين ومائة، والسبعين.

(٦) لاحظ التعليقة السابقة.

(٧) ابن حسان بن قيس الشامي المصلوب، وقيل: ابن سعيد، وقيل غير ذلك. ويُكنى بأبي قيس، وبغيرها. قيل: قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى. وقد رُمِيَ بالكذب والوضع، وقتله المنصور على الزندقة. من السادسة. (انظر: كنى مسلم ٢٠٩٢. والكاشف ٣/٤٧. والتهذيب ٩/١٨٤. والتقريب ٤٨٠).

(٨) لعل في ذلك إشارة إلى كثرة القلب في اسم أبيه، كما في الحاشية السابقة.

(٩) كوفي عابد، نزل بغداد، مختلف فيه، والأكثر على تضعيفه. وقد وهّاه الذهبي. وقال ابن حجر =

[١٢٢] - سمعت أحمد قال: أبو حبيب الحارث بن مَخْمَر[1].

[١٢٣] - سمعت أحمد، قيل له: عبد الواحد بن قيس، من أين هـذا؟ قال: من أهل الشام[2].

[١٢٤] - سمعت أحمد قال: كان المقرىء[3] لا يقول: عُلَيّ بن رَباح، كان يقول: عَلِيّ[4]. زعموا أنّه كان يكره ذلك[5].

[١٢٥] - قلت لأحمد: معاوية بن صالح[6]، من أهل حمص؟ قال: نعم،

= صدوق له أغلاط. من السابعة. (انظر: الكاشف ١/١٦١. والتهذيب ١/٤٨١. والتقريب ١٢٦).

(١) بفتح ميمَيْ «مَخْمَر». وفي كنى أحمد ٩٨: (بكسر أوله). وفي أخبار القضاة لوكيع ٣/٢١٠: حُرِّف إلى (مَجْهَر، مَجْمَر). وفي كنى الدولابي ٢/١٤٣: حُرِّف إلى (مُحَمَّد). وذكره العسكري في تصحيفات المحدثين ٢/١٠٤٧: (مِخْمَر)، ثم أشار إلى نطق بعض المحدثين له (مُخْمَر، ومَخْمَر)، وفي المؤتلف للدار قطني ٤/٢١١٤: (مَخْمِر) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية وكسرها. وهو الحمصي القاضي. وثقه أحمد، وابن حبان. مات أيام يزيد بن الوليد (١٢٦ هـ). (وانظر: الجرح ٣/٨٩. وثقات ابن حبان ٤/١٣١. وتهذيب ابن عساكر ٣/٤٦٠).

(٢) أبو حمزة السُّلَمي الدمشقي. صاحب النص [٢٨٠].

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد، البصري أو الأهوازي، نزيل مكة. ثقة. مات سنة ثلاث عشرة ومائتين. وروى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٢/١٤٤. وغاية النهاية ١/٤٦٣. والتهذيب ٦/٨٣، ٧/٣١٩. والتقريب ٣٣٠).

(٤) بضمّ العين مصغّر عند أهل العراق، وبالفتح عند أهل مصر. (التهذيب ٧/٣١٩ نقلاً عن ابن سعد، ولم تُضبط في الطبقات ٧/٥١٢). كان يُلقّب بعُلي، وكان اسمه علياً. (مؤتلف الدار قطني ٢/١٠٣٥، ٣/١٥٦٠). ولاحظ مصادر الحاشية التالية.

(٥) أي تصغير اسمه، ولا يحلل قائله. (مؤتلف الدار قطني ٣/١٥٦٠. ومؤتلف عبد الغني ٨٨. والتبصير ٣/٩٦٧). وكان عبد الله بن وهب المصري يروي عنه ولا يصغّره. (التهذيب ٧/٣١٩). يُكنى بأبي عبد الله اللخمي المصري، وقد وثّقه النقّاد، ومات سنة بضع عشرة ومائة. (انظر: الكاشف ٢/٢٨٤. والتهذيب ٧/٣١٨. والتقريب ٤٠١).

(٦) ابن حُدَيْر الحضرمي قاضي الأندلس. صدوق له أوهام. مات سنة ثمان وخمسين ومائة، وقيل: اثنتين وسبعين. (انظر: الكاشف ٣/١٥٧. والتهذيب ١٠/٢٠٩. والتقريب ٥٣٨).

«خرج من حمص قديما[1]»[2]، لم يسمع ابن عياش. سمع منه أبو فَضَالة[3]، وأبو فَضَالة قديمٌ.

وقع إلى الأندلس؛ يعني معاوية، فاستُقْضِيَ عليها، فحجّ[4] وحجّ معه نسوة من قريش. فسمعوا منه بمكة[5].

سمعت أحمد قال: «قال عبد الرحمن بن مهدي: بينما نحن بمكة نتذاكر، إذ جاء واحدٌ فجلس إلينا قليلاً قليلاً، فجعل يذاكرنا؛ فيقول: حدّثنا. فقلنا: من أنت؟ قال: أنا معاوية بن صالح. فانكببنا عليه، وانكبّ الناس»[6].

قال أحمد: أراه لم يكن شاب رأسه.

[١٢٦] ـ قلت لأحمد: أيوب بن تميم[7]؟ قال: شيخٌ من أهل مصر، روى عنه المقرىء[8].

[١٢٧] ـ سمعت أحمد قال: أبو تميم الجَيْشَانيُّ؛ عبد الله بن مالك[9].

[١٢٨] ـ قلت لأحمد: اسم أبي العَطُوف؟ قال: جَرَّاح بن مِنْهَال[10].

---

(١) كان ذلك سنة خمس وعشرين ومائة. (انظر: سؤالات الآجري ٥/ق ٤٤/أ. والتهذيب ١٠/٢١٠).

(٢) الجرح ٨/٣٨٢. والتهذيب ١٠/٢١٠: كلاهما نقلاً عن أبي طالب، عن أحمد بزيادة: «وكان ثقة».

(٣) فَرَج بن فَضَالة. صاحب النص [٣٠٠/أ].

(٤) حجّ في عمره حجةً واحدةً سنة خمس وخمسين ومائة، وفيها لقيه ابن مهدي، وابن عيينة، ومعن ابن عيسى، وغيرهم. (انظر: طبقات ابن سعد ٧/٥٢١. وسؤالات الآجري ٥/ق ٤٤/أ).

(٥) لاحظ التعليقة السابقة.

(٦) الميزان ٤/١٣٥، بنحوه، عن ابن مهدي، وفيه: «فاحتوشناه» بدل «فانكببنا..».

(٧) ابن سليمان التميمي، أبو سليمان الدمشقي. وثقه ابن حبان. ولد سنة عشرين ومائة، ومات سنة ثمان وتسعين ومائة. وقيل: تسع عشرة ومائتين. (انظر: ثقات ابن حبان ٦/٥٩. ومعرفة القراء ١/١٤٨. وغاية النهاية ١/١٧٢. وتهذيب ابن عساكر ٣/٢٠٥).

(٨) عبد الله بن يزيد العدوي.

(٩) وكذا في علل أحمد ـ ع ـ ١٧٦٩. وهو ابن أبي الأشْحم، المصري، أصله من اليمن. مشهور بكنيته، ثقة مخضرم، مات سنة سبع وسبعين. (انظر: كنى مسلم ٤٧١. وكنى الدولابي ١/١٩. والتهذيب ٥/٣٧٩. والتقريب ٣١٩).

(١٠) الجزَري. تركوه. مات سنة ثمان وستين ومائة. (انظر: كنى مسلم ٢٦٨. وكنى الدولابي ٢/٣٢. والمغني ١/١٢٨. واللسان ٢/٩٩). وكأن «ما» الاستفهامية سقطت من أول السؤال.

[١٢٩] ـ قلت لأحمد: زعم فلان أنّ الحسن بن عمران الذي حدّث عنه شعبة، هو أبو عبد الله العَسْقلاني[1]. قال: لا ندري، هو زَعْمُ روح؛ هو ابن عبادة البصري: أن الحسن بن عمران شيخ كان بواسط. قال أحمد: لعله من بعض الشاميّين[2] الذين يقدمون عليهم.

[١٣٠] ـ قال: سمعت أحمد قال: ابن شَوْذَب[3]، بَلْخي وقع إلى البصرة فتأدّب بها، ثمّ خرج[4] إلى بيت المقدس[5].

[١٣١] ـ قال: نَسَب لنا أحمد، عن يعقوب؛ وهو ابن إبراهيم بن سعد[6]، عن أبيه[7]، عن ابن إسحاق[8]؛ حسين بن عبد الله، فقال: ابن عبيد الله بن عباس[9]، الذي روى عن عكرمة[10].

[١٣٢] ـ قلت لأحمد: حديث سفيان[11]: يُتَنفس في الإناء؛ أعني حديث سفيان، عن عبد الكريم، عن عكرمة، عن ابن عّباس[12]، قلت: هو الجَزَري؟

---

(١) مشهور بكنيته هذه. وذكر ابن حجر أنه يكنى بأبي علي أيضاً، وليّن حديثه. (انظر: كنى مسلم ١٨٧٥. وكنى الدولابي ٢/٥٤. وموضح الخطيب ٢/٢٥. والتهذيب ٢/٣١٢. والتقريب ١٦٣).

(٢) ذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق. (تهذيب ابن عساكر ٤/٢٤٠).

(٣) هو عبد الله. لاحظ النص [٢٦١].

(٤) كان ذلك في إمارة عبد الملك بن مروان (٦٥ ـ ٨٦ هـ). (انظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/٧١).

(٥) الجرح ٥/٨٢. وتهذيب الكمال ١٥/٩٤. والتهذيب ٥/٢٥٥. وبحر الدم ٥٣٤؛ كلهم عن أبي طالب، عن أحمد نحوه، وزاد: «وكان من الثقات».

(٦) الزهري، سيأتي تحت رقم [٥٨٤].

(٧) سيأتي تحت رقم [٢٠٢]، [٢٠٩].

(٨) محمد، صاحب السيرة.

(٩) سيأتي تحت رقم [٥٦٦].

(١٠) مولى ابن عباس.

(١١) ابن عيينة.

(١٢) قال: نهى رسول الله ﷺ أن يُتَنَفّس في الإناء أو يُنْفخَ فيه. هذا حديث صحيح؛ فقد أخرجه أبو داود ٤/١١٤ ح ٣٧٢٨. والترمذي ٤/٣٠٤ ح ١٨٨٨. وقال: حسن صحيح وابن ماجه ٢/١٠٩٤، ١١٣٣ ح ٣٢٨٨، ٣٤٢٨. كلهم عن ابن عيينة به، في الأشربة. وقد صحّحه الألباني في صحيح الترمذي ١٥٣٩، وصحيح ابن ماجه. ٢٧٧٠. كما أخرجه البخاري ٤/٢٠ ح ٥٦٣٠ في الأشربة. ومسلم ١/٢٢٥ ح ٢٦٧ في الطهارة. و٣/١٦٠٢ ح بعد ٢٠٢٧ في =

ـ أعني عبد الكريم هو أبو أَميّة[1] ـ. قال: الجَزَري.

قلت: روى الجَزَري، عن الحسن [2] شيئاً [3]؟ فقال: لا.

[١٣٣] ـ قال: سمعت أحمد، قال: محبوب بن الحسن بن هلال بن أبي زَيْنَب[4]؛ يعني البصريّ.

[١٣٤] ـ سمعت أحمد، وعثمان [5] بن أبي شيبة، والحسن بن عليّ [6]، وهذا لفظه، كلّهم يذكره «عن عفّان [7]، عن يحيى بن سعيد[8]، قال: سألت سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس وشعبة بن الحجاج، عن الرجل يغلط في الحديث أو يكذب فيه؟ قالوا: بَيِّن أمرَه بَيِّن أمره»[9].

= الأشربة. كلاهما من حديث أبي قتادة مرفوعاً به، ولم يذكر النفخ، وفيه زيادة.

(١) أبو أمية هذا بصري، وقد تقدم تحت رقم [١١١]. أما الجَزَري فهو ابن مالك الحراني، كنيته أبو سعيد الخِضْرميّ، مولى بني أمية، ثقة متقن مات سنة سبع وعشرين ومائة، وسيأتي تحت رقم [٣١٣]. وكلاهما من الطبقة السادسة. قال ابن حجر: شارك أبو أمية أبا سعيد الجزريَّ في بعض المشايخ، فربما التبس به على من لا فهم له. «انظر: تحفة الأشراف ٥/١٤٨. والكاشف ٢/٢٠٦. والتقريب ٣٦١).

(٢) البصري.

(٣) في الأصل «شيء».

(٤) فيروز. ومحبوب لقب وهو به أشهر، واسمه محمد، سيأتي تحت رقم [٥٢٥].

(٥) ابن محمد بن إبراهيم. أبو الحسن الكوفي، صاحب «المسند» و«التفسير». تُكُلِّم فيه، وقد روى له الشيخان، ووثقه غير واحد إلا أنه له أوهام، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين، عن ثلاث وثمانين. وروى عنه أحمد. (انظر: الميزان ٣/٣٥. والتهذيب ٧/١٤٩. والتقريب ٣٨٦).

(٦) ابن محمد الخلاّل الحَلْواني، نزيل مكة، ثقة حافظ مصنّف، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين. (انظر: الكاشف ١/٢٢٤. والتقريب ١٦٢).

(٧) ابن مسلم الباهلي، بصري ثقة ثبت ربما وهم. وكان ثبتاً في أحكام الجرح والتعديل: مات سنة تسع عشرة ـ أو عشرين ـ ومائتين. وقد روى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٢/٢٧٠. والتهذيب ٧/٢٣٠. والتقريب ٣٩٣).

(٨) ابن فرّوخ القَطّان البصري، نزيل بغداد. جاوز القنطرة في التثبّت والإتقان، واشتهر بمعرفة الحديث ونقد الرجال، وكان شيخاً لأحمد. مات سنة ثمان وتسعين ومائة، عن ثمان وسبعين. (انظر: تاريخ بغداد ١٤/١٣٥. والتهذيب ١١/٢١٦. والتقريب ٥٩١).

(٩) علل أحمد ـ ع ـ ٤٦٨٤، وليس فيه: «وشعبة بن الحجاج». وفيه: «لا يحفظ» بدل: «يغلط». وأخرجه الخطيب (في الكفاية ٨٨) من طريق جعفر بن محمد الصائغ، عن عفّان به، وفيه: «يُتَّهَم في الحديث، أو لا يحفظ» بدل: «يغلط.. فيه». وفيه أيضاً: «للناس» بدل «بيِّن أمرَه» الثانية. =

[١٣٥] - قلت لأحمد: يُكتب عن القَدَريّ[1]؟ قال: إذا لم يكـ[ـن] [2] داعياً[3].

[١٣٦] - سمعت أحمد يقول: احتملوا المرجئة[4] في الحديث[5].

[١٣٧] - قلت لأحمد: [إذا روى][6] يحيى [7] أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول، يُحتج بحديثه؟ قال: يـ[ـحتجّ بحديثه][8].

= وأخرج نحوه عن أحمد (ص ٩٢)، وعقد باباً مستقلاً في ذلك سمّاه: «باب وجوب تعريف المزكي ما عنده من حال المسؤول عنه».

(١) يُراد بالقدريّ هنا، الذي ينفي القدر الإلهي. والقدرية فرقة من المتكلمين، يثبتون للعبد قدرةً يفعل بها ما اختار فعله، وكل إنسان خالق لفعله - عندهم -. (انظر: الفرق بين الفرق ١١٤. والفصل لابن حزم ٣/٢٢).

(٢) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل - داعي -. وكذا ذكره الخطيب في (الكفاية في علم الرواية ١٩٥) أنه مذهب أحمد. وقال الخطيب: إنّما منعوا أن يكتب عن الدعاة خوفاً أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها. وعقد باباً سمّاه: «ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج برواياتهم». وفصّل فيه الخلاف بين أهل الحديث.

(٤) الإرجاء: معناه التأخير والتأجيل. والمرجئة اسم لفرقة من المتكلمين، سُمّوا بذلك لأنهم يؤخّرون العمل عن الإيمان، ويجعلون الإيمان مجرد الاعتقاد القلبي، ويقولون: كما لا تنفع مع الكفر طاعة، كذلك لا تضر مع الإيمان معصية. وعليه فمرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان. ولم يعيّنوا القِصاص الذي يستحقه على كبيرته في الدنيا. (انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ١/٢١٣. والفرق بين الفرق ٢٥. والتبصير في الدين للإسفراييني ٩٧. والملل والنحل للشهرستاني ١٣٩). يريد الإمام أحمد احتمال غير الدعاة منهم - كما في الحاشية التالية، وحاشية النص [٢٢٧] -، واحتمال إرجاء الفقهاء الذي بيّنه الذهبي. (لاحظ حاشية النص [٣٣٨/أ]).

(٥) وفي العلل - م - ٢١٣: وكان أحمد يحدّث عن المرجيء إذا لم يكن داعيةً أو مخاصما. وذكر ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي ١/٥٥: أن مذهب أحمد الكتابة عمن مذهبه مذهب الإرجاء.

(٦) سقط سببته الأرضة. والتكلمة يقتضيها السياق، ومقدار السقط. وقد ظهر من «ذا» النقطة، وجزء من الألف.

(٧) ابن سعيد القطان، شيخ أحمد.

(٨) سقط سببته الأرضة، والتكملة من الكفاية للخطيب ٩٢. والتهذيب ٦/٢٨١. كلاهما من طريق الأثرم، عن أحمد بنحوه. وهو منقول عن ابن المديني في التهذيب ١١/٢١٧. وقال السخاوي: من كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر كانت روايته تعديلاً. وعدّ أناساً، منهم أحمد، ويحيى القطان، وابن مهدي. ولكن الراجح في هذا الباب؛ ما عليه أكثر المحدثين وهو أنه لا يعتبر =

[١٣٨] - سمعت أحمد سُئل عن الرجل يُعرف بالتدليس[١]، يُحتجّ فيما لم يقـ[ـل فيه سمعت][٢]؟ [٤/أ] قال: لا أدري. فقلت: الأعمش[٣] متى تصاد[٤] له الألفاظ؟ قال: يضيق هذا، أي أنّك تحتجّ به[٥].

[١٣٩] - قلت لأحمد: إذا اختلف الفِرْيَابي[٦] ووكيع، أليس يُقضى[٧] لوكيع؟ قال: مثل ماذا؟ قلت: ما لم يروه غيره[٨]. قال: ما أدري، وكيع ربّما

= تعديلاً، ولا يحتجّ بحديثه، لجواز رواية العدل عن غير العدل، أو لكونه عدلاً عنده، ضعيفاً عند غيره. (انظر: فتح المغيث ١/٣١٤ - ٣١٦. وتدريب الراوي ١/٣١٤).

(١) المراد بالتدليس هنا: أن يروي عمّن سمع منه ما لم يسمعه منه بصيغة تحتمل السماع وعدمه؛ كأن يقول: «عن فلان، أو قال فلان..». (انظر: شرح نخبة الفكر ١١٦. وتدريب الراوي ١/٢٢٣).

(٢) سقط سببته الأرضة، ولعل التكملة يقتضيها السياق. ويفيدها حكم التدليس على الصحيح عند جمهور المحدثين: «فما رواه بلفظ محتمل لم يبيّن فيه السماع فمرسل لا يقبل، وما بيّنه فيه كسمعت، وحدّثنا، وأخبرنا، وشِبهها فمقبول محتجّ به». (انظر: الكفاية ٣٦١. وتدريب الراوي ١/٢٢٩ - ٢٣٠).

(٣) الأعمش لقب، واسمه سليمان بن مِهْران، كوفي ثقة حافظ ورع، عارف بالقراءات، عالم بالفرائض، ما نقموا عليه إلا التدليس، وقد وصفه به أحمد وغيره، وعدّه ابن حجر فيمن احتمل الأئمة تدليسه. مات سنة سبع - أو ثمان - وأربعين ومائة. «انظر: الميزان ٢/٢٢٤. وجامع التحصيل ٢٢٨. والتهذيب ٤/٢٢٢. والتقريب ٢٥٤. وتعريف أهل التقديس ٦٧).

(٤) هكذا في الأصل، ويحتمل أن تُقرأ: «تعاد» لأنّ رسمها قريبٌ من ذلك؛ ولعلّ معناهما واحدٌ؛ أي متى تصاد مروياته التي لم يُصرّح فيها بالسماع، وتُعاد له، ولا يُحتجّ به؟.

(٥) «يضيق هذا..»: أي يقل وجود التدليس في مروياته إذا قورنت بكثرتها، والرأي أنّك تحتجّ به، ولو لم يُصرّح بالسماع. ولمثل هذا ذهب ابن حجر؛ حيث عدّه فيمن احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح لقلة ما دلّسوا إلى جنب ما رووا. والتحقيق أنّ مروياته لا تُحمل على الإنقطاع إلا فيما نصّ الأئمة على ردّ حديثه فيه إذا لم يُصرّح بالسماع. والله أعلم. (انظر مصادر حاشية ترجمة الأعمش المتقدمة آنفاً).

(٦) محمد بن يوسف سيأتي تحت رقم [٢٦٨].

(٧) في الأصل «يقضا».

(٨) قال ابن عدي: «له إفرادات عن الثوري». وقد أخرج أحمد عدداً منها وصوّبها من رواية وكيع. وقال الذهبي: لأنه لازمه مدّة فلا يُنكر له ذلك. وقال العجلي: قال لي بعض البغداديين: أخطأ الفِرْيَابي في خمسين ومائة حديث من حديث سفيان. (انظر: النص [٢٦٨]، وعلل أحمد - ع - ٤١٥١، ٤١٥٥، ٤١٥٦، ٤١٥٨، ٤١٦٠، ٤١٦٤. وثقات العجلي ٤١٦. والكامل ٦/٢٢٣٧. والميزان ٤/٧١).

خولف أيضاً[1].

[١٤٠] ـ قال: سمعت أحمد يقول: ما رأيت قوماً سود الرؤوس في هذا الشأن مثل أهل البصرة؛ يعني الحديث والألفاظ، كأنهم تعلموه من شعبة[2].

[١٤١] ـ سمعت أحمد يقول: أهل الكوفة ليس لحديثهم نور؛ يذكرون الأخبار[3].

---

(١) وقد أخرج أحمد جملة من مخالفاته للناس، وأخطائه. (انظر: علل أحمد ـ ع ـ ٤٧، ٩٤٠، ١٣٦٦).

(٢) وقد أخرج أحمد (في مسنده ٢/٢٥٢)، والترمذي (في جامعه ٥/٢٧١، ك التفسير، ح ٣٠٨٥) من حديث أبي هريرة، مرفوعاً: «لم تحل الغنائم لقوم ـ [لأحد] ـ سود الرؤوس قبلكم...»؛ كما أخرجه مسلم (٣/١٣٦٦ ـ ١٣٦٧، ك الجهاد، ب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة، ح ١٧٤٧) بلفظ: «... فلم تحل الغنائم لأحد قبلنا..».

فهي إشارة إلى أن تحليل الغنائم خاص بهذه الأمة من بين سائر الأمم.

فدل ذلك على أن المراد بسود الرؤوس، بنو آدم؛ وعلى أن الإمام أحمد قد أفاد هذا الأسلوب في التعبير، من السنة النبوية.

وفي جملة ما ذكره الإمام أحمد هنا نوع مدح لأهل البصرة، وعلى رأسهم شعبة، حيث صرّح بأنه لم ير قوماً مثلهم في دقّة تعاملهم مع الحديث ونقله، وأنّ شعبة أستاذهم في ذلك.

(٣) في ذلك مغمز لحديث أهل الكوفة، وعلّل ذلك بذكرهم الأخبار، لأنّ الأخبار يُتساهل في قبولها، فكثرة التعامل معها يُعطي في الغالب تساهلاً لا يتناسب مع دقّة نقل الحديث، ونور الحديث إنّما يُسْتَمَدُّ من ألفاظ النبوة، لا من الأخبار. (لاحظ النص السابق واللاحق مع التعليق).

[١٤٢] ـ قال: سمعت أحمد قال: قال عبد الرحمن بن مهدي: قلت لابن المبارك: أهل الكوفة ليس يبصرون [الحديث][1]. فقال: كيف! ثم لقيته بعد ذلك، فقال لي: وجدتُ الأمَر على ما قلتَ.

قال أحمد: كانوا يسألونه[2] عن رأي حمّاد[3] والزهريّ، وأحاديث الصغار[4].

---

(١) التكملة من حاشية الأصل. وهذا النص قريب من سابقه في غمز الكوفيين، لأنهم أصحاب رأي، لمثل ذلك أطلقوا على الكوفة مدرسة أهل الرأي. قال أحمد: وكان عبد الرحمن بن مهدي يذهب إلى بعض مذاهب أهل الحديث وإلى رأى المدنيين. (انظر: التهذيب ٦/٢٧٩).

(٢) أي يسألون عبد الرحمن بن مهدي البصري.

(٣) ابن أبي سليمان مسلم الأشعري الكوفي. فقيه مشهور، من أصحاب الرأي. قال: حماد بن سلمة: كنت أسأله عن المسندات، ويسألونه عن رأيه. وقال مالك: اعترض هذا الدين فقال فيه برأيه. (انظر: النص [٣٣٧/أ ـ و]. وعلل أحمد ـ ع ـ ١٩٥٣. والميزان ١/٥٩٥. والتهذيب ٣/١٦).

(٤) أي أقوال التابعين، لا عن الأحاديث المرفوعة.

باب
ذكر ثقات المدنيين وغيرهم

[١٤٣] ـ أنا الحسين[1]، ثنا سليمان، قال: سمعت أحمد، قال: عمر بن نافع مولى ابن عمر كان من الثقات[2].

[١٤٤] ـ قلت لأحمد: سُمَيٌّ أحبّ إليك أو القعقاع[3]؟ قال: سُمَي[4]. قلت لأحمد: سُمَي! قال: بَخ [5]، ثقة[6].

---

(١) ابن إدريس الأنصاري.

(٢) وقال أحمد في العلل ـ م ـ ١٩٥ لا أعرفه. وفي العلل ـ ع ـ ٤٤٢٧ هذا من أوثق ولد نافع. وإلى توثيقه تؤول أقوال النقاد، وقد تفرّد ابن سعد بقوله: «كان ثبتاً لا يحتجون به». وردّ عليه ابن حجر فقال: «هذا كلام متهافت، كيف لا يحتجّون به وهو ثبت». وقد احتجّ به الجماعة عدا الترمذي. فالقول قول الجمهور، فهو من الثقات. مات في خلافة المنصور (١٣٧ ـ ١٥٨ هـ). (انظر: طبقات ابن سعد/القسم المتمم للمدنيين ٤٠٨. والمغني ٢/٤٧٥. والتهذيب ٧/٤٩٩. والتقريب ٤١٧. وهدي الساري ٤٣٠).

(٣) ابن حكيم الكناني، مدني ثقة. (انظر: الكاشف ٢/٤٠٢. والتهذيب ٨/٣٨٣، والتقريب ٤٥٦).

(٤) وقد خالفه يحيى القطان فقدم القعقاع، كما في التهذيب ٨/٣٨٣.

(٥) كلمة تقال عند الرضا والإعجاب بالشيء واستحسانه، أو المدح، أو الفخر. (انظر: مجمع الأمثال ١/١١٠. والمعجم الوسيط ١/٤٠).

(٦) وقد وثقه أيضاً في العلل ـ ع ـ ٣٢٤٤. وأجمع النقّاد على توثيقه. وهو مولى أبي بكر عبد الرحمن المخزومي، قتلته الحَرورية سنة خمس وثلاثين ومائة. (انظر: التهذيب ٤/٢٣٨. والتقريب ٢٥٦. والتحفة اللطيفة ٢/١٩٤).

قلت: سُمَي أحبّ إليك أم سهيل[1]؟ قال: سُمَي[2].

[١٤٥] - سمعت أحمد قال: أيّ شيء يبالي سعد بن إبراهيم[3] أن لا يحدّث عنه مالك[4].

قال: سمعت أحمد [يقول][5] ما أدري ما كان بلية مالك معه؛ حيث لم يرو عنه؟ ثم قال: زعموا أنّ سعداً كان وعظ مالكاً[6]؛ أي في تنسبه، فتركه[7].

[١٤٦] - سمعت أحمد ذكر حديث البَذَاذَة[8]، فقال: رواه زهير؛ يعني ابن

---

(١) ابن أبي صالح ذكوان السمان. مختلف فيه، وقد احتجّ به الجماعة عدا البخاري. ووثقه الذهبي وقال: وغيره أقوى منه. وقال ابن حجر: «صدوق تغيّر بآخرة». وغاية ما أُخِذ عليه أنّه حدّث نفسه بسبب حزنه على أخيه عبّاد (ت ١٢٧ - ١٣٢ هـ) فنسيَ كثيراً من حديثه. ومات سهيل في خلافه المنصور (١٣٧ - ١٥٨ هـ). (انظر: طبقات ابن سعد/القسم المتمم للمدنيين ٣٤٥. وتهذيب الكمال ١٢/٢٢٣. والميزان ٢/٢٤٣. وهدي الساري ٤٠٦. والتهذيب ٤/٢٦٣. والتقريب ٢٥٩. والتحفة اللطيفة ٢/٢٠٤. والكواكب النيرات ٢٤١).

(٢) وفي تاريخ الدارمي ٣٨٣: قال ابن معين: سُمَي خيرٌ من سهيل عن أبيه.

(٣) ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري قاضي المدينة، حدّث بواسط، ومكة، مجمع على ثقته. وقد أخرج له الجماعة. مات بالمدينة سنة سبع وعشرين ومائة. (انظر: النص [١٥٨]. وأخبار القضاة ١/١٥٠. والكاشف ١/٣٥٠. والتهذيب ٣/٤٦٣. والتقريب ٢٣٠. والتحفة اللطيفة ٢/١٢٣).

(٤) وفي علل أحمد - م - ٦٢: قال المَرُّوذي: قلت: إنّ مالكاً لم يروِ عنه. فكَرِه أبو عبد الله ما قلتُ. وفي التهذيب ٣/٤٦٥: قيل لأحمد: إنّ مالكاً لا يحدّث عنه، فقال: «من يلتفت إلى هذا، سعد ثقة رجل صالح». وقد تقدّم آنفاً أنّه مجمعٌ على ثقته، وأخرج له الجماعة. فلا يضرّه ترك مالك الرواية عنه، والله أعلم.

(٥) التكملة يقتضيها السياق.

(٦) في الأصل «مالك».

(٧) وفي التهذيب ٣/٤٦٥: قال ابن معين: إنّما ترك مالكٌ الروايةَ عنه لأنّه تكلّم في نسب مالك، وهو ثبت لا شك فيه.

(٨) رسمها في الأصل: «البذارة»، وهو تصحيف من «البذاذة».

والبذاذة معناها: الرثاثة في الهيئة، وهي التواضع في اللباس وترك التبجّح به. (انظر: غريب الحديث للهروي ١/١٤٥، ٤/١٤٨. والنهاية ١/١١٠.

والحديث أخرجه أحمد «في الزهد ٧»، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا زهير بن محمد، عن صالح بن كيسان، عن عبد الله بن أبي أمامة، عن أبيه، مرفوعاً.

وأخرجه القضاعي (في مسند الشهاب ١/١٢٥ ح ١١٠)، من طريق عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي، حدثنا ابن مهدي، به مرفوعاً بلفظ: «البذاذة من الإيمان، البذاذة من الإيمان، البذاذة من الإيمان».

وأخرجه الحاكم (في المستدرك ١/٩)، من طريق أحمد بن حنبل، كما في «الزهد» إسناداً =

محمد[1] ـ عن ثقة ـ، عن صالح بن كيسان؛ يعني بالثقة صالح بن كيسان[2].

[١٤٧] ـ سمعت أحمد ذكر عبد الرحمن بن القاسم، فقال: في الدنيا مثل عبد الرحمن بن القاسم[3]!.

= ومتناً، لكنه كرر اللفظ مرتين.

وأخرجه الطبراني (في الكبير ١/٢٤٦ ح ٧٩٠)، من طريق سعيد بن أبي الحسام، حدثني صالح بن كيسان به. وصدّر الحديث بـ «إن» مع تكرار اللفظ مرتين.

وقال فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني «في سلسلة الصحيحة ح ٣٤١) ـ لمّا ذكر رواية الحاكم، وفيها صالح بن أبي صالح السّمان ـ: هذا «وهم من بعض الرواة، إن لم يكن من الحاكم نفسه». وقال أيضاً: وعلى أية حال، «فإنّ كلاً من الصالِحَيْن ثقةٌ في الحديث». ثم رجّح أنّه صالح بن كيسان؛ لما أفادته الروايات.

وتابع صالحاً على روايته عن ابن أبي أمامة، أسامة بن زيد، عنه به. (أخرجه ابن ماجة ٢/١٣٧٩ ح ٤١١٨). وقد رواه محمد بن إسحاق ـ (عند أبي داود ٤/٣٩٣ ح ٤١٦١) ـ، وعبد الله بن عبيد الله بن حكيم بن حزام ـ (عند الطبراني ١/٢٤٦ ح ٧٨٩) ـ كلاهما عن عبد الله بن أبي أمامة، عن عبد الله بن كعب بن مالك، ح. ورواه عبد الرحمن بن كعب بن مالك ـ (عند الطحاوي في المشكل ١/٤٧٨، ٤/١٥١) ـ، كلاهما، عن أبي أمامة به. ففي الطرق الثلاث وجود واسطة بين ابن أبي أمامة وبين أبيه، وهذه رجّحها الألباني على التي لا واسطةَ فيها بينهما، لأنّهم أكثر، وعندهم زيادة علم. (سلسلة الصحيحة ٣٤١). وعزاه السيوطي إلى سعيد بن منصور في سننه، ونقل قوله: «يحتمل أن يكون سمع منهما عن أبيه، ومن أبيه». وقال المزي: «رواه عبد الله بن أبي أمامة، عن محمود بن لبيد، عن أبي أمامة»، كما عزاه السيوطي أيضاً إلى أحمد في مسنده، والترمذي في جامعه. (كنز العمال ٣/٨٧ ـ ٨٨، رقم ٥٦١٩، ٥٦٢١، ٥٦٢٢).

(١) التميمي، سيأتي تحت رقم [٢٢٨].

(٢) المؤدب الفقيه مدنيّ مجمعٌ على توثيقه. وفي العلل ـ م ـ ٥١٣: صالح. وفي الجرح ٤١١، عن الكرماني، عن أحمد: بَخٍ بَخٍ. وقد أخرج له الجماعة. مات بعد سنة ثلاثين ـ أو أربعين ـ ومائة. (انظر: الكاشف ٢/٢٣. والتهذيب ٤/٣٩٩. والتقريب ٢٧٣. والتحفة اللطيفة ٢/٢٣٣).

(٣) هذه العبارة من أعلى مراتب التوثيق. (كما في تدريب الراوي ١/٣٤٣. والرفع والتكميل ١٥٥). وبنحوها قال ابن عيينة، ومصعب الزبيري. وعن أبي طالب، عن أحمد: ثقة ثقة. وقد أجمع النقّاد على ثقته وفضله. مات سنة ست وعشرين ومائة، وقيل بعدها. وهو عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر، المدني الفقيه. (انظر: صحيح البخاري ١/٥٣٢ في الحج، باب (١٤٣) الطيب بعد رمي الجمار، ح ١٧٥٤. والتذكرة ١/١٢٦. والتهذيب ٦/٢٥٤. والتقريب ٣٤٨ والتحفة اللطيفة ٢/٥٢٦).

[١٤٨] ـ قال: سمعت أحمد: بلغني عن مُطرِّف[١] قال: قال مالك[٢]قال لي ابن هُرْمُز[٣] لا تَحْمِلْ الناس على هذا الرأي فإنِّي وربيعة[٤] أول من تكلم فيه.

[١٤٩] ـ قلت لأحمد: عَجْلان مولى المُشْمَعِلّ[٥]؟ قال: ما أرى به بأساً[٦].

[١٥٠] ـ قلت لأحمد: كيف حديث ابن عجلان ـ أرى محمد بن عجلان ـ؟ قال: ليس به بأس[٧].

[١٥١] ـ سمعت أحمد قال: عكرمة بن خالد[٨] ثقة، سمع منه حماد بن سلمة[٩]أحاديث.

---

(١) ابن عبد الله بن مطرف اليساري المدني، ابن أخت مالك. ثقة لم يُصِب ابن عدي في تضعيفه. مات سنة عشرين ومائتين على الصحيح. (انظر: الميزان ٤/١٢٤. والتهذيب ١٠/١٧٤. والتقريب ٥٣٤).

(٢) هو الإمام، مكرر [١٩٢]

(٣) هو عبد الرحمن الأعرج المدني المقرىء. مجمع على توثيقه، مات سنة سبع عشرة ومائة. (انظر: معرفة القراء ١/٧٧. والتهذيب ٦/ ٢٩٠. والتقريب ٣٥٢. والتحفة اللطيفة ٢/٥٤٧).

(٤) ابن أبي عبد الرحمن فروخ، مدني ثقة. يقال له: ربيعة الرأي لكونه فقيهاً مجتهداً بصيراً بالرأي وله كتاب في الفقه. قال ابن سعد: كانوا يتّقونه لموضع الرأي. مات سنة ست وثلاثين ومائة على الصحيح. (انظر: طبقات ابن سعد/القسم المتمم للمدنيين ٣٢٠. والمغني ١/ ٢٣٠. والتقريب ٢٠٧).

(٥) هذا المشهور من ولائه. ويقال: مولى حكيم، ويقال: مولى حِماس. (انظر: طبقات ابن سعد ٥/٣٠٦. والمنفردات لمسلم ١١٤١. ومصادر الحاشية التالية، وله ذكر في النص ٣٣).

(٦) وكذا قال ابن حجر، ونقله عن النسائي. وقال الدار قطني: يُعتبر به. ووثقه ابن حبان. وقال الذهبي: وُثِّق. وليس هو والد محمد بن عجلان: من الرابعة. (انظر: ثقات ابن حبان ٥/٢٧٨. والكاشف ٢/٢٥٩. والتهذيب ٧/١٦٢. والتقريب ٣٨٧. والتحفة اللطيفة ٣/١٧٨).

(٧) وقد وثقه أحمد في العلل ـ ع ـ ١٤٠٧ ـ م ـ ١٦٢، ٥٠٨. والمسائل ـ ص ـ ١٦٤٨. ووثقه ابن عيينة، وابن معين، وأبوزرعة، وأبوحاتم، والعجلي وغيرهم. وقال غيرواحد: صدوق. وضُعِّف في حديث أبي هريرة. وقال السخاوي: والحق أنّ حديثه من قبيل الحسن، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. (انظر: الميزان ٣/٦٤٤. وشرح علل الترمذي ١/٤١٠، ٢/٧٨٧. والتهذيب ٩/٣٤١. والتقريب ٤٩٦. والتحفة اللطيفة ٣/٦٦٧).

(٨) ابن سعيد بن العاص المكي، تفرّد أبو داود بذكره في عداد المدنيين. وقد وثقه النقاد، وقال الذهبي: أخطأ ابن حزم في تضعيفه. مات بعد عطاء بن رباح المتوفي سنة ١١٤ هـ. (انظر: طبقات ابن سعد ٥/٤٧٥. وطبقات خليفة ٢٨١. والجرح ٧/٩. وثقات ابن حبان ٥/٢٣١. والميزان ٣/٩٠. وجامع التحصيل ٢٩٢. والتهذيب ٧/٢٥٨. والتقريب ٣٩٦).

(٩) سيأتي تحت رقم [٢١٧]، [٣٣٨/و]، [٥١٤].

[١٥٢] - سمعت أحمد قال: عليّ بن زيد[1]، وجعفر بن محمد[2]، وعاصم ابن عبيد الله[3]، وعبد الله بن محمد ن عَقِيل[4] ما أقربهم من السواء[5] ننقاد[6] بهم.

[١٥٣] - قال سمعت «أحمد يقول: قال ابن عيينة: كان بعض المشايخ يتّقون حديث عاصم بن عبيد الله[7]»[8]. وكان أحمد ذكره، فلم يذكر «بعض»، ثم قال: نظرت في الكتاب فيه «بعض».

[١٥٤] - قلت لأحمد: عمر بن أبي سَلَمة[9]؟ قال: صالح[10]. قيل لأحمد: هو

---

(١) ابن عبد الله بن جُدْعان البصري، مكيّ الأصل. مختلف فيه ولم يوثق، والأكثر على تضعيفه وعدم الاحتجاج به، وقد تركه البعض. وقال أحمد: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف الحديث. وقال ابن معين: هو أحبّ إليّ من ابن عقيل، وعاصم بن عبيد الله. مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وقيل قبلها. (انظر: المغني ٢/٤٤٧. والتهذيب ٧/٣٢٢. والتقريب ٤٠١).

(٢) ابن علي بن الحسين، الصادق، المدني، مختلف فيه؛ فعن الميموني؛ عن أحمد في العلل - م - ٣٦٠، تحقيق د. وصيّ الله: «ضعيف الحديث مضطرب». ولكن بتحقيق السيد صبحي السامرائي ص ١٦١، من رواية الميموني أيضاً: «ثقة قويّ الحديث». والأول أصوب لمطابقته لما في بحر الدم ١٥٢، عن الميموني. والله أعلم. وقد تكلم فيه ابن سعد وغيره، ووثقه الشافعي، وابن معين، وأبو حاتم، والذهبي - وزاد صدوق -، وغيرهم، واحتجّ به مسلم. وقال ابن حجر: صدوق فقيه إمام، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. (انظر: طبقات ابن سعد ٧/٢٥٢. ومعرفة الرواة ٨٢. والتهذيب ٢/١٠٣. والتقريب ١٤١. والتحفة ١/٤١٩).

(٣) العمري، ضعيف، سيأتي تحت رقم [١٥٣]، [٥٦٦].

(٤) الهاشمي، حسن الحديث، سيأتي تحت رقم [٥٦٦].

(٥) فظهر من أقوال أحمد، أنّ أربعتهم ضعفاء، فهم على اسواء عنده. ولكن ليسوا كذلك عند النقّاد، بل التقارب في المرتبة واضحٌ بين عليّ بن زيد، وعاصم بن عبيد الله، أما جعفر الصادق فهو من الثقات، وأما ابن عقيل فحسن الحديث، والله أعلم.

(٦) هكذا رسمهافي الأصل.

(٧) العمري، له ذكر في النصّ السابق، وسيأتي تحت رقم [٥٦٦].

(٨) علل أحمد - ع - ٤٩٢٣. ولكن في ٢٠٣٨ وفي علل أحمد - م - ١٢٠، ٢٦٧. والجرح ٦/٣٤٧. وتهذيب الكمال ١٣/٥٠٣ كلاهما عن عبد الله، عن أبيه، ولم يُذكر فيها «بعض». وكذا أوردها الذهبي في الميزان ٢/٣٥٤. وابن حجر في التهذيب ٥/٤٧ - كلاهما من قول أحمد -.

(٩) ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قاضي المدينة، مات بالشام سنة اثنتين - أو ثلاث - وثلاثين ومائة. (لاحظ التعليقة اللاحقة).

(١٠) قول أحمد عنه: «صالح»؛ يعني صلاحه في دينه (لاحظ ما قاله السخاوي في فتح المغيث ١/٢٠٣، نوع المنكر). ولكن زاد عبد الله في العلل ٩٠٢: «إن شاء الله»، وزاد ابن شاهين، وابن حجر، والسخاوي، عن أحمد: «ثقة إن شاء الله». وقد اختلف فيه النقاد. وخلاصة قولهم عند ابن حجر: صدوق يخطىء. (انظر: ثقات ابن شاهين ٧١١. ومعرفة الرواة ١٥٢. والتهذيب ٧/٤٥٦. والتقريب ٤١٣. والتحفة ٣/٣٣٤).

أحبّ إليك أو محمد بن عمرو[1]؟ قال: هـ. أحبّ إليّ: «ويحيى[2] ـ زعموا ـ كان يختار محمد بن عمرو عليه»[3].

[١٥٥] ـ سمعت أحمد يقول: كان يحيى[4] ـ زعموا ـ يقول: [محمد][5] بن عمرو أحبّ إليّ من سهيل[6]. فقيل لأحمد وأنا أسمع: أليس سهيل أحب إليك منه؟[قال: نعم][7].

[١٥٦] ـ سمعت أحمد قال: «داود بن قيس ثقة[8]، وهو فوق هشام بن سعد[9]»[10].

---

(١) ابن علقمة بن وقاص الليثي. مختلف فيه، وهو حسن الحديث كسابقه. لكنه مقدّم على سابقه. قال الذهبي: حسن الحديث. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. مات سنة أربع وأربعين ومائة. (انظر: الميزان ٣/٦٧٤. والتهذيب ٩/٣٥٧. والتقريب ٤٩٩. وهدي الساري ٤٤١. والتحفة ٣/٦٩١).

(٢) ابن سعيد القطان.

(٣) علل أحمد ـ ع ـ ٩٠٩ بلفظ مقارب، عن أحمد.

(٤) القطان.

(٥) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق المتقدم.

(٦) في تهذيب الكمال ١٢/٢٢٦. والتهذيب ٤/٢٦٣، عن أحمد بلفظ مقارب. أما في الجرح ٨/٣١. والتهذيب ٩/٣٧٦: فعن ابن المديني، عن القطان: «محمد أعلى منه». وفي الديوان ٣٦٨: قال ابن معين: «هو فوق سهيل بن أبي صالح».

(٧) سقط سببته الأرضة، والتكملة من علل أحمد ـ ع ـ ٣٣٠٠، وفيه: «سألته أيهما أحب إليك؟ فقال: ما أقربهما، ثمّ قال: سهيل؛ يعني أحبّ إليّ». آهـ. ومقدار السقط يتناسب مع ما أثبته.

(٨) وكذا عن أبي طالب. وفي العلل ـ م ـ ٤٣٣: صالح الحديث. وقد وثقه النقاد. مات في خلافة المنصور (١٣٧ ـ ١٥٨ هـ). وهو الفراء الدباغ. (انظر: الكاشف ١/٢٩١. والتقريب ١٩٩. والتحفة ٢/٣٦. ومصادر الحاشية بعد التالية).

(٩) أبو عباد اللهبي مولاهم، له ذكر في النص [١٩٤]. قال أحمد: لم يكن بالحافظ. وقال مرة: ليس هو محكم الحديث. وقال حرب: لم يرضه أحمد. وقد اختلف فيه النقاد، وخلاصة قولهم ما توصّل إليه الذهبي، بأنه حسن الحديث. مات في أواخر سنة تسع وخمسين، أو بعدها. (انظر: علل أحمد ـ ع ـ ٣٣٤٣. والجرح ٩/٦١. والكاشف ٣/٢٢٢. والتهذيب ١١/٣٩. والتقريب ٥٧٢).

(١٠) الجرح ٣/٤٢٢. وفيه: «أكثر من» بدل «فوق». وفي تهذيب الكمال ٨/٤٤١. والتهذيب ٣/١٩٨: «أكبر من». وهي في الثلاثة، من رواية أبي طالب، عن أحمد. وإلى تقديم داود على هشام ذهب ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة. (انظر: التاريخ لابن معين ٢/٦١٧. والجرح ٩/٦١. والتهذيب ١١/٤٠).

[١٥٧] ـ قلت لأحمد: [عبد الله بن عـ]ـامر[١] بن ربيعة؟ قال: ثقة[٢].

[١٥٨] ـ سمعت أحمد يقول: زعموا أنّ سعد بن إبراهيم قال [لابن شهاب: من أبو][٣] الأحوص؟ قال: أما رأيت الشيخ الذي كان في المسجد[٤]. قيل لأحمد [هو أبو][٥] الأحوص[٦] الذي روى عن أبي ذر؟ قال: نعم[٧].

[١٥٩] ـ قلت لأحمد: صالح[٨] مولى التَّوْأَمَة[٩]؟ قال: لقيه مالك ـ زعموا ـ بعد ما كبر[١٠]. [٤/ب] قلت لأحمد: هو مُقارِب الحديث[١١]؟ قال: أما أنا

---

(١) سقط سببته الأرضة، والتكملة من مصادر الحاشية التالية.

(٢) وقد وثقه النقاد، وهو العَنْزي، حليف بني عدي، ولد في العهد النبوي، وعامة مروياته عن الصحابة. مات سنة بضع وثمانين. (انظر: تاريخ الصحابة لابن حبان ١٥٣. والتهذيب ٥/ ٢٧٠. والتقريب ٣٠٩. والتحفة ٢/ ٣٣٤).

(٣) سقط سببته الأرضة، والتكملة من مصادر الحاشية التالية.

(٤) أورده ابن سعد في الطبقات/ المتمم للمدنيين ١٧٥، وأخرجه عبد الله بن أحمد عن أبيه في العلل برقم ١٥٨. وفي طبعة تركيا ١/ ٦٤، ٣٥٨، ٢/ ١٨٢. والفسوي في المعرفة ١/ ٦٨١، ثلاثتهم عن ابن عيينة به، وفيه: «بمكان كذا وكذا يصفه له» بدل «في المسجد».

(٥) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق.

(٦) مولى بني ليث ـ أو بني غِفار ـ تفرد الزهري بالرواية عنه. مختلف فيه، وتؤول أقوال النقاد إلى أنه حسن الحديث. فقد حسّن له الترمذي. وذكره الذهبي في المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد. وقال ابن حجر: مقبول. ولاحظ الحاشية التالية. (انظر: الميزان ٤/ ٤٨٧. ومعرفة الرواة ١٩٣. والتهذيب ١٢/ ٥. واللسان ٧/ ٤٥٠. والتقريب ٦١٧).

(٧) روى عن أبي ذر الغِفاري رضي الله عنه، يرفعه: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإنّ الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى». (أخرجه أبو داود ١/ ٥٨١ ح ٩٤٥. والترمذي ٢/ ٢١٩ ح ٣٧٩. وحسّنه. كلاهما في الصلاة. والنسائي ٣/ ٦ في السهو باب ٧. وابن ماجة ١/ ٣٢٨. في الإقامة، ح ١٠٢٧. والدارمي ١/ ٣٢٢. وأحمد في المسند ٥/ ١٥٠. أخرجوه بأسانيد مختلفة من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عنه به).

(٨) ابن نَبْهان.

(٩) بنت أمية بن خلف الجمحي. كانت معها أخت لها في بطن فسميت باسم وسميت هذه التوأمة. (كما في طبقات ابن سعد/ المتمم للمدنيين ١٤٩).

(١٠) أي بعد اختلاطه ـ تفسرها رواية في العلل (م) ٦٩ ـ، وكان ذلك سنة خمس وعشرين ومائة، وهي سنة وفاته، كما حدّد ذلك ابن حبان في «المجروحين ١/ ٣٦٥».

(١١) بكسر الراء وفتحها في «مقارب»، وهو من القرب ضد البعد. ومعناه بالكسر: أنّ حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات. وبالفتح: أي حديثه يقاربه حديث غيره. فهو على المعتمد بالكسر والفتح: وَسَطٌ لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وهو نوع مدح. فهو يقارب الناس في حديثه ويقاربونه. وهذا الاصطلاح في مرتبة قولهم: «حسن الحديث»، و «صالح الحديث»، و «جيّد =

فأحتمله، وأروي عنه، وأما أن يقوم موضع مجد، فلا[1].

[١٦٠] ـ قال: سمعت أحمد قيل له: شعبة[2] مولى ابن عباس؟ فقال: «قال مالك: لم يكن يشبه القُراء»[3]. ورأيت أحمد كأنه يُحَسِّنُ أمرَه ولا يدفعه[4].

[١٦١] ـ سمعت أحمد، سُئل: روى عن سعيد بن سِمْعَان[5]، غير ابن أبي ذئب؟ قال: لا أعلمه.

[١٦٢] ـ قلت لأحمد: أفلح بن سعيد؟ قال: هو قُبَائي[6]، ما به بأس[7].

= الحديث»، و «ما أعلم به بأساً». (انظر: التبصرة للعراقي ٢/٥. وفتح المغيث ١/٣٦٥ ـ ٣٦٦. وفتح الباقي ٢/٥).

(١) تفسره الحاشية السابقة، فهو عنده حسن الحديث، ولكن قبل الاختلاط. ومما يؤيد هذا المعنى: ما رواه عبد الله بن أحمد، عن أبيه (في العلل ـ رقم ـ ٢٣٨٢، ٤٩٧٩) فيما نصه: «ما أعلم به بأساً، من سمع منه قديماً». وفي ٣٢٣٤: «صالح الحديث». وفي العلل ـ م ـ ٦٩: اختلط. وقد اختلفت فيه أقوال النقاد، إلا أنهم اتفقوا على اختلاطه بعد ما كبر. وقال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه. وهو موافق لقول أحمد، وبنحوه قال الذهبي وابن حجر. وإليه تؤول أقوال النقاد، وقد حُدّد تأريخ اختلاطه كما في الحاشية قبل السابقة، والله أعلم. (انظر: المغني ١/٣٠٥. وشرح علل الترمذي ٢/٧٤٩. والتهذيب ٤/٤٠٥. والتقريب ٢٧٤. والتحفة ٢/٢٣٦. والكواكب ٢٥٨).

(٢) ابن دينار.

(٣) طبقات ابن سعد ٥/٢٩٤. والتاريخ لابن معين ٢/٢٥٦ ـ ٢٥٧. وعلل أحمد ـ ع ـ ٣٢٢٩، ٤٦٩٢، ٤٩١٥. وضعفاء العقيلي ٢/١٨٥ عن عبد الله بن أحمد. والجرح ١/٣٣، وفيه «من» بدل «يشبه»، ٤/٣٦٧. وتهذيب الكمال ١٢/٤٩٨، ٤٩٩. والتهذيب ٤/٣٤٦. والتحفة ٢/٢٢٠: «ليس من القراء».

(٤) يعني أنه حسن الحديث عنده. وفي العلل ـ ع ـ ٣٢٢٩: «ما أرى به بأساً». وقد اختلف فيه النقاد؛ وقال ابن حجر: صدوق سيّء الحفظ، مات في وسط خلافه هشام بن عبد الملك (١٠٥ ـ ١٢٥ هـ). (انظر: مصادر الحاشية السابقة. والكامل ٤/١٣٣٩. والميزان ٢/٢٧٤. والتقريب ٢٦٦).

(٥) الأنصاري الزُّرَقي مولاهم. مجمعٌ على توثيقه، لم يصب الأزدي في تضعيفه. وأكثر من ذكر ترجمته لم يذكر من الرواة عنه ابن أبي ذئب. وزاد المِزِّي والذهبي، والسخاوي: سابق بن عبد الله الجَزَري الرقي. وزاد ابن حجر عليهم: ابن أبي داود. من الثالثة. (انظر: الكبير للبخاري ٣/٤٧٩. والمنفردات لمسلم ٢٢٥. وثقات العجلي ١٨٥. والجرح ٤/٣٠. وثقات ابن حبان ٤/٢٧٨. وسؤالات البَرْقاني ١٨٢. وتهذيب الكمال ١٠/٤٩٠. والكاشف ١/٣٦٣. والديوان ١٥٩. والتهذيب ٤/٤٥. والتقريب ٢٣٧. والتحفة ٢/١٤٨).

(٦) نسبة إلى قُبَاء، قرية على ميلين قبلي المسجد النبوي. وفيها المسجد الذي أسس على التقوى. (انظر: الأنساب ط/٤٤٢. والمغانم المطابة ٣٢٣). وصارت اليوم حياً من أحياء المدينة.

(٧) وكذا قال ابن معين، والنسائي. وقال أبو حاتم: شيخ صالح الحديث. وقال الذهبي وابن حجر:=

[١٦٣] - «قلت لأحمد: أبو زيد المدني؟ قال: أي شيء يُسْأل عن رجل روى عنه أيوب[١]» [٢].

[١٦٤] - سمعت أحمد يقول: كان سليمان بن بلال [٣] كاتب يحيى بن سعيد؛ وهو الأنصاري.

[١٦٥] - سمعت أحمد يقول: قال عبد الله بن جعفر[٤] من ولد المِسْور بن مَخْرَمَة يقال له: المَخْرَمِيّ، ثقة[٥].

وسمعت أحمد ذكره مرة أخرى، فقال: كان حادّ الرأس، ذكياً حافظاً، ولكن مالكاً غمزه، كان مع فلان[٦] - سمّاه أحمد -.

= صدوق، مات سنة ست وخمسين ومائة. وهو الأنصاري مولاهم. (انظر: معرفة الرواة ٧٣. والمغني ١/٩٣. والتهذيب ١/٣٦٧. والتقريب ١١٤. والتحفة ١/٣٣٤).

(١) كأنه يرى رواية أيوب السَخْتِيَانّي عن الشخص توثيقاً له، وذلك لإمامة أيوب وتثبته وإتقانه. (لاحظ شرح علل الترمذي ١/٣٧٦ وما بعدها). فأبو يزيد ثقة عند أحمد. وقال مالك: «لا أعرفه». ولكن عدم معرفته مع أنه مدني كانت - كما قال ابن سعد - بسبب تحولّ أبي يزيد إلى البصرة، فروى عنه البصريّون. وزاد ابن معين: ليس يُعرف بالمدينة. وقد وثّقه ابن معين، والذهبي. وهو من الطبقة الرابعة، وقد أخرج له البخاري حديث القسامة فقط. (انظر: طبقات ابن سعد ٧/٢٢٠. والتاريخ لابن معين ٢/٧٣٢. وصحيح البخاري ٣/٥٣ في المناقب ح ٣٨٤٥. والكاشف ٣/٣٩١. والتهذيب ١٢/٢٨٠. والتقريب ٦٨٥).

(٢) التهذيب ١٢/٢٨٠ عن الآجري، عن أبي داود، عن أحمد به، وفيه: «تسأل» بدل«أي شيء يُسأل».

(٣) التيمي مولاهم. ذُكِر هنا في ثقات المدنيين. وعن الميموني عن أحمد قال: صالح الحديث. وقال أبو طالب، عن أحمد: لا بأس به ثقة. وقد وثقه النقاد. مات سنة سبع وسبعين ومائة. (انظر: معرفة الرجال لابن معين ١/٩٩. وعلل أحمد - م - ٢٠٥. سؤالات ابن أبي شيبة ١٠١. والكاشف ١/٣٩١. والتهذيب ٤/١٧٥.
والتقريب ٢٥٠. والتحفة ٢/١٧٦).

(٤) ابن عبد الرحمن بن المسور.

(٥) وكذا عن أبي طالب، وزاد حنبل: ثقة. وقال أبو داود: يثبته - ثلاثتهم عن أحمد - ووثقه ابن المديني والبخاري، والعجلي، والذهبي - في المغني - وهو قوله المتأخر -، وغيرهم. واحتجّ به مسلم. وعن صالح، عن أحمد: ليس بحديثه بأس، وكذا قال أبو حاتم، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم. والمعول عليه ما ذهب إليه المتقدمون من توثيقه، وهو ما قاله الترمذي: ثقة عند أهل الحديث. مات سنة سبعين ومائة. (انظر: مسائل الإمام أحمد - ص - ١٥٥٢. وتهذيب ابن عساكر ٧/٣٤٧. والمغني ١/٣٣٤. والكاشف ٢/٧٧. والميزان ٢/٤٠٣. والتهذيب ٥/١٧١. والتقريب ٢٩٨. والتحفه ٢/٣٠٦).

(٦) وعن صالح بن أحمد، عن أبيه: إنما أنكر عليه أهل المدينة، لأنه خرج مع حسين - بن علي بن=

[١٦٦] - قلت لأحمد: عبد الرحمن بن عطاء، يروي عنه ابن أبي ذئب؟ قال: ما أرى بحديثه بأساً[١].

[١٦٧] - سمعت أحمد يقول: سعد[٢] بن إسحاق[٣]، شيخ ثقة.

[١٦٨] - سمعت أحمد يقول: «صفوان بن سليم، كان من خيار عباد الله[٤]»[٥].

[١٦٩] - قلت لأحمد: عبدربه بن سعيد[٦] أحب إليك أو يحيى؟ قال: ما فيهما إلا ثقة[٧]، إلا أنّ يحيى أشهر[٨].

= الحسن بن الحسن -بفخ. وأشار ابن سعد إلى خروجه مع محمد بن عبد الله بن حسن العلوي النفس الزكية بفخ وكان يظنه المهدي المنتظر. (انظر: أطبقات ابن سعد/ المتمم للمدنيين ٤٥٤. ومسائل أحمد - ص - ١٥٥٢. والسير ٧/ ٣٢٩).

(١) مختلف فيه. وقال ابن حجر: صدوق فيه لين وهو الذارع، ابن أبي لبيبة، صاحب الشارعة - أرض بالمدينة -، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة (انظر: طبقات ابن سعد/ المتم للمدنيين ٣٣٣. والميزان ٢/ ٥٧٩. والتهذيب ٦/ ٢٣٠. والتقريب ٣٤٦. والتحفة ٢/ ٥١٥).

(٢) في الأصل «سعيد»، والتصحيح من مصادر الحاشية التالية.

(٣) ابن كعب بن عُجرة البَلَوي الأنصاري مولاهم. أجمع النقّاد على توثيقه، إلا ما قاله أبو حاتم: : صالح. والذهبي: صدوق. أما قوله: «صالح»: فقد قال السخاوي في فتح المغيث ١/ ٢٠٣: يريدون بها الديانة جرياً على عادتهم في إطلاق الصلاحية، أما حيث أريد في الحديث فيقيّدونها. اهـ. فلا تعارض إذاً. أمّا قول الذهبي: «صدوق» فلا أعلم له وجهاً في إنزاله عن مرتبة الثقة، علماً بأنّه لم يذكره في الميزان والضعفاء. مات بعد سنة أربعين ومائة. (انظر: الجرح ٤/ ٨٠. والكاشف ١/ ٣٥١. والتهذيب ٣/ ٤٦٦. والتقريب ٢٣٠. والتحفة ٢/ ١٢٥).

(٤) وفي العلل - ع - ٣٢٦٢: «ثقة» بدل «كان». وفي آخره: «الصالحين». وفي التهذيب ٤/ ٤٢٥: من رواية أبي بكر بن أبي الحصيب: ذكر صلاحه. وقد أجمع النقاد على ثقته، وأشار أكثرهم إلى فقهه وفضله وعبادته. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة عن اثنتين وسبعين سنة. (وانظر: الكاشف ٢/ ٢٩. والتقريب ٢٧٦. والتحفة ٣/ ٢٤٠).

(٥) علل أحمد - ع - ٣٢٦٢ كما في الحاشية السابقة.

(٦) ابن قيس الأنصاري أخو يحيى. مجمعٌ على توثيقه، وقد أخرج له الجماعة. مات سنة تسع وثلاثين ومائة، وقيل غير ذلك. (انظر: تسمية الأخوة لابن المديني ٧٧. والكاشف ٢/ ١٥٣. والتهذيب ٦/ ١٢٦. والتقريب ٣٣٥. والتحفة ٢/ ٤٦١. والحاشيتين التاليتين).

(٧) ونحوه في علل أحمد - ع - ١٢٠٠.

(٨) أخو سابقه، مجمعٌ على توثيقه أيضاً، وهو كما قال أحمد أشهر من أخيه، بل وأعلى رتبه منه عند النقاد. مات بالعراق سنة ثلاث وأربعين ومائة، وقيل غير ذلك. (انظر: تسمية الأخوة ٧٧. والكاشف ٣/ ٢٥٦. والتهذيب ١١/ ٢٢١. والتقريب ٥٩١).

[١٧٠] - قلت لأحمد: داود بن فَرَاهِيج؟ قال: مدني؛ قال وكيع: ذكره شعبة يوماً؛ فجعل يقول، - يريد أحمد، أي يضعّفه[١]

[١٧١] - سمعت أحمد قال: جعفر بن نَجِيْح جدّ عليّ[٢]، قد رُوي عنه، ليس به بأس[٣].

[١٧٢] - سمعت أحمد، نا يعقوب[٤]، نا أبي[٥]، عن ابن إسحاق[٦]، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم[٧]، عن عمر بن الحكم بن ثوبان، وكان ثقة[٨].

[١٧٣] - سمعت أحمد قال: عبد الخالق بن سلمة، شيخ ثقة. روى عنه شعبة، يوثّقه غير مرة[٩].

---

(١) وعن عبد الله بن أحمد، عن أبيه، عن وكيع: ذكره شعبة فقَصَّبَه، وروى يحيى القطان وغيره تضعيف شعبة له. وقال المرُّوذي: ليّن أمرَه أحمدُ. وقال الساجي: كان أحمد يضعّفه. وعن حنبل، عن أحمد: صالح الحديث. وقد اختلف فيه النقاد، وخَلصَ الذهبيّ إلى أنّه حسن الأمر. (انظر: العلل - ع - ١٥٥، ٦٥٧. والعلل - م - ١٥٤. وضعفاء النسائي ٢٩. وضعفاء العقيلي ٢/ ٤٠. وثقات ابن حبان ٤/ ٢١٦. والمغني ١/ ٢٢٠. واللسان ٢/ ٤٢٤. وتعجيل المنفعة ١١٩. والتحفة ٢/ ٣٦).

(٢) ابن عبد الله بن جعفر جد علي بن المديني.

(٣) وكذا في النص [٤٢٢]. وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وسكت عنه البخاري وابن أبي حاتم. وذكره الطوسي في رجال الشيعة. (انظر: التاريخ لابن معين ٢/ ٨٨. والكبير للبخاري ٢/ ٢٠١. والجرح ٢/ ٤٩١. وثقات ابن حبان ٦/ ١٤٠. واللسان ٢/ ١٣٠. والتحفة ١/ ٤٢١).

(٤) ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري. مكرر [٥٨٤].

(٥) إبراهيم. سيأتي تحت رقم [٢٠٢]،[٢٠٩].

(٦) هو محمد، صاحب السيرة.

(٧) ابن الحارث التيمي، مدني ثقة له أفراد. مات سنة عشرين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/ ١٥. والتقريب ٤٦٥).

(٨) ووثقه العجلي، وابن حجر في «الفتح»، والذهبي - وزاد: صدوق - وابن حبان، وابن سعد - وزاد: صالح الحديث -، واحتجّ به مسلم. ونقل ابن الجوزي، والذهبي، والسخاوي قول البخاري فيه: ذاهب الحديث. وقال الذهبي: فكأنّ ابن الجوزي غلط - أي في نقله عن البخاري - وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق. مات سنة سبع عشرة ومائة عن ثمانين سنة. (انظر: طبقات ابن سعد ٥/ ٢٨١. وثقات العجلي ٣٥٦. وضعفاء ابن الجوزي ٢/ ٢٠٧. والمغني ٢/ ٤٦٥. والتهذيب ٧/ ٤٣٦. والتقريب ٤١١. والفتح ١٣/ ١٢٦ في الأحكام، باب ٧، ح ٧١٤٩. والتحفة ٣/ ٣٢٥).

(٩) وفي علل أحمد - ع - ٣٢٠٥: «عبد الخالق بن سلمة، روى عنه شعبة، ثقة، حدّث عن حمّاد» - يعني ابن أبي سليمان -. «وعبد الخالق بن سَلِمة الشيباني؛ كذا قال إسماعيل بن عليّه: سَلِمة. ويزيد بن هارون قال: ابن سَلَمة ثقة. وقد روى عنهما شعبة جميعاً، وكلاهما ثقتان». اهـ. وذكر =

[١٧٤] - قلت لأحمد: أصحاب نافع[١]؟ قال: أعلم الناس بنافع عبيد الله[٢] وأرواهم[٣]. قلت: فبعده مالك[٤]؟ قال: أيوب[٥] أُقَدِّم. قلت: تُقَدِّم أيوب على مالك؟ قال: نعم[٦].

[١٧٥] - سمعت أحمد قال: عبد الله بن سعيد بن أبي هند، ما أحسن حديثه وأصحّه[٧].

[١٧٦] - قال: سمعت أحمد قال: فاطمة بنت المنذر[٨] امرأة هشام بن عروة[٩] الذي قال هشام لمحمد بن إسحاق:

= أبو داود في باب أهل الكوفة - النص [٣٧٧] -: عبد الخالق آخر من شيوخ شعبة أيضاً. فالظاهر أنّ الذين ذكرتهما آنفاً عن عبد الله، عن أبيه: أحدهما صاحب هذا النصّ، والآخر صاحب النصّ [٣٧٧]. ولكن الأول قال فيه البخاري في الكبير ٦/١٢٥: عبد الخالق، عن حمّاد، سمع منه شعبة، وعده في العراقيّين. وكذا عند ابن حبان في الثقات ٧/١٣٩. وهنا ذكره أبو داود في عداد المدنيين، ولم أقف في عداد المدنيين إلا على ابن أبي حازم سلمة بن دينار، المذكور في ثقات ابن حبان ٧/١٣٩. والتحفة ٢/٤٦١. وهو غير المعني هنا. أما الثاني - الشيباني - فقد ذكر في عداد البصريّين لا الكوفيين. وقد كنّاه في التهذيب أبا روح، ثم قال: وقيل هما اثنان. وقد وثقه الأئمة، من السادسة. (انظر: الكاشف ٢/١٥٣. والتهذيب ٦/١٢٣. والتقريب ٣٣٥).

(١) مولى ابن عمر.

(٢) ابن عمر بن حفص العمري الفقيه. مجمعٌ على ثقته وإتقانه مات بالمدينة سنة بضع وأربعين ومائة. (انظر: الكاشف ٢/٢٣١. والتقريب ٣٧٣. والحاشية التالية ومصادرها).

(٣) ومثله في العلل - م - ٤٣. والجرح ٥/٣٢٦، عن أحمد. وكان يحيى القطان يقدّم عبيد الله على مالك أيضاً، وكذا أحمد بن صالح المصري. وكان ابن مهدي يخالفهما. (انظر: السير ٦/٣٠٤. والتهذيب ٧/٣٩).

(٤) هو الإمام، سيأتي تحت رقم [١٩٢].

(٥) السَّخْتِيَانيّ.

(٦) وسُئل ابن المديني: من أثبت أصحاب نافع؟ قال: أيوب وفضله، ومالك وإتقانه، وعبيد الله وحفظه. (التهذيب ١/٣٩٨).

(٧) وفي العلل - م - ٤٤٥: ثقة. وعن أبي طالب، عن أحمد: ثقة ثقة. وفي بحر الدم ٥٢٨: «ثقة مأمون». وقد وثّقه الجمهور، وليّنه يحيى القطان، ووهّنه أبو زرعة، وقال الذهبي: ضعّفه أبو حاتم بلا حجّة. وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم. وقد احتجّ به الجماعة، فالعمل على الاحتجاج به. مات سنة ست - أو سبع - وأربعين ومائة. (انظر: المغني ١/٣٤٠. والديوان ٢١٧. ومعرفة الرواة ١٢٥. والتهذيب ٥/٢٣٩. والتقريب ٣٠٦. وهدي الساري ٤١١. والتحفة ٢/٣٢٨).

(٨) ابن الزبير بن العوام، ثقة. (انظر: التهذيب ١٢/٤٤٤. والتقريب ٧٥٢).

(٩) ابن الزبير بن العوام، ثقة فقيه، ربّما دلّس. مات سنة خمس - أو ست - وأربعين ومائة عن سبع وثمانين سنة. (انظر الميزان ٤/٣٠١. والتقريب ٥٧٣).

من أين كان يدخل على امرأتي[1]!؟.

[١٧٧] - «سمعت أحمد ذكر محمد بن إسحاق، فقال: كان رجلاً يشتهي الحديث فيأخذه كتب الناس فيضعها في كتبه[2]»[3].

«سمعت أحمد، قيل له: حدّث ابن إسحاق، نا نافع، عن ابن عمر: يُزَكَّى عن العبد النصرانّي[4]، فقال هذا أشر على ابن إسحاق[5]»[6].

[١٧٨] - سمعت أحمد قال: عبد الرحمن بن إسحاق المدني صاحب[7]، قدم

---

(١) وأخرجه في العلل - ع - ٢٣٤٤، وفيه «هو» بدل من «أين» وأخرجه كل من أصحاب الكتب التالية: ضعفاء العقيلي ٤/٢٤، ٢٥. والجرح ٧/١٩٣. والكامل ٦/٢١١٧، ٢١٢٠. وتاريخ بغداد ١/٢٢٢. كلهم من طريق يحيى القطان، عن هشام. كما ورد نحوه في طبقات ابن سعد/المتم للمدنيين ٤٠١. والمعارف لابن قتيبة ٤٩٢. ووفيات الأعياز ٤/٢٧٧. [والميزان ٣/٤٧٠. والسير ٧/٤٩. والتهذيب ٩/٤٠ - ٤٥ - وقد تعقّب غير واحد من النقّاد إنكار هشام، وأثبتوا سماع ابن إسحاق وغيره من الغرباء من فاطمة.

(٢) يشتهي الحديث: أي كان عنده رغبة قوية في طلب الحديث، حتى تجاوز حدّ السماع من الشيوخ، فصار ينسخ كتب الناس ويضعها في كتبه. وهذا نوع جرح، فقد كان شعبة يعتبر مجرد استعارة الكتب جرحاً في الراوي (العلل - ع - ٣٣٢٠). وكان ابن معين، وابن مهدي يريان الكتابة عن كلّ أحدٍ جرحاً في الراوي (العلل - ع - ٣٨٥٩، ٤٩٤٦). ولكن عقّب الذهبي (في السير ٧/٤٦) على قول أحمد هذا، فقال: هذا الفعل سائغ، فهذا «الصحيح» للبخاري فيه تعليقٌ كثير.

(٣) ضعفاء العقيلي ٤/٢٨: بلغني عن أبي داود، وساقه. وتاريخ بغداد ١/٢٢٩، به. والسير ٧/٤٦ والتهذيب ٩/٤٣، عن أبي داود. وانظر بحر الدم ٨٧١: حيث أسهب في سرد أقوال أحمد.

(٤) وقد أخرج الشيخان من حديث أبي هريرة، مرفوعاً: ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة. (انظر: صحيح البخاري حديث ١٤٦٣، ١٤٦٤. وصحيح مسلم حديث ٩٨٢. ولاحظ المغني لابن قدامة /٦٢٠. ثلاثتهم في الزكاة).

(٥) هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي، صاحب السيرة. اختلف فيه قول أحمد، ووثقه في «أخبرنا» و «حدثنا» ورماه بالتدليس. كما اختلف فيه النقّاد اختلافاً كبيراً، لخّصه الذهبيّ بقوله: صدوق، إمام في السير، وزاد ابن حجر: يدلسّ، رُمِيَ بالتشيع والقدر. مات بالمدينة سنة أربع وخمسين ومائة. (انظر: مصادر تعليقات تخريج النص. وعلل أحمد - م - ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٣٠٢، ٣٤٥، ٤١٠. وعيون الأثر ١/٨. ومعرفة الرواة ١٦٣. والمغني ٢/٥٥٢. وشرح علل الترمذي ١/٤١٢. وتعريف أهل التقديس ١٣٢. والتقريب ٤٦٧. والتحفة ٣/٥٢١).

(٦) ضعفاء العقيلي ٤/٢٨: بلغني عن أبي داود، وساقه.

(٧) هذه الكلمة إما محرّفة من «صالح» وإما يوجد سقط في الكلام.

البصرة، وهو فوق هذا؛ يعني فوق عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي[1]. وكان ذكره إلّا أنّه أيضاً ليس بذاك[2]. قلت: الذي روى عن أبي الزناد؟ قال: هو هذا ـ يعني المدني[3] ـ.

[١٧٩] ـ سمعت أحمد، قيل له: صالح بن محمد بن زائدة؟ قال: هو أبو واقد، له أحاديث كثيرة[4].

[١٨٠] ـ سمعت أحمد، قيل له: ابن أبي ذُبَاب؟ قال: ليس به بأس. قال الحسين: وهو عبد الرحمن بن الحارث بن أبي ذُبَاب[5].

[١٨١] ـ قال: سمعت أحمد، قال: محمد بن أبي يحيى[6] ليس به بأس[7].

---

(١) أبو شيبة الواسطي. وكذا قدمه في «العلل». وقدّمه ابن سعد، وأبو حاتم، وابن عدي. انظر: النص ٧٥، ٣٣٢. وعلل أحمد ـ ع ـ ٢٥٦٠. وطبقات ابن سعد ٦/٣٦٢. والجرح ٥/٢١٣. والكامل ٤/١٦١٤).

(٢) صاحب النص[٣٣٢].

(٣) هو عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن كنانة. ويقال: عَبّاد بن إسحاق. قال أحمد، والفسوي، وابن خزيمة، والنسائي: ليس به بأس. وقال أحمد مرة، وابن معين، ويعقوب بن شيبة: صالح. وقال أحمد أيضاً، وتبعه ابن عدي بقوله: صالح الحديث. وضعفّه قوم، ووثّقه آخرون؛ منهم أبو داود، ورماه بالقدر. وقال أبو حاتم: حسن الحديث، وليس بثبت ولا قوي. وقال ابن حجر: صدوق رُمي بالقدر من السادسة. (انظر: العلل ـ ع ـ ٢٥٥٩، ٣٣٠٧. والعلل ـ م ـ ٦١، ٤٠٦. ومعرفة الرواة ١٣٢. والتهذيب ٦/١٣٧. والتقريب ٣٣٦. والتحفة ٢/٤٦٧).

(٤) وفي العلل ـ ع ـ ٣٢١٩: «ما أرى به بأساً». لقد تفرد أحمد بهذا القول، ولم أر من حسّن حاله من النقاد، بل العمل عندهم على تضعيفه، وإن كان صاحب غزو وجهاد. مات بعد سنة أربعين ومائة. (انظر: الميزان ٢/٢٩٩. والتهذيب ٤/٤٠١. والتقريب ٢٧٣. والتحفة ٢/٢٣٤).

(٥) بضم الذال المعجمة بعدها موحدة خفيفة (كما في الإكمال ٣/٣٠٨). ولم أقف على من بيّن حاله، سوى ذكر ابن حبان له في الثقات، وأنّه يروي عن عثمان بن عفان، وتبعه السخاوي، وسبقهما أحمد في ذكره فيمن رووا عن عثمان. وذكر غيرهم أنه روى عن أبيه، عن عثمان. (انظر: العلل ـ ع ـ ٤٦٧. وثقات ابن حبان ٥/١٠١. وسؤالات البَرْقاني ٢٨٣. وذيل الميزان ٣٢٧. وتعجيل المنفعة ٢٤٩. والتحفة ٢/٤٧٥).

(٦) سمعان الأسلمي.

(٧) وكذا قال يحيى القطان، وزاد: وأخوه ـ أُنَيْس ـ أثبت منه. كما في التهذيب ١/٣٨٠. وقال ابن حجر: «صدوق». بل هو ثقة عندهم. مات سنة أربع وأربعين ومائة، على خلاف. (انظر: طبقات ابن سعد/القسم المتمم للمدنيين ٣٦٠. والمعرفة والتاريخ ٣/٥٥. وثقات ابن شاهين ١٢٢٥. وسؤالات السجزي ٢٢١. والكاشف ٣/١٠٨. والميزان ٤/٦٦. والتهذيب ٩/٥٢٢. والتقريب ٥١٣).

[١٨٢] - وقلت لأحمد: سعد؛ أعني ابن سعيد؟ قال: ليس هو مثل هؤلاء؛ أعني أخويه يحيى، وعبد ربه[١]، سعد ليس بمحكم الحديث[٢].

[١٨٣] - سمعت أحمد قال مُجَمِّع بن يحيى[٣] - يعني الأنصاري -، شيخ ثقة[٤].

[١٨٤] - قلت لأحمد: أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل[٥]، كيف حديثه؟ قال: .....[٦].

[١٨٥] - سمعت أحمد قال: عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار[٧]، لا بأس به مقا[رب الحديث][٨].

[١٨٦] - قلت لأحمد: أبوه؛ أعني جعفر[٩] أبا عبد الحميد[١٠] بن جعفر ......[١١]. [أ/٥].

---

(١) ابنا سعيد الأنصاريان، تقدما تحت [١٦٩].

(٢) وفي العلل - ع - ١٢٠٠، نحو هذا النص. وفيه أنه ضعيف الحديث. وكذا ضعفه برواية المروذي ١١١. وفي المسائل - ص - ١٦٣٥ أيضاً. وقد اختلف فيه النقاد. وقال الذهبي: صدوق. وزاد ابن حجر: سيء الحفظ. وهو خلاصة الأقوال. مات سنة إحدى وأربعين ومائة. (انظر: الكامل ١١٨٨/٣. والكاشف ١/٣٥١. والتهذيب ٣/٤٧٠. والتقريب ٢٣١. والتحفة ٢/١٢٩).

(٣) ابن يزيد بن جارية الكوفي. قال ابن سعد في الطبقات ٣٦٨/٦: أصله مديني.

(٤) ووثقه الأكثر. وعن أحمد: لا أعلم إلا خيراً. وقال ابن معين: صالح الحديث. وزاد أبو حاتم: ليس به بأس. وقال ابن حجر: صدوق، من الخامسة. (انظر: ١٢١/٣. والتهذيب ٤٧/١٠. والتقريب ٥٢٠).

(٥) ابن الأسود الأسدي، يتيم عروة، نزيل مصر. مجمعٌ على توثيقه. مات سنة بضع وثلاثين ومائة. (انظر: السير ١٥٠/٦. والتهذيب ٣٠٨/٩. والتقريب ٤٩٣. والتحفة ٦٣٨/٣).

(٦) سقط سببته الأرضة، مقداره كلمة أو كلمتان.

(٧) العدوي مولى ابن عمر. اختلف فيه النقاد، وقال البغوي والذهبي: صالح الحديث. وقال ابن المديني: صدوق، وزاد ابن حجر: يخطىء من السابعة. (انظر: المجروحين ٥١/٢. ومعرفة الرواة ١٣٥. والتهذيب ٢٠٦/٦. والتقريب ٣٤٤. وهدي الساري ٤١٦. والتحفة ٥٠١/٢).

(٨) سقط سببته الأرضة. ولعل السياق، وأسلوب أحمد في هذا الاصطلاح يقتضي لفظ «الحديث» كما في رقم [١٥٩]، [٣٣٢].

(٩) ابن عبد الله بن الحكم الأنصاري، ثقة من الثالثة. (التقريب ١٤٠).

(١٠) عبد الحميد، سيأتي برقم [١٩٣].

(١١) سقط سببته الأرضة، لم يتضح لي. ومقداره ثلاث كلمات.

[١٨٧] ـ سمعت أحمد، قيل له: العلاء بن عبد الرحمن، أليس ثقة؟ قال: بلى هو ثقة(١).

[١٨٨] ـ قلت لأحمد: عمر بن محمد العسقلاني؟ قال: ثقة(٢)، روى عنه سفيان(٣)، وسمع منه أبو عاصم(٤) وأصحابنا.

[١٨٩] ـ سمعت أحمد يقول: عبد الحكيم بن أبي فروة، شيخ ثقة(٥).

[١٩٠] ـ سمعت أحمد قال: عاصم بن محمد ـ الذي يحدّث عن محمد بن كعب (٦) ـ ثقة (٧).

[١٩١] ـ قلت لأحمد في أسامة بن زيد الليثي، فقال: تركه بآخره(٨).

---

(١) وفي العلل ـ ع ـ ٣١٧١، عن أحمد: ثقة. ووثقه ابن سعد، وابن حبان، وقال الترمذي: «هو ثقة عند أهل الحديث». بل اختلف فيه أهل الحديث، ولخّص قولهم الذهبي بقوله: صدوق. وزاد ابن حجر: ربّما وهم. مات سنة بضع وثلاثين ومائة. وهو ابن يعقوب الحُرَقي. (انظر: الميزان ٣/١٠٢. والتهذيب ٨/١٨٦. والتقريب ٤٣٥).

(٢) وثقه أحمد أيضاً في العلل ـ ع ـ ٣٥٨، ٣٣٣٧، وفي رواية حنبل. وهو كذلك عند النقاد. مات قبل سنة خمسين ومائة، وهو عمر بن محمد بن زيد العمري. (انظر: الكاشف ٢/٣٢١. والتهذيب ٧/٤٩٥. والتقريب ٤١٧).

(٣) الثوري؛ كما صرح به في العلل ـ ع ـ ٣٥٨. وقد روى عنه ابن عيينة أيضاً؛ كما في التهذيب (٧/٤٩٥).

(٤) النبيل. سيأتي تحت رقم [٥٣٣/ب].

(٥) وفي العلل ـ م ـ ٢٩٧: ليس به بأس. وكذا قال أبو زرعة. وقد وثقه غير واحد. وقال الدارقطني: مُقِلٌ يُعتبر به إذا حدّث عنه غير الواقدي. وقال الذهبي: صويلح. مات سنة ست وخمسين ومائة. وبعضهم يسمّيه: عبد الحكم. وهو ابن عبد الله بن أبي فروة. (انظر: طبقات ابن سعد/المتمم للمدنيين ٣٥١. والتاريخ لابن معين ٢/٣٤١. وضعفاء العقيلي ٣/١٠٣. والجرح ٦/٣٤. وسؤالات البرقاني ٣١١. والميزان ٢/٥٣٧. واللسان ٣/٣٩٤. والتحفة ٢/٤٥٢).

(٦) القرظي، مدني ثقة عالم. مات سنة عشرين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/٩٢. والتقريب ٥٠٤).

(٧) ووثقه أحمد أيضاً في العلل ـ ع ـ ٥٦٢٩. وفي المسائل ـ ص ـ ١٦٢١: ضعيف. لكن في الجرح ٦/٣٥٠، وتهذيب الكمال ١٣/٥٤٣ من رواية صالح: ثقة. ووثقه ابن معين، وأبو داود، وأبو حاتم، وابن حبان، وابن حجر. وقال النسائي: ليس به بأس. وأبو زرعة: صدوق، وتبعه الذهبي. وقد احتجّ به الجماعة، فالقول قول الجمهور. وهو عاصم بن محمد بن زيد العمري، من السابعة. (انظر: الكاشف ٢/٥٣. والتهذيب ٥/٥٧. والتقريب ٢٨٦).

(٨) وفي العلل ـ ع ـ ٥٠٣، ١٤٢٨: روى عن نافع أحاديث مناكير. وقد اختلفت فيه أقوال النقاد؛ =

وسمعت أحمد يقول: «يحيى[1] ترك أسامة بآخره»[2]؛ وذاك أنّ عثمان بن عمر[3] ذاكره عنه[4]، عن عطاء[5]، عن جابر: حَلَقْتُ قبل أن أرمي[6].

[١٩٢] - «سمعت أحمد قال: كان ابن أبي ذئب ثقة صدوقاً[7] أفضل من

= وقال الذهبي وابن حجر: «صدوق يهم». وقال السخاوي: حديثه من قبيل الحسن. مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. (انظر: المغني ١/٦٦. والتهذيب ١/٢٠٩. والتقريب ٩٨. والتحفة ١/٢٨٧).

(١) ابن سعيد القطان.

(٢) العلل -ع- ٨٧٤، ٤٧١٢. والعلل -م- ٣٩٦، ٤٣٥. والكامل ١/٣٨٥، وتهذيب الكمال ٢/٣٤٩: كلاهما عن أبي طالب، عن أحمد.

(٣) ابن فارس العبدي، بصري ثقة. مكرر [٥٨٨].

(٤) أي أنّ عثمان ذكر يحيى، عن أسامة الليثي.

(٥) ابن أبي رباح المكي، ثقة فاضل كثير الإرسال. مات سنة أربع عشرة ومائة. (انظر: الكاشف ٢/٢٦٥. والتقريب ٣٩١).

(٦) والمعنى: أن عثمان ذاكر يحيى وحدّثه بحديث، عن أسامة، عن عطاء، به. فترك يحيى أسامةَ لهذا الحديث. هذا ما صرّح به عبد الله بن أحمد، عن أبيه (في العلل ٤٧١٢). وكذا أخرجه عن عبد الله، العُقيليُّ (في الضعفاء ١/١٨). وابن عدي (في الكامل ١/٣٨٥)؛ بلفظ: «منى كلها منحر. -وفيه كلام غير هذا-». وسيأتي بيان هذا الكلام قريباً عند ذكر نصّ الحديث. وقال ابن معين (في التاريخ ٢/٢٣): كان يحيى القطان يكره لأسامة أنّه حدّث عن عطاء، عن جابر، أنّ رجلاً قال: يا رسول الله! حلقت قبل أن أنحر. وإنّما هو عن عطاء مرسل. أما قوله: «حلقت قبل أن أرمي»: فهو جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد (في المسند ٣/٣٢٦)، عن عثمان بن عمر، عن أسامة، به مطولاً بلفظ: نحر رسول الله ﷺ، فحلق، وجلس للنّاس، فما سُئل عن شيء إلا قال: لا حرج، لا حرج، حتى جاءه رجلٌ فقال: حلقت قبل أن أنحر. قال: لا حرج. ثمّ جاء آخر، فقال: يا رسول الله! حلقت قبل أن أرمي. قال: لا حرج... الحديث. وبنحوه أخرجه العقيلي ١/١٨ - ١٩.

(٧) هذا اللفظ جمع فيه الإمام أحمد بين وصفي التوثيق، والمبالغة في الصدق. وقد أجمع النقاد على توثيق محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب، إلا أنّ بعضهم ضعفه في الزهري؛ =

مالك بن أنس، إلا أنّ مالكاً أشدّ تنقيةً للرجال منه[1]؛ ابن أبي ذئب لا يُبالي عن من يُحدّث»[2].

سمعت أحمد يقول: كان ابن أبي ذئب تفقه.

«سمعت أحمد ذكر عن حماد الخياط[3] يقول: كان ابن أبي ذئب يُشبه سعيد ابن المسيب[4].

قيل لأحمد: خُلِّف مثلَه ببلاده؟ قال: لا، ولا بغير بلاده؛ يعني ابن أبي ذئب»[5].

سمعت أحمد قال: مالكٌ ما أصحّ حديثه عن كُلٍّ[6].

قلت لأحمد: اختلاف أحاديث الزهري؟ قال: منها ما روى عن

= منهم الإمام أحمد ـ كما في آخر هذه الترجمة ـ؛ وحجة بعضهم أن سماعه منه عرض؛ فيردّ بأنّ رواية العرض عند المحدثين صحيحة؛ والذي حملهم على ذلك: أنه سأل الزهري في شيء فاختلفا فيه، فامتنع الزهري عن تحديثه، ثمّ ندم ابن أبي ذئب، وسأله أن يكتب له أحاديث من حديثه فكان يحدّث بها؛ بينما سُئل ابن معين عن حاله في الزهري، فقال: ثقة. وقال الفلّاس: هو في الزهري أحبّ إليّ من كل شامي، وقد احتجّ به الجماعة، غير أنّ البخاري أخرج له عن الزهري في المتابعات. فَضَعْفُهُ في الزهري ليس ضعفاً مطلقاً، إنّما كان ذلك نسبياً إذا ما قيس بروايته عن غير الزهري. مات سنة ثمان وخمسين ومائة. (انظر: تاريخ بغداد ٢/٢٩٦. والكاشف ٣/٦٩. والتهذيب ٩/٣٠٣. والتقريب ٤٩٣. وهدي الساري ٤٤٠).

(١) وقال ابن عيينة: ما كان أشدّ انتقاد مالك للرجال، وأعلمه بشأنهم، كنّا ننظر إلى الشيخ إن كتب عنه وإلا تركناه. وقال ابن معين: كلّ من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم أبا أمية. وقال ابن حبان: «ما كان يروي إلا ما صحّ، ولا يحدّث إلا عن ثقة». مات سنة تسع وسبعين ومائة. (انظر: النص [١٩٩]. وثقات ابن حبان ٧/٤٥٩. والتهذيب ١٠/٦ ـ ٧، ٩).

(٢) تاريخ بغداد ٢/٢٩٨ به. والتهذيب ٩/٣٠٤، عن أبي داود، وليس فيه «ثقة».

(٣) ابن خالد القرشي، بصري ثقة أميّ من التاسعة. (انظر: الكاشف ١/٢٥١. والتقريب ١٧٨).

(٤) أي في فضله، وخشونته، ومذهبه، وأمره بالمعروف. (انظر: العلل ـ ع ـ ١١٩٥. وتاريخ بغداد ٢/٢٩٨، عن البغوي، عن أحمد. وبحر الدم ١٢٦٦، عن محمد بن الشافعي، عن أحمد).

(٥) تاريخ بغداد ٢/٢٩٨. والتهذيب ٩/٣٠٤، عن أبي داود. وبحر الدم ٩١٢، عن أحمد. وورد نحوه في العلل ـ ع ـ ٤٧٩، ١١٢٢.

(٦) انظر: حاشية قوله المتقدم: «مالكاً أشدّ تنقيةً للرجال». وثقات ابن حبان ٧/٤٥٩.

رجلين[١]، ومنها ما جاء عن أصحابه - يعني الوهم -.

[١٩٣] - سمعت أحمد ذكر عبد الحميد بن جعفر، فقال: ليس به بأس قد احتمله الناس.

سمعتُ أحمد قال: قال يحيى[٢]: كان سفيان الثوري يضعّف حديث عبد الحميد بن جعفر[٣].

[١٩٤] - سمعت أحمد قال: كان يحيى[٤] لا يحدّث عن هشام بن سعد[٥].

[١٩٥] - قلت لأحمد: يوسف بن الماجِشُون[٦]؟ قال: لم يكن به بأس[٧].

[١٩٦] - «قلت لأحمد: عبد الحميد بن سليمان، قال[٨] هو أخو فُلَيْح[٩]؟

---

(١) وقال المَرُّوذي في العلل ٦٠: «وسألته عن ابن أبي ذئب، كيف هو؟ قال: ثقة. قلت في الزهري؟ قال كذا وكذا، حدّث بأحاديث - كأنّه أراد خولف -». وفي تهذيب الكمال ٢/٩١، وقال ابن معين: إبراهيم بن سعد أحَب إليّ في الزهري، يقولون بن أبي ذئب لم يصحّح عن الزهري شيئاً.

(٢) ابن سعيد القطان.

(٣) وزاد عبد الله عن أبيه في العلل ٤٦٧٨: «يعني أظنّه من أجل القدر، وهو عندنا ثقة ثقة». وفي ٣٢٢٣: «ليس به بأس». وكذا قال النسائي، وابن عدي. واختلف فيه قول النقاد. وقد وثّقه الذهبي، وقال مرة: صدوق؛ وزاد ابن حجر: ربما وهم. وقد أخرج له البخاري تعليقاً، وبقيّة الجماعة. وهو عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم الأنصاري، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. (انظر: الكاشف ٢/١٤٩. ومعرفة الرواة ١٣٢. والتهذيب ٦/١١٢. والتقريب ٣٣٣).

(٤) القطان.

(٥) اللهبي، مكرر [١٥٦]. كأنه يشير إلى تضعيف يحيى له. والنص في العلل (٣٣٤٣)، عن عبد الله عن أبيه. ونقلاً عنه أيضاً في التهذيب ١١/٤٠.

(٦) هو يوسف الماجشون بن الماجشون يعقوب بن أبي سلمة.

(٧) وعن الميموني، عن أحمد في العلل ٤٦٩: «ليس به بأس». وقد وثقه النقّاد. مات سنة خمس وثمانين ومائة. وروى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٣/٣٠٢. التهذيب ١١/٤٣٠. والتقريب ٦١٢).

(٨) «قال»: كأنها زائدة.

(٩) ابن سليمان بن أبي المغيرة الخُزاعي، أو الأسلمي. ويقال فُلَيح لقب؛ واسمه عبد الملك، صدوق كثير الخطأ، مات سنة ثمان وستين ومائة. وهو من السابعة. (التقريب ٤٤٨).

قال: نعم. قلت لأحمد: فُلَيْح أليس أكبر منه؟ قال: بلى بكثير[1]. قلت لأحمد: كيف حديث عبد الحميد؛ يعني ابن سليمان؟ قال: ما أدري، إلا أنّه ما أرى كان به بأسٌ[2]، وكان مكفوفاً، وكان ينزل مدينة أبي جعفر[3]»[4].

[١٩٧] ـ سمعت أحمد، وقيل له: عبد العزيز بن أبي حازم[5]؟ قال: أرجو أنه لا بأس به[6]. فقيل لأحمد: هو أحبّ إليك أو الدَّرَاوَرْدِي[7]؟ فقال: لا، بل هو أحبّ إليّ، ولكن الدَّراوَرْدِي أعرف منه[8].

ثم قال أحمد: يُقال: له بَلِيَّة أخرى أيضاً ـ يعني ابن أبي حازم ـ لم يكن بكثير الحديث، فلما مات سليمان بن بلال[9] أوصى إليه فدُفعت كتبه إليه، فأخرج أحاديث كثيرةً للنّاس[10].

[١٩٨] ـ سمعت أحمد ذكر الدَّرَاوَرْدي[11]، فقال: كتابه أصحّ من حفظه[12].

---

(١) فُلَيح من الطبقة السابعة، والآخر من الطبقة الثامنة. (مصادر الحاشية السابقة، واللاحقة).

(٢) لكن ضعفه النقاد. ولم أقف على من وثقه. يعرف بأخيه فُلَيح، من الثامنة. (انظر: الكاشف ٢/١٥٠. والتهذيب ٦/١١٦. والتقريب ٣٣٣).

(٣) المنصور الخليفة العباسي(١٣٦ ـ ١٥٨هـ). ومدينته المذكورة هي المدينة المدوّرة، التي بناها نحو سنة خمس وأربعين ومائة، على نهر دجلة، فكانت نواة مدينة بغداد فيما بعد. (انظر: بلدان الخلافة الشرقية ٤٨).

(٤) تاريخ بغداد ١١/٦١.

(٥) واسم أبي حازم سلمة بن دينار.

(٦) وفي العلل ـ م ـ ٢١١: «ليس به بأس». وكذا قال النسائي في أحد قوليه، ووثقه في الآخر. وقد اختلف فيه النقاد، وتؤول أقوالهم إلى أنه صدوق، فقيه مشهور، مات سنة أربع وثمانين ومائة. (انظر: الميزان ٢/٦٢٦. والمغني ٢/٣٩٧. والتهذيب ٦/٣٣٣. والتقريب ٣٥٦).

(٧) صاحب النص التالي.

(٨) وفي العلل ـ م ـ ٢١١: قلت أحب إليك من الدَّرَاوَرْدي؟ فقال: نعم. وأخرج في الجرح ٥/٣٨٢، عن أبي طالب، عن أحمد: «لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه». وقال أبو حاتم وأبو زرعة: أفقه من الدَّرَاوَرْدِي، والدَّرَاوَرْدِي أوسع حديثاً. وقال ابن سعد ٥/٤٢٤: هو دون لدَّرَاوَرْدِي.

(٩) التيمي، صاحب النص [١٦٤].

(١٠) فَبَلِيَّتُهُ في ذلك أنّه حدّث بهذه الأحاديث ولم يسمعها. وقال أحمد أيضاً: وقد روى عن أقوام لم يكن يُعرف أنّه سمع منهم. (انظر: الجرح ٥/٣٨٢. والميزان ٢/٦٢٦).

(١١) هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد.

(١٢) وأخرج ابن أبي حاتم (في الجرح ٥/٣٩٥)، عن أحمد: «إذا حدّث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدّث من كتب الناس وَهِمَ، كان يقرأ من كتبهم فيخطىء». وكذا ورد في التهذيب ٦/٣٥٤.

سمعت أحمد غير مرة يقول: عامّة أحاديث الدَّرَاوَرْدي، عن عبيد الله[1] أحاديث عبد الله العمري[2] مقلوبة، وربّما لم يذكر مقلوبة ولا عامّة[3].

وسمعته[4] أيضاً يقول: عبد العزيز[الدَّرَاوَرْ]دي[5] عنده عن عبيد الله مناكير[6].

[١٩٩] - سمعت أحمد، قيل له: إنّ شعبةَ قال: قدمت [المدينةَ قبل مـ]وت[7] نافع [8]، ولمالكٍ حلقةٌ فأنكره: ابن واحدٍ وعشرين[9] أي شيء. . . [10].

[سمعت][11] أحمد يقول: مالك أعرف بأهل بلاده فأما عن غيره أهل بلاده،

---

(١) ابن عمر بن حفص العمري، تقدم في النصّ [١٧٤].

(٢) أخو سابقه، مختلف فيه، وتؤول أقوال النقاد إلى ما توصّل إليه السخاوي، حيث قال: «صالح الحديث، لا يبلغ حديثه درجة الصحة». مات سنة إحدى - أو اثنتين - وسبعين ومائة. (انظر: الميزان ٢/٤٦٥. والتهذيب ٥/٣٢٦. والتقريب ٣١٤. والتحفة ٢/٣٦٥).

(٣) وأخرج في الجرح ٥/٣٩٥، عن أحمد قوله: ما حدثّ عن عبيد الله بن عمر، فهو عن عبد الله بن عمر. وفي٥/٣٩٦: ربّما قلب حديث عبد الله العمري، يرويه عن عبيد الله بن عمر.

(٤) كانت في الأصل: «سمعت».

(٥) سقطّ سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق.

(٦) وقال المَرُّوذي (في العلل ٢١٠): «سألته عن الداراوردي، فقال: ما أدري ما أقول لك فيه، أحاديثُه، كأنّه ينكر بعضها». وقد اختلف فيه النقّاد. وقال الذهبي: صدوقٌ، غيره أقوى منه. وقال ابن حجر: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطىء. وقال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر. مات سنة ست - أو سبع - وثمانين ومائة. (انظر: المغني ٢/٣٩٩. والميزان ٢/٦٣٣. والتهذيب ٦/٣٥٣. والتقريب ٣٥٨).

(٧) سقط سببته الأرضة، ولعلّ التكملة يقتضيها السياق.

(٨) كان موت نافع مولى ابن عمر سنة سبع عشرة ومائة، وقيل: غير ذلك.

(٩) كان مولد مالك سنة أربع وتسعين، وقيل غير ذلك.

(١٠) سقط سببته الأرضة، ولم يتضح لي، مقداره كلمة واحدة.

(١١) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق.

فقد حدّث [عن عبد الكريم أ][1] بي أُمَيّة، وحميد الأعرج[2]، وحميد الطويل[3].
قيل: احتمَلَهُم عن قلّة نفر منهم؟ قال: نعم. [٥/ب].

[٢٠٠] - سمعت أحمد سُئل عن قول مالك: أدركتُ أهل العلم ببلدنا؛ قال: ربيعة، وابن هرمز، ثم ذكر أحمد شيئاً.

[٢٠١] - قلت لأحمد. ابن أُكَيْمَة[4] رُوِيَ له غير هذا الحديث[5]؟ قال: يُروى عن ابن له[6].

[٢٠٢] - «سمعت أحمد قال: كان وكيع كفّ عن حديث إبراهيم بن سعد، ثمّ

---

(١) سقط سببته الأرضة، والتكملة من التعليق على النص [١٩٢] عند قوله: «مالك أشدّ تنقية للرجال». وعبد الكريم هذا له ذكر في النص [١١١]، [١٣٢]. وهو بصري ضعيف.

(٢) ابن قيس المكي، سيأتي تحت رقم [٢١٥]. وقد اختلف فيه قول أحمد. وقال ابن عدي في الكامل ٢/٦٨٧: روى عنه مالك، وناهيك به صدقاً إذا روى عنه مالك؛ فإن أحمد ويحيى قالا: لا نُبالي أن لا نسأل عن من روى عنه مالك.

(٣) ابن أبي حميد البصري. ثقة إلا أنّه عيب عليه تدليسه عن أنس، ودخوله في شيء من أمر الأمراء. مات سنة اثنتين وأربعين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٢٥٦. والتقريب ١٨١).

(٤) هو عُمارة - وقيل: عمّار، أو عمرو، أو عامر - الليثيّ المدنيّ، مات سنة إحدى ومائة، ولم يرو عنه غير الزهريّ. (انظر: المنفردات لمسلم ٢٥٢. والتهذيب ٧/٤١٠. والتقريب ٤٠٨).

(٥) يريد الحديث المشهور في القراءة خلف الإمام، جاء فيه: «ما لي أنازع القرآن» (الجرح ٦/٣٦٢. والتهذيب ٧/٤١١). لقد أخرجه الأربعة من طريق الزهري، عن ابن أُكَيْمة، عن أبي هريرة، مرفوعاً. وقال الترمذي: حسن. لكن صحّحه أحمد شاكر أثناء تعليقه على السنن. كما صحّحه الألباني في كلّ صحيح من صحاح الأربعة، وغيرها. (انظر: سنن أبي داود ١/٥١٦ ح ٨٢٦. وسنن النسائي ٢/١٤٠. وسنن الترمذي ٢/١١٨ ح ٣١٢. وسنن ابن ماجه ١/٢٧٦ ح ٨٤٨، ٨٤٩. كلهم في الصلاة، باب ترك - كره - القراءة إذا جهر الإمام. عدا ابن ماجه ففي: إذا قرأ فأنصتوا).
وله حديث آخر في المغازي، عن الزهري عنه. قاله ابن حجر في التهذيب ٧/٤١١.

(٦) في ذلك إشارة إلى قلة حديثه، والحاشية السابقة توضّح ذلك. وابنه المذكور، هو حفيده عمرو بن مسلم المدني. أخرج له مسلم، وكان ثقة من السادسة، روى عنه مالك وغيره. (انظر: التهذيب ٨/١٠٤. والتقريب ٤٢٧).

حدثّ عنه بعد. قلت: لِمَ؟ قال: لا أدري، إبراهيم[1] ثقة»[2].

سمعت أحمد قال: إبراهيم بن سعد صحيح الحديث عن ابن إسحاق[3].

[٢٠٣] ـ «قلت لأحمد: أبو أُوَيْس[4]؟ قال: ليس به بأس ـ أو قال: ثقة[5] ـ كانَ قدم هاهنا[6] فكتبوا عنه. زعموا أنّ سماع أبي أُوَيْس وسماع مالك كان شيئاً واحداً»[7].

[٢٠٤] ـ سمعت أحمد قال: سَحْبَل أخو إبراهيم بن أبي يحيى[8] ثقة ـ أو قال: لا بأس به[9] ـ.

---

(١) ابن سعد بن إبراهيم العوفي الزهري المدني، نزيل بغداد. وهو من شيوخ أحمد، وقد ثبت توثيق أحمد له برواية عبد الله في العلل ٢٤٧٥، ٣٤٢٢. وقد وثقه الذهبي، وزاد ابن حجر: حجة، تُكلم فيه بلا قادح، مات سنة خمس وثمانين ومائة. (انظر: الميزان ١/٣٣. والتهذيب ١/١٢١. والتقريب ٨٩).

(٢) سؤالات الآجري ١٣٤ ـ ١٣٥، بلفظ مقارب. وتاريخ بغداد ٦/٨٣، وتهذيب الكمال ٢/٩١، والتهذيب ١/١٢١: عن أبي داود به.

(٣) صحة حديث إبراهيم، عن ابن إسحاق، توضّحه رواية المَرُّوذي (في العلل١)، عن أحمد: «كان ابن إسحاق يدلس، إلاّ أنّ كتاب إبراهيم بن سعد يبيّن؛ إذا كان سماعاً قال: حدّثني، وإذا لم يكن قال: قال».

(٤) عبد الله بن عبد الله بن أُوَيس الأصبحي، ابن عم مالك، وصهره على أخته. ذكره في المغني ١/٣٤٤، وقال: قال أحمد: ضعيف. وفي التهذيب ٥/٢٨١، عن حنبل، عن أحمد: صالح. وهو مختلف فيه، ولم يوثّق. ذكره الذهبي فيمن تكلم فيهم بما لا يوجب الرد. وقال ابن حجر.: صدوق يَهم، مات سنة سبع وستين ومائة. (انظر: معرفة الرواة ١٢٧. والتقريب ٣٠٩).

(٥) لاحْظ التعليقة السابقة.

(٦) يعني بغداد.

(٧) تاريخ بغداد ١٠/٧. وتهذيب الكمال ١٥/١٦٨ وفيه: «يعني بغداد» بعد «ها هنا» والتهذيب ٥/٢٨١. وبحر الدم ٥٣٧؛ كلهم عن أبي داود به.

(٨) سيأتي إبراهيم تحت رقم [٢٠٦]، [٥٦٧].

(٩) وفي العلل ـ ع ـ ١١٩٠، ٣٥٣٤: ليس به بأس. وعن أبي طالب، عن أحمد: ثقة. وقد وثقه النقّاد. وهو عبد الله بن محمد بن أبي يحيى سَمْعَان الأسلمي، وسَحْبَل لقبه، ولقب أبيه، مات سنة اثنتين وسبعين ومائة. (انظر: الكاشف ٢/١٢٨. والتهذيب ٦/٢٠. والتقريب ٣٢٢. ونزهة الألباب ١/٣٦٢).

[٢٠٥] ـ سمعت أحمد يقول: أبوه؛ يعني أبا الزَّنْبَريّ[١]، كان أخصّ الناس بمالك.

قال أبو داود: الزَّنْبَريّ، متروك الحديث[٢]؛ هذا أبوه.

[٢٠٦] ـ قال الحسين[٣]: إبراهيم بن أبي يحيى، قدريّ متروك الحديث[٤].

[٢٠٧] ـ قلت لأحمد: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم؟ قال: أخوه عبد الله ثقة[٥].

قال الحسين[٦]: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، ضعيف.

قال[٧]: وسمعت أحمد مرة أخرى، يقول: عبد الله بن زيد، ثبت[٨].

---

(١) داود بن سعيد بن أبي زَنْبَر المدني الزَّنْبَري. قال ابن أبي أويس: كان وصيّ مالك بن أنس، وأثنى عليه خيراً. (انظر: مصادر الحاشية التالية).

(٢) هو سعيد؛ ابن سابقه، نزيل بغداد. وكان عند مالك حظيّاً؛ خصّه بأشياء من حديثه. ورماه أحمد بالاختلاط. وقد اختلفوا فيه. وخلاصة القول: ما قاله ابن حجر: صدوق له مناكير عن مالك، اختلط عليه بعض حديثه، وكذّبه عبد الله بن نافع الصائغ في دعواه أنه سمع من لفظ مالك، مات في حدود العشرين ومائتين. (انظر: تاريخ بغداد ٩/٨١. والميزان ٢/١٣٣. والتهذيب ٤/٢٤. والتقريب ٢٣٥).

(٣) ابن إدريس الأنصاريّ.

(٤) وكذا تركه النقاد، ورموه بالقدر وغيره، مات سنة أربع وثمانين ـ وقيل: إحدى وتسعين ـ ومائة. وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى سمعان الأسلمي المدني. (انظر: النصّ [٥٦٧]. والميزان ١/٥٧. والكاشف ١/٩١ والتهذيب ١/١٥٨. والتقريب ٩٣).

(٥) هذا أحد أساليب الإمام أحمد في التضعيف؛ حيث يُسأل عن الراوي فيسكت عنه، ويزكّي غيره. (كما في الرفع والتكميل ١٧٢ ـ ١٧٣). ومما يؤيّد ذلك هنا، ما ورد في العلل ـ ع ـ ١٧٩٥، ٥٢٠٣: كان أبي يضعّف أمره، وكذا ضعّف أمره في العلل ـ م ـ ٤٥٤، ٤٦١، وفي رواية أبي طالب. وقد أجمعوا على ضعفه. مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، وهو العدوي مولاهم المدني. (انظر: الكاشف ٢/١٦٤. والتهذيب ٦/١٧٧. والتقريب ٣٤٠).

(٦) ابن إدريس الأنصاري.

(٧) أي أبو داود.

(٨) وفي علل أحمد ـ ع ـ ٣١٠٢: ثقة، ووثّقه في رواية أبي طالب. وقال الذهبي: «وثقه أحمد، وضعّفه الجمهور». وقال ابن حجر: «صدوق فيه لين، مات سنة أربع وستين ومائة». (انظر الديوان ٢١٦. والتهذيب ٥/٢٢٢. والتقريب ٣٠٤).

سئل أحمد، عبد الله بن زيد أحبّ إليك أو أسامة بن زيد[1]؟ قال: ليس فيهم[2] أثبت من عبد الله[3].

[٢٠٨] - قال: سمعت أحمد، وحدثنا بحديث عن يوسف بن عبد العزيز الماجِشُون، فأثنى عليه خيراً[4]، وقال: ليس هذا يوسف بن يعقوب[5] الكبير.

[٢٠٩] - سمعت أحمد، وذكر قول الزهري: إنّ سعداً[6] كلّمني في ابنه، وسعد سعد[7]؛ قال: يعني إبراهيم بن سعد.

[٢١٠] - قال: سمعت أحمد، قال: ابن أبي فُدَيْك[8] لا يُبالي أيَّ شيءٍ روى.

[٢١١] - سمعت أحمد قال: عبد الله بن نافع الصائغ، لم يكن يُحسن الحديث، كان صاحب رأي مالك[9].

---

(١) أخو سابقيه.

(٢) أي في أولاد زيد بن أسلم الثلاثة المذكورين.

(٣) فقد ضعّف أسامة هنا بنفس طريقة تضعيفه عبد الرحمن آنفاً. وفي علل أحمد ـ ع ـ ٣١٠٢: «أخشى أن لا يكون بقويّ في الحديث». وفي مسائل أحمد ـ ص ـ ١٢٩٤: «منكر الحديث ضعيف». وقد ضعّفه النقّاد أيضاً. مات في خلافة المنصور. (انظر: الكاشف ١/١٠٣. والتهذيب ١/٢٠٧. والتقريب ٩٨).

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) ابن أبي سلمة الماجشون.

(٦) ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهريّ.

(٧) وكذا في علل أحمد ـ ع ـ ٤٦٦٨، وطبقات ابن سعد/المتمم للمدنيين ١٧٥، والتهذيب ١/١٢٣، ٣/٤٦٥: عن سفيان بن عيينة، عن الزهري به مطوّلاً.
والمعنى: أنه يُجلّ سعداً، ويقدّره. وكان قد كلّمه في تعليم ابنه إبراهيم.

(٨) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيْك دينار المدني. روى عنه أحمد. قال الذهبي وابن حجر: صدوق. وقال السخاوي: ثقة ـ تبعاً لابن معين ـ، خرّج له الستة. مات سنة مائتين على الصحيح. (انظر: الكاشف ٣/٢١. والتهذيب ٩/٦١. والتقريب ٤٦٨. والتحفة ٣/٥٢٦).

(٩) ونحو هذا النص في الكامل ٤/١٥٥٥، وفي بحر الدم ٥٦٤، عن أبي طالب، عن أحمد. وقال الآجري، عن أبي داود، عن أحمد: «أعلم الناس برأي مالك وحديثه، كان يحفظ حديث مالك كله، ثم دخله بآخره شكّ». وضعّفه في رواية أبي طالب. وقد اختلف فيه النقاد، وقال ابن حجر: مدنيّ ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين، مات سنة ست ومائتين. (انظر: الديوان ٢٣٠. والتهذيب ٦/٥٢. والتقريب ٣٢٧).

[٢١٢] - سمعت أحمد، سأله رجل عن حديثٍ لسعيد[١]؟ فقال: يحيى[٢]، عن سعيد، أصحّ من قتادة، عن سعيد، أيّ شيء يُصنع بقتادة[٣].

(١) ابن المسيب.
(٢) ابن سعيد الأنصاري.
(٣) وعن أبي طالب، عن أحمد: يحيى بن سعيد الأنصاري، أثبت الناس. (التهذيب ١١/٢٢٣. وبحر الدم ٤٦١).

باب
ذكر ثقات أهل مكة

[٢١٣] - حدثّنا الحسين، ثنا سليمان، قال: سمعت أحمد بن حنبل، قال: قال ابن عيينة: شهدت أبا الزبير يُقرأ عليه «صحيفة»، فقلت لأحمد: هي هذه الأحاديث؛ يعني «صحيفة سليمان» - وهو اليَشْكُرِيّ[1] - التي في أيدي الناس عنه؟ قال: نعم. قلت: أخذهاأبو الزبير من الصحيفة[2]؟ قال: كان أبو الزبير يحفظ[3].

أشكّ في يحفظ[4] كيف قاله أحمد!؛ قالوا: ربّما شك في الشيء فنظر فيه[5].

---

(١) ابن قيس، بصريّ ثقة، روى عن جابر، ومات قبل سنة ثمانين. (انظر: الكاشف ١/٣٩٩. والتقريب ٢٥٣).

(٢) قال أبو حاتم: جالس سليمان جابراً فسمع منه، وكتب عنه صحيفةً، فتوفي - سليمان - وبقيت الصحيفة عند امرأته، فروى أبو الزبير، وأبو سفيان، والشعبي، عن جابر؛ وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة. (الجرح ٤/١٣٦). وكان أبو الزبير قد أخبر الليثَ بن سعد أنّ من الصحيفة ما سمعتُه من جابر ومنها ما حُدِّثْتُ عنه. ثم أعْلَمَ لهُ على ما سمعه، فهو الذي عند الليث. (التهذيب ٩/٤٤٢).

(٣) وفي العلل - ع - ٣١٥٢: ليس به بأس. وفي العلل - م - ٦٧: ليّنه. وقد اختلف فيه النقاد، ووثّقه الذهبيّ، وقال ابن حجر: صدوق، إلا أنه يدلس. مات سنة ست وعشرين ومائة. واسمه محمد بن مسلم بن تدرس. (انظر: الكاشف ٣/٩٦. والتهذيب ٩/٤٤٠. والتقريب ٥٠٦).

(٤) قاله أبو داود.

(٥) أخرج العقيلي - في الضعفاء ٤/١٣٢ -، عن سفيان بن عيينة، أنّ أبا الزبير حدّث، فشكّ ثم نظر في الصحيفة.

سمعت أحمد، قيل له: شعبة، ترك أبا الزبير لهذا؟ قال: لا، كانت معه قصة أخرى[1].

[٢١٤] ـ سمعت أحمد قال: ليس أحدٌ أثبت في عطاء[2] من عمرو بن دينار[3]، ثمّ ابن جريج[4].

سمعت أحمد قال: ـ يحيى[5]، أو عبد الرحمن[6]،ولم أسمعه منهما، قال: ـ قال شعبة: ما رأيت أثبتَ من عمرو بن دينار ولا الحكم[7] وقتادة[8].

[٢١٥] ـ سمعت أحمد، ذكر «عن سفيان[9]، قال: كان حميد أفرضهم وأحسبهم ـ أهل مكة ـ، وكان قرأ على مجاهد[10]، ولم يكن بمكة أحدٌ أقرأ منه وعبد الله بن كثير[11]»[12]. قلت لأحمد: حميد بن قيس أخو عمر[13]هو ثقة؟ قال: هو صالح، وهو حميد[14]الأعرج قارىء أهل مكة.

---

(١) أخرج العقيلي ١٣١/٤: أنّه قيل لشعبة: مَالَكَ تركتَ حديثه؟ قال: رأيته يزن ويسترجح في الميزان. قال ابن حبان في الثقات ٣٥٢/٥: لم ينصف من قَدَحَ فيه لأنّ من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله. وقيل: تركه لأنه رآه يسيء الصلاة. وقيل: لأنه فَجَرَ في خصومة.

(٢) ابن أبي رباح.

(٣) الأثرم الجمحي مولاهم المكي، ثقة ثبت، مات سنة عشرين ومائة. (انظر: الكاشف ٢ /٣٢٨. والتقريب ٤٢١).

(٤) هذا القول مشهور عن أحمد. (انظر العلل ـ ع ـ ٣٢٧٢، ٤٩٥٠، ٥١٢٣. والعلل ـ م ـ ٥٠٥. والتهذيب ٦/٤٠٤).

(٥) ابن سعيدالقطان.

(٦) ابن مهدي.

(٧) ابن عُتَيْبَة الكوفي، ثقة ثبت فقيه ربّما دلّس، مات سنة ثلاث عشرة ومائة. وله ذكر في النص [٣٤٦]، [٥٤٢]. (انظر: الكاشف ١/٢٤٦. والتقريب ١٧٥).

(٨) ونحوه في علل أحمد ـ م ـ ٤٥٢. وبحر الدم ٧٦٠. والتهذيب ٨/٢٩.

(٩) ابن عيينة.

(١٠) ابن جبر المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم. مات سنة إحدى ومائة ـ أو بعدها ـ. (انظر: التقريب ٥٢٠. وطبقات المفسرين ٢/٣٠٥).

(١١) المكي أبو معبد القارىء، ثقة إمام في القراءة، مات سنة عشرين ومائة. (انظر: معرفة القراء ٨٦/١. والكاشف ٢/١٢١. والتهذيب ٥/٣٦٧).

(١٢) الميزان ١/٦١٥ عن ابن عيينة به، واللفظ مقارب.

(١٣) يُعرف بسَنْدل، متروك من السابعة. (انظر: الكاشف ٢/٣١٨. والتقريب ٤١٦).

(١٤) تقدم في النص[١٩٩]. ويضاف هنا إلى ترجمته: أنّ في العلل ـ ع ـ ٨٠٧، قال أحمد: «ليس =

[٢١٦] ـ «سمعت أحمد، ذُكِر له عمرو بن شعيب[١]، فقال: أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجّوا به، وإذا [شاءوا تركوه][٢]»[٣].

[٢١٧] ـ قلت لأحمد: قيس بن سعد؟ قال: ثقة[٤]، ولكن زعموا أنّ كتاب حماد بن سـ[ـلمة ضاع، فصار][٥] يروي عنه[٦] أحاديث يجعلها. . .[٧]. [٦/أ].

ذكر أحمد، قال يحيى[٨] إن كان ما يروي حماد بن سلمة عن قيس بن سعد، قال: فتكلّم بكلامٍ كأنّه ينكره على حمّاد[٩].

= هو بقوي في الحديث». لكن نقل أبو طالب توثيق أحمد له. وعلى توثيقه أكثر النقاد، ولم يضعّفه أحد، وقد أخرج له الجماعة، مات سنة ثلاثين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٢٥٧. والتهذيب ٣/٤٧. والتقريب ١٨٢).

(١) ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص المدني نزيل مكة.

(٢) سقط سببته الأرضة، والتكملة من مصادر الحاشية التالية.

(٣) الميزان ٣/٢٦٤، وعقّب الذهبي: «يعني لتردّدهم في شأنه». والتهذيب ٨/٤٩. وبحر الدم ٧٦٢. كلهم عن أبي داود به. وفي رواية الأثرم: ربّما احتججنا به، وربّما وَجَسَ في القلب منه شيء. وسيأتي تفصيل الكلام على عمرو في النص [٢١٨].

(٤) وكذا في العلل ـ م ـ ١٣٢. وبحر الدم ٨٥٠. والتهذيب ٨/٣٩٧. وقد وثّقه النقّاد. وهو المكي الحبشي، مات سنة بضع عشرة ومائة. (انظر: الكاشف ٢/٤٠٤. والتقريب ٤٥٧).

(٥) سقط سببته الأرضة، ومقداره ثلاث كلمات. ولعلّ ما رواه عبد الله (في العلل ٤٥٤٢ ـ ٤٥٤٤) عن أبيه، يوضّح فحوى هذا السقط والذي يليه؛ قال يحيى القطان: كذاب. قلت لأبي: لأيّ شيء هذا؟ قال: لأنه روي عنه أحاديث رفعها إلى عطاء، عن ابن عباس، عن النبيّ ﷺ. قال أبي: ضاع كتاب حماد، عن قيس فكان يحدث من حفظه، فهذه قضيّته. وقد أخرجها عنه ابن عدي ٢/٦٧٠.

(٦) أي صار حماد يروي عن قيس.

(٧) سقط سببته الأرضة. لاحظ التعليقة قبل السابقة.

(٨) ابن سعيد القطان.

(٩) وذكر عبد الله (في العلل ٤٥٤٢)، عن أبيه أنّ كلام القطان، هو قوله: كذّاب، آهـ. وقال القطان أيضاً: حمّاد بن سلمة، عن قيس بن سعد، ليس بذاك. وهو حمّاد بن سلمة بن دينار البصري، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت البناني وتغيّر حفظه بآخرة، وليس هو في قوة مالك. مات سنة سبع وستين ومائة. (انظر: النص [٣٣٨/و]، [٥١٤]. والميزان ١/٥٩٠. والكاشف ١/٢٥١. والتقريب ١٧٨).

[٢١٨] ـ سمعت أحمد قال: ما أعلم أحداً ترك حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده[1].

قلت لأحمد: يُحتجّ بحديث عمرو بن شعيب ما كان عن غير أبيه؟ قال: ما أدري[2].

[٢١٩] ـ سألت أحمد عن قيس بن سعد، هو أكثر من عبد الملك[3] العَرْزَمي؟ قال: هو أكثر من العرزمي، قد روى العرزميّ عنه.

[٢٢٠] ـ سمعت أحمد يقول: إذا قال ابن جريج: أخبرني، في كلّ شيء؛ فهو صحيح[4].

---

(١) بينما يقول في النص [٢١٦]: «إذا شاءوا احتجّوا به، وإذا شاءوا تركوه»، فيحمل على تردّدهم واختلافهم في شأنه، فإذا روى عنه الثقات يحتجّ به، وكذا إذا روى مصرحاً بالتحديث عن أبيه لا بالعنعنة، وإلا تركوه. وأما رواية أبيه عن جده، فإنما يعني بها الجدّ الأعلى: عبد الله بن عمرو، لا محمد بن عبد الله، وقد صحّ سماع شعيب من عبد الله. والعمل عند أكثر المحقّقين من المتقدمين، والمتأخرين على ثبوت سماع شعيب من جده عبد الله، وقبول روايته. وعلى هذا يحمل قول أحمد هنا: «ما أعلم أحداً ترك حديثه . . . إلخ». ويؤيّده قول البخاري: رأيت أحمد ابن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامّة أصحابنا يحتجّون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحدٌ من المسلمين؛ ثم قال البخاري: من الناس بعدهم. قال الذهبي: ثبت سماع شعيب من عبد الله، وهو الذي ربّاه، ولسنا نقول: إنّ حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن. وقال ابن حجر: صدوق. وتبعهما الألباني من المعاصرين في تحسين حديثه. مات سنة ثماني عشرة ومائة. (انظر: الميزان ٣/٢٦٣. والتهذيب ٨/٤٨. والتقريب ٤٢٣. وسلسلة الصحيحة ١/٩٧، ح ٣٦٨. والحاشية التالية).

(٢) وقال ابن حجر: «ضعّفه ناس مطلقاً، ووثّقه الجمهور، وضعّف بعضهم روايته عن أبيه، عن جده حسب؛ ومن ضعّفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه، عن جده». (التهذيب ٨/٥١. والحاشية السابقة).

(٣) ابن أبي سليمان، سيأتي برقم [٣٥٨]، [٣٧٩]. وله ذكر في النصّ [٤٧].

(٤) ونحوه روى الميموني عن أحمد. وكذا رُوي عن يحيى القطان، وغيره، وزاد: وإذا قال: قال. فهو شبه الريح. أشار بذلك إلى تدليسه. وقد وصفه أكثر النقّاد بالتدليس، إلا أنّه كان ثقة فقيهاً فاضلاً، احتجّ به الجماعة. وله ذكرٌ في النص [٢٣]، وغيره. (انظر: العلل ـ م ـ ٤. وتاريخ بغداد ١٠/٤٠٠. والميزان ٢/٦٥٩. والتهذيب ٦/٤٠٢. والتقريب ٣٦٣. وتعريف أهل التقديس ٩٥. وبحر الدم ٦٤١).

سمعت أحمد يقول: سفيان[1] أسند عن عمرو بن دينار[2]، وعند ابن جريج رأيه.

سمعت أحمد يقول: أثبت الناس في عمرو بن دينار: ابن عيينة[3]، ثمّ ابن جريج.

قيل: حماد بن زيد[4]؟ قال: أيّ شيء عند حماد، وعنده مائة وخمسون حديثاً، أو لا يكون.

سمعت «أحمد قال: قال عبد الرزاق[5]: ما رأيت أحداً أحسن صلاةً من ابن جريج»[6].

«سمعت أحمد قال: قدم ابن جريج على أبي جعفر[7] وكان صار عليه دين، فقال: جمعت حديث ابن عباس ما لم يجمعه أحد. فلم يعطه شيئاً»[8].

[٢٢١] ـ سمعت أحمد يحدّث عن رباح بن أبي معروف[9].

[٢٢٢] ـ قلت لأحمد: أيوب بن موسى؟ قال: ليس به بأس[10]، إلاّ أنّ

---

(١) ابن عيينة.
(٢) المكي.
(٣) وقد قدمه ابن معين في عمرو على الثوري، وحمّاد بن زيد، وشعبة. وقال ابن حبان: أجمع الحفّاظ أنّه ـ ابن عيينة ـ أثبت الناس في عمرو بن دينار. (انظر: التهذيب ٤/١٢٠، ١٢٢).
(٤) ابن درهم الأزدي البصري، ثقة ثبت فقيه، مات سنة تسع وسبعين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٢٥١. والتقريب ١٧٨).
(٥) ابن همام الصنعاني، سيأتي تحت رقم [٢٤٧].
(٦) السير ٦/٣٣٠. والتهذيب ٦/٤٠٥. كلاهما عن أحمد به.
(٧) المنصور، أي قدم عليه بغداد في خلافته (١٣٦ ـ ١٥٨ هـ).
(٨) تاريخ بغداد ١٠/٤٠٠.
(٩) لا يريد بالتحديث على معنى السماع؛ لأنّ رباحاً من السادسة، فلم يدركه أحمد. ورباح هو ابن أبي سارة، مكي صدوق له أوهام، من السادسة، روى له مسلم. (انظر: الكاشف ١/٣٠٢. والتقريب ٢٠٥).
(١٠) وكذا في العلل ـ ع ـ ٣٢١٣. وفي ١٦٦٩، ٣٤٢٧. والعلل ـ م ـ ٣٠١: «ثقة». وقد وثّقه النقّاد، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. وهو أيوب بن موسى بن عمرو الأشدق بن سعيد بن العاص. (انظر: الحواشي التالية. والميزان ١/٢٩٤. والتهذيب ١/٤١٢. والتقريب ١١٩).

إسماعيل بن أمية أكبر منه في الحديث[١]، وكان بينهما قرابة وشأن، أيوب يكتب الشروط ويتفقه[٢].

[٢٢٣] ـ قلت لأحمد: سعيد بن مينا؟ قال: ثقة[٣]، روى عنه أيوب[٤]، وغير واحد.

[٢٢٤] ـ سمعت أحمد، قيل له: كثير بن كثير؟ قال: بَخ ثقة[٥].

[٢٢٥] ـ سمعت أحمد، قيل له: حكيم بن حكيم[٦]؟ قال: ما أعلم إلا خيراً.

[٢٢٦] ـ قلت لأحمد: صدقة بن يسار؟ قال: ثقة، كان من أهل الجزيرة فسكن الحجاز[٧].

[٢٢٧] ـ سمعت أحمد، قيل له: إسماعيل بن كثير؟ قال: مكّي، يقال له: أبو هاشم، شيخ ثقة[٨].

[٢٢٨] ـ سمعت أحمد [قال][٩]: زهير بن محمد، لم يكن به بأس[١٠].

---

(١) ونحوه في التهذيب ١/٢٨٣، عن أحمد. وفي العلل ـ ع ـ ٣٢١٣: «أثبت» بدل «أكبر». وكان ثقةً ثبتاً، مات سنة أربع وأربعين ومائة. وهو إسماعيل بن أُميّة بن عمرو بن سعيد بن العاص. (انظر: الحاشية التالية. والكاشف ١/١٢٠. والتقريب ١٠٦).

(٢) وفي العلل ـ م ـ ٣٠٧: هما ابنا عمّ، وأيوب أنفع للنّاس، إلاّ أنّ إسماعيل أوثق منه وأثبت.

(٣) وكذا في علل أحمد ـ ع ـ ٣٢٧٥، وهو مولى البَخْتَري بن أبي ذُبَاب، مكيّ أو مدنيّ مجمعٌ على توثيقه. (انظر: الكاشف ١/٣٧٣. والتهذيب ٤/٩١. والتقريب ٢٤١. والتحفة ٢/١٦١).

(٤) السختياني. وروى عنه أيضاً: ابن جريج، وابن إسحاق، وغيرهم.

(٥) وفي العلل ـ ع ـ ٨٠٩. والتهذيب ٨/٤٢٦. وبحر الدم ٨٦٠؛ عن أحمد: ثقة. وقد وثقه النقاد. وهو ابن المطلب بن أبي وداعة المكي، من الثالثة. (وانظر أيضاً: الكاشف ٣/٦. والتقريب ٤٦٠).

(٦) لعله ابن عبّاد بن حنيف الأنصاري الأوسي، صدوق من الخامسة. (انظر: الكاشف ١/٢٤٨. والتقريب ١٧٦).

(٧) وكذا قاله الآجري عن أبي داود ـ ولم يعزه لأحمد ـ وفيه: «مكة» بدل «الحجاز». ووثقه أحمد في العلل ـ ع ـ ١٣١٣. وقد أجمعوا على توثيقه. مات سنة اثنتين وثلاثين. (انظر: الميزان ٢/٣١٤. والتهذيب ٤/٤١٩ والتقريب ٢٧٦).

(٨) وكذا وثقه في الجرح ٢/١٩٤ من رواية أبي طالب. وقد وثّقه النقّاد أيضاً. من السادسة. (انظر: الكاشف ١/١٢٧. والتهذيب ١/٣٢٦. والتقريب ١٠٩. وبحر الدم ٨٤).

(٩) سقط بسبب التصوير، والتكملة يقتضيها السياق.

(١٠) وكذا في تهذيب الكمال ٩/٤١٦. والميزان ٢/٨٤. والتهذيب ٣/٣٤٩، كلهم عن المَرُّوذي، =

[٢٢٩] - سمعت أحمد، قيل له: إبراهيم بن نافع؟ قال: ثقة[١]. وشبل ثقة[٢] و. . .[٣] الجُرَشي ثقة؛ أصحاب ابن نَجِيح[٤]، ولكن كان رأيهم القدر[٥].

[٢٣٠] - سمعت أحمد قال: سيف بن سليمان - اختلفوا؛ قال بعضهم: ابن أبي سليمان -، هو ثقة[٦] من أهل مكة.

[٢٣١] - سمعت أحمد يقول: كان وكيع يقول: ثنا حنظلة؛ يعني ابن أبي سفيان[٧]،سمع منه ابن المبارك، وكان ثقة[٨]. قال أحمد: وكذلك كان[٩].

[٢٣٢] - «قلت لأحمد: سعيد بن عبد الرحمن[١٠]الجمحي؟ قال: ليس به

= عن أحمد. وقال الأثرم، عن أحمد: للشاميّين عنه مناكير. وفي رواية حنبل: ثقة، وفي رواية الميموني: مقارب الحديث. وقد اختلف فيه النقاد، وأخرج له الجماعة. وغاية ما في أمره أنّ رواية أهل العراق عنه صحيحة، ورواية الشاميّين عنه منكرة. مات سنة اثنتين وستين ومائة. وهو التميمي المروزي، سكن الشام ثمّ الحجاز. (وانظر أيضاً: تهذيب ابن عساكر ٥/٣٩٨. والكاشف ١/٣٢٧. والتقريب ٢١٧. وبحر الدم ٣١٨).

(١) وقد وثّقه أحمد في العلل - ع - ٥١٤٨. كما أجمع النقّاد على توثيقه. وهو المخزومي المكي. (انظر: الكاشف ١/٩٥. والتهذيب ١/١٧٤. والتقريب ٩٤).

(٢) وقد وثّقه أحمد في العلل - ع - ٥١٤٨. كما وثقه النقاد، واحتجّ به البخاري، ورُمِيَ بالقدر، مات قبل سنة ثمان وأربعين ومائة. وهو ابن عباد المقرىء المكي. (انظر: الكاشف ٢/٤. والتهذيب ٤/٣٠٥. والتقريب ٢٦٣. وبحر الدم ٤٢٩).

(٣) في الأصل كلمة غير واضحة، ورسمها: «سمى».

(٤) هو عبد الله بن يسار، مكي، ثقة، كان يدعو إلى القدر، وربّما دلّس، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. (انظر: الميزان ٢/٥٢٧. والتقريب ٣٢٦).

(٥) ونحو هذا النص في العلل - ع - ٥١٤٨.

(٦) النص في العلل - ع - ٥١٤٨ عن أحمد. وفي ٥٥٥٠: عنه، عن وكيع، إلّا أنّ وكيعاً لم يذكر التوثيق. وفي المسائل - ص - ١٥٥٠: ثقة. وقد وثّقه النقّاد. ورُمِي بالقدر، سكن البصرة أخيراً، مات بعد سنة خمسين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٤١٥. والتهذيب ٤/٢٩٤. والتقريب ٢٦٢).

(٧) ابن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية الجُمَحي، المكي.

(٨) النص في العلل - ع - ٣٤٧٢ - ٣٤٧٣؛ وزاد: «ثقة» أخرى، ولم يذكر ابن المبارك.

(٩) وكذا وثّقه في العلل - ع - ٥١٤٦. وزاد الميموني في العلل - م - ٤٦٧، والجوزجاني كلاهما عن أحمد: ثقة أخرى. وقد أجمع النقّاد على ثقته والاحتجاج به، مات سنة إحدى وخمسين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٢٦١. والتهذيب ٣/٦٠. والتقريب ١٨٣).

(١٠) ابن عبد الله بن جميل، أبو عبد الله المديني، قاضي بغداد. وقد انفرد أبو داود بذكره في عداد المكيين هنا. وقال ابن معين: هو مدني، فقال له الدوري: كنت أحسبه مكياً. قال: لا. مات سنة ست وسبعين ومائة عن اثنتين وسبعين سنة. (انظر: طبقات ابن سعد/القسم المتمم =

بأس، حديثه مقارب»[1].

[٢٣٣] - سمعت أحمد قال: الحارث بن عمير، من أصحاب أيوب[2]، ثقة ثقة[3]، كان إسماعيل[4] حدثنا عنه، وابن عيينة يحدث عنه[5].

[٢٣٤] - سمعت أحمد قال: حمزة؛ يعني ابن الحارث بن عمير، قد رأيته، كان رجلاً يُعرف فيه أثر الصلاح[6].

[٢٣٥] - سمعت أحمد، ذكر حديث عوسجة، عن ابن عباس في الميراث[7]، فقال: عوسجة لا أعرفه[8].

= للمدنيين ٤٦٢. وتاريخ ابن معين ٢٠٣. وأخبار القضاة ٣/٢٦٤. وتاريخ بغداد ٩/٦٧. والتحفة ٢/١٥١).

(١) تاريخ بغداد ٩/٦٩، وتهذيب الكمال ١٠/٥٣٠: كلاهما عن أبي داود به. ووَهِمَ ابن حجر في التهذيب ٤/٢٥٦ فجمع رواية صالح مع رواية أبي داود، عن أحمد. بينما فصل بينهماالمزي. . ففي المسائل - ص - ١٤٥٤: «ليس به بأس»، فزاد ابن حجر: حديثه مقارب، ونسبهما إلى صالح. وقد اختلف فيه النقاد، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، وأفرط ابن حبان في تضعيفه. (انظر: الميزان ٢/١٤٨. والتهذيب ٤/٥٦. والتقريب ٢٣٨).

(٢) السختياني، روى عنه الحارث هذا. (تهذيب الكمال ٥/٢٦٩).

(٣) مختلف فيه، وذكره الذهبي في معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الردّ ٨٣. وقال ابن حجر في التقريب: «أبو عمير البصري، نزيل مكة، وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير ضعّفه بسببها الأزدي، وابن حبان، وغيرهما. فلعله تغيّر حفظه في الآخر، من الثامنة». ولم أقف على من ذكر ابن علية في الرواة عنه. (وانظر أيضاً: تهذيب الكمال ٣/٢٣، ٥/٢٦٩. والتهذيب ٢/١٥٣).

(٤) ابن علية.

(٥) وهو من أقرانه.

(٦) العدوي مولاهم، أبو عمارة البصري، نزيل مكة، ثقة، من العاشرة. (انظر: الكاشف ١/٢٥٤. والتهذيب ٣/٢٦. والتقريب ١٧٩).

(٧) وهو أنّ رجلاً مات ولم يدع وارثاً إلّا غلاماً له كان أعتقه، فجعل رسول الله ﷺ ميراثه له. (أخرجه أبو داود ٣/٣٢٤ باب ٨، ح ٢٩٠٥. والترمذي ٤/٤٢٣ باب ١٤، ح ٢١٠٦، - وقال: حسن، والعمل عند أهل العلم على أنّ ميراثه يجعل في بيت مال المسلمين -. وابن ماجه ٢/٩١٥ باب ١١، ح ٢٧٤١. كلهم في كتاب الفرائض). قال في التهذيب ٨/١٦٥: قال البخاري: «لا يصح حديثه». وقال ابن قتيبة في كتاب مشكل الحديث: الفقهاء على خلاف حديث عوسجة هذا؛ إما لاتهامهم عوسجة، فإنّه لا يثبت به فرض ولا سنة. وإما لتحريف في التأويل. وإما لنسخ. (ولاحظ الحاشية التالية).

(٨) وقال أبو حاتم، والنسائي، وابن حجر: ليس بمشهور. وقال الذهبي: وُثِّق. ونقل ابن حجر قول =

[٢٣٦] - قال: ذكرت لأحمد حديث زَنْفَل العَرَفيِّ، حديث عائشة، عن أبي بكر، في الاستخارة، فعرف الحديث[(١)]. قلت: تعرفه؛ أعني زَنْفَل؟ قال: لا[(٢)].

[٢٣٧] - سمعت أحمد قيل له: عبد المجيد بن عبد العزيز[(٣)]؟ قال: كان عالماً [بابن][(٤)] جريج، ولم يكن يُبالي عمّن حدّث، وله عند أهل مكة قدر[(٥)]. فقيل لأحمد: هو موضع للرواية؟ [قال][(٦)] لا أدري[(٧)]. قال: وسمعت أحمد حدّث عنه[(٨)].

[٢٣٨] - سمعت أحمد يقول: يحيى بن سُلَيْم، مضطرب [الحديث،

= الذهبي: هو نَكِرَة. ووثقه أبو زرعة. وهو المكي، مولى ابن عباس، من الرابعة. (انظر: الحاشية السابقة. والكاشف ٢/٣٥٦. والتهذيب ٨/١٦٥. والتقريب ٤٣٣).

(١) وهو أنّ النبيّ ﷺ كان إذا أراد أمراً قال: «اللهم خِرْ لي واخْتَرْ لي». أخرجه الترمذي ٥/٥٣٥، باب ٨٦، ح ٣٥١٦ في الدعوات؛ وقال: غريب لا نعرفه إلا من حديث زَنْفَل، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ويُقال له زَنْفَل العَرَفِي، وكان سكن عرفات، وتفرّد بهذا الحديث، ولا يُتابع عليه. من السادسة. وهو كما قال الترمذي، فقد ضعّفه أبو داود، والدار قطني، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم. (انظر: الكاشف ١/٣٢٥. والتهذيب ٣/٣٤٠. والتقريب ٢١٧).

(٢) لاحظ الحاشية السابقة.

(٣) ابن أبي رَوّاد المكي.

(٤) سقط سببه الأرضة؛ والتكملة من قول ابن معين في التهذيب ٦/٣٨١-٣٨٢. وفي معرفة الرجال لابن معين ١/٨٦: «وكان من أعلم الناس بابن جريج». وفي التاريخ له ٢/٣٧٠: «كان أعلم الناس بحديث ابن جريج».

(٥) وقد ثبت عن ابن معين نحو هذا النص. (انظر: مصادر الحاشية السابقة. وسؤالات ابن الجنيد ٣٤٨).

(٦) التكملة يقتضيها السياق.

(٧) وفي التهذيب ٦/٣٨١: قال أحمد: ثقة. وعنه في العلل - م - ٢١٣: «كان مرجئاً، قد كتبت عنه، وكانوا يقولون: أفسد أباه، وكان منافراً لابن عيينة، وكان أبو عبد الله يحدّث عن المرجيء إذا لم يكن داعية أو مخاصماً». وقد وثّقه أبو داود، وقال: «كان داعية في الإرجاء، وما فسد أبوه حتى نشأ هو». - يعني هو صرف أباه إلى الإرجاء -. وفي بحر الدم ٦٣٩، من رواية أحمد بن أبي يحيى: ثقة تعلّق في الإرجاء. وقد اختلفت فيه أقوال النقاد، وتوصّل ابن حجر إلى أنّه صدوق يخطىء، وكان مرجئاً، أفرط ابن حبان فقال: متروك، مات سنة ست ومائتين، وقد احتج به مسلم. (وانظر أيضاً: الكاشف ٢/٢٠٦. والتقريب ٣٦١).

(٨) لاحظ الحاشية السابقة.

روى][1] عن عبيد الله[2] مناكير[3].

[٢٣٩] - قلت لأحمد: عبد الله بن الوليد العدني، قال: لم يكن يفصل[5] . . . . .[6] بن القاسم وبين المسعودي[7]، ولكن كانت صدور أحاديثه صحاحاً، كتبت عنه شيئاً، صالحٌ[8]. [٦/ب] وسمعت أحمد يحدث عنه.

[٢٤٠] - قلت لأحمد: عن من أكتب بمكة؟ قال: أبو بشر[9]؛ ختن

---

(١) سقط سببته الأرضة، بمقدار كلمتين؛ ولعل السياق يقتضي هذه التكملة.

(٢) ابن عمر بن حفص العمري.

(٣) وقد ثبت عن أحمد القول بكثرة خطئه، وعدم رضاه، وتركه بسبب تحديثه عن عبيد الله أحاديث مناكير. وقد اختلف فيه النقاد، وذكره الذهبي فيمن لا يرد حديثهم. وقال ابن حجر: صدوق سيّء الحفظ، احتجّ به الجماعة، وسمع منه أحمد حديثاً واحداً. مات سنة ثلاثة وتسعين ومائة. وهو القرشي الطائفي، نزيل مكة. (انظر: العلل - ع - ٣١٥٠. والعلل - م - ٢٥٢، ٢٥٩. وضعفاء العقيلي ٤/٤٠٦. ومعرفة الرواة للذهبي ١٨٧. والتهذيب ١١/٢٢٦. والتقريب ٥٩١).

(٤) ابن ميمون، يعرف بالعدنيّ.

(٥) وعن أحمد، قال: ربّما أخطأ في الأسماء. (التهذيب ٦/٧٠).

(٦) سقط سببته الأرضة، ولعله «بين عبد الرحمن»، صاحب النص [١٤٧].

(٧) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، كوفي صدوق اختلط ببغداد قبل موته، مات سنة ستين - أو خمس وستين - ومائة. (انظر: الميزان ٢/٥٧٤. والتقريب ٣٤٤).

(٨) وفي الميزان ٢/٥٢١. والتهذيب ٦/٧٠: قال أحمد: ما كان صاحب حديث، ولكن حديثه حديث صحيح، وربّما أخطأ في الأسماء، كتبت عنه كثيراً. وقد اختلف فيه النقّاد، وقال الذهبي: شيخ، وقال ابن حجر: صدوق ربّما أخطأ، من كبار العاشرة. (وانظر أيضاً: الكاشف ٢/١٤١. والتقريب ٣٢٨).

(٩) بكر بن خلف البصري، نزيل مكة. قال أبو داود: «أمرني أحمد بن حنبل أن أكتب عنه». تؤول أقوال النقّاد إلى توثيقه. مات بعد سنة أربعين ومائتين. (انظر: الكاشف ١/١٦١. والتهذيب ١/٤٨٠. والتقريب ١٢٦).

المقرىء[1]، والشافعي؛ يعني إبراهيم[2]، [أحسن][3] الثناء عليه حسين[4] ولا أعرفه[5].

[٢٤١] ـ سمعت أحمد، قيل له: المثنى بن الصباح؟ فقال: كان من أهل اليمن من أبناء الفُرس، فنزل مكة. فقيل لأحمد: كيف حديثه؟ فقال: لم يكن مثل ابن جريج.

وسمعت أحمد يحدّث عن المثنى بن الصباح[6].

---

(١) الختن: الصهر. والمقرىء هو: عبد الله بن يزيد المكي.

(٢) ابن محمد بن العباس بن عمر بن شافع المطلبي، ابن عم الإمام الشافعي، بصري سكن مكة. قال حرب الكرماني: «سمعت أحمد بن حنبل يحسن الثناء عليه». وقد وثّقه النسائي، والدار قطني، والذهبي، ولم يُضعَّف. مات سنة سبع ـ أو ثمان ـ وثلاثين ومائتين. (انظر: الكاشف ١/٩٠. والتهذيب ١/١٥٤. والتقريب ٩٣).

(٣) التكملة مستفادة من رواية حرب في الحاشية السابقة.

(٤) ابن علي بن الوليد الجعفي الكوفي، ثقة مقرىء، مات سنة ثلاث ومائتين. وقد روى عنه أحمد. (انظر: معرفة القراء ١/١٦٤. والتهذيب ٢/٣٥٧).

(٥) وقد تقدم في الحاشية (٢)، أنّ أحمد أثنى عليه، فيحمل على أنّه عرفه فيما بعد، أو أنّه اعتمد قول حسين المقرىء فيه، والله أعلم.

(٦) وفي العلل ـ ع ـ ٢٣٢٤: «لا يسوي حديثه شيئاً مضطرب الحديث». وفي رواية ابن إبراهيم: ليس حديثه بشيء. والأكثر على تضعيف حديثه أيضاً، وقد اختلط بآخرة، مات سنة تسع وأربعين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/١١٩. والتهذيب ١٠/٣٥. والتقريب ٥١٩. وبحر الدم ٩٥٦). ويتضح من تأريخ وفاته أنّ أحمد لم يدركه، فمراد أبي داود بتحديث أحمد عن المثنى تحديثاً على غير وجه السماع.

باب
أهل الطائف

[٢٤٢] - أنا الحسين، نا سليمان، قال: سمعت أحمد بن حنبل، قال يعلى ابن عطاء لشعبة: لا تأخذ عني، عن أبي، وقد أدرك فلاناً وفلاناً[١]!! . فقيل لأحمد: فحدّث عن أبيه أحدٌ غيره من أصحابه - استفهام -[٢]؟ قال: لا[٣].

سمعت أحمد قال: يعلى بن عطاء شيخ حُلو ثقة[٤]، هو مولى لعبد الله بن عمرو[٥].

---

(١) كانت «فلان». وأخرج في المعرفة والتاريخ ١/٢٣٢ من طريق أحمد به بلفظ آخر، وذكر ممن أدركهم: عثمان.

(٢) أي قيل لأحمد هذا الكلام بصيغة الاستفهام، يسألونه.

(٣) وقد ذكره مسلم فيمن تفرّد يعلى بالرواية عنهم. وقال الذهبي: لا يُعرف إلا بابنه. وهو عطاء العامري الطائفي. قال ابن حجر: مقبول من الثالثة. (انظر: المفردات لمسلم ٦٥٩. والميزان ٣/٧٨. والتقريب ٣٩٢).

(٤) وفي رواية الأثرم: أثنى عليه أحمد. ونقل الذهبي توثيق أحمد له أيضاً. وقد أجمع النقّاد على توثيقه. وهو العامري، من الرابعة. (انظر: النص [٤٢]. والسير ٥/٢٠١، ٤٥٢. والتهذيب ١١/٤٠٣. والتقريب ٦٠٩).

(٥) ابن العاص. وكذا في السير ٥/٤٥٢ أنه من مواليه.

باب
أهل اليمن

[٢٤٣] - قال: وسمعت أحمد يقول، «عن ابن عون[١]، قال: قد رأيت عطاء[٢]، وطاوساً[٣]»[٤]، وحديث هذا، أنّ أحمد حدّثهم به عن عثمان بن عمر[٥]، عن ابن عون[٦].

[٢٤٤] - سمعت أحمد قال: لا أدري من مِيْنا[٧] الذي يحدّث عنه أبو عبد الرزاق[٨].

[٢٤٥] - سمعت أحمد قال: قال عبد الرزاق[٩]: كان قال لي؛ يعني

---

(١) عبد الله بن عون بن أرطبان، بصري ثقة ثبت فاضل، مات سنة خمسين ومائة. (انظر: التقريب ٣١٧).

(٢) ابن أبي رباح. (تهذيب الكمال ١٥/٣٩٥).

(٣) طاوس بن كيسان اليماني، قيل اسمه ذكوان، وطاوس لقب، ثقة فقيه فاضل، مات سنة ست ومائة. (انظر: الكاشف ٢/٤١. والتقريب ٢٨١).

(٤) التهذيب ٥/٣٤٩، عن ابن أبي خيثمة، عن أحمد، به، وزاد: «ولم يحمل عنهما»، قال ابن حجر: فعلى هذا حديثه عن عطاء مرسل.

(٥) ابن فارس العبدي، صاحب النص [٥٨٨].

(٦) أي أنّ أبا داود أشار هنا إلى الواسطة بين أحمد، وابن عون.

(٧) هو مِينا بن أبي مِينا الخَرَّاز، مولى عبد الرحمن بن عوف الزهري. متروك رُمِيَ بالرفض والكذب، ووَهِمَ الحاكم فجعل له صحبة. (انظر: الكاشف ٣/١٩٤. والتهذيب ١٠/٣٩٧. والتقريب ٥٥٦).

(٨) همّام بن نافع الصنعاني. مقبول من السادسة. (انظر: التقريب ٥٧٤).

(٩) سيأتي في النصّ [٢٤٧].

معمراً[1] : أين منزل إسماعيل بن شَرْوَس؛ يعني ليسمع منه[2] .

سمعت أحمد قال: كان سفيان ـ يعني الثوري ـ ذهب إلى اليمن، أراه كانت معه تجارة، وما أراه إلا أراد معمراً.

سمعت أحمد يقول: من تناول من الإسناد ما تناول معمر! قال أحمد: سمع من الزهري بالرُّصَافَة[3]. قال[4]: أين سمع من يحيى بن أبي كثير[5]؟ قال: بالبصرة.

[٢٤٦] ـ قلت لأحمد: ابن ثور؟ قال: ثقة[6] يُعَدّ؛ رباح بن عبيد الله[7] ليس مثله.

سمعت أحمد قال: كان ابن ثور رجلاً صالحاً، لم يكن له تلك اليقظة في الحديث.

[٢٤٧] ـ قلت لأحمد في سماع عبد الرزاق من عبيد الله[8]؟ فقال: قال عبد الرزاق: رأيته بمكة، وهشام بن حسّان[9] يسأله؛ قال أحمد: فلعمري لقد روى

---

(١) ابن راشد، سيأتي في النص [٣١٠]؛ باب أهل أيلة.

(٢) وعن عبد الرزاق، قلت لمعمر: مَالَكَ لم تكتب عن ابن شَرْوَس؟ قال: كان يضع الحديث. وقال الذهبي: كذّاب. ووثّقه ابن المديني، وابن حبّان. (انظر: ثقات ابن شاهين ١٠ . والديوان ٣٤ . والميزان ١/٢٣٤ . واللسان ١/٤١١).

(٣) ونحوه في طبقات ابن سعد/المتمم للمدنيين ١٧١ . والسير ٧/٧، عن أحمد. وفي الميزان ٤/١٥٤ : أنه سمع منه بالمدينة أيضاً.
والرُّصَافَة: رُصَافة الشام، بناها هشام بن عبد الملك شرق حلب، على ثلاثين كيلو متراً غرب رقّة واسط (انظر: معجم البلدان ٣/٤٧ ـ ٤٨).

(٤) لعلها: «قيل».

(٥) صاحب النص [٤٦٦].

(٦) وكذا وثقه ابن معين، والنسائي، وابن حجر، وغيرهم، وهو محمد بن ثور الصنعاني أبو عبد الله العابد، مات سنة تسعين ومائة تقريباً. (انظر: الكاشف ٣/٢٧ . والتهذيب ٩/٨٧ . والتقريب ٤٧١).

(٧) لعله ابن عمر العمري. قال أحمد والدار قطني: منكر الحديث. وضعّفه العقيلي وغيره. (انظر: ضعفاء العقيلي ٢/٦١ . والميزان ٢/٣٧ . واللسان ٢/٤٤٢).

(٨) ابن عمر بن حفص العمري.

(٩) الأزدي القردوسي البصري، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يُرسل عنهما، مات سنة سبع ـ أو ثمان ـ وأربعين ومائة. (انظر: الميزان ٤/٢٩٥ . والتقريب ٥٧٢).

عنه ـ يعني عبد الرزاق[1] ـ أحاديث غرائب[2].

---

(١) ابن همام الصنعاني، ثقة حافظ مصنّف شهير، عَمِيَ في آخر عمره فتغيّر، وكان يتشيّع. مات سنة إحدى عشرة ومائتين عن خمس وثمانين سنة، وكان أحمد قصده وسمع منه. (انظر: الميزان ٢/٦٠٩ ـ ٦١٤. والتهذيب ٦/٣١١. والتقريب ٣٥٤).

(٢) لم أقف على غرائب أحاديثه عنه، ولكن قال ابن عدي (في الكامل ٥/١٩٥٢): روى أحاديث في الفضائل ممّا لا يوافقه عليها أحدٌ من الثقات. وذكر كلاماً آخر.

باب
أهل مِصْر

[٢٤٨] ـ أنا الحسين، نا سليمان، قال: قلت لأحمد: موسى بن وَرْدَان؟ قال: لا أعلم إلّا خيراً[١].

[٢٤٩] ـ قلت لأحمد: موسى بن أيوب الغافقي؟ قال: شيخ رووا عنه[٢].

[٢٥٠] ـ سمعت أحمد ذكر حديث يحيى بن سعيد[٣] أنّ أخت عقبة بن

---

(١) وكذا قاله محمد بن عوف، عن أحمد. وفي العلل ـ ع ـ ٣١٦٠: شيخ قديم. وقال الذهبي: صدوق؛ وزاد ابن حجر: ربّما أخطأ، مات سنة سبع عشرة ومائة عن أربع وسبعين سنة. وهو العامري مدنيّ الأصل. (انظر: الكاشف ٣/١٩٠. والتهذيب ١٠/٣٧٦. والتقريب ٥٥٤. وبحر الدم ١٠٤٩).

(٢) مختلف فيه، وقد وثّقه الذهبي في الكاشف (٣/١٨١)، وذكره في المغني (٢/٦٨٢)، والديوان (٤٠١). وقال ابن حجر في التقريب (٥٤٩): مقبول، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. (وانظر: التهذيب ١٠/٣٣٦).

(٣) الأنصاري.

عامر[1] نَذَرت[2]، فقال: ما أصلح إسناد يحيى، عن عبيد الله بن زَحْر[3].

[٢٥١] ـ سمعت أحمد قال: بلغني أنّ ابن المبارك قال: ما وُصِفَ لي أحدٌ فرأيته دون ما وُصِفَ لي، إلا حَيْوَة بن شُرَيْح[4].

قلت لأحمد: حَيْوَة بن شُرَيْح؟ قال: ثقة[5].

[٢٥٢] ـ سمعت أحمد قال: زُهرة بن معبد، شيخ ثقة[6]، جدّه له صحبة[7].

---

(١) الجهني. قيل اسمها أم حِبّان (حاشية سنن أبي داود ٣/٥٩٩ نقلاً عن المنذري، وبذل المجهود ١٣/٢٥٣). قال ابن حجر (في الإصابة ٤/٤٣٩ ـ ٤٤٠): ليس كذلك؛ لأنّ عقبة الذي استفتى هو ابن عامر الجهني، وهذا ـ أخو أم حبان ـ ابن نابىء الأنصاري، لا رواية له، وإنما اشتبه على من زعم ذلك باتفاق الاسم واسم الأب.

(٢) أن تحجّ حافيةً غير مختمرة؛ فقال: مُروها فلتختمر ولتركب، ولتصم ثلاثة أيام. (أخرجه أصحاب السنن من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، على اختلاف عليه، عنه، عن ابن زَحْر، من حديث عقبة بن عامر، أنّه سأل النبيّ ﷺ، عن أختٍ له نذرت . . . الحديث). وقال الترمذي: هذا حديث حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم، وهو قول أحمد وإسحاق. وقد صحح الألباني حديث النسائي. كما أخرجه مسلم من طريق أبي الخير، عن عقبة، به، ولم يذكر الصوم. وفي الباب عن ابن عباس. (انظر: صحيح مسلم ٣/١٢٦٤ باب ٤، ح ١٦٤٤. وسنن أبي داود ٣/٥٩٦ باب ٢٣، ح ٣٢٩٣. وسنن النسائي ٧/٢٠ باب ٣١. وجامع الترمذي ٤/١١٦ باب ١٦، ح ١٥٤٤. كلهم في الأيمان والنذور. وسنن ابن ماجه ١/٦٨٩ باب ٢٠، ح ٢١٣٤ في الكفارات. وصحيح سنن النسائي ٣٥٧٢).

(٣) الإفريقي. مختلف فيه. قال الذهبي: إلى الضعف أقرب. وقال ابن حجر: صدوق يُخطىء، من السادسة. (انظر: النص [٢٧١]. والمغني ٢/٤١٥. والديوان ٢٦٤. والتهذيب ٧/١٢. والتقريب ٣٧١).

(٤) النص في العلل ـ ع ـ ٤١٢٤: بنحوه، والعلل ـ م ـ ٤٥٨، وبحر الدم ٢٤١. وتهذيب الكمال ٧/٤٨١.

(٥) وفي العلل ـ ع ـ ٤١٢٣: ثقة. وفي العلل ـ م ـ ٤٥٨: رجل صالح. وفي الجرح ٣/٣٠٦، من رواية حرب: ثقة ثقة. وقد أجمع النقّاد على ذلك. وهو حَيْوَة بن شُرَيْح بن صفوان التُّجِيبي المصري، مات سنة ثمان ـ أو تسع ـ وخمسين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٢٦٣. والتهذيب ٣/٦٩. والتقريب ١٨٥).

(٦) وكذا قال أحمد في العلل ـ ع ـ ٤٤٨٣، وفي المسائل ـ ص ـ ١١٥٣. وقد وثّقه النقّاد، وكان عابداً، مات سنة سبع وعشرين ـ أو خمس وثلاثين ـ ومائة. وهو مدنيّ الأصل، وتمام نسبه في الحاشية التالية. (انظر: الكاشف ١/٣٢٦. والتهذيب ٣/٣٤١. والتقريب ٢١٧).

(٧) عبد الله بن هشام بن زهرة التيمي القرشي، صحابي صغير، روى عنه حفيده زهرة المتقدّم، مات، =

[٢٥٣] - سمعت أحمد قال: بكر بن مُضَر[١]، وسعيد بن أبي أيوب: صالحٌ[٢] [وهما] ثقتان[٣].

سمعت أحمد قال: زعموا أنّ الليث بن سعد[٤] قال: ما بقي من أولئك الجند غير بكر بن مُضَر؛ يمدحه.

[٢٥٤] - سمعت أحمد يقول: سعيد بن أبي هلال[٥]، سمعوا منه بمصر القدماء، فخرج - زعموا - إلى المدينة، فجاءهم بِعدْل - أو قال: بَوِسْق[٦] - كُتُبٍ كُتِبَتْ عن الصغار، وعن كلّ؛ وكان الليث بن سعد سمع منه، ثمّ شكّ في بعضه، فجعل بينه وبين سعيد[٧]، خالداً؛ قال: خالد بن يزيد[٨]، ثقة؛ قاله أبو داود.

[٢٥٥] - قال: سمعت أحمد يقول: بلغني أنّ ابن وَهْب[٩] جاء إلى ابن عيينة، فقال: يا أبا محمد! ما عَرَضَ عليك ابن أخت[ي][١٠] أول من أمس، هو لي سماع[١١].

= في خلافة معاوية (٤١ - ٦٠ هـ). (انظر: الإصابة ٢/٣٧٧. والتقريب ٣٢٧).

(١) ابن محمد بن حكيم المصري، وثقه أحمد هنا، وفي العلل - ع - ٣١٦٧. وهو مجمع على ثقته، مات سنة ثلاث - أو أربع - وسبعين ومائة. (انظر: الكاشف ١/١٦٢. والتهذيب ١/٤٨٧. والتقريب ١٢٧).

(٢) هو سعيد بن مِقْلاص، أبو يحيى المصري. ووثقه أحمد أيضاً في العلل - ع - ٤١٢٣. وقال في ٤١٢٥: ليس به بأس. قال الساجي: صدوق. وسائر النقّاد على توثيقه. مات سنة إحدى وستين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٣٥٦. والتهذيب ٤/٧. والتقريب ٢٣٣).

(٣) كانت في الأصل: «ثقات». والتكملة والتصحيح يقتضيهما السياق.

(٤) ابن عبد الرحمن الفَهْمي المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من نظراء مالك. مات سنة خمس وسبعين ومائة (انظر: النص [٥٩١]. والكاشف ٣/١٣. والتقريب ٤٦٤).

(٥) الليثي مولاهم المصري، نشأ بالمدينة، وثّقه النقّاد، مات بعد سنة ثلاثين ومائة على خلاف. (انظر: الميزان ٢/١٦٢. والتهذيب ٤/٩٥. والتقريب ٢٤٢).

(٦) الوسْق: مِكْيَلَةٌ معلومةٌ؛ ستّون صاعاً. أو حِمْل البعير، أو العربة، أو السفينة. ولم يرد هنا المعنى الأول. (انظر: أساس البلاغة ٤٩٩. والمعجم الوسيط ٢/١٠٣٢ مادة وَسَقَ).

(٧) ابن أبي هلال المتقدم.

(٨) الجمحي المصري الفُقيه، مجمع على ثقته، مات سنة تسع وثلاثين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٢٧٦. والتهذيب ٣/١٢٩. والتقريب ١٩١).

(٩) هو عبد الله بن وهب بن مسلم المصري، الفقيه، ثقة حافظ عابد، مات سنة سبع وتسعين ومائة. (التقريب ٣٢٨).

(١٠) سقط سببته الأرضة، والتكملة من العلل - ع - ٢٣٦٢، وزاد: «أو ابن أخي».

(١١) ونحو هذا النص في العلل - ع - كما في الحاشية السابقة. وفي العلل - م - ٢٧، وفيه: «ابن =

سمعت أحمد قال: رأيت ابن وَهْب وكان يبلغ . . .[1]؛ يعني في السماع، فلم أكتب عنه شيئاً، وحديثه. . . .[2]. [٧/أ]

[٢٥٦] ـ «سمعت أحمد يقول: من كان بمصر يشبه ابن لَهِيْعَة في ضبط الحديث، وكثرته، وإتقانه»[3].

سمعت أحمد قال: احترقت كتب ابن لَهِيْعَة[4]، زعموا كان رِشْدين بن سعد[5] قد سمع منه كتبه؛ فكانوا يأخذون كتبه، فلا يأتونه بشيء إلاّ قرأ[6].

= أخي». وقال ابن حجر في التهذيب ٦/٧٤، نقلاً عن الساجي: «وكان يتساهل في السماع؛ لأنّ مذهب أهل بلده أنّ الإجازة عندهم جائزة، ويقول فيها: حدّثني فلان»، بل وهو مذهب غير أهل بلده من أهل العلم كالزهري، ومنصور بن المعتمر الكوفي (طبقات ابن سعد/القسم المتمم للمدنيين ١٧٢ ـ ١٧٥). لكن بلغ أحمد أنّ ابن وهب لم يدخل في مصنفه من ذاك العرض شيئاً. (العلل ـ ع ـ ٤٥٥٦).

(١) سقط سببته الأرضة، ولعلّ التكملة تستفاد من قول الساجي في الحاشية السابقة، ما مفاده: تسوية العرض بالسماع.

(٢) سقط سببته الأرضة، ولعل التكملة تستفاد من العلل ـ ع ـ ٤٥٥٦: قال أحمد: ورأيته بمكة، فذكرت أنه كان يُعرض له على ابن عيينة وهو نائم فتركته، وبلغني أنه كان لا يُدخل في مصنفه من ذاك العرض شيئاً، ثم كتبت بعدُ عن رجل عنه. فلعلّ السقط: وحديثه «عندي، عن رجل، عنه». والله أعلم.

(٣) سؤالات الآجري ٥/ق ٣٢/ب. وتهذيب الكمال ١٥/٤٩٤. والتهذيب ٥/٢٧٥. وبحر الدم ٥٥٠. كلها من رواية أبي داود، وفيها: «مثل» بدل «يشبه».

(٤) كان ذلك سنة تسع وستين ومائة (العلل ـ ع ـ ١٥٧٢)، أو بعدها بسنة. (الصغير للبخاري ٢/٢٠٧. ولاحظ النص [٢٦]).

(٥) صاحب النص التالي.

(٦) وكلّمه يحيى بن حسّان في جزء سمعه منه قوم، وليس من حديثه، فقال: ما أصنع! يجيئوني بكتاب فيقولون: هذا من حديثك فأحدّثهم. وقال ابن خراش: كان يكتب حديثه، احترقت كتبه فكان من جاء بشيء قرأه عليه، حتى لو وضع أحدٌ حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه. وبنحوه قال ابن قتيبة، وأحمد بن صالح المصري. وقد اختلف فيه النقاد، فبعضهم ضعّفه مطلقاً، وبعضهم قيّده بالاختلاط بعد احتراق كتبه، وهذا الأوجه. فمن سمع منه قبل ذلك فصحيح ـ ووقت احتراقها، تقدم آنفاً ـ. وأما ما سمعه منه العبادلة: ابن المبارك، وابن وهب، وابن يزيد المقريء فصحيح أيضاً، إما لأنّهم سمعوه قبل اختلاطه ـ قاله الفلاّس ـ، وإما لأنهم كانوا يتتبّعون أصوله ـ قاله أبو زرعة ـ. كان موته سنة أربع وسبعين ومائة. وهو عبد الله بن لَهيعة بن عقبة الحضرمي المصري. (انظر: الميزان ٢/٤٧٥. والتهذيب ٥/٣٧٣. والتقريب ٣١٩).

[٢٥٧] ـ سمعت أحمد يقول: بلغني أنّ رِشْدِين بن سعد[1] جاء إلى إبراهيم ابن أبي يحيى، فقال له إبراهيم: تعال حتى أقرأ عليك. قال: لا أريده، أَجِزْهُ لي.

[٢٥٨] ـ سمعت أحمد ذكر أسد بن موسى[2]، فذكره بخير.

[٢٥٩] ـ سمعت أحمد سئل عن درّاج أبي السَّمْح، قال: هـذا روى مناكير كثيرة؛ وفي حديث في إسناده درّاج: «الشأن في دراج[3]»[4].

---

(١) ابن مفلح المَهْري المصري، ضعيف، صالح في نفسه فيه غفلة، مات سنة ثمان وثمانين ومائة عن ثمان وسبعين سنة. (انظر: الكاشف ١/ ٣١٠. والتقريب ٢٠٩).

(٢) ابن إبراهيم بن الوليد الأموي: أسد السنة، نزيل مصر، صاحب التصانيف، صدوق يُغرب، وفيه نَصْب، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين عن ثمانين سنة. (انظر: الميزان ١/ ٢٠٧. ومعرفة الرواة ٦٦. والتقريب ١٠٤).

(٣) «الشأن في درّاج»: نوع جرح، يُضاف إلى مناكيره الكثيرة. وفي العلل ـ ع ـ ٤٤٨٢: ذكره مع غيره، وقال: أحاديثهم مناكير. وفي العلل ـ م ـ ١٧٦: ما أدري ما هو. وفي الكامل ٣/ ٩٧٩، عن أحمد: أحاديث درّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد فيها ضعف.

ودراج: لقب، واسمه: عبد الرحمن بن سَمْعَان المصري القاصّ، مختلف فيه، والأكثر على تضعيفه، وقد وثّقه البعض، وقال ابن حجر: صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف، مات سنة ست وعشرين ومائة. (انظر: الكاشف ١/ ٢٩٣. والتهذيب ٣/ ٢٠٨. ونزهة الألباب ٢٥٩. والتقريب ٢٠١. والحاشية اللاحقة).

(٤) سؤالات الآجري لأبي داود ٥/ق ٢١/ب. وتهذيب الكمال ٨/ ٤٧٨، عن الآجري.

باب
أهل الرَّمْلَة[1]

[٢٦٠] ـ أنا الحسين، نا سليمان، قال: قلت لأحمد: رجاء بن أبي سلمة؟ قال: ثقة[2] بصري وقع إلى بيت المقدس، ليس أحدٌ أروى عنه من ضَمْرَة[3].

[٢٦١] ـ قلت لأحمد: من ابن شَوْذَب؟ قال: بَخ[4].

[٢٦٢] ـ سمعت أحمد، سُئل عن إبراهيم بن أبي عَبْلة. قال: ثقة[5].

---

(١) الرملة مدينة عظيمة في فِلَسطين، على مسيرة ثمانية عشرة يوماً شمال غرب القدس، مصّرها سليمان بن عبد الملك على مقربة من اللّد جنوباً، في عهد أخيه الوليد (٨٦ ـ ٩٦ هـ). (انظر: معجم البلدان ٣/٦٩. وأطلس سورية والعالم ٣٩. والمصور المتقدم آخر الدراسة ص ١٥١).

(٢) وكذا نقله عبد الله عن أبيه، ووثقه أبو داود أيضاً، وقد أجمعوا على ثقته وفضله، مات سنة إحدى وستين ومائة عن سبعين سنة. وهو رجاء بن مِهْران البصري، نزيل الرملة. (انظر: العلل ـ ع ـ ٤٣١٤. وسؤالات الآجري ٥/ق ٤٧/ب. وتهذيب الكمال ٩/١٦١. والكاشف ١/٣٠٨. والتقريب ٢٠٨).

(٣) صاحب النص [٢٦٣].

(٤) بَخ: كلمة تقال عند الرضا والإعجاب بالشيء، أو عند المدح. وعن أبي زرعة الدمشقي، عن أحمد: ما أرى به بأساً. وقال مرة: لا أعلم إلا خيراً. وعن أبي طالب، عن أحمد: «كان من الثقات». والأكثر على توثيقه، وقال الذهبي وابن حجر: صدوق، مات سنة ست ـ أو سبع ـ وخمسين ومائة. وهو عبد الله البلخي، نزيل الرملة. (انظر: مصادر النص [١٣٠]. وتاريخ أبي زرعة ١/٤٥٨. والكاشف ٢/٩٦. والميزان ٢/ ٤٤٠. والتقريب ٣٠٨).

(٥) وقد وثقه النقاد أيضاً. مات سنة اثنتين وخمسين ومائة. وهو إبراهيم بن شِمْر بن يقظان الرملي، وقيل الشامي، احتج به الجماعة. (انظر: تهذيب ابن عساكر ٢/٨(٢. والكاشف ١/٨٧. والتهذيب ١/١٤٢. والتقريب ٩٢).

[٢٦٣] ـ قلت لأحمد: ضَمْرَة بن ربيعة؟ قال: ثقة ثقة[١].

[٢٦٤] ـ قلت لأحمد: القاسم بن غُصْن؟ قال: كان هذا ـ أرى ـ بالشـام ولـم يرفعه[٢].

---

(١) ووثقه في العلل ـ ع ـ أيضاً ٢٦٢٤، ٣٦٠٤. وقد وثّقه النقّاد، إلّا أنّهم أخذوا عليه بعض الوهم. وقال الذهبي: «مشهور ما فيه مَغْمَز». مات سنة اثنتين ومائتين. وهو دمشقي نزل الرملة. (انظر: تهذيب ابن عساكر ٧/ ٣٩. والميزان ٢/ ٣٣٠. والتهذيب ٤/ ٤٦٠. والتقريب ٢٨٠).

(٢) وفي العلل ـ ع ـ ٣١١٦: «يحدّث أحاديث مناكير». وقد ليّنه البعض، وعامّة النقّاد على تضعيف حديثه، وانفرد وكيع بقوله: «لا بأس به» ـ فيما نقله عنه أبو داود ـ. (انظر: سؤالات الآجري ٥/ق ٥٣/أ. والمغني ٢/ ٥٢٠. والميزان ٣/٣٧٧. واللسان ٤/٤٦٤).

باب
أهل عسقلان(١)

[٢٦٥] - أنا الحسين، ثنا سليمان، قال: سمعت أحمد قال: مصعب بن ماهان(٢) يُحدّث عن سفيان(٣)، ثقة(٤) كان بعسقلان.

[٢٦٦] - سمعت أحمد: قال: أبو عصام؛ يعني رَوَّاد بن الجرَّاح، كان صاحب سنة، كان ها هنا؛ يعني ببغداد، فانتقل إلى الشام، أدرك بها الأوزاعي.

وسمعته ذكره مرة أخرى، فقال: صدوق فيما أرى.

وسمعته ذكره مرة أخرى، فقال: إنّ في حديثه خطأ(٥).

---

(١) مدينة كبيرة في أعلى الشام، من أعمال فلسطين على ساحل البحر بين غزة وبيت جبرين. (انظر: معجم ما استعجم ٣/٩٤٣. ومعجم البلدان ٤/١٢٢. وتاج العروس ٨/١٩، مادة عَسْقَلَ. والمصور المتقدم آخر الدراسة ص ١٥١).

(٢) المَرُّوزي، نزيل عسقلان.

(٣) الثوري، لاحظ الحاشية التالية.

(٤) وعن الأثرم، عن أحمد: كان رجلاً صالحاً، وأثنى عليه خيراً، وكان حديثه مقارباً فيه شيء من الغلط. وقال الذهبي: قال أحمد: في حديثه خطأ. وقد اختلفوا فيه بين توثيق وتليين، وقال ابن عدي: حدّث عن الثوري وغيره ما لا يُتابع عليه، وله عن الثوري نسخة طويلة. وروى عمرو بن أبي سلمة التِنِيسيّ، عن الثوري، عنه أحاديث غير محفوظة منكرة. وقال الذهبي: صدوق. وزاد ابن حجر: كثير الخطأ. مات سنة ثمانين ومائة. (انظر: الكامل ٦/٢٣٦٠. والمغني ٢/٦٦١. والتهذيب ١٠/١٦٤. والتقريب ٥٣٣).

(٥) وفي العلل - ع - ١٤٥٧: «لا بأس به، صاحب سنة، إلا أنّه حدّث عن سفيان أحاديث مناكير». وفي المغني ١/٢٣٣ حاشية من النسخة الأزهرية: قواه أحمد. وقد اختلفوا فيه، ورماه البعض =

[٢٦٧] - «سمعت أحمد يقول: زعموا أنّ آدم[1] كان مَكِيناً عند شعبة»[2].

= بالاختلاط. ولخّص ابن حجر ذلك فقال: صدوق اختلط بآخرة فتُرك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد، وكان خراساني الأصل، من التاسعة. (انظر: الكامل ٣/١٠٣٦. والكاشف ١/٣١٣. والتهذيب ٣/٢٨٨. والتقريب ٢١١).

(١) ابن أبي إياس عبد الرحمن، خراساني الأصل، بغدادي المنشأ، عسقلاني المسكن.

(٢) سؤالات الآجري ٥/ق ٤٦/ب؛وليس فيه «زعموا». وتاريخ بغداد ٧/٢٨ به، وتهذيب الكمال ٢/٣٠٤ والتهذيب ١/١٩٦ كلاهما عن أبي داود كما عند الآجري. وفي بحر الدم ٥٢، عن أحمد وفيه: كان معنا عند شعبة، وكان من الستة الذين يضبطون الحديث عنه. ـ فصحف «مكيناً» إلى «معنا». فيبعد أن يكون مع أحمد عند شعبة؛ لأن عمر أحمد كان أربع سنوات عند وفاة شعبة!! فتأمّل ـ. وهو ممّن أجمع النّقاد على توثيقه. وانفرد النسائي فقال: لا بأس به، وكان قد أرسل إلى الإمام أحمد في سجن بغداد يوصيه بالثبات على موقفه في الفتنة. مات سنة إحدى وعشرين ومائتين. (وانظر أيضاً: الكاشف ١/١٠١. والتقريب ٨٦).

باب
أهل قَيْسَارِيَّة(١)

[٢٦٨] ـ أنا الحسين، نا سليمان، قال: سمعت أحمد يقول: وكان ذكر من يُقَدَّم في سفيان(٢)، فقال: لا أُقَدِّم بعد هؤلاء، الأشجعي(٣) وأصحابه على الفِرْيابي؛ يعني أنّه يعدّ الأشجعيّ وأصحابه بعد الفِرْيابي(٤) في الطبقة التي تليهم.

---

(١) بلد على ساحل بحر الشام ـ الأبيض المتوسط ـ، من أعمال فلسطين، على ثلاثة أيام جنوب غرب طبرية، ولا يزال قائماً.
(انظر: معجم البلدان ٤/ ٤٢١. وأطلس سورية والعالم ٣٩. والمصور المتقدم ص ١٥١).

(٢) الثوري.

(٣) عبيد الله بن عبيد الرحمن، صاحب النص [٥٧٢]، ولاحظ الحاشية التالية.

(٤) محمد بن يوسف بن واقد الضبي مولاهم نزيل قيسارية، ثقة فاضل، يُقال أخطأ في شيء من حديث الثوري، وقال ابن عدي: وقد قُدِّم فيه على جماعة مثل عبد الرزاق ونظرائه، وقالوا: الفريابي أعلم بالثوري منهم، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين، وقد روى عنه أحمد. (انظر: النص [١٣٩] ومصادره. والسير ١٠/ ١١٤. والتهذيب ٩/ ٥٣٥. والتقريب ٥١٥). وقال أبو بكر الأعْيَن: سألت أحمد عن أصحاب الثوري، فقال: يحيى، وعبد الرحمن، ووكيع، ثمّ الأشجعي. (التهذيب ٧/ ٣٥). وكذا قدّمهم ابن معين. فقيل له: والأشجعي؟ قال: الأشجعي ثقة مأمون، ولكن هاتوا من يروي عنه. قال الذهبي: صدق، فإنّ الرواية عنه عزيزة لتقدّم موته، وقلّة ما خرج عنه. ثمّ قال ابن معين: وبعد هؤلاء في سفيان: يحيى بن آدم، وعبيد الله بن موسى، وأبو أحمد الزبيري، والفريابي ـ وذكر غيرهم ـ. (السير ٨/ ٤٥٣).

باب
[أهل][1] بيت المقدس

[٢٦٩] ـ قال: قلت لأحمد: شهاب بن خِرَاش؟ قال: كان أصله واسطياً، وكان سكن بيت المقدس، ما أرى به بأساً[2].

---

(١) التكملة يقتضيها منهج المؤلف.

(٢) وقال حرب بن إسماعيل، عن أحمد: لا بأس به؛ وهو قول أبي زرعة، وابن معين، والنسائي، وزاد أبو حاتم: «صدوق». ووثّقه بعضهم، وقال الذهبي: صدوق مشهور له ما يُسْتَنْكَر. وقال ابن حجر: صدوق يخطيء، من السابعة. وهو ابن خِرَاش بن حَوْشب الشيباني، نزيل الكوفة. (انظر: تهذيب تاريخ دمشق ٦/٣٤٤. وتهذيب الكمال ١٢/٥٧٠. والميزان ٢/٢٨١. والتقريب ٢٦٩).

باب
أهل الأَرْدُنّ

[٢٧٠] - سألت أحمد عن عُبَادَة بن نُسَيّ[١]؟ فقال: شامي قديم[٢].

(١) الكِنْدي الأردني، قاضي طبرية. وثّقه أحمد، والمتقدّمون، والذهبي، وابن حجر من المتأخرين. (انظر: الحاشية التالية. والعلل - ع - ٥٢٧٣. وتهذيب تاريخ دمشق ٢١٧/٧. وتهذيب الكمال ١٩٤/١٤. والكاشف ٦٤/٢. والتهذيب ١١٤/٥. والتقريب ٢٩٢).

(٢) روى عن عدد من الصحابة؛ منهم عُبادة بن الصامت، وشداد بن أوس، ومعاوية. مات سنة ثماني عشرة ومائة. (انظر: مصادر الحاشية السابقة).

باب
أهل دمشق

[٢٧١] ـ سمعت أحمد قال: القاسم أبو عبد الرحمن، هو ابن عبد الرحمن، هو مولى لعبد الرحمن بن يزيد بن معاوية[١]؛ قال: يُروى له أحاديث مناكير[٢]، كان جعفر بن الزبير أولاً رواها بالبصرة، فترك [الناس][٣] حديثه[٤]، ثمّ جاء بِشْر ابن نُمَير، فروى بعض تلك الأحاديث، فترك أهل البصرة[حديثه. . . .][٥] يجيئنا

(١) ابن أبي سفيان، صدوق أرسل حديثاً، مات على رأس المائة. (التقريب ٣٥٣).

(٢) ونحوه في العلل ـ ع ـ ١٣٥٣. وقد أراد بالنكارة هنا فيما رواه عنه جعفر، وبشر، وعلي؛ أما روايته عن غيرهم فلا ـ يفهم ذلك من السياق ـ؛ وهذا هو رأي البخاري في روايتهم عنه. أما أحاديث غيرهم عنه فأحاديث مقاربة. وفي بحر الدم ٨٣٤، من رواية والأثرم، أنكر أحمد حديث: «أنّ الدِباغ طَهور»، وحمل على القاسم. ومن رواية أبي زرعة الدمشقي، أنكر عليه خبراً آخر. وقال الذهبي: صدوق؛ وزاد ابن حجر: يُغرب كثيراً، مات سنة اثنتي عشرة ومائة، وهو صاحب أبي أمامة. (وانظر أيضاً: الكاشف ٢/٣٩١. والتهذيب ٨/٣٢٣. والتقريب ٤٥٠).

(٣) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق.

(٤) وفي العلل ـ ع ـ ٤٨٨٧: اضرب على حديثه. وفي المغني ١/١٣٢: تركه أحمد وغيره. وقد نقل ابن الجوزي الإجماع على تركه، وتركه من المتأخرين الذهبي، وابن حجر. مات بعد سنة أربعين ومائة. وهو الحنفيّ نزيل البصرة. (انظر: الحواشي التالية. والكاشف ١/١٨٤. والتهذيب ١/٤٦١، ٢/٩٠. والتقريب ١٤٠).

(٥) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق، ولم أقف على بقيته، ولعله: «ثم صار»، والله أعلم. وفي بحر الدم ١١٩، من رواية محمد بن عسكر: أسوأ حالاً من يحيى بن العلاء، ويحيى هذا قال فيه: كذّاب، رافضيّ، يضع الحديث. وفي رواية عبيد الله الحلبي: لا تذكر الكذابين. وجاء أيضاً في العلل ـ ع ـ ٣٠٨٨: ترك الناس حديثه. وهو كما قال؛ فقد كاد النقّاد يجمعون على ذلك، لا سيّما في روايته عن القاسم؛ قال شعبة: لو قيل له: ما شاء الله، لقال: القاسم، عن أبي أمامة. مات بعد سنة أربعين ومائة. وهو القشيري البصري. (وانظر أيضاً: الحواشي التالية =

بعد من عبيد الله بن زَحْر[1]، عن علي بن يزيد[2].

[٢٧٢] ـ سمعت أحمد قال: ربيعة بن يزيد[3]. . . . .[4] فسمع منه حَيْوَة[5].

[٢٧٣] ـ قلت لأحمد: يحيى بن الحارث الرمادي[6]؟ قال: هو لا بأس [به. . .][7].

[٢٧٤] ـ قلت لأحمد: بُرد بن سِنان؟ قال: ليس به بأس، ولكن كان يرى القدر[8]. [٧/ب] زعموا أنهم طلبوا القدرية بدمشق ففرّ إلى البصرة[9]، فسمع البصريون منه.

= والكاشف ١٥٨/١. والتهذيب ٤٦١/١. والتقريب ١٢٤.

(١) تقدم في النص ٢٥٠. يضاف هنا قول ابن حبان. . . فإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع خبر فيه عبيد الله بن زَحْر، وعلي بن يزيد، والقاسم أبو عبد الرحمن، لم يكن متن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم، ولست أتهم إلا عليّ بن يزيد. (انظر أيضاً: الحواشي السابقة واللاحقة).

(٢) ابن أبي زياد الألْهَاني الدمشقي، صاحب القاسم بن عبد الرحمن. ضعيف، وخاصة أحاديثه التي يرويها عنه عبيد الله بن زَحْر. مات سنة بضع عشرة ومائة. (انظر: الحاشية السابقة. وأحوال الرجال ٢٩٦. والكاشف ٢٩٨/٢. والتقريب ٤٠٦).

(٣) القصير الإيادي الدمشقي، ثقة عابد. استشهد بأفريقية سنة إحدى ـ أو ثلاث ـ وعشرين ومائة. (انظر: الكاشف ٣٠٨/١. والتهذيب ٢٦٤/٣. والتقريب ٢٠٨).

(٤) سقط سببته الأرضنة مقدار ثلاث كلمات، ولم أقف على تكملته، ولكن لعل الحاشية السابقة واللاحقة تساعدان على ذلك، فيكون: «القصير ـ أو الإيادي، قدم مصر ـ أو أفريقية ـ» والله أعلم.

(٥) ابن شريح المصري، صاحب النص [٢٥١].

(٦) هذا تصحيف، والصواب: «الذّمَاري» الغسّاني، القارىء. (انظر: مصادر الحاشية التالية).

(٧) سقط سببته الأرضة بمقدار كلمتين، والتكملة يقتضيها السياق، ولم أقف على بقيته. هذا وقد وثّقه الأئمة، مات سنة خمس وأربعين ومائة، عن سبعين سنة. (انظر: الكاشف ٢٥٢/٣. ومعرفة القراء ١٠٥/١. والتهذيب ١٩٣/١١. التقريب ٥٨٩).

(٨) وفي العلل ـ ع ـ٩١٣: صالح الحديث وقد اختلفوا فيه، وقال ابن حجر: صدوق رُمِيَ بالقدر، من الخامسة. وهو أبو العلاء مولى قريش. (انظر: التهذيب ٤٢٨/١. والتقريب ١٢١).

(٩) كان فراره مع غيره من القدرية من مروان بن محمد ـ الخليفة الأموي (١٢٧ ـ ١٣٢ هـ) ـ قاله ابن معين، وجعله سبباً لسماع البصريّين منه أيضاً. (تهذيب الكمال ٤٥/٤).

[٢٧٥] - سمعت أحمد قال: داود بن عمرو مقارب الحديث، ما أرى بحديثه بأساً(١)، كان شامياً، وكان بواسط. قلت: كان والياً؟ قال: كان على بعض السواد(٢).

[٢٧٦] - قلت لأحمد: «الحسن بن يحيى الخُشَنِّي؟ قال: هذا ليس بحديثه بأس»(٣).

[٢٧٧] - سمعت أحمد قال: صفوان بن عمرو(٤)، وابن جابر - يعني عبد الرحمن بن يزيد بن جابر(٥) - ثقتان(٦).

[٢٧٨] - قلت لأحمد: يزيد بن يزيد بن جابر؟ قال: بَخ(٧).

[٢٧٩] - وسمعت أحمد قال: ابن جابر(٨) حسن الحديث.

[٢٨٠] - قلت لأحمد: عبد الواحد بن قيس الذي روى عنه الأوزاعي؟ قال:

---

(١) وفي العلل - ع - ٣٢٧٠: حديثه حديث مقارب. وقد اختلف فيه النقّاد، ولخّص ذلك ابن حجر فقال: صدوق يخطىء من السابعة. آهـ. ولعلّ هذه الطبقة تدلّ على أنّ ولايته على واسط وسوادها كانت زمن بني العباس. وهو الأودي. (انظر: تهذيب تاريخ دمشق ٥/٢٠٩. والكاشف ١/٢٩١. والتهذيب ٣/١٩٦. والتقريب ١٩٩).

(٢) السواد: يطلق على المزارع والضياع التي افتتحها المسلمون من أرض العراق زمن عمر بن الخطاب؛ سمي بذلك لسواده بالزروع والنخيل والأشجار. وهو ما بين الكوفة والبصرة وما حولهما، وصار يطلق هذا اللفظ على ما يحيط بأية مدينة من أراض زراعية. (انظر: لسان العرب ٣/٢٢٥. ومعجم البلدان ٣/٢٧٢).

(٣) سؤالات الآجري ٥/ق ٤٢/أ. وعنه في التهذيب ٢/٣٢٦. وقد أشار الذهبي إلى الخلاف فيه. وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط، أصله من خراسان، مات بعد التسعين ومائة، وروى عنه أحمد. (وانظر أيضاً: تهذيب تاريخ دمشق ٤/٢٨٣. والمناقب ٦٢. والكاشف ١/٢٢٨. والتقريب ١٦٤).

(٤) ابن هَرِم الحمصي، سيأتي في بابه تحت رقم [٣٠١].

(٥) الحمصي، سيأتي تحت رقم [٢٧٩]، [٢٨٩].

(٦) كانت في الأصل: «ثقات».

(٧) كلمة مدح، تُقال عند الرضا والإعجاب. وعن أبي طالب، عن أحمد: لا بأس به من صالحيهم. وفي المسائل - هـ - ٢٣٨٦: أخوه عبد الرحمن أثبت منه إن شاء الله آهـ. وقد وثّقه النقّاد. مات سنة أربع وثلاثين ومائة. وهو أخو سابقه. (انظر: سؤالات الآجري ٥/ق ٤١/أ. والكاشف ٣/٢٨٨. والتهذيب ١١/٣٧٠. والتقريب ٦٠٦)

(٨) هو عبد الرحمن، صاحب النص [٢٧٧]، [٢٨٩].

لا أدري، أخشى أن يكون حديثه منكراً[1].

[٢٨١] ـ قلت لأحمد: يزيد بن أبي مريم؟ قال: كان من أهـل دمشق، وكان ثقة[2].

[٢٨٢] ـ قلت لأحمد: يحيى بن يحيى الغسّاني؟ قال: ثقة[3].

[٢٨٣] ـ قلت لأحمد: هشام بن يحيى الغسّاني؟ قال: ما أرى به بأساً[4].

قلت: هشام بن يحيى ابنه ـ أعني ابن يحيى بن يحيى[5] ـ؟ قال: نعم.

---

(١) مختلف فيه، فقد وثّقه البعض، وليّنه آخرون. وقال يحيى القطان: شبه لا شيء. وقال ابن حبان: يتفرّد بالمناكير، لا يُحتجُّ به فيما خالف الثقات، وإلا فيعتبر بحديثه. وتركه الدار قطني، والبرقاني. وقال أبو أحمد الحاكم، والذهبي: منكر الحديث. وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهامٌ ومراسيل. وهو السُّلمي الدمشقي، الأفـطس، النحوي، من الخامسة. (انظر: المجـروحين ٢/١٥٣. والكاشف ٢/٢١٩. والتهذيب ٦/٤٣٩. والتقريب ٣٦٧).

(٢) وهو كذلك عند الجمهور، وانفرد الدار قطني بقوله: ليس بذاك. مات سنـة أربعين ومائـة أو بعدها. (انظر: الكاشف ٣/٢٨٦. والتهذيب ١١/٣٥٩. والتقريب ٦٠٥).

(٣) شامي مجمع على ثقته. قاضي عمر بن عبد العزيز على الموصل، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة على الصحيح. (انظر: أخبار القضاة ١/٢٦٤. والكـاشف ٣/٢٧١. والتهذيب ١١/٢٩٩. والتقريب ٥٩٨).

(٤) وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، فحديثه من قبيل الحسن، والله أعلم. (انظر: الجرح ٩/٧٠. وثقات ابن حبان ٩/٢٣٢).

(٥) صاحب النص السابق.

[٢٨٤] ـ سمعت أحمد قال: صدقة بن خالد ثقة، وهو فوق الوليد[١] بن مسلم[٢]، وكان كاتباً[٣].

[٢٨٥] ـ «سمعت أحمد يقول: رحم الله أبا مُسْهِر، ما كان أثبته، وجعل يُطريه»[٤].

---

(١) وفي سؤالات الآجري ٥/ق ٣٤/ب، ٣٩/أ: «أثبت» بدل «فوق»، ولم يعزه لأحمد. وفي العلل ـ ع ـ ١٤١٢ مثل السؤالات، لكنه زاد «ثقة». وأيضاً في ١٤١١، لكن زاد: «ثقة ثبت». وفي آخره: «وهو صالح الحديث». وفي العلل ـ م ـ ٥١١، زاد: «مأمون»، ولم يذكر الوليد.
وصدقة هو الأموي مولاهم الدمشقي، مجمعٌ على توثيقه. مات سنة إحدى وسبعين ومائة ـ وقيل: وثمانين أو بعدها ـ. (انظر: التهذيب ٤/٤١٤. والتقريب ٢٧٥).

(٢) القرشي مولاهم الدمشقي، ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية. مات آخر سنة أربع ـ أو أول خمس ـ وتسعين ومائة. وروى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٣/٢٤٢. والتهذيب ١١/١٥٢. والتقريب ٥٨٤).

(٣) وفي العلل ـ م ـ ٥١١؛ قال أحمد: ما بلغني أنّ أحداً من الشاميين كان يكتب حديثه بيده غيره، فذاك بيِّن في حديثه.

(٤) تاريخ بغداد ١١/٧٣. وفي التهذيب ٦/٩٩، عن أبي داود به. وقال الميموني، عن أحمد: كيِّس عالم بالشاميين. وهو عبد الأعلى بن مُسْهر الغسّاني الدمشقي، شيخ أحمد، مجمع على ثقته وفضله. مات سنة ثماني عشرة ومائتين عن ثمان وسبعين سنة. (وانظر أيضاً: الكاشف ٢/١٤٧. والتقريب ٣٣٢).

باب
أهل حِمْص[1]

[٢٨٦] ـ قلت لأحمد: حبيب بن عُبيد؟ قال: روى عنه معاوية[2]، وثـور[3]، لا بأس به[4].

[٢٨٧] ـ قلت لأحمد: بَحِيْر بن سعد؟ قال: ثقـة[5]، «وزعموا أنّ شعبـة قال لبقيّة[6] اكتب إليّ أحاديث بَحِير؛ قال أحمد: كان[7] يعجبـه الإسناد، قـال أحمد:

---

(١) حِمْص: بلد شامي قديم مشهور، على نهر العاصي، في منتصف طريق دمشق حلب. فتحها أبو عبيدة بن الجراح، على يد خالد بن الوليد. (انـظر: فتوح البلدان ١/١٥٥. ومعجم البلدان ٢/٣٠٢. والمصور المتقدم آخر الدراسة ص ١٥١).

(٢) ابن صالح الحمصي، صاحب النص [١٢٥].

(٣) ابن يزيد الحمصي، تقدم في النص [٢٤].

(٤) وقد وثقه الأئمة، ولم أقف على غير توثيقه. من الثالثة. وهو أبو حفص الرَّحَبي. (انظر: ثقات العجلي ١٠٦. والكاشف ١/٢٠٣. والتهذيب ٢/١٨٧. والتقريب ١٥١).

(٥) وقيل: ابن سعيد، السَّحُـولي أبو خالد الحمصي. ورد في رواية الأثرم: قدّمه على ثور في خالد ابن معدان .وقد تفرّد أبو حاتم بقوله: صالح الحديث، ووثّقه ابن سعد، والنسائي، والعجلي، والذهبي، وابن حجر. من السادسة. (انظر: الجرح ٢/٤١٢. والكاشف ١/١٥٠. والتهذيب ١/٤٢١. والتقريب ١٢٠. والنص التالي).

(٦) ابن الوليد. صاحب النص [٣٠٣].

(٧) يعني شعبة. (سؤالات الآجري ٥/ق ٤٤/ب).

أي، أسانيد منها[1]»[2].

[٢٨٨] - «سمعت أحمد، وذُكِر له حَرِيز، وأبو بكر[3] بن أبي مريم، وصفوان[4]. فقال: ليس فيهم مثل حريز، ليس أثبت منه، ولم يكن يرى القدر.

سمعت أحمد قال: ليس بالشام أثبت من حريز: إلا أن يكون بَحِير[5]، قيل لأحمد: فصفوان؟ قال: حَرِيز[6] ثقة»[7].

[٢٨٩] - «قيل لأحمد: فعبد الرحمن بن يزيد بن جابر؟ قال: عبد الرحمن ليس به بأس»[8].

[٢٩٠] - «سمعت أحمد مرة أخرى يقول: حَرِيز[9]، ثقة، ثقة»[10].

---

(١) أي أنّ شعبة طلب من بقية بعض أحاديث بَحِير (لاحظ الحاشية التالية). وكان أحمد يرى قبول رواية بقية إذا حدّث عن المعروفين مثل بَحِير. (انظر: علل أحمد - ع - ٣١٤١. وضعفاء العقيلي ١/١٦٢).

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود ٥/ق ٤٤/ب، وفيه: «يعني شعبة، قال أحمد: رأى أسانيد منها فأعجب بها شُعبة لحُسْن أسانيدها»، بدل «قال أحمد: أي أسانيد منها».

(٣) ابن عبد الله بن أبي مريم الغساني، وقد ينسب إلى جده. قيل: اسمه بكير، وقيل عبد السلام. عن أبي داود، عن أحمد: ليس بشيء. وقد ضعّفه النقّاد. مات سنة ست وخمسين ومائة. (انظر: سؤالات الآجري ٥/ق ٤٣/أ. والكاشف ٣/٣١٥. والتهذيب ١٢/٢٨. والتقريب ٦٢٣).

(٤) ابن عمرو، مكرر [٣٠١].

(٥) ابن سعد، مكرر [٢٨٧]. والنص في التهذيب ١/٤٢١ من رواية أبي طالب.

(٦) لاحظ النص [٢٩٠]. وقد قدّمه على صفوان في العلل - ع - ١٤٨٣.

(٧) تاريخ بغداد ٨/٢٦٩ به. وتهذيب الكمال ٥/٥٧٣، وفيه: قال الحسين بن إدريس الأنصاري: ... به. وفيهما تقديم النص الثاني.

(٨) تاريخ بغداد ١٠/٢١١ - ٢١٢. به. وقال أحمد في النص [٢٧٩]: حسن الحديث. ووثقه في النص [٢٧٧]، وفي العلل - ع - ٢٥٣٨. وقد وثّقه غير واحد، منهم الذهبي، وابن حجر. مات سنة بضع وخمسين ومائة. وهو الأزدي الداراني، قدم بغداد على المنصور. (وانظر أيضاً: الكاشف ٢/١٩١. والتقريب ٣٥٣).

(٩) ابن عثمان الرَّحَبي الحمصي. وقد وثقه في النص [٢٨٨]. وهو كما قال من الثقات الأثبات، وقد رُمي بالنصب، مات سنة ثلاث وستين ومائة. (انظر: الحاشية التالية. والكاشف ١/٢١٤. والتهذيب ٢/٢٣٧. والتقريب ١٥٦).

(١٠) تاريخ بغداد ٨/٢٦٩ به. وتهذيب الكمال ٥/٥٧٣ عن الآجري. وزاد الآجري في سؤالاته لأبي داود ٥/ق ٤٣/أ: «ثقة» ثالثة، و«لم يكن يرى القدر». وكذا في بحر الدم ١٨٥، مثل الآجري.

[٢٩١] - سمعت أحمد قال؛ ما روى ابن عياش وهو إسماعيل[١] عن شيخ أوثق من شُرَحْبيل بن مسلم[٢].

[٢٩٢] - سمعت أحمد قال: سألت بحمص عن أبي مريم الذي يحدّث عنه معاوية بن صالح[٣]؟ فقالوا: هو كان قَيّم[٤] مسجد حمص.

[٢٩٣] - سمعت أحمد قال: أرطاة بن المنذر[٥] ثقة.

[٢٩٤] - سمعت أحمد قال: عُتبة بن ضَمْرة بن حبيب، شيخ ثقة[٦].

[٢٩٥] - سمعت أحمد، سُئل عن معاذ بن رِفاعة؟ قال: لم يكن به بأس[٧].

[٢٩٦] - قلت لأحمد: محمد بن مُهاجِر؟ قال: لا بأس به[٨]، أخو عمرو بن

---

(١) سيأتي برقم [٣٠٠/أ - ج].

(٢) ابن حامد الخولاني الحمصي. وقد وثقه أحمد في رواية عبد الله. وقال أبو داود: سمعت أحمد يرضاه. ووثقه العجلي، وابن نُمير، وابن حبان. وضعفه ابن معين. وقال ابن حجر: صدوق فيه لين، من الثالثة. (انظر: علل أحمد - ع - ١٠٨/٢ ط تركيا. وسؤالات الآجري ٥/ق ٤٢/أ. والكاشف ٨/٢. والتهذيب ٣٢٥/٤. والتقريب ٢٦٥).

(٣) ابن حُدير. صاحب النص [١٢٥].

(٤) أي خادم مسجد حمص - وقيل: دمشق -، وهو الأنصاري، أو الحضرمي، مولى أبي هريرة. ثقة من الثانية. وله ذكر في النص [٢٩٨]. (انظر: الجرح ٤٣٦/٩ - ٤٣٧. والكاشف ٣٧٦/٣. والتهذيب ٢٣١/١٢. والتقريب ٦٧٢).

(٥) ابن الأسود الألْهَاني، أبو عدي الحمصي. وثقه أحمد هنا، وقال في الجرح ٣٢٦/٢ - ٣٢٧، من رواية أبي طالب: نقة، ثقة. وقد وثّقه النقاد. مات سنة ثلاث وستين ومائة. (انظر: الكاشف ١٠١/١. والتهذيب ١٩٨/١. والتقريب ٩٧).

(٦) ابن صُهَيْب الزُّبَيْدي الحمصي. قال أبو حاتم: صالح. ووثّقه ابن حبان. وقال ابن حجر: «صدوق من الرابعة». (انظر: الجرح ٣٧١/٦. وذيل الكاشف ١٩٢. والتهذيب ٩٧/٧. والتقريب ٣٨١).

(٧) وكذا قال أبو داود، ووثقه ابن حبان، وضعّفه ابن معين. وقال الأزدي: لا يحتج بحديثه. وقال ابن حجر: صدوق من الرابعة. وهو ابن رافع الأنصاري الزُّرَقي المدني. (انظر: التاريخ لابن معين ٥٧١/٢. وسؤالات الآجري ٥/ق٤٢/ب. والتهذيب ١٩٠/١٠. والتقريب ٥٣٦).

(٨) وكذا قال النسائي. وقد وثقه أحمد أيضاً، وابن معين، وأبو داود، وغيرهم، ولم ينزل به أحد عن رتبه الثقة. مات سنة سبعين ومائة. وهو ابن أبي مسلم الأنصاري الشامي. (وانظر علل أحمد - ع - ٣٠٩٠. وسؤالات الآجري ٥/ق٣٥/أ. والكاشف ١٠٠/٣. والتهذيب ٤٧٧/٩. والنقريب ٥٠٩).

مُهاجِر[1].

[٢٩٧] ـ سمعت أحمد قال: رأيت كتب شَعَيب بن أبي حمزة[2] فإذا كُتُبٌ مصحّحة لا يكاد يُخْذَم[3] منها شيء[4].

[٢٩٨] ـ قال الحسين[5]: أبو مريم[6] الذي يحدّث عن أبي هريرة، هو عندي متّصل.

[٢٩٩] ـ وسمعت أحمد سُئل عن شُعيب بن أبي حمزة؟ قال: شُعيب، لا بأس به، أو قال: ثقة، ولكن من سمع منه؟ كان شعيب رجلاً يمتنع في الحديث[7]. قال علي بن عيّاش[8]: كتاب أبي الزناد لم يسمعه منه، قُرِئَ عليه.

[٣٠٠/أ] ـ «سمعت أحمد بن حنبل سئل عن إسماعيل بن عياش[9]، أهو

---

(١) دمشقي ثقة، مات سنة تسع وثلاثين ومائة، عن أربع ـ أو خمس ـ وسبعين سنة. (انظر: علل أحمد ـ ع ـ ٣٠٩٠. والكاشف ٢/٣٤٤. والتقريب ٤٢٧).

(٢) دينار الأموي مولاهم، مكرر [٢٩٩].

(٣) يُخْذَم: يُقْطَع. والخَذم قطع الكلام بعضه عن بعض. (انظر: أساس البلاغة ١٠٦. ولسان العرب ١٢/١٦٨، مادة: خَذَمَ).

(٤) وروى أبو زرعة الدمشقي ـ في تاريخه ١/٤٣٣، ٢/٧١٥، رقم ١٠٥٢، ٢٢٧٧ ـ عن أحمد، وفيه: «فرأيت كتُباً مضبوطة مقّيدة، ورَفَعَ من ذِكْرِهِ» بدل: «فإذا. . . شيء». ونحوه في بحر الدم ٤٤٢.

(٥) ابن إدريس الأنصاري.

(٦) الأنصاري، صاحب النص [٢٩٢].

(٧) الامتناع ضدّ البذل؛ يدل على الصعوبة والشدة والإقلال. والمراد: أنه حرصاً على الحديث، وحفاظاً عليه من التلاعب لا يبذله لأيّ كان، بل يحتاج إلى مداراته والتلطف معه لاستخراج الحديث منه. وكان الأعمش وغيره يوصف بذلك. (انظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب ١٣٢ـ ١٣٤). وممّا يؤيّد هذا المعنى: أنّ أحمد قال: كان ضيّقاً في الحديث. وقال أبو اليمان: كان عَسِراً في الحديث. وقال علي بن عياش: كان ضنيناً بالحديث. وقال الجوزجاني، عن أحمد: ثبت صالح الحديث. وقد وثّقه الأئمة وأثنوا عليه. مات سنة اثنتين وستين، أو بعدها. (انظر: النص قبل السابق. وعلل أحمد ـ ع ـ ٣٢٧٧. وعلل أحمد ـ م ـ ٤٥، ٢٣٣. وتاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/٤٣٣، ٤٣٤، ٢/٧١٥ رقم ١٠٥١، ٢٢٧٥، ٢٢٨١. والكاشف ٢/١٢. والتهذيب ٤/٣٥١. والتقريب ٢٦٧. وله ذكر في النص [٣٠٦/ج]).

(٨) الألْهَاني، حمصي ثقة ثبت. مات سنة تسع عشرة ومائة. (انظر: الكاشف ٢/٢٩٢. والتقريب ٤٠٤).

(٩) لاحظ النصين التاليين: ب، ج.

أثبت، أو أبو فَضَالـة[1]؟ [قال:][2] أبـو فَضَالـة يُحدِّث عن ثقـات أحـاديث مناكير[3]»[4].

[٣٠٠/ب] - قلت لأحمد: إسماعيل [بن عياش][5] أو بقيّة[6]؟ قال: ما أقربهما[7].

[٣٠٠/ج] - «وسألت أحمد عن إسماعيل بن عياش، [فقال: ما حدّث] عن مشايخهم. قلت: الـ[ـشاميّين؟ قال: نعم][8] [٨/أ]، فأمّا حديث غيرهم عنده مناكير[9]»[10].

---

(١) فَرَج بن فَضَالة التَّنُوخي الشامي، مات سنة سبع وسبعين ومائة بمدينة أبي جعفر. (انظر: مؤتلف الدار قطني ٤/١٨٢٠. والسابق واللاحق ١٢٣. والحاشية بعد التالية).

(٢) التكملة من تاريخ بغداد ١٢/٣٩٥. ومكانها أكلته الأرضة.

(٣) وقيّدها ابن مهدي بأحاديث عن أهل الحجاز، وكان ابن معين، وأبو داود يقدّمان ابن عياش على فَرَج أيضاً. (انظر: النص [٣٠٤] والضعفاء الصغير ٩٥. وكنى مسلم ٢/٦٨٥. وسؤالات الآجري ٤٦/أ. والتهذيب ٨/٢٦٠).

(٤) تاريخ بغداد ١٢/٣٩٥ به. والتهذيب ٨/٢٦١ عن أبي داود، عن أحمد؛ من قوله: «يحدث..».

(٥) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق، ويفسّرها ما بعدها.

(٦) ابن الوليد. سيأتي تحت رقم [٣٠٣].

(٧) وقال الجوزجاني، عن أبي مُسْهِر: كلّ كان يأخذ عن غير ثقة فإذا أخذت حديثهم عن الثقات فهو ثقة. ونقل عبد الله بن أحمد عن أبيه تقديم بقيّة على إسماعيل. وكان ابن المبارك يقدّمه أيضاً. (انظر: معرفة الرجال ١/٧٩، ٨٠، ٨٤، ٩٩. وعلل أحمد - ع - ٤١٢٨. وأحوال الرجال ٣١١، ٣١٢).

(٨) سقط أحدثته الأرضة، والتكملة من تاريخ بغداد ٦/٢٢٥. وتهذيب الكمال ٣/١٧٤.

(٩) وعن المُروذي، عن أحمد: هو عن الشاميين أحسن حالاً عن المدنيين وغيرهم. وإلى هذا ذهب كثير من الأئمة، وخلاصة قولهم ما ذهب إليه الذهبي: «صدوق في حديث أهل الشام، مضطرب جداً في أهل الحجاز». وبنحوه قال ابن حجر. مات سنة إحدى - أو اثنتين - وثمانين ومائة. (انظر: علل أحمد - ع - ٢٤٩. وتهذيب ابن عساكر ٣/٤٢. والمغني ١/٨٥. والتقريب ١٠٩. والكواكب النيرات ٩٨).

(١٠) تاريخ بغداد ٦/٢٢٥ به. وقد وَهِمَ ناشره فغيّر «ما» إلى «عمّن»، وذكر أنه في الأصلين: «ما» وفيه: «من» بدل «عن»، فهو تحريف أيضاً. وتهذيب الكمال ٣/١٧٤. والتهذيب ١/٣٢٣ عن أبي داود، عن أحمد، به، وفيهما: «ما حدّث عن غيرهم فعنده» بدل «حديث غيرهم عنده».

[٣٠١] ـ قلت لأحمد: صفوان ـ أعني ابن عمرو ـ؟ قال: صالح[١].

[٣٠٢] ـ سمعتُ أحمد قال: أَرْوى الناس عن حَرِيْز[٢]، إسماعيل بن عياش[٣].

[٣٠٣] ـ ذُكِرَ لأحمد ابن عياش وبقيّة، قلت: تَعْتَدُّ بشيءٍ من حديثه؟ قال: إذا حدّث عن شيوخه الثقات. ـ أراه عندي بقيّة[٤].

«وسمعت أحمد مرة أخرى قال: روى بقيّة عن عبيد الله؛ هو ابن عمر[٥] العمري مناكير[٦]»[٧].

[٣٠٤] ـ «قلت لأحمد: فَرَج بن فَضَالة؟ قال: إذا حدّث عن الشاميّين فليس به بأس، ولكن حديثه عن يحيى بن سعيد[٨] مضطرب»[٩].

---

(١) وقال في النص [٢٧٧]: ثقة وفي العلل ـ ع ـ ١٤٨٣: ما به بأس وقد وثّقه النقّاد، مات سنة خمس وخمسين ومائة أو بعدها. وهو السَّكْسَكِيّ الحمصي. (انظر: تهذيب تاريخ دمشق ٦/٤٣٩. والكاشف ٢/٣٠. والتهذيب ٤/٤٢٨. والتقريب ٢٧٧).

(٢) ابن عثمان، صاحب النص [٢٨٨]، [٢٩٠].

(٣) انظر النصّ [٣٠٠/ج].

(٤) أي أنّ أبا داود يرى أنّ أحمد يعني بكلامه هذا، بقيّة. ويوضّح ذلك ما رواه عبد الله بن أحمد، عن أبيه: «إذا حدّث بقيّة عن قوم ليسوا بمعروفين فلا ـ يعني تقبلون ـ». وممن ذهب إلى قبول روايته عن الثقات وردِّها عن غيرهم: ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، وغيرهم. وهو بقيّة بن الوليد الكَلاعي الحمصي. مات سنة سبع وتسعين ومائة. (انظر: النص [٣٠٠/ب]. وطبقات ابن سعد ٧/٤٦٩. وثقات العجلي ٨٣. والجرح ٢/٤٣٤. والتهذيب ١/٤٧٣).

(٥) ابن حفص بن عاصم، مكرر [١٧٤].

(٦) كما أسنده الخطيب إلى علي بن المديني. وقال يعقوب بن شيبة: «له أحاديث مناكير جداً». وبنحوه قال الخطيب، والذهبي. وقد اختلف النقّاد فيه، والجمهور على توثيقه فيما سمعه من الثقات، لكنه وُصِف بكثرة تدليسه عن الضعفاء، فلا تُقبل روايته ألا إذا صرّح بالسماع. (انظر: النص [٢٨٧]، [٣٠٠/ب]. وتاريخ بغداد ٧/١٢٣. والكاشف ١/١٦٠. وجامع التحصيل ١١٩. وتعريف أهل التقديس ١٢١. والتقريب ١٢٦. وتهذيب ابن عساكر ٣/٢٧٦. ومصادر الحاشية التالية).

(٧) السير ٨/٤٦٦. والميزان ١/٣٣٧. والتهذيب ١/٤٧٦، عن أبي داود، به.

(٨) ابن قيس الأنصاري.

(٩) تاريخ بغداد ١٢/٣٩٥. وفي سؤالات الآجري ٥/ق٤٣/ب. والتهذيب ٨/٢٦٠. وبحر الدم ٨١٨: «حدث» بدل «حديثه». و«مناكير» بدل «مضطرب». وقال أبو داود، عن أحمد: «روى عن =

[٣٠٥] ـ سمعت أحمد قيل له: شُريح بن يزيد[١]؟ قال: ليس به بأس[٢].

[٣٠٦/أ] ـ سمعت أحمد سُئل عن أبي اليمان؟ قال: صالح[٣]، قد أكثرت عنه[٤].

[٣٠٦/ب] ـ قلت لأحمد: بشر بن شعيب ـ هو ابن أبي حمزة ـ أحبّ إليك، أو أبو اليمان؟ قال: أبو اليمان.

[٣٠٦/ج] ـ وسألت أحمد عن بشر مرة أخرى؟ فقال: كتبت عنه قدر سبعين حديثاً[٥]، لم يكن صاحب حديث[٦]، ولكن كُتُب أبيه كانت عنده.

سمعت أحمد سُئل عن كُتُب شُعيب، هل سمعها بشر من أبيه؟ قال: ما يُدريني[٧].

يحيى بن سعيد مناكير». وما نقله أبو داود، قال به ابن مهدي، والساجي، وابن عدي، وزاد أبو حاتم: وهو في غيره أحسن حالاً، وهو صدوق يُكتب حديثه ولا يُحتج به. وعامة النقاد على تضعيفه، من الثامنة. (وانظر: النص [٣٠٠/أ]. وسؤالات الآجري ٥/ق ٤٣/ب. والجرح ٧/٨٥. والكامل ٦/٢٠٥٤. الكاشف ٢/٣٧٩. والتقريب ٤٤٤).

(١) الحضرمي، أبو حيوة الحمصي المقرىء، وثقه ابن حبان، والذهبي، وابن حجر. مات سنة ثلاث ومائتين. (انظر: الثقات ٨/٣١٣. والكاشف ٢/٩. وغاية النهاية١/٣٢٥. والتقريب٢٦٦).

(٢) لاحظ الحاشية السابقة.

(٣) أي صالح في دينه. قال السخاوي: إذا أطلقوا الصلاحية فإنهم يريدون بها الديانة. أمّا حيث أريد في الحديث فيقدونها. (فتح المغيث ١/٢٠٣، نوع المنكر). وإلا فهو ثقة ثبت في الحديث، كما في حاشية النص [٧].

(٤) وقد روى عنه في النص [٧]، وهو الحكم بن نافع الحمصي.

(٥) حديثه عنه في المسند. قاله ابن حجر في التهذيب ١/٤٥٢.

(٦) وقال الذهبي: صدوق. وقد وثّقة ابن حجر. مات سنة ثلاث عشرة ومائتين. وهو بشر بن شعيب ابن أبي حمزة دينار الحمصي، ولم يرو عن غير أبيه. (انظر: الميزان ١/٣١٨. والتهذيب ١/٤٥١. والتقريب ١٢٣).

(٧) ولأبيه شعيب، وكتُبهِ ذِكْرٌ في النص [٢٩٧]، وفي الجرح ٢/٣٥٩: قال أبو حاتم: «ذكِر لي أنّ أحمد سأله، سمعت من أبيك شيئاً؟ قال: لا. قال: فقُرىء عليه وأنت حاضرٌ؟ قال: لا. قال: فقرأت عليه؟ قال: لا. قال فأجازَ لك؟ قال: نعم ـ وكتب عنه على معنى الاعتبار، ولم يُحدّث عنه ـ». وقد قال أبو زرعة الدمشقي ـ في تاريخه ١/٤٣٤، ٢/٧١٦ رقم ١٠٥٢، ٢٢٨١ ـ: «أخبرني الحكم بن نافع، قال: كان شعيب بن أبي حمزة عَسِراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، قال: هذه كتبي قد صحّحتها، فمن أراد =

[٣٠٧] - «سمعت أحمد ذُكِرَ عنده يزيد بن عبد ربّه الجُرْجُسِي[1]، فقال: ما كان أثبته، ما كان فيهم مثله»[2].

= أن يأخذها فليأخذها. ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها، فقد سمعها مني». فهذا يدل على أنه سمعها من أبيه. ولا تعكر عليه رواية أبي حاتم لأنّها وردت بصيغة التمريض، وفيها انقطاع؛ عند قوله: «ذُكِرَ لي».

(١) الزُّبَيْدي، المؤذِّن. يقال له الجُرْجُسِي؛ لأنه كان ينزل عند كنيسة جُرجس بحمص. وقد أخرج في الجرح ٩/ ٢٨٠، من رواية الأثرم، عن أحمد أنّه أثنى عليه، اهـ. وكان ثقة حافظاً. مات سنة أربع وعشرين ومائتين، عن ست وخمسين سنة. وروى عنه أحمد. (انظر: الأنساب ٢/ ٤٣. والتذكرة ٢/ ٤٢٣. والتهذيب ١١/ ٣٤٤. والتقريب ٦٠٣).

(٢) الأنساب ٢/ ٤٣ بلفظ: «لا إله إلا الله، ما كان أتقنه، ما كان فيهم أثبت منه». والتهذيب ١١/ ٣٤٤، وبحر الدم ١١٧٦؛ وفيهما: «لا إله إلا الله ما كان أثبته، ما كان فيهم مثله؛ يعني أهل حمص».

باب
أهل أَيْلَة[1]

[٣٠٨] ـ سمعت أحمد قال: قال وكيع: رأيت يُـونُس الأَيْلِيّ، وكان سيّء الحفظ[2]. سمع منه وكيع ثلاثة أحاديث[3].

[٣٠٩] ـ قلت لأحمد: عُقَيْل ـ هو ابن خالـد[4] ـ عندك أكبـر من يُونُس ـ هـو

---

(١) مدينة على بحر القُلْزُم ـ الأحمر ـ من بلاد الشام، آخر الحجاز. وهو موضع مدينة العقبة الأردنية اليوم. (انظر: معجم البلدان ١/٢٩٢. وأطلس التاريخ الإسلامي ١٥، ٣٣. والمصور المتقدم ص ١٥١).

(٢) قال الذهبي: «ثقة حجة، شذّ ابن سعد في قوله: ليس بحجّة، وشذّ وكيع فقال: سيّء الحفظ. وكذا استنكر له أحمد أحاديث، وقال الأثرم: ضعّف أحمد أمَـره». (انظر: طبقـات ابن سعد ٧/٥٢٠. والميزان ٤/٤٨٤. وبحر الدم ١٢٠١ولاحظ النص التالي).

(٣) النص في السير ٦/٢٩٨، عن محمد بن عوف، عن أحمد به. وكذا في التهذيب١١/٤٥٠. ولكن ليس فيه قول أحمد: «سمع . . .»ألخ.

(٤) ابن عَقِبْل الأيْلي، ذُكِرَ لأحمد أن يحيى القطان يضعّفه، وإبراهيمَ بن سعد، فقال: وأيش ينفع يحيى من هذا! هؤلاء ثقات، لم يَخْبَرهما يحيى. اهـ. وهو ثقة ثبت، احتجّ به الجماعة، مات سنة أربع وأربعين ومائة على الصحيح. (انظر: علل أحمد ـ ع ـ ٢/٣٣٣، ٥١٩. والميزان ٣/٨٩).

ابن يزيد الأَيْلِيّ(١) ـ؟ قال: لا أدري، عُقَيْل ويُونُس يُؤدُّون الألفاظ(٢).

[٣١٠] ـ مَعْمَر كان يحفظ الألفاظ لا يُؤدِّي(٣).

(١) لاحظ التعلقيق على قول وكيع فيه في النص السابق. وقال أحمد أيضاً: عُقَيْل أقلّ خطأً منه. وأشار إلى وجود وهم في روايته عن الزهري، إلاّ أنّ ابن حجر قال: عن الزهري يَهِمُ وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ. وكان ثقة. وقد احتجّ به الجماعة، مات سنة تسع وخمسين ومائة على الصحيح. انظر: علل أحمد ـ م ـ ٥٧. والتهذيب ١١/ ٤٥٠. والتقريب ٦١٤. وبحر الدم ١٢٠١).

سش

(٢) هذه العبارة تفيد التوثيق، وتعني حسن الأداء. (شرح ألفاظ التجريح للهاشمي ١٢٦). ولكنهما ليسا سواء فعُقَيْل مقّدم على يونُس.

(٣) وقال الذهبي: أحد الأعلام الثقات، له أوهامٌ معروفة احتُمِلتَ له في سَعة ما أتقن. وقال ابن حجر: مَعْمر بن راشد البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل إلا أنّ في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدّث به بالبصرة. اهـ. فقولهما يوضّح معنى قول أحمد: «يحفظ.. لا يؤدي». إشارة منه إلى وهمه، والله أعلم. مات سنة أربع وخمسين ومائة. (انظر: النص [٢٤٥]. والميزان ٤/ ١٥٤. والتقريب ٥٤١. وشرح ألفاظ التجريح للهاشمي ١٢٦).

باب
أهل حَلَب

[٣١١] ـ سمعت أحمد قال: أبو بِشْر[١] الحلبي حدّث عنه حَيّ[٢]، ليس به بأس.

[٣١٢] ـ قال: سمعت أحمد قيل له: مُبَشِّر بن إسماعيل الحَلَبي؛ قال: قد

(١) عمران بن بشر، هكذا عند الأكثر. وقال ابن حجر: «وفي الثقات لابن خَلْفون: عمران بن بشير، أبو بشير الحلبي، كان بالبصرة، روى عن الحسن البصري. روى عنه الحسن بن صالح ابن حي، ووكيع. قال أبو حاتم: صالح. وذكره ابن حبّان في الثقات. (انظر: الكبير للبخاري ٦/١٤٠. وكنى مسلم ٣٩٦. والجرح ٦/٢٩٤. وثقات ابن حبان ٧/٢٣٩. وتعجيل المنفعة ٣١٨ ـ ٣١٩).

وهناك أبو بشر آخر، روى عن الزهري، وعنه الحسن بن صالح بن حيّ أيضاً، قال الذهبي: «لا يُعرف، تفرّد عنه الحسن بن صالح بن حيّ». وقال ابن حجر: مجهول، وقيل فيه: الحلبي، وقيل: اسمه عبد الله بن بشر، وقيل: هو الوليد بن محمد البَلْقَاوي، والله أعلم، من السابعة». (انظر: الميزان ٤/٤٩٥. والمقتنى ٧٠٥. والتهذيب ١٢/٢١، ١١٩. والتقريب ٦٢٢).

(٢) حَيّ: لقب حَيَّان جدّ صالح بن صالح بن حَيَّان. (نزهة الألباب ١/٢٢٤. وهو حَيَّان بن شُفَي بن هُنَى الهَمْداني الثوري، عابد متشيّع. مختلف فيه، وقد وثّقه ابن حجر. مات سنة تسع وستين ومائة عن تسع وستين سنة. (انظر: الكاشف ١/٢٢٢. والميزان ١/٤٩٦. والتهذيب ٢/٢٨٥. والتقريب ١٦١).

رأيته، لم يكن به بـأس[1]، كتبتَ عنه خمسة أحاديث أو ستـة؛ كُنّا جئنـا من الثغر حيث مات هارون؛ يعني أمير المؤمنين[2]، وكنت مريضاً.

---

(١) وفي مسائل ـ هـ ـ ٢٠٥٥ : كان شيخاً صالح الحديث ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن سعد: ثقة مامون. وقال ابن حجر: «وقال الدارمي، عن ابن معين: ثقة. وكذا قال أحمد بن حنبل». ووثّقه ابن حبّان. وقال الذهبي: صدوق. ولكن وثقه في «الكاشف» و «المغني»، وهو المعتمد لأنّه آخر أقواله. وقال ابن حجر: صدوق. وقد أخرج له البخاري مقروناً، واحتجّ به بقيّة الجماعة. (انظر: طبقات ابن سعد ٤٧١/٧. وتاريخ الدارمي ٧٦٠. والكاشف ١١٨/٣. والميزان ٤٣٣/٣. والمغني ٥٤٠/٢. والتهذيب ٣١/١٠. والتقريب ٥١٩. وهدي الساري ٤٦٥).

(٢) الرشيد، الخليفة العباسي الخامس، وكانت خلافته من سنة سبعين ومائة إلى أن مات بطوس سنة ثلاث وتسعين ومائة، عن سبع وأربعين سنة. (انظر: تاريخ خليفة ٤٦٠. والإمامة والسياسة ١٥٣/٢، ١٧٤. والجوهر الثمين لابن دقماق ١٠٠ ـ ١٠٣).

باب
أهل حَرَّان(١)

[٣١٣] ـ قال: سمعت أحمد قيل له: عبد الكريم الجَزَرِيّ؟ قال: ثقة(٢).

[٣١٤] ـ قلت لأحمد: موسى بن أَعْيَن(٣)؟ قال: رجلٌ صالحٌ ثقةٌ.

[٣١٥] ـ سمعت أحمد قال: خَطَّاب بن القاسم(٤) قال: لا بأس به.

[٣١٦] ـ قلت لأحمد: عَتَّاب بن بَشير(٥)، كان عبد الرحمن(٦) كفَّ عن حديثه.

---

(١) كانت مدينة في ديار مُضَر، بين الرُّهَا والرقة. غرب المَوْصل في الطريق المتّجه إلى الشام. سميت بهاران بن آذر أخي إبراهيم عليه السلام؛ لأنه أول من بناها، فعُرِّبَتْ إلى حَرَّان. (انظر: معجم ما استعجم ٢/٤٣٥. ومعجم البلدان ٢/٢٣٥. والمصور المتقدم ص ١٥١).

(٢) تقدم ذكره تحت رقم [١٣١]. ويضاف هنا قول أحمد في العلل ـ ع ـ ٢٦٢١: ثقة ثقة من الثقات. وقال الجوزجاني: رأيت أحمد يحسن الثناء عليه. وقد وثّقه الأئمة، واحتجّ به الجماعة، وأُنكِر عليه روايته عن عطاء. (ويضاف إلى مصادر ترجمته هنا: العلل ـ ع ـ ٤٩٨٤. والميزان ٢/٦٤٥. والتهذيب ٦/٣٧٣. وهدي الساري ٤٤١).

(٣) أبو سعيد الجَزَري. مشهود له بالصلاح والعبادة، مجمعٌ على توثيقه، وقد شذّ ابن سعد بقوله: «صدوق». مات بحَرَّان سنة خمس ـ أو سبع ـ وسبعين ومائة. (انظر: طبقات ابن سعد ٧/٤٨٣. والكاشف ٣/١٨١. والتهذيب ١٠/٣٣٥. والتقريب ٥٤٩).

(٤) أبو عمر قاضي حرَّان. وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وابن حبّان، وتبعهم ابن حجر. وقال أبو زرعة في رواية البرذعي عنه: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه. وقد اختلط قبل موته، من الثامنة. (انظر: الكاشف ١/٢٨١. والتهذيب ٣/١٤٦. والتقريب ١٩٤).

(٥) أبو الحسن، أو أبو سهل الجَزَري.

(٦) ابن مهدي.

قال الحسين: ذاك أنّ الخَطَّابي(1) حدّثه عنه بأحاديث(2) روى عن عبد الملك(3) حديثاً منكراً، وعن فلان ـ سمّاه أحمد ـ.

قلت لأحمد: كيف تراه؟ «قال: أبو جعفر يحدّث عنه ـ يعني النُّفَيْلِيّ ـ(4)؟ قلت: نعم. قال: أبو جعفر أعلم به(5)»(6).

[317] ـ قلت لأحمد: مِسْكِين ـ أعني ابن بُكَيْر ـ؟ قال: قد رأيته، ما كان به بأس.

قال: وسمعت أحمد مرة أخرى ذكره فقال: رأيت في حديثه [خطأ](7) ولم يكن به بأس(8).

---

(1) هو عبد الجبار بن محمد بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطَّاب، مات سنة ثمان ومائتين. (انظر: العلل ـ ع ـ 4878. وثقات ابن حبان 8/418).

(2) وفي سؤالات الآجري لأبي داود (5/ق 48/ب): «سمعت أحمد يقول: تركه عبد الرحمن بن مهدي بآخرة، ورأيت أحمد كفّ عن حديثه؛ وذلك أنّ الخطَّابي حدّثه عنه بحديث».

(3) لم أعثر عليه.

(4) سيأتي في النص [318].

(5) لقد اختلف فيه قول أحمد: فقد تقدّم في التعليق آنفاً، عن أبي داود: أنّ أحمد كفّ عن حديث عتّاب. وفي علل أحمد ـ ع ـ برقم 331: أحاديثه أحاديث مناكير. وبرقم 3158: عتّاب كذا كذا. وفي الجرح 7/12، عن أحمد، قال: أحاديثه عن خُصَيْف منكرة. وقال مرة: «أرجو أن لا يكون به بأس. روى بآخرة أحاديث منكرة، وما أرى إلا أنّها من قبل خُصيْف». كما اختلفت فيه أقوال الأئمة. وقال ابن حجر: صدوق يخطىء، مات سنة تسعين ومائة، أو قبلها. (انظر: ديوان الضعفاء 269. والميزان 3/27. والتهذيب 7/90. والتقريب 380. وهدي الساري 444).

(6) سؤالات الآجري 5/ق 48/ب. وكذا عن الآجري في السير 10/636. والتهذيب 6/17، 7/91.

(7) سقط سببته الأرضة، والتكملة من سؤالات الآجري 5/ق 48/أ، حيث جاء فيها: «لا بأس به، ولكن في حديثه خطأ»، وكذا في التهذيب 10/121 عن أبي داود، عن أحمد.

(8) وبنحوه قال ابن معين، وأبو حاتم، وزاد: صالح الحديث يحفظ. وفي مسائل ـ هـ ـ 2105: كان يُخطىء في حديث شعبة. وفي الجرح 8/329، من رواية الأثرم: حَسَّن أمرَه أحمد. وقال أبو أحمد الحاكم: كثير الوهم والخطأ. وقال الذهبي: صدوق يُغرب. وقال مرةً: ثقة مشهور، وقال ابن حجر: صدوق يُخطىء، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وقد روى عنه أحمد. (انظر: سؤالات الآجري 5/ق 48/أ. والكاشف 3/138. والمغني 2/655. والتهذيب 10/120. والتقريب 529. وهدي الساري 466).

سمعت أحمد قال: سمع مِسْكِينْ من شُعبة ببغداد[1].

[٣١٨] - «[قلت لأ]حمد[2]: النّفَيْلِيّ أحبّ إليك في حديث زهير[3]، أو أحمد ابن يُونُس؟ قال: النُّفَيْلِيّ [صاحب][4] حديث كَيِّس[5]، وأحمد بن يُونُس رجل صالح[6]»[7].

[٣١٩] - ذكرت لأحمد «مُؤمَّل [بن الفضل][8]، فقال: هذا - زعموا - لا بأس به[9]»[10].

[٣٢٠] - سمعت أحمد يُحدّث عن أبي قَتَادة الحَرَّاني[11] غير مرة. [٨/ب]

---

(١) ونحوه في مسائل الإمام أحمد - ص - ١٦٢٢. وقال أحمد أيضاً: حدّث عن شعبة بأحاديث تفرّد بها. (انظر: الجرح ٨/٣٢٩. وبحر الدم ٩٧٩).

(٢) التكملة من سؤالات الآجري ٥/ق ٤٨/أ. والتهذيب ٦/١٧.

(٣) ابن معاوية.

(٤) التكملة من سؤالات الآجري ٥/ق ٤٨/أ. والتهذيب ٦/١٧.

(٥) وفي سؤالات الآجري ٥/ق ٤٨/أ: «كان أحمد إذا ذكره يعظّمه. قال أبو داود: وما رأينا له كتاباً قطُّ». وعن الأثرم: سمعت أحمد يُثني عليه. وهو عبد الله بن محمد بن علي بن نُفَيْل القُضاعي. مجمعٌ على توثيقه. مات سنة أربع وثلاثين ومائتين. وروى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٢/١٢٧. والتهذيب ٦/١٦. والتقريب ٣٢١).

(٦) وقال أيضاً: «شيخ الإسلام». وهو أحمد بن عبد الله بن يونس اليَربوعي الكوفي. وقد أثنى عليه غير أحمد، ووصفوه بالصلاح. وهو أحد الثقات الحفاظ. مات سنة سبع وعشرين ومائتين عن أربع وتسعين. (انظر: الكاشف ١/٦٢. والسير ١٠/٤٥٧. والتهذيب ١/٥٠. والتقريب ٨٣).

(٧) سؤالات الآجري ٥/ق ٤٨/أ. وعن الآجري أيضاً في السير ١٠/٦٣٥ - ٦٣٦. وفيه: «صدوق» بدل «صالح». وكذا في التهذيب ٦/١٧. لكن في جميعها: «أيما أثبت في زهير» مع تقديم «ابن يونس» على «النفيلي»، وليس فيها: «كيّس».

(٨) التكملة من سؤالات الآجري ٥/ق ٤٨/أ. والتهذيب ١٠/٣٨٣.

(٩) وقد وثّقه أبو حاتم، وابن حبان، والذهبي. وقال أبو داود: أمرني النُّفيلي أن أكتب عنه. وقال ابن حجر: صدوق. مات سنة ثلاثين ومائتين، أو قبلها. (انظر: الكاشف ٣/١٩١. والتهذيب ١٠/٣٨٣. والتقريب ٥٥٥).

(١٠) سؤالات الآجري (٥/ق ٤٨/ أ). مع تقديم وتأخير، ويضيف «أنه» بعد «زعموا». وكذا في التهذيب (١٠/٣٨٣) عن الآجري.

(١١) تقدم برقم [١٠١].

[٣٢١] - «سمعت أحمد قيل له: علي بن ثابت[1]؟ قال: كان أخف الناس[2]؛ كان يُضحك الإنسان، يُحدِّث ببعض الحديث، ثمّ يقطعه، ويجيء بآخر»[3]، كان الحسن بن عُمَارة[4] عنده أنجب خليل.

---

(١) الهاشمي مولاهم الجَزَري أبو أحمد أو أبو الحسن، نزيل بغداد، كتب عنه أحمد سنة تسع وسبعين ومائة. قال أحمد: «صدوق ثقة». وقد شذّ الأزديّ بتضعيفه بلا حجّة، ولا يعتدّ بتضعيفه لضعفه. واختلفت فيه أقوال النقاد، وقال ابن حجر: صدوق ربّما أخطأ، من التاسعة. (انظر: علل أحمد ـ ع ـ ٢/٢٦٠٦. وتاريخ بغداد ١١/٣٥٦. والتهذيب ٧/٢٨٨. والتقريب ٣٩٨. وبحر الدم ٣٠١).

(٢) وكذا في التهذيب ٧/٢٨٨. وأضاف صاحب الميزان ٣/١١٦: «روحاً صاحب نوادر».

(٣) تاريخ بغداد ١١/٣٥٧.

(٤) البَجَلي مولاهم، أبو محمد الكوفي، قاضي بغداد للمنصور. قال أحمد وغيره: متروك الحديث. مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. (انظر: علل أحمد ـ م ـ ١٠٦، ١٤٧. وأخبار القضاة ٣/٢٤٥. وتاريخ بغداد ٧/٣٤٥. والمغني ١/١٦٥. والتهذيب ٢/٣٠٤. والتقريب ١٦٢).

باب
أهل المَوْصِل[1]

[٣٢٢] - «سمعت أحمد قال: عمر بن أيوب الموصلي، كان له هيئة[2]، وجعل يمدحه»[3].

---

(١) مدينة مشهورة بأرض الجزيرة، غربي نهر دجلة، على أربعة وسبعين فرسخاً شمال بغداد. فتحها المسلمون سنة ست عشرة، وقيل: عشرين. (انظر: معجم البلدان ٥/٢٢٣. وبلدان الخلافة الشرقية ١١٦). وهي اليوم من المدن العراقية المشهورة. ولاحظ المصور المتقدم ص ١٥١.

(٢) وبنحوه قال أبو زكريا الأزدي، والخطيب. وفي العلل - ع - ١٢٦٣، ومسائل - ص - ١١٣١: «ليس به بأس». ووثقه ابن معين، وأبو داود، وغيرهما. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. مات سنة ثمان وثمانين ومائة. وهو العبدي. كان قدم بغداد فسمع منه أحمد. (انظر: تاريخ بغداد ١١/١٨٥. والميزان ٣/١٨٢. والتهذيب ٧/٤٢٨. والتقريب ٤١٠).

(٣) تاريخ بغداد ١١/١٨٦ به. وبحر الدم ٧٣٧ عن أبي داود: كان أحمد يمدحه.

باب
أهل الرَّقَّة[1]

[٣٢٣] - قلت لأحمد: عبد الله بن بِشْر[2]. قال: هذا ما أرى كان به بأس[3]. قلت: يروي مثل هذا؛ أعني حديث الأعمش[4]، عن أبي صالح[5]، عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ: أفطر الحاجم[6] والمحجوم[7]؟ قال: هو شيخ، قد

---

(١) مدينة مشهورة على الجانب الشرقي لنهر الفرات، من بلاد الجزيرة، على ثلاثة أيام من حَرَّان شرقي حلب. (انظر معجم البلدان ٣/٥٨. وأطلس التاريخ الإسلامي ١١). وهي اليوم مدينة سورية. ولاحظ المصور المتقدم ص ١٥١.

(٢) ابن النَّبْهَان، قاضي الرَّقَّة، كوفيّ الأصل. ثم لاحظ آخر النص مع التعليق.

(٣) لاحظ التعليقة السابقة.

(٤) كوفي ثقة مدلّس - تقدم تحت رقم [١٣٨] -، وقال أبو حاتم: «لم يثبت له سماع من الأعمش، وإنّما كان يقول: كتب إليّ أبو بكر بن عيّاش، عن الأعمش». وكذا قال البوصيري «في الزوائد» ولم يعزه. وقال ابن معين: كذّاب، لم يبق حديث منكر رواه أحدٌ من المسلمين إلا وقد رواه عن الأعمش. وقال الحاكم: يحدّث عن الأعمش مناكير. وقال الذهبي: عنعنة الأعمش، عن أبي صالح السمّان محمولة على الاتصال. (انظر: المراسيل لابن أبي حاتم ١٠٠. وجامع التحصيل ٢٥٢. ومصباح الزجاجة للبوصيري ٢/٦٧. والميزان ٢/٢٢٤. والتهذيب ٥/١٦٠).

(٥) ذكوان السمّان، ثقة ثبت. صاحب النص [٧٢].

(٦) الحاجم: هو الحجّام؛ محترف الحجامة، وهي امتصاص الدم بالمِحْجَم - القارورة التي يُجمع فيها دم الحجامة -. (انظر: النهاية لابن الأثير ١/٣٤٧. وتاج العروس ٨/٢٣٧. مادة: حَجَمَ).

(٧) أخرجه ابن ماجه من طريق مُعَمَّر بن سُليمان - الرقي -، عن عبد الله بن بشر، به. وقال البوصيري: هذا إسناد منقطع، وعلل ذلك بما تقدّم آنفاً في حاشية الأعمش. وزاد أيضاً: أنّ إبراهيم بن طهمان رواه عن الأعمش به موقوفاً. وأخرجه الشافعي، وأحمد ٢/٣٦٤، وذكره علي ابن المديني في العلل ٦٩، والدار قطني في العلل س/٣٥٥، كلهم من طريق الحسن البصري، =

. . . .

عن أبي هريرة، به. وأخرجه البيهقي، من طريق عطاء، عن أبي هريرة به. وقال: ورُوي عن عطاء، عن أبي هريرة موقوفاً.

هذا وللحديث شواهد كثيرة يتقوّى بها حديث أبي هريرة، منها الصحيح، ومنها غير ذلك.

وقال السيوطي: إنّه حديث متواتر. فهو مرويّ عن عدد من الصحابة مرفوعاً به، من حديث:

﴿١﴾ - ثوبان: عند أبي داود، وأحمد ٥/٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٠، والدارمي، وابن خزيمة، والطبراني في الكبير ١٤٠٦، ١٤١٧، ١٤٤٧. والإسماعيلي، والحاكم، والبيهقي.

﴿٢﴾ - وشدّاد بن أوس: عند أبي داود، والشافعي، وأحمد: ٤/١٢٣ - ١٢٥، ٥/٢٨٣. والدارمي، وابن أبي شيبة، والحاكم، والبيهقي.

﴿٣﴾ - ورافع بن خديج: عند الترمذي، وأحمد ٣/٤٦٥. وابن خزيمة، والحاكم، والبيهقي.

﴿٤﴾ - ومعقل بن يسار: عند البزار، وابن أبي شيبة. لكن أعلّه الهيثميّ.

﴿٥﴾ - ومعقل بن سِنان: عند أحمد ٣/٤٧٤، ٤٨٠. وأعلّه الهيثمي.

﴿٦﴾ - وأسامة بن زيد: «بلفظ: «أفطر الحاجم والمستحجم»: عند أحمد ٥/٢١٠. والبزّار، والبيهقي. وأعلّه الهيثمي

﴿٧﴾ - وبلال: عند أحمد ٦/١٢. والطبراني ١/٣٥٢ ح ١١٢٢. وأعلّه الهيثمي.

﴿٨﴾ - وأبو موسى الأشعري: عند البزّار، والبيهقي.

﴿٩﴾ - وابن عباس: عند الطبراني ١١/١٣٨ ح ١١٢٨٦، والبزّار - وقال: ورواه غير واحد عن عطاء مرسلاً -، والبيهقي - وقال: ذِكْر ابن عباس فيه: وَهْمٌ، بل هو مرسل عن عطاء، وهو المحفوظ -.

﴿١٠﴾، ﴿١١﴾، ﴿١٢﴾، ﴿١٣﴾ - وعليّ، وسمرة، وأنس، وشهر بن حوشب، كلهم عند البزّار. وأعلّ الهيثمي حديث عليّ، وأنس.

﴿١٤﴾ - وجابر: عند البزّار.

﴿١٥﴾ - وابن عمر: عزاه اليهثمي إلى الطبراني في الأسط، وأعلّه.

﴿١٦﴾ - وسعد بن أبي وقاص: عند الدار قطني في العلل س ٥٩٥.

﴿١٧﴾ - وعائشة: عند أحمد ٦/١٥٧، ٢٥٨. والبّرار، والبيهقي.

وقد علقه البخاري فقال: ويُروى عن الحسن عن غير واحد مرفوعاً. وذكر الدار قطني (في العلل س ٣٥٥) جملةً من رواياته عن عدد من الصحابة. وعزاه السيوطي إلى الهيثم بن كُليب، والروياني، وابن الجارود، وأبي يعلى، والباوَرْدي، وابن قانع، والضياء المقدسي في الجنان. وعزاه غير واحد إلى النسائي في الكبرى. ونقل في الفتح عن أحمد، والبخاري، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم: أنّه ليس في هذا الباب أصحّ من حديث شدّاد، وثوبان. وصححهما: ابن خزيمة، وابن حبّان، والحاكم. ونقل الحاكم، وابن =

روى عن قتادة[1]، وعنده مراسيل[2].

[٣٢٤] ـ سمعت أحمد قال: زيد بن أبي أُنَيْسة ليس به بأس[3].

[٣٢٥] ـ سمعت أحمد يقول: قيل له: الوليد بن زَرْوان[4]؟ قال: هذا يُحدّث

= حجر، والسيوطي، والشوكاني، عن أحمد: أنّ حديث ثوبان أصحّ ما رُوي في هذا الباب. وفي الفتح، عن ابن حزم، قال: صحّ الحديث بلا ريب.

(انظر: صحيح البخاري ٢/٤٢. وسنن أبي داود٢/٧٧٠ ح ٢٣٦٧ ـ ٢٣٧١. وجامع الترمذي ٣/١٤٤ ح ٧٧٤. وسنن ابن ماجه ١/٥٣٧ ح ١٦٧٩ ـ ١٦٨١. وسنن الشافعي ٢/٢٠ ح ٣٤٩، ٣٥٠. ومصنف عبد الرزاق ٤/٢٠٩ ح ٧٥١٩ ـ ٧٥٢٧. ومصنف ابن أبي شيبة ٣/٤٩. وسنن الدارمي ٢/١٤. وصحيح ابن خزيمة ٣/٢٢٦ ح ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥. والمستدرك ١/٤٢٧. والكبرى للبيهقي ٤/٢٦٥ ـ ٢٦٦. وشرح السنة للبغوي ٦/٣٠٢ ح ١٧٥٩. ونصب الراية ٢/٤٧٢. وكشف الأستار ٢/٤٧١ ح ٩٩٥ ـ ١٠١٠. وموارد الظمآن ٢٢٦ ح ٨٩٩ ـ ٩٠٢. ومجمع الزوائد ٣/١٦٨. وفتح الباري ٤/٢٠٨. والتلخيص الحبير ٢/٢٠٥. والكبير للسيوطي ١/١٣١. وفيض القدير ٢/٥٣. ونيل الأوطار ٤/٢٢٤. كلهم في الصوم، باب الحجامة، عدا الكبير للسيوطي، وفيض القدير، ففي حرف الألف).

(١) وقال أبو حاتم: لم يسمع من قتادة. (انظر: المراسيل لابن أبي حاتم ١٠٠. وجامع التحصيل ٢٥٢).

(٢) فجملة قول أحمد في عبد الله بن بشر هذا: «ما أرى كان به بأس، شيخ، وعنده مراسيل». ومن جملة مراسيله ما ذكره ابن أبي حاتم، عن أبيه أنّه قال: لا يثبت له سماع من الحسن، ولا من ابن سيرين، ولا من عطاء، ولا من الأعمش، ولا من الزهري، ولا من قتادة، ولا من عبد الكريم، ولا من حمّاد، ولا من جابر الجعفي، ولا من يحيى بن سعيد، ولا من غيره. انتهى. ولاحظ ما قيل آنفاً في حاشية «الأعمش» أيضاً. وقال أبو زرعة الرازي، والنسائي: لا بأس به. واختلف فيه قول ابن معين. وحكى البزّار أنّه ضعيف في الزهري خاصّة. وقد وثّقه الذهبي. من السابعة. (انظر: المصدرين السابقين. والكاشف ٢/٧٤. والتهذيب ٥/١٦٠. والتقريب ٢٩٧).

(٣) وكذا قال النسائي. وفي ضعفاء العقيلي ٢/٧٤، من رواية أحمد بن محمد بن هانيء، عن أحمد: «إنّ حديثه لحسنٌ مقارب، وإنّ فيه لبعض النكارة، وهو على ذلك حسن الحديث». وفي العلل ـ م ـ ١١٨: قال المَرُّوذي: سألت أحمد عنه، فحرّك يده، وقال: «صالح، وليس هو بذاك». ولكن: اتفق الأئمة على الاحتجاج به وتوثيقه. وهو أبو أسامة الجَزَري، كوفيّ الأصل، نزيل الرُّها. مات سنة تسع عشرة ـ أو أربع وعشرين ـ ومائة. (انظر: سؤالات الآجري ٥/ق ٥٠/أ. والكاشف ١/٣٢٦. والميزان ٢/٩٨. والتهذيب ٣/٣٩٧. والتقريب ٢٢٢. وهدي الساري ٤٢٣).

(٤) وكذا في الكبير للبخاري ٨/١٤٤. وسؤالات الآجري ٥/ق ٤٨/ب. وثقات ابن حبان =

عنه أبو المَلِيْح[1]، فما لي به تلك المعرفة.

[٣٢٦] - قلت لأحمد: أبو المَلِيح أحبّ إليك أو عبيد الله بن عمرو؟ قال: هو؛ يعني أبا المَلِيح، بينهما كثير.

قال أبو داود: ذكروا أنّه كان يرى الاعتزال[2]؛ يعني عبيد الله بن عمرو[3].

سمعت أحمد يقول: أبو المَلِيحْ، ثقة ورع، بَخ بَخ[4].

= ٧/ ٥٥٠. والإكمال ٤/ ١٩٤. والميزان ٤/ ٣٣٨. والإعلام لابن ناصر الدين ٣١٤. بينما ذكره الذهبي في الكاشف ٣/ ٢٣٨: «زَوْرَان» بتقديم الواو على الراء. وكذا في التهذيب ١١/ ١٣٣. والتقريب ٥٨٢. وأشار ابن حجر في التبصير ٢/ ٦٤٦: إلى أنه حُكِي فيه الاختلاف آهـ. وهو السُّلمي الرقي. وثّقه ابن حبان. والذهبي في الكاشف. وقال في الميزان: «ما ذا بحجة». وليّن حديثه ابن حجر في التقريب.

(١) لاحظ النص التالي.

(٢) الاعتزال: معناه التنحّي، والابتعاد، والمفارقة. ومنه: المعتزلة، وهو اسم لفرقة من المتكلمين ظهرت في أوائل القرن الثاني، وهم أصحاب واصل بن عطاء الغزّال الذي اعتزل الحسن البصري، فسمّوا المعتزلة. بنوا مذهبهم على أصول خمسة لبّسوا فيها الحق بالباطل. وهم مشبّهة الأفعال؛ لأنهم قاسوا أفعال الله على أفعال العباد. وقد قالوا بنفي القدر، فسمّوا قدرية، وقالوا بخلق القرآن، وبأنّ مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين؛ لا مؤمن ولا كافر. (انظر: الفرق بين الفرق ٩٣ وما بعدها. الفِصل لابن حزم ٣/ ٢٢، ٤/ ١٩٢. وشرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٧٩١ - ٧٩٤. وتاج العروس ٨/ ١٥. والمعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد المعتق).

(٣) الرَّقِّي، وهو عبيد الله بن أبي الوليد، أبو وهب الجَزَري. وثقه الأئمة. وقال ابن حجر: ثقة فقيه ربّما وَهِم، مات سنة ثمانين ومائة. (انظر: السير ٨/ ٢٧٥. والتهذيب ٧/ ٤٢. والتقريب ٣٧٣).

(٤) وفي رواية الميموني عن أحمد: «ثقة ضابط الحديث صدوق، أضبط من جابر بن برقان». وقد وثّقه النقاد، إلا ما تفرّد به أبو حاتم حيث قال: يُكتب حديثه. وقد اشتهر بكنيته هذه، وقيل في كنيته: أبو عبد الله. وهو الحسن بن عمر - أو عمرو - بن يحيى الفَزَاري مولاهم. مات سنة إحدى وثمانين ومائة. (انظر: طبقات ابن سعد ٧/ ٤٨٤. وعلل أحمد - م - ٣٥٥. والجرح ٣/ ٢٤. والتهذيب ٢/ ٣٠٩. والتقريب ١٦٢).

سمعت أحمد قال: أسند أبو المَلِيح فأقام الإسناد[1].

وروى عنه آداب ميمون بن مِهْرَان[2] وما بها من الحُسْن[3].

---

(١) أي كان يُوَفِي الإسناد حقَّه من الحفظ والضبط.

(٢) الجَزَري، أبو أيوب الرَّقِّي، كوفيّ الأصل. فقيه عابد، اتّفق الأئمة على توثيقه، ومنهم أحمد. مات سنة سبع عشرة ومائة. (انظر: الكاشف ١٩٣/٣. والتهذيب ٣٩٠/١٠. والتقريب ٥٥٦).

(٣) لم يـرو أحمد عن أبي المَليـح مباشـرة، ولكن بواسـطة، فقـد أخـرج أبـو نعيم في الحليـة ٩١/٤ ـ ٩٢. جملة من آداب ميمون، من طريق أحمد بن حنبل، عن عبد الله بن ميمون الرَّقِّي الحطاب، عن أبي المَلِيح، عن ميمون.

باب
أهل المِصِّيْصَة[1]

[٣٢٧] ـ قال: سمعت أحمد قيـل له: عَقـار[2] النَّخْلي[3] أو عَفار[4] النَّخْلي

(١) ضَبَطها ياقوت بفتح الميم، ثم كسر المهملة المشدّدة. وقال الأصمعي: لا يُقل بفتح أوله. وكذا صحّحه السمعاني بكسر أوله. وقيل بتخفيف الصادين. وهي مدينة على شاطىء جيحان من ثغور الشام بين أنطاكية وبلاد الروم، قرب طَرَسوس، [وكلاهما في تـركيا اليـوم]. فتحت في عهد عبد الملك بن مروان سنة أربع وثمانين. (انظر: فتوح البلدان ١/١٩٥. ومعجم ما استعجم ٤/١٢٣٥. والأنساب ٥/٣١٥. ومعجم البلدان ٥/١٤٤. والمصور المتقدم ص ١٥١).

(٢) بفتح المهملة بعدها قاف، آخره راء. وقد ضبطه المحققون ـ في غير النَّخْلي هذا ـ بفتح أوله، وتشديد القاف. ولم أقف على ترجمته. (انظر: تصحيفات المحدثين للعسكري ٣/١٠٦٥. والمؤتلف. للدار قطني ٣/١٥٣١. والمؤتلف للأزدي ٨٦. والإكمال ٦/٢٢١. وتبصير المنتبه ٣/٩٥٨).

(٣) هذه النسبة إلى النخل، اسم جنس النخلة. قال السمعاني: «وظنّي أنّها القرية المعروفة التي على ستة فراسخ من مكة». وذكر ياقوت أكثر من مـوضع بـاسم «نخلة». والله أعلم. (انظر: الأنساب ٥/٤٧٦. ومعجم البلدان ٥/٢٧٦).

(٤) عَفار: بفتح العين المهملة، بعدها فاء مخفّفة آخره راء ـ هكذا في الأصل ـ. ولم أقف عليه بهذا الضبط. (انظر: مصادر الحاشية قبل السابقة، في «عقار»).

في حديث القسم[1]، في اللعان[2]. قال الحجاج؛ يعني ابن محمد[3]: عَفار. والحجّاج أضبط. قال أحمد: هو عَفار.

(١) هكذا رسمها، وهي الحلف. وهذا الرسم يشتبه مع رسم «القاسم» أيضاً. لا سيّما وأنّ في إسناد هذا الحديث: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدّيق، عن ابن عبّاس: أنّ رجلاً جاء إلى النبيّ ﷺ فأخبره أنّه وجد مع امرأته رجلاً، فلاعن بينهما. والرجل الذي رمى امرأته بالزنا هو عويمر العجلاني. (أخرجه البخاري ٣/٤١٥ ح ٥٣١٠ في الطلاق، باب ٣١: لو كنت راجماً بغير بيّنة، ، ٤/٢٦٣ ح ٦٨٥٥، ٦٨٥٦ في الحدود، باب ٤٣، ، ٤/٣٥١ ح ٧٢٣٨ في التّمني، باب ٩. ومسلم ٢/١١٣٤ ح ١٤٩٧ في اللعان. وأحمد ١/٣٣٥، ٣٦٥).

ولكن حمل اللفظ على ظاهر رسمه أولى، وهو - القسم - بمعنى الحلف الذي يتم بمقتضاه التفريق بين المتلاعنين.

ففي الباب عن ابن عمر، وابن مسعود، وسهل بن سعد الساعدي، وأنس، وعبد الله بن عمرو بن العاص. حديثا ابن عمر، وسهل متفق عليهما، وأخرج مسلم البقية عدا حديث ابن عمرو، فعزاه السيوطي إلى النسائي، وابن مردويه.

(انظر: صحيح البخاري ٣/٤١٣ - ٤١٦ في الطلاق ح ٥٣٠٦ - ٥٣١٦، باب ٢٧ - ٣٦، ٤/٢٦٣ في الحدود ح ٦٨٥٤، باب ٤٣. وصحيح مسلم ٢/١١٢٩ - ١١٣٤ ح ١٤٩٢ - ١٤٩٧. وسنن أبي داود ٢/٦٧٩ - ٦٩٣ ح ٢٢٤٥ - ٢٢٥٩. وسنن النسائي ٦/١٧٠ - ١٧٨. وجامع الترمذي ٣/٥٠٦ ح ١٢٠٢. وسنن ابن ماجه ١/٦٦٧ ح ٢٠٦٦ - ٢٠٧٠: كلهم في اللعان. والدر المنثور ٦/١٣٣ - ١٣٨، سورة النور، آية [٦ - ٨]).

(٢) اللعان: من اللعن، ويكون ذلك إذا قذف الرجل زوجته بالزنا، ولم يجد أربعة شهداء. وصورته الشرعية: أن يقسم أربع مرات على صدقه في قذفها، والخامسة باستحقاقه لعنة الله إن كان كاذباً، فيبرأ من حدّ القذف. ثمّ تُقسم أربع مرات على كذبه، والخامسة باستحقاقها غضب الله إن كان صادقاً، فتبرأ من حدّ الزنا. وبذلك تبين منه، ولا تحلّ له أبداً. (انظر: الآيات [٦ - ٩] من سورة النور. وتهذيب اللغة ٢/٣٩٦، مادة: لَعَنَ. والمغني لابن قدامة ٨/٤٧. والمجموع للنووي ١٦/١٥٠).

(٣) المِصِّيْصِي الأعور، ترمذي الأصل، نزيل بغداد ثمّ المِصِّيْصَة، أحد شيوخ أحمد، وقد قال فيه: ما كان أضبطه وأشدّ تعاهده للحروف. ورَفَعَ من أمره جداً. وذكر أنّه اختلط بآخرة. آهـ. وكان ثقةً ثبتاً، مات ببغداد سنة ست ومائتين. (انظر: علل أحمد - ع - ٢٤٠٢. والكاشف ١/٢٠٧. والكواكب النيّرات ٤٥٦. والتقريب ١٥٣).

باب
أهل طَرَسُوس(١)

[٣٢٨] - «قال: سمعت أحمد يقول: حديث القَرْقَسانيّ - قال أبو داود: يعني محمد بن مصعب القَرْقَسَاني -، عن الأوزاعي، مقارِب(٢)؛ وأمّا عن حمّاد بن سلمة ففيه تخليط. قلت لأحمد: تُحَدِّث عنه؟ - أعني القَرْقَسَاني(٣) - قال: نعم»(٤).

---

(١) كانت مدينة بثغور الشام شمال غرب أنطاكية، على مقربة من الساحل الشمالي للبحر الأبيض. بينها وبين أذَنَة ستّة فراسخ. فتحها الحسن بن قحطبة سنة ثنتين وستين ومائة. وهي اليوم من المدن التركية. (انظر: فتوح البلدان ٢٠٠. ومعجم البلدان ٤/ ٢٨. وأطلس التاريخ الإسلامي ١١/ ٣٥. والمصور المتقدم ص ١٥١).

(٢) هذا في مرتبة قولهم: «حسن الحديث». و «ما أعلم به بأساً». (لاحظ النص [١٥٩] مع التعليق). وقد قال أحمد: لا بأس به (علل أحمد - ع - ٣٨٤٠). وقال صالح جزرة: ضعيف في الأوزاعي، وعامّة أحاديثه عنه مقلوبة، وقد روى عنه غير حديث كلّها مناكير، وليس لها أصول. وقال أبو أحمد الحاكم: روى عنه أحاديث منكرة، وليس بالقوي عندهم. (التهذيب ٩/ ٤٥٩).

(٣) القَرْقَسَاني - نسبة إلى بلدة قَرْقِيْسِيَا بالجزيرة، قرب الرَّقَّة، فُتحت سنة تسع عشرة، والنسبة إليها بإثبات النون وحذفها، والأول أشهر. (انظر: معجم ما استعجم ٣/ ١٠٦٦. والأنساب ٤/ ٤٧٦. ومعجم البلدان ٤/ ٣٢٨) -. قال الذهبي: «مختلف في ضعفه، قَبِلَه أحمد». وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط، مات سنة ثمان ومائتين. (انظر: الحاشية السابقة. والديوان ٣٧٥. والتقريب ٥٠٧).

(٤) تاريخ بغداد ٣/ ٢٧٧ به، ليس فيه: «قال أبو داود». وفيه: «غير حماد» بدل «عن». والتهذيب ٩/ ٤٥٨ عن أبي داود، عن أحمد، به، وليس فيه ما بين المعترضتين في الموضعين. وفيه: «وله عن حماد» بدل «وأما عن حماد». وبحر الدم ٩٣٥، إلى قوله: «تخليط»، ونسبه إلى أحمد.

[٣٢٩] - «سمعت أحمد قال: أبو توبة لم يكن به بأس[١]، لم أسمع منه شيئاً، كتب إليّ بأحاديث[٢]، كان يجيئني[٣]».

---

(١) وفي الجرح ٣/ ٤٧٠، من رواية الأثرم، عن أحمد: أثنى عليه، وقال: لا أعلم إلا خيراً. وكان ثقةً حجةً عند النقاد. ووصفوه بالعبادة. وقد روى عنه أحمد. مات سنة إحدى وأربعين ومائتين.
وهو الربيع بن نافع الحلبي، نزيل طَرَسُوس. (انظر: الكاشف ١/ ٣٠٥. والتهذيب ٣/ ٢٥١. والتقريب ٢٠٧).

(٢) هذا أسلوب رفيع في الصدق والأمانة والأداء، وهو مذهب أهل الورع والنزاهة والتحري، الذي يحبه المحدثون في الرواية، ويسمّونه «المكاتبة المجرّدة عن الإجازة»، أحد أقسام تحمّل الحديث. والرواية به من قبيل المسند الموصول في الصحيح المشهور بين أهل الحديث، لما فيه من إشعار قوي بمعنى الإجازة، فهي وإن لم تقترن بالإجازة لفظاً فقد تضمّنتها معنى. (انظر: الكفاية للخطيب ٤٨٠ - ٤٨٨. وعلوم الحديث لابن الصلاح ١٧٣).

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ١٠٥: قال النسائي: أخبرنا سليمان بن الأشعث، به. وليس فيه: «لم أسمع... بأحاديث».

باب
أهل أَنْطَاكِيَة[1]

[٣٣٠] ـ قال: قلت لأحمد: يوسف بن أسباط؟ قال: ثقة[2]. قلت: فدفن كتبه. قال: قد علمت، يُقال[3]. ثم قال: ومن مثل يوسف!

(١) كانت انطاكية من المدن الرومية على مسيرة يوم وليلة غرب مدينة حلب. فتحها أبو عبيدة بن الجراح (معجم البلدان ١/٢٦٦). ولما قُسمت المنطقة إلى دويلات بعد ضرب الخلافة العثمانية، صارت من المدن السورية على ٩٦ كم من حلب، و ٥٩ كم من إسكندرونة، ولها ميناء السويدية على ٢٧ كم منها، شمال مدينة اللاذقية، على البحر الأبيض. (انظر: دائرة معارف القرن العشرين ١/٧٣٥. والحدود الإسلامية البيزنطية الإسلامية لمتز ١/١٣٩). وهي اليوم من المدن التركية. ولاحظ المصور المتقدم أص ١٥١).

(٢) وهو ابن أسباط بن واصل الشيباني الكوفي، نزيل أنطاكية، ووثّقه ابن معين، وقد وُصف بالصلاح والعبادة. إلا أنه صار يغلط في الحديث بعد دفن كتبه. مات سنة خمس وتسعين ومائة. (انظر: الكبير للبخاري ٨/٣٨٥. والجرح ٨/٢١٨. وثقات ابن حبان ٧/٦٣٨. والكامل ٧/٢٦١٤. والحلية ٨/٢٣٧. والميزان ٤/٤٦٢. والتهذيب ١١/٤٠٧).

(٣) وممن أخبر بدفن كتبه: البخاري، والعجلي، وأبو حاتم، وابن عدي، وغيرهم. (انظر مصادر الحاشية السابقة).

باب
أهل الكُوفَة[1]

[٣٣١] ـ قلت لأحمد: عاصم بن ضَمْرة أحبّ إليك أم الحارث[2]؟ فقال: عاصم، أيّ شيءٍ لعاصم من المناكير. قال الحسين: أي ليس له مناكير[3].

[٣٣٢] ـ سمعت أحمد قال: النُّعمان بن سعد[4] الذي يُحدّث عن علي[5] مقارب الحديث لا بأس به[6]، ولكن الشأن في عبد الرحمن بن إسحاق، له

---

(١) مدينة عراقية، مصّرها سعد بن أبي وقاص سنة سبع عشرة، ـ وقيل بعدها ـ على نهر الفرات، على أربع مراحل ـ ٩٦ ميلاً ـ جنوب بغداد. (انظر: تاريخ الطبري ٤/ ٤٩. وانمسالك للإصطخري ٥٦، ٥٨. ومعجم البلدان ٤/ ٤٩٠. وبلدان الخلافة الشرقية ١٠١، ١١١. والمصور المتقدم ص ١٥١).

(٢) ابن عبد الله الأعور الهَمْداني الحُوتي، أبو زهير، صاحب علي. كذّبه الشعبي في رأيه، ورُمِيَ بالرفض، وفي حديثه ضعف. مات في خلافة ابن الزبير سنة خمس وستين. (انظر: الكاشف ١/ ١٩٥. والتهذيب ٢/ ١٤٥. والتقريب ١٤٦).

(٣) وفي الجرح ٦/ ٣٤٥، من رواية حرب، عن أحمد: «عاصم أعلى من الحارث». وقد قدّمه على الحارث أيضاً الثوري، وابن معين، وابن عمار، وابن حبان. وقد اختلف فيه النقّاد، وقال الذهبي: وسط. وقال ابن حجر: صدوق. مات سنة أربع وسبعين ومائة. وهو السَّلُولي صاحب علي. (انظر: علل أحمد ـ ع ـ ٤٩٨١. والكاشف ٢/ ٥٠ والتهذيب ٥/ ٤٥. والتقريب ٢٨٥).

(٤) ابن حَبْتَة ـ حبتر ـ الأنصاري، خال عبد الرحمن الآتي.

(٥) ابن أبي طالب.

(٦) لاحظ حاشية النص [١٥٩] ـ. وذكره ابن حبان في الثقات ٥/ ٤٧٢. وقال الذهبي في الكاشف ٣/ ٢٠٦: «وُثِّق». وفي الديوان ٤١٢: «مجهول». وقال ابن حجر في التقريب ٥٦٤: «مقبول، من الثالثة».

أحاديث مناكير[1].

قلت لأحمد: روى عبد الرحمن بن إسحاق عن غير النعمان بن سعد؟ قال: نعم، روى عـ[ـن محارب][2] بن دِثَار[3]، وفلان وفلان[4].

[٣٣٣] - قلت لأحمد: روى عن هبيرة غير أبي إسحاق[5]؟ [قال: لا[6]. قال][7] أحمد: ما أصحّ حديث هُبَيرة[8]، يمدحه.

[٣٣٤] - قلت لأحمد: حَنَش أ[بـو المعتمر][9]؟ [٩/أ] قال: ما أعلم إلا خيراً[10]، روى عنه أبو إسحاق[11].

---

(١) وفي النص [١٧٨]: «ليس بذاك». وفي العلل - ع - ٢٥٦٠: «يحدّث أحاديث مناكير، ليس هو بذاك في الحديث». وفي رقم ٢٢٧٨: «متروك الحديث». وفي العلل - م - ٤٠٥: «ضعيف». وفي الجرح ٢١٣٥، من رواية أبي طالب: «ليس بشيء، منكر الحديث». وقد ضعّف حديثه أكثر الأئمة، ولم يوثّق. وأنكر حديثه آخرون. وهو أبو شيبة الواسطي، صاحب النص [٧٥]. من السابعة. (انظر: الكاشف ٢/١٥٥. والتهذيب ٦/١٣٦. والتقريب ٣٣٦).

(٢) سقط سببته الأرضة، والتكملة من الجرح ٥/٢١٣. والكامل ٤/١٦١٣.

(٣) السدوسي القاضي، كوفي ثقة، إمام زاهد، مات سنة ست عشرة ومائة. (انظر: الكاشف ٣/١٢٢. والتقريب ٥٢١).

(٤) وعن سيار بن الحكم، والشعبي، وغيرهما. (التهذيب ٦/١٣٦).

(٥) السبيعي.

(٦) بل وحدّث عنه أبو فاختة سعيد بن عِلاقة الهاشمي الكوفي، ولم يرو عنه غيرهما. (انظر: الميزان ٤/٢٩٣. والتهذيب ٤/٧٠، ١١/٢٣).

(٧) سقط سببته الأرضة، مقداره ثلاث كلمات، والتكملة مستفادة من علل أحمد - ع - ٤٥٠٤. والجرح ٩/١٠٩: «ما أعلم حدّث عنه غير أبي إسحاق».

(٨) ابن يَرِيم بن عبدُد الشيباني - الشَبامي -، ويقال: الخارِفي، أبو الحارث الكوفي. مختلف فيه، وعن عبد الله، عن أحمد: هبيرة أحبّ إلينا من الحارث الأعور، هبيرة رجل صالح. وعن الأثرم عن أحمد: لا بأس بحديثه. وزاد ابن حجر: وقد عيب بالتشيّع. وقال الذهبي: وُثِّق. مات سنة ست وستين. (انظر: مصادر الحاشيتين السابقتين. والكاشف ٣/٢١٨. والتقريب ٥٧٠).

(٩) سقط سببته الأرضة، والتكملة تتمشى مع السياق، ومن مصادر الحاشية التالية.

(١٠) وقد اختلف فيه النقّاد، وقال الذهبي: ليّن لا يُحتجّ به. وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام ويُرسل من الثالثة. وهو حَنَش بن المعتمر، ويقال: ابن ربيعة، ويقال: ابن ربيعة بن المعتمر. (انظر: الديوان ١٠٦. والتهذيب ٣/٥٨. والتقريب ١٨٣).

(١١) السبيعي.

قال الحسين[1]: وحَنَش الذي يروي عن عكرمة[2] ضيف[3]، وهو غير هذا.

[٣٣٥] - سمعت أحمد قال: خيثمة بن أبي خيثمة كان من أهل البصرة، سكن الكوفة، حدّث عنه الأعمش ومنصور[4].

قلت لأحمد: كيف حديثه؟ قال: ما أعلم إلا خيراً[5].

قلت: يقول عن الحسن[6]: كنت أمشي مع عمران بن حصين؟ قال: شريك[7] كذا يقول. قلت: وجرير[8] قال هكذا؟ قال: نعم.

[٣٣٦] - قلت لأحمد: موسى بن عبد الله بن يزيد؟ قال: هو ثقة[9].

قلت: هو ابن عبد الله بن يزيد الخَطْمي؟ قال: نعم.

[٣٣٧] - سمعت أحمد قال: عبد الله بن مُرّة[10] روى عنه الأعمش وأبو إسحاق[11]، ومنصور[12].

---

(١) ابن إدريس الأنصاري.

(٢) مولى ابن عبّاس.

(٣) وهو كذلك عند النقاد، وقد تركه غير واحد. وحَنَش لقبه، واسمه: حسين بن قيس الرَّحْبي، أبو علي الواسطي. من السادسة. (انظر: المغني ١/١٧٥. والتهذيب ٢/٣٦٤. والتقريب ١٦٨).

(٤) ابن المعتمر.

(٥) وقد ضعّفه ابن معين، وابن المديني. ووثّقه ابن حبان، وقال الذهبي: «وُثّق». وليّن حديثه ابن حجر، وكنّاه: أبا نصر، من الرابعة. (انظر: التاريخ لابن معين ٢/١٥٠. وعلل ابن المديني ٧٣. وثقات ابن حبان ٤/٢١٤. والكاشف ١/٢٨٦. والتقريب ١٩٧).

(٦) البصري.

(٧) ابن عبد الله النَّخَعي.

(٨) ابن عبد الحميد بن قُرط الضَّبّي الكوفي قاضي الري. ثقة صحيح الكتاب: مات سنة ثمان وثمانين ومائة عن إحدى وسبعين سنة. (انظر: الكاشف ١/١٨٢. والتقريب ١٣٩). وهو معدود في شيوخ أحمد.

(٩) مجمعٌ على توثيقه، من الرابعة. (انظر: الكاشف ٣/١٨٥. والتهذيب ١٠/٣٥٣. والتقريب ٢/٥٥٢).

(١٠) الهَمْداني الخارفي الكوفي، مجمعٌ على ثقته، مات سنة مائة. وقيل قبلها. (انظر: الكاشف ٢/١٢٩. والتهذيب ٦/٢٤. والتقريب ١/٤٤٩، ط دار المعرفة).

(١١) السبيعيّ.

(١٢) ابن المعتمر.

[٣٣٨/أ] - «قلت لأحمد: أبو معشر[١] أحبّ إليك أو حمّاد[٢]؟ قال: زعموا أنّ أبا معشر كان يأخذ عن حمّاد، إلاّ أنّ أبا معشر عند أصحاب الحديث؛ يريد: كان أكبر[٣]؛ لأنّ حمّاداً كان يرى الإرجاء[٤]»[٥].

[٣٣٨/ب] - «قلت لأحمد: مغيرة[٦] أحبّ إليك في إبراهيم[٧] أو حمّاد؟ قال: أمّا فيما روى سفيان[٨] وشعبة عن حمّاد، فحمّاد أحبّ إليّ[٩]؛ لأنّ في حديث الآخَرَيْن عنه تخليطاً»[١٠].

[٣٣٨/ج] - «قلت لأحمد مرة أخرى: أبو معشر أحبّ إليك أو حمّاد في إبراهيم؟ قال: ما أقربهما»[١١].

---

(١) زياد بن كُلَيب الحنظلي التميمي، كوفي ثقة، مات سنة تسع عشرة ومائة. (انظر: الكاشف ٢٥٢/١. والتقريب ٢٢٠).

(٢) ابن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم، أبو إسماعيل الكوفي الفقيه. مات سنة عشرين ومائة. (لاحظ مصادر التعليق عليه في هذا النص [٣٣٨/أ - و]).

(٣) وفي التهذيب ١٦/٢: وهو أصح حديثاً من أبي معشر.

(٤) ورماه بالإرجاء أيضاً في العلل - ع - ٢٣٦٧، ٥٢٢٦. وفي العلل - م - ٤٦٥. وقال الذهبي (في السير ٢٣٣/٥): تحوّل مرجئاً إرجاء الفقهاء؛ وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله، وإنما غلّو الإرجاء، من قال: لا يضر من التوحيد ترك الفرائض. (ولاحظ التعليق على النص [١٣٦]).

(٥) تهذيب الكمال ٢٧٢/٧، عن أبي بكر الخلال، عن أبي المثنى العنبري، عن أبي داود، وفيه: «أكثر» بدل «كان أكبر». و«يرمى بالإرجاء» بدل «يرى الإرجاء».

(٦) ابن مِقْسَم الضَّبّي مولاهم، أبو هشام الكوفي، الأعمى. ثقة إمام فقيه. إلا أنّه كان يدلّس ولا سيّما عن إبراهيم. وقد ضعّف أحمد روايته عن إبراهيم النخعي فقط في العلل - ع - ٢١٨، وفي الجرح ٢٢٩/٨ من رواية أبي حاتم. وقد وصفه بأنه حافظ في النص [٣٤٧]. مات سنة ست وثلاثين ومائة على الصحيح. (انظر: الميزان ١٦٥/٤. والتهذيب ٢٩٦/١٠. والتقريب ٥٤٣. وتعريف أهل التقديس ١١٢).

(٧) ابن يزيد النَّخَعي الكوفي الفقيه المشهور، ثقة إلا أنه يُرسل كثيراً. مات سنة ست وتسعين. (انظر: التهذيب ١٧٧/١. والتقريب ٩٥).

(٨) الثوري.

(٩) وكذا قال القطان وابن معين، ولكن لم يخصصاه في إبراهيم. (انظر: التهذيب ١٦/٢).

(١٠) تهذيب الكمال ٢٧٢/٧ بإسناد النصّ السابق، وفيه: «إلا أن» بدل «لأن». والصواب ما ورد هنا؛ إذ لا يستقيم المعنى مع الاستثناء، بل التفضيل يناسبه التعليل هنا، فتأمّل.

(١١) تهذيب الكمال ٢٧٢/٧ بإسناد النصّ السابق. والسير ٢٣٦/٥، عن أبي داود، ويحذفان: «مرة أخرى».

[٣٣٨/د] - «سمعت أحمد مرة أخرى يقول: حمّاد مقارب الحديث[١] ما روى عنه سفيان، وشعبة، والقدماء. قلت: هشام[٢] كيف سماعه؟ قال: قديم» [٣].

[٣٣٨/هـ] - «سألت أحمد مرة أخرى عن سماع هشام الدَّسْتَوائي عن حماد. قال: سماعه صالح»[٤].

[٣٣٨/و] - «سمعت أحمد يقول: ولكن حماد بن سلمة عنده عنه تخليط»[٥]؛ يعني عن حمّاد بن أبي سُليمان.

[٣٣٩] - قلت لأحمد: عُقبة بن حُريث؟ قال: ما أعلم إلاّ خيراً[٦].

[٣٤٠] - سمعت أحمد قيل: المِنْهال بن عبد، تعرفه؟ - يعني الذي روى عنه أبو إسحاق - قال: ما أعرفه[٧].

[٣٤١] - سمعت أحمد يقول: أبو الأحوص[٨] صاحب عبد الله[٩]، كان

---

(١) وفي العلل - م - ١٢٨: «ثقة». وهو مختلف فيه؛ وقد وثقه الذهبي، وقال ابن حجر: فقيه صدوق له أوهام. مات سنة عشرين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٢٥٢. وشرح علل الترمذي ٢/٧٦١. والتهذيب ٣/١٦. والتقريب ١٧٨).

(٢) الدَّسْتَوائي.

(٣) تهذيب الكمال ٧/٢٧١، بإسناد النص السابق. ونحوه في العلل - م - ٤٦٥، من رواية الميموني عن أحمد.

(٤) تهذيب الكمال ٧/٢٧١، بإسناد النص السابق. وشرح علل الترمذي ٢/٧٦١ عن أبي داود به.

(٥) تهذيب الكمال ٧/٢٧١، بإسناد النص السابق.

(٦) وتفرّد أبو حاتم بقوله: صدوق. وقد وثّقه النقّاد. وهو التَّغْلبي الكوفي، من الرابعة. (انظر: الكاشف ٢/٢٧٢. والتهذيب ٧/٢٣٩. والتقريب ٣٩٤).

(٧) وذكره ابن سعد، وابن أبي حاتم مهملاً - بدون اسم أبيه -، وأنّه روى عن ابن مسعود، وزاد ابن أبي حاتم: «وعنه أبو إسحاق». وقال ابن سعد: «وليس بابن عمرو». وقال أبو حاتم: «لا أعرفه إن لم يكن منهال بن عمرو» - الأسدي -. قال ابن حجر: الأسدي لم يدرك ابن مسعود، وأبو إسحاق أكبر منه، فالظاهر أنه غيره. ورواية أبي إسحاق عنه من رواية الأكابر عن الأصاغر. وسمّاه المنهال بن عمرو. ولم أقف عليه في ابن عبد. (انظر: طبقات ابن سعد ٦/٢٠٢. والجرح ٨/٣٥٧. والتهذيب ١٠/٣٢٠. واللسان ٦/١٠٣).

(٨) عوف بن مالك بن نَضْلة الجُشَمي، كوفي ثقة. قتلته الخوارج في ولاية الحجّاج على العراق. من الثالثة. (انظر: تاريخ بغداد ١٢/٢٩٠. والكاشف ٢/٣٥٧. والتقريب ٤٣٣).

(٩) ابن مسعود.

يقصّ[1]، روى عن ابن عمر حديثاً[2]، وعن أبي موسى، قدم البصرة فسمع منه الحسن[3].

[٣٤٢] - «قلت لأحمد: عُمَير بن سعيد؟ قال: لا أعلم به بأساً[4]. قلت له: فإنّ أبا مريم قال: تسلني عن عُمير الكذّاب - قال: وكان عالماً بالمشايخ - فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة[5]»[6]، ثم تكلّم بكلامه.

[٣٤٣] - قلت لأحمد: سهيل[7] أحب إليك أو الأعمش في أبي صالح[8]؟ فقال: الأعمش[9].

[٣٤٤] - سمعت «أحمد يقول: بلغني عن محمد [بن عبـ]ـد الله بن نُمَير[10]، عن أبي خالد الأحمر[11]، قال: سمعت الأعمش يقول: كتبت [عن أبي صالح[12]] ألف حديث»[13].

---

(١) انظر: طبقات ابن سعد ١٨٢/٦. والعلل - ع - ٥٠٧٦.

(٢) في الأصل: «حديث». ولم أقف على من ذكره من الرواة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) البصري.

(٤) وشذّ ابن حزم بقوله: «غير معروف». وقد وثّقه الأئمة؛ كابن معين، والذهبي، وابن حجر وغيرهم. مات سنة سبع - أو خمس عشرة - ومائة. وهو النَّخَعي، أبو يحيى الصُّهْبَانيّ. (انظر: ذيل الميزان ٣٧٢. والبيان والتوضيح لأبي زرعة العراقي ١٩٨. والسير ٤٤٣/٤. والتهذيب ١٤٦/٨. والتقريب ٤٣١).

(٥) كوفي رافضي متروك، مع اعتنائه بالعلم وبالرجال. ففي العلل - م - ١٣٥: متروك الحديث كان يرمى بالتشيع. وفي الجرح ٥٣/٦ من رواية محمد بن عوف الحمصي: ليس بثقة، كان يحدّث ببلايا في عثمان، وعامّة حديثه بواطيل. ورماه أبو داود بالكذب والوضع. مات بعد الستين ومائة. واسمه عبد الغفار بن القاسم الأنصاري. (انظر: التاريخ لابن معين ٣٦٨/٢. والمجروحين ٤٣/٢. والكامل ١٩٦٤/٥. والمغني ٤٠١/٢. واللسان ٤٢/٤).

(٦) الضعفاء للعقيلي ١٠٢/٣: بلغني عن أبي داود، به.

(٧) ابن أبي صالح ذكوان.

(٨) ذكوان السمّان.

(٩) وكذا في علل أحمد - ع - ٣٢٨٨: أن عبد الله سأل أباه.

(١٠) الكوفي الخارِفي الهَمْداني. ثقة حافظ فاضل زاهد، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين. وروى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٦٥/٣. والتهذيب ٥٧/٦. والتقريب ٤٩٠).

(١١) سُليمان بن حيّان الأزدي، كوفي صدوق يخطىء، مات سنة تسعين ومائة، أو قبلها. روى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٣٩٢/١. والتهذيب ١٨١/٤. والتقريب ٢٥٠).

(١٢) ذكوان السمّان.

(١٣) علل أحمد - ع - ٢٩١٠، وفيه: «حدثني» بدل «بلغني». وفي ٥٥٨٨: «سمعت». وفي =

[٣٤٥] - سمعت أحمد قال: عاصم بن بَهْدَلَة، شيخ ثقة(١).

[٣٤٦] - [سمعت أ](٢)حمد قال: ما من القوم(٣) أحدٌ أعلى من منصور(٤) إلاّ أن يكون الحكم [بن عُتَيْبَة؛ في](٥) إبراهيم(٦).

سمعت أحمد مرة أخرى ذكرهما، ولم يذكر الحكم. [٩/ب]

[٣٤٧] - سمعت أحمد قال: قال أبو بكر بن عَيَّاش(٧): كنت أسأل مغيرة، ما كان عليٌّ وعبد الله(٨) يقولان في كذا وكذا(٩) من الفرائض؟ فيقول: كذا وكذا(١٠)، فآتي الأعمش فأسأله فيخالفه، فأرجع إلى المغيرة فيقول: ما سمعته إلاّ من الأعمش(١١) فأرجع إلى الأعمش، فرجع إلى قول المغيرة(١٢). قال أحمد: كان

= الموضعين: «سمعت من» بدل «كتبت عن». والسير ٦/ ٢٣٠، من طريق محمد بن إسحاق، عن ابن عُمير، عن الأحمر به. والتكملة في الموضعين من المصدرين المذكورين.

(١) في العلل - ع - ٩١٨: «ثقة رجل صالح خير ثقة، والأعمش أحفظ منه». وفي العلل - م - ٧٤: «ليس به بأس، وكأنّه ليّنه». وقد اختلف فيه النقّاد، ولم يضعّف، إنما تكلموا فيه من جهة حفظه. وقال ابن حجر: «صدوق يهم، حجّة في القراءة»، وهو قول الذهبي قبله «في الميزان»، وزاد: «وهو في الحديث دون الثبت». وهو ابن أبي النجود المقرىء الكوفي، مات سنة ثمان وعشرين ومائة. (انظر: الميزان ٢/ ٣٥٧. ومعرفة القراء ١/ ٨٨. والتهذيب ٥/ ٣٨. والتقريب ٢٨٥).

(٢) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها أسلوب المصنف، ومقدار السقط.

(٣) يريد أصحاب إبراهيم النَّخَعي.

(٤) ابن المعتمر بن عبد الله السُّلَمي، كوفي ثقة ثبت، إمام مشهور. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. وله ذكر في النص [٧٨]، [٣٣٥]. (انظر: الكاشف ٣/ ١٧٧. والتقريب ٥٤٧).

(٥) سقط سببته الأرضة، والتكملة من علل أحمد - ع - ٣٢٤٩، ٣٦١٧، ٥٥٥٧.

(٦) ابن يزيد النَّخَعي. ونحو هذا النص في العلل - ع - ٣٢٤٩، ٣٦١٧، ٥٥٥٧.

(٧) الأسدي، الكوفي المقرىء. كنيته اسمه على الصحيح. ثقة عباد ساء حفظه لما كبر وكتابه صحيح، مات سنة أربع وتسعين ومائة. وقد روى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٣/ ٣١٦. والتهذيب ١٢/ ٣٤. والتقريب ٦٢٤).

(٨) علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما. كان أخذ الفرائض عنهما من طريق شيخه إبراهيم بن يزيد النَّخَعي. (انظر: علل أحمد - ع - ١٧٧٦).

(٩، ١٠) في الأصل: «كذى».

(١١) وكان الأعمش أقدم سماعاً من مغيرة بن مِقْسَم. (علل أحمد - ع - ٥١٤٩، ٥١٥٠. وله ذكر في النص [١٣٨]).

(١٢) وكذا في علل أحمد - ع - ٢٦٧٤ بلفظ مقارب، قال: حدّثنا يحيى بن آدم، قال: قال أبو بكر بن عياش، وساق نحوه.

حافظاً؛ يعني المغيرة[1].

[٣٤٨] ـ سمعت أحمد، قيل له: شِبَاك؟ قال: ثقة[2].

[٣٤٩] ـ سمعت أحمد، قال؛ سِمَاك بن سَلَمة، يقول: كان رجلاً صالحاً[3].

[٣٥٠] ـ سمعت أحمد، قيل له: يزيد بن أبي زياد[4] أحبّ إليك أو ليث؛ هو ابن أبي سُلَيم[5]؟

قال أحمد: يزيد عنه اختلاف[6]؛ مرة طاوس، مرة مِقْسَم[7]، مرة مجاهد.

[٣٥١] ـ «سمعت أحمد قال: كان عطاء بن السائب[8] من خيار

---

(١) المغيرة بن مِقْسَم. تقدم في النص [٣٣٨/ب].

(٢) وفي العلل ـ ع ـ ٣٢٠٩: شيخ ثقة. وقد وثّقه الأئمة أيضاً، وكان يدلّس، وهو الضَّبي الأعمى، من السادسة. (انظر: الكاشف ٣/٢. والتهذيب ٣٠٢/٤. والتقريب ٢٦٣).

(٣) وزاد في العلل ـ ع ـ ٣٢١٥: «ثقة». ووثّقه أبو داود ورفع من شأنه. وابن حبان، وابن حجر. وتفرّد الذهبي بقوله: «لا يكاد يُعرف». من الثالثة. (انظر: سؤالات الآجري ٥/ق ٥٣/أ. والميزان ٢٣٤/٢. وذيل الكاشف ١٢٨. والتهذيب ٢٣٤/٤. والتقريب ٢٥٥).

(٤) الهاشمي مولاهم الكوفي، شيعيّ مختلف فيه والأكثر على تضعيفه سيّما بعد ما كبر وتغيّر وصار يُلَقَّن، مات سنة ست وثلاثين ومائة. (انظر: الكاشف ٢٧٨/٣. والتهذيب ٣٢٩/١١. والتقريب ٦٠١).

(٥) ابن زُنَيْم الكوفي، مختلف فيه، وقال الدار قطني: «صاحب سنة يخرج حديثه، ثمّ قال: إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء، وطاوس، ومجاهد حسب». وقال ابن حجر: صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك. مات سنة ثمان وأربعين ومائة. (انظر: سؤالات البَرْقاني ٤٢١. والكاشف ١٤/٣. والتهذيب ٤٦٥/٨. والتقريب ٤٦٤).

(٦) في ذلك إشارة إلى تقديمه يزيد؛ يفسّره قول ابن معين. والدار قطني في الحاشية السابقة. وقد نقل العُقيلي (في الضعفاء ١٥/٤) قول أحمد صريحاً في تقديمه يزيد على ليث، وعطاء بن السائب، وقال: كان ليث أكثر تخليطاً. وقال في العلل ـ ع ـ ٧٠٨: لم يكن بالحافظ. وفي بحر الدم ١١٧٢: قال ابن إبراهيم: قلت له: يزيد بن أبي زياد أحبّ إليك (. . .)، قال: ما أقربهما. فرواية أبي داود هنا توضّح أنّ السقط برواية ابن إبراهيم: «أو ليث».

(٧) ابن بُجرة ـ نَجدة ـ مولى عبد الله بن الحارث، ويقال: مولى ابن عباس للزومه له. قال الذهبي: صدوق. وزاد ابن حجر: وكان يرسل، مات سنة إحدى ومائة. (انظر: الميزان ١٧٦/٤. والتقريب ٥٤٥).

(٨) ابن مالك الثقفي الكوفي، مختلف فيه، تكلّموا فيه لاختلاطه. وتؤول أقوال النقّاد إلى أنّه ثقة قبل الاختلاط، وهو مجمل قول أحمد أيضاً ـ لاحظ الحاشية التالية ـ. مات سنة ست وثلاثين ومائة. =

عباد الله»[1]، زعموا

[٣٥٢] - «سمعت أحمد قال: قال ابن إدريس؛ هو عبد الله بن إدريس[2] الأَوْدِي: قال لي شعبة: كان أبوك[3] يُفيدُني»[4].

[٣٥٣] - سُئل أحمد: كيف حديث أبي إدريس[5] يزيد؟ قال: هو من أصحاب عليّ[6].

[٣٥٤] - سمعت أحمد قال: عبد الملك بن عُمير مضطربٌ جداً في حديثه[7]، اختلف عنه الحفّاظ[8]؛ يعني فيما رووا عنه.

= (انظر: علل أحمد - ع - ٨٨١، ٤٠١٤، ٤١١٨. وعلل أحمد - م - ٣٣. والكاشف ٢/ ٢٦٥. والتهذيب ٢٠٣/٧. والتقريب ٣٩١).

(١) سؤالات الآجري ٢٠٩، وبحر الدم ٦٩٠، وزادا: كان يختم القرآن كلّ ليلة. ووصفه بالصلاح أيضاً (في العلل - ع - ٥٣٧٤). وفي العلل - م - ٣٣: قدّمه على حصين بن عبد الرحمن السلمي.

(٢) ابن يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الزَّعافري الكوفي، صاحب النص [٣٩٦]. وقد روى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٢/ ٧١. والتهذيب ٥/ ١٤٤. والتقريب ٢٩٥).

(٣) كوفي ثقة، من السابعة. (انظر: الكاشف ١/ ١٠١. والتقريب ٩٧).

(٤) علل أحمد - ع - ٢٤٦٦: عن أحمد. والتهذيب ١/ ١٩٥: عن الآجري، عن أبي داود.

(٥) ويقال: أبو داود الأوْدي، جدّ عبد الله المتقدم في النص السابق. قال ابن حجر: مقبول. وقد وثّقه العجلي، وابن حبان، وقال الذهبي: وُثِّق. (انظر: الكاشف ٢٨٢/٣، والمقتنى ٣٦٢. والتهذيب ١١/ ٣٤٥. والتقريب ٦٠٣).

(٦) ابن أبي طالب، وقد روى عنه يزيد.

(٧) وكذا في علل أحمد - م - ١٣١: - بدون «جداً». ونحوه في النص [٣٦٥] من هذا الكتاب. وفي الجرح ٥/ ٣٦١ من رواية الهسنجاني عن أحمد به. ومن رواية إسحاق بن منصور: أنّه ضعّفه جداً. وفي بحر الدم ٦٤٤، روايات أخرى مقاربة ومتقاربة. وقد اختلف فيه النقّاد، وعيب عليه تغيّره لكبر سنه؛ ورد على ذلك الذهبي (في الميزان ٢/ ٦٦٠) ووثّقه في (المغني ٢/ ٤٠٧). وكذا ابن حجر في (التقريب ٣٦٤)، وزاد: فصيحٌ عالمٌ ربّما دلّس. وقال في (هدي الساري ٤٤٣): «احتجّ به الجماعة، وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في الاحتجاج، ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات، وإنّما عيب عليه أنّه تغيّر حفظه لكبر سنه».

فدلّ ذلك على أنّ الرواية عنه قبل التغيّر صحيحة إن تميّزت. وهو ابن عمير بن سويد اللخمي الكوفي الفَرَسي القِبْطي. توفي سنة ست وثلاثين ومائة. (وانظر: التهذيب ٦/ ٤١١).

(٨) ونحوه في علل أحمد - ع - ٤١٣٦. ومسائل أحمد - ص - ١٦٤٥. والعلل - م - ١٩٧.

[٣٥٥] - قلت لأحمد: سَيَّار؟ فقال: نسبه «هُشَيم[1] مرة فقال: سَيَّـار بن أبي سَيَّـار»[2] العَنَزي، روى عنـه شعبة نحـواً من ثلاثين حـديثاً، قلت لأحمـد: هو من الثقات؟ قال: نعم، وفـوق الثقة، كـان من الأخيار[3]. قلت لأحمـد: هو سَيَّـار أبو الحكم؟ قال: نعم.

[٣٥٦] - سمعت أحمـد يقـول: مِسْعـر، ثقـة ثقة[4]، إنمـا يُقـاس بسفيـان[5] وزائدة[6] وأصحابهم[7].

[٣٥٧] - سمعت أحمد قال: عبد الله بن عيسى[8]، ثقـة.

[٣٥٨] - «قلت لأحمـد: عبـد الملك بن أبي سليمـان؟ قـال: ثقــة. قلت: يُخـطىء؟ قال: نعم، وكـان من أحفظ هل الكوفة[9]، إلاّ أنّـه رفع أحـاديث[10] عن

---

(١) ابن بشير الواسطي.

(٢) الكبير للبخاري ٤/١٦١.

(٣) وفي علل أحمد ـ ع ـ ٨٩٠: ثقة، وفي ٣٢٠٠: «روى عنه هُشيم، وشبعة وهو من خيارهم». وفي تهذيب الكمال ١٢/٣١٥: «صدوق ثقة ثبت في كل المشايخ». وقد وثّقه النقّاد، واحتجّ به الجماعة، مات بـواسط سنة اثنتين وعشرين ومائـة، وهو سَيَّـار بن وردان الواسـطي، ويقال: البصري. (انظر: الكاشف ١/٤١٥. والتهذيب ٤/٢٩١. والتقريب ٢٦٢).

(٤) ونقل أبو طالب توثيق أحمد ومدحه له. وقد وثقه النقاد، واحتجّ به الجماعة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل. مات سنة ثلاث ـ أو خمس ـ وخمسين ومائة. وهو ابن كِـدام بن ظهير الهـلالي الكوفي، كان يرى الإرجاء. مكرر [٣٩٤]. (انظر: الكاشف ٣/١٣٧. والتهذيب ١٠/١١٣. والتقريب ٥٢٨).

(٥) الثوري، وقد روى عن مِسْعَر وهو من أقرانه، كما في التهـذيب ١٠/١١٣.

(٦) ابن قدامة، صاحب النص [٤٠٤/أ]، [٤٠٦].

(٧) أمثال: شعبة، ومالك بن مِغْوَل. وقد رويا عنه.

(٨) ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، وقد وثقه النقاد أيضاً. مات سنة ثلاثين ومائة. (انظر: الجرح ٥/١٢٦. والكاشف ٢/١١٦. والتهذيب ٥/٣٥٢. والتقريب ٣١٧).

(٩) ونحوه نقله غير واحد عن أحمد، وبنحوه قال ابن حبان. وكان شعبة يعجب من حفظه إلا أنه تكلم فيه لتفرده عن عطاء بن أبي رباح بخبر الشفعة للجار؛ وقال أحمد: الحديث منكر وعبد الملك ثقة. ووثقه أحمد في [٣٧٩]. وفي تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/٤٦٠، عن أحمد: ثقة. وفي مسائل ـ ص ـ ١١٣٢: من الحفّاظ، إلا أنّه كان يخالف ابن جريج إسناد أحاديث، وابن جريج أثبت عندنا منه. وقد وثقه بعض الأئمة والذهبي، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. مات سنة خمس وأربعين ومائة. وله ذكر في النص [٤٧]، [٢١٩]. واسم أبي سليمان: ميسرة. (انظر: علل أحمد ـ ع ـ ٨٥٧، ١٢٦٤، ١٢٩٢، ٣٢٧١. وثقات ابن حبـان ٧/٩٧. والميـزان ٢/٦٥٦. والتهذيب ٦/٣٩٦. والتقريب ٣٦٣. وبحر الدم ٦٤٠).

(١٠) في الأصل: «أحاديثا».

عطاء»[1].

[٣٥٩/أ] - «قلت لأحمد: أصحاب الشَّعبي[2]، من أحبّ إليك؟ قال: ليس فيهم عندي مثل إسماعيل[3].

[٣٥٩/ب] - قلت: ثمّ من؟ قال: مُطَرِّف»[4].

[٣٥٩/ج] - «قلت: بَيان؟ قال: بيان من الثقات[5]، ولكن هؤلاء أروى[6] عنه»[7].

[٣٥٩/د] - «قلت لأحمد: زكريا بن أبي زائدة؟ قال: ثقة لا بأس به»[8].

---

(١) تاريخ بغداد ١٠/٣٩٤، به. وبحر الدم ٦٤٠، ويضع «الحديث» بدل «أحاديث». والكاشف ٢/٢٠٩: كلاهما عن أحمد.

(٢) عامر بن شراحيل، إمام مشهور.

(٣) وفي علل أحمد - ع - ٦٠٣: أصحّ الناس حديثاً عن الشعبي. وفي ١٥٩٢، ٥٤٩١: أعلى أصحاب الشعبي. وكذا قدمه الثوري، ويحيى القطان، وأبو حاتم. وقد وثقه أحمد في النص [٣٥٩/د]. وقال الذهبي: أجمعوا على إتقانه والاحتجاج به. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة ست وأربعين ومائة. وهو ابن أبي خالد الكوفي. (انظر: سؤالات الآجري ١٨٦. والسير ٦/١٧٦. والتهذيب ١/٢٩١. والتقريب ١٠٧).

(٤) سؤالات الآجري ١٨٧. والتهذيب ١٠/١٧٢، عن الآجري. وسيأتي مُطَرِّف تحت رقم [٣٥٩/د].

(٥) ووثقه في مسائل - هـ - ٢١٦٩، وفي العلل - ع - ٨٧٩. وفي ٤٤٨٣: بَخ ثقة من الثقات. وقد أجمع النقّاد على توثيقه والاحتجاج به. وهو بيان بن بِشْر الأَحْمَسي الكوفي. من الخامسة. (انظر: النص [٤٦]. والسير ٦/١٢٤. والتهذيب ١/٥٠٦. والتقريب ١٢٩).

(٦) كانت في الأصل «أرووا»، والتصحيح من سؤالات الآجري ١٨٧. والمعنى: أنّ إسماعيل، ومطرفاً أروى من بيان عن الشعبي؛ وهذا وجه من وجوه ترجيح الرواية، وتقديم الرواة عند أهل الحديث؛ لأنّ كثرة الرواية عن الشيخ تعني كثرة الملازمة المشعرة بحلول الصحبة التي لها زيادة تأثير، فيرجح بها عند تساوي الراويين عن شيخ واحد في الرتبة. (انظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي ٦٨).

(٧) سؤالات الآجري ١٨٧.

(٨) وفي المسائل - هـ - ٢١٦٧: ثقة حسن الحديث. وفي علل أحمد - ع - ٨٥٩: ثقة، ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد. وفي ٢٤٩٥: ثقة حُلو الحديث شيخ ثقة. وفي علل أحمد - م - جيّد الحديث ثقة. وقد ليّنه البعض، والمعتمد قول الجمهور في توثيقه، إلا أنّه كان يدلّس، وسماعه من أبي إسحاق السبيعي بأخرة. مات سنة سبع - أو ثمان أو تسع - وأربعين ومائة. (انظر: النص [٤٠٥/د]. والكاشف ١/٣٢٣. والتهذيب ٣/٣٢٩ والتقريب ٢١٦. وتعريف أهل التقديس ٦٢).

قلت: هو مثل مُطَرِّف[1]؟ قال: لا؛ ثم قال لي أحمد: كلّهم ثقات، كان عند زكريا كتاب فكان يقول[فيه][2]: سمعت الشعبي، ولكن زعموا كان يأخذ عن جابر[3]، وبيان، ولا يسمّى[4]»[5]؛ يعني ما يروي من غير ذاك الكتاب يُرسلها عن الشعبي.

«قال أحمد: زعموا أنّ يحيى بن زكريا بن أبي زائدة[6] قال: لو شئت أن أسميّ كلّ من يُنبيء أبي عن الشعبي لسمّيت»[7].

قال الحسين[8]: هو مُطَرِّف بن طريف الكوفي يروي عنه الرجال؛ سفيان الثوري، وجرير[9]، وأسباط[10]، والنّاس[11].

[٣٦٠] - «سمعت أحمد قيل له: فِرَاس؟ قال: فِرَاس ثقة[12]، روى عنه

---

(١) ابن طَريف الكوفي، وثّقه أحمد هنا، وتحت رقم [٣٦٢]، وفي العلل - ع - ٨٦٩، ٢٥٤٣/أ. وقد أجمع النقّاد على ثقته، وكان إماماً عابداً فاضلاً، مات سنة إحدى وأربعين ومائة. (انظر: الكاشف ١٥٠/٣. والتهذيب ١٧٢/١٠. والتقريب ٥٣٤).

(٢) التكملة من حاشية الأصل.

(٣) ابن يزيد الجعفي.

(٤) هذا وصف لزكريا بالتدليس، وفي ذلك إشارة إلى سبب نزول رتبته عند أحمد عن رتبة مطرف وإن دخلا في مجمل التوثيق.

(٥) سؤالات الآجري ١٨٥. وليس فيه: «ثقة».

(٦) كوفي ثقة متقن، إمام مشهور، مات سنة ثلاث - أو أربع - وثمانين ومائة. وروى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٢٥٥/٣. والتهذيب ٢٠٨/١١. والتقريب ٥٩٠).

(٧) سؤالات الآجري ١٧٥، ١٨٥، وفيه: «بين أبي وبين الشعبي» بدل «ينبيء أبي عن الشعبي». وتهذيب الكمال ٣٦٢/٩: عن الآجري أيضاً.

(٨) ابن إدريس الأنصاري.

(٩) ابن عبد الحميد الضَّبّي.

(١٠) ابن محمد بن عبد الرحمن بن خالد أبو محمد الكوفي، ثقة ضُعِّف في الثوري، مات سنة مائتين. (انظر: الكاشف ١٠٤/١. والتقريب ٩٨).

(١١) أمثال هُشيم بن بشير، وابن عيينة.

(١٢) وكذا في مسائل - هـ - ٢١٦٧، ٢١٦٩. وعلل أحمد - ع - ١٥٩٣. وذكر في ٥٥١: «فيه شيء من ضعف». والجرح ٩١/٧، من رواية الأثرم. وقد وثقه ابن معين، والنسائي، وأبو زرعة العراقي، وابن حجر (في هدي الساري: ٤٥٦). واحتجّ به الجماعة، مات سنة تسع وعشرين ومائة. وهو فِرَاس بن يحيى الخارفي الكوفي المكتِّب. (انظر: البيان والتوضيح ٢٠٣. والتهذيب ٢٥٩/٨. والتقريب ٤٤٤).

إسماعيل[1] وإسماعيل أكبر منه سِنّاً. وروى عنه زكريا[2]، وشعبة، وسفيان[3]»[4].

[٣٦١] ـ «قلت لأحمد: إسماعيل بن سالم؟ قال: بَخ!.

وسمعت أحمد يقول: إسماعيل بن سالم، صالح الحديث[5]. قلت له: هو أكبر أو مُطَرِّف[6]؟ قال: هو أكبر.

قلت: بيان[7]؟. فرآه فوقهم»[8].

[٣٦٢] ـ «قلت لأحمد: الشيباني؟ قال: بَخ، ثمّ قال: الشيباني[9]، ومُطرِّف[10]، وحصين[11]، هؤلاء ثقات»[12].

[٣٦٣] ـ «قلت لأحمد: حبيب بن أبي ثابت؟ قال: ما يُدفع من كلّ خير»[13].

---

(١) ابن أبي خالد الكوفي.

(٢) ابن أبي زائدة.

(٣) الثوري.

(٤) سؤالات الآجري ١٨١.

(٥) وفي علل أحمد ـ ع ـ ٨٨٨: ثقة ثقة، وزاد في ٣٢٦٩: بَخ. وفي علل أحمد ـ م ـ ١٨٦: ليس به بأس. وقد وثّقه النقّاد، ولم يُضعّف. وهو الأسدي أبو يحيى الكوفي، نزيل بغداد، من السادسة. (انظر: الكاشف ١/١٢٣. والتهذيب ١/٣٠١. والتقريب ١٠٧).

(٦) ابن طريف الكوفي.

(٧) ابن بشر الأحمسي.

(٨) سؤالات الآجري ١٨٢ ـ ١٨٣، وفيه: «قال» بدل «فرآه». وتاريخ بغداد ٦/٢١٤. وتهذيب الكمال ٣/١٠٠ ـ ١٠١: فيهما إلى: «قال: هو أكبر».

(٩) سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني، وثقه أحمد هنا، وقال الجوزجاني: «رأيت أحمد يعجبه حديثه». وهو ثقة حجّة عند الجميع. مات في حدود الأربعين ومائة. (انظر: السير ٦/١٩٣. والتهذيب ٤/١٩٧. والتقريب ٢٥٢).

(١٠) ابن طَريف الكوفي، ووثقه تحت رقم [٣٥٩/د] أيضاً.

(١١) ابن عبد الرحمن السُّلَمي أبو الهذيل الكوفي. وثقه أحمد هنا، وقال في العلل ـ م ـ ٣٣: ثبت. وفي الجرح ٣/١٩٣، عن أبي حاتم، عن أحمد: «الثقة المأمون من كبار أصحاب الحديث». وهو كذلك عند الأئمة إلا أنّه تغيّر حفظه في الآخر، مات سنة ست وثلاثين ومائة عن ثلاث وتسعين. وقد احتجّ به الجماعة. (انظر: الكاشف ١/٢٣٧. والتهذيب ٢/٣٨١. والتقريب ١٧٠. والكواكب ١٢٦).

(١٢) سؤالات الآجري ١٨٣. والتهذيب ١٠/١٧٢، عن الآجري.

(١٣) سؤالات الآجري ٥/ق ٥٣/أ.

قلت لـه: هو مثـل سَلمة بن كُهَيْـل؟ فقـال: كـان ـ يعني سلمـة ـ أحفظ[1]، وحبيب ثقة[2].

[٣٦٤] ـ سمعت أحمـد قيل لـه: سلمة بن كُهَيْـل؟ قـال: ليس فيهم[3] مثـل سلمـة، زعموا «أنّ سفيـان[4] قال لـ [حـمـاد][5] بن سلمة: يـا أبا سلمـة رأيتُ[6] سلمة بن كُهَيْل، أما إنه كان شيخاً كيِّساً»[7].

سمعـ[ـت أحمد قال:][8] روى شعبـة عن سلمة نحـواً[9] من ستّين حديثـاً، وأما سفيان فأكثر من مائـ[ـة][10].

---

(١) وفي علل أحمد ـ ع ـ ١٥٧١: «أثبت حديثا» بدل «أحفظ». وفي سؤالات الآجري ٥/ق ٥٣/أ: سلمة أحبّ إلى أحمد. وفي الجرح ٤/١٧١، من رواية أبي طالب: متقن الحديث. وهو كذلك عند الأئمة: أحفظ من حبيب وأثبت، ولم ينزلوا به عن رتبة الثقة، بل أكثرهم نصّ على تثبّته وإتقانه، مات سنة إحدى وعشرين ومائة. وهو أبو يحيى الحضرمي الكوفي. ولاحظ قول أحمد في النص التالي. (انظر: الكاشف ١/٣٨٦. والتهذيب ٤/١٥٥. والتقريب ٢٤٨).

(٢) ولاحظ قول أحمد في الحاشية السابقة، ونقل ابن أبي حاتم في المراسيل ٣٤، قول أحمد: لم يسمع من عروة. وهو كما قال، فقد وثّقه النقّاد واتّفقوا على الاحتجاج به، إلا أنّهم عابوا عليه كثرة الإرسال والتدليس. فكان ذلك سبباً في تقديم سلمة عليه. وقد احتجّ به الجماعة، مات سنة تسع عشرة ومائة. وهو ابن قيس ـ أو هند ـ أبو يحيى الكـوفي الفقيه. (انـظر: الكاشف ١/٢٠١. والتهذيب ٢/١٧٨. والتقريب ١٥٠. وهدي الساري ٤١٥).

(٣) أحسبه يعني أصحاب الشعبي.

(٤) الثوري.

(٥) سقط سببته الأرضة، والتكملة من مصادر الحاشية بعد التالية.

(٦) لقد خرج حماد حاجّاً فرآه وسمع منه في تلك المناسبة. (انظر: النص [٥١٤]. وعلل أحمد ـ ع ـ ٢٣٥٣).

(٧) سؤالات الآجري ٥/ق ٥٣/أ. وعلل أحمد ـ ع ـ ٨٤٧، وفيهما: «سمعت» بدل «رأيت». وفي العلل ـ ع ـ ١٤٢، كلاهما من قول سفيان. وفيه: «كتبت» بدلها، وكذا في ٢٣٥٣، وزاد في آخره: «قال: نعم».

(٨) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها الأسلوب والسياق، ومقدار السقط.

(٩) كانت «نحو».

(١٠) سقط سببته الأرضة. والتكملة يقتضيها السياق، والمقدار الظاهر من الكلمة. وقد قال ابن سعد (في الطبقات ٦/٣١٦): وكان سلمة كثير الحديث. وقال العجلي (في الثقات ١٩٨): وحديثه أقلّ من مائتي حديث.

[٣٦٥] - [قلت لأحمد: عبد][1] العزيز بن رُفَيْع؟ قال: ثقة[2].

قلت لأحمد: هو أكثر أم عبد الملك [بن عُمير. . .][3] [١٠/أ]، وله[4] عبد الملك مضطرب الحديث، قلّ حديث يرفعه لا يُختلف فيه[5]. قيل: من أكبر من روى عنه؟ قال: أبو عَوَانة[6].

[٣٦٦] - سمعت أحمد قال: زياد بن عِلاَقَة[7]، ثبت الحديث.

[٣٦٧] - قلت لأحمد: أبان بن صالح؟ قال: ما أرى به بأساً[8]، حدّث عنه الشيباني[9].

[٣٦٨] - قلت لأحمد: عبد الله بن السائب[10] الّذي حدّث عنه هارون بن عنترة؟ قال: هو الذي روى عنه الأعمش[11].

[٣٦٩] - قلت لأحمد: وهارون بن عنترة؟ قال: ثقة[12].

---

(١) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها تمام اسمه.

(٢) وكذا في علل أحمد ـ ع ـ ٣١٩٦. وقد أجمع النقّاد على توثيقه. مات سنة ثلاثين ومائة. وهو الطائفي أبو عبد الله الأسدي المكي نزيل الكوفة. (انظر: النص [٨١]. والكاشف ٢/١٩٨. والتهذيب ٦/٣٣٧. والتقريب ٣٥٧).

(٣) سقط سببته الأرضة، والتكملة من النص [٣٥٤]. وبقية السقط لم يتضّح لي، ومقدارها ثلاث كلمات.

(٤) هكذا رسمها.

(٥) انظر النص [٣٥٤].

(٦) اليَشْكُريّ. مكرر [٥٤٢].

(٧) ابن مالك الثعلبي، أبو مالك الكوفي، وثّقه النقّاد، مات سنة خمس وثلاثين ومائة وقد جاوز المائة. (انظر: السير ٥/٢١٥. والتهذيب ٣/٣٨٠. والتقريب ٢٢٠).

(٨) وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: «وثّقه الأئمة، ووَهِمَ ابن حزم فجهّله، وابن عبد البر فضعّفه، مات سنة بضع عشرة ومائة». وهو أبان بن صالح بن عُمير، حجازي سكن الكوفة. (انظر: طبقات ابن سعد ٦/٣٣٦. وذيل الميزان ٥٠. والتهذيب ١/٩٤. والتقريب ٨٧).

(٩) سليمان بن أبي سليمان. ولم أقف على من ذكره فيمن حدّث عن أبان.

(١٠) الكِنْدي ـ أو الشيباني ـ، كوفي ثقة، من السادسة. (انظر: الكاشف ٢/٩٠. والتقريب ٣٠٤. والحاشية التالية).

(١١) وروى عنه أبو إسحاق الشيباني، والثوري أيضاً. (انظر: تهذيب الكمال ١٤/٥٥٨).

(١٢) وكذا عن أبي طالب، عن أحمد. وقال في مسائل ـ هـ ـ ٢١٦٢: ضعيف الحديث. وفي العلل ـ ع ـ ٣٠٩٢: شيخ ثقة. ووثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وابن شاهين. وقال الذهبي: =

[٣٧٠] ـ قلت لأحمد: الأسود بن قيس؟ قال: ثقة[1].

[٣٧١] ـ قلت لأحمد: أبو كِبْراذ صاحب الضحّاك[2]؟ قال: ثقة[3].

[٣٧٢] ـ سمعت أحمد، قيل له: المقدام بن شُريح؟ قال: ثقة[4].

[٣٧٣] ـ سمعت أحمد، قيل له: مُحِلّ بن مُحْرِز؟ قال: صالح ليس به بأس[5]، كان ضريراً.

[٣٧٤] ـ قلت لأحمد: الحسن بن عمرو الفُقَيْمِي؟ قال: ثقة[6].

[٣٧٥] ـ قال: قلت: الحسن بن عبيد الله النَّخَعي؟ قال: ليس به بأس[7].

= وثّقوه. وضعّفه غيرهم، وقال أبو زرعة، والفسوي، وابن حجر: لا بأس به. مات سنة اثنتين وأربعين ومائة. وتتمة نسبه في النص [٧١]. (انظر: ثقات ابن شاهين ١٥١٩. والكاشف ٣/٢١٤. والتهذيب ١١/٩. والتقريب ٥٦٩).

(١) وهو كما قال، فقد اتّفق النقّاد على توثيقه. وهو أبو قيس العبدي ـ أو العجلي ـ من الرابعة. (انظر: الكاشف ١/١٣١. والتهذيب ١/٣٤١. والتقريب ١١١).

(٢) ابن مزاحم الهلالي الخراساني، مختلف فيه، وأكثر المتقدمين على توثيقه. وقال الذهبي: حسن الحديث. وقال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال، مات بعد المائة. (انظر: الديوان ١٩٨. والتهذيب ٤/٤٥٣. والتقريب ٢٨٠).

(٣) وهو كما قال، فقد وثقه ابن معين، والفسوي، وذكره ابن حبّان، وابن شاهين في الثقات. وانفرد أبو حاتم بقوله: شيخ يُكتب حديثه. واسمه: الحسن بن عُقبة المرادي الكوفي. (انظر: مصادر حاشية النص [٥٨] والتاريخ لابن معين ٢/١١٥. والمعرفة والتاريخ ٣/٨٣. وثقات ابن حبان ٦/١٦٦. وثقات ابن شاهين ١٩٧).

(٤) وكذا في علل أحمد ـ ع ـ ٢٨٩٣، ٥٢٥٨. وعلل أحمد ـ م ـ ٣٧٩. وقد انفرد الذهبي بقوله: «صدوق». ولا أعرف لقوله وجهاً؛ لأنّ الأئمة أجمعوا على توثيقه. وهو المقدام بن شريح بن هانىء بن يزيد الحارثي، من السادسة. (وانظر: ثقات ابن شاهين ١٤٤٦، عن يحيى. والكاشف ٣/١٧٢. والتهذيب ١٠/٢٨٧. والتقريب ٥٤٥).

(٥) وعن أبي طالب، عن أحمد: ثقة. وزاد ابن معين: لا بأس به. وقال النسائي، وأبو حاتم، وابن حجر: ليس به بأس. وقال يحيى القطان: وكان وَسَطاً ولم يكن بذاك. وقال الذهبي: صدوق. مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. وهو الضَّبّي الكوفي. (انظر: المغني ٢/٥٤٤. والتهذيب ١٠/٦٠. والتقريب ٥٢٢).

(٦) وكذا في الجرح ٣/٢٥، عن الأثرم، عن أحمد. وقد وثقه النقاد أيضاً. مات سنة ثنتين وأربعين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٢٢٥. والتهذيب ٢/٣١٠. والتقريب ١٦٢).

(٧) مختلف فيه، والأكثر على توثيقه. وقد وثّقه الذهبي وابن حجر أيضاً. مات سنة تسع وثلاثين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٢٢٣. والتهذيب ٢/٢٩٢. والتقريب ١٦٢).

[٣٧٦] - قال: قلت لأحمد: عِمْران بن مسلم؟ قال: ثقة[1].

[٣٧٧] - قلت لأحمد: عبد الخالق الذي يروي عنه شعبة؟ قال: هذا كوفي، ما أرى به بأساً[2].

[٣٧٨] - قلت لأحمد: الوليد بن جُمَيع؟ قال: ليس به بأس[3].

[٣٧٩] - «سمعت أحمد يقول: عبد الملك بن مَيْسرة، ثقة»[4].

[٣٨٠] - قلت لأحمد: بُكَيْر بن الأَخْنَس، كيف حديثه؟ قال: ثقة[5].

[٣٨١] - قلت لأحمد: أَسْلم المِنْقَريّ؟ قال: ثقة[6].

[٣٨٢] - قلت لأحمد: محمد بن جُحَادة؟ قال: ثقة[7].

---

(١) وفي علل أحمد - ع - ٩٤٥: ثقة وكما يكون الثقة. وقد أجمعوا على توثيقه. إلا أنّ الذهبي قال: «ما أعلم به بأساً» - فلا تعارض -. وهو الجُعفي من السادسة. (انظر: الميزان ٣/٢٤٣. والتهذيب ٨/١٣٩. والتقريب ٤٣٠).

(٢) هو ابن سلمة، تقدم في التعليق على النص [١٧٣]. ويُضاف هنا إلى مصادره: الجرح ٦/٣٦. والمؤتلف للدار قطني ٣/١١٩٩. والإكمال لابن ماكولا ٤/٣٣٦.

(٣) وكذا في الجرح ٩/٨، عن عبد الله، عن أبيه. وفي ثقات ابن شاهين ١٤٩٩، والتهذيب ١١/١٣٨، كلاهما من قول أحمد. وبه قال أبو داود، وأبو زرعة. وقد اختلف فيه النقّاد، وقال ابن حجر: «صدوق يَهم، ورُمِيَ بالتشيع، من الخامسة». وهو الوليد بن عبد الله بن جُميع الزهري المكي نزيل الكوفة. من الخامسة. (وانظر: سؤالات الآجري ٥/ق ٥٢/ب. والكاشف ٣/٢٣٩. والتقريب ٥٨٢).

(٤) سؤالات الآجري ١٣٧. وهو صاحب النص [٣٥٨] أيضاً.

(٥) انفرد أبو داود بقوله: «شيخ جائز الحديث». مع أنّ الأئمة أجمعوا على توثيقه. وهو السدوسي - أو الليثي -، كوفي من الرابعة. (انظر: الكاشف ١/١٦٣. والتهذيب ١/٤٨٩. والتقريب ١٢٧).

(٦) وكذا وثقه في العلل - ع - ٥٢٥٦. ونقله غير واحد عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه، وعن ابن معين: أنه سألهما عنه فوثّقاه، وقال لهما: «من أين هو؟» قالا: لا أدري. نُقل ذلك عنه في الجرح ٢/٣٠٨. وتهذيب الكمال ٢/٥٣٢. والتهذيب ١/٢٦٧. وهذا وَهْمٌ وتحريف وتقديم وتأخير في النصّ؛ لأنّ الوارد في العلل - ع - ٣٩٦٧، ٥٢٥٦: «ابن من هو؟» بدل «من أين هو؟». وقد نقل ابن شاهين في الثقات ٩٢ قول ابن معين على الصواب كما في العلل، فتأمّل. وقد أجمعوا على توثيقه، وقال أبو حاتم: «صالح» - أي في دينه - فلا تعارض. مات سنة اثنتين وأربعين ومائة. (وانظر: الكاشف ١/١١٧. والتقريب ١٠٥).

(٧) وكذا وثقه في العلل - ع - ١٦٧٩. ومروي عن أبي طالب أيضاً. وهو كذلك عند النقّاد. مات سنة =

[٣٨٣] - قلت لأحمد: القاسم بن أبي أيوب؟ قال: ثقة[١]، روى عنه شعبة.

[٣٨٤] - قلت لأحمد في أبي يَعْفُور؛ وَقْدان[٢]، وأبي يعفور عبد الرحمن بن عبيد[٣]، قلت: كلاهما ثقتان؟ قال: نعم[٤].

[٣٨٥] - قلت لأحمد: أبو جعفر الفرّاء؟ قال ثقة[٥]. قلت: هو كوفي؟ قال: نعم.

[٣٨٦] - قلت لأحمد: سفيان بن زياد العُصفري؟ قال: ثقة[٦].

[٣٨٧] - قلت لأحمد خَلَف بن حَوْشب؟ قال: شيخ كوفيّ ثقة[٧].

[٣٨٨] - سمعت أحمد سُئل عن سَلَمَة بن نُبَيْط، فقال: ثقة[٨]، «كان وكيع

= إحدى وثلاثين ومائة. وهو الأَوْدي الكوفي. (انظر: الكاشف ٣/٢٨. والتهذيب ٩/٩٢. والتقريب ٤٧١).

(١) مجمع على توثيقه، من السادسة. وهو الأسدي الأعرج الواسطي، أصبهاني الأصل. (انظر: ثقات ابن شاهين ١١٤٩. والكاشف ٢/٢٨٨. والتهذيب ٨/٣٠٩. والتقريب ٤٤٩).

(٢) ويُقال واقد العبدي الكوفي الكبير. وثقه أحمد هنا، وفي العلل - ع - ٣٠٩٤. وكذا عن أبي طالب عنه. وانفرد أبو حاتم بقوله: «لا بأس به». والبقيّة على توثيقه. مات سنة عشرين ومائة تقريباً. من الرابعة. (انظر: التهذيب ١١/١٢٣. والتقريب ٥٨١).

(٣) ابن نِسْطَاس، الكوفي الصغير، يُقال فيه ما قيل في الحاشية السابقة بالتمام، عدا موته، فمن الخامسة. (انظر: الكاشف ٢/١٧٥. والتهذيب ٦/٢٢٥. والتقريب ٣٤٦).

(٤) ونحوه كاملاً في العلل - ع - ٣٠٩٤.

(٥) وقد وثقه النقاد، وتفرد أبو حاتم بقوله: صالح. وقيل في اسمه: كيسان، وزياد، وسلمان. من الرابعة. (انظر: الجرح ٧/١٦٦. والكاشف ٣/٣٢٢. والتهذيب ١٢/٥٨. والتقريب ٦٢٩).

(٦) وهو كذلك عند النقاد. كوفي من السادسة. (انظر: الجرح ٤/٢٢١. والكاشف ١/٣٧٨. والتقريب ٢٤٤).

(٧) وهو كذلك، ثقة متفق عليه، مات بعد الأربعين ومائة. (انظر: ذيل الكاشف ٩٣. والتهذيب ٣/١٤٨. والتقريب ١٩٤).

(٨) وفي العلل - ع - ٣٤٧٤، عن أحمد: أبو فراس، وكان ثقة ثقة. وفي التهذيب ٤/١٥٩: قال أبو طالب، عن أحمد: ثقة، وكان وكيع يفتخر به يقول: ثنا سلمة بن نُبَيْط، وكان ثقة. ووثقه أبو داود أيضاً، وهو متفق على توثيقه، إلاّ أنّ البخاري نصّ على أنّه تغيّر بآخرة، كوفي من الخامسة. (وانظر: سؤالات الآجري ٥/ق ٥٣/ب. والكاشف ١/٣٨٧. والاغتباط ١٥٥. والكواكب ٢٣٥. والتقريب ٢٤٨).

يقول: حدّثنا سَلمة بن نُبَيْط أبو فِرَاس، وكان ثقة[1]»[2].

[٣٨٩] ـ سمعت أحمد قال: سالم الأفطس كان يرى الإرجاء وكان ثقة[3].

[٣٩٠] ـ سمعت أحمد يقول: أبو رَوْق، مقارب الحديث ثقة[4].

[٣٩١] ـ سمعت أحمد قال: عثمان الثقفي ثقة الحديث[5]، سمع منه شعبة[6]، وهو أثبت من عثمان أبي اليقظان ذاك، ـ يعني أبا اليقظان ـ حديثه ما أدري ما هو[7].

سمعت أحمد يقول: لا أعلم أحداً أروى عن عثمان بن أبي زرعة من شريك.

[٣٩٢] ـ سمعت أحمد يقول: رَقَبَة، ثقة[8].

---

(١) لاحظ التعليقة السابقة.

(٢) سؤالات الآجري ٥/ق ٥٣/ب. والنصّ أيضاً في العلل ـ ع ـ ١٦٠٤، ٤٧٠١.

(٣) وكذا في العلل ـ ع ـ ٢٠٣٦، ٣١١٠: وثّقه ورماه بالإرجاء. وفي الجرح ٤/١٨٦، عن أبي طالب، عن أحمد: جَزَري ثقة، وهو أثبت حديثاً من خُصَيف. وقد وثّقه الآخرون أيضاً ورماه بعضهم بالإرجاء، قُتِل صبراً بحرّان سنة اثنتين وثلاثين ومائة. وهو ابن عجلان مولى بني أمية. (وانظر: التهذيب ٣/٤٤١. والتقريب ٢٢٧. وهدي الساري ٤٢٤).

(٤) هذا التركيب يُشعر بأنّ رتبته إن لم تكن دون الثقات فهي في أدناها. وقد ورد في العلل ـ ع ـ ١٥٢١، أنّه قال: ليس به بأس. وكذا قال النسائي، والفسوي. وقال أبو حاتم، وابن حجر: صدوق. وهو عطية بن الحارث الهمداني الكوفي، صاحب التفسير، من الخامسة. (انظر: التهذيب ٧/٢٢٤. والتقريب ٣٩٣).

(٥) هكذا في الأصل، ولعلّ الناسخ أسقط «في». وكذا وثّقه في العلل ـ ع ـ ٣١٥٦. ومسائل أحمد ـ ص ـ ١٥٤١. وقد أجمع النقّاد على توثيقه. وهو ابن أبي زرعة، وتقدّم ما قيل في اسمه في النص [٦٩]، ويقال أيضاً: أعشى ثقيف، من السادسة. (انظر: الكاشف ٢/٢٥٧. والتهذيب ٧/١٥٥. والتقريب ٣٨٧).

(٦) ولم يحدّث شعبة عن عثمان أبي اليقظان. قاله الآجري في السؤالات ٥/ق ٥١/ب عن أبي داود.

(٧) وفي العلل ـ ع ـ ٣٥٣٩: «عثمان بن عمير أبو اليقظان، عثمان بن قيس وهو ضعيف الحديث». وقد ضعّفه النقّاد، ولم يرفعه أحد، وكان غالياً في التشيع ويدلّس، مات في حدود الخمسين ومائة. وقيل في اسمه: عثمان بن أبي حميد الكوفي. (انظر: الكاشف ٢/٢٥٥. والتهذيب ٧/١٤٥. والتقريب ٣٨٦).

(٨) وكذا في العلل ـ ع ـ ٣٢٠١. وزاد في ٧٥٩: «مأمون». وقد أجمعوا على توثيقه، وكان يمزح. =

[٣٩٣] ـ سمعت أحمد قال: «ثنا سفيان[(١)]، قال: حدّثني ابن الفرزدق لَبَطَة[(٢)] ـ له هيئة، شيخ ـ، وكان أبان[(٣)] سمعه منه، فسألناه عنه»[(٤)].

[٣٩٤] ـ سمعت أحمد ذكر المرجئة، فقال: «قيس بن مسلم[(٥)]، وعلقمة بن مَرْثَد[(٦)]، وعمرو بن مُرَّة[(٧)]»[(٨)]، ومسعر[(٩)].

= مات سنة تسع وعشرين ومائة. وهو ابن مَصْقَلَة ـ مَسْقَلَة ـ العبدي الكوفي. (انظر: الكاشف ٣١٢/١. والتهذيب ٢٨٦/٣. والتقريب ٢١٠).

(١) ابن عيينة.

(٢) ابن الفرزدق بن غالب التميمي المجاشعي الشاعر الكوفي. سكت عنه البخاري، وابن أبي حاتم، ووثقه ابن حبان. (انظر: الكبير للبخاري ٢٥١/٧. والجرح ١٨٣/٧. والثقات ٣٦١/٧).

(٣) ابن تغلب، صاحب النص [٣٩٩].

(٤) العلل ـ ع ـ ١٠٣٠، عن أحمد. والمراد: أنّ أبان سمع من الفرزدق خبر خروج الحسين بن علي ابن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، فسأل سفيانُ أبانَ عن الخبر ليتوثّق منه. وممّا يوضّح ذلك: ما رواه عبد الله بن أحمد، عن أبيه (العلل ١٠٢٩) ـ قبل هذا النص الذي أورده أبو داود هنا ـ عن سفيان، عن لبطة، قلت له ـ وهو يطوف بالبيت ـ: أكان أبوك لقيَ الحسين؟ قال: إيها الله. وروى الدوري (في التايخ ٤٩٩/٢)، عن يحيى، عن عبد السلام بن حرب، عن لبطة، عن أبيه، قال: رأيت الحسين خارجاً في العشر من مكة. قال يحيى: قال سفيان: كان خالد الحذاء يحدّث به عن لبطة، ثم لقيت لبطة فحدثني به. وروى الفسوي (في المعرفة ٦٧٣/٢) من طريق سفيان، خبر لقاء الفرزدق بالحسين، بلفظ آخر. وكان خروج الحسين سنة تسع وستين ومائة أيام الهادي، فقتل بـ«فخ» قبل حجّ السنة نفسها. (انظر: تاريخ خليفة ٤٤٥. وتاريخ الطبري ١٩٢/٨).

(٥) الجَدَلي، وثّقه أحمد والأئمة، ورماه أكثرهم بالإرجاء، مات سنة عشرين ومائة. (انظر: الكاشف ٤٠٦/٢. والتهذيب ٤٠٣/٨. والتقريب ٤٥٨).

(٦) الحضرمي الكوفي، قال أحمد: ثقة ثبت الحديث، ووثّقه الأئمة، ورماه بعضهم بالإرجاء، من السادسة. (انظر: العلل ـ ع ـ ٢٤٢٢. والكاشف ٢٧٧/٢. والتهذيب ٢٧٨/٨. والتقريب ٣٩٧).

(٧) ابن عبد الله الجَمَلي، كوفي ثقة رمي بالإرجاء، مات سنة ثماني عشرة ومائة. (انظر: الكاشف ٣٤٣/٢. والتهذيب ١٠٢/٨. والتقريب ٤٢٦).

(٨) العلل ـ ع ـ ١٨١٤. ومسائل أحمد ـ ص ـ ٤٠٣، كلاهما عن أحمد، مع تقديم وتأخير.

(٩) ابن كِدام، صاحب النص [٣٥٦]. وفي المسائل ـ هـ ـ ٢٣٨٢: «أما مسعر، فلم أسمع منه أنّه كان مرجئاً، ولكن يقولون: إنّه كان لا يستثني».

[٣٩٥] ـ سمعت أحمد يقول: محمّد بن سُوقَة ثقة[١].

[٣٩٦] ـ سمعت أحمد يقول: عيسى بن المغيرة[٢]، شيخ، روى عنه ابن إدريس، شيخ ثقة[٣].

[٣٩٧] ـ قلت لأحمد: زياد المُصَفِّر؟ قال: شيخٌ قديمٌ[٤].

[٣٩٨] ـ سمعت أحمد قال: يزيد بن كَيْسَان، لم يكن به بأسٌ[٥].

[٣٩٩] ـ سمعت أحمد قال: أبان بن تغلب، ثبت الحديث[٦].

[٤٠٠] ـ سمعت أحمد قال: محمد بن سلمة بن كُهَيْل[٧]، مقارب الحديث.

---

(١) ووثقه الأئمة أيضاً، وتفرّد أبو حاتم بقوله: «صالح الحديث». وهو الغَنَوي، كوفي عابد من الخامسة. (انظر: الكاشف ٣/٥١. والتهذيب ٩/٢٠٩. والتقريب ٤٨٢).

(٢) التميمي الحرامي ـ أو الحَّراني، أو الجُذامي ـ الكوفي. وثّقه ابن حبان، ولم يذكر هو وغيره، من الرواة عنه سوى الثوري، حتى أنّ الذهبي قال: «ما علمت روى عنه سوى الثوري». لكن يستدرك على ذلك بما ذكره أحمد هنا، من أنّ ابن إدريس روى عنه، وبما ذكره أبو أحمد الحاكم، من أنّ مروان بن معاوية روى عنه أيضاً، فصاروا ثلاثة. وقال ابن حجر: «مقبول من السادسة». وقد وَهِمَ ابن أبي حاتم فنقل توثيق ابن معين له. والمحفوظ عن ابن معين أنّه وثّق ـ الجِزامي ـ لا ـ الحرامي ـ. فلعلّه تصحف عليه، والله أعلم. (انظر: تاريخ الدارمي ٦٣٤. والجرح ٦/٢٨٦. والثقات ٧/٢٣٢. والميزان ٣/٣٢٤. والتهذيب ٨/٢٣٢. والتقريب ٤٤١).

(٣) وفي العلل ـ ع ـ ٩٧٣: «نسيج وحده». وكان فقيهاً ثقةً متفقاً عليه. مات سنة اثنتين وتسعين ومائة. وقد تقدم اسمه في النص [٣٥٢] . (انظر: الكاشف ٢/٧١. والتهذيب ٥/١٤٤. والتقريب ٢٩٥).

(٤) وقال أبو حاتم: ثقة لا بأس به. ووثقه ابن حبان. وهو ابن أبي عثمان الحنفي أبو عثمان الكوفي. ويقال: زياد المهرول. وقال الدولابي: زياد بن المُصَفِّر. (انظر: الجرح ٣/٥٣٩. وثقات ابن حبان ٦/٣٢٧. وكنى الدولابي ٢/٢٧).

(٥) وقال العقيلي: قال أحمد: ثقة. وقد اختلف في النقاد، وتؤول أقوالهم إلى قول الذهبي: «حسن الحديث». من السادسة. وهو صاحب النص [٦٢] أيضاً. (انظر: الكاشف ٣/٢٨٥. والتهذيب ١١/٣٥٦. والتقريب ٦٠٤).

(٦) وفي العلل ـ ع ـ ٥٢٦٠: ثقة. وفي الضعفاء للعقيلي ١/٣٧: «سمعت أبا عبد الله يذكر عن أبان: أدباً وفضلاً، وصحّة حديث، إلا أنّه كان فيه غلو في التشيع». وقد وثقه النقّاد، وتكلم فيه بعضهم للتشيع، وردّ على ذلك ابن حجر. مات سنة أربعين ومائة، وهو في عداد الكوفيين. (وانظر: الكاشف ١/٧٤. والتهذيب ١/٩٣. والتقريب ٨٧).

(٧) الحضرمي من متشيعي الكوفة. وثّقه ابن حبان. وقال الدار قطني: يُعتبر به. والبقيّة على =

[٤٠١] - قال أبو داود: يحيى بن سلمة بن كُهَيْل متروك الحديث[1].

[٤٠٢] - سمعت أحمد قال: قال وكيع: كان شعبة رفعه إلى عليّ؛ يعني حديث سهمان الخيل[2]. فقيل له: إنّ سفيان يوقفه على هانىء بن هانىء[3]، فقال: سفيان أحفظ مني.

[٤٠٣] - سمعت أحمد قال: مالكٌ أَتْبَع[4] من سفيان.

= تضعيفه. (انظر: طبقات ابن سعد ٦/ ٣٨٠. وسؤالات ابن الجنيد ٢١٦. وأحوال الرجال ٦٠. والكبير للعقيلي ٤/ ٧٩. وثقات ابن حبان ٧/ ٣٧٥. وضعفاء ابن شاهين ٥٦٦. وسؤالات البرقاني ٥٣٩. واللسان ٥/ ١٨٣. والذين تكلم فيهم ابن حجر في الفتح ٤٠٥: ضعيف).

(١) وهو قول النسائي. وقال الدار قطني، وابن حجر: متروك. والبقية على تضعيفه ولم يرفعه أحد، مات سنة تسع وسبعين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/ ٢٥٧. والتهذيب ١١/ ٢٢٤. والتقريب ٥٩١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة - (في المصنف ٢/ ٤٠١، ح ١٥٠٣٢ في الجهاد) -، عن غندر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن هانىء، عن علي - بن أبي طالب -: «للفارس سهمان». لكن وقع في الإسناد تحريف في «بن هانىء» بدل «عن هانىء» والصواب ما أثبته: فيصحّح في المصنف. ولاحظ قول أبي إسحاق في الحاشية الأخيرة.

(٣) الهَمْداني - أو المرادي - كوفي يتشيّع، تفرّد عنه أبو إسحاق السبيعي، مختلف فيه، وتؤول أقوالهم إلى جهالة حاله، من الثالثة. (انظر: المنفردات لمسلم ٣٦٤. وثقات ابن حبان ٥/ ٥٠٩. والديوان ٤١٧. والتهذيب ١١/ ٢٢ والتقريب ٥٧٠).

والرواية هذه أخرجها عبد الرزاق - (في المصنّف ٥/ ١٨٥ ح ٩٣١٧) -، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق - السبيعي -، عن هانىء، قال: «أسهم له في إمارة سعيد بن عثمان لفرسين؛ لهما أربعة أسهم، وله سهم». وأخرجها سعيد بن منصور - (في سننه ٢/ ٢٧٩ ح ٢٧٦٦) -، عن حُديج بن معاوية، عن أبي إسحاق قال: «كنت مع ابن عثمان، ومعي فرسان فأعطاني لكل فرس سهمين؛ أربعة أسهم». ونقل البيهقي في الكبرى ٦/ ٣٢٧، عن (كتاب القديم) من طريق الشافعي، حديث شاذان، عن زهير، عن أبي إسحاق، قال: «غزوت مع سعيد ابن عثمان، فأسهم لفرسي سهمين، ولي سهماً»، قال أبو إسحاق: وبذلك حدّثني هانىء بن هانىء، عن عليّ رضي الله عنه، وكذلك حدّثني حارثة بن مُضَرِّب، عن عمر رضي الله عنه.

(٤) أي أتقن؛ قال الزمخشري: «فلان يتابع الحديث، إذا أحسن سياقه». ويقال: تابع الباري القوس، إذا أحكم بريها. وكل محكِم مبالِغ في الإحكام متابع. ومنه: رجل متتابع العلم، إذا كان يشابه علمه بعضه بعضاً لا تفاوت فيه. (انظر: أساس البلاغة ٣٦. وتاج العروس ٥/ ٢٨٨. مادة: تَبِعَ).

والمعنى: أنّ أحمد قدّم مالك بن أنس على الثوري في علم الحديث طلباً وأداءً. فعن أحمد أنّه ذكر مالكاً فقدّمه على الأوزاعي، والثوري، والليث، وحماد، والحكم في العلم، =

[٤٠٤/أ] - قلت لأحمد: إذا اختلف سفيان [وز]هير[1] في غير أبي إسحاق[2]؟ قال: زهير عندي في كلّ شيء، ثمّ قال: ما خالف زهير إنساناً إلّا همته. . .[3]. قال أحمد: الأربعة[4]؛ زائدة[5]، وسفيان، وزهير، وشعبة، أراهم متقنين[6].

[٤٠٤/ب] - سمعت أحمد يقول: [زهير سمع بآخ]رة[7] من أبي إسحاق.

= وقال: هو إمام في الحديث، وفي الفقه. آهـ. وكذا قدّمه ابن مهدي على الثوري أيضاً. وعن مالك، قال: ربّما جلس إلينا الشيخ فيحدّث جلّ نهاره ما نأخذ عنه حديثاً واحداً، وما بنا أن نتّهمه، ولكن لم يكن من أهل الحديث. وعن الشافعي قال: كان مالك إذا شكّ في حديث طرحه كله. وعن معن بن عيسى، قال: كان مالك يتّقي في حديث رسول الله ﷺ الياء، والتاء ونحوهما. (السير ٨/٦٥، ٦٨، ٨٤، ٩٦. والتهذيب ١٠/٥. ولاحظ قول أحمد فيه في بحر الدم ٩٤٨). بينما كان الثوري يروي الحديث بالمعنى (العلل - ع - ١٣٠٩). وقد يروي الحديث إذا شكّ فيه (العلل - ع - ٤٢٣٨).

وقال صالح بن محمد: سفيان ليس يقدمه عندي أحدٌ في الدنيا، وهو أحفظ وأكثر حديثاً من مالك، ولكنّ مالكاً كان ينتقي الرجال، وسفيان يروي عن كلّ أحدٍ. (التهذيب ٤/١١٥ - ترجمة سفيان -).

(١) سقط سببته الأرضة. والتكملة يقتضيها السياق. وهو ابن معاوية.

(٢) استثنى الرواية عن أبي إسحاق السبيعي لأنّه اختلط، فسمع منه زهير بعد ذلك، فحديثه عنه فيه لين. (انظر: النص [٤٠٤/ب]. ومسائل أحمد - ص - ١١٥٨).

(٣) سقط سببته الأرضة مقداره كلمة واحدة، ولم يتضح لي. وقوله: «همته» هكذا في الأصل، وفي تاج العروس ١/٥٩٧: «هَمَتَ الشريد هَمْتاً: توارى في الدسم. وأهمتَ الكلامَ والضحكَ أخفاه». فالمراد أنّ الصواب ما قاله زهير عند الاختلاف، وإذا ظهر الصواب توارى ماهو ضدّه واختفى.

(٤) كانت في الأصل: «الأربع».

(٥) ابن قدامة، صاحب النص [٣٥٦]، [٤٠٦].

(٦) وفي مسائل - هـ - ٢١٣٦: لا تكاد تجد مثلهم. وفي ٢١٣٧: هؤلاء ثقات. وفي ٢١٦٣: علم الناس إنما هو عنهم، هؤلاء أثبت الناس، وأعلم بالحديث من غيرهم. وفي العلل - ع - ٣٨٥٥: «حفّاظ الحديث والمتثبتون في الحديث أربعة. . .». وفي العلل - م - ٣٠٤: «هؤلاء الثقات». وكذا في المعرفة والتاريخ ١/١٦٧. وفي تهذيب الكمال ٩/٢٧٦: قال صالح بن علي الهاشمي، عن أحمد: المتثبتون أربعة، وذكرهم.

وهم زائدة والثوري، وزهير بن معاوية بن حُدَيج، وشعبة بن الحجاج، ثقات أثبات، أئمة مشهورون، وكلهم كوفيّون عدا شعبة فواسطيّ بصريّ.

(٧) سقط سببته الأرضة، والتكملة أحسبها كما أثبتّها، وهي مستفادة من مسائل أحمد - ص - =

[٤٠٥/أ] - سمعت أحمد قال: زهير[1]، وزكريا[2]، وإسرائيل[3] ما أقربهم في أبي إسحاق؛ [في حديثهم عنه لـ]ـين[4]، ولا أراه إلا من أبي إسحاق؛ هو السبيعي[5]. قال: قلت لأحمد: شريك[6] منهم؟ [قال: شريك سمع قديماً][7].

[٤٠٥/ب] - قال: قلت لأحمد: إسرائيل أحبّ إليك أو زهير في أبي إسحاق؟ قال: ما فيهما - بحمد الله - إلا يُخطىء وما أراه إلا من أبي إسحاق[8]. [١٠/ب].

[٤٠٥/ج] - قلت لأحمد: إسرائيل، سماع؛ أعني عن أبي إسحاق؟ قال: نعم[9].

[٤٠٥/د] - قلت لأحمد: زكريا؟ قال: ما أقربه من هؤلاء الصغار، كان سماعه بآخرة[10].

= ١١٥٨. والتهذيب ٣/٣٥١. ومن أنّ زهيراً هو الوحيد من بين هؤلاء الأربعة سمع من أبي إسحاق السبيعي بآخرة.

(١) ابن معاوية.

(٢) ابن أبي زائدة.

(٣) ابن يونس السبيعي.

(٤) سقط سببته الأرضة، والتكملة مستفادة من مسائل أحمد - ص - ١١٥٨.

(٥) أي أنّ الطعن عليهم في روايتهم عن أبي إسحاق جاءهم من قبل أبي إسحاق لأنه خلّط ورووا عنه بعد ذلك. وقد ذكر اختلاطه غير واحد، وأنكر صاحب «الميزان» اختلاطه، فقال: «شاخ ونسي ولم يختلط». وفي العلل - ع - ٢٦١١: «رجل ثقة صالح، ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بآخره». وكان ثقةً عابداً مشهوراً بالتدليس، لم يُقبل إلاّ إذا صرّح بالسماع، مات سنة تسع وعشرين ومائة. واسمه عمرو بن عبد الله الهَمْداني الكوفي. (انظر: الميزان ٣/٢٧٠. والاغتباط ٢٧٣. والتهذيب ٨/٦٣. والتقريب ٤٢٣. وتعريف أهل التقديس ١٠١. والكواكب ٣٤١).

(٦) ابن عبد الله النَّخَعي الكوفي، قدم بغداد، مختلف فيه، وقال ابن حجر: صدوق يُخطىء كثيراً، تغيّر حفظه منذ أن ولي القضاء بالكوفة. (انظر: النص [١٨]، [٤٠٥/هـ]. والكاشف ٢/١٠. والتهذيب ٤/٣٣٣. والتقريب ٢٦٦).

(٧) سقط سببته الأرضة، والتكملة مستفادة من مسائل أحمد - ص - ١١٥٨؛ وفيه زيادة: «أثبت في أبي إسحاق منهم». والمعرفة والتاريخ ٢/١٦٨؛ وفيه: «شريك أقدم سماعاً».

(٨) أي أنّ خطأهما كان سببه أبا إسحاق لأنه اختلط، وقد رويا عنه بعد الاختلاط. (انظر تاريخ بغداد ٧/٢٣).

(٩) وقال يونس بن أبي إسحاق: إن أبي أملى حديثه على ابني إسرائيل. (انظر: التهذيب ١/٢٦٢).

(١٠) يريد بالصغار: إسرائيل، وزهيراً، وأمثالهما ممن سمع مع زكريا بن أبي زائدة من أبي إسحاق

[٤٠٥/هـ] - «قلت لأحمد: إسرائيل أحبُّ إليك أو شريك؟ قال: إسرائيل إذا حدّث من كتابه لا يُغادر[١] ويحفظ من كتابه»[٢]، إلا لا ركن إلى حديثه[٣]، شريك في حديثه اختلاف[٤]، يروي عن مغيرة أحاديث عبيدة[٥].

[٤٠٥/و] - «قلت لأحمد: إسرائيل إذا انفرد بحديث يُحتجّ به؟ قال: إسرائيل ثبت الحديث[٦]، كان يحيى[٧] يحمل عليه في حال أبي يحيى القَتّات[٨]،

= السبيعي بآخرة بعد اختلاطه.

(١) أي يلتزم بما في كتابه. ومن كان كذلك يقل خطؤه.

(٢) تاريخ بغداد ٧/٢٣، به. وأخرج نحوه من طريق الفضل بن زياد، عن أحمد. وتهذيب الكمال ٢/٥٢٠، عن أبي داود.

(٣) هكذا رسمها في الأصل. ولعله يريد: «إلا أنه لا يركن إلى حديثه». ومما يؤيد ذلك ما ورد عن الأئمة في تليين حديثه. (التهذيب ١/٢٦١ - ٢٦٣).

(٤) وفي المعرفة والتاريخ ٢/١٦٨، وتاريخ بغداد ٧/٢٣، من طريق الفضل بن زياد، عن أحمد: «إسرائيل كان يؤدي على ما سمع، كان أثبت من شريك، ليس على شريك قياس، كان يحدث الحديث بالتوهم». وقد قدّم ابن معين شريكا على إسرائيل في أبي إسحاق. وقال مرة: إلا أنّه إذا خولف فغيره أحبّ إلينا منه. (انظر: تاريخ بغداد ٩/٢٨٢، ٢٨٣).

(٥) أي أنه يروي عن أبي إسحاق السبيعي، عن المغيرة بن شعبة أحاديث السبيعي، عن عُبَيدة - هكذا في الأصل بضم العين - ولم أقف عليه بضم أوله، بل بفتح أوله وكسر الموحدة، ولا أدري هل المراد هنا عَبيدة بن ربيعة، أم ابن عمرو السلماني؛ وكلاهما من شيوخ السبيعي الكوفيين.

(٦) وكذا في بحر الدم ٦٩. وفي العلل - م - ٢٨٠: «صالح الحديث». وعن حرب، عن أحمد: «كان شيخاً ثقة. وجعل يتعجّب من حفظه». مختلف فيه، والأكثر على توثيقه. وقال ابن حجر: ثقة، تُكُلّم فيه بلا حجّة، مات سنة ستين ومائة. وهو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي، قدم بغداد وحدّث بها. (انظر: النص [٤٠٥/أ - و]. والكاشف ١/١١٦. والتهذيب ١/٢٦١. والتقريب ١٠٤).

(٧) القطّان.

(٨) الكوفي، اسمه زاذان، أو دينار، أو مسلم، أو يزيد، أو زبّان، أو عبد الرحمن. مختلف في الاحتجاج به، وقال ابن حجر: ليّن الحديث، من السادسة. (انظر: المغني ٢/٣٧٩. والتهذيب ١٢/٢٧٧. والتقريب ٦٨٤).

قال: روى عنه مناكير[١]. قال أحمد: ما حدّث عنه يحيى بشيء»[٢].

[٤٠٦] - سمعت أحمد يقول: زائدة متقن صدوق ورع، جعل يُطريه[٣].

[٤٠٧] - سمعت أحمد قال: كان يحيى بن سعيد حدّثنا عن شريك بغير شيء[٤].

[٤٠٨] - سمعت أحمد يحدث عن أبي إسرائيل[٥] المُلاَئي[٦].

[٤٠٩] - سمعت أحمد يحدّث عن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصُّفَيْرا[٧].

---

(١) أي أنّ هذه المناكير التي رواها إسرائيل، عن القتّات، جعلت يحيى القطان يحمل على إسرايل، بينما جاءت النكارة من قبل القتّات لا من قبل إسرائيل. فقد قيل ليحيى بن سعيد: إنّ إسرائيل روى عن أبي يحيى القتّات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة، فقال: لم يؤتَ منه أُتِيَ منهما جميعاً». قال ابن حجر: يعني من القتّات ومن إبراهيم، فقد لاح لك أنّ القطّان ليس في كلامه هذا ما يوهن إسرائيل. (انظر: التهذيب ١٢/٢٧٨).

(٢) تاريخ بغداد ٧/٢٣ به. وتهذيب الكمال ٢/٥١٩. والتهذيب ١/٢٦٢، كلاهما عن أبي داود.

(٣) وكذا وثّقه في النص [٣٥٦]، [٤٠٤/أ]. وفي العلل، وغيرها أيضاً ـ كما تقدم ـ. وهو كما قال: ثقة ثبت عندهم، حافظ حجة، صاحب سنة. مات سنة ستين ومائة أو بعدها. وهو زائدة بن قدامة الثقفي الكوفي. (انظر: الكاشف ١/٣١٧. والتهذيب ١/٣٠٦. والتقريب ٢١٣).

(٤) أي ما كان القطان يحدثنا عن شريك بن عبد الله النَّخعي بشيء ترويه عنه، إنما كان إذا ذكر عنه شيئاً فعلى سبيل المذاكرة، أو التعجّب؛ لأنّه كان لا يرضاه. ففي العلل - م - ٢١٤ :كان -[يحيى] لا يرضاه، وما ذكر عنه إلا شيئاً على المذاكرة؛ حديثين. (وانظر: تاريخ بغداد ٩/٢٨٣، ٢٨٤).

(٥) وكذا عدّه ابن الجوزي (في المناقب ٥٩) فيمن روى عنهم أحمد، علماً بأن أحمد كان في حدود السادسة من عمره لما مات أبو إسرائيل.

(٦) إسماعيل بن خليفة ـ أو ابن أبي إسحاق ـ العبسي، وقيل: اسمه عبد العزيز. مختلف فيه، ونفى أحمد عنه الضعف، وقال: خالف في أحاديث. وقال ابن حجر: «صدوق سيّء الحفظ» غال في التشيع، مات سنة تسع وستين ومائة. (انظر: النص [٤١٤]. والعلل - ع - ٢٥٣٩. والمغني ٢/٧٧٠. والتهذيب ١/٢٩٣. والتقريب ١٠٧).

(٧) وأبو الصُّفَيْرا رَفِيع، الأسدي الكوفي أبو عبد الملك المكي. مختلف فيه، وقد ضعّفه أبو داود وغيره، وقال ابن حجر: «صدوق كثير الوهم». مات في خلافة المنصور (١٣٦ ـ ١٥٨ هـ). وهذا التأريخ لوفاته يدلّ على أنّ أحمد حدّث عنه بواسطة؛ لأنّ مولد أحمد سنة (١٦٤ هـ). (انظر: طبقات ابن سعد ٦/٣٦٩. والكاشف ١/١٢٦. والتهذيب ١/٣١٦. والتقريب ١٠٨).

[٤١٠] ـ قلت لأحمد: مُعَرِّف بن واصل؟ قال: لم يكن به بأس[1].

[٤١١] ـ سمعت أحمد قيل له: أبو شِهاب موسى بن نافع؟ قال: ما أرى به بأساً، أو قال: ليس به بأس[2].

[٤١٢] ـ قلت لأحمد: أبو كُدَيْنة؟ قال: ثقة[3].

[٤١٣] ـ قلت لأحمد: قُطْبَة؟ قال: ثقة[4]. زعم يحيى بن آدم[5] «أنّ أبا معاوية[6] كان يجلس إليه وإلى يزيد؛ يعني ابن عبد العزيز أخي قُطْبة[7] يتذكر حديث الأعمش»[8]، وكان قُطْبَة يتفقه[9].

[٤١٤] ـ قال أبو داود: كان أبو إسرائيل[10] يقع في عثمان، ثم قال: وحدّثونا

---

(١) وفي العلل ـ ع ـ ٥٧٣١: «ثقة ثقة». وقد وثقه النقاد، ولم يجرحه أحد. وهو السعدي الكوفي، من السادسة. (انظر: الكاشف ٣/١٦١. والتهذيب ١٠/٢٢٩. والتقريب ٥٤٠).

(٢) وقال أبو جعفر الحمّال: قال أحمد: «منكر الحديث». وقد اختلف فيه النقّاد أيضاً، وقال ابن حجر: «صدوق من السادسة». لكن الأكثر على توثيقه. وقد أخرج له البخاري حديثاً واحداً. وهو البصري، أبو شِهاب الأكبر المدني الكوفي. (انظر: المغني ٢/٦٨٧. والتهذيب ١٠/٣٧٤. والتقريب ٥٥٤).

(٣) تفرد الدار قطني بقوله: يُعتبر به. وقال ابن حجر: «صدوق». لكن وثقه البقيّة، وقد احتجّ به البخاري، من السابعة. وفي النصّ [٥٧]: أنّ أحمد أخذ عنه. (انظر: الكاشف ٣/٢٦٩. والتهذيب ١١/٢٨٩. والتقريب ٥٩٧).

(٤) وزاد في العلل ـ ع ـ ٣٠٩٩: «شيخ». وتفرّد البزار بقوله: «صالح وليس بالحافظ». وقال ابن حجر: «صدوق». لكن وثّقه البقيّة، وقال الترمذي: ثقة عند أهل الحديث. وهو ابن عبد العزيز ابن سِيَاه الأسدي الكوفي، من الثامنة. (انظر: الكاشف ٢/٤٠١. والتهذيب ٨/٣٧٨. والتقريب ٤٥٥).

(٥) ابن سليمان الكوفي، ثقة حافظ فاضل. مات سنة ثلاث ومائتين. (انظر: الكاشف ٣/٢٤٨. والتقريب ٥٨٧).

(٦) الضرير؛ محمد بن خازم التميميّ السعديّ. كوفي ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، مات سنة خمس وتسعين ومائة. وقد رُمِيَ بالإرجاء. وروى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٣/٣٧. والتهذيب ٩/١٣٧. والتقريب ٤٧٥).

(٧) كوفي ثقة، من السابعة. (انظر: الكاشف ٣/٢٨٢. والتقريب ٦٠٣).

(٨) سؤالات الآجري ٥/ق ٥٣/أ، ولم يذكر يحيى بن آدم.

(٩) رواه في العلل ـ ع ـ ٣٠٩٩، ٣١٠٠ كاملاً بنحوه.

(١٠) المُلائي. صاحب النص [٤٠٨].

عن عفّان[1] قال: سمعت أبا إسرائيل يقول: أشهد أنّ عثمان كان كافراً بالله العظيم[2].

[٤١٥] - قلت لأحمد: أبو بكر النَّهْشَلي؟ قال: ثقة[3].

[٤١٦] - سمعت أحمد يقول: قال زياد بن خَيثمة، كان بينه وبين زهير[4] سبب[5]. قال أحمد: زياد بن خيثمة[6] وزياد بن الفيَّاض[7]، ثقتان[8].

[٤١٧] - سمعت أحمد قال: الحسن بن ثابت، أرجو كان صدوقاً[9].

[٤١٨] - قلت لأحمد: يزيد أبو عبد الله الشَّيْبَانيّ؟ قال: هذا شيخ قديم، ليس به بأس[10].

---

(١) ابن مسلم الباهلي.

(٢) مشهور بشتمه ذي النورين عثمان بن عفّان رضي الله عنه. (انظر: تفصيل ذلك في الكامل ١/ ٢٨٥ - ٢٨٦).

(٣) وكذا في العلل - ع - ٤٣٧١. وقد ليّنه البعض، وقال ابن حجر: «صدوق رمي بالإرجاء». لكن الأكثر على توثيقه والاحتجاج به. كوفي مات سنة ست وستين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/ ٣١٨. والتهذيب ١٢/ ٤٤. والتقريب ٦٢٥).

(٤) ابن معاوية بن حُديج.

(٥) والسبب: القرابة والمودة (لسان العرب ١/ ٤٥٨، مادة: سَبَبَ)، والمراد هنا القرابة. يفسّرها ما ورد في العلل - ع - ٥٠٢، ١٤٣١: «قال وكيع: هو عمّ زهير. قال أحمد: وليس هو بعمه». ويوضّحه أكثر قول أبي داود في سؤالات الآجري ١١٢: «هو قرابة زهير، ثقة».

(٦) الجعفي الكوفي. تفرّد أبو حاتم بقوله: صالح الحديث. والبقيّة على توثيقه. من السابعة. (انظر: ثقات ابن شاهين ٣٩٥. والكاشف ١/ ٣٣٠. والتهذيب ٣/ ٣٦٤. والتقريب ٢١٩).

(٧) الخزاعي الكوفي. تفرّد أبو زرعة بقوله: شيخ، والبقيّة على توثيقه. وكان عابداً. مات سنة تسع وعشرين ومائة، من السادسة. (انظر: الكاشف ١/ ٣٣٣. والتهذيب ٣/ ٣٨١. والتقريب ٢٢٠).

(٨) كانت في الأصل: «ثقات».

(٩) وثّقه ابن نمير، وابن حبان، ونقله ابن شاهين، عن ابن معين. وقال الأزدي: يتكلمون فيه. وقال ابن حجر: صدوق يُغرب، من التاسعة. وهو أبو علي الثعلبي الكوفي. (انظر: ثقات ابن شاهين ١٩٢. والتهذيب ٢/ ٢٥٨. التقريب ١٥٩).

(١٠) ومثله قال أبو حاتم. وفي العلل - ع - ١٤٥٢: لا أعرفه. وقد وثقه ابن معين، وابن حبان، وابن حجر. وهو ابن عبد الله الكوفي، مولى الصهباء بنت هبيرة. من السابعة. (انظر: ثقات ابن شاهين ١٥٦٩. والتهذيب ١١/ ٣٤٣. والتقريب ٦٠٣).

[٤١٩] - سمعت أحمد قال: عمار بن رُزَيْق، قال: ليس به بأس[١].

[٤٢٠] - سمعت أحمد سُئل عن إسحاق بن سعيد؟ فقال: ثقة. وربّما سمعت أحمد قال: ليس به بأس. قال أحمد: هو أمويّ[٢].

[٤٢١] - سمعت أحمد قيل له: سَدِيْر[٣] الصَّيْرفي؟ قال: ما أعلم إلا خيراً.

[٤٢٢] - قال: «سمعت أحمد يقول: جعفر[٤] بن نَجِيح جدّ علي، وقد رُوي عنه، ليس به بأس»[٥].

قال الحسين[٦]: هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نَجِيْح بن المديني.

[٤٢٣] - سمعت أحمد يقول: أبو عقيل الثقفي -[٧] يعني الذي روى حديث

---

(١) وكذا قال النسائي، والبزار، وأبو حاتم، وابن حجر. وفي مسائل - هـ - ٢١٧٢: صالح الحديث، وفي التهذيب ٧/٤٠٠، عن أحمد: كان من الأثبات. وقد وثقه ابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة، وابن حبان، والذهبي، واحتجّ به مسلم. مات سنة تسع وخمسين ومائة. وهو الضبي التميمي الكوفي. (وانظر: الميزان: ٣/١٦٤. والتقريب ٤٠٧).

(٢) هو إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد الأموي السعيدي المدني، ثم الكوفي. وقد وثقه: النسائي، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر. وعن حنبل بن إسحاق، عن أحمد: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: شيخ، وهو أحبّ إليّ من أخيه خالد. مات سنة سبعين ومائة. (انظر: تهذيب الكمال ٢/٤٢٨. والكاشف ١/١٠٩. والتهذيب ١/٢٣٣. والتقريب ١٠١. والتحفة اللطيفة ١/٢٩٣).

(٣) ابن حُكَيم، كوفي مختلف فيه. وقد وثقه ابن معين. وقال الدار القطني: متروك. وقال ابن عدي: ذُكِر عنه إفراطٌ في التشيّع، وأما في الحديث فأرجو أنّ مقدار ما يرويه لا بأس به. (انظر: الكامل ٣/١٣٠٣. وثقات ابن شاهين ٥٢٢. والمغني ١/٢٥٢. واللسان ٣/٩).

(٤) وُضِعَ أمام اسم «جعفر» في الحاشية اليمنى من المخطوط ما نصّه: «تقدّم في المدنيّين»، وذلك بخطٍّ أدقّ من خطّ النسخة، حذفتها لعدم الإشارة لمثل ذلك في غيرها من المكرر.

(٥) مكرر [١٧١].

(٦) ابن إدريس الأنصاريّ.

(٧) تقدم تحت رقم [٧٠]، ولاحظ آخر تعليقة على هذا النص.

مسروق[1]: إنّ الأجدع شيطان[2] -، صالح الحديث[3].

[٤٢٤] - قال: سمعت أحمد يقول: أبو هؤلاء؛ يعني محمد بن أبي شيبة[4]، وعثمان بن أبي شيبة[5]، لا بأس به[6].

[٤٢٥] - سمعت أحمد ذكر مسافر الجصّاص، قال: لا بأس به[7].

[٤٢٦] - قال: قلت لأحمد: أجلح أحبّ إليك أو حُرَيْث[8]؟ قال:

---

(١) ابن الأجدع بن مالك الهَمْداني الوادعي. كوفي ثقة فقيه عابد مخضرم. مات سنة اثنتين ـ أو ثلاث ـ وستين. (انظر: الكاشف ٣/١٣٦. والتقريب ٥٢٨).

(٢) الحديث أخرجه أبو داود (٥/٢٤٣ حديث ٤٩٥٧)، وابن ماجه (٢/١٢٢٩ حديث ٣٧٣١)، وأحمد (١/٣١) ثلاثتهم من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، عن أبي عقيل، ح. والحاكم (٤/٢٧٩) من طريق أبي أسامة، كلاهما عن مجالد بن سعيد، عن عامر الشعبي، عن مسروق بن الأجدع، قال: لقيت عمر بن الخطاب، فقال لي: من أنت؟ قلت: مسروق بن الأجدع، فقال عمر يرفعه: «ألأجدع شيطان». وزاد أحمد ذكر تغيير عمر اسم الأجدع إلى عبد الرحمن. كلهم أخرجوه في كتاب الأدب. وفيه: مجالد بن سعيد الهَمْداني. قال الحاكم: ليس من شرط كتابنا. وضعّفه غير واحد. وقال الذهبي: مشهور على لين فيه. وقال ابن حجر: ليس بالقويّ، تغير بآخر عمره. (انظر: الميزان ٣/٤٣٨. والتقريب ٥٢٠).

(٣) وزاد في العلل ـ ع ـ ٥٧٢٣: «ثقة». وفي رقم ٣٦٦١: «ثقة» فقط. وقال الدار قطني: أثنى عليه أحمد. اختلفت فيه أقوال النقاد، وقال الذهبي وابن حجر: «صدوق». من الثامنة. «انظر: ثقات ابن شاهين ٦٩١. والكاشف ٢/١١٠. والميزان ٢/٤٦٢. والتهذيب ٥/٣٢٣. والتقريب ٣١٤).

(٤) هو محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، كوفي ثقة، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/١٦. والتقريب ٤٦٥).

(٥) هو ابن سابقه. تقدم في [١٣٤].

(٦) وفي مسائل ـ هـ ـ ٢٢١٤: هو والحسن بن عمارة واحد. كما رماه بالكذب أيضاً. وفي العلل ـ م ـ ١٩٩: ضعفه أحمد. آهـ. وضعّفه ابن معين، وأبو داود، والدار قطني، وغيرهم. وقال غير واحد ـ منهم ابن حجر ـ: «متروك الحديث». ولم أقف على من رفع شأنه. مات سنة تسع وستين ومائة. (انظر: المغني ١/٢٠. والتهذيب ١/١٤٤. والتقريب ٩٢).

(٧) وكذا قال أبو حاتم. وقال وكيع: ثبت. وقد وثّقه ابن معين، وابن حبان، وقال أبو عبد الله التيمي: يروي المقاطيع. (انظر: التاريخ ٢/٥٥٨. وسؤالات ابن الجنيد ٢٢٧. وتاريخ الدارمي ٨١٢. والجرح ٨/٤١١. وثقات ابن حبان ٧/٥١٦. وثقات ابن شاهين ١٤٣٦).

(٨) أحسبه ابن أبي مطر عمرو الفَزَاري الكوفي. ضعفوه، وقد تركه البعض، من السادسة. (انظر: المغني ١/١٥٤ والتهذيب ٣/٣٣٤. والتقريب ١٥٦).

أجلح[1]. قلت: تحدّث عنه؟ قال: نعم[2].

[٤٢٧] - قال: سمعت أحمد ذكر أبا شيبة الذي روى عنه عبّاد ابن العوّام[3]، عن عكرمة: أنّ ابن عباس كان ينام بين جاريتين[4]. قال: أبو شيبة هذا، شيخ مجهول[5].

[٤٢٨] - قال: سمعت أحمد سُئل، السائب أبو عطاء، من روى عنه؟ قال: ما أعلم أحداً روى عنه، روى أبو إسحاق، عن السائب بن مالك، عن عبد الله بن عمرو،في صلاة الكسوف، وزعموا أنه ليس بأبيه[6].

[٤٢٩] - وسمعت أحمد يقول: زعموا أنّ زهيراً[7] وزائدة[8] اختلفا في

---

(١) ابن عبد الله بن حُجَيَّة الكِندي، يقال اسمه يحيى، وأجلح لقب. وقد جاء في العلل -ع- ٢٨٤٩: ما أقربه من فِطْر بن خليفة. وفي الجرح ٢/٣٤٦، من رواية أبي طالب: أجلح ومجالد متقاربان في الحديث؛ فقد روى أجلح غير حديث منكر. وفِطْر عند أحمد: ثقة صالح الحديث، يتشيّع، ومجالد ليس بشيء. وأجلح مختلف فيه، وتؤول أقوال النقاد إلى أنه مستقيم الحديث صدوق. وهو قول الفلاّس، وابن عدي. وبنحوه قال الذهبي، وابن حجر. من السابعة، مات سنة خمس وأربعين ومائة. فهو عندهم كما عند أحمد هنا مقدم على سابقه. (انظر: المغني ١/٣٢. والتهذيب ١/١٨٩. والتقريب ٩١).

(٢) يريد أنه يروي من طريقه، ويقبل روايته، لا أنه يُحدّث عنه على وجه السماع؛ لأنّ وفاة أجلح قبل مولد أحمد بتسع عشرة سنة.

(٣) ابن عمر الكلابي، واسطي ثقة. مات سنة خمس وثمانين ومائة، أوبعدها. وقد روى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٢/٦٢. والتقريب ٢٩٠).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤/٣٨٨، في النكاح، باب: «ما قالوا في الرجل يكون له المرأتان أو الجاريتان فيطأ إحداهما والأخرى تنظر»، فقال: حدّثنا عبّاد بن العوّام، عن أبي شيبة به. فلا مناسبة بين هذا الأثر، وبين الباب الذي أدخله فيه ابن أبي شيبة، لأنّ الأثر يدل على جواز النوم بينهما، لا على جواز الوطء والأخرى تنظر. وقد أورد هذا الأثر ابن أبي حاتم في الجرح ٩/٣٩٠.

(٥) وفي العلل -ع- ١٧٠٠: لا أدري من هو. وفي الجرح ٩/٣٩٠: عن أبي زرعة: لا يُعرف اسمه.

(٦) تقدم تخريجه، والكلام على رجاله تحت رقم.[٦١].

(٧) ابن معاوية.

(٨) ابن قُدامة.

حرفٍ في حديث ابن مسعود: لَيَنْهَكَنَّ أقوامٌ أصابِعَهُم أو لَتَنْهَكَنَّهَا[1] النَّار[2]، فجعل الآخر يحلف أنه ما قال «أو».

[٤٣٠] - «قال: وسمعت أحمد ذكر القاسم بن مالك المُزَنّي، قال: كان صدوقاً[3]، وذكر أنّه يلي بعض العمل في السواد»[4]. . . . . .[5] إلى أبي نُعيم[6].

[٤٣١] - «قال: قلت لأحمد: الوليد بن أبي ثور؟ قال: ما لي به ذاك الخبر[7]، كان شيـ[ـخاً قدم هنا[8]]، كان ابن الصباح[9] يُحدّث عنه، وزعموا أنّ

---

(١) أي ليبالغنّ في غسل ما بين أصابعه في الوضوء، أو لتبالغنّ النار في إحراقها. وقد أورده ابن الأثير بلفظ: «لينهك الرجل ما بين أصابعه، أو لتنهكنه النار». (انظر: غريب الحديث للحربي ٢/٥٩٨. والنهاية لابن الأثير ٥/١٣٧).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ٩/٢٨٢ ح ٩٢١٢، ٩٢١٣، من طريق زائدة بإسنادين مختلفين إلى ابن مسعود موقوفاً؛ لفظ الأول: «لينتهكن رجل بين أصابعه بالطهور أو لتنتهكنّه النار». ولفظ الثاني: «خللّوا الأصابع الخمس لا يحشوها الله ناراً». قال في المجمع ١/٢٣٧: وفيه راو لم يسمّ، وبقيّة رجاله ثقات. وأشار إلى أنّ الطبراني، رفع نحوه في الأوسط. وأخرجه أيضاً (ح ٩٢١١) موقوفاً على ابن مسعود من غير طريق زائدة، بنحو لفظ (ح ٩٢١٢) المتقدم. وقال في المجمع: وإسناده حسن.

(٣) تفرّد الساجي بتضعيفه، وقد اختلف فيه غيره بين توثيق، وتحسين لأمره. وقال ابن حجر: كوفي صدوق فيه لين، مات بعد التسعين ومائة. وقد روى عنه أحمد. (انظر: المغني ٢/٥٢١. والتهذيب ٧/٣٣٢. والتقريب ٤٥١).

(٤) تاريخ بغداد ١٢/٤٠١، من طريق الحسين، عن أبي داود به. والتهذيب ٧/٣٣٢، عن أبي داود به. وبحر الدم ٨٣٦، عن أحمد به.

(٥) سقط سببته الأرضة مقدا ه كلمة واحدة، لم تتضح.

(٦) أحسبه الفضل بن دُكَيْن الكوفي، الحافظ الثبت المشهور. مات سنة ثماني عشرة ومائتين. (انظر: الكاشف ٢/١٨١. والتقريب ٤٤٦).

(٧) نسبه لجده، وهو ابن عبد الله الهَمْداني الكوفي. قال الذهبي: «ضعّفه أحمد». وقد ضعّفه النقّاد، وتفرّد شريك فزكّاه. مات سنة اثنتين وسبعين ومائة. (انظر: المغني ٢/٢٢٧. والتهذيب ١١/١٣٧. والتقريب ٥٨٢).

(٨) يُريد بغداد. وهو سقط سببته الأرضة، والتكملة من تاريخ بغداد ١٣/٤٣٩.

(٩) هو محمد بن الصباح البزاز الدولابي البغدادي، الثقة الحافظ، صاحب السنن. مات سنة سبع وعشرين ومائتين. وقد روى عنه أحمد. (انظر: المناقب ٧٤. والكاشف ٣/٥٤. والتقريب ٤٨٤).

هذا ابن بكار[1] يُحدّث عنه»[2].

[٤٣٢] - «قال: [سمعت أحمد قال:][3] زيد بن الحُبَاب كان صدوقاً، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن [صالح[4]، ولكن كان كثير الخطأ[5]]»[6]. [١١/أ].

. . . .[7]

(١) هو محمد بن بكّار بن الرَّيَّان الرُّصَافي. بغدادي ثقة. مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين. (انظر: الكاشف ٣/٢٤. والتقريب ٤٧٠).

(٢) سؤالات الآجري ٥/ق ٦٧/أ، إلى قوله: «الخبر». وتاريخ بغداد ١٣/٤٣٩، كاملاً. وفي التهذيب ١١/١٣٨، عن أبي داود به، وفيه: «لشيخ» بدل «كان شيخاً». وليس فيه: «وزعموا...» إلخ.

(٣) لاحظ الحاشية الأخيرة.

(٤) الحمصي، مكرر [١٢٥].

(٥) وفي العلل - ع - ١٦٨٠: نصّ على كثرة خطأ زيد. وفي ١٧٠٢: قال: «ثقة ليس به بأس». وعن المَرُّوذي، عن أحمد: «كان صاحب حديث كيّساً». وقد اختلف فيه ولم يضعّف، وأشار غير واحد إلى خطئه ووهمه. وتؤول أقوالهم إلى ما ذهب إليه أحمد هنا، وبه قال الذهبي، وابن حجر، إلا أنّه جعل خطأه في حديث الثوري فقط. مات سنة ثلاثين ومائتين. وهو ابن الريان العكلي الخُراساني، ثم الكوفي، قدم بغداد، وارتحل إلى غيرها. وروى عنه أحمد. (انظر: مصادر الحاشية التالية. والكاشف ١/٣٣٧. والتقريب ٢٢٢).

(٦) تاريخ بغداد ٨/٤٤٤ به. وتهذيب الكمال ١٠/٤٦. والتهذيب ٣/٤٠٣ - ٤٠٤. وبحر الدم ٣٢٦، ثلاثتها عن أبي داود. والتكملة في الموضعين من المصادر المذكورة.

(٧) سقط الوجه (ب) من الورقة (١١).

[باب أهل واسط][1]

. . . .[2].

[٤٣٣] - قلت لأحمد: أَصْبَغ بن زيد الورّاق؟ قال: كان من الثِّقات[3].

[٤٣٤] - سمعت أحمد قال؛ منصور بن زاذان، كان من الثقات[4].

---

(١) سقط من الأصل وجهان كاملان (ق ١١/ب، ق ١٢/أ). وأسلوب المؤلف في الكتاب، وما ورد بعد هذا السقط من تراجم الواسطيين: يوضّحان الباب الذي أثبته. وقد تناول السقط بعض تراجم الكوفيّين، ولعله تناول أيضاً «باب أهل بغداد» قبل واسط. (لاحظ الملحق في آخر هذا الكتاب).

وواسط مدينة عراقية، بناها الحجاج على شاطىء دجلة (سنة ٨٤ ـ٨٦ هـ). وسمّيت واسطاً لتوسُّطها بين الكوفة، والبصرة والأهواز، والمدائن؛ حيث تبعد عن كل منها خمسون فرسخاً (١٥٠ ميل)، أو أربعون فرسخاً. (انظر: المسالك للإصطخري ٥٦ ـ ٥٨. ومعجم البلدان ٥/٣٤٧. وآثار البلاد للقزويني ٤٧٨. وبلدان الخلافة الشرقية ٥٩. والمصور المتقدم ص ١٥١).

(٢) لاحظ التعليقة السابقة.

(٣) وفي الجرح ٢/٣٢٠، من رواية الأثرم: ليس به بأس. وقد وثّقه ابن معين، وأبو داود، والدار قطني. واختلف فيه قول غيرهم. وقال الذهبي: صدوق، وزاد ابن حجر: يُغرب. وهو الواسطي كاتب المصاحف. مات سنة سبع وخمسين ومائة. (انظر: الكاشف ١/١٣٦. والتهذيب ١/٣٦١. والتقريب ١١٣).

(٤) وفي العلل ـ ع ـ ٣١٩٩: بخ ثقة. وقد اتفقوا على توثيقه، وكان عابداً. وهو الثقفي الواسطي، مات سنة تسع وعشرين ومائة على الصحيح. (انظر: الكاشف ٣/١٧٥. والتهذيب ١٠/٣٠٦. والتقريب ٥٤٦).

[٤٣٥] ـ سمعت أحمد قيل له: المُسْتَلِم؟ قال: ثقة[١].

[٤٣٦] ـ قلت لأحمد: يزيد بن عطاء؟ قال: كان ثقة، هو مولى أبي عوانة من فوق[٢] مقارب الحديث[٣].

[٤٣٧] ـ «قال: سمعت أحمد سُئل: سفيان بن حسين أحبّ إليك، أو صالح ابن أبي الأخضر[٤]؟ قال: سفيان بن حسين[٥]»[٦].

[٤٣٨] ـ سمعت أحمد قال: خالد الواسطي مقارب الحديث[٧].

[٤٣٩] ـ «سمعت أحمد يقول: إسحاق يعني الأزرق، وعبّاد بن العوّام، ويزيد[٨] كتبوا عن شريك بواسط من كتابه؛ كان قدم عليهم في حفر نهر.

قال أحمد: كان شريك رجلاً له عقل فكان يحدّث بعقله[٩]، قال أحمد: سماع هؤلاء أصحّ عنه[١٠].

---

(١) وعن حرب، عن أحمد: شيخ ثقة. وقال ابن معين: صويلح. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الذهبي وابن حجر: صدوق. وكان عابداً، وهو ابن سعيد الثقفي الواسطي، من التاسعة. (انظر: الكاشف ٣/١٣٤. والتهذيب ١٠/١٠٤. والتقريب ٥٢٧).

(٢) أي أنّه سيد أبي عوانه اليشكري. وهو مكرر [٩٤].

(٣) وعن الميموني، عن أحمد: ليس بحديثه بأس. وزاد على الميموني في العلل ـ ع ـ ٣٢١١: «حديثه مقارب». وقد اختلف فيه النقاد، والأكثر على تليينه. وهو اليشكري، أبو خالد الواسطي، سيد أبي عوانة. مات سنة سبع وسبعين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/٢٨٣. والتهذيب ١١/٣٥٠. والتقريب ٦٠٣).

(٤) اليمامي نزيل البصرة، لم يرضه أحمد. وقد ليّنه البعض، وضعّفه آخرون، مات بعد سنة أربعين ومائة. (انظر: العلل ـ م ـ ١٣٠، ٣٤٦. والمغني ١/٣٠٢. والتهذيب ٤/٣٨٢. والتقريب ٢٧١).

(٥) ابن الحسن الواسطي المؤدب. قال أحمد في العلل ـ م ـ ٢٨: «ليس بذاك في حديثه عن الزهري». وفي ١٧٨: «ليس بذاك وضعّفه». وهو كذلك عندهم في الزهري. وقال ابن حجر: «ثقة في غير الزهري باتفاقهم». بل اختلفوا فيه في غير الزهري. وقال الذهبي: «صدوق مشهور». مات بالري مع المهدي، أو في أول خلافة الرشيد. (انظر: المغني ١/٢٦٨. والتهذيب ٤/١٠٧. والتقريب ٢٤٤).

(٦) تاريخ بغداد ٩/١٥٠.

(٧) لم أتمكن من تمييزه.

(٨) ابن هارون الواسطي.

(٩) أي لا يرجع إلى كتاب.

(١٠) لأنهم سمعوا منه قبل اختلاطه. وكان قد اختلط في آخر عمره. قال ابن حبان: فسماع المتقدمين =

قيل: إسحاق الأزرق ثقة؟ قال: إي والله ثقة[1]»[2].

[٤٤٠] - «سمعت أحمد قيل له: علي بن عاصم[3]؟ قال: أما أنا فأحدّث عنه. وحدّثنا عنه»[4].

[٤٤١] - «سمعت أحمد قيل له: عاصم بن علي بن عاصم[5]؟ قال: حديثه حديث مقارب حديث أهل الصدق، ما أقلّ الخطأ فيه[6]، ولكن أبوه كان يهم في

= عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة. (انظر: ثقات ابن حبان ٦/٤٤٤. ونهاية الاغتباط ١٧٠).

(١) وكذا في بحر الدم ٦٧، ولم يذكر راويه عن أحمد. وفي العلل - ع - ١٤٦٨: «كثير الخطأ عن سفيان، وكان حافظاً إلا أنّه كان يخطىء». وقد اتفقوا على ثقته، وكان من أعلمهم بحديث شريك. مات سنة خمس وتسعين ومائة. يُعرف بالأزرق، وهو إسحاق بن يوسف. وقد روى عنه أحمد. (انظر: مصادر الحاشية التالية. والكاشف ١/١١٥. والتقريب ١٠٤).

(٢) تاريخ بغداد ٦/٣٢٠ - ٣٢١ به. وتهذيب الكمال ٢/٤٩٨ عن أبي داود، به.

(٣) ابن صهيب الواسطي. نصّ على وهمه وخطئه في النص التالي، والنص [٤٤٤]. وزاد في العلل - ع - ٧٠: «وكان في لجاج، ولم يكن متّهماً بالكذب». وورد في بحر الدم ٧١٢، عن أبي داود، عن أحمد، بلفظ: «أنا لا أحدّث عن علي بن عاصم، كان فيه لجاج، ولم يكن متّهماً». بينما صرّح في المسائل - ص - ١٤٧٤: أنه يروي حديثه، وقال: هو مثل الناس يغلط، وما أراه أضعف من حديث ابن لهيعة. وورد أيضاً من رواية الذهلي: أنه لم ير بأساً بالرواية عنه. وقد كذّبه ابن معين، وضعّفه أكثر الأئمة، وذكر بعضهم إصراره على خطئه. مات سنة إحدى ومائتين. (انظر: ضعفاء النسائي ٧٧. والجرح ٦/١٩٩. وضعفاء العقيلي ٣/٤٢٥. والكامل ٥/١٨٣٦. وضعفاء ابن شاهين ٣٨٢. والمجرد لابن حزم ١٨٨. وضعفاء ابن الجوزي ٢/١٩٥. والمغني ٢/٤٥٠. والتهذيب ٧/٣٤٤. والتقريب ٤٠١. والذين تكلم فيهم ابن حجر في الفتح ١٠٠).

(٤) تاريخ بغداد ١١/٤٤٨ به. والسير ٩/٢٥٢ عن أبي داود، به.

(٥) الواسطي، ابن سابقه.

(٦) وفي العلل - ع - ١٢٢٨: «عرض عليّ حديثه فرأيت حديثاً صحيحاً». ونحوه في المسائل - ص - ١١٧٣. وفي العلل - م - ٢٢٧: ما أعلم منه إلا خيراً، كان حديثه صحيحاً. وقد اختلف فيه النقاد، وقال الذهبي: صدوق. وزاد ابن حجر: ربّما وهم. مات سنة إحدى وعشرين ومائتين. وقد روى عنه أحمد. (انظر: المغني ١/٣٢١. والتقريب ٢٨٦. ومصادر الحاشية الأخيرة).

الشيء[1] ـ قام من الإسلام بموضع أرجو أن يُثيبه الله به الجنّة[2]»[3].

[٤٤٢] ـ «سمعت أحمد قيل له: شاذ بن يحيى؟ قال: عرفته. وذكره بخير [4]»[5].

[٤٤٣] ـ «قال أحمد: ليس أحدٌ أصحّ حديثاً عن حصين[6] من هُشيم»[7].

[٤٤٤] ـ سمعت أحمد ذكر حديث عطاء[8]: يحتشّ[9] المحرم؟ قال: هذا الذي غلط فيه عليّ بن عاصم[10]، فقال: لا يرى [بأ]ساً [11] أن يختتن المحرم؛ يعني صحف في يحتشّ، فقال: يختتن[12].

---

(١) صاحب النصّ السابق.

(٢) كان عاصم ممّن ذبَّ عن الدين في محنة القول بخلق القرآن التي ابتليت بها الأمة، وامتحن فيها الأئمة، وعلى رأسهم الإمام أحمد ـ رحمهم الله ـ. وقد جاء في كتاب ابنتي عاصم لأبيهما: يا أبانا إنّه بلغنا أنّ هذا الرجل أخذ أحمد بن حنبل، فضربه على أن يقول: القرآن مخلوق، فاتّق الله، ولا تُجبه، فوالله لأن يأتينا نعيك أحبّ إلينا من أن يأتينا أنك أجبت. (انظر: تاريخ بغداد ١٢/٤٢٩. ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ٣٨٧ ـ ٣٩٣، ٣٩٧ ـ ٤٠٨، ٤٢٩).

(٣) تاريخ بغداد ١٢/٢٥٠ به. وتهذيب الكمال ١٣/٥١١ عن أبي داود، به.

(٤) ونحوه في بحر الدم ٤٢٦. وقد نقله غير واحد عن أحمد، ولم أقف على قول للمتقدمين فيه، وقال الذهبي: شيخ صدوق. وقال ابن حجرَ: مقبول من العاشرة. (انظر: السير ١٠/٤٣٤. والتقريب ٢٦٣. والحاشية التالية).

(٥) تهذيب الكمال ١٢/٣٤٢. والتهذيب ٤/٢٩٩ ـ ٣٠٠، كلاهما عن أبي داود به. وذيل الكاشف ٦٢٩، عن أحمد.

(٦) ابن عبد الرحمن السلمي الكوفي.

(٧) تاريخ بغداد ١٤/٩١. ونحوه في العلل ـ ع ـ ٧١٢. ونقل نحوه أيضاً في التهذيب ٢/٣٨٢، عن ابن مهدي.

(٨) ابن أبي رباح.

(٩) أي يقطع الحشيش ويجمعه. والحشيش: اليابس من الكلأ. (انظر: النهاية لابن الأثير ١/٣٩٠. مادة حَشَشَ).

(١٠) مكرر في النصّين قبل السابقين.

(١١) التكملة يقتضيها السياق. والمراد أنّ عطاء يرى جواز احتشاش المحرم للحشيش. والمسألة مفصّلة في المغني لابن قدامة ٣/٣٥٠. والفتح ٤/٥٨ خ ١٨٣٤.

(١٢) لقد أخرج قوله في اختتان المحرم في النص التالي.

باب
أهل البصرة[1]

[٤٤٥] ـ ونا الحسين، ثنا أبو داود، ثنا عبيد الله[2] القواريري، ثنا مسلم بن خالد[3]، عن ابن جُرَيج[4]، عن عطاء[5] قال: لا بأس أن يختتن المحرم[6].

[٤٤٦] ـ سمعت أحمد يقول: يحيى بن أبي كثير ثقة مأمون[7].

وسمعت أحمد ذكر[ه][8] مرة أخرى، فقال: بخ بخ نقيّ الحديث جداً،

---

(١) مدينة عراقية، فتحها عتبة بن غَزوان سنة أربع عشرة، ومصَّرها سنة سبع عشرة على أربعة فراسخ (١٢ ميلاً) غرب الأُبُلَّة. وتبعد عن واسط خمسين فرسخاً (١٥٠ ميلاً)، ولا تزال قائمة، وتشتمل على ميناء بحري، وآخر جوي، ومحطة للقطار. (انظر: المسالك للإصطخري ٥٦. ومعجم البلدان ١/ ٤٣٠، ٤٩٠. وبلدان الخلافة الشرقية ٦٥. وامتداد العرب في صدر الإسلام ٢٣. والمصور المتقدم ص ١٥١).

(٢) ابن عمر بن ميسرة. بصري نزل بغداد، ثقة ثبت، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين على الصحيح. وقد روى عنه أحمد. (انظر: المناقب ٦٨. والكاشف ٢/ ٢٣١. والتقريب ٣٧٣).

(٣) الزنجي المكي، فقيه صدوق كثير الأوهام، مات سنة تسع وسبعين ومائة. (انظر: المغني ٢/ ٦٥٥. والتقريب ٥٢٩).

(٤) مكي ثقة، أعلم الناس بعطاء، إلا أنه يدلس، ولم يقبلوا روايته إلا إذا صرّح بالسماع.

(٥) ابن أبي رباح، مكي ثقة فقيه، كثير الإرسال.

(٦) هذا الأثر معلول الإسناد بعنعنة ابن جريج. ولاحظ النصّ السابق.

(٧) وفي مسائل ـ هـ ـ ٢٢١٥: مراسيله لا تعجبني؛ لأنّه روى عن رجال ضعاف صغار. وفي العلل ـ ع ـ ٣٢٥٤: من أثبت الناس. وهو كذلك عندهم ثقة مأمون، لكنّه يدلّس ويرسل، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. وهو الطائي مولاهم اليمامي. (انظر: الكاشف ٣/ ٢٦٦. والتهذيب ١١/ ٢٦٨. والتقريب ٥٩٦. وبحر الدم ١١٥٧).

(٨) التكملة يقتضيها السياق.

وجعل يطريه، قال أحمد: لا نكاد نجد في حديثه شيئاً.

[٤٤٧] - قلت لأحمد: عمرو بن هَرِم؟ قال: ثقة[١]، سمع منه شعبة حديثاً[٢].

[٤٤٨] - قلت لأحمد: بُدَيْل بن مَيْسرة؟ قال: ثقة[٣].

[٤٤٩] - قلت لأحمد: أبو هارون الغَنَوي؟ قال: ثقة[٤].

[٤٥٠] - قلت لأحمد: أبو الخليل؟ قال: ثقة[٥].

[٤٥١] - قلت لأحمد: قُرَّة بن خالد؟ قال: ثقة ثقة حسن الحديث[٦].

[٤٥٢] - قلت لأحمد: يعلى بن حكيم؟ قال: ثقة[٧].

---

(١) وكذا في العلل - ع - ٩٠٧. وقد وثقه الأئمة أيضاً. وهو الأزدي البصري، مات قبل قتادة. (انظر: الكاشف ٢/٣٤٥. والتهذيب ٨/١١٣. والتقريب ٤٢٨).

(٢) لم أجد من ذكر سماع شعبة منه.

(٣) وهو كذلك عندهم، عدا أبي حاتم، فقال: صدوق. مات سنة خمس وعشرين ومائة. وهو العقيلي البصري. (انظر: الكاشف ١/١٥٠. والتهذيب ١/٤٢٤. والتقريب ١٢٠).

(٤) أكثر النقاد على توثيقه. وقد نقل ابن عبد البر إجماعهم على ذلك. وقال الذهبي: بصريّ صدوق. ووثقه ابن حجر واسمه إبراهيم بن العلاء. من السادسة. (انظر: الميزان ١/٤٩. واللسان ١/٨٣. والتقريب ٦٨٠).

(٥) وكذا في مسائل - هـ - ٢١٤٣، ٢٢١٣. وقد أجمعوا على توثيقه لولا تفرّد ابن عبد البر بقوله: لا يحتج به. واسمه: صالح بن أبي مريم الضُّبَعي مولاهم البصري، من السادسة. (انظر: الكاشف ٢/٢٣. والتهذيب ٤/٤٠٢. والتقريب ٢٧٣).

(٦) ووثقه في العلل - ع - ٥٨١، ١٦٧١، ٣١٨١، ٣٤٦٥. وقد أجمعوا على توثيقه، ووصفه بعضهم بالضبط والإتقان. وهو السدوسي البصري، مات سنة خمس وخمسين ومائة. (انظر: الكاشف ٢/٣٩٩. والتهذيب ٨/٣٧١. والتقريب ٤٥٥).

وقول الإمام هنا: «حسن الحديث» بعد توثيقه له، لا يدّل على إرادته الحسن الاصطلاحي، بل يحمل على الحسن اللغوي؛ من قولهم: أحسن الشيء إذا أجاد صنعه، ويؤيّد هذا المراد ثلاثة أمور: تكرار توثيقه له، وإجماع الأئمة على توثيقه، ووصفهم له بالضبط والإتقان؛ فهو قد أجاد الصنعة الحديثية وأتقنها. والله أعلم.

(٧) وكذا في العلل - ع - ٣٢٠٦. وتؤول أقوال النقاد إلى توثيقه، ولم يليّنه أحد. وهو الثقفي مولاهم المكي، نزيل البصرة، من السادسة. (انظر: الكاشف ٣/٢٩٥. والتهذيب ١١/٤٠١. والتقريب ٦٠٩).

[٤٥٣] ـ قلت لأحمد: واصل مولى أبي عُيَينة؟ قال: ثقة[١].

[٤٥٤] ـ قلت لأحمد: حزم؟ قال: ثقة[٢].

[٤٥٥] ـ قلت لأحمد: مثنى بن سعيد؟ قال: ثقة[٣].

[٤٥٦] ـ قلت لأحمد: أبو كعب صاحب الحرير؟ قال: ثقة[٤].

[٤٥٧] ـ سمعت أحمد قال: زياد بن حصين[٥] ثقة.

[٤٥٨] ـ سمعت أحمد قال: عبد العزيز بن صُهيب، ثقة[٦].

[٤٥٩] ـ سمعت أحمد قال: أبو طالب الذي حدّث عنه قتادة، عن ابن عباس، زعموا كان حجّاماً، وكان ثقة[٧].

---

(١) وكذا في العلل ـ ع ـ ٩٠٣، ١٦٧٥، ٣٢٠٨. وهو قول ابن معين، والعجلي، وزاد الذهبي: حجة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال البزار: ليس بالقوي. وقال ابن حجر: صدوق عابد، من السادس. وهو الأزدي مولاهم البصري. (انظر: الكاشف ٣/٢٣٢. والتهذيب ١١/١٠٥. والتقريب ٥٧٩).

(٢) وكذا قال ابن معين، والذهبي، واحتجّ به البخاري. وزاد أحمد في العلل ـ ع ـ ٥٩٥٠: «ثقة» أخرى. وقال النسائي: ليس به بأس، وزاد أبو حاتم: «صدوق، من ثقات من بقي من أصحاب الحسن». وقال ابن حبان في الثقات: يخطىء. وقال ابن حجر: «صدوق يهم، من السابعة». وهو ابن أبي حزم مِهْران ـ أو عبد الله ـ القُطَعي البصري. (انظر: الكاشف ١/٢١٥. والتهذيب ٢/٢٤٢. والتقريب ١٥٧).

(٣) وكذا في العلل ـ ع ـ ٣١١٢. وفي ٣٨٩٦: «بصري، ليس به بأس». وكذا قال النسائي. وفي الجرح ٨/٣٢٤، من رواية أبي طالب: ثقة. وسائر الأئمة على أنه ثقة. وهو الضُّبَعيّ القسّام القصير، من السادسة. (انظر: الكاشف ٣/١١٩. والتهذيب ١٠/٣٤. والتقريب ٥١٩).

(٤) وكذا في العلل ـ ع ـ ٢٢٧. وقد أجمعوا على ذلك. واسمه: عبد ربه بن عبيد الأزدي مولاهم البصري، من السابعة. انظر: الكاشف ٢/١٥٤. والتهذيب ٦/١٢٨. والتقريب ٣٣٥).

(٥) ابن قيس الحنظلي البصري. وهو ثقة عندهم، من الرابعة، لكن حديثه عن ابن عباس مرسل. (انظر: الكاشف ١/٣٣٠. والتهذيب ٣/٣٦٣. والتقريب ٢١٩).

(٦) وكذا في العلل ـ ع ـ ٨١٢، ٤٠٠٢. وزاد في التهذيب ٦/٣٤١، وفي بحر الدم ٦٣١: «ثقة» أخرى. وقد أجمعوا على ثقته. وقال أبو حاتم: «صالح». فلا تعارض. وهو البُناني البصري، مات سنة ثلاثين ومائة. (وانظر: الكاشف ٢/١٩٩. والتقريب ٣٥٧).

(٧) وكذا في العلل ـ ع ـ ٥٧٠٩. وهو كذلك عندهم. وهو الضُّبَعيّ البصريّ. ولعلّه أراد وكيعاً بقوله: «زعموا»؛ لأن ما ذكره هنا، نقله في العلل، وفي الجرح من قول وكيع. (انظر: الجرح ٩/٣٩٧. وثقات ابن حبان ٥/٥٧٤).

[٤٦٠] - سمعت أحمد يقول: سعيد بن يزيد[1] أبو مسلمة، ثقة.

[٤٦١] - سمعت أحمد [قال][2]: إسحاق بن سُوَيـد، شيخٌ ثقة[3].

[٤٦٢] - سمعت أحمد قال: خالد الحَذَّاء[4] أبو المَنَازِل، أحد الثقات[5].

[قلت: هشام؟][6] قال: هشام[7]، ليس مثل خالد.

سمعت أحمد قال: «قال أبو قِلابة[8]: كان [صديقاي من أهـ]ـل البصرة حذّاءً ودباغاً؛ يعني خالداً الحَذّاء، والدبّاغ أيوب»[9].

[٤٦٣] - [سمعت أحمد قال:][10] أبو الأشهب، ثقة[11] قديم.

---

(١) ابن مسلمة الأزدي البصري القصير. مجمع على توثيقه، من الرابعة. (انظر: الكاشف ٣٧٥/١. والتهذيب ١٠٠/٤. والتقريب ٢٤٢).

(٢) سقط سببته الأرضة، ويبدا منه رأس الألف واللام.

(٣) وكذا في العل - ع - ٤٤٨٧. وفي العلل - م - ٥١٠ : ثبت. وقد وثقه الأئمة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال ابن حجر: «صدوق تكلم فيه للنصب». وهو إسحاق بن سُويد بن هُبيرة العدوي البصري، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. (انظر: السير ٤٧/٦. والتهذيب ٢٣٦/١. والتقريب ١٠١).

(٤) أصل هذه النسبة إلى حذو النعال وعملها، ولكن نسبة خالد بن مهران الحَذّاء هذا ليست على ظاهرها؛ يُقال:إنه ما حذا نعلاً قطّ، ولا باعها، إنّما نزل في الحَذّائين؛ ويقال: كان يجلس إليهم؛ ويقال: كان يقول أُحذُ على هذا النحو. فنسب إليه. (انظر: طبقات ابن سعد ٢٥٩/٧. والأنساب ١٩٠/٢).

(٥) وعن الأثرم، عن أحمد: ثبت. وقد وثّقه النقّاد، وكان يُرسل، وعِيب عليه دخوله في عمل السلطان. وأشار حماد بن زيد إلى تغيّر حفظه لما قدم من الشام. مات سنة إحدى وأربعين ومائة. (انظر: الكاشف ٢٧٤/١. والتهذيب ١٢٠/٣. والتقريب ١٩١).

(٦) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق.

(٧) قال الذهبي في الميزان ٦٤٣/١: «ما خالد في الثبت بدون هشام بن عروة وأمثاله».

(٨) البصري، مكرر[١١٤].

(٩) العلل - ع -٤١٩، ٢٥٩٧، وزاد في آخره: «السختياني». وفيه: «دبّاغاً» على الصواب، وكانت هنا «دباغ».

(١٠) سقط سببته الأرضة، ولعلّ التكملة يقتضيها السياق، وأسلوب المؤلف.

(١١) وكذا في العلل - ع - ٣٠٠، ١١٩٧. وفي ٢٣٨٨ :صدوق. وفي العلل - م - ٨٠: «لا يختلف فيه أنه ثقة». وهو على ما قال عند الأئمة. واسمه جعفر بن حيّان السعدي العُطاردي البصري. مات سنة خمس وستين ومائة (انظر: الكاشف ١٨٤/١. والتهذيب ٨٨/٢. والتقريب ١٤٠).

ثنا يحيى[1]، ثنا أبو الأشهب، ثنا أبو [الجوزاء[2]. . .][3] ذكرت له قول من قال: أبو الأشهب لم يلق أبا الجوزاء[4] . [١٢/ب].

سمعت أحمد قال: أبوالأشهب،كانوا يرون أنه يُدلّس عن الحسن[5] .

قلت لأحمد وذكر أبا الأشهب، فقال: زعموا كان يأخذ عن أصحاب الحسن؛ يعني عن الحسن[6].

قلت لأحمد: هو أكثر من مبارك؟ قال: نعم، مبارك كان يدلّس عن الحسن[7].

[٤٦٤] ـ قال: سمعت أحمد قال: أبو مَكِيْن نوح، ثقة[8].

---

(١) ابن سعيد القطّان.

(٢) أوس بن عبد الله الربعي، بصري ثقة، لكنه كثير الإرسال، مات سنة ثلاث وثمانين(انظر: الكاشف ١/١٤٢. والتقريب ١١٦).

(٣) سقط سببته الأرضة، مقداره، ثلاث كلمات والتكملة يقتضيها السياق. وباقي السقط أحسبه: «الربعي. قال:».

(٤) كان حماد بن زيد يقول: لم يسمع أبو الأشهب من أبي الجوزاء. وقد عقب ابن حجر على ذلك فقال: «وقد وقع في صحيح البخاري في تفسير سورة النجم: حدثنا مسلم، ثنا أبو الأشهب، ثنا أبو الجوزاء، فذكر حديثاً. فالله أعلم». (انظر: التهذيب ٢/٨٨).

(٥) روى أحمد في العلل ـ ع ـ ٣٩٦ ، عن ابن مهدي: كنّا نقول له: قل سمعت الحسن. يقول: سمعت الحسن، أو غيره. وروى الفسوي في المعرفة ٢/٧٠، خبراً من طريق جعفر بن حيّان ـ أبي الأشهب ـ ،عن طريف بن شهاب، عن الحسن ـ البصري ـ وروى أيضاً (٢/٦٣٣)، عن الفضل بن زياد، عن أحمد رواية أشار فيها إلى تدليس مبارك، وأبي الأشهب، عن الحسن.

(٦) لاحظ التعليقة السابقة.

(٧) وقد وصفه بالتدليس عن الحسن البصري: الإمام أحمد في العلل ـ ع ـ ١٤٨٠. وفي الحاشية السابقة، وغير واحد. وقال في العلل ـ م ـ ١٨٢: ما روى عن الحسن يحتج به. وفي ٧٩: ليس بذاك، وقد كنت لا أخرج عن مبارك شيئاً، ثمّ بعد ـ خرجت ـ وقال ابن حجر: صدوق يدلس ويسوي، مات سنة ست وستين ومائة على الصحيح. وهو ابن فَضَالة البصري. (انظر: المغني ٢/٥٤٠. والتهذيب ١٠/٢٨. والتقريب ٥١٩).

(٨) وكذا في العلل ـ ع ـ ٣٢٣٩. وقد اختلفوا فيه، وقال ابن حجر: صدوق، من السادسة. وهو نوح ابن ربيعة البصري. مكرر [٩٧]. (انظر: الكاشف ٣/٢١١. والتهذيب ١٠/٤٨٤. والتقريب ٥١٩).

[٤٦٥] - قال: سمعت أحمد، قيل له: محمد بن زياد ثقة؟ قال: ثقة[١]، قال: ليس [أحدٌ] أروى عنه من حمّاد بن سلمة[٢]، وعن عمّار بن أبي عمّار[٣]، إلا أنّ عماراً يختلف عنه، وهذا لا يختلف عنه، يشبه أن يكون عنده خمسون حديثاً؛ يعني محمد بن زياد.

[٤٦٦] - سمعت أحمد قيل له: أبو حُرّة؟ قال: ثقة[٤]. قال: قال فلان[٥]: أخذت كتاباً له، فإذا فيه: حدثنا الحسن. فقال: ما قلتُ حدّثنا؛ فما وقف منها إلا

---

(١) وكذا في العلل - ع - ٣١٥٣. والتهذيب ٩/١٦٩، عن ابن هانىء، وأبي طالب، كلاهما عن أحمد. وقد تفرّد أبو حاتم بقوله: محلّه الصدق. والبقيّة على أنّه ثقة. وزاد ابن حجر: «ثبت ربّما أرسل، من الثالثة». وهو الجمحي مولاهم المدني نزيل البصرة. (وانظر: الكاشف ٣/٤٤. والتقريب ٤٧٩).

(٢) أخرجه في الكامل ٢/٦٧٤ من طريق أحمد بن حميد، عن أحمد، وليس فيه: «ثقة». وذكره في التهذيب ٩/١٦٩، عن أبي طالب، عن أحمد، وفيهما التكملة المذكورة.

(٣) أي: أنّ حمّاداً أروى الناس عن محمد بن زياد - المتقدّم -، وعن عمّار بن أبي عمار مولى بني هاشم المكي. وعمّار هذا مختلف فيه، ولم يضعّف. والأكثر على توثيقه. مات بعد العشرين ومائة. (انظر: الكاشف ٢/٣٠٠. والتهذيب ٧/٤٠٤. والتقريب ٤٠٨).

(٤) وكذا في العلل - ع - ٨٥٨، ٢٣٨٨، ٣٤٦٩. وأشار هنا إلى تدليسه عن الحسن البصري. وكذا في العلل - ع - ٣٩١٠. وقد اختلف فيه النقاد، وتؤول أقوالهم إلى ما قاله ابن حجر: صدوق عابد، وكان يدلّس عن الحسن. مات سنة اثنتين وعشرين ومائة. واسمه واصل بن عبد الرحمن البصري. (انظر: الكاشف ٣/٢٣٢. والتهذيب ١١/١٠٤. والتقريب ٥٧٩).

(٥) هو أبو عبيدة الحداد؛ عبد الواحد بن واصل البصري، نزيل بغداد، ثقة. مات سنة تسعين ومائة. وقد روى عنه أحمد. (انظر: مصادر الحاشية التالية. والكاشف ٢/٢١٩. والتقريب ٣٦٧).

على ثلاثة[1]؛ قال أحمد: كانوا يستفهمون[2] عند الحسن.

[٤٦٧] - سمعت أحمد يقول: زياد أبو عمر الفرّاء ثقة[3]، وأطراه جداً، وقال: زياد بن أبي مسلم، وزياد بن مسلم.

ثنا أحمد، «ثنا وكيع، ثنا زياد بن أبي مسلم»[4].

[٤٦٨] - وسمعت أحمد قال: أكثر الفتيا للحسن، وعطاء؛ ولإبراهيم[5]فتيا كثير إلا أنه ليس مثل هذين، هذان ثقتان[6].

[٤٦٩] - سمعت أحمد قال: عثمان بن غَيَّاث، ثقة[7]، أو قال: لا بأس

---

(١) أخرج نحوه في العلل - ع - ٣٩٧، ٥٣٠، ٥٠٦٣، عن أحمد، عن أبي عبيدة الحداد، قال كتبت لأبي حُرة أسأله: . . وساق نحوه.

والمراد أنّ أبا حُرة أنكر أن يكون قد صرح بسماع أحاديث هذا الكتاب من الحسن، فنظر فيها فلم يقف إلا على ثلاثة أحاديث منها قال فيها: «حدثنا الحسن»، ولم يصرّح في باقيها بالسماع.

ففي العلل - م - ١: «قال: كان أبو حُرة صاحب تدليس عن الحسن، إلا أنّ يحيى - القطان - روى عنه ثلاثة أحاديث، يقول في بعضها: حدّثنا الحسن، منها: حديث سعد بن هشام، حديث عائشة في الركعتين». أهـ. قالت: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل ليصلي افتتح صلاته بركعتين خفيفتين. (أخرجه مسلم في الصحيح ٥٣٢/١ ح ٧٦٧. وأحمد في المسند ٣٠/٦. كلاهما بعنعنة أبي حُرة، عن الحسن. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢٧٢/٢ بصيغة: حدّثنا الحسن).

(٢) بمعنى أنهم يجتمعون عنده للاستفسار والمذاكرة، لا للرواية وسماع الأسانيد، لذلك كره أن يقول: حدّثنا. ففي السير ٥٧٩/٤: كان له مجلس خاص في منزله، لا يكاد يتكلم فيه إلا في معاني الزهد والنسك وعلوم الباطن، فإن سأله إنسان غيرها، تبرّم به، وقال: إنما خلونا مع إخواننا نتذاكر. أما حلقته في المسجد، فكان يمر فيها الحديث. . وسائر العلوم.

(٣) وزاد في العلل - ع - ٣٥٢٩: صالح. وفيه: «القراء» بالقاف بدل الفاء. وزاد في المسائل - ص - ٩١٨: ثقة صالح. وقد وثّقه النقّاد، وليّنه يحيى القطّان، وتبعه أبو حاتم، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين، من السابعة. (انظر: المغني ٢٤٤/١. والتهذيب ٣٨٥/٣. والتقريب ٢٢١).

(٤) العلل - ع - ٢٧٨٧، ٥٣٦٧، وزاد: «شيخ كان ثبتاً».

(٥) قال قتادة: هؤلاء أئمة الأمصار. وذكر معهم سعيد بن المسيب (التهذيب ٢٠١/٧). فالأول: هو البصري، والثاني: ابن أبي رباح المكي. والثالث: النَّخَعي الكوفي.

(٦) لكنه قال في العلل - ع - ٦٤٩: رجل صدق. وفي ٩٤٦: «كان صيرفياً في الحديث». فهو إن كان دونهما، إلا أنّه لم ينزل عن رتبة الثقة، لكنه كثير الإرسال، وقد تقدم.

(٧) وكذا في العلل - ع - ٤٢٨٥. وزاد في ١٩٤٨: «ثبت، ثبت الحديث، إلا أنّه كان مرجئاً».

به[1]، ولكن مرجىء[2]، حدّث عنه يحيى[3] ولم يكن يحدّث إلا عن ثقة[4].

[٤٧٠] - سمعت أحمد قال: بِسْطام بن مسلم، شيخ ثقة إن شاء الله[5].

[٤٧١] - سمعت أحمد قيل له: عمران القصير؟ قال: هذا عمران بن مسلم البصري، روى عنه معاذ[6]، ثقة[7].

[٤٧٢] - سمعت أحمد قيل له: حَوْشب بن عقيل؟ قال: ثقة[8].

[٤٧٣] - قيل: مهدي الهَجَري؟ قال: لا أعرفه[9].

[٤٧٤] - سمعت أحمد قال: عبد العزيز بن قُرَيْر، كان شيخاً ثقة[10].

---

(١) وكذا في العلل - ع - ٣٢٨١، وذكر الإرجاء أيضاً.

(٢) وقد وصفه بالإرجاء غير واحد، إلا أنه كان ثقة عندهم. وتفرّد أبو حاتم بقوله: صدوق. وكان يحيى القطّان يضعّف حديثه في التفسير. وهو الراسبي أو الزهراني، بصري من السادسة. (انظر: الميزان ٣/ ٥١. والتهذيب ٧/ ١٤٦. والتقريب ٣٨٦).

(٣) ابن سعيد القطان.

(٤) هذه مسألة نسبية، لم يُسلّم بها جمهور المحدثين، لأنّ من كان عنده ثقة قد لا يكون كذلك عند غيره. وقد عدّ السخاوي (في فتح المغيث ١/ ٣١٦) يحيى القطان فيمن لا يحدثون إلا عن ثقة.

(٥) وفي العلل - ع - ١٢٩٣، عن أحمد. وفي الجرح ٢/ ٤١٤، عن أبي حاتم، كلاهما قال: «ليس به بأس، صالح الحديث»، ولم يذكر النسائي: صالح الحديث. والبقيّة على توثيقه. فهو ثقة إن شاء الله كما قال أحمد. وهو العَوْذي، بصري من السابعة. (وانظر: الكاشف ١/ ١٥٣. والتهذيب ١/ ٤٣٩. والتقريب ١٢٢).

(٦) أحسبه ابن معاذ العَنْبري البصري، حيث أطلقه أحمد في العلل - ع - ٢١٠٤ - ٢١٠٦. وفي تاريخ بغداد ١٣/ ١٣٣. فكان هو المراد. وهو ثقة متقن. مات سنة ست وتسعين ومائة. وقد روى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٣/ ١٥٤. والتهذيب ١٠/ ١٩٤. والتقريب ٥٣٦).

(٧) وكذا في العلل - ع - ٢٣١٩. ووثقه الذهبي أيضاً. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال مرة: ليس به بأس، لكن على أنه عمران آخر. وأنكر ذلك الدار قطني، وقال: هو هو بغير شكّ. وقال ابن حجر: صدوق ربّما وَهِم، من السادسة. (انظر: الكاشف ٢/ ٣٥٠. والتهذيب ٨/ ١٣٧. والتقريب ٤٣٠).

(٨) وكذا في العلل - ع - ٢٠٢٣. وزاد في ٣٢٤٥: شيخ. وقد وثّقه النقّاد أيضاً. وهو الجَرْمِي البصري، من السابعة. (انظر: الكاشف ١/ ٢٦٢. والتهذيب ٣/ ٦٥. والتقريب ١٨٤).

(٩) وكذا قال ابن معين. وصحّح حديثه ابن خزيمة، ووثّقه ابن حبان، وقال ابن حجر: مقبول من السادسة. وهو مهدي بن حرب العبدي: ابن أبي مهدي. (انظر: التهذيب ١٠/ ٣٢٤. والتقريب ٥٤٨).

(١٠) وقد أجمعوا على توثيقه. وقال أبو حاتم: صالح. - فلا تعارض -. وهو العبدي البصري، من =

[٤٧٥]- سمعت أحمد قال: حُمْران بن عبد العزيز، شيخٌ ثقة[1].

[٤٧٦] - سمعت أحمد قال: السَّري بن يحيى، ثقة[2].

سمعت أحمد ذكر حديثاً له، فقال: الحديث الذي يرويه ذاك الرجل الصالح، وهو ناسٍ لاسمه، ثم قال: السَّرِيّ بن يحيى.

[٤٧٧] - سمعت أحمد قال: سَلِيم بن حَيَّان، بصري ثقة، وقال: لا بأس به[3].

[٤٧٨] - سمعت أحمد قال: شدّاد بن سعيد، شيخٌ ثقة[4].

[٤٧٩] - قلت لأحمد: عبيد الله بن الأَخْنَس؟ قال: شيخٌ ثقة[5].

[٤٨٠] - سمعت أحمد يقول: حميد بن هلال، صحيح الحديث[6].

[٤٨١] - سمعت أحمد قال: جاء شعبة إلى حُميد الطويل، فحدّث بحديث،

= السادسة. (انظر: النص [٩]. والجرح ٥/٣٩٢. والتهذيب ٦/٣٥٢. والتقريب ٣٥٨).

(١) وكذا في ثقات ابن شاهين ٢٩٤، عن أحمد. وزاد في العلل - ع - ٤٤٧٠: «ثقة». ووثقه ابن معين، وأبو داود، وابن حبان. وقال ابن معين، وأبو داود مرة أخرى: ليس به بأس. روى عنه معتمر، ووكيع. (وانظر: التاريخ لابن معين ٢/١٣٤. وسؤالات الآجري ،٤/ق ٤/ب، ١٦/أ. والجرح ٣/٢٦٦. وثقات ابن حبان ٦/٢٣٩).

(٢) وكذا في العلل - ع - ٣٢٨٥. وفي ٣٢٤٠: ليس فيه اختلاف، هو من الثقات. أهـ وهو كذلك عندهم، وقد أخطأ الأزدي في تضعيفه، وهو الشيباني البصري، مات سنة سبع وستين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٣٥٠. والتهذيب ٣/٤٦٠. والتقريب ٢٣٠).

(٣) وفي العلل - ع - ٣٢٧٦: «ثقة». وقال أبو حاتم: ما به بأس. وقال الذهبي: صدوق. ووثقه ابن معين، والنسائي، وابن حبان، وابن حجر، واحتج به الجماعة، فهو ثقة. وهو الهذلي، من السابعة. (انظر: الكاشف ١/٣٩٠. والتهذيب ٤/١٦٨. والتقريب ٢٤٩).

(٤) وكذا في العلل - ع - ٤٥٩٩. وقد اختلف فيه النقاد، وخلاصة قولهم عند الذهبي: «صدوق، وغيره أقوى منه»، وعند ابن حجر: «صدوق يُخطىء». وهو الراسبي البصري، من الثامنة. (انظر: المغني ١/٢٩٦. والتهذيب ٤/٣١٦. والتقريب ٢٦٤).

(٥) وفي التهذيب ٧/٢. عن أحمد: «ثقة». وقد أغرب ابن حجر، فقال: «صدوق». بينما أجمعوا على توثيقه، وقد احتج به الجماعة. وقال ابن حبان في الثقات: «كان يخطىء كثيراً». من السابعة. وهو مكرر [١١٢]. (وانظر: سؤالات الآجري ٢٧٠. والتقريب ٣٦٩).

(٦) وهو كذلك عندهم، فقد وثقوه، واحتج به الجماعة. وهو العَدَوي البصري، من الثالثة. (انظر: الميزان ١/٦١٦. والتهذيب ٣/٥١. والتقريب ١٨٢).

فقال: أسمعته[1]؟ قال: فجعل حُميد يقول هكذا؛ وجعل أحمد يقلّب كفّه. قال: فلما قام، قال حُميد ما فيه حديث إلا سمعته، ولكنه شدَّد فشدَّد عليه[2].

[٤٨٢] - سمعت أحمد قال: معاوية الضالّ، ثقة[3].

[٤٨٣] - سمعت أحمد يقول: أثبت أصحاب أبي عثمان[4]، التيميُّ[5]؛ كان يحيى[6] يختاره[7]، قال: لم يرو أحد عن أبي عثمان ما روى التيمي.

[٤٨٤] - «سمعت أحمد يقول: يحيى بن عتيق[8]، في عداد أيوب وابن عون»[9]، كان يتبع ألفاظ محمّد[10].

[٤٨٥] - سمعت أحمد قال: ما كان أحسن رأي أصحاب أشعث بن

---

(١) في ذلك إشارة إلى رميه بالتدليس، وقد وصفه بذلك غير واحد في روايته عن أنس، ولم يقبلوا روايته عنه إلا إذا صرّح بالسماع. وهو ثقة عندهم. مات سنة اثنتين ـ أو ثلاث ـ وأربعين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٢٥٦. والتهذيب ٣/٣٨. والتقريب ١٨١. وتعريف أهل التقديس ٨٦).

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٧/١٥٠، من طريق أحمد، عن عفّان، عن حماد بن سلمة، به نحوه. وفيه: «أي لا أريده» بدل: «وجعل... كفيه». وأضاف «من أنس» بعد «سمعته».

(٣) وكذا في النص [١١٣]. وعن أحمد: ما أصحّ حديثه. وعنه أيضاً: لا بأس به. وقد وثّقه غير واحد، وليّنه البعض، وقال الذهبي: صالح الحديث. وقال ابن حجر: صدوق. مات سنة ثمانين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/١٥٨. والتهذيب ١٠/٢١٣. والتقريب ٥٣٨).

(٤) النهدي، عبد الرحمن بن مُلّ، نزيل الكوفة، ثم البصرة. مُخَضْرَم، ثقة ثبت عابد، مات سنة خمس وتسعين ـ وقيل بعدها ـ. (انظر: السير ٤/١٧٥. والتقريب ٣٥١).

(٥) سليمان بن طَرْخان، بصري ثقة عابد، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٣٩٦. والتقريب ٢٥٢).

(٦) القطان.

(٧) وزاد في العلل ـ ع ـ ٤٥١٩: «على عاصم».

(٨) الطفاوي البصري، ثقة، من السادسة، مات قبل أيوب. (انظر: الكاشف ٣/٢٦٢. والتهذيب ١١/٢٥٥. والتقريب ٥٩٤).

(٩) سؤالات الآجري ٤/ق ١٣/أ.

(١٠) أي أنه كان يتحرى أقوال ابن سيرين ويعمل بها.

عبد الملك[1] فيه ـ يعني في أشعث ـ، ويحيى[2]؛ وذكر قوماً[3] قا[ل: وهو][4] معروفٌ بمجالسة الحسن[5]، ليس أحدٌ أروى له من معاذ[6]، كـ[ـان عنده عنه] [7] ـ زعموا ـ عشرة آلاف.

[٤٨٦] ـ سمعت أحمد قال: عقيل بن طلحـ[ـة. . .][8]. [١٣/أ].

[٤٨٧] ـ قال: قلت لأحمد: قاسم الرَّحال؟ قال: لا أعلم إلا خيراً[9]، حدّثنا عنه سفيان بحديث[10].

[٤٨٨] ـ سمعت أحمد قال: كان حبيب بن الشهيد من أهل التثبُّت[11].

[٤٨٩] ـ سمعت أحمد قال: ليس أحدٌ أثبت في يحيى بن أبي كثير من هشام الدَّسْتَوائي[12].

---

(١) الحُمراني البصري. وثّقه النقّاد، وكان فقيهاً، مات سنة ثنتين وأربعين ومائة. (انظر: النص [٥١]. والعلل ـ ع ـ ١١٤٦، ٣٤٠٠، ٤٢٣١. والكاشف ١/١٣٥. والتهذيب ١/٣٥٧. والتقريب ١١٣).

(٢) يعني: وكان يحيى بن سعيد القطان حسن الرأي في أشعث، وكان من أصحابه أيضاً، ولعلّه أفرد يحيى بالذكر لأنه أكثرهم رفعاً لشيخه. ومن أصحاب أشعث الذين أثنوا عليه، ورفعوا من شأنه أيضاً: حفص بن غياث، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وهشيم بن بشير الواسطي، وشعبة. (انظر: العلل ـ ع ـ ٤٢٣٢، ٥٠٠٢. وتهذيب الكمال ٣/٢٧٧).

(٣) في الأصل: «قوم»، والتصحيح يقتضيه السياق.

(٤) سقط سببته الأرضة، والتكملة من العلل ـ ع ـ ١١٤٦، والتهذيب ١/٣٥٨.

(٥) كان مشهوراً بمجالسته الحسن البصري وسؤاله له ـ كما في العلل ـ ع ـ ١١٤٦، والتهذيب ١/٣٥٨.

(٦) ابن معاذ العنبري. وكان كثير الرواية عن أشعث، عن الحسن.

(٧) سقط سببته الأرضة، ولعلّ التكملة يقتضيها السياق.

(٨) سقط سببته الأرضة، مقداره ثلاث كلمات، لم يتضّح. وعقيل هذا،هو السُّلَمي، ابن صحابي. وثّقه النقّاد، من الرابعة. (انظر: الكاشف ٢/٢٧٥. والتهذيب ٧/٢٥٤. والتقريب ٣٩٦).

(٩) وقد وثقه ابن معين، وابن حبان وقال: ربّما أخطأ. وهو ابن يزيد، أبو مالك الرَّحّال ـ من الرَّحل، لا من الرِّحلة ـ، روى عن أنس بن مالك. (انظر: الجرح ٧/١٢٣. والأنساب ٣/٤٨. واللسان ٤/٤٦٩).

(١٠) وكذا قال ابن معين في التاريخ ٢/٤٨٣. ونصّ على أنّه ابن عيينة.

(١١) وفي العلل ـ ع ـ ٩٢٠: ثقة، وفي ٢٥٤١: ثقة ثبت، وفي ٣٥٠٦: من الثقات مأمون. وقد أجمعوا على توثيقه، مات سنة خمس وأربعين ومائة. (انظر: السير ٧/٥٦. والتهذيب ٢/١٨٥. والتقريب ١٥١).

(١٢) ونحوه في المسائل ـ ص ـ ١٢٩٧. والجرح ٩/٦٠، عن أحمد، وعن ابن المديني.

[٤٩٠] ـ سمعت أحمد قال: هَمَّام يضبط ضبطاً جيِّداً[١].

سمعت أحمد يقول: سماع من سمع مِنْ هَمَّام بآخرة هو أصحّ، وذلك أنّه أصابته مثل الزَّمَانَة[٢] فكان يحدّثهم من كتابه، فسماع عفّان[٣] وحَبَّان[٤] وبَهْز[٥] أجود من سماع عبد الرحمن[٦]؛ لأنّه كان يحدّثهم ـ يعني لعبد الرحمن؛ أي أيامهم ـ من حفظ[٧].

سمعت أحمد قال: قال عفان: ثنا هَمَّام يوماً بحديث، فقيل له فيه، فدخل فنظر في كتابه، فقال: ألا أراني أخطىء وأنا لا أدري، فكان بعد يتعاهد كتابه[٨].

[٤٩١] ـ سمعت أحمد قيل له: أبان بن يزيد؟ قال: لا بأس به[٩]. قيل: هو مثل هَمَّام[١٠]؟ قال: ما أقربه منه، ثم قال ولكن عند هَمَّام من الحديث شيء ليس عند هذا.

سمعت أحمد قال: كان يحيى[١١] يحدّث عن أبان العطّار، ولا يحدّث عن

(١) وفي المسائل ـ ص ـ ١٢٩٨: ثبت في كل المشايخ. وعن ابن محرز، عن أحمد: «ثقة، وهو أثبت من أبان العطّار». وقد اختلف فيه النقاد، وقال الذهبي: ثقة، وزاد ابن حجر: ربّما وَهِم، مات سنة أربع ـ أو خمس ـ وستين ومائة. وهو ابن يحيى بن دينار العَوْذي البصريّ. (انظر: المغني ٢/٧١٣. والتهذيب ١١/٦٧. والتقريب ٥٧٤).

(٢) مرض يدوم، ويطول عليه الزمان. (انظر: تاج العروس ٩/٣٣٨. مادة: زَمِنَ).

(٣) ابن مسلم.

(٤) ابن هلال الكناني، بصري ثقة ثبت، مات سنة ست عشر ومائتين. (انظر: السير ١٠/٢٣٩. والتقريب ١٤٩).

(٥) ابن أسد العَمِّي، بصري ثقة ثبت، مات بعد المائتين، وقيل قبلها، وقد روى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ١/١٦٤. والتهذيب ١/٤٩٧. والتقريب ١٢٨).

(٦) ابن مهدي.

(٧) أخرجه في العلل ـ ع ـ ٦٨٣ بلفظ مقارب.

(٨) أخرجه في العلل ـ ع ـ ٦٨٢ بلفظ مقارب. وأورده ابن حجر في التهذيب ١١/٧٠: قال الحسن ابن علي الحُلْواني، سمعت عفّان يقول، وذكر نحوه.

(٩) وفي العلل ـ ع ـ ١٦٨٢: أثبت من عمران القطان ـ وعمران ضعيف الحديث عنده ـ. وفي المسائل ـ ص ـ ١٢٩٨: «ثبت في كلّ المشايخ». وإلى توثيقه تؤول أقوال النقاد، وإليه ذهب الذهبي وابن حجر. وهو العطّار البصري، مات في حدود الستين ومائة. (انظر: المغني ١/٨. والتهذيب ١/١٠١. والتقريب ٨٧).

(١٠) ابن يحيى، صاحب النص السابق.

(١١) القطّان.

هَمَّام(1)، فلما قدم ـ زعموا ـ معاذ بن هشام(2)، وحدّث بأحاديث وافق فيها هَمَّاماً(3)، قال عفان(4): فكان يحيى يقول لي بعد ذلك: كيف قال همّام في هذا الحديث؟ يتذاكرونه بينهم.

[٤٩٢] ـ سمعت أحمد يقول: هشام الدَّسْتَوائي ثبت(5)، ولكن لو برز لسعيد(6)، أين كان يقع منه!.

سمعت أحمد يقول: كان سعيد بن أبي عَرُوبة يحفظ التفسير عن قتادة(7).

[٤٩٣] ـ سمعت أحمد قال: سَلْم بن أبي الذَيَّال، حسن الحديث، وهو [صاحب] رأي(8) ومسائل دقائق، كتبنا عن معتمر(9)، عنه كتاباً.

سمعت أحمد(10)، ذكر[ه](11) مرة أخرى، فقال: حديثه مقارب (12).

---

(1) وقد بيّن الإمام أحمد سبب عدم رواية يحيى عن همام فيما أخرجه ابن عدي في الكامل ٧/٢٥٩١، بإسناده إلى أحمد، قال: شهد يحيى بن سعيد في حداثته بشهادة، وكان هَمَّام على العدالة ـ القضاء ـ؛ يعني أنّ همَّاماً لم يعدِّله، فتكلّم فيه يحيى هذا.

(2) ابن أبي عبد الله سَنْبَر الدَّسْتَوائي، بصري سكن اليمن، صدوق ربّما وهم، مات سنة مائتين. وقد روى عنه أحمد. (انظر: المناقب ٧٥. والمغني ٢/٦٦٥. والتقريب ٥٣٦).

(3) أخرجه في العلل ـ م ـ ٣٤ بلفظ مقارب.

(4) ابن مسلم.

(5) وهو كذلك عندهم، وفي الجرح ٩/٦٠، عن أبي حاتم، عن أحمد: ما أرى الناس يروون عن أحد أثبت منه، مثله عسى، فأما أثبت منه فلا. مات سنة أربع وخمسين ومائة. (انظر: الميزان ٤/٣٠٠. والتهذيب ١١/٤٣. والتقريب ٥٧٣).

(6) ابن أبي عَرُوبة. وثقه النقاد، ولم يضعّف إلا في آخر عمره؛ بعد اختلاطه ـ سنة ١٤٥ هـ، أو ١٤٢هـ ـ، مات سنة ست ـ أو سبع ـ وخمسين ومائة. (انظر: النص [١]. والعلل ـ ع ـ ٨٦، ٦٧٧، ١١١٠، ٢٥٧٢. والعلل ـ م ـ ٣٥، ٤٧، ٤٨. والمغني ١/٢٦٤. والتهذيب ٤/٦٣. والتقريب ٢٣٩. وتعريف أهل التقديس ٦٣).

(7) وفي العلل ـ ع ـ ١١٢٦: «أحمد، حدثنا ابن علية، قال: كان أصحابنا يكرهون تفسير قتادة». ويبدو أنّه كان كبيراً، ذكره الطبري أكثر من ثلاثة آلاف مرة. وأفاد منه الخطيب البغدادي. (انظر: تاريخ التراث العربي ١/١/٧٥).

(8) في الأصل: «رايٌ»، فصوبتها، وأحسب الناسخ أسقط «صاحب» فأثبتّها ليستقيم السياق، والله أعلم.

(9) ابن سليمان التيمي.

(10) «سمعت أحمد» مكررة في الأصل.

(11) التكملة يقتضيها السياق.

(12) وفي مسائل ـ هـ ـ ٢٣٨١، والعلل ـ ع ـ ١٣٢٥: ثقة، صالح الحديث. وفي ٣٢٣٥: ما أصلح =

[٤٩٤] - قلت لأحمد: جامع بن مَطَر؟ قال: ما أرى به بأساً[1].

[٤٩٥] - قلت لأحمد: سهيل بن أبي حزم؟ قال: هذا أخو حزم[2]، ما أرى به بأساً[3].

[٤٩٦] - «قلت لأحمد: أبو بكر بن شعيب بن الحَبْحَاب؟ قال: أرجوا أنه ليس به بأس»[4].

[٤٩٧] - قلت لأحمد: علي بن علي الرِفاعي؟ قال: ليس به بأس[5].

[٤٩٨] - قلت لأحمد: علي بن المبارك؟ قال: ليس به بأس[6]، ما رأيت أحداً أروى عنه من وكيع. حدّثنا عنه يحيى[7]؛ وزعموا حين ذهب إليه، قال:

= حديثه. وفي الجرح ٤/٢٦٥، عن عباس الدُّورِي، عن أحمد: أحاديثه متقاربة. وقد وثقه النقاد، وقال البزّار: لم يسند إلا خمسة أحاديث أو ستة. واسم أبيه عجلان، بصري من السابعة. (انظر: الكاشف ١/٣٨٠. والتهذيب ٤/١٢٩. والتقريب ٢٤٥).

(١) وكذا في العلل - ع - ٣٢٠٤. وبه قال أبو حاتم. وقال ابن حجر: صدوق. ووثقه ابن معين، وأبو داود، وابن حِبان، والذهبي. وهو الحَبَطي، من السادسة. (انظر: الكاشف ١/١٧٩. والتهذيب ٢/٥٧. والتقريب ١٣٧).

(٢) مكرر ٤٥٤. وكان قبله حرف «أ»، فحذفتها.

(٣) وفي الجرح ٤/٢٤٧، عن حرب، عن أحمد: له عن ثابت أحاديث منكرة. وتفرّد العجلي بتوثيقه. وبقيّة النقّاد بين ملّين ومضعِّف - واسم أبي حزم: مِهْران -، بصري من السابعة. (انظر: الكاشف ١/٤٠٩. والتهذيب ٤/٢٦١. والتقريب ٢٥٩).

(٤) التهذيب ١٢/٢٦. وفيه: قال النسائي في الكنى؛ أنا سليمان بن الأشعث، قال: وساقه بتمامة. وفي العلل - ع - ٣٢١٠: «ما أعلم إلا خيراً»، وفي ٤٣٧٥: «شيخ يُروى عنه». وقد وثّقه النقّاد. من السابعة. (وانظر: الكاشف ٣/٣١٤. والتقريب ٦٢٣).

(٥) ونحوه في الجرح ٦/١٩٦. من رواية حرب. وبه قال النسائي. وزاد أحمد في العلل - م - ١٢٥: إلا أنه رفع أحاديث. وفي رواية، عن أحمد، قال: صالح. وقد اختلف فيه النقّاد، وقال ابن حجر: لا بأس به، رُمِيَ بالقدر، وكان عابداً، من السابعة، وهو ابن نِجَاد اليَشْكُري البصري. (انظر: الكاشف ٢/٢٩١. والتهذيب ٧/٣٦٦. والتقريب ٤٠٤).

(٦) ونحوه في العلل - م - ٣٧٥، وزاد في ٦٦: يُرمى بالتشيّع. وقال في العلل - ع - ٨٨٣، ١٢٤٥، وفي المسائل - ص - ١١٢٠: «ثقة». وقد وثّقه النقّاد أيضاً، إلا أنّ حديث الكوفيين عنه فيه شيء. وهو الهُنَائي، بصري من السابعة. (انظر: الكاشف ٢/٢٩٣. والتهذيب ٧/٣٧٥. والتقريب ٤٠٤).

(٧) ابن سعيد القطّان.

جاءني يحيى، جاءني يحيى[1].

[٤٩٩] ـ قلت لأحمد، وليحيى بن معين: حمّاد الأبَحّ؟ قالا: ليس به بأس[2].

[٥٠٠] ـ إياس بن دَغْفَل؟ قال: ليس به بأس، أو قال: ثقة[3].

[٥٠١] ـ قلت لأحمد: الربيع بن مسلم؟ قال: ليس به بأس[4].

[٥٠٢] ـ قلت لأحمد: سعيد بن زيد؟ قال: ليس به بأس[5].

[٥٠٣] ـ سمعت أحمد قال: أبان بن خالد، شيخ بصري لا بأس به[6]، كان

---

(١) سؤالات الآجري ٣٠٧ ـ ٣٠٨، والعلل ـ ع ـ ١٢٤٥، والمسائل ـ ص ـ ١١٢١، بألفاظ مقاربة ومتقاربة مختصراً، وليس فيها: «ليس به بأس».

في ذلك إشارة إلى فرحه بمجيء يحيى إليه، وقدومه عليه، وروايته عنه؛ لأنه بمثابة الإجلال له من يحيى والتوثيق. (لاحظ النص [١٣٧]، [٤٦٩]). وبالمقابل: فقد اعتبر النقاد ترك يحيى للراوي جرحاً له. (لاحظ النص [٥٦٥]).

(٢) وعن أحمد نحوه في العلل ـ ع ـ ٣٢٧٤. وقال في ٣١١٤: صالح الحديث. وعن ابن معين في التهذيب ٣/٢٢: صالح الحديث ما أرى به بأساً. ووثقه في التاريخ ٢/١٣٣. وقد اختلف فيه النقاد، وتؤول أقوالهم إلى ما ذكره ابن حجر: صدوق يُخطىء، من الثامنة. وهو ابن يحيى البصري. (وانظر: المغني ١/١٩١. والتقريب ١٧٩).

(٣) وفي العلل ـ ع ـ ٣٣٩٣: شيخ ثقة، وفي ٤٤٧١: ثقة ثقة. وقال أبو حاتم: «لا بأس به». والبقيّة على توثيقه، من السابعة. (انظر: الكاشف ١/١٤٣. والتهذيب ١/٣٨٨. والتقريب ١١٦).

(٤) وفي العلل ـ ع ـ ٢٤٩٦: «شيخ ثقة». وقد أجمعوا على توثيقه. وهو الجُمَحي البصري، مات سنة سبع وستين ومائة. (انظر: الكاشف ١/٣٠٥. والتهذيب ٣/٣٥١. والتقريب ٢٠٧).

(٥) وزاد في العلل ـ ع ـ ٣٤٦١: «وكان يحيى القطان لا يستمريه». وقد اختلفوا فيه، وقال مسلم بن إبراهيم، وأبو جعفر الدارمي، وابن حبان: صدوق حافظ. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. وهو أخو حمّاد بن زيد بن درهم، بصري مات سنة سبع وستين ومائة. (انظر: المغني ١/٢٦٠. والتهذيب ٤/٣٢. والتقريب ٢٣٦).

(٦) وكذا قال ابن معين، وأبو حاتم. ووثقه ابن حبان. وليّنه الأزدي، وذكر الذهبي له خبراً، وقال: «هذا خبر منكر». وهو الحنفي، أبو بكر السعدي. (انظر: معرفة الرجال ١/٨٩. والجرح ٢/٢٩٨. والثقات ٦/٨٦. والميزان ١/٦. واللسان ١/٢١. وتعجيل المنفعة ٩).

فالقول قول أحمد ومن وافقه. أما قول الأزدي فلا يعتمد لأنه هو ليس بعمدة، فكيف يعتمد قوله؟. (لاحظ ذلك مفصلاً في حاشية النص [٥١١]).

وأما ذكر الذهبي لخبر منكر، فإنه لا يكفي للنزول به عن الرتبة التي قررها هؤلاء الأئمة المعتمدون من المتقدمين. (لاحظ النص التالي).

عبد الرحمن[1] يَحدّث عنه، [وكان][2] لا يُحدّث إلا عن ثقة[3].

[٥٠٤] - سمعت «أحمد قال؛ محمد بن ثابت العبدي، ليس [به بأس][4]، لكن روى حديثاً منكراً[5] في التيمّم، لا يتابعه أحد»[6].

[٥٠٥] - «سمعت [أحمد وقيل له: عبـ]ـد[7] الحميد بن بَهْرام؟ قال: لا

(١) ابن مهدي.

(٢) سقط سببته الأرضة، ولعلّ التكملة يقتضيها السياق، ومقدار السقط.

(٣) ربما تؤول أقوال النقاد هنا إلى توثيقه، إلا أنّها قضية نسبيّة؛ إذ قد يرى المحدث توثيق راو، ويكون عند غيره ليس كذلك. وعلى أية حال فهذا هو المنقول عن أحمد في غير ما رواية، ففي التهذيب ٦/٢٨١، عن الأثرم، عن أحمد: إذا حدّث عبد الرحمن عن رجل فهو حجة. وقد عدّ السخاوي (في فتح المغيث ١/٣١٦) ابن مهدي فيمن لا يحدثون إلا عن ثقة. ولاحظ النص [٥٠٩].

(٤) سقط سببته الأرضة، والتكملة من بحر الدم ٨٧٣. وهو قول لابن معين، والنسائي، وفي بحر الدم ٨٧٣: قال أحمد في رواية مهنا: «يُخطيء في حديثه». وقد ليّنه قوم، وضعّفه آخرون. ووثّقه العجلي. وقال ابن حجر: صدوق ليّن الحديث، بصري من الثانية. (انظر: المغني ٢/٥٦. والتهذيب ٩/٨٥. والتقريب ٤٧١).

(٥) هذا أحد قسمي المنكر عند أهل الحديث، كأحمد والنسائي؛ حيث يطلقون المنكر على انفراد المستور، أو سيّء الحفظ، أو المضعّف في بعض مشايخه خاصة، أو نحوهم ممن لا يقبل حديثهم بغير متابع أو شاهد يعضّده. وهو تعريفه عند من لم يشترط المخالفة. أما القسم الثاني فقد شرط فيه ابن حجر المخالفة، فعرّفه بأنّه ما رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أولى منه. (انظر: فتح المغيث ١/٢٠٢).

(٦) سنن أبي داود ١/٢٣٤ ح ٣٣٠ في الطهارة: «روى... التيمم» فقط. وتحفة الأشراف ٦/٣٠٩ ح ٨٤٢٠، عن أبي داود، الجملة السابقة فقط. وبحر الدم ٨٧٣. وقد أشار المحقق إلى وجود سقط بعد: «منكراً...». والحديث أخرجه أبو داود، والعقيلي في الكبير ٤/٣٩، كلاهما من حديث نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً: «مَرَّ رجلٌ عليه ﷺ في سِكّة من السِكَك، وقد خرج من غائط أو بول»... وفيه: أنه «ضرب بيديه على الحائط ومسح بهما وجهه، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه...»، وساقه بتمامه. قال أبو داود: لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على «ضربتين» عن النبي ﷺ - مرفوعاً -، ورووه من فعل ابن عمر - موقوفاً -. وقال البخاري في الكبير ١/٥١: وخالفه أيوب، وعبيد الله، والناس عن ابن عمر فعله. وأخرجه العقيلي، من طريق أيوب، عن نافع من فعل ابن عمر وقال - العقيلي -: ورواه عبد الله بن عمرو، ويحيى بن سعيد، وابن عجلان، عن نافع موقوفاً، وهذا الصواب.

(٧) سقط سببته الأرضة، والتكملة من تاريخ بغداد ١١/٦٠.

بأس به[1]»[2].

[٥٠٦] ـ سمعت أحمد، قال: عبد العزيز بن مسلم [القَسْمَلِيّ، أخو المغير]ة[3] بن مسلم السراج[4]، ليس به بأس[5].

[٥٠٧] ـ سمعت أحمد، سُئل عن جعفر [. . . . لم][6] يكن به بأس[7].

[٥٠٨] ـ قلت لأحمد: عمر بن إبراهيم[8]؟ قال: كان أبو عامر[9] يقول فيه، [١٣/ب] وذكر كلاماً كأنّه أثنى خيراً، ولم ينكره. قال: فقال أبو عامر: كانت أحاديثه في الألواح[10].

---

(١) وبه قال النسائي، وزاد أبو حاتم: لا يحتجّ بحديثه، يُكتب حديثه. وعن أحمد: حديثه عن شهر مقارب. وعنه أيضاً: ثقة. وقد وثقه ابن المديني، وابن معين، وأبو داود، وغيرهم. وقال شعبة، وابن حجر: صدوق، وزاد الساجي: يَهِم. وهو الفَزَاري المدائني، من السادسة. (انظر: المغني ١/٣٦٨. والتهذيب ٦/١٠٩. والتقريب ٣٣٣).

(٢) تاريخ بغداد ١١/٥٩ ـ ٦٠.

(٣) سقط سببته الأرضة، والتكملة من الجرح ٥/٣٩٤. وثقات ابن حبان ٧/١١٦.

(٤) القَسْمَلِي المدائني، أصله من مرو، حسن الحديث، من الخامسة. (انظر: الكاشف ٣/١٦٩. والتقريب ٥٤٣).

(٥) وبه قال النسائي. وقال ابن خِرَاش: صدوق. والبقيّة على توثيقه، إلا أنّه ربّما وهم، وكان عابداً، مات سنة سبع وستين ومائة. وهو المَرْوزي، ثم البصري. (انظر: الميزان ٢/٦٣٥. والتهذيب ٦/٣٥٦. والتقريب ٣٥٩).

(٦) سقط سببته الأرضة، مقداره ثلاث كلمات، والتكملة يقتضيها السياق، وبقية السقط لم يتّضح، لعله «ابن سليمان الضُّبَعي».

(٧) وفي الكامل ٢/٥٦٨، من رواية أحمد بن حميد، عن أحمد: لا بأس به. وكذا في بحر الدم ١٥٠. وهو بصري تقدّم في النص [١٠].

(٨) العبدي البصري.

(٩) أحسبه عبد الملك بن عمرو العَقَدي الحافظ، بصري ثقة، مات سنة أربع ومائتين. وقد روى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٢/٢١٢. والتقريب ٣٦٤).

(١٠) وفي مسائل ـ هـ ـ ٢١٨٣: كان عنده أحاديث في لوح عن همّام. وعن يعقوب بن شيبة، عن أحمد، قال: قال عبد الصمد ـ ابن عبد الوارث ـ: أخرج إلينا كتاباً في لوح، قال: وكان عبد الصمد يحمده. وقد اختلف فيه قول أحمد، وأقوال النقّاد أيضاً. وقال ابن حجر: صدوق في حديثه عن قتادة ضعف، من السابعة. (انظر: العلل ـ ع ـ ٤٤٣٢. والضعفاء للعقيلي ٣/١٤٦. والكاشف ٢/٣٠٤. والتهذيب ٧/٤٢٥. والتقريب ٤١٠).

[٥٠٩] ـ قلت لأحمد: حبيب بن أبي حبيب؟ قال: هذا أرجو أن يكون صالح الحديث(١)، كان عبد الرحمن يُحدّث عنه(٢).

[٥١٠] ـ قلت لأحمد: القاسم بن الفضل؟ قال: قال عبد الرحمن(٣) كان من ثقات مشايخنا(٤).

[٥١١] ـ سمعت أحمد قال: إسرائيل البصري أبو موسى، هو مقارب الحديث(٥).

[٥١٢] ـ سمعت أحمد قال: صالح(٦) القطان، كان معروفاً.

[٥١٣] ـ سمعت أحمد، سُئل عن سليمان بن كثير؟ فقال: سمع من الزهري مع سفيان بن حسين(٧)، وكان غلاماً(٨)، يُقال له: أبو داود الواسطي(٩).

---

(١) وفي العلل ـ ع ـ ٨٩٤: هو كذا وكذا. وفي الجرح ٣/٩٩، من رواية الأثرم: ما أعلم به بأساً. وقد اختلف فيه النقّاد، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال الذهبي: فيه لين. وقال ابن حجر: صدوق يخطىء، مات سنة اثنتين وستين ومائة. وهو ابن يزيد الجَرْمي الأنماطي. (انظر: الكاشف ١/٢٠٢. والتهذيب ٢/١٨٠. والتقريب ١٥٠).

(٢) يُريد تقويته بتحديث ابن مهدي عنه. لاحظ النص [٥٠٣].

(٣) ابن مهدي.

(٤) وفي العلل ـ ع ـ ٨١٣، ٩٢٧، ١٤٩٥، ٣٢٦٠، عن ابن مهدي: من شيوخنا الثقات. وفي التهذيب ٨/٣٢٩، عن أحمد: «ثقة». وقد وثقه النقاد أيضاً، ورماه بعضهم بالإرجاء، مات سنة سبع وستين ومائة، وهو الحُدّائي البصري. (وانظر: الكاشف ٢/٣٩٢. والتقريب ٤٥١).

(٥) وقد وثقه النقاد، من السادسة. وقال الأزدي: فيه لين. وقوله هذا لا يعتمد، لأنّه هو ليس بعمدة؛ قال ابن حجر (في هدي الساري ٤٠٩): بعد أن ذكر من وثقه من الأئمة، وقول الأزدي، قال: «والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف؟». والشواهد كثيرة على عدم الاعتداد بقول الأزدي. (لاحظ قول الإمام أحمد في النص [٣٤٢]، والرفع والتكميل ٢٧٣). (وانظر: الميزان ١/٢٠٨. والتهذيب ١/٢٦١. والتقريب ١٠٤).

(٦) أحسبه ابن محمد بن يحيى بن سعيد القطان، روى عنه أبو داود، قال ابن حجر: مقبول، من الحادية عشرة. (انظر: التهذيب ٤/٤٠٢. والتقريب ٢٧٣).

(٧) الواسطي، صاحب النص [٤٣٧].

(٨) مسائل ـ هـ ـ ٢٣٨٥ عن أحمد. والتهذيب ٤/٢١٥، عن أبي داود كلاهما بنحوه. والمراد: أنّ سليمان كان يصحب سفيان هذا ويطلب الحديث معه، فسمع من الزهري، وكان سليمان صغيراً آنذاك.

(٩) ويقال: أبو محمد العبدي، بصري أصله من واسط. وثّقه أحمد في رواية ابن أبي هانىء عنه، ووثقه الذهبي، وقال غير واحد: لا بأس به إلا في الزهري. (انظر: المغني ١/٢٨٢. والتقريب =

[٥١٤] - سمعت أحمد قال: ليس أحد أثبت في ثابت[1] من حمّاد بن سلمة[2]، هؤلاء الشيوخ يتوهّمون.

سمعت أحمد قال: قال أبو داود[3]، عن حمّاد بن سلمة، قال: - قلت: هذا قام لثابت -، فجعلت أقلب عليه الأحاديث، فأقول: أنس. فيقول: لا، إنما حدّثنا به ابن أبي ليلى[4]، لا إنّما حدّثنا به أنس؛ يعني لما يذكره أيضاً له عن غير أنس ما هو لأنس[5].

سمعت أحمد قال: حماد بن سلمة لم يخرج إلى الكوفة، حجّ فسمع من سلمة بن كُهَيْل، وأما عطاء[6] وغيره فقدموا عليهم.

[٥١٥] - قلت لأحمد: أبو خَلْدة؟ قال: ليس مثل قُرّة[7]، وكان ذَكَره قبل قُرّة فأطراه[8].

= ٢٥٤. ومصادر الحاشية السابقة).

(١) البُنَاني.

(٢) النص في العلل - ع - ١٧٨٣، ٥١٨٩. والعلل - م - ٣. والكامل ٢/٦٧٥، عن أحمد. ونحوه في مسائل - هـ - ٢٠٦٣. وهو قول ابن معين. وقد اعتمده ابن حجر في التقريب ١٧٨. وزاد: وتغيّر حفظه بأخرة. وهو بصري ثقة ثبت، مات سنة سبع وستين ومائة. (وانظر: الكاشف ١/٢٥١).

(٣) الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود. بصري ثقة حافظ، غلط في أحاديث، مات سنة أربع ومائتين. وروى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ١/٣٩٢. والتهذيب ٤/١٨٢. والتقريب ٢٥٠).

(٤) عبد الرحمن بن أبي ليلى المدني، ثم الكوفي. ثقة، مات سنة ثلاث وثمانين. (انظر: الكاشف ٢/١٨٣. والتقريب ٣٤٢).

(٥) أي كان ثابت يردّ المتون إلى رواتها؛ فإذا قلب حماد حديث ابن أبي ليلى وأسنده إلى أنس، ردّه ثابت إلى ابن أبي ليلى. وإذا أسند إلى أنس ما هو لغيره، ردّه إلى أنس. وهكذا اختبر حمّاد حفظ ثابت. (انظر: العلل - ع - ٣٤٧٨).

(٦) ابن السائب الكوفي.

(٧) ابن خالد السدوسي البصري، ثقة ضابط.

(٨) وقال ابن حجر: «صدوق»، بل هو ثقة عند النقاد، من الخامسة. واسمه خالد بن دينار التميمي السعدي الخيّاط. (انظر: الكاشف ١/٢٦٨. والتهذيب ٣/٨٨. والتقريب ١٨٧).

[٥١٦] ـ سمعت أحمد قال: كان مرحوم[(١)] رجلاً صالحاً، روى عنه سفيان الثوري[(٢)].

[٥١٧] ـ سمعت أحمد ذكر عثمان بن عثمان الذي روى عنه[(٣)]، فقال: كان رجلاً صالحاً[(٤)].

[٥١٨] ـ سمعت أحمد قال: لم يكن في أصحاب ابن عَوْن مثل سُليم[(٥)]. فقيل لأحمد: أزهر[(٦)] ليس مثله؟ قال: اليوم ليس[(٧)]، قد كان بعد إذ ذاك سُليم وأزهر، ولكن بقي أزهر[(٨)] ويقدمون سُلَيْماً[(٩)].

[٥١٩] ـ سمعت أحمد قال: بشر بن المُفَضَّل ثقة[(١٠)].

---

(١) ابن عبد العزيز العطار البصري. وثقه أحمد، وقد أجمع النقاد على توثيقه، وكان عابداً، مات سنة ثمان وثمانين ومائة، على خلاف. وقد روى عنه أحمد. (انظر: العلل ـ ع ـ ٣١٣٧، ٥٩٠٣. والمناقب ٧٦. والكاشف ٣/١٣٠. والتهذيب ١٠/٨٥. والتقريب ٥٢٥).

(٢) والثوري من شيوخه؛ فهي من رواية الأكابر عن الأصاغر.

(٣) أي روى عنه الإمام أحمد.

(٤) سؤالات الآجري ٢٢٨، بنحوه، وفيه: «هو شيخ» بدل «كان رجلاً». وقارنه بالنص [٥٨٨]. وزاد في العلل ـ ع ـ ١٩٨٣: ثقة من الثقات. وزاد في ٤٦٦٠: من الثقات. وقد اختلف فيه النقّاد، وقال ابن حجر: صدوق ربّما وهم، من الثامنة. وهو الغَطَفاني البصري، أبو عمرو القرشي. (وانظر: المغني ٢/٤٢٧. والتهذيب ٧/١٣٧. والتقريب ٣٨٥).

(٥) ابن أخضر البصري.

(٦) ابن سعد السمان، بصري ثقة، من شيوخ أحمد، مات سنة ثلاث ومائتين. (انظر: الكاشف ١/١٠٢. والتقريب ٩٧).

(٧) على تقدير محذوف: «مثله»، يوضّحه السياق.

(٨) أي أنّ أزهر كان مثل سُليم في ابن عون، وهذا ما صرّح به أحمد في العلل ـ ع ـ ١٢٠٥: «أروى الناس عن ابن عون سُليم بن أخضر، وأزهر السمان». ثم تخلّف أزهر فيما بعد عن سُليم في ابن عون. ولعلّ من أسباب ذلك: نسيانه بعد التحديث، وتركه لفظ «أخبرنا» عن ابن عون؛ ففي العلل ـ ع ـ ٩٢٢: «كان ربّما حدثنا بالحديث فيقول: ما حدثت به». وفي ٥١١٥: «قرأ علينا أزهر مجلساً بالبصرة في سنة ست وثمانين ومائة فيه نحواً من سبعين حديثاً، قال فيها كلها: أخبرنا ابن عون، أخبرنا ابن عون، قال: ثم لم أسمعه بعد ذلك يذكر الإخبار».

(٩) في الأصل: «يقدمون سليم». وممن قدّمه: ابن سعد، وأبو حاتم، والقواريري، بينما رُوي خلافه عن ابن معين، فقدّم أزهر. (انظر: التهذيب ١/٢٠٢، و٤/١٦٤).

(١٠) وزاد في مسائل ـ هـ ـ ٢١٢٤: «ثقة» أخرى. وفي الجرح ٢/٣٦٦، من رواية أبي بكر الأسدي قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة. وهو كذلك عندهم، ثقة ثبت عابد، مات سنة ست =

[٥٢٠] - سمعت أحمد قال: وُهيب، - يعني ابن خالد - ثقة[١].

[٥٢١] - سمعت أحمد قال: كان الحجاج بن المِنْهال، ثقة[٢].

[٥٢٢] - قلت لأحمد: عرعرة بن البِرِنْد؟ قال: ليس به بأس[٣].

[٥٢٣] - قلت لأحمد: سهل بن أسلم، لا بأس به؟ قال: ما أرى به بأساً[٤].

[٥٢٤] - قلت لأحمد: أبو بكر الحنفي؟ قال: ما أرى كان به بأس[٥]، كتبنا عنه[٦]، ولكن نظر في الرأي.

[٥٢٥] - سمعت أحمد قال: محبوب بن الحسن، كتبنا عنه، ما أراه إلا كان صدوقاً[٧].

وسمعت أحمد، وذُكِر مرةً أخرى، فقال: ما أسوأ رأي البصريّين فيه.

= - أو سبع - وثمانين ومائة. وهو الرَّقاشي مولاهم، أحد شيوخ أحمد. (انظر: الكاشف ١/١٥٧. والتهذيب ١/٤٥٨. والتقريب ١٢٤).

(١) وفي العلل - ع - ١٢٦٦، والمسائل - ص - ١١٣٥: «ليس به بأس». وقد وثقه البقية، إلا أنه تغيّر قليلاً في آخره، مات سنة خمس وستين ومائة. وهو الباهلي مولاهم البصري. (انظر: الكاشف ٣/٢٤٦. والتهذيب ١١/١٦٩. والتقريب ٥٨٦).

(٢) وفي العلل - ع - ٢٤١٦: «ما أرى به بأساً، كان صاحب سنة، رفعه الله بالخير». وقد أجمعوا على ثقته، وكان فاضلاً، مات سنة ست - أو سبع - عشرة ومائة. (انظر: الكاشف ١/٢٠٨. والتهذيب ٢/٢٠٦. والتقريب ١٥٣).

(٣) وفي العلل - ع - ٢٤٠٣: «كنّا بالبصرة وعرعرة حيّ، فلم نقدر نكتب عنه شيئاً». وقد اختلف فيه النقاد، وقال ابن حجر: صدوق يَهم. وهو السامي الناجي البصري، من الثامنة. (انظر: التهذيب ٧/١٧٥. والتقريب ٣٨٩).

(٤) وقال أبو داود: «مشهور ثقة». وقد وثّقه غير واحد. وقال أبو حاتم: لا بأس به، ولم يضّعف. وقال ابن حجر: صدوق، مات سنة إحدى وثمانين ومائة. وهو العدوي مولاهم البصري. (انظر الكاشف ١/٤٠٦. والتهذيب ٤/٢٤٦. والتقريب ٢٥٧).

(٥) وفي الجرح ٦/٦٣ من رواية الأثرم: ثقة. وقد وثقه النقّاد واسمه عبد الكبير بن عبد المجيد البصري، مات سنة أربع ومائتين. (انظر: الكاشف: ٢/٢٠٥. والتهذيب ٦/٣٧٠. والتقريب ٣٦٠).

(٦) وفي العلل - ع - ٤٣٧٨، عن أحمد: أنا أُحدّث عنه.

(٧) وقد اختلف فيه النقاد، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين، ورُمِيَ بالقدر، من التاسعة، اسمه محمد بن الحسن بن هَلال. (انظر: النص [١٣٣]. وثقات ابن شاهين ١٤٥٤. والكاشف ٣/٣٣. والتهذيب ٩/١١٩. والتقريب ٤٧٤).

[٥٢٦] - «قلت لأحمد: كان يحيى[١] يُحدّثكم من حفظه؟ قال: ما رأينا له كتاباً، كان يُحدّثنا من حفظه، ويقرأ علينا الطوال[٢] من كتابنا»[٣].

سمعت أحمد [وقد][٤] ذكرت له ما زاد هُشيم في حديث عُبَيد بن عُمَير[٥]، عن عمر، في المفقود، على يحيى بن سعيد[٦]، فقال: يحيى أحفظ من هُشيم[٧].

[٥٢٧] - وسمعت أحمد ذكر عبد العزيز بن عبد الصمد، [فأثنى][٨] عليه خيراً ووثقه[٩]، وقال: سمع من جابر ثلاثة أحاديث؛ يعنـ[ـي جابراً][١٠] الجعفي.

---

(١) ابن سعيد القطان.
(٢) أي كان لا يحفظ الحديث الطويل. (انظر: العلل - ع - ٤٩٥٤، ٤٩٥٥).
(٣) تاريخ بغداد ١٤/١٤٠.
(٤) التكملة يقتضيها السياق.
(٥) ابن قتادة الليثي، قاصّ أهل مكة. مجمع على ثقته، مات قبل ابن عمر. (انظر: التقريب ٣٧٧).
(٦) لم أقف عليه من طريق هشيم. لكن أخرجه مالك (في الموطأ ٢/٥٧٥ في الطلاق، باب عّدة التي تفقد زوجها)، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب: أنّ عمر بن الخطاب قال: «أيما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو فإنها تنتظر أربع سنين، ثم تعتّد أربعة أشهر وعشراً، ثم تحلّ». وأخرجه عبد الرزاق (في المصنف ٧/٨٨ في الطلاق، باب التي لا تعلم مهلك زوجها، ح ١٢٣٢٣)، عن ابن جريج، عن يحيى بإسناد مالك، بلفظ مقارب، وفيه: «ثم تنكح إن بدا لها» بدل «ثم تحل». وأيضاً (في ح ١٢٣٢٤)، عن الثوري، عن يحيى بالإسناد السابق، بلفظ: «تتربّص امرأة المفقود أربع سنين»، وليس فيه تلك الزيادات. وقد رواه غير واحد عن عمر بلفظ رواية مالك، كما في نصب الراية ٣/٤٧٢ في المفقود.
(٧) وفي العلل - ع - ١١٨١: هشيم شيخ، ما رأيت مثل يحيى - ابن سعيد - ونقل في بحر الدم ١١٤٢، أقوالاً كثيرة عن أحمد.
(٨) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق.
(٩) وكذا عن الأثرم، عن أحمد: «ثقة». وقد وثّقه النقّاد أيضاً، مات سنة سبع وثمانين ومائة، وهو العَمِيّ البصري، وقد روى عنه أحمد. (انظر: التهذيب ٦/٣٤٦. والتقريب ٣٥٨).
(١٠) سقط سببته الأرضة، والتكملة يقتضيها السياق.

[٥٢٨] - قلت لأحمد الهداهدي[1]، هو معروف؟ قال: نعـ[ـم. . .][2].

[٥٢٩] - قلت لأحمـد: سهـل بن يـوسف؟ قـال: كـان كـذ[ا وكـذا][3]. [١٤/أ].

[٥٣٠] - سمعت أحمد قيل له: عبد الأعلى السامي؟ قال: ما كان من حفظه ففيه تخليط، وما كان من كتاب فلا بأس بـه[4]، وكان يحفظ حـديث يونس[5] مثـل سورة من القرآن.

[٥٣١] - قلت لأحمد: سمع عبد الرحمن؛ أعني ابن مهدي[6]، من عمر بن ذر[7]؟ قال: نعم، أدركه بمكة.

---

(١) هكذا رسمها في الأصل، وأحسبها: «الهدادي» - بهاء واحدة -؛ نسبة إلى هَدَاد، بطن من الأزد. ينسب إليه ثلاثة بصريين، وهم:

عقبة بن سنان بن عقبة بن سنان بن سعد الذارع، فهو من طبقة أحمد.
والوليد بن يزيد، أبو هاشم، من الثامنة - طبقة شيوخ أحمد - .
وخالد بن يزيد بن جابر، من الثامنة أيضاً.
(انظر: الأنساب ٥/٦٢٩. والتقريب ١٩٢، ٥٨٤).

(٢) سقط سببته الأرضة، مقداره ثلاث كلمات، والتكملة يقتضيها السياق، وبقيّة السقط لم تتضّح.

(٣) سقط سببته الأرضة، ولعلّ التكملة يقتضيها السياق، ومقدار السقط.

وهي عبارة تفيد التليين عند أحمد - قاله الذهبي في «الميزان» ٤/٤٨٣ - . وربما أطلقها عليه هنا لموضع القدر، وإلا فقد وثّقه النقّاد، والذي وضع منه عندهم: القَدَر. وقد أخذ عنه أحمد سنة (١٨٦ هـ)، وسمع منه ثانية سنة تسعين ومائة، وفيها مات. وهو الأنماطي البصري. (انظر: العلل - ع - ١٩٤٤. والكاشف ١/٤٠٨. والتهذيب ٤/٢٥٩. والتقريب٢٥٨).

(٤) وقال النسائي: «لا بأس به». وقد اختلفوا فيه ولم يضعف، والأكثر على توثيقه، منهم الذهبي، وابن حجر. وقال الذهبي في السير ٩/٢٤٣: حديثه من قسم الصحيح، ما هو في القوة في رتبة يحيى القطان وغُنْدَر. مات سنة تسع وثمانين ومائة. وهو ابن عبد الأعلى، وقد روى عنه أحمد. ولم أقف على من فصّل القول فيه هكذا. (انظر: المّناقب ٦٩. والكاشف ٢/١٦٤. والتهذيب ٦/٩٦. والتقريب ٣٣١).

(٥) ابن عبيد بن دينار العبدي. بصري ثقة ثبت فاضل ورع. مات سنة تسع وثلاثين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/٣٠٤. والتقريب ٦١٣).

(٦) ابن حسان البصري، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، إمام مشهور، مات سنة ثمان وتسعين ومائة. وقد روى عنه أحمد. (انظر: التهذيب ٦/٢٧٩).

(٧) ابن عبد الله بن زُرارة المُرْهِبي، كوفي ثقة رُمِي بالإرجاء، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. (انظر: الكاشف ٢/٣١٠، والتقريب ٤١٢).

سمعت أحمد قال: وافى عبد الرحمن مع سفيان[1] سبع حجج[2]. فقلت: وسمع منه بالبصرة؟ قال: نعم.

[٥٣٢] - سمعت أحمد قيل له: تفسير قتادة؟ قال: إن كتبته عن يزيد بن زُرَيْع[3]، عن سعيد، فلا تبالي أن لا تكتبه عن أحد[4].

[٥٣٣/أ] - «قيل لأحمد: فَرَوْح؟ قال: رَوْح لم يكن به بأس[5]، لم يكن متّهماً بشيء من هذا - وكان جرى ذكر الكذب -»[6].

[٥٣٣/ب] - «سمعت أحمد قيل له: رَوْح أحبّ إليك أو أبو عاصم؟ قال: كان رَوْح يخرج الكتاب[7]، وأبو عاصم يَثْبج[8] الحديث»[9].

---

(١) الثوري.

(٢) وفي العلل - ع - ٤٥٧٩، عن ابن مهدي أنّه حجّ هو وحجّ الثوري من سنة أربع وخمسين ومائة إلى سنة تسع وخمسين، فسمع منه فيها جميعاً.

(٣) بصري ثقة ثبت، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/٢٧٧. والتقريب ٦٠١).

(٤) لأن سعيد بن أبي عَرُوبة كان يحفظ التفسير عن قتادة، قاله أحمد في النص [٤٩٢].

(٥) وبه قال ابن معين، ووثقه في رواية. وقد وثّقه النقّاد، منهم الذهبي، وزاد ابن حجر: فاضل له تصانيف، مات سنة خمس - أو سبع - ومائتين. وهو ابن عُبادة القَيسي، أحد شيوخ أحمد. (انظر: الميزان ٢/٥٨. والتهذيب ٣/٢٩٣. والتقريب ٢١١).

(٦) تاريخ بغداد ٨/٤٠٥، وفيه: «روح» بدل «فروح». و«قد» قبل «جرى».

(٧) أي أنه يحدث من الكتاب، وهذا أضبط للرواية. وفي ذلك إشارة إلى ضبطه لأدائه، وتقديمه على أبي عاصم.

(٨) يُقال: ثَبَجَ الكلامَ ثَبْجاً: إذا عمّاه ولم يبيّنه، أو لم يأت به على وجهه الصحيح. والثبج: اضطراب الكلام وتفنّنه - التقلّب فيه، وعدم الثبات - والتثبيج: التخليط. (انظر: كتاب العين ٦/١٠٠. وتهذيب اللغة ١١/٢٥. ولسان العرب ٢/٢٢٠، مادة ثَبَجَ). لكن لم أقف في ترجمة أبي عاصم النبيل على قول في أدائه الحديث يتمشّى مع المعنى المذكور آنفاً، إلّا فيما قاله ابن خِرَاش: «لم يُر في يده كتاب قط». فهو يحدث من حفظه، فربما أُتي من هذا الجانب؛ وفي الضعفاء للعقيلي ٢/٢٢٣: خَطَّأ أحمد أبا عاصم في حديث، وأنكره عليه أشدّ الإنكار. واسمه الضحّاك بن مخلد الشيباني، بصريّ مجمع على توثيقه؛ قاله الذهبي. مات بعد سنة إحدى عشرة ومائة. وقد قدّمه أبو حاتم على روح. وروى عنه أحمد. (انظر: الميزان ٢/٣٢٥. والتهذيب ٤/٤٥٠. والتقريب ٢١٠).

(٩) تاريخ بغداد ٨/٤٠٥.

[٥٣٣/ج] - قيل له: ابن سَوَاء[1] أحبّ إليك أو روح في سعيد[2]؟ قال: ما أقربهما[3]. قلت: الخَفَّاف[4]؟ قال: الخَفَّاف، إلا أنّه كان أقدم منهما[5]، وأعلم بسعيد[6].

[٥٣٤] - «سمعت أحمد قال: معتمر كان حافظاً[7]، قلّ ما كنّا نسأله عن شيء إلّا كان عنده فيه؛ يعني من الأبواب»[8].

[٥٣٥] - سمعت أحمد قال: كان بالبصرة فتى يُقال له أيوب بن المتوكل[9]، كان به تطلب الحروف[10]، ولا يأخذها إلا عن الثقات[11].

---

(١) محمد بن سَواء السدوسي العنبري، بصري صدوق رمي بالقدر، مات سنة بضع وثمانين ومائة، وقد روى عنه أحمد. (انظر: المناقب ٧٤. والتهذيب ٩/٢٠٨. والتقريب ٤٨٢).

(٢) ابن أبي عَرُوبة.

(٣) وكذا أخرجه في العلل - ع - ٣٠٩٣، عن أحمد بلفظ مقارب.

(٤) عبد الوهاب بن عطاء، بصري نزل بغداد، صدوق ربما أخطأ، مات سنة أربع - أو ست - ومائتين، وقد روى عنه أحمد. (انظر: المغني ٢/٤١٣. والتهذيب ٦/٤٥٠. والتقريب ٣٦٨).

(٥) وفي العلل - ع - ٢٥٧٦: محمد بن سَواء هو عند أصحاب الحديث أحلى من الخفاف إلا أنّ الخفاف أقدم سماعاً.

(٦) وعن الأثرم، عن أحمد: «كان عالماً بسعيد». وكان كذلك لكثرة ملازمته له. ولأنه كان مستملي سعيد، وكان قد عرف بصحبته. (انظر: تاريخ بغداد ١١/٢٢ - ٢٣).

(٧) هو ابن سليمان بن طرخان التيمي البصري، وثقه النقاد. مات سنة سبع وثمانين ومائة، وروى عنه أحمد. (انظر: الميزان ٤/١٤٢. والتهذيب ١٠/٢٢٧. والتقريب ٥٣٩).

(٨) سؤالات الآجري ٥/ق/٢٨/أ. والتهذيب ١٠/٢٢٨، نقلاً عن الآجري أيضاً، ولفظه: «ما كان أحفظ معتمر بن سليمان، قلّ ما كنا نسأله عن شيء إلا عنده فيه شيء».

(٩) الصيدلاني، مقرىء مشهور، إمام ضابط متبع للأثر، وثّقه النقّاد، مات سنة مائتين. (انظر: تاريخ بغداد ٧/٧. ومعرفة القراء ١/١٤٨. وغاية النهاية ١/١٧٢).

(١٠) أي القراءات؛ قال أيوب هذا: قرأت على يحيى القطان - الحديث -، وسألني كتاب الحروف، فسمعه مني. (انظر: معرفة القراء ١/١٤٩).

(١١) ومن جملة هؤلاء الثقات الذين عرض القراءة عليهم، وأخذها عنهم: حسين بن علي الجعفي الكوفي، وسلام بن سليمان المُزَني البصري، وعلي بن حمزة الكِسائي الكوفي. (انظر: المصدر السابق).

[٥٣٦] - سمعت أحمد سُئل عن شَهْر، فقال: لا بأس به[١]. قلت: كان يحيى[٢] يحدّث عنه؟ قال: لا أدري، ما أعلم سمعت منه عنه شيئاً. قال أحمد: وقد روى شعبة عن معاوية بن قرة[٣]، عن شَهْر.

قال أحمد: أنا أحتمله وأروي عنه؛ من يصبر عن تيك الأحاديث التي عنده[٤]!؟.

[٥٣٧] - سمعت أحمد قال: رأيت ابن داود[٥] ولم أكتب عنه[٦]، كان يحبّ الرأي.

[٥٣٨] - سُئل أحمد، من الذي قال: تَجَوَّزت عن أربعة أحاديث[٧] لقتادة[٨]؟ قال: شعبة؛ أحدها: أقيموا صفوفكم[٩].

---

(١) وكذا في رواية حنبل. ووثقه في رواية حرب الكِرْماني. وقد اختلف فيه النقاد. وذكره الذهبي فيمن لا يرد حديثهم، وقال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال والأوهام، مات سنة اثنتي عشرة ومائة. وهو ابن حوشب الأشعري، شامي نزل البصرة. (انظر: معرفة الرواة المتكلم فيهم ١١٨. والتهذيب ٤/٣٦٩. والتقريب ٢٦٩. وبحر الدم ٤٤٧).

(٢) القطان.

(٣) المُزَني، بصري ثقة، مات سنة ثلاثة عشرة ومائة. (انظر: الكاشف ٣/١٥٨. والتقريب ٥٣٨).

(٤) قال صالح بن محمد: عنده أحاديث يتفّرد بها لم يشاركه فيها أحد. (التهذيب ٤/٣٧١). ومراد أحمد هنا: أنه يتغاضى عن أحاديث في إسنادها شَهْر، لا أنّه يباشر الرواية عنه، فإن أحمد لم يدركه، بل بينهما زمن.

(٥) هو عبد الله بن داود بن عامر الخُرَيْبي، كوفي نزل البصرة، وكان ثقة عابداً، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين. وربما عدّه ابن الجوزي فيمن روى عنهم أحمد، لما في الحاشية التالية. (انظر: المناقب ٦٧. والكاشف ٢/٨٣. والتقريب ٣٠١).

(٦) وفي العلل - ع - ٥٨٤٢ - ٥٨٤٤: أنّ أحمد سمع منه حديثين، ولم يكتبهما، ثم كتبهما من حفظه؛ أحدهما: إذا قلّد، فقد أحرم؛ يعني الحاج. والثاني: بُعثت مهداة ورحمة.

(٧) أي أُغضى عنها واحتملها.

(٨) ابن دِعامة السدوسي، بصري ثقة ثبت، مات سنة بضع عشرة ومائة. وقد ذكر بالتدليس والإرسال. (انظر: الكاشف ٢/٣٩٦. وجامع التحصيل ٣١٢. والتقريب ٤٥٣. وتعريف أهل التقديس ١٠٢).

(٩) وتتمته: «فإنّ من حسن الصلاة إقامة الصفّ». أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١/٣٥١ - وفيه: «الصفوف» بدل «الصف» -، وأحمد في المسند ٣/١٧٩، ٢٧٤، كلاهما عن وكيع، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك، مرفوعاً به.

[٥٣٩] - سمعت أحمد يقول: ما أدري مَن محمد بن عبيد[1] الذي روى عن قتادة، عن ابن المسيّب فيمن واقع امرأته في رمضان[2].

[٥٤٠] - قال: سمعت أحمد يقول: كنت أرى يحيى[3] سمع من ابن جريج من كتبه[4]، فقال: نسخته من نسخة؛ قد قرأ منه مراراً. وقال: [ايت] بكر[5] كنا ننسخه من كتاب في رقاع فيقرأ علينا كل يوم خمسين[6].

[٥٤١] - قلت لأحمد: سمعت عليّاً[7] يقول: أرواهم هشام[8]؛ أعني عن قتادة[9].

وقلت: رجلٌ قال عن معاذ[10]: عند أبي عشرة آلاف عن قتادة. فقال: هذا كلّه يحكونه. . .[11]ابنه، فأمّا هشام، فإنّما خرّج له قدر ألف حديث، أو تسعمائة

---

(١) لم أعثر عليه.

(٢) لم أعثر عليه بهذا الإسناد، لكن أخرجه مالك (في الموطأ ١/٢٩٧ باب كفارة من أفطر في رمضان)، من طريق عطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب، مرسلاً، وفيه، فقال له رسول الله ﷺ: «هل تستطيع أن تعتق رقبة»؟ فقال: لا. فقال: «هل تستطيع أن تهدي بدنة»؟. قال لا: قال: «فاجلس». فأتي بعَرق تمر، فقال: «خذ هذا فتصدّق به». فقال: ما أحدٌ أحوج مني. فقال: «كُلْهُ، وصُم يوماً مكان ما أصبت». قال سعيد في العَرَق من التمر: ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين. وأخرج نحوه الدار قطني (في السنن ٢/١٩٠، باب القبلة للصائم، ح ٥٠)، من طريق إبراهيم بن عامر، عن سعيد بن المسيب، وعن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ آخر، ولم يذكر البدنة، وفيه زيادات.

(٣) القطان.

(٤) وكان عبد الملك بن جريج أولّ من صنّف الكتب. (انظر: العلل - ع - ٢٣٨٣).

(٥) هكذا رسم الكلمتين، والتكملة من حاشية الأصل.

(٦) قال يحيى بن سعيد القطان: «كنا نسمي كتب ابن جريج كتب الأمانة. وإن لم يحدثّك بها ابن جريج من كتابه لم ينتفع به». وعن ابن معين أيضاً أنه قال: ثقة في كل ما روي عنه من الكتاب. (انظر: التهذيب ٦/٤٠٤). لذلك حرص القطان على نسخ كتب ابن جريج، وسماعها منه قراءة.

(٧) هو ابن المديني.

(٨) الدَّسْتَوائي.

(٩) وقال شعبة: «هشام أحفظ مني عن قتادة»، «كان أعلم بحديث قتادة مني». وقال أبو زرعة الرازي: «أثبت أصحاب قتادة: هشام وسعيد». (التهذيب ١١/٤٤).

(١٠) ابن هشام الدَّسْتَوائي.

(١١) سقط سببته الأرضة، ومقداره كلمتان، ولم يتضح.

حديث قد. . . . [1] معاذ أحاديث لا يرفعه سعيد[2].

[٥٤٢] - سمعت أحمد يقول: سمع أبو عوانة[3]. . . . [4] أن لا يحدّث به، فقيل له: إنّ شعبة تكلم فيه. فقال: لا، شعبة. . . . [5] ولكن كانوا يسألونه كثيراً، كل من جاء يقول: الحَكَم، الحَكَم[6]، قال: لست أحدّث به. [١٤/ب].

[٥٤٣] - سمعت أحمد قال: قال ابن عَوْن[7] قال لي محمد[8]: أخبؤوك فيمن أخبؤوا[9].

قال أحمد: هذا نُبئت عن مَن هُو إلا عن هؤلاء.

[٥٤٤] - سمعت أحمد قيل له: مسلم بن إبراهيم[10]؟ فقال: لم أره، ولم أكتب عنه شيئاً.

[٥٤٥] - سمعت أحمد يحدث عن أبي عمر الضرير[11].

[٥٤٦] - وسمعته يحدّث عن أبي حذيفة[12].

---

(١) سقط سببته والأرضة، ومقداره كلمتان، ولم يتضح.
(٢) ابن أبي عَرُوبة.
(٣) اليَشْكُري، الوضاح بن عبد الله الواسطي، محدّث البصرة، ثقة متقن لكتابه، مات سنة خمس - أو ست - وسبعين ومائة (انظر: الكاشف ٣/ ٢٣٥. والسير ٨/ ١٩٣. والتقريب ٥٨٠).
(٤) سقط سببته الأرضة، لم يتضح لي، مقداره ثلاث كلمات؛ أحسبها تناولت الكلام على الحكم ابن عتيبة.
(٥) سقط سببته الأرضة. مقداره ثلاث كلمات، أحسبه: نفَى أن يكون شعبة تكلم فيه، والله أعلم.
(٦) ابن عتيبة.
(٧) عبد الله بن عون بن أرطبان.
(٨) ابن سيرين.
(٩) لعلّ في ذلك إشارة إلى تخفّيه لما سعت به المعتزلة إلى إبراهيم بن عبد الله بن الحسن الذي خرج بالبصرة. (انظر: السير ٦/ ٣٦٩ - ٣٧٠).
(١٠) الأزدي الفراهيدي، بصري ثقة مأمون، مات سنة ثمان وتسعين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/ ١٣٩. والتقريب ٥٢٩).
(١١) الأكبر، حفص بن عمر، بصري صدوق عالم، مات سنة عشرين ومائتين. (انظر: الكاشف ١/ ٢٤٢. والتقريب ١٧٣).
(١٢) النّهدي، موسى بن مسعود، بصري صدوق سيء الحفظ يصحف، مات سنة عشرين ومائتين، أو بعدها. (انظر: الكاشف ٣/ ١٨٨. والتقريب ٥٥٤).

[٥٤٧] - «سمعت أحمد يقول: محمد بن دينار كان - زعموا - لا يحفظ[١]، كان يتحفّظ لهم[٢].

ذُكِر له[٣] حديث المَصَّة[٤]، فأنكره.

وذكرت له حديث ابن عمر في الحيوان[٥]، فقال: ليس فيه ابن عمر، هو عن زياد بن جُبَير[٦] موقوف[٧] [٨].

---

(١) مختلف فيه، وقال الذهبي: حسّنوا أمره، وقال ابن حجر: صدوق سّيء الحفظ ورُمِيَ بالقدر، وتغير قبل موته، من الثامنة، وهو الطاحي البصري. (انظر: الكاشف ٣/ ٤١. والتهذيب ٩/ ١٥٥. والتقريب ٤٧٧).

(٢) وفي الضعفاء للعقيلي ٤/ ٦٤: كان يحتفظ لهم ذكر الحديث.

(٣) أي ذكر لأحمد.

(٤) أي حديث الزبير، يرفعه: «لا تحرم المصة ولا المصتان، ولا الإملاجة ولا الإملاجتان». أخرجه أبو يعلى في المسند ١/ ٣٢٩ ح ٦٨٤. والعقيلي في الضعفاء ٤/ ٦٣. وابن حبان في صحيحه ٦/ ٢١٤ ح ٤٢١٢. والطبراني في الكبير ١/ ٨٤ ح ٢٤٨؛ ثلاثتهم من طريق محمد بن دينار، على اختلاف عليه، عنه، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير به، وقال الترمذي في جامعه ٣/ ٤٥٥ ح ١١٥٠: زاد فيه محمد بن دينار البصري: «عن الزبير، عن النبيّ ﷺ. وهو غير محفوظ، والصحيح/ عند أهل الحديث، حديث ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ﷺ. وحديث ابن أبي مُلَيكة هذا أخرجه مسلم (٢/ ١٠٧٣ - ١٠٧٤ ح ١٤٥٠ في الرضاع) بشطره الأول فقط. كما أخرجه كاملاً لكن متفرقاً من حديث أم الفضل مرفوعاً (ح ١٤٥١).

(٥) عن النبيّ ﷺ: «نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة». أخرجه العُقَيلي في الضعفاء ٤/ ٦٤، عن محمد بن إسماعيل، عن مسلم بن إبراهيم، عن محمد بن دينار، عن يونُس بن عُبَيد، عن زياد بن جبير، عن ابن عمر، مرفوعاً به. وعزاه الهيثمي في المجمع ٤/ ١٠٥، إلى الطبراني في الكبير، من طريق محمد، بن دينار به مرفوعاً. وليس هو في المطبوع من المعجم. وعزاه ابن التُركُماني في الجوهر النقي ٥/ ٢٨٩ إلى البيهقي في كتّابه المعرفة.

(٦) ابن حَيَّة الثقفي، بصري ثقة من الثالثة. (انظر: الكاشف ١/ ٣٢٩. والتقريب ٢١٨).

(٧) أي لم يثبت المرفوع عن ابن عمر، بل المحفوظ هو الموقوف عليه من طريق زياد المذكور. وقد ثبت مرفوعاً، من حديث سَمُرة، وجابر بن سَمُرة، وابن عباس (انظر: نيل الأوطار ٦/ ٢٩٥ - ٢٩٦).

(٨) الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/ ٦٤، قال: بلغني عن الجراد السجستاني، عن أحمد، به - يبدو أنّ «الجراد» محرف من «أبي داود» -، وفيه: «يحتفظ لهم ذكر الحديث» بدل «يتحفظ ... حديث».

[٥٤٨] ـ سمعت أحمد يقول: ابن أبي عدي[(١)] روى عن شعبة أحاديث يرفعها ننكرها عليه.

سمعت أحمد يقول: أخاف أنّ شعبة لم يكن يقوم على الألفاظ[(٢)]، هو ذا يُختلف عليه[(٣)].

[٥٤٩] ـ قلت لأحمد: فيحيى؛ أعني القطان، في بعض ما يروي ـ حديثاً ـ غيره يُدخل بينهما رجل؟ قال: بُدّ من أنّ يحيى الـوَهِم[(٤)].

[٥٥٠] ـ قلت لأحمد: مبارك بن حسان[(٥)]، من حدّث عنه؟ قال: الثوري.

---

(١) نسبه إلى جدّه، وهو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، بصري ثقة، مات سنة أربع وتسعين ومائة على الصحيح. وقد روى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ١٦/٣. والتهذيب ١٣/٩. والتقريب ٤٦٥).

(٢) في ذلك إشارة إلى احتمال وقوع خطأ رفع موقوف من شعبة، لامن ابن أبي عدي، وذلك لأن شعبة كان ربّما أخطأ في أسماء الرجال، فقد قال أبو داود: «كان يُخطىء فيما لا يضرُّه، ولا يعاب عليه؛ يعني في الأسماء» (سؤالات الآجري ٤/ق ١٤/ب)، وبنحوه قال العجلي، والدار قطني، وغيرهم. (التهذيب ٣٤٥/٤). وورد في هذا الكتاب، النص [٤٠٢]: أنه رفع خبراً وقفه الثوري، فقيل له في ذلك، فقال: سفيان أحفظ مِنّي. كما أورد ابن أبي حاتم في علل الحديث (٢٧/١ رقم ٤٥) حديثاً من طريق شعبة، عن منصور، عن الغيض بن أبي حَثْمة، عن أبي ذر. ومن طريق الثوري، عن منصور، عن أبي علي عبيد بن علي، عن أبي ذر. قال أبو زرعة: وهذا الصحيح، وكان أكثر وَهْم شعبة في أسماء الرجال، وقال أبي: وكذا قال شعبة، والله أعلم أيهما الصحيح، والثوري أحفظ، وشعبة ربّما أخطأ في أسماء الرجال، ولا يُدرىَ هذا منه أم لا. اهـ. كما كان في لسانه لثغٌ؛ كما في (مسائل ـ هـ ـ ٢٣٠٥): كان في لسانه لثغة، إذا أراد أن يقول: شُرَيط قال: سُيَيْط. ومع ذلك كله، فإنّ هذا ـ كما قال أبو داود ـ لا يضره. فقد اتّفقوا على إمامته وإتقانه في الحديث، وبصره بالرجال. مات سنة ستين ومائة. وهو شعبة بن الحجاج بن الورد العُتْكي الواسطي، ثم البصري. (انظر: الكاشف: ١١/٢. والتهذيب ٣٣٨/٤. والتقريب ٢٢٦).

(٣) أي أنّ شعبة يُختلف عليه في رفع الحديث ووقفه. (لاحظ الحاشية السابقة).

(٤) أراد هنا الإشارة إلى وقوع الوهم منه أحياناً إذا خالفه آخر من الثقات. وهذا مما لا يسلم منه أحد من الأئمة. وإلا فقد قال فيه أحمد: «إليه المنتهى في التثبّتِ بالبصرة». وهو ممن اتفق النقّاد على إمامته وإتقانه وعلمه بالرجال. مات سنة ثمان وتسعين ومائة. روى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٢٥٦/٣. والتهذيب ٢١٦/١١. والتقريب ٥٩١. وبحر الدم ١١٤٢).

(٥) السَّلَمي البصري، نزيل مكة، لّين الحديث، من السابعة. (انظر: الكاشف ١١٧/٣. والتقريب ٥١٨).

وحدّثنا [عنه][١] المسيب بن شريك.

ثم قال لي أحمد: تُرى أبا سلمة[٢]؛ يعني المبارك سمع منه. وتبسّم[٣].

«قال الحسين[٤]: المسيب بن شريك متروك»[٥].

---

(١) لعلّ التكملة يقتضيها السياق، وطبقة المسيب؛ إذ إنّه من طبقة شيوخ أحمد، وتلاميذ مبارك؛ فيكون قوله: «وحدثنا» قول أحمد. ويكون ذلك من أفراد هذا الكتاب؛ حيث لم أقف على من ذكر أن أحمد من الرواة عنه. فعدم ذكرهم ذلك ربّما يدل على أنه لم يحدّث عنه على سبيل التحمّل، بل على سبيل المذاكرة، والله أعلم.

(٢) التَّبوذَكي: موسى بن إسماعيل المِنْقَري، بصري ثقة ثبت، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين. (انظر: الكاشف ٣/١٨٠. والتقريب ٥٤٩).

(٣) يبدو أنّ الإمام أحمد تبسّم بعد ذكره لسماع المبارك من أبي سلمة، لأنّ سماعه كان غير معروف عند معاصرية؛ بسبب تقدّم خروج المبارك عن البصرة، سّيما وأنّ بعضهم أنكر سماعه منه. فعن ابن أبي خيثمة، قال: «عاب علي بن المديني أبا سلمة؛ قال: كيف سمع من المبارك وقد خرج عن البصرة قديماً؟ قال: فبلغني أنّ أبا سلمة ذهب إلى جيران المبارك، فشهدوا أنّ المبارك قدم البصرة متخفياً، فسمع منه أبو سلمة في اختفائه». (التهذيب ١٠/٢٦).

(٤) ابن إدريس الأنصاري، راوي الكتاب.

(٥) تاريخ بغداد ١٣/١٤٠. وعن أحمد: ترك الناسس حديثه. وهو كما قالا. وقال الفلاّس: متروك الحديث قد أجمع أهل العلم على ترك حديثه. وهو التميمي الشقري الكوفي. مات سنة ست وثمانين ومائة. (وانظر: المجروحين ٣/٢٤. والمغني ٢/٦٥٩. واللسان ٦/٣٨).

باب
أهل اليمامة[1]

[٥٥١] ـ قلت لأحمد: قيس بن طَلْق؟ قال؛ ما أعلم به بأساً[2].

---

(١) بلد في شبه الجزيرة العربية، يبعد عن البحرين مسيرة عشرة أيام، وكانت تُدعى جَوَا. ومنها خرج مسيلمة الكذاب. فتحت سنة اثنتي عشرة أيام الصِدِّيق رضي الله عنه. (انظر: فتوح البلدان ١١٩. ومعجم البلدان ٤٤١/٥. وتقويم البلدان لأبي الفداء ٩٦،٩٧. والمصور المتقدم آخر الدراسة ص ١٥١).

(٢) وعن الخلال، قال أحمد: غيره أثبت منه. وقد اختلف فيه النقاد، وقال ابن حجر: صدوق من الثالثة. وهو قيس بن طلق بن علي الحنفي اليمامي. (انظر: المغني ٥٢٧/٢. والتهذيب ٣٩٨/٨. والتقريب ٤٥٧).

قلت لأحمد: فحديث مسّ الذكر[1]، أي شيء تدفع[2]؟ قال: هذا أكثر؛ أي من يرى مسّ الذكر[3].

[٥٥٢] ـ قلت لأحمد: عبد الله بن بدر، صاحب قيس بن طلق[4]؟ قال: ليس به بأس ـ أو كلمة نحو هذا[5] ـ.

[٥٥٣] ـ «قلت لأحمد: جَهْضم الذي حدّث عنه الثوري، من هو؟ قال: ـ زعموا ـ [أنه][6] خراساني، وكان رجلاً صالحاً، لم يكن به بأس[7]، سكن

---

(١) هو الحديث الذي رواه قيس بن طلق، عن أبيه، أنّ رجلاً قال: يا بنيّ الله، ما ترى في مسّ الرجل ذكره بعد ما يتوضأ، فقال: «هل هو إلا مضغة منه، أو قال: بضعة منه». أخرجه أبو داود ١/١٢٧ ح ١٨٢، ١٨٣. والنسائي ١/١٠١. والترمذي ١/١٣١ ح ٨٥. ابن ماجة ١/١٦٣ ح ٤٨٣. وعبد الرزاق في المصنف ١/١١٧ ح ٤٢٦. وابن أبي شيبة في المصنف ١/١٦٥. وأحمد في المسند ٤/٢٢، ٢٣. وابن خزيمة في صحيحه ١/٢٣ ح ٣٤. وابن حبان في صحيحه ٢/٢٢٣ ح ١١١٦، ١١١٧. والطبراني في الكبير ٨/٣٩٦ ح ٨٢٣٣، ٨٢٣٤، والدار قطني في السنن ١/١٤٩. والبيهقي في الكبرى ١/١٣٤ ـ ١٣٦. والحازمي في الإعتبار ١٤٠ ـ ١٤٢. هذا وقد أخرج الطبراني (في الكبير ٨/٤٠١ ح ٢٨٥٢)، والحازمي (في الاعتبار ١٥٤)، خلافه من طريق أيوب بن عتبة، عن قيس بن طلق، عن أبيه مرفوعاً: «من مسّ ذكره فليتوضأ». ثم قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أيوب بن عتبة إلا حمّاد بن محمد، وقد روى الحديث الآخر حماد بن محمد، وهما عندي صحيحان، ويشبه أن يكون سمع الحديث الأول من النبيّ ﷺ قبل هذا، ثم سمع هذا بعد، فوافق حديثُ بُسْرة، وأم حبيبة، وأبي هريرة، وزيد بن خالد الجُهني وغيرهم ممن روى عن النبي ﷺ الأمر بالوضوء من مسّ الذكر، فسمع المنسوخ والناسخ».

(٢) أي: إلى أي شيء تنتهي في حكم الوضوء من مس الذكر؟ يُقال: دفع إلى فلان دفعاً: انتهى إليه. وطريق يدفع إلى مكان كذا: ينتهي إليه. ودفع القول: ردّه بالحجة. (انظر: لسان العرب ٨/٨٩. مادة دَفَعَ).

(٣) أي: أنّ أكثر العلماء يرون الوضوء من مسّ الذكر. وهذا يفهم أيضاً من عرض المسألة عند الحازمي (في الاعتبار ١٤٢ ـ ١٤٣)، وعند ابن قدامة (في المغني ١/١٧٨ ـ ١٧٩).

(٤) وراوي الحديث السابق في بعض طرقه، عن قيس.

(٥) وقد وثقه النقاد، ولم أقف على غير ذلك فيه. وهو عبد الله بن بدر بن عَميرة اليمامي، من الرابعة. (انظر: الكاشف ٢/٧٤. والتهذيب ٥/١٥٤. والتقريب ٢٩٦).

(٦) في الأصل «كان»، والتصويب من التهذيب ٢/١٢١.

(٧) وقال ابن حجر: «صدوق يكثر عن المجاهيل». بل هو ثقة عندهم، إلا أنّه يحدّث أحياناً عن المجاهيل. من الثامنة. وهو ابن عبد الله، وقد روى عنه الثوري. (انظر: الكاشف ١/ ١٨٩. والتهذيب ٢/١٢٠. والتقريب ١٤٣).

اليمامة»[1].

[٥٥٤] - سمعت أحمد يقول: ضَمْضَم بن جَوْس، أرجو أن يكون حديثه ثبتاً[2].

[٥٥٥] - قلت لأحمد: «عبد ربه بن بارق الحنفي؟ قال: هذا ما أرى كان به بأس[3]»[4].

[٥٥٦] - سمعت أحمد قال: أيوب بن جابر ليس به بأس[5]، هو أخو محمد ابن جابر.

قيل لأحمد وأنا أسمع: من أمثل، هو أو أخوه[6]؟ قال: ما أدري كان ضعف أمره في آخر أمره، كان ذهب بصره[7].

---

(١) التهذيب ٢/ ١٢٠ - ١٢١ عن أبي داود، به، وفيه: «كان يسكن بدل«سكن».

(٢) وفي مسائل - ص - ١٣٠١: ليس به بأس. وقد وثقه النقاد، ولم أقف على غير توثيقه. ويقال: هو ابن الحارث بن جوس، اليمامي، من الثالثة. (انظر: الكاشف ٢/ ٣٨. والتهذيب ٤/ ٤٦٢. والتقريب ٢٨٠).

(٣) وكذا في العلل - ع - ٣١٢٨. وقد اختلف فيه النقاد، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء من الثامنة. ويقال: اسمه عبد الله، ولقبه الكَوْسج، كوفي أصله من اليمامة. (انظر: التهذيب ٦/ ١٢٥. والتقريب ٣٣٥).

(٤) التهذيب ٦/ ١٢٥ عن أبي داود به، وليس فيه «كان».

(٥) وعن أحمد: حديثه يشبه حديث أهل الصدق. وفي العلل - م - ٢٢٢: «فإيش كان حاله، إيش أنكروا عليه؟ قال: رأوا لحوقاً في كتابه». مختلف فيه ولم يوثق، والأكثر على تضعيفه. وهو أيوب ابن جابر بن سيّار السُّحَيْمي اليمامي ثمّ الكوفي، من الثامنة (انظر: الكاشف ١/ ١٤٥. والتهذيب ١/ ٣٩٩. والتقريب ١١٨).

(٦) وقد سئل ابن معين السؤال نفسه، فقال: ولا واحد منهما. وقال أبو زرعة: هو أشبه من أخيه. وقال البخاري: هو أوثق من أخيه. وقال الدار قطني: يتقاربان في الضعف. (انظر: التهذيب ١/ ٤٠٠، ٩/ ٩٠).

(٧) أفادت المصادر أنّ الذي حصل له هذا، هو محمد. وفي مسائل - ه - ٢٢٥٥: ليس هو بالقوي. وفي العلل - ع - ٢٦٤٤: ربما ألحق في كتابه أو يلحق. وفي ٤١٧٦: يروي أحاديث مناكير. وقد اختلف فيه النقاد، والأكثر على تضعيفه، وقال ابن حجر: «صدوق، ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيراً وعمي فصار يلقن». مات بعد سنة سبعين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/ ٢٧. والتهذيب ٩/ ٨٨. والتقريب ٤٧١).

باب
أهل خُرَسان(1)

[٥٥٧] - أخبرنا الحسين، ثنا سليمان، قال: قلت لأحمد: مُقاتل بن حيان؟ قال: ما أعلـ[ـم . . .](2).

[٥٥٨] - سمعت أحمد قيل له: عَنْبَسة بن سعيد، روى عنه حَكَّام(3)؟ قال: عنبـ[ـسة . . .](4) ثقة(5).

---

(١) إقليم واسع في بلاد المشرق، يحدّه شرقاً: طخارستان، وغرباً: قومس. وجنوباً: سجستان وشمالاً: خوارزم. وهو اليوم مقسم بين إيران، وأفغانسستان. فمن أهم مدنه: نيسابور، وهراة، وبلخ. وقد فتح هذا الإقليم أيام عثمان رضي الله عنه. (انظر: معجم البلدان ٣٥٢. وبلدان الخلافة الشرقية ٢١، ٤٢٣ وما بعدها. وأطلس التاريخ الإسلامي ١١. والمصور المتقدم (ص ١٥١).

(٢) سقط سببته الأرضة، مقداره كلمتان، وأحسبهما: أما «به بأساً». إما «إلّا خيراً». وعن أحمد: كان لا يعبأ به ولا بمقابل بن سليمان. وقد اختلف فيه النقّاد. والأكثر على توثيقه. وهو النَّبَطي البلخي. مات قبيل سنة خمسين ومائة (انظر: الكاشف ٣/١٧١ . والتهذيب ١٠/٢٧٧ . والتقريب ٥٤٤).

(٣) ابن سَلْم الكِناني الرازي، حدث ببغداد، وكان ثقة له غرائب، مات سنة تسعين ومائة. وقد روى عنه أحمد (انظر: الكاشف ١/٢٤٤ . والتهذيب ٢/٤٢٢ . والتقريب ١٧٤).

(٤) سقط سببته الأرضة، مقداره كلمة أو كلمتان. أحسبه لا يؤثر على المعنى المستفاد من النص الظاهر؛ لعله: «بن سعيد»أو «لا بأس به».

(٥) وكذا في الجرح ٦/٣٩٩، من رواية الأثرم. وفي التهذيب عن أحمد: لا بأس به. وقد وثّقه النقّاد، وهو عنبسة بن سعيد بن الضَّرَيْس الكوفي، قاضي الريّ، من الثامنة. (انظر: الكاشف ٢/٣٥٤ . والتهذيب ٨/١٥٥ . والتقريب ٤٣٢).

[٥٥٩] - «سمعت أحمد قال: إبراهيم بن طَهْمان، هو صحيح الحديث مـ[ـقارب، إلا أنه][1] كان يرى الإرجاء[2]»[3].

[٥٦٠] - «قلت لأحمد: أبو سعد محمد بن مُيَسَّـ[ـر؟ قال: السِّيناني] هو صدوق. قال: ولكن كان مرجئاً[4]. قلت: كتبتَ [عنه؟ قال: نعم]»[5]. [١٥/أ].

[٥٦١] - سمعت أحمد قال: من سمع من أبي حمزة السُّكَّري[6] - وهو مَرْوَزِيّ - قبل أن يذهب بصره، فهو صالح[7]؛ سمع منه علي بن الحسن[8] قبل أن يذهب بصره، وسمع عَتَّاب بن زياد[9] منه بعد ما ذهب بصره.

[٥٦٢] - «سمعت أحمد قال: أصحاب ابن المبارك[10] القدماء: سفيان؛

---

(١) سقط سببته الأرضة، والتكملة من تاريخ بغداد ٦/١٠٨.

(٢) وعن أحمد في العلل -ع- ٣٥٥١: «ثقة في الحديث، وأقوى حديثاً من أبي جعفر الرازي». وفي بحر الدم ٢٨، من رواية أبي زرعة: وصفه بالصلاح. وقد وصف حديثه غير واحد بالحُسن، والأكثر على توثيقه، إلا أنّهم رموه بالإرجاء، ويقال: رجع عنه. مات سنة ثمان وستين ومائة. وهو الخُراساني، ولد بهَرَاة، وسكن نيسابور، وقدم بغداد، ثم سكن مكة. (انظر: الكاشف ١/٨٢. والتهذيب ١/١٢٩. والتقريب ٩٠).

(٣) تاريخ بغداد ٦/١٠٨).

(٤) وكذا رماه غير واحد بالإرجاء، والتجهّم أيضاً. وضعّفوه ولم يوثّق. وهو الجُعْفي الصاغاني البَلْخي الضرير، نزيل بغداد، من التاسعة، روى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٣/١٠٢. والتهذيب ٩/٤٨٤. والتقريب ٥٠٩).

(٥) تاريخ بغداد ٣/٢٨٢ به. والتهذيب ٩/٤٨٤ عن أبي داود، لكن من قوله: «صدوق....». والتكملة في الموضعين من «تاريخ بغداد»، وقد سقطت بسبب الأرضة.

(٦) قيل له ذلك لحلاوة منطقة، واسمه: محمد بن ميمون. (انظر: الأنساب ٣/٢٦٦).

(٧) وعن أحمد: ما بحديثه عندي بأس. وقال النسائي: «لا بأس به، إلا أنّه كان قد ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد». وقد وثّقه الأئمة، وشهدوا له بالصلاح والفضل. مات سنة سبع - أو ثمان - وستين ومائة. (انظر: السير ٧/٣٨٥. والتهذيب ٩/٤٨٦. والتقريب ٥١٠).

(٨) ابن شقيق، مكرر [٥٦٤].

(٩) صاحب النص التالي.

(١٠) هو عبد الله بن المبارك المروزي شيخ خراسان، ثقة ثبت فقيه، مجاهد مشهور، مات سنة إحدى وثمانين ومائة. (انظر: الكاشف ٢/١٢٣. والتقريب ٣٢٠).

يعني ابن عبد الملك[1]، وعلي بن الحسن[2]، وجعل يعد غيرهما. قال: وعتاب ابن زياد بعدهم، وليس به بأس[3]»[4].

[٥٦٣] - «سمعت أحمد، وقيل له: علي بن مجاهد الرازي؟ قال: كتبنا عنه[5] ما أرى به بأسا[6]»[7].

[٥٦٤] - «قال: سمعت أحمد قيل له: علي بن الحسن بن شقيق؟ قال: لم يكن به بأس[8]، إلا أنّهم تكلّموا فيه في الإرجاء، وقد رجع عنه»[9].

---

(١) المروزي، من كبار أصحاب ابن المبارك، ثقة، مات قبل سنة مائتين. (انظر: الكاشف ١/٣٧٨. والتقريب ٢٤٤).

(٢) صاحب النص [٥٦٤].

(٣) وقال ابن حجر: «صدوق». لكن وثقه ابن سعد، وأبو حاتم، وابن حبان ولم أقف على قول آخر فيه. مات سنة اثنتي عشرة ومائتين، وهو الخراساني المروزي. وقد روى عنه أحمد. (انظر: التهذيب ٧/٩٢. والتقريب ٣٨٠).

(٤) تاريخ بغداد ١٢/٣١٤.

(٥) وفي المسائل - ص - ١٠٨٣: أنّ الإمام أحمد سمع منه سنة اثنتين وثمانين ومائة.

(٦) وكذا في بحر الدم ٧١٨، ولم يذكر راويه عن أحمد. وزاد ابن معين: ولم أكتب عنه شيئاً. وقال مرة: يضع الحديث. ووثقه جرير بن عبد الحميد. وتؤول أقوالهم إلى ما قاله ابن حجر: «متروك»، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه، مات بعد سنة ثمانين ومائة. وهو الكابُلي القاضي. (انظر: المغني ٢/٤٥٤. والتهذيب ٧/٣٧٧. والتقريب ٤٠٥).

(٧) تاريخ بغداد ١٢/١٠٦ - ١٠٧.

(٨) وقد وثّقه النقّاد، وعدّوه عالماً بابن المبارك، ومن أحفظ أصحابه لكتبه. مات سنة خمس عشرة ومائتين - أو - قبلها -، وهو مروزي، وقد روى عنه أحمد. (انظر: الكاشف ٢/٢٨١. والتهذيب ٧/٢٩٨. والتقريب ٣٩٩).

(٩) تاريخ بغداد ١١/٣٧١ به. والتهذيب ٧/٢٩٨ عن أبي داود. وبحر الدم ٧٠٧، ولم يذكر راويه عن أحمد.

باب
ضعفاء أهل المدينة

[٥٦٥] - «أنا الحسين، قال ثنا سليمان، قال: قلت لأحمد: لأيِّ شيءٍ تُرك حديث يحيى بن عبيد الله؟ قال: أحاديثه مناكير[١]، وأبوه لا يُعرف[٢]»[٣].

سمعت أحمد يقول: تركه يحيى بعد؛ يعني أن يحيى بن سعيد ترك حديث يحيى بن عبيد الله[٤].

[٥٦٦] - سمعت أحمد، وقيل له: حسين بن عبيد الله صاحب عكرمة منكر الحديث؟ فقال برأسه؛ أي نعم[٥]. فقيل: هو أحبُّ إليك أو عاصم بن

---

(١) وكذا في العلل - ع - ٣٢٢٢. وفي ٤١٣٩: منكر الحديث. وفي ٢٦٩٢: ليس بثقة.

(٢) وقال الشافعي: لا نعرفه. وقال ابن القطان الفاسي: مجهول الحال. وقال ابن حجر: مقبول من الثالثة. واسمه: عبيد الله بن عبد الله بن مَوْهَب التيمي المدني. (انظر: التهذيب ٧/٢٥. والتقريب ٣٧٢).

(٣) سؤالات الآجري ٥/ق٦٨/أ. والتهذيب ١١/٢٥٣، عن الآجري به.

(٤) كان يحيى بن سعيد القطان يحدّث عنه، ثم تركه. قاله علي بن المديني، والبزار، وغيرهما. وتؤول أقوال النقّاد إلى أنه متروك، من السادسة. (انظر: المغني ٢/٧٤٠. والتهذيب ١١/٢٥٢. والتقريب ٥٩٤).

(٥) وعن الأثرم، عن أحمد: له أشياء منكرة. وقال ابن عدي: لم أجد له حديثاً منكراً. وقال البخاري: «تركه أحمد». وقد تركه غيره أيضاً، وليّنه البعض، وضعّفه آخرون، منهم: الذهبي وابن حجر. مات سنة أربعين - أو - إحدى وأربعين - ومائة. وهو حسين بن عبّد الله بن عبيد الله ابن العباس الهاشمي المدني. (انظر: الكامل ٢/٧٦٠. والكاشف ١/٢٣١. والتهذيب ٢/٣٤١. والتقريب ١٦٧).

عبيد الله[1]؟ قال: ما أقربهما[2]، وعبد الله بن محمد بن عقيل[3].

[٥٦٧] - سمعت أحمد قال: إبراهيم بن أبي يحيى، كان يحيى يتكلّم فيه بكلامٍ شديدٍ[4].

[٥٦٨] - وسمعت أحمد قال: عبد الله بن نافع مولى ابن عمر[5]، قال: ما أقربه من العمري الصغير[6].

[٥٦٩] - «قلت لأحمد: حرام بن عثمان؟ قال: هذا شيخٌ قد ترك الناس حديثه»[7].

---

(١) ابن عاصم العمري. ضعفه النقاد، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. (انظر: النص [١٥٢]، [١٥٣]، والحاشية التالية: والمغني ١/٣٢١ والتهذيب ٥/٤٦. والتقريب ٢٨٥. والتحفة ٢/٢٦٩).

(٢) أما قرب صاحب عكرمة من عاصم فواضح من ترجمتيهما آنفاً، وأما قرب ابن عقيل منهما ـ وإن كان قرباً نسبياً يختلف من ناقد لآخر ـ ففيه نظر، لأنّ أقوال النقاد لا تؤول إلى النزول به إلى مرتبتهما، بل حديثه في مرتبة الحسن، كما سيأتي في الحاشية التالية.

(٣) وتقدم نحوه في النص [١٥٢]. وفي العلل ـ ع ـ ٢٠٣٨: سُئل عن عاصم، وابن عقيل، فقال: ما أقربهما. وبنحوه قال يحيى القطان، وأبو حاتم. وقال ابن سعد: «منكر الحديث يحتجون بحديثه». وكذا نقله حنبل من قول أحمد. وقال البخاري: «كان أحمد، وإسحاق، والحميدي يحتجون بحديثه، وهو مقارب الحديث». وقال العجلي: ثقة جائز الحديث. وقال الذهبي في الميزان ٢/٤٨٥: حديثه في مرتبه الحسن، وفي الديوان ٢٢٦: فيه لين. وقال ابن حجر: صدوق فيه لين، ويقال تغيّر بآخرة. وقال السخاوي: إن كانوا يقولون فيه شيئاً ففي حفظه، مات بالمدينة بعد الأربعين ومائة. (انظر: الحاشية السابقة. وطبقات ابن سعد/القسم المتم ٢٦٤. وثقات العجلي ٢٧٧. والجرح ٥/١٥٣. والتهذيب ٦/١٣. والتقريب ٣٢١. والتحفة اللطيفة ٢/٣٩٨).

(٤) فمن جملة كلام يحيى القطان فيه: أنّه اتّهمه بالكذب، وأنه سأل مالكاً عنه، أكان ثقة؟ «قال: لا، ولا ثقة في دينه». وعن أحمد: «ترك الناس حديثه، وكان قدرياً». وهو كما قال، متروك عندهم. (انظر: النص [٢٠٦]. والعلل ـ ع ـ ٣٣١٧، ٣٥٣٣).

(٥) مدني ضعّفه النقّاد. من السابعة، مات سنة أربع وخمسين ومائة. (انظر: الكاشف ٢/١٣٧. والتهذيب ٦/٥٣. والتقريب ٣٢٦).

(٦) هو عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، مدني من السابعة، ضعّفه أحمد، وضعّفه النقّاد كسابقة. فهما متقاربان كما قال أحمد. (انظر: الكاشف ٢/٥١. والتهذيب ٥/٥١. والتقريب ٢٨٦. وبحر الدم ٤٨٦).

(٧) تاريخ بغداد ٨/٢٧٩. وأورده صاحبا الميزان ١/٤٦٨. واللسان ٢/١٨٢ عن أحمد، من قوله: «قد....». وهو الأنصاري، مدني متروك عند النقاد، كما قال أحمد. مات سنة خمسين ومائة. (وانظر: المغني ١/١٥٢. والتهذيب ٢/٢٢٣).

[٥٧٠] ـ سمعت أحمد قال: سمعت إبراهيم بن سعد[1]، وكان ذكر ابنُ حنبل عبدَ الله بنَ زياد بن سَمْعَان، قال: فجعل يحلف أنّه كذّاب[2]؛ يعني إبراهيم الذي حلف»[3].

قال أحمد: ما رأيت أحداً أجرأ منه يومئذٍ عليه.

سمعت أحمد قال: زعموا أنّه كان يحدّث؛ حدّثنا مجاهد[4]، وابن إسحاق معه، فجعل ابن إسحاق يقول: بالله ما رأيت مثل هذا! أنا أكبر منه، وما رأيت مجاهداً قطّ[5].

سمعت أحمد قال:ـ زعموا ـ أخرج كتابه فإذا فيه: ابن جُرَيْج، عن عمرو بن دينار[6]، عن جابر بن زيد[7]، فقال: حدّثنا[8] جابر بن زيد.

---

(١) ابن إبراهيم العَوْفي الزُّهري.

(٢) واتّهمه بالكذب: مالك، وابن معين، وأبو داود، وغيرهم. وفي العلل ـ م ـ ١١٥: «متروك الحديث». وهو كذلك عندهم. فقيه من السابعة. وهو عبد الله بن زياد بن سليمان بن سَمْعان المدني قاضيها. (انظر: العلل ـ م ـ ٥٤٤. والكاشف ٢/ ٨٧. والتهذيب ٥/ ٢١٩. والتقريب ٣٠٣).

(٣) النص في العلل ـ ع ـ ٢٠١٥، ٤٢٥٠. والعلل ـ م ـ ١١٥، ١٤٤. كلاهما عن أحمد به.

(٤) ابن جبر، من الثالثة، مات سنة إحدى ـ أو اثنتين، أو ثلاث، أو أربع ـ ومائة. (انظر: التقريب ٥٢٠).

(٥) أخرجه في العلل ـ ع ـ ٦٦٧، مطولاً. وفي العلل ـ م ـ ١١٥ مختصراً. والخطيب في تاريخ بغداد ٩/ ٤٥٥، من طريق حنبل بن إسحاق، عن أحمد، مختصراً. وأورده المزني في تهذيب الكمال ١٤/ ٣٥٠، عن أبي عبيد الله صاحب المهدي، أنّه كان مع ابن إسحاق، وابن سَمْعَان، وساقه بلفظ مقارب. وذكره ابن حجر في التهذيب، عن ابن إسحاق بنحوه. وفي ذلك إشارة إلى تكذيبه، حيث صّرح بالتحديث عن مجاهد، وهو لم يره. ويدّل على ذلك البعد بين طبقتيهما.

(٦) الأثرم المكي.

(٧) الأزدي اليحمدي البصري، أبو الشعثاء الجَوْفي. ثقة فقيه، مات سنة ثلاث وتسعين، أو ثلاث ومائة (انظر: الكاشف ١/ ١٧٦. والتقريب ١٣٦).

(٨) أي: فقال ابن سمعان: حدثنا جابر بن زيد. ولمّا كان جابر هذا من طبقة مجاهد، فيكون في ذكر التصريح بالتحديث هنا إشارة إلى تكذيبه أيضاً؛ لأن الإنكار عليه في سماعه من جابر أشدّ منه في مجاهد، إذ إنّ في بعض تأريخ وفاة جابر ما يفيد بأن موته كان أقدم من موت مجاهد.

قال: قال إبراهيم بن سعد[1] قلت لابن أخي ابن شهاب[2]: رأيتَ ابن سمعان قطّ عند الزهري؟ قال: لا [3].

سمعت أحمد قال: كان ابن سَمْعان يُعرف بالمدينة بالعبادة، ثم أخذ في [. . . الحـ]ـديث[4].

تمّ الكتاب بحمد الله

وصلّى الله على محمد النبيّ وعليه السلام [١٥/ب]

---

(١) ابن إبراهيم الزهري.

(٢) ابن شهاب، هو الزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله. وابن أخيه، هو محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري، مدني صدوق له أوهام، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة، أو بعدها. (انظر: الكاشف ٣/٦٥. والتقريب ٤٩٠).

(٣) أخرجها في العلل ـ ع ـ ٦٦٨، ٤٢٠٠، عن أحمد بلفظ مقارب.

(٤) سقط سببته الأرضة، مقداره كلمة واحدة؛ أحسبها «تَعَلُّم». وقد ورد في العلل ـ ع ـ ٦٦٧: «كان يُعرف بالمدينة بالصلاة، ولم يكن يُعرف بالحديث، الشاميّون أروى الناس عنه».

ملحق
الكتاب

مدخل:

لقد أشرت سابقاً إلى أنّ سقطاً وقع في أصل المخطوط، واستغرق الوجه (ب) من الورقة (١١)، والوجه (أ)، من الورقة (١٢).

وقد أوضحت ذلك عقب النصّ [٤٣٢].

ثمّ بدا لي أثناء تتبّع نصوص الكتاب، ـ سيّما في «تاريخ بغداد» ـ أنّ هذا السقط قد ذهب بجزء من أهل الكوفة، وباب أهل بغداد، وأوائل باب أهل واسط.

فرأيت إتماماً للفائدة، وسدّاً لبعض ثغرات السقط المذكور، أن أحصر النصوص التي أخرجها الخطيب في ـ «تاريخ بغداد» ـ من طريق راوي هذا الكتاب: الحسين بن إدريس الأنصاري، عن أبي داود، عن الإمام أحمد. فكانت محصّلة هذا الحصر، خمسةً عشرين نصّاً؛ تبدأ برقم [٥٧١]، وتنتهي برقم [٥٩٥]؛ الثمانية الأولى منها متعلقة بأهل الكوفة، والبقية بأهل بغداد. وقد رتّبتها على حروف الهجاء.

ولكي ينسجم الملحق مع طبيعة الكتاب ومنهجه قدّمت أهل الكوفة، وسقت النصوص على الطريقة التي وردت في كتاب السؤالات؛ فحذفت الأسانيد التي ساقها الخطيب، ليصبح منهج الملحق كمنهج الأصل، علماً بأنّ الخطيب قد أخرج جميع نصوص الملحق المذكور بإسناد واحد، عن شيخه البَرْقاني، إلى الحسين بن إدريس، عن أبي داود، عن الإمام أحمد بن حنبل.

ملحق

باب أهل الكوفة

قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»:

«أخبرنا البَرْقاني، أخبرنا أحمد بن محمد بن حنسويه الهروي، أخبرنا الحسين بن إدريس، حدثنا سليمان بن الأشعث، قال»[1].

[٥٧١] - «قلت لأحمد بن حنبل: إسماعيل بن زكريا؟ قال: هو أبو زياد، كان هاهنا، ما كان به بأس[2]»[3].

---

(١) تاريخ بغداد ٦/٢١٦. هذا الإسناد ساقه الخطيب لهذا النص ولسائر النصوص التالية، مع اختلاف يسير في بعضها في صيغ الأداء كما تقدّم الكلام على ذلك في دراسة الإسناد، من دراسة هذا الكتاب.

(٢) وفي العلل - ع - ٣٢٧٣: «حديثه حديث مقارب». ونحوه في العلل - م - ٤٧٥ وزاد: «صالح، ولكنه ليس ينشرح الصدر له، ليس يُعرف، هكذا عهد بالطلب». ووثقه في رواية الفضل بن زياد. وضعّفه في أحمد بن ثابت أبي يحيى. هكذا اختلف فيه قول الإمام أحمد، كما اختلف فيه قول النقّاد وقد خلص الذهبي إلى أنه صدوق. وزاد حجر: يُخطىء قليلاً، مات سنة أربع وتسعين ومائة أو قبلها. وهو الخُلقاني، الملقّب بـ «شَقُوصا»، كوفي كان ببغداد. (انظر: الكاشف ١/١٢٣. والتهذيب ١/٢٩٧. والتقريب ١٠٧. وهدي الساري ٤١٠).

(٣) تاريخ بغداد ٦/٢١٦. وورد في تهذيب الكمال ٣/٩٤: عن أبي داود، عن أحمد: «ما كان به بأس».

[٥٧٢] - «قلت لأحمد: الأشجعي؟ قال: كان يكتب في المجلس، فمن ذاك صح حديثه[١]»[٢].

[٥٧٣] - «سمعت أحمد، قيل له: عَبِيدة بن حُمَيْد؟ قال: ليس به بأس[٣]»[٤].

[٥٧٤] - «سمعت أحمد بن حنبل قيل له: أبو حفص الأَبَّار؟ قال: ما كان به بأس[٥]»[٦].

[٥٧٥] - «سمعت أحمد بن حنبل قيل له: قُرَّان بن تَمَّام؟ فقال: ليس به بأس[٧]»[٨].

[٥٧٦] - «سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما كان أحفظ من مروان - يعني ابن

---

(١) أي صحّ حديثه بسبب ضبطه ما يسمع بالكتابة. وكان أثبت الناس بالثوري، إذا أخرج كتابه. وكان ثقة مشهوراً عندهم. واسمه: عبيد الله بن عبيد الرحمن الكوفي، سكن بغداد إلى أن مات بها سنة اثنتين وثمانين ومائة، وروى عنه أحمد. (انظر: النص [٤٢]. والكاشف ٢/٢٣٠. والتقريب ٣٧٣. ومصادر الحاشية التالية).

(٢) تاريخ بغداد ١٠/٣١٢. والسير ٨/٤٥٣. والتهذيب ٧/٣٥، وفيه: «ثم» بدل «ذاك». وانظر بحر الدم ٦٦٢، وفيه: «ذلك» بدل «ذاك».

(٣) وكذا قال ابن معين، والنسائي، والعجلي. كما أثنى عليه أحمد في أكثر من رواية عنه. وقد اختلف فيه النقّاد، وقال ابن حجر: «صدوق نحوي، ربّما أخطأ». يعرف بالحذّاء، كوفي الأصل، سكن بغداد إلى أن مات بها سنة تسعين ومائة. وروى عنه أحمد. (انظر: الميزان ٣/٢٦ والتقريب ٣٧٩. ومصادر الحاشية التالية).

(٤) تاريخ بغداد ١١/١٢٢. وفي التهذيب ٧/٨١: قال أبو داود، عن أحمد: «ليس به بأس». وانظر: بحر الدم ٦٦٥.

(٥) وكذا قال النسائي. وقال ابن حجر: «صدوق وكان يحفظ». والبقية على توثيقه. وهو عمر بن عبد الرحمن بن قيس، الكوفي، سكن بغداد إلى أن مات، وكان قد عمي، وهو من صغار الثامنة. (أنظر: الكاشف ٢/٣١٦. والتقريب ٤١٥. ومصادر الحاشية التالية).

(٦) تاريخ بغداد ١١/١٩٢. والتهذيب ٧/٤٧٤.

(٧) وكذا قال ابن معين في رواية، ووثقه هو وأحمد في أخرى أيضاً. كما وثقه الدار قطني، وليّنه أبو حاتم. وقال ابن حجر: «صدوق ربّما أخطأ». كوفي سكن بغداد إلى أن مات سنة إحدى وثمانين ومائة. وقد روى عنه أحمد.

(انظر: معرفة الرواة للذهبي ١٦٠. والتهذيب ٨/٣٦٧. والتقريب ٤٥٤).

(٨) تاريخ بغداد ١٢/٤٧٣.

معاوية ـ، كان يحفظ حديثه كلَّه(1).

وقال: سمعت أحمد يقول: مروان بن معاوية، ثقة(2)»(3).

[٥٧٧] - «سمعت أحمد بن حنبل يقول: يحيى بن سعيد الأموي، ليس به بأس، عنده عن الأعمش غرائب(4)»(5).

[٥٧٨] - «سمعت أحمد بن حنبل قال: قال وكيع(6): وكنا نعدها عن سفيان(7)، ثمّ نكتب في البيت، وكان يحيى بن يَمَان يعقد خيطاً - يعني يعدّ به الحديث - عند سفيان، ثمّ يذهب إلى البيت فيحلّ عقدة، ويكتب حديثاً، ولكن عنده تخليط.

وقال مرةً: فأيش خلط - يعني ابن اليمان -(8)»(9).

---

(١) وفي العلل - ع - ٢٥٨٨: «كان من الحفاظ حافظاً، كأنها نصب عينيه، كان حافظاً حافظاً». وفي المناقب ٧٥: روى عنه أحمد.

(٢) وكذا في العلل - ع - ٣١٤٣. وزاد في العلل - م - ٣٩: «ثبت» وقد وثقه النقاد، إلا أنهم عابوا عليه كثرة تدليسه، وروايته عن الضعفاء والمجهولين من شيوخه، وقبلوا روايته عن المعروفين. مات بمكة سنة ثلاث وتسعين ومائة. (انظر: النص [٨٣]، [٨٤]. والميزان ٩٣/٤. وجامع التحصيل ١٢٦. والتقريب ٥٢٦. وتعريف أهل التقديس ١١٠. ومصادر الحاشية التالية).

(٣) تاريخ بغداد ١٥١/١٣. ونحوه مختصراً في التهذيب ٩٧/١٠. وبحر الدم ٩٧٣، وليس في الأخير: «ثقة». وفيهما: «أحفظه» بدل «أحفظ من».

(٤) وفي مسائل - هـ - ٢٢٨٨: «صدوق إلا أنه حدّث بشيء ليس له أصل». وقال النسائي: «ليس به بأس». وزاد ابن معين قبله: «هو من أهل الصدق». ووثقه ابن معين في رواية، وغير واحد. وقال ابن حجر. صدوق يغرب. وهو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد، الملقب بـ «الجمل»، كوفي نزل بغداد. مات سنة أربع وتسعين ومائة. وقد احتجّ به الجماعة، وكتب عنه أحمد. (انظر: العلل - م - ٢٢٤. والكاشف ٢٥٦/٣. والتقريب ٥٩٠. ومصادر الحاشية التالية).

(٥) تاريخ بغداد١٤/١٣٣/ ١٣٤.والتهذيب ٢١٤/١١.

(٦) ابن الجراح الرؤاسي.

(٧) الثوري.

(٨) وفي العلل - ع - ٣٣٤، ذكر خطأً له. كما لينّه في العلل - م - ٥٣. وقال في المسائل - ص - ١٣٨٠: «وكيع أثبت منه، ويحيى مضطرب في بعض حديثه». وقال الساجي: ضعفه أحمد. وقال حنبل، عن أحمد: ليس بحجة. وقد اختلف فيه النقاد، وتؤول أقوالهم إلى أنه صدوق، لكنه كثير الخطأ، وقد تغيّر حفظه بعدما فُلج. وبنحوه قال الذهبي، وابن حجر. وهو العجلي الكوفي، قدم بغداد، وحدّث بها. مات سنة تسع وثمانين ومائة. وقد ذكره ابن الجوزي في من روى عنهم أحمد (انظر: تاريخ بغداد ١٢٢/١٤. والمناقب ٧٩. والكاشف ٢٧٣/٣. والتقريب ٥٩٨).

(٩) تاريخ بغداد ١٢٢/١٤.

ملحق
باب أهل بغداد

قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»:

أخبرنا أبو بكر البَرْقانيّ(1)، أخبرنا أبو حامد أحمد بن محمد بن حسنويه الهروي، أخبرنا الحسين بن إدريس، قال:

[٥٧٩] - «قال أبو داود؛ سلميان بن الأشعث(2): إبراهيم الهروي، ضعيف(3)»(4).

[٥٨٠] - «سمعت أحمد بن حنبل سُئل عن أبي موسى الهروي. فقال: الطوال(5)؟ ذاك لي صديق، وأعرفه قديماً يكتب، وأثنى عليه خيراً(6)»(7).

(١، ٢)انظر: حاشية النصّ [٥٧١] الأولى من ملحق باب أهل الكوفة ص ٣٦٦.

(٣) ولم يرضه ابن الدورقي أيضاً، وذلك بسبب القول بخلق القرآن، وقد ليّنه النسائي، ووثقه البعض، وحسّن حديثه آخرون، وقال ابن حجر: صدوق حافظ، تُكلّم فيه بسبب القرآن. واسمه إبراهيم بن عبد الله بن حاتم، هروي الأصل، نزل بغداد، مات بسرّ من رأى سنة أربع وأربعين ومائتين. وكان معروفاً بالهروي. (انظر: التقريب ٩٠. ومصادر الحاشية التالية).

(٤) تاريخ بغداد ٦/١١٩. والميزان ١/٤٢. والسير ١١/٤٧٩. والتهذيب ١/١٣٣.

(٥) أي صاحب الأحاديث الطوال. قال أبو زرعة: كان يحدثنا بأحاديث كبار. (انظر تاريخ بغداد ٦/٢٣٨).

(٦) وفي العلل - ع - ٣٨٥٤: «قال ابن معين: ثقة، وسألت أبي عنه فعرفه، وذكره بخير». وكذا في الجرح ٢/٢١٠ - ٢١١. وتاريخ بغداد ٦/٣٣٧. واسمه: إسحاق بن إبراهيم بن موسى، أبو موسى الهروي، نزيل بغداد، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.

(٧) تاريخ بغداد ٦/٣٣٧.

[٥٨١] - «سمعت أحمد ذكر بشّاراً الخَفَّاف، فقال: كان معروفاً، صاحب سنّة[١]»[٢].

[٥٨٢] - «رأيت أحمد بن حنبل يكتب عن أبي عمر الدُّوريُّ»[٣].

[٥٨٣] - «سمعت أحمد بن حنبل سُئل عن سُريج بن يونس؟ فقال: ليس به بأس[٤]»[٥].

[٥٨٤] - «سمعت أحمد بن حنبل، قيل له: سعد بن إبراهيم أخو يعقوب؟ قال: لم يكن به بأس[٦]. وكان يعقوب أقرأ للكتب، وأحرّ رأساً منه[٧].

---

(١) وبنحوه قال ابن المديني. وفي العلل - ع - ٥٣٤٠: «أما أنا فأروي عنه». وقال الآجري، عن أبي داود: «ضعيف، كان أحمد يكتب عنه، وكان فيه حسن الرأي، وأنا لا أحدث عنه». وقال ابن عدي: «أرجو أن لا بأس به». وليّنه البعض، وضعّفه الجمهور. وهو ابن موسى الشيباني العجلي، بصري، نزل بغداد من العاشرة. (انظر: العلل - ع - ٥٣٤٠. والكامل ٢/٤٥٧. وذيل الكاشف ٥٠. والتقريب ١٢٢. ومصادر الحاشية التالية).

(٢) تاريخ بغداد ٧/١١٩. وتهذيب الكمال ٤/٨٦. والتهذيب ١/٤٤١.

(٣) تاريخ بغداد ٨/٢٠٣. وتهذيب الكمال ٧/٣٧. والسير ١١/٥٤٢. ومعرفة القراء ١/١٩١. والتهذيب ٢/٤٠٨. وهو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صُهبان الدُّوري - محلة ببغداد - المقرىء الضرير الأصغر، نزيل سامراء. مختلف فيه، وقال ابن حجر: لا بأس به، مات سنة ست وأربعين ومائتين. روى عنه أحمد، وهو من أقرانه. (وانظر أيضاً: الأنساب ٢/٥٠٣. والميزان ١/٥٦٦. والتقريب ١٧٣).

(٤) وكذا قال ابن أبي خيثمة، ويعقوب بن شيبة، وابن معين، والنسائي. ونحوه في العلل - ع - ١٧٠٩. وقال أبو حاتم، والختلي: صدوق. ووثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو داود، وابن حجر، وغيرهم. بغدادي عابد، مروزي الأصل. مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. (انظر: السير ١١/١٤٦. والتقريب ٢٢٩).

(٥) تاريخ بغداد ٩/٢١٩. وتهذيب الكمال ١٠/٢٢٣. والتهذيب ٣/٤٥٨.

(٦) وكذا قال العجلي. ووثقه ابن معين، والعقيلي، وابن حجر. واسمه: سعد بن إبراهيم بن سعد ابن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، البغدادي، القاضي، مات سنة إحدى ومائتين، وكان أسنّ من أخيه يعقوب بأربع سنين، وروى عنه أحمد. (انظر: طبقات ابن سعد ٧/٣٤٣. والكاشف ١/٣٥٠. والتهذيب ٣/٤٦٢. والتقريب ٢٣٠).

(٧) كناية عن قوة حفظه واستيعابه. وعكسه: بارد الرأس؛ أي بليد الذهن. قال الزمخشري (في أساس البلاغة ٧٩): «قال كعب بن زهير:

تمارى بها وأد الضحى ثمّ ردّها إلى حُرَّتَيْه حافظ السمع مُقْفِر

أي: حافظ، سمعه يعي كلّ مسموع. وحرّتاه: أذناه». والمراد: أنه أحفظ من أخيه =

قال: وسمعت أحمد قال: عند سعد بن إبراهيم شيء لم يسمعه يعقوب؛ كتاب عاصم بن محمد العمري[1]»[2].

[٥٨٥] - «سمعت أحمد بن حنبل سُئل: عامر[3] الأحول أحبّ إليك، أو عاصم الأحوال؟ قال: عاصم الأحول، شيخ ثقة[4]»[5].

[٥٨٦] - «سمعت أحمد بن حنبل، سُئل عن عبد الله بن عَوْن الخَزَّاز، فقال: ما به بأس[6]، أعرفه قديماً، وجعل يقول فيه خيراً»[7].

= سعد، وأغزر علماً منه، ويؤيّد ذلك، قول ابن سعد: «وكان ثقة مأموناً، يُقدّم على أخيه في الفضل والورع والحديث».

وقد وثقه النقاد، وتفرّد أبو حاتم بقوله: «صدوق». مدني الأصل، نزل بغداد، وروى عنه أحمد، ومات سنة ثمان ومائتين. (انظر: طبقات ابن سعد ٧/٣٤٣. والكاشف ٣/٢٩٠. والتهذيب ١١/٣٨٠. والتقريب ٦٠٧).

(١) مكرر [١٩٠].

(٢) تاريخ بغداد ٩/١٢٣ - ١٢٤. وتهذيب الكمال ١٠/٢٣٩. والسير ٩/٤٩٤، لكن إلى قوله: «منه». والتهذيب ٣/٤٦٣ مختصراً.

(٣) مكرر [١٠٧].

(٤) وكذا وثقه في العلل - م - ٧٣، ٣٥٨. ووثقه النقاد أيضاً، ولم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية. بصري الأصل، وكان ببغداد، مات بعد سنة أربعين ومائة. (انظر: السير ٦/١٣. والتهذيب ٥/٤٢. والتقريب ٢٨٥).

(٥) تاريخ بغداد ١٢/٢٤٦. وتهذيب الكمال ١٣/٤٨٩.

(٦) وقال ابن معين في رواية: صدوق. وفي أخرى وافق سائر النقاد على توثيقه. وكان عابداً زاهداً. وهو ابن عون بن أبي عون عبد الملك الهلالي، البغدادي الأدمي، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين على الصحيح. (انظر: الكاشف ٢/١١٦. والتقريب ٣١٧. ومصادر الحاشية التالية).

(٧) تاريخ بغداد ١٠/٥٣. وتهذيب الكمال ١٥/٤٠٤. والتهذيب ٥/٣٤٩، وفيه: «قديماً عنه» بدل «عن».

[٥٨٧] - «سمعت أحمد بن حنبل قال: عبد الملك بن أبي بشير، من أهل المدائن[١]، قال سفيان[٢]: كان رجل صدق[٣]»[٤].

[٥٨٨] - «سمعت أحمد بن حنبل، ذكر عثمان بن عمر، الذي روى عنه، فقال: كان رجلاً صالحاً[٥]»[٦].

[٥٨٩] - «سمعت أحمد قيل له: أبو قَطَن؟ قال: ما كان به بأس[٧]»[٨].

[٥٩٠] - «سمعت أحمد قيل له: كامل بن طلحة؟ قال: قد رأيته بالبصرة، وله حلقة، وكان يذهب إلى عَبَّادان[٩] يحدّثهم، حديثه حديث مقارب[١٠]»[١١].

---

(١) كانت المدائن على سبعة فراسخ جنوب بغداد، على جانبي نهر دجلة. وقد خربت في القرن الثامن. واليوم تقوم مكانها بلدة صغيرة تسمى «سلمان باك». (انظر: الأنساب ٥/ ٢٣٠. ومعجم البلدان ٥/ ٧٤. وبلدان الخلافة الشرقية ٥١).

(٢) الثوري.

(٣) وكذا في العلل - ع - ٣٣١٩: عن مؤمل، عن سفيان الثوري. وتاريخ بغداد ١٠/ ٣٩٢. والتهذيب ٦/ ٣٨٦. وفي الثلاثة: «شيخ» بدل «رجل». وقد وثقه أحمد، وغيره. وتفرّد أبو حاتم بقوله: صالح الحديث. وهو بصري الأصل، من السادسة. (وانظر أيضاً: التقريب ٣٦٢).

(٤) تاريخ بغداد ١٠/ ٣٩٢.

(٥) وكذا قال ابن قانع. وقد وثقه أحمد، والجمهور. وقيل: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه. وهو العبدي البصري. بخاري الأصل، كان قدم بغداد وحدّث بها. مات سنة تسع ومائتين. (انظر: الكاشف ٢/ ٢٥٤. والتهذيب ٧/ ١٤٢. والتقريب ٣٨٥).

(٦) تاريخ بغداد ١١/ ٢٨١. هذا وإن كان مماثلاً للنص [٥١٧]، إلا أنهما اثنان. وقد ذكرهما ابن الجوزي في «المناقب» ٧٠.

(٧) وفي العلل - ع - ٦٧٨، ٢٥٧٤: «كان ثبتاً». وقد وثقه النقاد، وتفرّد أبو حاتم بقوله: «صدوق»، وتبعه الذهبي. وهو عمرو بن الهيثم بن قَطَن، بصري الأصل، قدم بغداد، وروى عنه أحمد، مات على رأس المائتين. (انظر: الكاشف ٢/ ٣٤٥. والتقريب ٤٢٨. ومصادر الحاشية التالية).

(٨) تاريخ بغداد ١٢/ ١٩٩ - ٢٠٠. والتهذيب ٨/ ١١٤.

(٩) كانت من قرى العراق، في حدوده الجنوبية الشرقية، على ساحل الخليج، عند مصبّ نهر دجلة، ثمّ انحسر عنها البحر نحو عشرين ميلاً. وهي اليوم ميناء إيراني هامّ. (انظر: آثار البلاد للقزويني ٤٢٠. وبلدان الخلافة الشرقية ٧٠. وأطلس التاريخ الإسلامي ٣٥).

(١٠) وكذا في رواية أحمد بن أصرم. وقال في رواية عبد الله: ما أعلم أحداً يدفعه بحجة. ووثقه في رواية الميموني. واختلف فيه قول النقاد؛ وقال الذهبي: صدوق. وقال ابن حجر: لا بأس به. وهو الجَحْدَري البصري، نزيل بغداد، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين. (انظر: التقريب ٤٥٩. ومصادر الحاشية التالية).

(١١) تاريخ بغداد ١٢/ ٤٨٦ - ٤٨٧. والسير ١١/ ١٠٨. والتهذيب ٨/ ٤٠٨. وبحر الدم ٨٥٥.

[٥٩١] - «سمعت أحمد يقول: ليس فيهم - يعني أهل مصر - أصحّ حديثاً من الليث بن سعد[١]؛ وعمرو بن الحارث يُقاربه[٢]»[٣].

[٥٩٢] - «سمعت أحمد بن حنبل قال: أبو سعيد المؤدب، ثقة[٤]»[٥].

[٥٩٣] - «سمعت أحمد ذكر حديثاً عن أبي كامل - يعني مُظَفَّر بن مُدْرِك -، عن إبراهيم بن سعد[٦]؛ قيل له: يعقوب[٧] لا يقول: كذاب[٨]. فقال: ليس منهم[٩] مثله[١٠]. قلت لأبي عبد الله: أبو كامل؟ قال: نعم»[١١]

---

(١) مكرر [٢٥٣]، [٢٥٤]. ولاحظ الحاشية التالية.

(٢) وفي رواية الأثرم: ما فيهم أثبت منه؛ لا عمرو ولا أحد، وقد كان عمرو عندي، ثم رأيت له أشياء مناكير. آهـ. وقد وُصِف بسعة العلم، وقوة الحافظة، ووثقه النقاد، وكان فقيهاً أديباً. من أهل مصر، مدنيّ الأصل، مات قبل سنة خمسين ومائة. واسم جدّه يعقوب. (انظر: الكاشف ٢/٢٢٦. والتهذيب ٨/١٤. والتقريب ٤١٩. والمصادر التالية).

(٣) تاريخ بغداد ١٣/١٢. والسير ٦/٣٥٠. وبحر الدم ٧٥٧.

(٤) مشهور بكنيته. واسمه: محمد بن مسلم بن أبي الوضّاح المثنى الجزري، نزيل بغداد. تفرّد البخاري بقوله: فيه نظر. وقال ابن حجر: «صدوق يهم». مات بعد ثمانين ومائة. آهـ. بل الجمهور على توثيقه. - وأما حمل قول البخاري هذا على الاتهام للراوي، فهي قاعدة غير مطردة. (الرفع والتكميل ٣٨٩ - ٣٩٢) -. (انظر: التهذيب ٩/٤٥٣. والتقريب ٥٠٧).

(٥) تاريخ بغداد ٣/٢٥٥.

(٦) الزهري، مكرر [٢٠٢].

(٧) ابن إبراهيم بن سعد الزهري، مكرر [٥٨٤].

(٨) وفي التهذيب ١٠/١٨٤: «لا يقول كذا...». وهذا أصوب، وأقرب لمقتضى السياق، ولأقوال الأئمة فيه، مما يبعد استخدام لفظ نفي الكذب عنه لإمامته وفضله.

(٩) في التهذيب ١٠/١٨٤: «... فقال: ليس فيهم». وهو أصوب.

(١٠) وكذا نُقل عن أحمد نحوه في غير ما رواية. وعن ابن معين أيضاً. وكان ابن مهدي يقول: «أيش يقول أبو كامل في حديث كذا من حديث إبراهيم بن سعد». وقد وثقه الأئمة، وتفرّد أبو حاتم بقوله: «صدوق». وكان خراساني الأصل، قد نزل بغداد، وكان لا يحدث إلا عن ثقة. مات سنة سبع ومائتين، وروى عنه أحمد.

(١١) تاريخ بغداد ١٣/١٢٥. والتهذيب: حسب الحاشية قبل السابقة.

[٥٩٤] - «سمعت أحمد يقول: هَوْذَة بن خليفة، ما كان أصلح حديثه[١]»[٢].

[٥٩٥] - «سمعت أحمد بن حنبل قيل له: هلال بن خَبّاب؟ قال: شيخ ثقة[٣]»[٤].

[هذا آخر ما وقفت عليه في هذا الملحق، من رواية راوي هذا الكتاب الحسين بن إدريس، عن أبي داود، عن أحمد].

---

(١) وفي رواية الأثرم: «أرجو أن يكون صدوقاً إن شاء الله». وقد ضعّفه ابن معين، وقال النسائي: لا بأس به. وقال أبو حاتم، والذهبي، وابن حجر: «صدوق». بصريّ سكن بغداد، أبو الأشهب الثقفي البكراوي الأصم، روى عنه أحمد. مات سنة ست عشرة ومائتين. (انظر: الكاشف ٣/٢٢٦. والتقريب ٥٧٥. ومصادر الحاشية التالية).

(٢) تاريخ بغداد ١٤/٩٥. والسير ١٠/١٢٢. والتهذيب ١١/٧٤).

(٣) وكذا في العلل ـ ع ـ ٣٢٥١، ٣٨٤٥. وقد وثقه أيضاً: ابن معين، والفسوي، والذهبي، وغيرهم. ووصفه غير واحد بالاختلاط بآخرته؛ منهم يحيى القطان. لكن نفى ابن معين اختلاطه. بصري، قدم بغداد، وسكن المدائن، ومات بها سنة أربع وأربعين ومائة. (انظر: الكاشف ٣/٢٧٧. والتهذيب ١١/٧٧. والتقريب ٥٧٥).

(٤) تاريخ بغداد ١٤/٧٣.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُ الصالحات، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فإنَّ مصاحبة هذين الإمامين الجليلين؛ أحمد بن حنبل، وأبي داود السجستاني في هذه الجولة السريعة، بين حياتَيْهما العلمية والاجتماعية من جهة، وبين دراسة وتحليل مادة كتابِهما وتحقيقه من جهة أخرى، أسفرت عن نتائج مهمة تشهد بإمامتهما، وتساهم في إبراز أهمية كتابهما هذا، وتوضِّح بعض جوانب الجهد المبذول في الدراسة والتحقيق.

ولمَّا كانت الخاتمة عند الباحثين هي الموطن المناسب لمثل تلك النتائج، فإنَّني أُجملهافي النقاط التالية:

[١] - تبيَّن أن ثقافة الإمام أحمد لم تقتصر على العقيدة، والفقه، والحديث وعلله، وتضلعه بعلم الرجال فحسب، بل اتَّسعت حتى تناولت التصنيف في القرآن وعلومه، كما دلَّ البحث في ثقافته على تذوُّقِه لعلوم العربية، ومشاركته في الشعر والكتابة فيه.

[٢] - الوقوف على أسماء عددٍ من كتب السؤالات، لم تُذكر في الدراسات السابقة؛ ساعد على ذلك تتبُّع أسماء المطبوع والمخطوط من مصنَّفاته، واستلال بعضها من ثنايا بعض المؤلفات أثناء البحث، حتى بلغت (١٩٥) خمسة وتسعين ومائة كتاب.

[٣] - تبيَّن أنَّ الإمام أحمد كان متأثِّراً بشيوخة المحدِّثين أكثر من تأثُّرِه بغيرهم من الشيوخ؛ وهذه النتيجة ناجمة عن عرض جديد لمشيخة أحمد، وتصنيفهم بحسب تخصُّصاتهم.

[٤] - وضع الإمام أحمد في مصافِّ أئمـة النقد المعتـدلين، وهي وإن كانت مطابقة لما قرَّره الإمام الذهبي، إلا أنها كانت حصيلة استقراء أقوال أحمـد في عددٍ كبيـرٍ من الرواة، بـطريقة منهجيِّـة موثّقة، وضَّحت الجانب النقـديَّ في شخصيَّة هـذا الإمام.

[٥] - أما أبو داود، فلم تقتصر علاقته بالإمام أحمد على مجرَّد أسئلة وأجوبـة فقط، بل لازمه مدة من الزمن، وأفاد منه الفقه، وسار على نهجه فيه، واكتسب منـه الاعتدال في نقد الرجال، وتأثر به تأثراً واضحاً في العقيـدة والسلوك، حتى شُبِّه بـه في هديه وسَمته.

[٦] - وأمَّا الكتاب، فـإنه سيمـلأ فراغـاً في مكتبة علم الـرجال؛ حيث يُعتبـر مصـدراً وحيداً لأربعـة وتسعين قولاً من أقـوال أحمد، لم تتنـاقلهـا الكتب التي بين أيـدينا، وهَي أهمُّ ميـزة لهذا الكتـاب تجعل منـه أثراً مُهمَّـاً من آثـار الإمـام أحمـد النقديَّة.

وأخيـراً أرجـو أن أكــون قـد نهجت المنهــج العلمي الصحيـح في الدراسة والتحقيق، وألتمس العـذر في الخطأ والتقصيـر، وأشكـر كـلَّ من بصَّـرني بمـواطن الخطأ فيه أو التقصير، راجياً له المثوبة من الله والأجر الجزيل.

الفهارس العامة:

وتشتمل على:

ـ مفتاح الفهارس

مفتاح الفهارس.

١ - الإحالات الواردة في الفهارس رقم (٢ - ٩) إنما هي إلى أرقام النصوص.

٢ - فهرس رقم (١٠) المتعلق بالموضوعات، ينقسم إلى قسمين:

الأول: فهرس موضوعات الدراسة، والإحالة فيه إلى أرقام الصفحات.

والثاني: فهرس موضوعات الكتاب، والإحالة فيه إلى أرقام النصوص.

٣ - الإحالات الواردة في فهرس الفهارس (١١) إنما هي إلى أرقام الصفحات.

٤ - المصطلحات الواردة في الفهارس، تعني ما يلي:

ح: حاشية.

ك: كتاب.

ب: باب.

٥ - رُوعي في فهرس الأعلام ذكر طرف من المادة العلمية الواردة في النصوص عند تكرار اسم العلم، أما من لم يُكرر اسمه فقد اكتُفي بالعزو إلى رقم النص فقط دون الإشارة إلى المادة العلمية.

- ١ -

ثبت المصادر

أولاً - المصادر المطبوعة

[١] - آثار البلاد وأخبار العباد، للقزويني: زكريا بن محمد (ت ٦٨٢ هـ)، تصوير دار صادر، بيروت - جزء واحد.

[٢] - أبو داود الإمام الحافظ الفقيه، للدكتور تقي الدين الندوي المظاهري، مطبعة كاظم، نشر المكتبة الحديثة في الإمارات العربية المتحدة بالعين - جزء واحد.

[٣] - أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤ هـ) وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرذعي (ت ٢٩٢ هـ). دراسة وتحقيق د. سعدي الهاشمي، ط١(١٤٠٢هـ-١٩٨٢ م)، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - ٣ أجزاء.

[٤] - إتحاف الورى بأخبار أم القرى، للنجم عمر بن فهد: محمد بن محمد بن محمد (ت ٨٨٥ هـ). تحقيق: فهيم محمد شلتوت، وعبد الكريم علي باز. ط ١ (جامعة أو القرى)، - ٤ أجزاء.

[٥] - الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، للأمير علاء الدين بن بَلَبَان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ). تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت. ط ١ (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) بدار الكتب العلمية ببيروت - ٩ أجزاء.

[٦] - أحوال الرجال، للجوزجاني: أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب (ت ٢٥٩ هـ). تحقيق: صبحي السامرائي، ط ١(١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م). مؤسسة الرسالة، بيروت - جزء واحد.

[٧] - أخبار القضاة، لوكيع: محمد بن خلف (ت ٣٠٦ هـ). تحقيق عبد العزيز المراغي، ط ١ (١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م) بمطبعة الاستقامة بالقاهرة - ٣ أجزاء.

[٨] - الأخوة الذين رُوي عنهم الحديث، لأبي داود السجستاني: سليمان بن

الأشعث (ت ٢٧٥ هـ)، برواية الآجري: أبي عبيد (ت بعد ٣٠٠ هـ)، مخطوط مصور من مكتبة الشيخ حماد الأنصاري بالمدينة المنورة.

[٩] ـ أساس البلاغة، للزمخشري: أبي القاسم محمود بن عمر (ت ٣٥٨ هـ). تحقيق عبد الرحيم محمود، تصوير دار المعرفة ببيروت (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) ـ جزء واحد.

[١٠] ـ الأسامي والكنى، لأحمد بن حنبل (ت٢٤١ هـ) برواية ابنه صالح عنه. تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، ط ١ (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥م)، مكتبة دار الأقصى بالكويت ـ جزء واحد.

[١١] ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر: يوسف بن عبد الله ابن محمد (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة مطبعة نهضة مصر ـ ٤ أجزاء.

[١٢] ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير: عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجَزَري (ت ٦٣٠ هـ). المطبعة الإسلامية بطهران ـ ٥ أجزاء.

[١٣] ـ الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ). تصوير دار إحياء التراث العربي ببيروت، عن طبعة السعادة بمصر، ط ١ بالمغرب (١٣٢٨ هـ) ـ ٤ أجزاء.

[١٤] ـ أطلس التاريخ الإسلامي، لهاري وهازارد وسميلي وكوك، ترجمة إبراهيم زكي خورشيد، طبعة مكتبة النهضة المصرية ـ جزء واحد.

[١٥] ـ أطلس السعودية، لحسين حمزة ـ جزء واحد.

[١٦] ـ أطلس سورية والعالم، لمصطفى الحاج إبراهيم ومجموعة من الأساتذه، نشر مؤسسة سعيد الصباغ، توريع مكتبة أطلس دمشق ـ جزء واحد.

[١٧] ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، للحازمي: أبي بكر محمد ابن موسى الهَمَذاني (ت ٥٨٤ هـ)، تحقيق د/عبد المعطي قلعجي، ط ٢ (١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م) بالقاهرة عن ط جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي باكستان ـ جزء واحد.

[١٨] ـ الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام، لابن ناصر الدين الدمشقي: عبد الله بن محمد بن أحمد (ت٨٤٢ هـ)، تحقيق عبد رب النبي

محمد، ط ١ مكتبة (العلوم والحكم) المدينة المنورة، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) - جزء واحد.

[١٩] - الأعلام، للزركلي: خير الدين - ط ٣ - بيروت (١٣٧٩ هـ) - ١١ جزءاً.

[٢٠] - إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر(ت ٥٧١ هـ)، مراجعة وتعليق طه عبد الرؤوف سعد. تصوير دار الجيل ببيروت - أربعة أجزاء.

[٢١] - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، للسخاوي: محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢ هـ) ، عني بنشره القدسي، مصور عن نسختي خزانة أحمد باشا تيمور، نشر دار الكتاب العربي ببيروت (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣) - جزء واحد.

[٢٢] - الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، لسبط ابن العجمي: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل (ت ٨٤١ هـ). تحقيق علاء الدين علي رضا. ط ١ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م). دار الحديث بالقاهرة - جزء واحد.

[٢٣] - الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا: علي بن هبة الله بن علي (ت ٤٤٧ هـ). نشر محمد أمين دمج، تصوير بيروت - ٧ أجزاء.

[٢٤] - الإمامة والسياسة، لابن قتيبة الدينوري (ت ٦٧٦ هـ) - جزء واحد.

[٢٥] - الإسلام، للدكتور صالح أحمد العلي. ط مؤسسة الرسالة - جزء واحد.

[٢٦] - إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقِفْطي: جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦ هـ). تحقيق أبو الفضل إبراهيم. ط ١(١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م) بمطبعة دار الكتب المصرية - ٤ أجزاء.

[٢٧] - الأنساب، للسمعاني: عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت ٥٦٢ هـ). تحقيق موزع بين: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ومحمد عوامة، وعبد الفتاح محمد الحلو. ط ١ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) بدار الجنان ببيروت. نشر محمد أمين دمج. صدر منه ١٠ أجزاء. وهذه أشير إليها إذا استعملتها، وهناك طبعة أخرى بتحقيق عبد الله البارودي. ص ١ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨) بدار الجنان ببيروت - ٥ - أجزاء.

[٢٨] - بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن عبد الهادي: يوسف بن حسن، تحقيق د/ وصي الله بن محمد عباس. ط ١ (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م) بدار الراية بالرياض - جزء واحد.

[٢٩] - البداية والنهاية، لابن كثير: عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ). تصوير مكتبة المعارف ببيروت (١٩٧٧ م) - ١٤ جزءاً.

[٣٠] - بذل المجهود في حل أبي داود، للسهارنفوري: خليل أحمد (ت ١٣٤٦ هـ) مع تعليق الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي. نشر المكتبة الإمدادية بمكة. طبع بمطابع الرشيد بالمدينة - ٢٠ جزءاً.

[٣١] - البرصان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ: أبي عثمان عمرو ابن بحر. (ت ٢٥٥ هـ). تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. من منشورات وزارة الإعلام العراقية (١٩٨٢ م) - جزء واحد.

[٣٢] - بلدان الخلافة الشرقية، للسترنج. نقله إلى العربية، وأضاف إليه تعليقات بلدانية وتاريخية وأثرية ووضع نهايته: بشير فرنسيس، وكوركيس عواد. مطبعة الرابطة (١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م). ببغداد - جزء واحد.

[٣٣] - البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح، ومُسّ بضرب من التجريح. جمع الحافظ العراقي: أبي زرعة بن عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٢٦ هـ). تحقيق كمال يوسف الحوت. ط ١ (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م) بدار الجنان ببيروت - جزء واحد.

[٣٤] - تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي: محمد مرتضى (م ١٢٧٠ هـ). تصوير دار مكتبة الحياة ببيروت - ١٠ أجزاء.

[٣٥] - تاريخ أبي زرعة الدمشقي: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان (ت ٢٨١ هـ). تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني - جزءان.

[٣٦] - تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان. نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار. ط ٤، بدار المعارف - ٦ أجزاء.

[٣٧] - تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين: أبي حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥ هـ). تحقيق صبحي السامرائي. ط ١ (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م). نشر دار الكتب السلفية، بالكويت - جزء واحد.

[٣٨] - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ).

تصوير دارالكتاب العربي، بيروت ـ ١٤ جزءاً.

[٣٩] ـ تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين. ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، صدر منه أربعة أجزاء من المجلد الأول. (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م). وهذه التي استخدمتها ثمّ تتابع نشر بقيته.

[٤٠] ـ تاريخ الثقات، للعجلي: أحمد بن عبد الله بن صالح (ت ٢٦١ هـ)، بترتيب الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ). وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. /عبد المعطي قلعجي. ط ١ (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤م). دار الكتب العلمية ببيروت ـ جزء واحد.

[٤١] ـ تاريخ الخلفاء، للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة المدني، القاهرة ـ جزء واحد.

[٤٢] ـ تاريخ خليفة بن خياط العصفري (ت ٢٤٠ هـ). تحقيق د/أكرم ضياء العمري. ط ٢ بدار القلم بدمشق وبيروت، (١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م) ـ جزء واحد.

[٤٣] ـ تاريخ الطبري: محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف بمصر (١٩٧٦م) ـ ١٠ أجزاء.

[٤٤] ـ تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ) عن يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) في تجريح الرواة وتعديلهم. تحقيق د/ أحمد نور سيف. طبع دار المؤمون للتراث بدمشق وبيروت ـ جزء واحد.

[٤٥] ـ التاريخ الكبير، للبخاري: محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ)، ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ـ ٨ أجزاء.

[٤٦] ـ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لابن زَبْر الربعي: محمد بن عبد الله ابن أحمد بن ربيعة الدمشقي (ت ٣٣٩ هـ). تحقيق د/ عبد الله بن أحمد الحمد. ط ١ (١٤١٠هـ) بدار العاصمة بالرياض ـ جزء واحد.

[٤٧] ـ التاريخ لابن معين: يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ). دراسة وترتيب وتحقيق د/ أحمد نور سيف. ط ١(١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م). مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة ـ ٤ أجزاء.
ـ التاريخ= التاريخ لابن معين.

[٤٨] ـ التبصرة والتذكرة= شرح الألفية العراقية، للعراقي: زين الدين عبد

الرحيم (ت ٢٠٨ هـ)، ومعه فتح الباقي. ط دار الكتب العلمية، بيروت ـ ٣ أجزاء.

[٤٩] ـ التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، للإسفراييني: أبي المظفر طاهر بن محمد شهفور (ت ٤٧١ هـ). تحقيق كمال يوسف الحوت. ط ١ (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م). عالم الكتب ببيروت ـ جزء واحد.

[٥٠] ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، للعسقلاني: أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ). تحقيق محمد علي البجاوي، ومحمد علي النجار. نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ ٤ أجزاء.

ـ التبصير= تبصير المنتبه.

[٥١] ـ التبيين لأسماء المدلسين، لسبط ابن العجمي (ت ٨٤١ هـ). تحقيق يحيى شفيق. توزيع دار الباز ـ مكة. ط ١ (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م). بدار الكتب العلمية ببيروت ـ جزء واحد.

[٥٢] ـ تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحاً وتعديلاً، مقارنة مع أقوال أئمة الجرج والتعديل. إعداد عمر بن محمد أبو عمر، وحسن محمود أبو هنية. ط ١ (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م). مكتبة المنارة بالزرقاء، الأردن . ـ جزء واحد.

[٥٣] ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمِزِّي: يوسف بن الزكي عبد الرحمن (ت ٧٤٢ هـ). مع النكت الظراف على الأطراف: لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي (ت٨٥٢ هـ). تحت إشراف: عبد الصمد شرف الدين. نشر الدار القيمة بالهند (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م) ـ ١٣ جزءاً بما فيها الكشاف.

[٥٤] ـ التحفة اللطيفة بتاريخ المدينة الشريفة، للسخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت٩٩٢هـ) ط (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩ م). أحمد طرابزوني الحسيني ـ٣أجزاء.

ـ التحفة= التحفة اللطيفة.

[٥٥] ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ). تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. ط ٢(١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦ م). دار الكتب الحديثة بمصر ـ جزءان.

[٥٦] ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ). تصوير دار إحياء التراث العربي ببيروت ـ ٤ أجزاءاً.

ـ التذكرة= تذكرة الحفاظ للذهبي.

[٥٧] ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي (ت ٥٤٤ هـ). علق عليه محمد بن تاويت الطنجي. ط المملكة المغربية بالرباط.

[٥٨] ـ تسمية الأخوة، لابن المديني= تسمية من روي عنه من أولاد العشرة، لابن المديني: علي (ت ٢٣٤ هـ). ومعه تسمية الأخوة، لأبي داود. ط ١ (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م)، بدار الراية بالرياض ـ جزء واحد.

[٥٩] ـ تصحيفات المحدثين للعسكري: الحسن بن عبد الله (ت ٣٨٢ هـ). تحقيق د. / محمود أحمد ميرة. ط ١ (١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) ـ القسم الأول في جزءين.

[٦٠] ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ). نشر دار الكتاب العربي ببيروت ـ جزء واحد.

[٦١] ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر أيضاً تحقيق عبد الله هاشم يماني المدني، ط دار المحاسن للطباعة (١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م) ـ جزء واحد.

ـ تفسير ابن كثير= تفسير القرآن العظيم لابن كثير.

ـ تفسير الطبري= جامع البيان.

[٦٢] ـ تفسير القرآن العظيم لابن كثير: عماد الدين اسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق عبد العزيز غنيم، ومحمد أحمد عاشور، ومحمد إبراهيم البنا. ط الشعب بالقاهرة ـ ٤ أجزاء.

[٦٣] ـ تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، توزيع مكتبة المعارف بالرياض، ط مصورة عن دار المعرفة ببيروت ـ جزءان. وهذه الطبعة إذا استخدمتها ميزتها عن الطبعة الأخرى التي قدم لها وقابلها بالأصول: الشيخ محمد عوامة، ط ١ (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) بدار البشائر الإسلامية ببيروت. نشر دار الرشيد ـ سوريا حلب ـ جزء واحد.

ـ التقريب= تقريب التهذيب.

[٦٤] ـ تقويم البلدان، لأبي الفداء: إسماعيل بن محمد بن عمر (ت ٧٣٢ هـ). طبعة دار الطباعة السلطانية ببارس (١٨٤٠ م) ـ جزء واحد.

[٦٥] ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق د/ محمد إسماعيل. ط مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م) ـ ٤ أجزاء.

[٦٦] ـ تهذيب الأسماء واللغات، للنووي: محيي الدين (ت ٦٧٦ هـ)، تعليق وتصحيح إدارة الطباعة المنيرية، نشر دار الكتب العلمية ببيروت ـ ٣ أجزاء.

[٦٧] ـ تهذيب تاريخ دمشق الكبير، لابن عساكر: علي بن الحسن بن هبة الله (ت ٥٧١ هـ). هذبه: عبد القادر بدران (ت ١٣٤٦ هـ)، ط ٢(١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) ـ صدر منه سبعة أجزاء إلى حرف السين.

[٦٨] ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ). تصوير دار صادر ببيروت، عن ط ١ بمطبعة دار المعارف النظامية. حيدر آباد الدكن (١٣٢٧ هـ) ـ ١٢ جزءاً.

[٦٩] ـ تهذيب اللغة، للأزهري: محمد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ). تحقيق عبد السلام هارون. ط دار القومية العربية بمصر (١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤م) ـ ١٥ جزءاً. والجزء السادس عشر طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب. تحقيق د. رشيد عبد الرحمن العبيدي.

ـ التهذيب = تهذيب التهذيب.

ـ ثقات العجلي = تاريخ الثقات للعجلي.

[٧٠] ـ الثقات، لابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البُسْتي (ت ٣٥٤ هـ). تصوير مؤسسة الكتب الثقافية، عن ط ١ (١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م) بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ـ ٩ أجزاء، ويضاف جزء الفهارس.

ـ الثقات لابن شاهين= تاريخ أسماء الثقات.

[٧١] ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري: محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ). ط ٣ (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م). مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ـ ١٢ جزءاً.

[٧٢] ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي: صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي (ت ٧٦١ هـ). تحقيق عبد المجيد السِلفي ط وزارة الأوقاف ببغداد (١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م) ـ جزء واحد.

[٧٣] ـ الجامع الصحيح، للترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى (ت ٢٧٩ هـ). تحقيق أحمد محمد شاكر. طبعة المكتبة الإسلامية بمصر ـ ٥ أجزاء.

[٧٤] ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي. تحقيق د. محمود طحان. نشر مكتبة المعارف بالرياض (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) ـ جزءان.

[٧٥] ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: عبد الرحمن (ت ٣٢٧ هـ)، ط محققه ومصورة بدار الكتب العلمية، ببيروت، عن ط ١ بدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند (١٣٦١ هـ ـ ١٩٤٢ م) ـ ٩ أجزاء.

ـ الجرح = الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

ـ جمع الجوامع = الجامع الكبير للسيوطي.

[٧٦] ـ جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي: أبي محمد علي بن أحمد ابن سعيد (٣٨٤ ـ ٤٥٦ هـ). تحقيق وتعليق عبد السلام هارون. ط(١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م). بدار المعارف بمصر ـ جزء واحد.

[٧٧] ـ الجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين، لإبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي المعروف بـ (ابن دِقْماق) (ت ٨٠٩ هـ). تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور. ط جامعة أم القرى ـ جزء واحد.

[٧٨] ـ الجوهر النقي، لابن التُّركماني: علي بن عثمان المارديني (ت ٧٤٥ هـ) مدون في ذيل السنن الكبرى للبيهقي. مصور عن ط ١ بالهند (١٣٥٢ هـ).

[٧٩] ـ الحدود الإسلامية البيزنطية بين الاحتكاك الحربي والاتصال الحضاري، لفتحي عثمان. نشر دار الكتاب العربي بدار القومية بالقاهرة ـ٣ أجزاء.

[٨٠] ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني: أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠ هـ). نشر دار الكتاب العربي، بيروت ـ ١٠ أجزاء.

ـ الحلية= حلية الأولياء لأبي نعيم.

[٨١] ـ دائرة المعارف بالقرن العشرين، لمحمد فريد وجدي، ط ٣ (١٩٧١م). بدار المعارف ببيروت.

[٨٢] ـ الدر المنثور، للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ). وبهامشه القرآن الكريم، مع تفسير ابن عباس رضي الله عنه تصوير دار المعرفة للطباعة، بيروت ـ ٦أجزاء.

[٨٣] ـ ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين،

للذهبي، شمس الـدين محمـد بن عثمـان (ت ٧٤٠ هـ)، تحقيق الشيـخ حمـاد الأنصاري، نشر مكتبة النهضة الحديثة بمكة ـ جزء واحد.
ـ الديوان = ديوان الضعفاء للذهبي.

[٨٤] ـ ذكر محنة أحمد، لحنبل بن إسحاق (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق د/محمد نغش. ط ٢ (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) ـ جزء واحد.

[٨٥] ـ ذيل الكاشف، للعراقي: أبي زرعة أحمد بن عبد الـرحيم (ت ٨٢٦ هـ). تحقيق بـوران الضنـاوي، ط ١ (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) بـدار الكتب العلمية ببيروت ـ جزء واحد.

[٨٦] ـ الـرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي. تحقيق نـور الـدين عتر. ط ١ (١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م). الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت ـ لبنان ـ جزء واحد.

[٨٧] ـ الرفع والتكمل في الجرح والتعديل، للكنوي: أبي الحسنات محمـد ابن عبـد الحي (ت ١٣٠٤ هـ). تحقيق عبـد الفتـاح أبـو غـدة. ط ٢ بمكتبـة المطبوعات الإسلامية بحلب سوريا ـ جزء واحد.

[٨٨] ـ السـابق واللاحق في تبـاعـد ما بين وفـاة راويين عن شيـخ واحـد، للخطيب أيضاً. تحقيق محمد مطر الزهراني. ط ١(١٤٠٢ هـ ـ١٩٨٢م) بـدار طيبة بالرياض ـ جزء واحد.

[٨٩] ـ سلسلة الأحـاديث الصحيحة وشيء من فقههـا وفؤائـدهـا لـلألبـاني: محمـد ناصر الدين (معـاصر) ط ١ (١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م). المكتب الإسـلامي ـ صدر منه ٥ أجزاء.
ـ سلسلة الصحيحة = سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني.

[٩٠] ـ سنن أبي داود: سليمـان بن الأشعث السجستـانـي (ت ٢٧٥ هـ). تعليق عزت عبيد الـدعاس. ط محمـد علي السيد، حمص ـ سـوريا (١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٩ م) ـ ٥ أجزاء.

[٩١] ـ سنن ابن مـاجه: محمـد بن يـزيـد القـزويني (ت ٢٧٥ هـ). تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. ط عيسى البابي الحلبي ـ جزءان.
ـ سنن الترمذي = الجامع الصحيح للترمذي.

[٩٢] ـ سنن الدار قطني: علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ). تحقيق عبد الله هاشم

يماني المدني. ط شركة الطباعة الفنية المتحدة ـ ٤ أجزاء بمجلدين.

[٩٣] ـ سنن الدارمي: أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥ هـ). ط، محمد أحمد دهمان، مصورة، نشر دار إحياء السنة النبوية، بيروت ـ جزءان.

[٩٤] ـ السنن للشافعي: الإمام محمد بن إدريس (ت ٢٠٤ هـ). تحقيق د/خليل ملا خاطر. ط ١ (١٤٠٩ ـ ١٩٨٩ م). بدار القبلة للثقافة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت ـ جزءان.

[٩٥] ـ السنن الكبرى للبيهقي: أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ). تصوير دار الفكر ـ ١٠ أجزاء.

[٩٦] ـ سنن النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (ت ٣٠٣ هـ)، وبحاشيته شرح الحافظ السيوطي. تصوير دار إحياء التراث العربي ببيروت ـ ٨أجزاء.

ـ سؤالات الآجري= سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود.

[٩٧] ـ سؤالات ابن أبي شيبة: لعلي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ). تحقيق موفق عبد الله عبد القادر. ط ١ (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م). مكتبة المعارف بالرياض ـ جزء واحد.

[٩٨] ـ سؤالات ابن الجنيد: إبراهيم بن عبد الله الحنبلي (ت ٢٦٠ هـ)، ليحيى ابن معين (ت ٢٣٣ هـ). تحقيق د/أحمد نور سيف. ط ١(١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م) بمكتبة الدار بالمدينة ـ جزء واحد.

[٩٩] ـ سؤالات أبي عبيد الآجري (ت بعد ٣٠٠ هـ) لأبي داود السجستاني(ت ٢٧٥ هـ) في الجرح والتعديل. دراسة وتحقيق د. محمد علي قاسم العمري، ط ١ (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) بالمجلس العلمي للجامعة الأسلامية بالمدينة ـ جزء واحد. وأفدت من الجزء الرابع والخامس من المخطوط، وعزوت إلى أوراقه.

ـ سؤالات البرذعي: سعيد بن عمرو (ت ٢٩٢ هـ) لأبي زرعة الرازي (ت ٢٦٤ هـ) = أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية.

[١٠٠]ـ سؤالات البَرْقاني (ت ٤٢٥ هـ) للدار قطني (ت ٣٨٥ هـ) تحقيق د. عبد الرحيم محمد القشقري، ط ١ (١٤٠٤ هـ). نشر: خانة جميلي ـ باكستان ـ جزء واحد.

[١٠١] ـ سؤالات السجزي: مسعود بن علي (ت ٤٣٨ هـ) للحاكم النيسابوري: أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع (ت ٤٠٥ هـ). تحقيق د. موفق عبد الله ـ جزء واحد.

[١٠٢] ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ). ط ١(١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) بمؤسسة الرسالة، بيروت ـ ٢٤ جزءاً.

ـ السير = سير أعلام النبلاء.

[١٠٣] ـ سيرة الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل (٢٣٠ ـ ٢٦٥ هـ). تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد. ط ٢ (١٩٨٤م) بدار الدعوة بالاسكندرية ـ جزء واحد.

ـ السيرة لصالح = سيرة أحمد بن حنبل لصالح.

[١٠٤] ـ السيرة النبوية، لابن كثير الدمشقي: أبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤ هـ). تحقيق مصطفى عبد الواحد. تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ ٤ أجزاء.

[١٠٥] ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي: عبد الحي (ت ١٠٨٩ هـ). المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت. ط ٢ (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م). مصورة بدار المسيرة، بيروت ـ ٨ أجزاء.

[١٠٦] ـ شرح ألفاظ التجريح: للدكتور سعدي الهاشمي. صدر منه جزءان: ج١، (المطبعة السفلية بالقاهرة)، ج٢، ط ١ (بمطابع الصفا بمكة المكرمة).

[١٠٧] ـ شرح ألفية العراقي، المسماة بالتبصرة والتذكرة، للعراقي (ت٨٠٦ هـ). تصوير دار الكتب العلمية، بيروت ـ٣ أجزاء.

[١٠٨] ـ شرح السنة، للبغوي: الحسين بن مسعود الفراء (ت ٥٢٦ هـ). تحقيق شعيب الأرناؤوط. ومحمد زهير الشاويش. طبعة المكتب الإسلامي ببيروت. ط١(١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧١ م) ـ ١٦ جزءاً.

[١٠٩] ـ شرح العقيدة الطحاوية في العقيدة السفلية، لعلي بن محمد بن أبي العز الحنفي. تحقيق د. عبد الرحمن عميرة. ط (١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م). نشر مكتبة المعارف بالرياض جزءان.

[١١٠] ـ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي: زين الدين عبد الرحمن

بن أحمد (ت ٧٩٥ هـ). تحقيق صبحي السامرائي. مطبعة العاني ببغداد - جزء واحد.

[١١١] - شرح نُخْبة الفِكَر في مصطلحات أهل الأثر، لملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ). ط (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)، تصوير دار الكتب العلمية، ببيروت - جزء واحد.

[١١٢] - شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ). تحقيق د. محمد سعيد خطيب. نشر دار إحياء السنة النبوية - جزء واحد.

[١١٣] - الصحاح للجوهري: إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ). تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. ط ٢ (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) - ٦ أجزاء، ويضاف إليها جزء مقدمة.

[١١٤] - صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ). ط بولاق. رقمها وعلق عليها ووضع فهارسها محمد فؤاد عبد الباقي - ٤ أجزاء.

- صحيح ابن حبان= الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان.

[١١٥] - صحيح ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق النيسابوري (ت ٣١١ هـ). تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. تصوير المكتب الإسلامي ببيروت، عن ط ١ (١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) - صدر منه ٤ أجزاء.

[١١٦] - صحيح سنن ابن ماجه، للألباني: محمد ناصر الدين (معاصر). ط ٣ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م). مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض - جزءان.

[١١٧] - صحيح سنن أبي داود، للألباني إيضاً ط ١ (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م). مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض - ٣ أجزاء.

[١١٨] - صحيح سنن الترمذي، للألباني أيضاً ط ١ (١٤٠٨هـ - ١٩٩٨٨م). مكتب التربية الغربي لدول الخليج بالرياض - ٣ أجزاء.

[١١٩] - صحيح سنن النسائي، للألباني أيضاً، ط ١ (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م). مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض - ٣ أجزاء.

[١٢٠] - صحيح مسلم بن الحجاج القُشَيري (ت ٢٦١ هـ). تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة. ط ١ (١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م) - ٥ أجزاء.

- الصغير للبخاري = الضعفاء الصغير له.
- ضعفاء ابن شاهين = الضعفاء له.
- ضعفاء لأبي زرعة الرازي (ت ٢٦٤ هـ) = أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية.
- ضعفاء الدار قطني = الضعفاء والمتروكون له.

[١٢١] - الضعفاء الصغير، للبخاري: محمد بن إسمايل (ت ٢٥٦ هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط ١ (١٣٩٦هـ) بدار الوعي - بحلب - جزء واحد.

[١٢٢] - الضعفاء الكبير، للعقيلي: أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى ابن حماد المكي (ت ٣٢٢ هـ). تحقيق د. عبد المعطي قلعجي. ط ١ (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م). بدار الكتب العلمية ببيروت - ٤أجزاء.
- ضعفاء النسائي = الضضعفاء والمتركون له.

[١٢٣] - الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن محمد (ت ٥٩٧ هـ). تحقيق أبي الفداءعبد الله القاضي. ط ١(١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م). بدار الكتب العلمية ببيروت - ٣ أجزاء.

[١٢٤] - الضعفاء والمتروكون، للدار قطني: علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ). دراسة وتحقيق د. موفق عبد الله عبد القادر ط ١ (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) بمكتبة المعارف بالرياض - جزء واحد.

[١٢٥] - الضعفاء والمتروكين، للنسائي: أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط ١ (١٣٩٦ هـ) بدار الوعي بحلب - جزء واحد. وهو عقب الضعفاء الصغير للبخاري.

[١٢٦] - طبقات الحفاظ، للسيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ). ط ١ بمكتبة وهبة بالقاهرة (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م) - جزء واحد.

[١٢٧] - طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى: القاضي محمد بن محمد بن الحسين (ت ٥٢٦ هـ). ط (١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م) بمطبعة السنة المحمدية بمصر - جزءان.

[١٢٨] - الطبقات، لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ). تحقيق د/أكرم ضياء العمري. ط ١ (١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م) بمطبعة العاني ببغداد - جزء واحد.
- طبقات السبكي = طبقات الشافعية الكبرى للسبكي.

[١٢٩]- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن علي. (ت ٧٧١هـ). تحقيق عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي. ط ١ بمطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤م) - ١٠ أجزاء.

[١٣٠] - طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي: محمد بن أحمد (ت ٧٤٤ هـ). تحقيق أكرم البوشي. ط ١(١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م). بمؤسسة الرسالة ببيروت - ٤ أجزاء.

- طبقات القراء للذهبي = معرفة القراء.

[١٣١] - الطبقات الكبرى، لابن سعد: محمد بن سعد كاتب الواقدي (ت ٢٣٠هـ). تصوير دار صادر ببيروت - ٨ أجزاء. والجزء التاسع فهارس.

كما أفدت من القسم المتمم لتابعي أهل المدينة (بتحقيقي) وهو قسم سقط من المطبوع المذكور. طبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة ط ١ (١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م). ثم مكتبة العلوم والحكم ط ٢ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م). جزء واحد.

- طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس.

[١٣٢]- طبقات المفسرين، للداوي: شمس الدين محمد بن علي (ت ٩٤٥ هـ). تحقيق علي محمد عمر. ط ١ (١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م) بمطبعة الاستقلال الكبرى. نشر مكتبة وهبة بمصر - جزءان.

- الطبقات = طبقات الحنابلة.

[١٣٣]- العدة في أصول الفقه، لابن أبي يعلى: القاضي محمد بن الحسين الفراء (ت ٥٢٦ هـ). تحقيق أحمد بن علي المباركي. ط ١ (١٤٠٠ هـ) بمؤسسة الرسالة - ٣ أجزاء.

[١٣٤]- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، للفاسي المكي: تقي الدين محمد بن أحمد الحسيني (ت ٨٣٢ هـ). تحقيق فؤاد سيد. طبع القاهرة (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م) - ٨ أجزاء.

- العلل لابن المديني = علل الحديث ومعرفة الرجال له.

[١٣٥] - علل الحديث ومعرفة الرجال، لابن المديني: علي بن عبد الله (ت ٢٣٤ هـ). تحقيق د. عبد المعطي قلعجي. ط ١ (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م). نشر دار الوعي بحلب - جزء واحد.

- العلل للدار قطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية.

[١٣٦] - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدار قطني: أبي الحسن علي

ابن عمـر (ت ٣٨٥ هـ). تحقيق د. محفـوظ الـرحـمن زيـن الله السـلفي ط ١ (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م). بدار طيبة بالرياض ـ صدر منه ٨ أجزاء.

[١٣٧]ـ العلل ومعرفة الـرجال، عن الإمـام أحمد، بـرواية ابنـه صالـح (ت ٢٦٥ هـ)، طبع مع العلل برواية المَرُّوذي.

ـ العلل ومعـرفة الـرجال، عن الإمـام أحمد، بـرواية ابنـه عبـد الله = كتـاب العلل.

[١٣٨] ـ العلل ومعـرفة الـرجـال، عن الإمـام أحمـد، روايـة المَـرُّوذي (ت ٢٧٥ هـ). تحقيق د. وصي الله محمد عباس. ط ١ (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م). وطبع معه ١٣٨ رواية صالح، والميموني ـ جزء واحد.

[١٣٩] ـ العلل ومعـرفة الـرجال، عن الإمـام أحمد، بـروايـة الميمـوني (ت ٢٧٤ هـ)، طبع مع العلل برواية المَرُّوزي.

[١٤٠] ـ علوم الحـديث، لابن الصلاح: أبـو عمرو عثمـان بن عبد الـرحمن الشهـروزي (ت ٦٤٣ هـ). تحقيق نور الـدين عتـر. ط ٣ (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م). بدار الفكر بدمشق ـ جزء واحد.

[١٤١]ـ العين، للخليـل بن أحمـد الفـراهيـدي (ت ١٧٥ هـ). تحقيق د. مهـدي المخـزومي، ود. إبـراهيم السـامـرائي. ط (١٩٨١ ـ ١٩٨٢ م). وزارة الثقافة والإعلام العراقية بدار الرشيد للنشر ـ ٧ أجزاء.

[١٤٢] ـ عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، لابن سيد النـاس: فتـح الـدين بن محمـد بن محمـد (ت ٧٣٤ هـ). تصـويـر دار المعـرفـة ببيـروت ـ جزءان.

[١٤٣] ـ غاية النهـاية في طبقـات القراء، للجـزري: محمد بن محمـد (ت ٨٣٣ هـ). تحقيق ج بـرجستر أسبـر. ط (١٣٥٢ هـ) بمكتبـة الخـانجي بـالقـاهـرة ـ جزءان.

[١٤٤]ـ غريب الحديث للحربي، إبراهيم بن إسحاق (ت ٢٨٥ هـ). تحقيق د. سليمان العايد. ط ١ (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) بجامعة أم القرى بمكة ـ ٣ أجزاء.

[١٤٥] ـ غـريب الحـديث، للهـروي: أبي عبيـد القـاسم بن سـلام ط ١، ت ٢٢٤ هـ). بحيدرآباد الدكن (١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ م). تحت مراقبـة د. محمد عبد الصمد خان ـ ٤ أجزاء.

[١٤٦] - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني: أحمد ابن علي (ت ٨٥٢ هـ). تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت ـ ١٣ جزءاً.

[١٤٧] - فتح الباقي على ألفية العراقي، للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٥ هـ)، مدون بحاشية التبصرة ط دار الكتب العلمية ببيروت ـ ٣ أجزاء.

[١٤٨] - فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للعراقي: تأليف السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢ هـ). تصوير دار الكتب العملية ببيروت. عن ط ١ (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م) ـ ٣ أجزاء.

[١٤٩] - فتوح البلدان، للبلاذري: أبي العباس أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ). نشره ووضع فهارسه وملاحقه: صلاح الدين المنجد. ط (١٩٥٦ ـ ١٩٥٧م) ـ ٣ أجزاء.

[١٥٠] - الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ). ط ٣ بدار الآفاق الجديدة ببيروت (١٩٧٨م) ـ جزء واحد.

[١٥١] - الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم: أبي محمد علي بن أحمد الظاهري (ت ٤٥٦ هـ). تصوير دار المعرفة ببيروت (١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م). وبهامشه الملل والنحل ـ ٥ أجزاء.

[١٥٢] - فقه سعيد بن المسيب، إعداد د/ هاشم جميل عبد الله، ط ١ (١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م). ط الأوقاف العراقية ـ ٤ أجزاء.

[١٥٣] - فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية. «المنتخب من مخطوطات الحديث» للألباني: محمد ناصر الدين (معاصر) ط (١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م). من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ جزء واحد.

[١٥٤] - فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي: ابن محمد زين الدين عبد الرؤوف (ت ١١٣١ هـ). ط ٢ (١٣٩١ هـ ـ ١٩٧٢ م). دار المعرفة ببيروت ـ ٦ أجزاء.

[١٥٥] - القاموس المحيط، للفيروز آبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ). تصوير المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت ـ ٤ أجزاء.

[١٥٦] - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي: محمد

ابن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ). تحقيق عزت علي عيد عطية، وموسى الموشي. ط ١ (١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م) بدار النصر للطباعة بالقاهرة - ٣ أجزاء.

[١٥٧] - الكامل في التاريخ، لابن الأثير: عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد (ت ٦٣٠هـ). ط (١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م) بدار صادر ببيروت - ١٣ جزءاً بما فيه جزء الفهارس.

[١٥٨] - الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي: أبو أحمد عبد الله الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ). تحقيق وضبط لجنة من المختصين بإشراف الناشر. ط ١ (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) دار الفكر ببيروت - ٧ أجزاء؛ يضاف جزء لفهارس الأحاديث.

- الكامل = الكامل في ضعفاء الرجال.
- الكبرى للبيهقي = السنن الكبرى له.
- الكبير للبخاري = التاريخ الكبير.
- الكبير للسيوطي = الجامع الكبير له.

[١٥٩] - كتاب الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، لسبط ابن العجمي: أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل (ت ٨٤١ هـ). تحقيق أحمد زمرلي. ط ١ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) بدار الكتاب العربي ببيروت - جزء واحد.

[١٦٠] - كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) برواية ابنه عبد الله. تحقيق د. طلعت قوج، ود. إسماعيل أوغلي ط ١ (١٩٨٧م) باستنبول - تركيا - جزءان. وإذا استخدمتها أحددها بـ (ط تركيا)، والثانية بتحقيق وصي الله محمد عباس. ط ١ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) - ٣ أجزاء، يضاف إليها جزء الفهارس.

- كتاب العين = العين للخليل.

[١٦١] - كتاب الكنى والأسماء، للدولابي: محمد بن حماد (ت ٣١٠ هـ) ط ٢ بدار الكتب العلمية ببيروت (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) - جزءان في مجلد واحد.

[١٦٢] - كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان: محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ). تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط ١ (١٣٩٦ هـ) بدار الوعي بحلب - ٣ أجزاء بمجلد واحد.

[١٦٣] - كتاب المؤتلف والمختلف للأزدي: عبد الغني بن سعيد المصري (ت ٤٠٩ هـ). باعتناء وتصحيح محمد محيي الدين الجعفري. ط ١ (١٣٢٧ هـ).

توزيع مكتبة الدار ـ جزء واحد.

[١٦٤] ـ كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، للهيثمي: علي ابن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ). تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. تصوير مؤسسة الرسالة ـ ٤ أجزاء.

[١٦٥] ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة: مصطفى. تصحيح محمد شرف الدين بالتقايا، ورفعت بيلكة ألكليس. نشر مكتبة المثنى ببيروت ـ جزءان مع جزءين ذيل له.

[١٦٦] ـ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ). ط ١ بالقاهرة. توفيق عفيفي، تقديم حمد الحافظ التيجاني. مراجعة عبد الحليم محمد عبد الحليم، وعبد الرحمن حسن محمود ـ جزء واحد.

ـ الكنى لأحمد = الأسامي والكنى له.

ـ كنى الدولابي = كتاب الكنى والأسماء للدولابي.

ـ كنى مسلم = الكنى والأسماء لمسلم.

[١٦٧] ـ الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ). تحقيق عبد الرحيم القشقري ط ١ (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م) المجلس العملي بالجامعة الإسلامية ـ جزءان.

[١٦٨] ـ الكواكب النيران في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال: محمد بن أحمد (ت ٩٣٩ هـ). تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي. ط ١ (١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م) جامعة أم القرى. نشر دار المأمون للتراث. دمشق ـ بيروت ـ جزء واحد.

[١٦٩] ـ اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري: عز الدين علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم (ت ٦٣٠ هـ). مصورة عن ط مكتبة المثنى ببغداد ـ ٣ أجزاء.

[١٧٠] ـ الذين تكلم فيهم ابن حجر في فتح الباري، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ). جمع نبيل بن منصور البصارة. ط ١ (١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦م) بدار الدعوة للنشر والتوزيع بالكويت ـ جزء واحد.

[١٧١] ـ لسان العرب، لابن منظور: محمد بن مكرم الأنصاري (ت ٧١١ هـ). تصوير الدار المصرية للتأليف والترجمة. عن طبعة بولاق ـ ٢٠ جزءاً.

- المجرد لابن حزم = تجريد أسماء الرواة.
- المجروحين = كتاب المجروحين لابن حبان.

[١٧٢] - مجمع الأمثال، للميداني: أبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري (ت ٨١٥ هـ). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط ١ (١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م). مطبعة السنة المحمدية - جزءان.

[١٧٣] - مجمع الزوائد ومنبع الفؤائد، للهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر سليمان (ت ٨٠٧ هـ). نشر دار الكتاب، بيروت. مصورة عن ط ٢ (١٩٦٧م) - ١٠ أجزاء.

[١٧٤] - المجموع شرح المهذب، للنووي: محيي الدين بن شوف (ت ٦٧٦ هـ). وهو الشرح الكبير، ويليه فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي: عبد الكريم ابن محمد (ت ٦٢٣هـ). ويليه التخليص الحبير في تخريج الرافعي الكبير: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). ط دار الفكر - ٢٠ جزءاً.

[١٧٥] - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي. مصورة عن ط ١ توزيع دار الإفتاء بالسعودية - ٣٥ جزءاً، ويضاف جزءا الفهارس (٣٦، ٣٧).

[١٧٦] - المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده: علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨ هـ). تحقيق السقا، وحسين نصار. ط ١ (١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨م). نشر مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - ٧ أجزاء.

[١٧٧] - المحلى، لابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦ هـ). تحقيق أحمد شاكر. بمطبعة النهضة بمصر - ٩ أجزاء.
- محنة الإمام أحمد = ذكر محنة أحمد.

[١٧٨] - المراسيل، لابن أبي حاتم: عبد الرحمن (ت ٣٢٧ هـ)، بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني، ط ١ (١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م). مؤسسة الرسالة ببيروت - جزء واحد.

[١٧٩] - مراصد الاطلاع، لصفي الدين البغدادي (ت ٧٣٩ هـ)، ط عيسى البابي الحلبي (١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م) ٣ أجزاء.

[١٨٠] - المسالك والممالك، للإصطخري: إبراهيم بن محمد الفارسي الكرخي (من علماء ق ٤ هـ). تحقيق د. محمد جابر عبد العالي الحسيني،

ط (١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م) بوزارة الثقافة المصرية نشر دار القلم - جزء واحد.

[١٨١] - مسائل أحمد، برواية ابن هانئ: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت ٢٧٥ هـ). تحقيق زهير الشاويش. ط (١٤٠٠ هـ) بالمكتب الإسلامي، بيروت - جزء واحد.

[١٨٢] - مسائل أحمد، برواية أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) في الفقه. تحقيق محمد رشيد رضا - جزء واحد.

[١٨٣] - مسائل الإمام أحمد بن حنبل، برواية ابنه صالح (ت ٢٦٦ هـ). تحقيق د. فضل الرحمن دين محمد. ط١ الدار العلمية بالهند. (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م) - ٣ أجزاء.

[١٨٤] - المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري: أبو عبد الله بن البيع (ت ٤٠٥ هـ). مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، تصوير محمد أمين دمج. بيروت - ٤ أجزاء.

[١٨٥] - مسند أبي يعلى الموصلي: أحمد بن علي بن المثنى (ت ٣٠٧ هـ). تحقيق حسين سليم أسد. ط ١ (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) بدار المأمون للتراث بدمشق وبيروت - ١٣ جزءاً.

[١٨٦] - مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ). نشر المكتب الإسلامي، ودار صادر ببيروت - ٦ أجزاء.

[١٨٧] - المسند للحميدي: عبد الله بن الزبير الحميدي. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. ط عالم الكتب - جزء واحد.

[١٨٨] - مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان: محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ). تصحيح م. فلايشهمر ط (١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩م). مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - جزء واحد.

- المشاهير = مشاهير علماء الأمصار لابن حبان.

[١٨٩] - مشكل الآثار، للطحاوي الحنفي: أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي (ت ٣٢١ هـ). ط ١ (١٣٣٣هـ) بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند حيدر آباد الدكن - ٣ أجزاء.

[١٩٠] - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه. تحقيق محمد المنتقي

الكشناوي، ط ١ (١٤٠٢ هـ-١٩٨٣م). بدار العربية للطبع والنشر، ببيروت - ٤ أجزاء.

[١٩١]- المصنف، لابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة؛ إبراهيم بن عثمان أبي بن بكر بن شيبة الكوفي العبسي. (ت ٢٣٥ هـ). ط ١ الدار السلفية بالهند بومباي. (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م)- ٥ أجزاء.

[١٩٢] - المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ). تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. تصوير المكتب الإسلامي. بيروت. عن ط ١ بالمجلس العلمي (١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م) - ١١ جزءاً.

[١٩٣] - المعارف، لابن قتيبة الدَّيْنَوَري: عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ). تحقيق د. ثروت عكاشة ط ٢ بدار المعارف بالقاهرة - جزء واحد.

[١٩٤] - المعتزلة وأصولهم الخمسة، وموقف أهل السنة منها، لعواد عبد الله المعتق (معاصر). ط ١ (١٤٠٩ هـ) بدار العاصمة بالرياض - جزء واحد.

[١٩٥] -معجم البلدان، لياقوت بن عبيد الله الحموي البغدادي (ت ٦٢٦ هـ). تصوير دار صادر ببيروت - ٥ أجزاء.

[١٩٦] - المعجم في مشتبه أسامي المحدثين للهروي: عبيد الله بن عبد الله ابن أحمد (ت ٤٠٥ هـ). تحقيق نظر محمد الفاريابي. ط ١ (١٤١١ هـ - ١٩٩٠م) بمكتبة الرشد بالرياض - جزء واحد.

[١٩٧] - المعجم الكبير للطبراني: أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ). تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ط ١ وزارة الأوقاف العراقية بالدار العربية للطباعة ببغداد (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م) - صدر منه ج١- ج١٢، ج١٧- ج٢٠، ج٢٢ - ٢٥.

[١٩٨] -معجم ما استعجم وأسماء البلاد والمواضع للأندلسي: عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت ٤٨٧ هـ). تحقيق مصطفى السقا. تصوير عالم الكتب ببيروت - جزءان.

- المعجم المشتبه، للهروي = المعجم في مشتبه أسامي المحدثين.

[١٩٩] - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، لمجموعة من المستشرقين، تصوير بيروت عن طبعة ليدن (١٩٣٦ م) - ٧ أجزاء.

[٢٠٠] - معجم المؤلفين: لكحالة: عمر رضا. تصوير دار إحياء التراث العربي ببيروت - ١٣ جزءاً والفهرسة بجزءين.

[٢٠١] ـ المعجم الوسيط: لمجموعة من الأساتذة. طبع مطابع دار المعارف بالقاهرة (١٣٩٢ هـ ـ١٩٧٢م) ـ جزءان.

[٢٠٢] ـ معرفة الرجال، ليحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ). ج١: تحقيق محمد كامل القصار. وج ٢: تحقيق محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير. ط مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م) ـ جزءان.

[٢٠٣] ـ معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، للذهبي: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ). تحقيق إبراهيم سعيداي إدريس. ط ١ (١٤٠٦ هـ ـ١٩٨٦م) بدار المعرفة ببيروت. توزيع دار الباز بمكة المكرمة ـ جزء واحد.

[٢٠٤] ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي أيضاً. تحقيق بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس. ط ١ (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م)، مؤسسة الرسالة ببيروت ـ جزءان.

[٢٠٥] ـ المعرفة والتاريخ، للفسوي: يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧ هـ). تحقيق د/ أكرم ضياء العمري. ط مطبعة الإرشاد ببغداد. (١٣٩٢ هـ) ـ ٣أجزاء.

[٢٠٦] ـ المغانم المطابة في معالم طابة، للفيروز آبادي: محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ). تحقيق حمد الجاسر. ط ١ (١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م). منشورات دار اليمامة بالرياض ـ جزء واحد.

[٢٠٧] ـ المغني في ضبط أسماء الرجال، ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم، لمحمد طاهر بن علي الهندي (ت ٩٨٦ هـ). نشر دار الكتاب العربي ببيروت، (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م) ـ جزء واحد.

[٢٠٨] ـ المغني في الضعفاء، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ). تحقيق نور الدين عتر. ط ١ (١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م) بمطبعة البلاغة بحلب. نشر دار المعارف بحلب ـ جزءان بمجلد واحد.

[٢٠٩] ـ المغني لابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد (ت ٦٢٠هـ). تحقيق د. طه محمد المُزَيْني ـ ١٠ أجزاء.

[٢١٠] ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري: علي ابن إسماعيل (ت ٣٣٠ هـ). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط ٢ (١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م). بمكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ـ جزءان في مجلد واحد.

ـ المقصد = المقصد الأرشد.

[٢١١] ـ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لابن مفلح: إبراهيم ابن محمد بن عبد الله (ت ٨٨٤ هـ). تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين. ط ١ (١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م) بمكتبة الرشد بالرياض ـ ٣ أجزاء.

[٢١٢] ـ الملل والنحل للشهرستاني: أبي الفتح محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨ هـ). تحقيق الأستاذ عبد العزيز محمد الوكيل. ط دار الفكر ببيروت ـ جزء واحد.

[٢١٣] ـ المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة، للحربي: إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم (ت ٢٨٥ هـ). تحقيق حمد الجاسر. ط دار اليمامة بالرياض (١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م) ـ جزء واحد.

[٢١٤] ـ من اسمه عطاء، للطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠ هـ). تحقيق هشام بن إسماعيل السقا. ط ١ (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م) بدار عالم الكتب بالرياض ـ جزء واحد.

[٢١٥] ـ مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي: أبي الفرج عبد الرحمن (ت ٥٩٧ هـ). ط ١ (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م) بمكتبة الخانجي بالقاهرة ـ جزء واحد.
ـ المناقب = مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي.

[٢١٦] ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي (ت ٥٩٧ هـ). ط ١ بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن (١٣٥٨ هـ) ـ ١٠ أجزاء.

[٢١٧] ـ من روى عن أبيه عن جده، لابن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ). تحقيق د. باسم فيصل الجوابرة. ط ١ (١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨م) بمكتبة المعلا بالكويت ـ جزء واحد.

[٢١٨] ـ المنفردات والوحدان، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ). تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري. ط دار الكتب العلمية ببيروت ـ جزء واحد.

[٢١٩] ـ من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال. تحقيق د/ أحمد نور سيف. ط دار المأمون للتراث بدمشق وبيروت ـ جزء واحد.

[٢٢٠] ـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، لشيخ الإسلام

ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨ هـ). تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم. مصور عن ط ١ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م) بمؤسسة قرطبة - ٨ أجزاء، وجزء فهارس.
- المنهج = المنهج الأحمد.

[٢٢١] - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، للعليمي: عبد الرحمن بن محمد (ت ٩٢٨ هـ). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط ١ (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م) بعالم الكتب - جزءان.

[٢٢٢] - موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، للدكتور أكرم ضياء العمري. ط ١ (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م) بدار القلم: دمشق - بيروت. جزء واحد.

[٢٢٣] - موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، للهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ). تصوير دار الكتب العلمية - جزء واحد.
- مؤتلف الأزدي = كتاب المؤتلف والمختلف للأزدي.
- مؤتلف الدار قطني = المؤتلف والمختلف له.
- مؤتلف عبد الغني = كتاب المؤتلف والمختلف للأزدي.

[٢٢٤] - المؤتلف والمختلف، للدار قطني: أبي الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ). تحقيق د.موفق عبدالله عبدالقادر. ط ١(١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) بدار الغرب الأسلامي ببيروت - ٤ أجزاء بأربعة مجلدات.

[٢٢٥] - موسوعة فقه عثمان بن عفان، بقلم الدكتور محمد رواس قلعه جي ط ١(١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣م) بجامعة أم القرى بمكة. جزء واحد.
- موضح الخطيب = الموضح لأوهام الجمع والتفريق.

[٢٢٦] - الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي: أحمد بن علي (ت٤٦٣ هـ).تصحيح عبد الرحمن المعلمي. ط ٢ (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م). نشر دار الفكر. جزءان.

[٢٢٧] - موطأ الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ). تصحيح وترقيم وتخريج وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي. ط (١٣٧٠ هـ - ١٩٥١م) بمصر بدار إحياء الكتب العربية/ عيسى البابي الحلبي وشركاه - جزءان.

[٢٢٨] - الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، باعتناء عبد الفتاح أبو غدة. ط ١ (١٤٠٥ هـ) بمكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - جزء

واحد.

[٢٢٩] - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. ط ١ (١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م) بدار المعرفة للطباعة والنشر، ببيروت - ٤ أجزاء.

[٢٣٠] - نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). تحقيق عبد العزيز بن محمد السديري. ط ١(١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م) بمكتبة الرشد بالرياض - جزءان.

[٢٣١] - نزهة النظر، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ). ط مكتبة طيبة بالمدينة - جزء واحد.

[٢٣٢] - نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي: عبد الله بن يوسف الحنفي (ت ٧٦٢ هـ). ط ٢ (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م). وكانت ط ١ (١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨م) بدارإحياء التراث ببيروت - ٤ أجزاء.

[٢٣٣] - النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجَزَري: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ). تحقيق طاهر أحمد الراوي ومحمد الطناحي. ط ١ بالمكتبة الإسلامية بالرياض (١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣م). مصورة - ٥ أجزاء.

[٢٣٤] - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، للشوكاني: محمد بن علي بن محمد (١١٧٢ - ١٢٥٠ هـ). تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ومصطفى محمد الهواري. ط مكتبة الكليات الأزهرية - ١٠ أجزاء.

[٢٣٥] - هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ). تصوير دار المعرفة للبطاعة والنشر ببيروت، عن ط ١ ببولاق (١٣٠١ هـ) - جزء واحد.

[٢٣٦] - هدية العارفين، للبغدادي طبع بالأوفست في طهران (١٩٦٧م - ١٣٨٧ هـ) عن ط ٣ باستنبول (١٩٥١م) - ٦ أجزاء.

[٢٣٧] - وفيات الأعيان، لابن خلكان: أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان(ت٦٨١ هـ).تحقيق د. إحسان عباس - ٧ أجزاء، ويضاف جزء للفهرسة.

ثانياً ـ المصادر المخطوطة

لقد أشرت فيها إلى ما طبع منها؛ لأنني استعملتها قبل الطبع، وإن كنت قد صححت العزو إليها بعد الطبع لكني خشيت أن يكون قد فاتني بعض المواضع لم يصحح العزو فيها، فأثبت أسماءها هنا احتياطاً، وهي:

ـ الأخوة الذين رُوي عنهم الحديث، لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥ هـ)، مخطوط مصور من مكتبة فضيلة الشيخ حماد الأنصاري بالمدينة، (وقد طُبع).

[١] ـ الجامع الكبير للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ). نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٩٥، حديث.

[٢] ـ سؤالات الآجري أبي عبيد (ت بعد ٣٠٠ هـ)، لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) في الجرح والتعديل. ج ٤ـ ٥.
مخطوط مصور من مكتبة فضيلة الشيخ حماد الأنصاري بالمدينة.
ـ المعجم المشتبه ـ في مشتبه ـ أسامي المحدثين للهروي: عبيد الله بن عبد الله بن أحمد (ت ٤٠٥ هـ) مخطوط مصور من مكتبة الشيخ حماد الأنصاري. (وقد طبع).

[٣] ـ المعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، مخطوط مصور في الجامعة الإسلامية بالمدينة، تحت رقم ٨٩٧.

- ٢ -

فهرس الأحاديث والآثار

(أ)

(ي)

- ٣ -

فهرس فؤائد في مصطلح الحديث

المكاتبة:

٣٤٧ ـ قال أبو بكر بن عياش: كتبت أسأل مغيرة بن مقسم، ما قال علي وعبد الله بن مسعود في الفرائض.

الإعلام:

٢٥٥ ـ قال ابن وهب لابن عيينة: ما عرض عليك ابن أختي أول من أمس هو لي سماع.

مذاكرة الحديث:

٤٩١ ـ يتذاكر عفان بن مسلم ويحيى القطان حديث همام بن يحيى العوذي.

الإرسال:

٣٤٤ ـ بلغني . . .

٣٥٩/د ـ كان يفعله مطرف بن طريف عن الشعبي. (مثال للإرسال).

التدليس:

١٣٨ ـ تدليس الأعمش.

١٣٨ ـ حكم الاحتجاج برواية المدلِّس ما لم يقُل سمعت.

٢٢٠ ـ ابن جريح: إذا قال أخبرني في كل شيء فهو صحيح عندهم، إشارة إلى تدليسه.

٤٦٣ ـ أبو الأشهب يدلس عن الحسن.

. . . ـ يأخذ عن أصحاب الحسن ـ يعني عن الحسن ـ.

. . . ـ مبارك بن فضالة يدلس عن الحسن.

٤٦٦ ـ واصل بن عبد الرحمن أبو مرة؛ قال أبو عبيدة الحداد: أخذت كتاباً له فإذا فيه: حدثنا الحسن. فقال: ما قلت حدثنا!. فما وقف منها إلا على ثلاثة.

٤٨١ ـ حدَّث حميد الطويل بحديث، فقال شعبة: أسمعته؟ إشارة إلى رميه بالتدليس.

رواية الأكابر عن الأصاغر:

٣٤٠ ـ السبيعي عن المنهال بن عبد، وهو ـ السبيعي أكبر منه.

٣٤٠ ـ روى أبو إسحاق السبيعي عن المنهال بن عبد الكوفي.

٣٦٠ ـ روى إسماعيل بن أبي خالد الكوفي عن فراس بن يحيى الخارفي، وإسماعيل أكبر منه.

٥١٦ ـ رواية الثوري عن مرحوم بن عبد العزيز الغطفاني.

حكم الرواية عمَّن يغلط أو يكذب في الحديث:

١٣٤ ـ سألت عن الرجل يغلط في الحديث أو يكذب فيه؟ فقالوا: بيِّن أمره بيِّن أمره.

رواية العدل عن المجهول تعتبر تعديلاً له؟:

١٣٧ ـ إذا روى يحيى أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول، يُحتجّ بحديثه.

٤٦٩ ـ عثمان بن غياث. حدَّث عنه يحيى، ولم يكن يحدِّث إلا عن ثقة.

- ٤ -

فهرس أسماء الكتب الواردة في الكتاب

- ٥ -

فهرس الألفاظ اللغوية

- ٦ -

فهرس الأماكن

المكان رقم النص

المكان	رقم النص

- ٧ -
فهرس الأزمنة والوقائع

الواقعة	رقم النص
احتراق كتب ابن لهيعة	٢٥٦
احترقت كتب ابن لهيعة سنة ١٦٤ هـ	٢٦
اختفاء ابن عون أيام خروج إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بالبصرة	٥٤٣ح
حرب ابن الزبير سنة ٦٤ هـ	٧٩
حين مات النبي ﷺ	٧٩
خروج الثوري من الكوفة سنة ١٥٤ هـ متخفياً	٢٥
دفن كتب يوسف بن أسباط بن واصل	٣٣٠
رمضان	٥٣٩
فتنة ابن الزبير	١٥
قدوم الناس مكة لطواف الإفاضة	٢٣
محنة القول بخلق القرآن	٤٤١ح
موت نافع مولى ابن عمر	٢٠٣
موت النبي ﷺ	١٣

- ٨ -
فهرس الفرق والجماعات

- ٩ -

فهرس الأعلام

أولاً ـ باب الأسماء

(ب)

(ض)

(ط)

(ظ)

لا يوجد

(ع)

(ك)

(ن)

(لا)

لا يوجد

(ي)

ثانياً ـ باب الكنى

(أ)

- ١٠ -
فهرس الموضوعات

أولاً - فهرس القسم الأول
(موضوعات الدراسة)

الموضوع .... الصفحة

ثانياً ـ فهرس القسم الثاني
(موضوعات الكتاب)

- ١١ - فهرس الفهارس